

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوي المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجّة ، صاحب التصانيف
المنوعة فى المعقول والمنقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نجر الاندلس
أبى محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الاول

عنى بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ

ادارة الطباعة المنيرية
بمطبعة دار الحديث بدمشق

بتحقيق الاساذ الشيخ احمد محمد شاكر القاضي الشرعى
حقوق الطبع محفوظة لها

مطبعة النهضة بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله

قال على بن أحمد بن سعيد بن حزم رضى الله عنه :

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين وسلم تسليماً ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وزلل ويوفقنا للصواب في كل قول وعمل . آمين آمين *

﴿ أما بعد ﴾ وفقنا الله وإياكم لطاعته فانكم رغبتم أن نعمل للسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا المرسوم بالمجلى شرحاً مختصراً أيضاً تقتصر فيه على قواعد البراهين بغیرا كشار، ليكون مأخذ سهل على الطالب والمبتدئ ودرجاً له الى التبحر في الحجاج ومعرفة الاختلاف وتصحيح الدلائل المؤدية الى معرفة الحق مما تنازع الناس فيه والاشراف على أحكام القرآن والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وتمييزها مما لم يصح والوقوف على الثقات من رواة الاخبار وتمييزهم من غيرهم والتنبيه على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به . فاستخرت الله عز وجل على عمل ذلك واستعنته تعالى على الهداية الى نصر الحق وسألته التأييد على بيان ذلك وتقريبه وأن يجعله لوجهه خالصاً وفيه محضاً . آمين . آمين . رب العالمين *

وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتاج إلا بغير صحيح من رواية الثقات مسند ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبيننا ضعفه أو منسوخاً فأوضحنا نسخه . وما توفيقنا إلا بالله تعالى *

﴿ التوحيد ﴾

١ - مسألة - قل أبو محمد رضى الله عنه : أول ما يابزم كل أحد ولا يصح الاسلام إلا به أن يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص لا يكون لشيء من الشك فيه أنرونيطق

بلسانه ولا بد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . برهان ذلك : ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد ابن على نا مسلم بن الحجاج نا أمية بن بسطام نا يزيد بن زريع نا روح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بى وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » * وقد روى معنى هذا مسنداً معاذ وابن عباس وغيرهم . قال الله تعالى : (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين) وهو قول جميع الصحابة وجميع أهل الاسلام . وأما وجوب عقد ذلك بالقلب فلقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) . والاخلاص فعل النفس . وأما وجوب النطق باللسان فان الشهادة بذلك المخرجة للدم والمال من التحليل الى التحريم كما قال رسول الله ﷺ — لا تكون إلا باللسان ضرورة *

٢- مسألة - قال أبو محمد : وتفسير هذه الجملة - هو أن الله تعالى إله كل شيء دونه، وخالق كل شيء دونه . برهان ذلك : أن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينفك عنه قط ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان . ومعنى الزمان هو مدة بقاء الجسم متحركاً أو ساكناً ومدة وجود العرض في الجسم ، واذ الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد معدود ويزيد بمرويه ودوامه والزيادة لا تكون البتة الا فى ذي مبدأ ونهاية من أوله الى ما زاد فيه . والعدد أيضاً ذو مبدأ ولا بد والزمان مركب بلا شك من أجزائه وكل جزء من أجزائه الزمان فهو يبين ذو نهاية من أوله ومنتهاه، والكل ليس هو شيئاً غير أجزائه وأجزاؤه كلها ذات مبدأ فهو كله ذو مبدأ ضرورة . فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ ضرورة وكان العالم كله لا ينفك عن زمان والزمان ذو مبدأ فما لم يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ ولا بد، فالعالم كله جوهره وعرضه ذو مبدأ واذ هو ذو مبدأ فهو محدث، والمحدث يقتضى محدثاً ضرورة اذ لا يتوهم أصلاً ولا يمكن محدث إلا وله محدث فالعالم كله مخلوق وله خالق لم يزل وهو ملك كل ما خلق فهو إله كل ما خلق ومختبره لا إله الا هو *

٣- مسألة - قال أبو محمد : هو الله لا إله الا هو وانه تعالى واحد لم يزل ولا يزال.

برهان ذلك : أنه لما صح ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالقاً وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد حصرهما العدد ، وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا وكل ذى نهاية فمحدث . وأيضاً فكل اثنين فهما غيران وكل غيرين فهما أوفى أحدهما معنى ماضى به غير الآخر ، فعلى هذا كان يكون أحدهما ولا بد مركباً من ذاته ومما غاير به الآخر ، وإذا كان مركباً فهو مخلوق مدبر فبطل كل ذلك وعاد الأمر الى وجوب أنه واحد ولا بد وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه والخلق كثير محدث فصح أنه تعالى بخلاف ذلك وأنه واحد لم يزل اذ لو لم يكن كذلك لكان من جملة العالم تعالى الله عن ذلك . قال تعالى (ليس كمثل شيء) . وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) *

٤- مسألة - وأنه خلق كل شيء لغير علة أوجبت عليه أن يخلق . برهان ذلك : أنه لو فعل شيئاً مما فعل لعله لكانت تلك العلة إما لم تزل معه وإما مخلوقة محدثة ولا سبيل الى قسم ثالث ، فلو كانت لم تزل معه لوجب من ذلك شيان ممتنعان : أحدهما أن معه تعالى غيره لم يزل فكان يبطل التوحيد الذى قد أبنا برهانه آنفاً ، والثانى أنه كان يجب اذ كانت علة الخلق لم تزل أن يكون الخلق لم يزل لأن العلة لا تفارق المعلوم ولو فارقته لم تكن علة له ، وقد أوضحنا آنفاً برهان وجوب حدوث العالم كله . وأيضاً فلو كانت ههنا علة موجبة عليه تعالى أن يفعل ما فعل لكان مضطراً مطبوعاً أو مدبراً مقهوراً لتلك العلة وهذا خروج عن الألوهية ، ولو كانت العلة محدثة لكانت ولا بد إما مخلوقة له تعالى وإما غير مخلوقة ، فإن كانت غير مخلوقة فقد أوضحنا آنفاً وجوب كون كل شيء محدث مخلوقاً فبطل هذا القسم ، وإن كانت مخلوقة وجب ولا بد أن تكون مخلوقة لعله أخرى أو لغير علة ، فإن وجب أن تكون مخلوقة لعله أخرى وجب مثل ذلك في العلة الثانية وهكذا أبداً ، وهذا يوجب وجوب محدثين لانهاية لعدددهم وهذا باطل لما ذكرنا آنفاً وبأن كل ما خرج الى الفعل فقد حصره العدد ضرورة بمساحته أو بزمانه ولا بد وكل ما حصره العدد فهو متناه . فبطل هذا القسم أيضاً وصح ما قلناه والله تعالى الحمد . وإن قالوا : بل خلقت العلة لالعله ، سئلوا : من أين وجب أن يخلق الاشياء لعله ويخلق العلة لا لعله ؟ ولا سبيل الى دليل *

٥- مسألة - وأن النفس مخلوقة . برهان هذا : أننا نجد الجسم في بعض أحواله لا يمحس شيئاً وإن المرء اذا فكر في شيء ما فانه كما تخلى عن الجسد كان أصبح لفهمه وأقوى لادراكه ، فعلنا أن الحساس العالم الذاكر^(١) هو شيء غير الجسد ونجد الجسد اذا تخلى منه ذلك الشيء موجوداً بكل أعضائه ولا حس له ولا فهم إما بموت وإما باغماء وإما بنوم ، فصح أن الحساس الذاكر هو غير الجسد وهو المسمى في اللغة نفساً وروحاً وقال الله تعالى ذكره : (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى الى أجل مسمى) فكانت النفوس كما نص تعالى كثيرة وكذلك وجدناها نفساً خبيثة وأخرى طيبة ونفساً ذات شجاعة وأخرى ذات جبن وأخرى عالة وأخرى جاهلة ، فصح يقيناً أن لكل حي نفساً غير نفس غيره ، فإذا تيقن ذلك وكانت النفوس كثيرة مركبة من جوهرها وصفاتها فهي من جملة العالم وهي مالم ينفك قط من زمان وعدد فهي محدثة مركبة وكل محدث مركب مخلوق . ومن جبل شيئاً بما دون الله تعالى غير مخلوق فقد خالف الله تعالى في قوله : (خلق كل شيء) وخالف ما جاءت به النبوة وما أجمع عليه المسلمون وما قام به البرهان العقلى^(٢) .

٦- مسألة - وهي الروح نفسه برهان ذلك : أنه قد قام البرهان كما ذكرنا بأن ههنا شيئاً مدبراً للجسد هي الحى الحساس المخاطب ولم يتم برهان قط بأنهما شيان فكان من زعم بأن الروح غير النفس قد زعم بأنهما شيان وقال مالا برهان له بصحته وهذا باطل قال تعالى (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) فن لا برهان له فليس صادقاً ، فصح أن النفس والروح اسمان لمسمى واحد . حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود السجستاني نا أحمد بن صالح نا عبيد الله بن وهب نا أخير بن يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة - في حديث ذكره - ان رسول الله ﷺ قال لبلال « إكلأ

(١) في النسخة اليمنية « الدال » وما هنا أصبح
(٢) في النسخة اليمنية « برهان العقل »

لنا الليل فقلبت بلالا عيناه فلم يستيقظ النبي ﷺ ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس فكان رسول الله ﷺ أو لهم استيقاظاً فقال: يا بلال (فقال) (١) أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك أبى أنت وأمى يا رسول الله . وذكر الحديث . وقال الله تعالى : (الله يتوفى الأنفس حين موتها) الى قوله (أجل مسمى) وحديثنا عبد الله بن ربيع ناعم بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا على بن نصر هو الجهمضي نا الأسود بن شيبان نا خالد بن سمير (٢) نا عبد الله بن رباح حدثني أبو قتادة الانصارى في حديث ذكر فيه نوم رسول الله ﷺ حتى طلعت الشمس أن رسول الله ﷺ قال « ألا إنا نحمد الله (أنا) (٣) لم نكن فى شيء من أمر (٤) الدنيا يشغلنا عن صلاتنا ولكن أرواحنا كانت بيد الله عز وجل فأرسلها أى شاء » فعبر رسول الله ﷺ بالأنفس وبالأرواح عن شيء واحد (٥) ولا يثبت عنه عليه السلام فى هذا الباب خلاف لهذا أصلاً . والله تعالى تتأيد *

(١) لفظ «فقال» سقط من الاصل وزدناه من أبى داود فيكون قوله «أخذ بنفسى» من كلام بلال لا من المرفوع وهو الصواب قال شارح أبى داود : (فقال يا بلال) والعتاب محذوف أو مقدر أى لم تمت حتى فائتتنا الصلاة (فقال) أى بلال معتذرا (أخذ بنفسى) اه وفي صحيح مسلم فى هذا الحديث : «فزع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أى بلال فقال بلال أخذ بنفسى» الخ وهو صريح فى أنه كلام بلال

(٢) بضم السين المهملة مصغرا كما ضبطه الذهبى فى المشتبه

(٣) الزيادة من أبى داود

(٤) فى أبى داود : «من أمور الدنيا»

(٥) ظهر لك أن التعبير الاول هو من بلال وليس مرفوعا فلا حاجة فيه لما أرادته المؤلف . والامر أهون من هذا فان العرب يعبرون كثيرا عن النفس بالروح، قال الراغب الاصفهاني فى المفردات : «وجعل الروح الصما للنفس قال الشاعر فى صفة النار

فقلت له ارفعها اليك وأحيها بروحك واجعلها لها فيئة قدرا

٧- مسألة - والعرش مخلوق برهان ذلك قول الله تعالى : (رب العرش العظيم) .
وكل ما كان مربوباً فهو مخلوق *

٨- مسألة - وانه تعالى ليس كمثل شئ ولا يتمثل في صورة شئ مما خلق . قد مضى الكلام في هذا ولو تمثل تعالى في صورة شئ لكانت تلك الصورة مثلاً له وهو تعالى يقول : (ليس كمثل شئ) *

٩ - مسألة - وان النبوة حق . برهان ذلك : أن ما غاب عنا أو كان قبلنا فلا يعرف الا بالخبر عنه . وخبر التواتر يوجب العلم الضروري ولا بد ، ولو دخلت في نقل التواتر داخله أو شك لوجب أن يدخل الشك هل كان قبلنا خلق أم لا اذ لم نعرف كون الخلق موجوداً قبلنا إلا بالخبر ومن بلغ هنا فقد فارق المعقول ، وبنقل التواتر المذكور صح أن قوماً من الناس أتوا أهل زمانهم يذكر أن الله تعالى خلق الخلق أوحى اليهم يأمرهم بانذار قومهم بأوامر ألزمهم الله تعالى إياها ، فسئلوا برهاناً على صحة ما قالوا فأتوا بأعمال هي خلاف لطباع ما في العالم لا يمكن البتة في العقل أن يقدر عليها مخلوق حاشا خالقها الذي ابتدعها كما شاء كقلب عصاً حية تسعى وشق البحر لسكر جازوا فيه وغرق من اتبعهم وكأحياء ميت قد صح موته وكأبراء أمكهم ولد أعمى وكناقة خرجت من صخرة وكأنسان رمى في النار فلم يحترق وكأشباع عسرات من الناس من صاع شعير وكنبعان الماء من بين أصابع إنسان حتى روى السكر كله . فصح ضرورة ان الله تعالى شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحة ما أتوا به عنه وانه تعالى صدقهم فيما قالوه *

وذلك لكون النفس بعض الروح كتسمية النوع باسم الجنس نحو تسمية الانسان بالحيوان . وجعل انهما للجزء الذي نحصل به الحياة والتحرك واستجلاب المنافع واستدفاع المضار وهو المذكور في قوله : « ويستلونك عن الروح » وقال ابن الانباري : « الروح والنفس واحد غير أن الروح مذكر والنفس مؤنثة عند الثرب » وقال في اللسان : « النفس الروح » . قال ابن سيده : وبينهما فرق ليس من غرض هذا الكتاب ثم ذكر شواهد على استمالة النفس بمعنى الروح واستعمالها بمعاني أخر لم نر الاطالة بذكرها

١٠ - مسألة - وان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله الى جميع الانس والجن كافرهم ومؤمنهم برهان ذلك: انه عليه السلام أتى بهذا القرآن المنقول الينا بأنهم ما يكونون من نقل التواتر وأنه دعا من خالفه الى أن يأتوا بمثله فمجزوا كلهم عن ذلك وأنه شق له القمر قال الله عز وجل : (اقربت الساعة وانشق القمر، وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ، وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر ، ولقد جاءهم من الانباء ما فيه مزدجر ، حكمة بالغة فما تغني التنذر) . وحن الجذع اذ فقد حنيناً سمعه كل من حضره وهم جوع كثيرة ، ودعا اليهود الى تمخي الموت ان كانوا صادقين وأخبرهم أنهم لا يتمنونه فمجزوا كلهم عن تمنيه جهاراً ، ودعا النصارى الى مبايلته فأبوا كلهم . وهذان البرهانان المذكوران جميعاً في نص القرآن كما ذكر فيه تعجيزه جميع العرب عن أن يأتوا بمثله أولهم عن آخرهم . ونبي لهم الماء من بين أصابعه ، وأطعم مئين من الناس من صاع شعير وجدى ، وأذعن ملوك اليمن والبحرين وعمان لامره للآيات التي صحت عندهم عنه ، فزولوا عن ملكهم كلهم طوعاً ودون رهبة أصلا ، ولا خوفاً من أن يغزواهم ولا برغبة رغبهم بها بل كان فقيراً يتما . وهناك قوم يدعون النبوة كهاسب صنعاء وكهاسب اليمامة كلاهما أقوى جيشاً وأوسع منه بلاداً فما التفت لهم أحد غير قومهما وكان هو أضعفهم جنداً وأضعفهم بلداً وأبعدهم من بلاد الملوك داراً ، فدعا الملوك والفرسان الذين قد ملؤوا جزيرتا العرب - وهي نحو شهرين في نحو ذلك - الى اقامة الصلاة وأداء الزكاة واسقاط الفخر والتعجب والتزام التواضع والصبر للقصاص في النفس فما دونها من كل حقير أو رفيع دون أن يكون معه مال ولا عشيرة تنصره بل اتبعه كل من اتبعه مدعياً لما بهرهم من آياته ، ولم يأخذ قط بلادة عنوة وغلبة الا خبير ومكة فقط . وفي القرآن العظيم (يا أيها الناس إني رسول الله اليكم جميعاً) وقال تعالى (يا معشر الجن والانس) . وقال تعالى (قل أوحى الي أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجباً يهدي الى الرشد فآمننا به) الى قوله (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون . فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجنهم خطباء) وقال تعالى (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

١١ - مسألة - نسخ عز وجل بملته كل ملة وألزم أهل الارض جنهم وانهم اتباع

شريعته التي بعثه بها ولا يقبل من أحد سواها وأنه عليه السلام خاتم النبيين لا نبي بعده برهان ذلك : قول الله تعالى (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) . حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة (١) ثنا محمد ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن إدريس عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قل « قال رسول الله ﷺ : ان النبوة والرسالة قد انقطعت ، فخرج الناس فقال : قد بقيت مبشرات وهن جزء من النبوة » *

١٢-مسألة - إلا أن عيسى بن مريم عليه السلام سينزل وقد كان قبله عليه السلام أنبياء كثيرة ممن ممي الله تعالى ومنهم من لم يسم والايان بجميعهم فرض . برهان ذلك : ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا الوليد بن شجاع وهارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر قالوا حدثنا حجاج - وهو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة . قال : فينزل عيسى بن مريم ﷺ فيقول أميرهم : تعال صل لنا . فيقول : لا ، إن بعضكم (٢) على بعض أمراء تكبرمة الله هذه الأمة » . وذكر الله تعالى في القرآن آدم ونوحاً وإدريس وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وهنري وهارون وداود

(١) مسرة بفتح الميم والسين وتشديد الراء وفي نسخة (ميسرة) وهو خطأ ووهب هذا هو أبو الحزم التميمي كان حافظاً للفقاه والحديث والعلل فاضلاً ورعاً . أخذوا عليه هفوة في الكلام في القدر . حدث بمسند أبي بكر بن أبي شيبة مات في شعبان سنة ٣٤٦ وأما تلميذه أحمد بن محمد بن الجسور فأن في نسخة من الاصل (الحصور) وفي سائر الاصول (الجسور) وفي تذكرة الحفاظ (أبو عمر أحمد ابن الجسور) قاله في الرواة عن وهب وهو الصواب وسيأتي كذلك صحيحاً (٢) في الاصل (بعضهم) وصححه من صحيح مسلم

وسليمان ويونس واليسع وإلياس وزكريا ويحيى وأيوب وعيسى وهوداً وصالحاً وشعيباً ولوطاً . وقال تعالى : (ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك) وقال تعالى : (يريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقاً) *

١٣ - مسألة - وأن جميع النبيين وعيسى ومحمداً عليهم السلام عبيد الله تعالى مخلوقون ناس كسائر الناس مولودون من ذكر وأنثى إلا آدم وعيسى فإن آدم خلقه الله تعالى من تراب بيده لا من ذكر ولا من أنثى وعيسى خلق في بطن أمه من غير ذكر . قال الله عز وجل عن الرسل عليهم السلام أنهم قالوا : (إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده) وقال تعالى : (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) . وقال تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب) . وقال تعالى : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) . وقال تعالى عن جبريل عليه السلام أنه قال لمريم عليها السلام : (انما أنا رسول ربك لا هب لك غلاماً زكياً قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسنى بشر ولم أك بغياً قال كذلك قال ربك هو على هين) . وقال تعالى : (ومريم ابنت عمران التى أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا) .

١٤ - مسألة - وأن الجنة حق دار مخلوقة للمؤمنين ولا يدخلها كافر أبداً قال تعالى : « وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين » . وقال تعالى : (ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله قالوا إن الله حرمها على الكافرين) *

١٥ - مسألة - وأن النار حق دار مخلوقة لا يخلد فيها مؤمن . قال تعالى : (لا يصلها إلا الأشقى الذى كذب وتولى وسيجنبها الأتقى) *

١٦ - مسألة - يدخل النار من شاء الله تعالى من المسلمين الذين رجحت كباثرهم وسيئاتهم على حسناتهم ثم يخرجون منها بالشفاعة ويدخلون الجنة . قال عز وجل : (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً) . وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) . وقال تعالى : (فأما من

ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية . وأما من خفت موازينه فأمه هاوية . وما أدراك ما هيه نار حامية) . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان المسمعي ومحمد بن المنني قال ثنا معاذ - هو ابن هشام الدستوائي - ثنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال « يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة » *

١٧ - مسألة - لا تنفى الجنة ولا النار ولا أحد من فيها أبدا . برهان ذلك : قول الله عز وجل مخبرا عن كل واحدة من هاتين الدارين ومن فيها : (خالدين فيها أبداً) و (خالدين فيها مادامت السموات والأرض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) حدثنا عبد الله بن يوسف بن نايي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودي ثنا إبراهيم بن سفيان ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « يجاء بالموت ^(١) يوم القيامة كأنه كبش أملح فيقال : يا أهل الجنة هل تعرفون هذا ؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون نعم . هذا الموت ، ويقال : يا أهل النار هل تعرفون هذا ؟ فيشرئبون وينظرون فيقولون نعم هذا الموت . فيؤمر به فيذبح ثم يقال : يا أهل الجنة خلود فلا موت ، ويا أهل النار خلود فلا موت . ثم قرأ رسول الله ﷺ (وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر وهم في غفلة وهم لا يؤمنون) وأشار بيده الى أهل الدنيا « ^(٢) زاد أبو كريب في روايته بعد كبش أملح : « فيوقف بين الجنة والنار » وقال عز وجل في أهل الجنة (لا يندقون فيها الموت إلا الموتة الأولى) وقال في أهل النار (لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها) . وبالله تعالى التوفيق .

(١) في الاصل « يجيء الموت » وهو خطأ

(٢) في مسلم « الى الدنيا » وفي النسخة اليمنية « الى أهل النار »

١٨- مسألة- وأن أهل الجنة يأكلون ويشربون ويطؤون ويلبسون ويتلفذون ولا يرون بؤساً أبداً وكل ذلك بخلاف ما في الدنيا لكن ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وحوار العين حق نساء مطهرات خلقهن الله عز وجل للمؤمنين. قال تعالى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحوار عين كأمثال اللؤلؤ المكنون جزاء بما كانوا يعملون) . وقال تعالى (ولباسهم فيها حرير) . وقال تعالى (وحلوا أساور من فضة وسقاهم ربهم شرابا طهوراً) . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا سفيان بن أبي الزناد عن الأعمش عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « قال الله عز وجل : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، مصداق ذلك في كتاب الله تعالى (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون) » (وبه إلى مسلم) حدثني الحسن الحلواني ثنا أبو عاصم عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله ﷺ « يأكل أهل الجنة فيها ويشربون ولا يتغوطون ولا يتخطون ولا يبولون ولكن طعامهم ذلك جشاء كشرح المسك يلهمون التسبيح والحمد كما يلهمون النفس » وهذا نص على أنه خلاف ما في الدنيا *

١٩- مسألة - وأهل النار يعذبون بالسلاسل والأغلال والقطران وأطباق النيران أكلهم الزقوم وشربهم ماء كالملح والحميم، نعوذ بالله من ذلك. وقال تعالى (سرايلهم من قطران) . وقال تعالى (انا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيراً) وقال تعالى (يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها) وقال تعالى (ان شجرة الزقوم طعام الأثيم) وقال تعالى (في مسموم وحميم) وقال تعالى (وان يستغيثوا يغاثوا بماء كالملح يشوي الوجوه) *

٢٠- مسألة - وكل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي ﷺ أو أجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه السلام فهو كافر كما قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم) *

٢١- مسألة - وإن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقا وغربا فما بين ذلك من أول أم القرآن الى آخر المعوذتين كلام الله عز وجل ووحيه أنزله على قلب نبيه محمد ﷺ من كفر يحرف منه فهو كفر . قال تعالى (فأجره حتى يسمع كلام الله) وقال تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك) وقال تعالى (وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا) . وكل ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا يصح وإنما صحت عنه قراءة عاصم بن زر بن حبیش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والمعوذتان *

٢٢- مسألة - وكل ما فيه من خبر عن نبي من الأنبياء أو مسخ أو عذاب أو نعيم أو غير ذلك فهو حق على ظاهره لا رمز في شيء منه . قال تعالى : (قرآنا عربيا) وقال تعالى (نبينا لكل شيء) وأنكر تعالى على قوم خالفوا هذا فقال تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه) *

٢٣- مسألة - ولا سرف في الدين عند أحد . قال الله عز وجل : (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحو وبينوا) وقال تعالى : (لتبيننه للناس ولا تكتمونه) *

٢٤- مسألة - وإن الملائكة حق ، وهم خلق من خلق الله عز وجل مكرمون كلهم رسل الله . قال الله تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب) . وقال تعالى : (بل عباد مكرمون) وقال تعالى : (جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة) *

٢٥- مسألة - خلقوا كلهم من نور وخلق آدم من ماء وتراب وخلق الجن من نار . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من نار وخلق آدم مما وصف لكم » . وقال تعالى : (وقد خلقنا الإنسان من سلاله من طين) *

٢٦- مسألة - والملائكة أفضل خلق الله تعالى ، لا يصي أحد منهم في صفة

ولا كبيرة وهم سكان السماوات . قال الله تعالى : (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) وقال تعالى : (لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون) . فهذا تفضيل لهم على المسيح عليه السلام وقال تعالى : (ولقد كرمنا بنى آدم وجعلناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) . ولم يقل تعالى على كل من خلقنا . ولا خلاف فى أن بنى آدم أفضل من كل خلق سوى الملائكة فلم يبق إلا الملائكة ، وإسجاده تعالى الملائكة لآدم على جميعهم السلام سجود تحية فلو لم يكونوا أفضل منه لم يكن له فضيلة فى أن يكرم بأن يحياه . وقد تفصيلنا هذا الباب فى كتاب «الفصل» غاية التقصى والحمد لله رب العالمين . وقال تعالى : (وترى الملائكة حافين من حول العرش) *

٢٧- مسألة - وأن الجن حق وهم خلق من خلق الله عز وجل فيهم الكافر والمؤمن يرونا ولا نراهم يأكلون وينسلون ويموتون . قال الله تعالى : (يا معشر الجن والإنس) . وقال تعالى : (والجان خلقناه من قبل من نار السموم) . وقال تعالى حاكياً عنهم أنهم قالوا : (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحمروا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) . وقال تعالى : (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) . وقال تعالى : (أفتتخذونه وذريته أولياء من دونى) . وقال تعالى : (كل من عليها فان) . وقال تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) . حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور وعبد الله بن ربيع قال أحمد أخبرنا وهب بن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبى شيبه ، وقال عبد الله : نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا هناد بن السرى ، ثم اتفق ابن أبى شيبه وهناد قالا : نا حفص بن غياث عن داود الطائى عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تستنجوا بالعظام ولا باروث فانها زاد اخوانكم من الجن » *

٢٨- مسألة - وأن البعث حق وهو وقت ينقضى فيه بقاء الخلق فى الدنيا فيموت كل من فيها ثم يحيى الموتى يحيى عظامهم التى فى القبور وهى رميم ويعيد الأجسام كما كانت ويرد اليها الأرواح كما كانت ويجمع الأولين والآخرين فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة يحاسب فيه الجن والإنس فيوفى كل أحد قدر عمله . قال

الله تعالى : (ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيى الموتى وأنه على كل شيء قدير وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور) . وقال تعالى : (قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم) . وقال تعالى : (يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون) . وقال تعالى : (قل إن الأولين والآخرين لمجموعون الى ميقات يوم معلوم) . وقال تعالى : (فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) . وقال تعالى : (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب) *

٢٩- مسألة - وأن الوحوش تحشر . قال الله تعالى : (وإذا الوحوش حشرت) . وقال تعالى : (وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أم أمثالكم مافرطنا فى الكتاب من شيء ثم الى ربهم يحشرون) . حدثنا عبد الله بن يوسف . نا أحمد ابن فتح . نا عبد الوهاب بن عيسى . نا أحمد بن محمد . نا أحمد بن على . نا مسلم ابن الحجاج . نا قتيبة بن سعيد . نا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء » *

٣٠- مسألة - وأن الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهرائى جهنم فينجو من شاء الله تعالى ويهلك من شاء . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبى عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبى أن أباه هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال فى حديث : « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم » وقال عليه السلام فى هذا الحديث أيضا : « وفى جهنم كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان ؟ فانها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم قدر (١) عظمها الا الله عز وجل تخطف الناس بأعماهم فتنهم يعنى الموبق

(١) فى صحيح مسلم طبع بولاق ج ١ : ص ٦٥ « لا يعلم ما قدر » وما هنا

نسخة بهامش طبعة الاستانة ج ١ : ص ١١٣

بعمله (١) ومنهم المخردل (٢) حتى ينجى . وذكر باقي الخبر *

٣١- مسألة - وأن الموازين حق توزن فيها أعمال العباد تؤمن بها ولا تدرى كيف هي . قال الله عز وجل : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) . وقال تعالى : (والوزن يومئذ الحق) . وقال تعالى : (فأما من تقلت موازينه فهو في عيشة راضية وأما من خفت موازينه فأمه هاوية وما أدراك ما هي نار حامية) *

٣٢- مسألة - وأن الحوض حق من شرب منه لم يظلم أبداً . ثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى عن أبي عمران الجوفى عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : « قلت يا رسول الله ما آتية الحوض ؟ قال : والذي نفسى بيده (٣) لا آتية أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها (ألا) (٤) في الليلة المظلمة المصحية آتية الجنة من شرب منها لم يظلم آخر ما عليه يشخب فيه ميزابان من الجنة من شرب منه لم يظلم عرضه مثل طول ما بين عمان الى أيلة ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل » *

٣٣- مسألة - وإن شفاعة رسول الله ﷺ في أهل الكباير من أئمة حق فيخرجون من النار ويدخلون الجنة . قال الله عز وجل : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه)

(١) في مسلم طبع بولاق « ففهم المؤمن يقى بعمله » وفي طبعة الاستانة نسخ مختلفة منها ما ذكره المؤلف هنا وقد انتقده العلامة الامير الصنعاني وذكر في هامش النسخة الجينية لفظ مسلم كما في طبعة بولاق ، وقد ظهر لك أن النسخ مختلفة وسيأتي بهذا اللفظ في المسئلة ٨٣

(٢) المخردل المصروع المرمي وقيل المقطع تقطعه كلاليب الصراط حتى يهوي في النار قاله في اللسان . والذي في مسلم في الطبعتين بدل ذلك « المجازى » وهو واضح

(٣) في صحيح مسلم ج ٢ : ص ٢٠٩ بولاق « والذي نفس محمد بيده »

(٤) زيادة من صحيح مسلم

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان المسمى ثنا معاذ - يعني ابن هشام الدستوائى - ثنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن نبى الله ﷺ قال : « لكل نبى دعوة دعاها لأمته واني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتى يوم القيامة » * و به الى مسلم : ثنا نصر بن علي ثنا بشر - يعني ابن المفضل - عن أبي سلمة - هو سعيد بن يزيد - عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « أما (١) أهل النار الذين هم أهلها فانهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم أوقال بخطاياهم فأماهم الله إماتة حتى اذا كانوا في أذن بالشقاء فجيء (٢) بهم ضبائر ضبائر (٣) فبثوا على أنهار الجنة ثم قيل يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبثون نبات الحبة تكون في حميل السيل » *

٣٤ - مسألة - وان الصحف التي تكتب فيها أعمال العباد الملائكة حق تؤمن بها ولا ندرى كيف هي . قال الله عز وجل (اذ تلقى الملقين عن اليمين وعن الشمال قعيد ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد) وقال عز وجل (انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون) وقال تعالى (وكل انسان أزمان طاره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرأ كتابك) *

٣٥ - مسألة - وان الناس يعطون كتبهم يوم القيامة ، فالمؤمنون الفائزون الذين لا يمدبون يعطونها . بأيمانهم والكفار بأشملهم (٤) والمؤمنون أهل الكبار وراء ظهورهم قال الله عز وجل : (فاما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وينقلب الى أهله مسرورا وأما من أوتي كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثبورا

(١) زيادة عن صحيح مسلم ج ١ : ص ٦٨ بولاق

(٢) في الاصل « فيجيء » وهو خطأ

(٣) يعني جماعات

(٤) جمع شمال كشمائل وشمل قال أبو النجم : يأتى لها من أيمن وأشمل

(م ٣ - ج ١ المحلى)

ويصلى سعيراً انه كان في أهله مسروراً انه ظن أن لن يحور) . وقال تعالى :
(وأما من أوتى كتابه بشماله فيقول يا ليتنى لم أوت كتابيه ، ولم أدر ما حسابيه ، باليتب
كانت القاضية ، ما أغنى عني ماليه ، هلك عني سلطانيه ، خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه ، انه كان لا يؤمن بالله العظيم ، ولا يحض على
طعام المسكين) *

٣٦ - مسألة - وان على كل انسان حافظين من الملائكة بحصيان أقواله وأعماله
قال عز وجل : (اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد ، ما يلفظ من قول الا
لديه رقيب عتيد) *

٣٧ - مسألة - ومن هم بمحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان عملها كتبت له عشرة .
ومن هم بسيئة فان تركها لله تعالى كتبت له حسنة ، فان تركها بغيره أو نحو ذلك لم
تكتب عليه . فان عملها كتبت له سيئة واحدة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد
ابن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن
الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق اخبرنا معمر بن همام بن منبه هذا ما حدثنا
ابو هريرة عن رسول الله ﷺ (فذكر أحاديث منها (١)) قال (قال رسول الله
ﷺ (٢)) « قال الله عز وجل اذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة
ما لم يعمل فاذا عملها فاننا أكتبها بعشر أمثالها واذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها
له ما لم يعملها فاذا عملها فاننا أكتبها له بمثلها ، وقال رسول الله ﷺ : قالت الملائكة رب
ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة وهو أبصر به - فقال ارقبوه فان عملها فاكتبوها له بمثلها
وان تركها فاكتبوها له حسنة انما تركها من جرائي (٣) ، وقال رسول الله ﷺ : اذا
أحسن أحدكم اسلامه فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها الى سبعائة ضعف
وكل سيئة تكتب (له) (٤) بمثلها حتى يلقي الله عز وجل » *

(١) و (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ : ص ٤٧ - ٤٨ بولاق

(٣) أى من أجلى

(٤) الزيادة من صحيح مسلم

٣٨ - مسألة - ومن عمل في كفره عملاً سيئاً ثم أسلم، فإن تمادى على تلك الاساءة حوسب وجوزي في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه واسلامه، وإن تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه. ومن عمل في كفره أعمالاً صالحة ثم أسلم جوزي في الجنة بما عمل من ذلك في شركه واسلامه، فإن لم يسلم جوزى بذلك في الدنيا ولم ينتفع بذلك في الآخرة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم بن ميمون و إبراهيم ابن دينار واللفظ له قالنا ثنا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرني يعلى بن مسلم أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس « أن ناساً من أهل الشرك قتلوا فأُكثروا وزناً فأُكثروا، ثم أتوا محمداً ﷺ (١) فقالوا ان الذي تقول وتدعو (اليه) (٢) الحسن (٣) ولو تخبرنا أن لما علمنا كفارة فنزلت : (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً (٤) يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً الا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً) » فلم يسقط الله عز وجل تلك الاعمال السيئة الا بالايان مع التوبة مع العمل الصالح * و به الى مسلم حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود قال « قال أناس لرسول الله ﷺ يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية قال : أما من أحسن منكم في الاسلام فلا يؤاخذ بها ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والاسلام * » و به الى مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود (قال قلنا يا رسول الله) (٥) أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟

(١) هذا لفظ مسلم وفي الاصل « وأتوا النبي صلى الله عليه وسلم »

(٢) زيادة من صحيح مسلم

(٣) في الاصل « لو » بحذف الواو

(٤) في مسلم الى هنا ولم يذكر باقي الآيات

(٥) الزيادة من صحيح مسلم

قَالَ « من أحسن في الاسلام لم يؤاخذ^(١) بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر » وبه الى مسلم حدثنا حسن الحلواني ثنا يعقوب - هو ابن ابراهيم بن سعد - ثنا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أخبرنا عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره^(٢) أنه قال لرسول الله ﷺ : « أي رسول الله أرايت أمورا كنت أتخشت بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفيها أجر ؟ » فقال رسول الله ﷺ : « أسلمت على ما أسلفت من خير » فان ذكروا قول الله عز وجل (قل للذين كفروا ان يفتنوا يفتنوا لهم ما قد سلف) وقوله عليه السلام لعمر و بن العاص « ان الاسلام يهدم ما كان قبله ، وان الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وإن الحج يهدم ما كان قبله » قلنا : ان كلامه عليه السلام لا يعارض كلامه ولا كلام ربه . ولو كان ذلك - وقد أعاذ الله من هذا - لما كان بمضه أولى من بعض ولبطلت حجة كل أحد بما يتعلق به منه ، وكذلك القرآن لا يعارض القرآن ولا السنة قل عز وجل (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) فلما قوله تعالى (ان يفتنوا يفتنوا لهم ما قد سلف) فتم هذا هو نفس قولنا : ان من انتهى غفر له ، وأما من لم ينته عنه فلم يقل الله تعالى انه يغفر له فبطل تعلقهم بالآية . وأما قوله عليه السلام « ان الاسلام يهدم ما كان قبله » فحق وهو قولنا لان الاسلام اسم واقع على جميع الطاعات ، والتوبة من عمل السوء من الطاعات ، وكذلك قوله عليه السلام في الهجرة انما هي التوبة من كل ذنب ، كما صح عنه عليه السلام : « المهاجر من هجر ما نهى عنه » حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا محمد بن يوسف الفربري ثنا البخاري ثنا آدم (بن أبي اياس)^(٣) ثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي

(١) في الاصل « من أحسن منكم في الاسلام ولم يؤاخذ » وهو خطأ

صححه عن مسلم

(٢) في الاصل « أخبر »

(٣) زيادة من البخاري

ﷺ قال « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن داود^(١) عن الشعبي عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت « قلت يا رسول الله ان^(٢) ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك^(٣) نافعه ؟ قال : لا ينفعه لأنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا يزيد بن هرون ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « ان الله لا يظلم مؤمناً حسنة ، يعطى بها في الدنيا ويجزى بها في الآخرة . وأما الكافر فيعطى^(٤) بحساب ما عمل بها لله في الدنيا حتى اذا أفضى الى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها » *

٣٩ - مسألة - وان عذاب القبر حق ومساواة الارواح بعد الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته الى يوم القيامة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار بن عثمان العبدى ثنا محمد بن جعفر — هو غندر — ثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال (ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) قال نزلت في عذاب القبر يقال^(٥) له من ربك فيقول ربى الله ونبى محمد * * وبه الى مسلم ثنا عبيد الله بن عمر القواريرى ثنا حماد بن زيد ثنا بديل عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة قال : « اذا خرجت روح المؤمن

(١) هو ابن أبي هند. من هامش الاصل

(٢) في مسلم بحذف « ان »

(٣) في مسلم « ذاك »

(٤) في مسلم ج ٢ : ص ٣٤٥ « فيطعم »

(٥) في مسلم ج ٢ : ص ٣٥٨ « فيقال »

تلقاها (١) ملكان يصعدانها ويقول أهل السماء روح طيبة جاءت من قبل الأرض صلى الله عليك وعلى جسد كنت تعمريه، فينطلقوا به إلى ربهم ثم يقول انطلقوا به إلى آخر الأجل. قال وإن الكافر إذا خرجت روحه يقول أهل السماء روح خبيثة جاءت من قبل الأرض فيقال انطلقوا به إلى آخر الأجل. قال أبو هريرة: فرد رسول الله ﷺ ربيعة (٢) كانت عليه على أنه « وقال الله تعالى (كنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) فصح أنهما حياتان وموتان فقط، ولا ترد الروح إلا لمن كان ذلك آية، كن أحياء عيسى عليه السلام وكل من جاء فيه بذلك نص وهو قول من روى عنه في ذلك قول من الصحابة رضي الله عنهم * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا إسماعيل ابن إسحاق ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن يزيد المقرئ ثنا جدي محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة قالت « دخل ابن عمر المسجد فأبصر ابن الزبير مطروحاً قبل أن يصلب، فقيل له هذه أسماء فقال إليها وعزاها، وقال إن هذه الجثث ليست بشيء وإن الأرواح عند الله عز وجل، فقالت له أسماء وما يمنعني وقد أهدى رأس زكريا (٣) إلى بغى من بغايا بني إسرائيل « ولم يرو أحد أن في عذاب القبر رد الروح إلى الجسد إلا المهال بن عمرو وليس بالقوى *

٤٠ - مسألة - والحسنات تذهب السيئات بالموازنة، والتوبة تسقط السيئات والقصاص من الحسنات، قال الله عز وجل (وأنى لفغار لمن تاب) وقال تعالى (ان الحسنات يذهبن السيئات) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد

(١) في الأصل « إذا أخرجت روح المؤمن لقاءه » وصححه من سلم ج ٢ ص ٣٥٨

(٢) الربيعة - بالياء المثناة التحتية - الملاة أو الثوب الرقيق. قال

الزهري: لا تكون الربيعة إلا بيضاء

(٣) هنا بهامش الأصل ما نصه « المعروف في كتب التفسير والآثار

أن يحيى هو الذي أهدى رأسه إلى البغي وأما زكريا فإنه نشر بالمنشار في بطن الشجرة فكانه سقط لفظ (يحيى) وإن الأصل يحيى بن زكريا»

ثنا اسماعيل عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « أتدرون ما المغلس قالوا المغلس فينا من لا درهم له ولا متاع فقال إن المغلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا (وضرب هذا) ^(١) فيمطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار » وقال عز وجل (اليوم نجزي كل نفس بما كسبت) *

٤١ - مسألة - وأن عيسى عليه السلام لم يقتل ولم يصلب ولكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه اليه . وقال عز وجل (وما قتلوه وما صلبوه) وقال تعالى (أنى متوفيك ورافعك الى) وقال تعالى عنه أنه قال (وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد) وقال تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) فالوفاة قسمان : نوم وموت فقط ، ولم يرد عيسى عليه السلام بقوله (فلما توفيتني) وفاة النوم فصيح أنه انما عني وفاة الموت ، ومن قال انه عليه السلام قتل أو صلب فهو كافر مرتد حلال دمه وماله لتكذيبه القرآن وخلافه الاجماع .

٤٢ - مسألة - وأنه لا يرجع محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم الا يوم القيامة اذا رجع (الله) المؤمنين والكافرين للحساب والجزاء . هذا اجماع جميع أهل الاسلام المتيقن قبل حدوث الروافض المخالفين لاجماع أهل الاسلام المبدين لقرآن المكذبين بصحيح سنن رسول الله ﷺ المجاهدين بتوليد الكذب المتناقضين في كذبهم أيضاً ، وقال عز وجل . (وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يمينكم ثم يمينكم) وقال تعالى (ثم انكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون) فادعوا من رجوع على رضى الله عنه ما لا يصحز أحد عن أن يدعى مثله لعمر أو لعثمان أو لمعاوية رضى الله عنهم أو لغير هؤلاء - : اذالم يبال بالكذب

والدعوى بلا برهان لا من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من معقول
وبالله تعالى التوفيق *

٤٣ - مسألة - وان الانفص حيث رآها رسول الله ﷺ ليلة أسرى به أرواح
أهل السعادة عن يمين آدم عليه السلام وأرواح أهل الشقاء عن شماله عند
سماء أهل الدنيا (١) لا تنفى ولا تنتقل الى أجسام آخر لكنها باقية حية
حساسة عاقلة في نعيم أو نكد الى يوم القيامة فترد الى أجسادها للحسنات وللجزاء
بالجنة أو النار حاشى أرواح الأنبياء عليهم السلام وأرواح الشهداء فانها الآن ترزق
وتنعم . ومن قال بانتقال الأنفس الى أجسام آخر بعد مفارقة هذه الاجساد فقد
كفر . برهان هذا * ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب
ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا حرمة بن يحيى
ثنا ابن وهب انا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال
كان أبو ذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال « فرج سقف بيتي وأنا بمكة فنزل جبريل
(عليه السلام) (٢) ففرج صدرى ثم غسله من ماء زمزم ثم جاء بطست (٣) من ذهب
ممتلئة حكمة وإيمانا فأفرغها في صدرى ثم أطبقه ثم أخذ بيدي فخرج بي الى السماء
الدنيا فلما جئنا السماء الدنيا (٤) قال جبريل (عليه السلام) (٥) نلحازن السماء الدنيا افتح
قال من هذا قال جبريل قال هل معك أحد قال نعم معي محمد (ﷺ) (٦) قال
فأرسل اليه قال نعم ففتح (٧) فلما علونا السماء الدنيا فاذا رجل عن يمينه أسودة وعن

(١) كذا بالاصل بزيادة لفظ « أهل »

(٢) زيادة من مسلم ج ١ : ص ٥٩

(٣) بالسین المهملة وفي الاصل بالمججمة وهو تصحيف

(٤) هذا لفظ صحيح مسلم وفي الاصل « فخرج بنا الى السماء فلما جئنا الى

السماء الدنيا »

(٥ و ٦) الصلاة في الموضعين ليست مذكورة في صحيح مسلم ولكنها في الاصل

(٧) في الاصل « فافتح » وهو خطأ

يساره أسودة فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى قال فقال مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح قلت (١) يا جبريل من هذا قال هذا آدم (عليه السلام) (٢) وهذه الاسودة (التي) (٣) عن يمينه وعن شماله نسّم بفيه فأهل (٤) اليمين أهل الجنة والاسودة التي عن شماله أهل النار فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى (قال) (٥) ثم عرج (٦) بي جبريل (عليه السلام) (*) حتى أتى السماء الثانية « قال أنس: فذكر أنه وجد في السماوات آدم وادريس وعيسى وموسى وإبراهيم (صلوات الله عليهم) (*) ولم يثبت كيف منازلهم (٧) غير أنه (ذكر أنه) (٨) قد وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السماء السادسة. وذكر الحديث. ففي هذا الخبر مكان الارواح وأن ارواح الانبياء في الجنة *

وأما الشهداء فإن الله عز وجل يقول (ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون) وقال تعالى (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله) ولا خلاف بين مسلمين (٩) في أن الانبياء عليهم السلام أرفع قدراً ودرجة وأتم فضيلة عند الله عز وجل وأعلى كرامة من كل من دونهم ، ومن خالف في هذا فليس مسلماً * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن ديسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق

(١) في مسلم « قال قلت » (٢) الصلاة في المواضع الثلاثة ليست في صحيح

مسلم ولكنها في الاصل (٣) زيادة من مسلم

(٤) في الاصل « وأهل »

(٥) زيادة من مسلم

(٦) في الاصل « خرج » وهو خطأ

(٧) في الاصل « فلم يثبت منازلهم »

(٨) زيادة من مسلم

(٩) كذا في الاصل

ثنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا مات الرجل عرض عليه مقعده بالفدأة والعشي ان كان من أهل الجنة فالجنة (١) وان كان من أهل النار فالنار ثم يقال له هذا مقعدك الذى تبعث اليه يوم القيامة » ففى هذا الحديث ان الارواح حساسة عالمة مميزة بعد فراقها الاجساد . وأما من زعم أن الارواح تنقل الى أجساد آخر فهو قول أصحاب التناسخ ، وهو كفر عند جميع أهل الاسلام . والله تعالى التوفيق *

٤٤ - مسألة - وان الوحي قد انقطع منذ مات النبي صلى الله عليه وسلم . برهان ذلك أن الوحي لا يكون الا الى نبي وقد قال عز وجل : (ما كان محمداً بأحد من رجالكم لكن رسول الله وخاتم النبيين) *

٤٥ - مسألة - والدين قد تم فلا يزداد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل . قال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لا تبدل لكلمات الله) والنقص والزيادة تبديل *

٤٦ - مسألة - قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله وبين جميعه كما أمره الله تعالى : قال تعالى : (وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) *

٤٧ - مسألة - وحجة الله تعالى قد قامت واستبان لكمل من بلغته الندادة من مؤمن وكافر وبر وفاجر . قال الله عز وجل : (لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي) وقال تعالى : (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة) *

٤٨ - مسألة - والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضان على كل أحد - على قدر طاقتهم - باليد فمن لم يقدر فبلسانه فمن لم يقدر فبقليه وذلك أضعف الايمان ليس وراء ذلك من الايمان شيء . قال عز وجل : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف

(١) فى الاصل « فن أهل الجنة » وهو خطأ صححناه من صحيح مسلم

وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) وقال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فإن بغت إحداها على الأخرى فتتولوا التي تبغى حتى تنفي إلى أمر الله) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى قال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان الثوري وقال ابن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال أبو سعيد الخدري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » * وبه إلى مسلم حدثنا عبد بن حميد ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح ابن كيسان عن الحارث - هو ابن الفضيل الخطمي - عن جعفر بن عبد الله بن عبد الحكم عن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة عن أبي رافع - هو مولى رسول الله ﷺ - عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه (فهو مؤمن) (١) ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »

قال علي : لم يختلف أحد من المسلمين في أن الآيتين المذكورتين محكمتان غير منسوختين ، فصح أن ما عارضهما أو عارض الأحاديث التي في معناها هو المنسوخ بلا شك *

٤٩ - مسئلة - فمن عجز لجله أو عتمته (٢) عن معرفة كل هذا فلا بد له أن يعتقد بقلبه ويقول بلسانه - حسب طاقته بعد أن يفكر له - : لا اله الا الله محمد رسول الله

(١) سقط من الاصل واكتناه من صحيح مسلم ج ١ : ص ٢٩

(٢) كذا في النسخة الجينية وفي المصرية « وعجمته » وكلاهما لا معنى له والبيرواني فيما يبدو لي « أو عجمته » كما هو ظاهر من سياق الكلام

كل ما جاء به حق وكل دين سواه باطل * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » . وقال عز وجل (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

٥٠ - مسألة - وبعد هذا فإن أفضل الانس والجن الرسل ثم الانبياء — على جميعهم من الله تعالى ثم منا أفضل الصلاة والسلام — ثم أصحاب رسول الله ﷺ ثم الصالحون . قال تعالى (جاعل الملائكة رسلاً) . وقال تعالى : (الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس) وهذا لاختلاف فيه من أحد ، وقال عز وجل (لا يستوى من أنفق من قبل الفتح وقاتل اولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا مسدد ثنا أبو معاوية — هو محمد بن خازم (١) الضرير — ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدكم ولا نصيفه » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا عمرو بن عون ومسدد قال ثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن الحصين قال قال رسول الله ﷺ « خير أمتي القرن الذين » (٢) بثت فيهم ثم الذين يلوئهم ثم الذين يلوئهم ، ثم يظهر قوم يشهدون ولا يستشهدون وينذرون ولا يوفون ويحربون ولا يؤمنون ويفشو فيهم السمن » . هكذا

(١) بالغاء والواو المعجمتين

(٢) في أبي داود المطبوع في الهند مع شرحه عون المعبود ج ٤ ص ٣٤٦ « الذي »

حدثناه عبد الله بن ربيع « يحرّون » بحاء غير منقوطة وراء مرفوعة و باء منقوطة واحدة من أسفل^(١) ورويناه من طرق كثيرة « يخونون » بالحاء المنقوطة من فوق وواو بعدها نون ، ومن خان فقد حرب^(٢) *

٥١ - مسألة - وإن الله تعالى خالق كل شيء سواء لاخالق سواء . قال الله عز وجل : (خالق كل شيء) وقال تعالى : (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه) وقال تعالى : (خلق السماوات والارض وما بينهما) *

٥٢ - مسألة - ولا يشبهه عز وجل شيء من خلقه في شيء من الاشياء قال عز وجل : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) *

٥٣ - مسألة - وأنه تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو تعالى خالق الازمنة والامكنة . قال تعالى (خلق كل شيء فقدره تقديراً) وقال تعالى : (خلق السماوات والارض وما بينهما) والزمان والمكان فهما مخلوقان ، قد كان تعالى دونهما ، والمكان انما هو للجسام ، والزمان انما هو مدة كل ساكن أو متحرك أو محمول في ساكن أو متحرك ، وكل هذا مبعد عن الله عز وجل *

٥٤ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يسمى الله عز وجل بغير ماسمى به نفسه ولا أن يصفه بغير ما أخبر به تعالى عن نفسه . قال عز وجل : (والله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه) فمنع تعالى أن يسمى الا بأسمائه الحسنى وأخبر أن من سماه بغيرها فقد ألحد ، والأسماء الحسنى بالالف واللام لا تكون الا معودة ولا معروف في ذلك الا ما نص الله تعالى عليه ، ومن ادعى زيادة على ذلك كلف البرهان على ما ادعى ولا سبيل له اليه ، ومن لا برهان له فهو كاذب في قوله ودعواه .

(١) هكذا في النسخة المصرية وهو ظاهر وفي الجنية « وراء غير مرفوعة وباء غير منقوطة واحدة من أسفل » بزيادة « غير » مرتين وهو خطأ و « يحرّون » من حربه يحربه حرباً كطلبه يطلبه طلباً اذا سلب ماله
(٢) رواية أبي داود في النسخ التي بأيدينا « يخونون » بالحاء والنون

قال هز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

٥٥ - مسألة - وان له عز وجل تسعة وتسعين اسما مائة غير واحد، وهي اسماءه الحسنى، من زاد شيئا من عند نفسه فقد ألحد في اسمائه، وهي الاسماء المذكورة في القرآن والسنة * حد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب وهام بن منبه قال أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة وقال هام عن أبي هريرة - ثم اتفقا - عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ان لله تسعة وتسعين اسما مائة الا واحداً من أحصاها دخل الجنة » زاد هام في حديثه « انه وتر يجب الوتر ». وقد صح انها تسعة وتسعون اسما فقط ولا يحل لاحد أن يجهز أن يكون له اسم زائد لانه عليه السلام قال « مائة غير واحد » فلو جاز أن يكون له تعالى اسم زائد لكانت مائة اسم، ولو كان هذا لكان قوله عليه السلام « مائة غير واحد » كذبا ومن أجاز هذا فهو كافر. وقال تعالى (هو الله الذي لا إله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون، هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى) وقد تقصينا كثيراً منها بالاسانيد الصحاح في كتاب « الايصال » والحمد لله رب العالمين *

٥٦ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يشتق لله تعالى اسما لم يسم به نفسه . برهان ذلك أنه تعالى قال (والسماء وما بناها) وقال (وأكيد كيداً) وقال تعالى : (خبر الما كرين) (ومكر وا ومكر الله) . ولا يحل لاحد أن يسميه البناء ولا الكياد ولا الما كرو ولا المنجبر ولا المستكبر، لانه المجازى بذلك ولا على وجه أصلاء، ومن ادعى غير هذا فقد ألحد في أسمائه تعالى وتناقض قول على الله تعالى الكذب وما لا برهان له به . وبالله تعالى التوفيق *

٥٧ - مسألة - وان الله تعالى ينزل كل ليلة الى سماء الدنيا، وهو فعل يفعله عز وجل ليس حركة ولا نقلة. برهان ذلك * ما حد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج

ثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي عبد الله (١) الاغر
و (عن) (٢) أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال: « ينزل
الله كل ليلة الى السماء الدنيا (٣) حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني (٤)
فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرنى فأغفر له » قال مسلم وحدثناه
قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب — هو ابن عبد الرحمن القارى — عن سويل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال « ينزل الله الى السماء (٥) الدنيا كل ليلة
حين (٦) يمضي ثلث الليل (الأول) (٧) فيقول أنا الملك أنا الملك من ذا الذى
يدعوني فأستجيب له من ذا الذى يسألني فأعطيه من ذا الذى يستغفرنى فأغفر له
فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر » قال مسلم وحدثناه اسحاق بن منصور ثنا أبو
المغيرة ثنا الاوزاعي ثنا يحيى — هو ابن ابى كثير — ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن
ثنا أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه
ينزل الله (تبارك وتعالى) (٨) الى السماء الدنيا فيقول هل من سائل يعطى هل من داع
يستجاب له هل من مستغفر يقفر له حتى ينفجر الصبح »

قال على: فالرواية عن أبي سلمة عن أبي هريرة من طريق الزهري « اذا بقى ثلث
الليل الآخر » ومن طريق يحيى بن أبي كثير « اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه » ومن طريق
أبي صالح عن أبي هريرة « اذا مضى ثلث الليل الأول الى أن يضيء الفجر » وهكذا رواه
ابن أبي شيبة وابن راهويه عن جرير عن منصور عن ابى اسحاق السبيعي عن الأغر عن أبي

(١) فى الاصل « عبيد الله » وهو خطأ صححناه من صحيح مسلم ٢١٠ :

(٢) الزيادة من صحيح مسلم

(٣) فى مسلم « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا »

(٤) فى الاصل « يدعيني » وهو خطأ

(٥) فى مسلم « السماء »

(٦) فى الاصل « حتى » وهو خطأ

(٧ و ٨) الزيادة من مسلم

هريرة وأبى سعيد الخدري ، وأوقات الليل مختلفة باختلاف تقدم غروب الشمس عن أهل المشرق وأهل المغرب ، فصح أنه فعل بفعله البارئ عز وجل من قبول الدعاء في هذه الاوقات ، لا حركة ، والحركة والنقلة من صفات المخلوقين حاشي لله تعالى منها *

٥٨ - مسألة - والقرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق . قال عز وجل (ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم) فأخبر عز وجل أن كلامه هو علمه وعلمه تعالى لم يرز غير مخلوق

٥٩ - مسألة - وهو المكتوب في المصاحف والمسحوق من القارى والمحفوظ في الصدور والذي نزل به جبريل على قلب محمد ﷺ - : كل ذلك كتاب الله تعالى وكلامه القرآن حقيقة لا مجازاً ، من قال في شيء من هذا انه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى فقد كفر ، خلافة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واجماع أهل الاسلام . قال عز وجل (فأجره حتى يسمع كلام الله) وقال تعالى (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) وقال تعالى (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) وقال تعالى (في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين) وقال تعالى (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم) وقال تعالى (نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا القعني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « نعى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن الى ارض العدو » ولا يحل لاحد أن يعترف كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ الى المجاز عن الحقيقة بدعواه الكاذبة . وبالله تعالى التوفيق *

٦٠ - مسألة - وعلم الله تعالى حق لم يرز عز وجل علماً بكل ما كان أو يكون مما دق أو جل لا يخفى عليه شيء . قال عز وجل (وهو بكل شيء عليم) وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وقال تعالى (يعلم السر وأخفى) والاخفى من السر هو مما لم يكن بعد (١)

٦١ - مسألة - وقدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء ، ولا عن كل ما يسأل عنه السائل من محال أو غيره مما لا يكون أبداً . قال عز وجل (أولم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة) * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامى ثنا معن بن عيسى ثنا عبد الرحمن بن أبى الموال سمعت محمد بن المنكر يحدث عبد الله بن الحسن قال حدثني جابر بن عبد الله قال « كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة - فذكر الحديث وفيه - اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك . وقال عز وجل (لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا ان كنا فاعلين) وقال تعالى (لو أراد الله أن يتخذ ولداً لاصطفى مما يخلق ما يشاء) وقد أخبر عز وجل أنه قادر على ما لا يكون أبداً . قال عز وجل (عسى ربه ان طلقكن أن يبدله أزواجا خيراً منكن) وقال تعالى (والله على كل شيء قدير) وقال تعالى (انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون) ولولم يكن تعالى كذلك لكان متناهي القدرة ، ولو كان متناهي القدرة لكان محدثاً ، تعالى الله عن ذلك ، وهو تعالى مرتب كل ما خلق ، وهو الذى أوجب الواجب وأمكن الممكن وأحل المحال ، ولو شاء أن يفعل كل ذلك على خلاف مافعله ، لما أعجزه ذلك ، ولكان قادراً عليه ، ولولم يكن كذلك لكان مضطراً لا مختاراً . وهذا كفر ممن قاله ^(١) . قال عز وجل (وربك يخلق ما يشاء ويمختار)

٦٢ - مسألة - وان الله عز وجل عزاء وعزة وجلالا وكراما ويدا ويدين وأيديا ووجها وعينا وأعينا وكبرياء ، وكل ذلك حق لا يرجع منه ولا من علمه تعالى وقدره وقوته الا الى الله تعالى ، لا الى شيء غير الله عز وجل أصلاً ، مقر من ذلك مما في القرآن وما صح عن رسول الله ﷺ . ولا يحل أن يزاد في ذلك ما لم يأت به نص من قرآن أو سنة صحيحة . قال عز وجل (ذو الجلال والاكرام) وقال تعالى (يد الله فوق أيديهم)

(١) هذه المسألة كلها مغالطات من المؤلف ، ظاهر ذلك بآدى نظر

و (لما خلقت بيدي) و (مما عملت أيدينا أنعاما) (انما نطمعكم لوجه الله) (ولتصنع على عيني) (إنك بأعيننا) . ولا يحل أن يقال « عينين » لانه لم يأت بذلك نص ولا أن يقال « سمع وبصر ولا حياة » لانه لم يأت بذلك نص ، لكنته تعالى سميع بصير حي قيوم * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني احمد بن يوسف الازدي ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي ثنا الاعمش ثنا أبو اسحاق — هو السبيعي — عن أبي مسلم الأغر أنه حدثه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا (جميعا) (١) قال رسول الله ﷺ « المرأزاه والكبرياء رداؤه » — يعني الله تعالى — * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا اسحق بن ابراهيم أنا الفضل بن موسى ثنا محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ — في حديث خلق الله تعالى الجنة والنار — « أن جبريل قال لله تعالى : وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد » ولو كان شيء من ذلك غير الله تعالى لكان إما لم يزل واما محدثا ، فلو كان لم يزل لكان مع الله تعالى أشياء غيره لم تزل ، وهذا شرك مجرد ، ولو كان محدثا لكان تعالى بلا علم ولا قوة ولا قدرة ولا عز ولا كبرياء قبل أن يخلق كل ذلك ، وهذا كفر وقال تعالى (انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) وقال تعالى (ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) وقال تعالى (وذروا الذين يلحدون في أممائه) فصح أنه لا يحل أن يضاف اليه تعالى شيء ، ولا أن ينجز عنه شيء ، ولا أن يسمى بشيء الا ما جاء به النص . وتقول : إن الله تعالى مكر وكيدا (أفأمتوا مكر الله) وقال تعالى (وأكيد كيدا) وكل ذلك خلق له تعالى . والله تعالى التوفيق *

٦٣ - مسألة - وأن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة . قل

(١) لفظ « جميعا » ليس في صحيح مسلم ٢ : ٢٩٢

عز وجل (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا ابن أبي شيبة - هو أبو بكر - ثنا جرير ووكيع وأبو أسامة كلهم عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول - ونظر الى القمر - « انكم سترون ربكم كما ترون هذا الاضامون في رؤيته » ولو كانت هذه القوة لكانت لا تقع الا على الألوان ، تعالى الله عن ذلك وأما الكفار فان الله عز وجل قال (انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)

٦٤ - مسألة - وان الله تعالى كلم موسى عليه السلام ومن شاء من رسله . قال تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) (انى اصطفتك على الناس برصالتى ^(١)) وبكلامى (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله)

٦٥ - مسألة - وان الله تعالى اتخذ ابراهيم ومحمدا صلى الله عليهما وسلم خليلين . قال عز وجل (واتخذ الله ابراهيم خليلاً) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج (حدثنا محمد بن بشار العبدى) ^(٢) ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن اسماعيل بن رجاء ^(٣) قال : سمعت عبد الله بن أبي الهذيل يحدث عن أبي الاحوص قال ^(٤) : سمعت عبد الله بن مسعود (يحدث) ^(٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لو كنت متخذنا خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكنى أخى وصاحبى ، وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً » *

-
- (١) بالافراد والمراد به المصدر أى بارسالى إياك وهى قراءة نافعة وابن كثير وأبى جعفر وابن محيىصن وقرأ باقى الاربعة عشر « برسالانى » بالجمع .
- (٢) هذا نقلناه من مسلم ٢ : ٢٣٠ وفى الاصل بدله « ثنا محمد بن المثنى » وهو خطأ ، فان ابن المثنى روى هذا الحديث عن محمد بن جعفر عن شعبة باسناد آخر ولفظ آخر ، وأما هذا الاسناد وهذا اللفظ اللذان هنا فهما رواية محمد بن بشار وحده ، وانظر الاسانيد فى صحيح مسلم
- (٣) فى الاصل « اسماعيل بن أبى رجاء » وهو خطأ ^(٤) ليست فى صحيح مسلم
- (٥) فى الاصل « يقول » وصححه من مسلم

٦٦ - مسألة - وان محمد ﷺ أمرى به ربه بجسده وروحه، وطاف في السماوات سماء سماء، ورأى أرواح الانبياء عليهم السلام هنالك . قال عز وجل (سبحان الذى أمرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى) ولو كان ذلك رؤيا منام ما كذبه في ذلك أحد كما لا تكذب نحن كافرآ في رؤيا يذكرها . وقد ذكرنا رؤيته عليه السلام للانبياء عليهم السلام قبل فأغنى عن اعادته

٦٧ - مسألة - وان المعجزات لا يأتى بها أحد إلا الانبياء عليهم السلام . قال عز وجل (ما كان لرسول أن يأتي بآية الا بإذن الله) وقال تعالى (وان يروا آية يرضوا ويقولوا سحر مستمر) وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام انه قال (أولو جئتكم بشيء مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين فأتني عصاه) وقال تعالى (فذا نك برهنا ن من ربك الى فرعون وملئه) فصح أنه لو أمكن أن يأتى أحد - ساحر أو غيره - بما يحيل طبيعة أو قلب نوعاً ، لما سمى الله تعالى ما يأتى به الانبياء عليهم السلام برهاناً لهم ولا آية لهم ، ولا أنكر على من سمى ذلك سحراً ، ولا يكون ذلك آية لهم عليهم السلام . ومن ادعى أن احالة الطبيعة لا تكون آية الا حتى يتحدى فيها النبي صلى الله عليه وسلم الناس فقد كذب وادعى ما لا دليل عليه أصلاً ، لا من عقل ولا من نص قرآن ولا سنة ، وما كان هكذا فهو باطل ، ويجب من هذا أن حنين الجذع واطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا وهم مئون من صاع شعير ونبعان (١) الماء من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم وارواء الف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سمته عن شبر - ليس شيء من ذلك آية له عليه السلام ، لأنه عليه السلام لم يتحد (٢) بشيء من ذلك أحداً .

٦٨ - مسألة - والسحر حيل وتخيل لا يحيل طبيعة أصلاً . قال عز وجل (يخيل اليه من سحرهم أنها تسعى) فصح أنها تخيلات لا حقيقة لها ، ولو أحال

(١) هذا مصدر لم يذكره الا صاحب مختار الصحاح وقله شارح القاموس عن شيخه ، واستعمله المؤلف ايضا في الاحكام في الاصول (ج ٢ ص ١٩) (٢) بالحاء والذال المهملتين من التحدي ، وفي الاصل (لم يتخذ) بالمجتمتين وهو خطأ

الساحر طبيعة لكان لا فرق بينه وبين النبي — صلى الله عليه وسلم — وهذا كفر من أجازوه *

٦٩ - مسألة - وأن القدر حق، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا. قال الله عز وجل (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها) *

٧٠ - مسألة - ولا يموت أحد قبل أجله، مقتولا أو غير مقتول، قال الله عز وجل (وما كان لنفس أن تموت الا بأذن الله كتاباً مؤجلاً) وقال تعالى (فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وقال تعالى (قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم) *

٧١ - مسألة - وحتى يستوفى رزقه و يعمل بما يسره ، السعيد من سعد في علم الله تعالى، والشقي (١) من شقى في علمه تعالى : حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي (٢) ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي وأبو معاوية وو كيع قالوا ثنا الاعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود (قال) (٣) حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون (في ذلك) (٤) علة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل (الله تعالى) (٥) الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقى أو سعيد، فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها »

٧٢ - مسألة - وجهيم أعمال العباد — خيرها وشرها — كل ذلك مخلوق

(١) في النسخة الجينية « والشر » وهو خطأ (٢) في الجينية « احمد بن مسلم »

وهو خطأ (٣ و ٤ و ٥) الزيادة في المواضع الثلاثة من مسلم ٢ - ٢٩٧

خلقه الله عز وجل ، وهو تعالى خالق الاختيار والارادة والمعرفة في نفوس عباده . قال عز وجل (خلقكم وما تعملون) وقال تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر) وقال تعالى (خلق السموات والارض وما بينهما) *

٧٣ - مسألة - لا حجة على الله تعالى ، والله الحجة القائمة على كل أحد . قال تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) وقال تعالى (قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين) *

٧٤ - مسألة - ولا عذر لأحد بما قدره الله عز وجل من ذلك ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وكل أفعاله تعالى عدل وحكمة . لان الله تعالى واضع كل موجود في موضعه ، وهو الحاكم الذي لا حاكم عليه ولا معقب لحكمه . قال تعالى (فقال لما يريد) *

٧٥ - مسألة - الايمان والاسلام شيء واحد . قال عز وجل (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) وقال تعالى (يمتنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي اسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان ان كنتم صادقين) *

٧٦ - مسألة - كل ذلك عقد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . وقال عز وجل (فاما الذين آمنوا فزادتهم ايماناً) حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا كهسب التميمي (١) عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال قال لي (٢) عبد الله بن عمر : حدثني أبي عمر بن الخطاب قال « بينا نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى رسول الله ﷺ وقال يا محمد اخبرني عن الاسلام

(١) في الاسلين « العنبري » وهو خطأ (٢) في النسخة المنيية « عبيد الله » وهو خطأ

قال رسول الله ﷺ (الاسلام) (١) أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قال : صدقت فأخبرني عن الايمان، قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره، قل صدقت - وذكر باقي الحديث وفيه أن رسول الله ﷺ قال : يا عمر أتدري من السائل، قلت الله ورسوله أعلم قال : فإنه جبريل عليه السلام أنا كم يعلمكم دينكم * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا عبد الله بن محمد ثنا ابو عامر العقدي ثنا سليمان بن بلال عن عبد الله ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « الايمان بضع وستون (٢) شعبة والحياة شعبة من الايمان » * وبه الى البخارى : ثنا قتيبة ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ أي الاسلام خير، قال : تعلم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رباح ثنا الليث عن ابن الهاد عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال للنساء « ما رأيتم من ناقصات دين وعقل (٣) أغلب لدى لب منكن : قالت (امرأة) (٤)

(١) زيادة من مسلم (١: ١٧)

(٢) في الاصلين « بضعمة وسبعون » وهو خطأ في موضعين، لان الصحيح من روايات البخارى « بضع » بدون التاء . قال ابن حجر : ووقع في بعض الروايات بضعمة بناء التأنيث ويحتاج الى تأويل اهـ، ثم إن رواية البخارى « وستون » لا « وسبعون » ولم تختلف الطرق عن أبي عامر العقدي في ذلك، وتابعه يحيى الحماني ورواه مسلم من طريق سبيل عن ابن دينار « بضع وستون أو بضع وسبعون » (٣) كذا في الاصلين وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٥) « عقل ودين »

(٤) ليست لفتة « امرأة » في صحيح مسلم وانما زادها المؤلف لانه

اختصر الحديث

يا رسول الله وما نقصان العقل والدين؟ قال: أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلى وتغفر في رمضان فهذا نقصان الدين.

(قال على) قال الله عز وجل (ان الدين عند الله الاسلام) فصح أن الدين هو الاسلام، وقد صح أن الاسلام هو الايمان، فالدين هو الايمان، والدين ينقص بنقص الايمان ويزيد. وبالله تعالى التوفيق *

٧٧ - مسألة - من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه دون تقيه فهو كافر عند الله تعالى وعند المسلمين. ومن نطق به دون أن يعتقه بقلبه فهو كافر عند الله وعند المسلمين. قال الله تعالى عن اليهود والنصارى انهم يعلمون رسول الله ﷺ كما يعلمون أبناءهم (١)، وقال تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) وقال تعالى (اذا جاءك المناهقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المناهقين لكاذبون) *

٧٨ - مسألة - من اعتقد الايمان بقلبه ونطق به بلسانه فقد وفق، سواء استدلل أو لم يستدل، فهو مؤمن عند الله تعالى وعند المسلمين. قال الله تعالى (فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة نخلوا سبيلهم) ولم يشترط عز وجل في ذلك استدلالا، ولم يرسل رسول الله ﷺ منذ بعثه الله عز وجل الى أن قبضه يقاتل الناس حتى يقرؤا بالاسلام ويلتزموه ولم يكلفهم قط استدلالا، ولا سألهم هل استدلوا أم لا، وعلى هذا جرى جميع الاسلام الى اليوم. وبالله تعالى التوفيق *

٧٩ - مسألة - ومن ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الايمان لا يكفر. حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن ابراهيم

(١) لم يرد المؤلف لفظ التلاوة بل أراد معنى الآية

ابن سعد ثنا أبى عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبى أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال فى حديث طويل «حتى إذا فرغ الله من قضائه (١) بين العباد وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً من أراد الله عز وجل أن يرجه ممن يقول لا إله إلا الله *

٨٠ - مسألة - واليقين لا يتفاضل ، لكن إن دخل فيه شيء من شك أو جحد بطل كله . برهان ذلك أن اليقين هو اثبات الشيء ، ولا يمكن أن يكون اثبات أكثر من اثبات ، فإن لم يحقق الاثبات صار شكاً *

٨١ - مسألة - والمعاصى كبائر فواحش (٢) وسينات صغار ولم ، والله مغفور جملة ، فالكبائر الفواحش هي ما توعده الله تعالى عليه بالنار فى القرآن أو على لسان رسوله ﷺ ، فن اجتنابها غفرت له جميع سيئاته الصغار . برهان ذلك قول الله عز وجل (الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم ان ربك واسع المغفرة) والله هو الم بالم شيء وقد تقدم ذكرنا الاثر فى أن من هم بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «ان الله تجاوز لأمتى (٣) عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به» وقال الله عز وجل (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) . وبالضرورة نعرف أنه لا يكون كبيراً الا بالاضافة الى ما هو أصغر منه ، لا يمكن غير هذا أصلاً ، فإذا كان العقاب بالنار أشد ما يتخوف فالموجب له هو كبير بلا شك ، وما لا توعده فيه بالنار فلا يلحق فى العظم ما توعده فيه بالنار فهو الصغير بلا شك إذ لا سبيل الى قسم ثالث *

(١) فى مسلم «من القضاء بين العباد»

(٢) كذا بالنسخة المصرية وفى اليمنية (مسئلة والمعاصى كبائر فواحش هي)

الح . والذى هنا أحسن (٣) فى صحيح مسلم ١ : ٤٧ «ما حدثت»

بمحذوف «عن»

٨٢- مسألة - ومن لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما عمل، ووازن الله عز وجل بين أعماله من الحسنات وبين جميع معاصيه التي لم يتب منها ولا أقيم عليه حدّها : فن رجحت حسناته فهو في الجنة، وكذلك من ساوت حسناته سيئاته. قل الله عز وجل (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) وقال تعالى (فأما من تقلت موازينه فهو في عيشة راضية) ومن تساوت فهم أهل الاعراف. قل الله عز وجل (إن الحسنات يذهبن السيئات) ولا خلاف في أن التوبة تسقط الذنوب * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني إسماعيل بن سالم أخبرني هشيم ثنا خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة بن الصامت قال «أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء : أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ولا يعصه (١) بعضنا بعضا فن وفى منكم فأجره على الله ومن آتى منكم حدا فأقيم عليه فهو كفارة له (٢) ومن ستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له »

٨٣- مسألة ومن رجحت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار بالشفاعة على قدر أعمالهم. قال الله عز وجل (وأما من خفت موازينه فأما هاية وما أدراك ما هاية نار حامية) وقال عز وجل (من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وقال تعالى (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في

(١) أى لا يرميه بالمعضية وهي البهتان والكذب. وقد عضه ببعضه - بفتح الضاء فيها - عضها - باسكانها - قاله ابن الاثير، فبابه اذن «منع» وفي القاموس واللسان أنه يأتي أيضا من باب «فرح». والمعضة والمعضية القالة القبيحة والنميمة (٢) في مسلم ٢ : ٣٩ «فهو كفارته»

حديث طويل^(١) « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيز ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل، ودعوي الرسل يومئذ اللهم سلم سلم . وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله عز وجل، تخطف الناس بأعمالهم فمنهم (يعنى) الموبق بعمله ومنهم المخردل حتى ينجى^(٢) » وبه الى مسلم ثنا أبو عسان المسمى ومحمد بن المثنى قالنا ثنا معاذ - وهو ابن هشام الدستوائى - أخبرنا أبى عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة »

(قال على) وليس قول الله عز وجل (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وقول النبي ﷺ في حديث عبادة الذى ذكرناه آنفا « ان شاء غفر له وان شاء عذبه » بمعارض لما ذكرنا ، لانه ليس في هذين النصين الا أنه تعالى يغفر ما دون الشرك لمن يشاء، وهذا صحيح لاشك فيه، كما أن قوله تعالى (ان الله يغفر الذنوب جميعا) وقوله تعالى في النصارى حاكيا عن عيسى عليه السلام انه قال (ان تعذبهم فاتهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ليس بمعارض لهذين النصين ، وليس في شىء من هذا انه قد يغفر ولا يعذب من رجحت سيئاته على حسناته ، والمبين لاحكام هؤلاء مما ذكرنا هو الحاكم على سائر النصوص المجملة ، وكذلك تقضى هذه النصوص على كل نص فيه : من فعل كذا حرم الله عليه الجنة ، ومن قال لا اله الا الله مخلصا حرم الله عليه النار ، وعلى قوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها) ومعنى كل هذا أن الله يحرم الجنة عليه حتى يقتص منه، ويحرم النار عليه أن يخلد فيها أبداً ، وخالداً فيها مدة حتى تخرجه الشفاعة، اذ لا بد من جمع النصوص كلها . والله التوفيق *

(١) مضي بعضه في المسئلتين ٣٠ و ٧٩ ورواه مسلم بطوله ج اص ٦٤ - ٦٥

طبع بولاق (٢) انظر هامش المسئلة ٣٠

٨٤- مسألة - والناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى ، فأفضل الناس أعلامهم في الجنة درجة . برهان ذلك قوله تعالى (والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم) ولوجاز أن يكون الأفضل انقص درجة لبطل الفضل ولم يكن له معنى ولا رغب فيه راغب ، وليس للفضل معنى الا أمر الله تعالى بتعظيم الأرفع (١) في الدنيا وترفيه منزلته في الجنة *

٨٥- مسألة - وهم الانبياء ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميعهم في الجنة . وقد ذكرنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لو كان لاحدنا مثل أحد ذهباً فأفققه ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ، وقد ذكرنا أن أفضل الناس أعلام درجة في الجنة ، ولا مثله أعلى من درجة الانبياء عليهم السلام فمن كان معهم في درجتهم فهو أفضل ممن دونهم وليس ذلك الا لنسائهم فقط . وقال تعالى (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) وقال عز وجل (ان الذين سبقتم لمنا الحسنى أولئك عنها مبعدون ، لا يسمعون حسيها وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون ، لا يحزنهم الفزع الاكبر) فجاء النص أن من صحب (٢) النبي صلى الله عليه وسلم فقد وعده الله تعالى الحسنى . وقد نص الله تعالى (ان الله لا يخلف الميعاد) وصح بالنص كل من سبق له من الله تعالى الحسنى فانه مبعد عن النار لا يسمع حسيها وهو فيما اشتبه خالد لا يحزنه الفزع الاكبر . وهذا نص ما قلنا ، وليس المنافقون ولا سائر الكفار : من أصحابه عليه السلام ولا من المضافين اليه عليه السلام *

٨٦- مسألة - ولا تجوز الخلافة الا في قریش ، وهم ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة الذين يرجعون بأنسب آبائهم اليه * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن (عبد الله بن) (٣) يونس ثنا عامر بن محمد

(١) في اليمينية « الأفضل » (٢) في اليمينية « بأن كل من صحب »

(٣) الزيادة من صحيح مسلم ٧٩ : ٢

ابن زيد (١) بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال : قال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يزال هذا الامر في قريش ما يبق من الناس اثنان » (قال على) هذه اللفظة لفظه الخبر ، فان كان معناه الأمر فغرام أن يكون الامر في غيرهم أبداً ، وان كان معناه معنى الخبر كلفظه فلا شك في أن من لم يكن من قريش فلا أمر له وان ادعاه ، فعلى كل حال فهذا خبر يوجب منع الامر عن سواهم *

٨٧ - مسألة - ولا يجوز الامر لغير بالغ ولا المجنون ولا امرأة ، ولا يجوز أن يكون في الدنيا الا امام واحد فقط ، ومن بات ليلة وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، ولا يجوز التردد بعد موت الامام في اختيار الامام اكثر من ثلاث . برهان ذلك * ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يبلغ وعن المبلى حتى يعقل » (٢) (قال على) الامام انما جعل ليقم للناس الصلاة ويأخذ صدقاتهم ويقيم حدودهم

(١) وقع في صحيح مسلم طبع بولاق بمصر « يزيد » وهو خطأ
(٢) هذا الحديث رواه ابو داود في باب « المجنون يسرق أو يصيب حدا » ولفظه من هذا الطريق : « عن ابي ظبيان قال اني عمر بامرأة قد سخرت فأمر برجمها ، فرعى على رضى الله عنه فأخذها نخل سبيلها ، فأخبر عمر قال ادعوا لى عليا فجاء على رضى الله عنه فقال يأمر المؤمنين لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ . وإن هذه معتوهة بنى فلان لعل الذي أناها أناها وهي في بلائها . قال : فقال عمر لأدري . فقال على عليه السلام وأنا لا أدري » ورواه أيضا عن ابي ظبيان عن ابن عباس بألفاظ أخر ليس فيها « وعن المبلى حتى يعقل » كما هنا ورواه من حديث الأسود عن عائشة مختصراً ولفظه : « رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المبلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكر » فلعل المؤلف رواه من حفظه بالمعنى

ويعفى أحكامهم ويجاهد عدوم، وهذه كلها عقود ولا يخاطب بها من لم يبلغ أو من لا يعقل * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « عليا المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » * وبه إلى مسلم ثنا وهب بن بقية الواسطي ثنا خالد بن عبد الله الواسطي عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا بويح غليقتين فاقتلوا الآخر منهما » * وبه إلى مسلم ثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا عاصم - هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر (عن زيد ابن محمد) (١) عن نافع عن عبد الله بن عمر قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » * حدثنا أحمد بن محمد الجسوري ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عيينة (٢) بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لن يفتح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي (٣) عن ثوبان

(١) حذف من الأصل وزدناه من صحيح مسلم . وزيد هذا هو أخو حاصم بن محمد الراوى عنه (٢) في أحد الأصولين « عتبة » وفي الآخر « عتيبة » وكلاهما خطأ، وعيينة هذا هو ابن عبد الرحمن بن جوشن القطعة في الجوشني أبو مالك وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وابن حبان . وأبووه ثقة وثقه ابن سعد وأبو زرعة والمعجل وكان صهر أبي بكرة على ابنته . وهذا الحديث موجود في مسند الطيالسي بصحيفة ١١٨ رقم ٨٧٨ . ورواه أيضا البخاري في الصحيح في كتاب « الفتن » عن عثمان بن الهيثم عن هوف عن الحسن عن أبي بكرة بمعناه (٣) بفتح الحاء المهملة واسمه عمرو بن مرثد

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » (١) ، فصح أن أهل كل عصر لا يجوز أن يخلوا من أن يكون فيهم قاتل بالحق ، فإذا صح اجتماعهم على شيء فهو حق مقطوع بذلك ، اذا تيقن أنه لا مخالف في ذلك وقطع به ، وقد صح يقينا أن جميع أهل الاسلام رضا بقاء الستة — اذ مات عمر رضى الله عن جميعهم — ثلاثة أيام يرتضون في امام ، فصح هذا وبطل ما زاد عليه ، اذ لم تبحه سنة ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق . ثم تدبرنا هذه القصة فوجدنا عمر رضى الله عنه قد ولي الامر أحد الستة المعينين أيهم اختاروا لانفسهم فصح يقيناً أن عثمان كان الامام ساعة موت عمر في علم الله تعالى ، باسناد عمر الامر اليه بالصفة التي ظهرت فيه من اختيارهم اياه ، فارتفع الاشكال وصح أنهم لم يبقوا ساعة فكيف ليلة دون امام ، بل كان لهم امام معين محدود موصوف معهود اليه بعينه وان لم تعرفه الناس بعينه مدة ثلاثة أيام (٢)

(١) رواه مسلم في كتاب الامارة (٢ : ١٠٥ - ١٠٦) عن سعيد بن منصور وأبي الربيع العتكي وقتيبة بهذا اللفظ وقال في آخره « وليس في حديث قتيبة : وهم كذلك » فكان اذن على ابن حزم اما أن يحذفها — وقد رواه من طريق قتيبة — واما أن يرويه من أحد الطريقين الآخرين

(٢) هذه مفاصلة ظاهرة من أبي محمد فان حصر عمر استخلافه في ستة ترك لهم اختيار واحد منهم لا يكون تعييناً له مطلقاً ولو وصفه بأوصاف تنطبق عليه . ثم إن الواقع أن عمر لم يصف خليفته بأوصاف ترشدهم اليه ، بل جعل الشورى لستة الذين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنهم من أهل الجنة . ونصحهم وحذرهم الفتنة ثم قال « وما أظن أن يلى الا أحد رجلين على أو عثمان فان ولي عثمان فرجل فيه لين وان ولي على فقيه دعاية ، وأحربه أن يحملهم على طريق الحق » ثم وصف الباقيين بما فيهم من فضل . وأجلهم ثلاثاً للشورى ولم يخالفه الصحابة رضوان الله عليهم ، لأنه أميرهم أمر بمصلحة المسلمين وطاعته في أعناقهم ، فليس هذا اجماعاً ولا تفسيراً ، بل هو من المصالح المرسلة التي يجوز لأولى الامر الفصل فيها وتحديدوها بما يروونه خيراً للمسلمين . ولو أن عمر جعل أمد الشورى أكثر من

٨٨-مسئلة- والتوبة من الكفر والزنى وفعل قوم لو طوا الحنروا أكل الاشياء المحرمة كالخنزير والحم والميتة وغير ذلك: تكون بالندم والاقلاع والعزيمة على أن لا عودة أبدا واستغفر الله تعالى . هذا أجماع لاخلاف فيه . والتوبة من ظلم الناس فى أعراضهم وأبشارهم وأموالهم لا تكون الا برد أموالهم اليهم ورد كل ما تولد منها معها أو مثل ذلك ان قات فان جهلوا فى المساكين ووجوه البر مع الندم والاقلاع والاستغفار وتحللهم من أعراضهم وأبشارهم، فان لم يمكن ذلك فالامر الى الله تعالى . ولا بد للظالم من الانتصاف يوم القيامة يوم يقتص للشاء الجاء من القرناء . والتوبة من القتل أعظم من هذا كله، ولا تكون الا بالقصاص، فان لم يمكن فليكثر من فعل الخير ليرجح ميزان الحسنات * حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمى ثنا مروان - يعني ابن محمد البمشقى - ثنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تعالى أنه قال « يا عبادي انما هي أعمالكم أحصيتها لكم ثم أوفيكم اياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه » * وبه الى مسلم ثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أتنبرون من المفلس؟ قالوا المفلس فينا من لادرم له ولا متاع . فقال عليه السلام : ان المفلس من أمتى من يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتى قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فان فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح فى النار، لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة

فلا تلمأ اعترضه واحد منهم . ولو رأى ذلك أولو الرأى من المسلمين ما كان عليهم من بأس . وأخيرا نعجب لابن حزم كيف رضى لنفسه أن يداور ويحاول اثبات انهم كانوا فى الثلاثة الايام لهم امام معين محدود موصوف بمينه وكيف يكون اماما قبل أن يختاروه وأن يكلوا اليه أمورهم ، ولا ييعة له فى أعناقهم!

حتى يقاد للشاة الجلهاء من الشاة القرناء (١) *

(قال على) : هذا كله خبر مفسر مخصص لا يجوز نسخه ولا تخصيصه بمعوم خبر آخر *

٨٩ - مسألة - وأن الدجال سيأتى وهو كافر أعور ممخرق (٢) ذو حيل * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد (٣) ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنفى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك يقول إن النبي ﷺ قال : « ما من نبي الا وقد أُنذر أمته الأعور الكذاب ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور مكتوب بين عينيه ك ف ر » وبه الى مسلم ثنا سريج بن يونس ثنا هشيم عن اسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبه قال : « ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال أكثر مما سألته عنه (٤) قال وما سؤالك عنه قال (قلت) انهم يقولون معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء قال: هو أهون على الله من ذلك » * ثنا

(١) من قوله (لتؤذن) حديث آخر في صحيح مسلم رواه بهذا الاسناد وكان على المؤلف أن يبين هذا أو يشير اليه . وأصل الجلع انحسار الشعر عن جانبي الرأس ثم استعمل بمعنى مالا قرن له . قال الازهرى : « وهذا يبين أن الجاهلاء من الشاة والبقر بمنزلة الجماء التي لا قرن لها » وقال ابن سيده : « وعز جلعاء جماء على التشبيه بجلع الشعر »

(٢) كتب في الاصل المصرى « محرق » بدون ضبط والصواب كما في النسخة اليمنية « ممخرق » بضم الاولى وفتح الثانية واسكان الخاء وكسر الراء . قال في اللسان : « الممخرق المموه وهى المخرق مأخوذة من مخاريق الصبيان » وقد ورد وصف الدجال بالمخرقة بمعنى التزوية

(٣) في اليمنية : « عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج » والمؤلف إسنادان الى مسلم من طريق عبد الوهاب بن عيسى هما هذان (٤) لفظ « عنه » ليس في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٧٨

(م ٧ - ج ١ - المحلى)

عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل نا جرير نا حميد بن هلال عن أبي الدهماء قال : سمعت عرمان بن حصين يحدث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سمع بالدجال فليئناً عنه فوالله ان الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات أو لما يبعث به من الشبهات قال هكذا قال نعم » *

٩٠ - مسألة - والنبوة هي الوحي من الله تعالى بأن يعلم الموحى اليه بأمر ما يعلمه لم يكن يعلمه قبل . والرسالة هي النبوة وزيادة وهي بعثته الى خلق ما بأمر ما — هذا ما لا خلاف فيه — والخضر عليه السلام نبى قد مات ومحمد صلى الله عليه وسلم لانبي بعده قال الله عز وجل حا كياً عن الخضر (وما فعلته عن أمرى) فصحت نبوته وقال تعالى (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) *

٩١ - مسألة - وان ابليس باق حتى قد خاطب الله عز وجل معترفا بذنبه مصرأ عليه موثقاً بأن الله عز وجل خلقه من نار وأنه تعالى خلق آدم من تراب وأنه تعالى أمره بالسجود لآدم فامتنع واستخف بآدم فكفر . قال تعالى حا كياً عنه أنه قال (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) وأنه قال (أنظرنى الى يوم يبعثون) وأنه قال : (فبا أغويتنى لأقعدن لهم صراطك المستقيم) . وقال تعالى : (وكان من الكافرين) *

مسائل من الاصول

٩٢ - مسألة - دين الاسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ الا من القرآن أو ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اما برواية جميع علماء الامة عنه عليه الصلاة والسلام وهو الاجماع واما بنقل جماعة عنه عليه الصلاة والسلام وهو نقل الكافة . واما برواية الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ اليه عليه الصلاة والسلام ولا مزيد *

قال تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وقال تعالى : (اتبعوا

ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) فان تعارض فيما يرى المرء آيتان أو حديثان صحيحان أو حديث صحيح وآية فالواجب استعمالهما جميعاً لان طاعتها سواء في الوجوب فلا يحل ترك أحدهما فلاخر ما دمنا نقدر على ذلك . وليس هذا الا بأن يستثنى الاقل معاني من الاكثر فان لم تقدر على ذلك وجب الاخذ بالزائد حكماً لانه متيقن وجوبه ولا يحل ترك اليقين بالظنون ، ولا اشكال في الدين قد بين الله تعالى دينه ، قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى (تبينا لكل شيء) *

٩٣ - مسألة - الموقف والمرسل لا تقوم بهما حجة ، وكذلك ما لم يروه إلا من لا يوثق بدينه وبحفظه ، ولا يحل ترك ما جاء في القرآن أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول صاحب أو غيره سواء كانت هو راوي الحديث أو لم يكن ، والمرسل هو ما كان بين أحد رواه أو بين الراوى وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا يعرف ، والموقف هو ما لم يبلغ به الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم برهان بطلان الموقف - قول الله عز وجل (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) فلا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا يحل لاحد أن يضيف ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لانه ظن وقد قال تعالى (وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

وأما المرسل ومن في رواه من لا يوثق بدينه وحفظه فقول الله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم) فأوجب عز وجل قبول نذارة النافر للتفقه في الدين وقال (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) وليس في العالم إلا عدل أو فاسق فخرم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق الا العدل وصح أنه هو المأمور بقبول نذارته *

وأما المجبول فلسنا على ثقة من أنه على الصفة التي أمر الله تعالى معها بقبول نذارته وهي التفقه في الدين فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا فقهه في الدين وحفظه لما ضبط عن ذلك وبراهنه من الفسق . وبالله تعالى التوفيق *

ولم يختلف أحد من الامم في أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث الى الملوك رسولا - رسولا واحداً - الى كل مملكة يدعوهم الى الاسلام واحداً واحداً ، الى كل مدينة وإلى كل قبيلة كصنعاء والجنند^(١) وحضرموت وتيما ونجران والبحرين وعمان وغيرها ، يعلمهم احكام الدين كلها ، واقترض على كل جهة قبول رواية اميرهم ومعلمهم ، فصح قبول خبر الواحد الثقة عن مثله مبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

ومن ترك القرآن أو ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقول صاحب أو غيره سواء كان راوى ذلك الخبير أو غيره فقد ترك ما أمره الله تعالى باتباعه لقول من لم يأمره الله تعالى قط بطاعته ولا باتباعه ، وهذا خلاف لأمر الله تعالى *

وليس فضل الصحاب عند الله بموجب تقليد قوله وتأويله لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ، لكن موجب تعظيمه ومحبة وقبول روايته فقط لأن هذا هو الذى أوجب الله تعالى *

٩٤ - مسألة - والقرآن ينسخ القرآن والسنة تنسخ السنة والقرآن^(٢) *

قال عز وجل (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال تعالى (لنبين للناس ما نزل اليهم) وقال تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى)

(١) بفتح حين بلد باليمن

(٢) ما ذهب اليه من نسخ القرآن بالسنة حكى قولاً للشافعي وحكى كثيرون عنه انه لا ينسخ الكتاب بالسنة جزماً كما في المحلى على جمع الجوامع وقال ابن تيمية - : يتوجه الاحتجاج بآية (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) على انه لا ينسخ القرآن إلا قرآن كما هو مذهب الشافعي وهو أشهر الروايتين عن الامام احمد وعليها عامة اصحابه اهـ ودليله جلي وهو ان الظني الدلالة لا يساوي قطعياً فلا يقوى على نسخه وقد نقل الرازي وغيره عن أبي مسلم الاصفهاني ان النسخ غير واقع في التنزيل ورد كل آية قيل بنسخها الى انها محكمة كما تراه مبسوطاً في مواضع من تفسيره والمسألة مبسطة في مواضع أخر

يوحى) وأمره تعالى أن يقول (ان اتبع الا ما يوحى الىّ) وقال تعالى (ولو تقول علينا بعض الاقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين) وصح ان كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن الله تعالى قلّه ، والنسخ بعض من أبعاض البيان وكل ذلك من عند الله تعالى *

٩٥ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثابت : - هذا منسوخ وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه، ولا أن لهذا النص تأويلا غير مقتضى ظاهر لفظه، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده الا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو باجماع متيقن بأنه كما ذكر أو بضرورة حسي موجبة انه كما ذكر والا فهو كاذب *

برهان ذلك قول الله عز وجل (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) وقال تعالى (بلسان عربى مبين) وقال تعالى (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقوله تعالى (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع) موجب طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما أمر به ، وقوله تعالى (أطيعوا الله) موجب طاعة القرآن ، ومن ادعى في آية أو خبر نسخاً فقد أسقط وجوب طاعتها فهو مخالف لأمر الله في ذلك . وقوله تعالى (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) موجب أخذ كل نص في القرآن والاخبار على ظاهره ومقتضاه ، ومن حمله على غير مقتضاه في اللغة العربية فقد خالف قول الله تعالى وحكمه ، وقال عليه عز وجل الباطل وخلاف قوله عز وجل ، ومن ادعى ان المراد بالنص بعض ما يقتضيه في اللغة العربية لا كل ما يقتضيه فقد أسقط بيان النص وأسقط وجوب الطاعة له بدعواه الكاذبة وهذا قول على الله تعالى بالباطل ، وليس بعض ما يقتضيه النص بأولى بالاعتصار عليه من سائر ما يقتضيه ، وقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) موجب للوعيد على من قال : لا تنجب على مواظبة أمره ، وموجب أن جميع النصوص على الوجوب ، ومن ادعى تأخير الوجوب مدة ما قد أسقط وجوب طاعة الله ووجوب ما أوجب

عز وجل من طاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة ، وهذا خلاف لأمر الله عز وجل ، فإذا شهد لدعوى من ادعى بعض ما ذكرنا قرآن أو سنة ثابتة اما باجماع أو نقل صحيح فقد صح قوله ووجب طاعة الله تعالى في ذلك ، وكذلك من شهدت له ضرورة الحسن ، لانها فعل الله تعالى في النفوس ، والا فعي أقوال مؤدية الى ابطال الاسلام وابطال جميع العلوم وابطال جميع اللغات كلها وكفى بهذا فساداً وباللّٰه تعالى التوفيق *

٩٦ - مسألة - والاجماع هو ما يتيقن ان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرفوه وقالوا به ولم يختلف منهم أحد كتيقننا انهم كلهم رضى الله عنهم صلوا معه عليه السلام الصلوات الخمس كما هي في عدد ركوعها وسجودها أو علموا انه صلاحها مع الناس كذلك وانهم كلهم صابوا معه أو علموا انه صام مع الناس رمضان في الحضر وكذلك سائر الشرائع التي تتيقن مثل هذا اليقين والتي من لم يقر بها لم يكن من المؤمنين. وهذا ما لا يختلف أحد في انه اجماع وهم كانوا حينئذ جميع المؤمنين لا مؤمن في الارض غيرهم ومن ادعى ان غير هذا هو اجماع كلف البرهان على ما يدعى ولا سبيل اليه *

٩٧ - مسألة - وما صح فيه خلاف من واحد منهم أو لم يتيقن ان كل واحد منهم رضى الله عنهم عرفه ودان به فليس اجماعاً ، لان من ادعى الاجماع هنا فقد كتب وقفاً ما لا علم له به ، والله تعالى يقول (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

٩٨ - مسألة - ولو جاز أن يتيقن اجماع أهل عصر بعدم أو لم عن آخرهم على حكم نص لا يقطع فيه باجماع الصحابة رضى الله عنهم لوجب القطع بأنه حق وجمية وليس كان يكون اجماعاً *

أما القطع بأنه حق وجمية فلما ذكرناه قبل بإسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لن تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله » . فنصح من هذا انه لا يجوز البتة أن يجمع أهل عصر ولو طريقة عين على خطأ ، ولا بد من قائل بالحق فيهم . وأما انه ليس اجماعاً فلأن أهل كل عصر بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم ليس جميع المؤمنين وانما هم بعض المؤمنين ، والاجماع انما هو اجماع جميع المؤمنين لا اجماع بعضهم ، ولو جاز أن يسمى اجماعاً ما خرج من

الجملة واحد لا يعرف أيوافق سائرهم أم يخالفهم لجاز أن يسمى اجماعاً ما خرج عنهم فيه اثنان وثلاثة وأربعة وهكذا أبداً الى أن يرجع الامر الى أن يسمى اجماعاً ما قلّه واحد وهذا باطل ولكن لا سبيل الى تيقن اجماع جميع أهل عصر بعد الصحابة رضى الله عنهم كذلك بل كانوا عدداً ممكناً حصره وضبطه وضبط أقوالهم في المسألة والله تعالى التوفيق . وقال بعض الناس يعلم ذلك من حيث يعلم رضا أصحاب مالك وأصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي بأقوال هؤلاء « قل على » وهذا خطأ لانه لا سبيل أن يكون مسألة قال بها أحد من هؤلاء الفقهاء الا وفي أصحابه من يمكن أن يخالفه فيها وان وافقه في سائر أقواله •

٩٩ - مسألة - والواجب اذا اختلف الناس أو نازع واحد في مسألة ما أن يرجع الى القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا الى شيء غيرهما ولا يجوز الرجوع الى عمل أهل المدينة ولا غيرهم •

برهان ذلك قول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فصيح انه لا يحل الرد عند التنازع الى شيء غير كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا تحريم الرجوع الى قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان من رجع الى قول انسان دونه عليه السلام فقد خالف أمر الله تعالى بالرد اليه والى رسوله لا سيما مع تعليقه تعالى ذلك بقوله (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يأمر الله تعالى بالرجوع الى قول بعض المؤمنين دون جميعهم ، وقد كان ائلافاء رضى الله عنهم كأبي بكر وعمر وعثمان بالمدينة وعملهم باليمن ومكة وسائر البلاد وعمل عمر بالبصرة والكوفة ومصر والشام . ومن الباطل المتيقن المستعم الذى لا يمكن أن يكونوا رضى الله عنهم طووا علم الواجب والحلال والحرام عن سائر الامصار واختصوا به أهل المدينة فهذه صفة سوء قد أعلاهم الله تعالى منها وقد عمل ملوك بني أمية باستقاط بعض التكبير من الصلاة ويتقدم الخطبة على الصلاة للمعبدین حتى فشا ذلك في الارض فصيح انه لا حجة في عمل أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم •

١٠٠ - مسألة - ولا يحل القول بالقياس في الدين ولا بأراى (١) لان أمر الله تعالى عند التنازع يارد الى كتابه والى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. قد صرح فبن رد الى قياس والى تعليل يدعيه أو الى رأى قد خالف أمر الله تعالى المعلق بالإيمان ورد الى غير من أمر الله تعالى يارد اليه وفي هذا ما فيه « قال على » وقول الله تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقوله تعالى (تبياناً لكل شيء) وقوله تعالى (لتبين للناس ما نزل اليهم) وقوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) ابطال للقياس وللرأى لانه لا يختلف أهل القياس والرأى انه لا يجوز استعملها ما دام يوجد نص وقد شهد الله تعالى بان النص لم يفرط فيه شيئاً وان رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس كل ما نزل اليهم وان الدين قد كمل فصيح ان النص قد استوفى جميع الدين فاذا كان ذلك كذلك فلا حاجة بأحد الى قياس ولا الى رأيه ولا الى رأى غيره *

ونسأل من قال بالقياس هل كل قياس قاسه قانس حق أم منه حق ومنه باطل فن قال كل قياس حق أحال لان المقاييس تتعارض ويبطل بعضها بعضاً ومن المحال أن يكون الشيء وضده من التحريم والتحليل حقاً معاً وليس هذا مكان نسخ ولا تفصيل كالأخبار المتعارضة التي ينسخ بعضها بعضاً ويخصص بعضها بعضاً ، وان قال منها حق ومنها باطل قيل له ففرنا بماذا تعرف القياس الصحيح من الفاسد ولا سبيل لم الى وجود ذلك أبداً واذا لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه فقد بطل كله وصار دعوى بلا برهان فن ادعوا أن القياس قد أمر الله تعالى به سئلوا أين وجدوا ذلك فن قالوا : قال الله عز وجل (فاعتبروا يا أولى الابصار) قيل لم ان الاعتبار ليس هو في كلام العرب الذي به نزل القرآن الا التعجب قال الله تعالى عز وجل (وان لكم في الاسام لمبرة) أي لمجياً وقال تعالى (لقد كن

(١) فسر المصنف الرأى في بعض رسائله بأنه الحكم في الدين بغير نص بل بما يراه المتقي احوط واهدل في التحليل والتخريم والايجاب (قال) ومن وقف على هذا الحد وعرف ما معنى الرأى اكتفى في ايجاب المنع منه بغير برهان اذ هو قول بلا برهان اه وكان حدوث الرأى في القرن الاول قرن الصحابة والقياس في القرن الثانى اه من حاشية الاصل منسوباً للسيد محمد بن اسمعيل الأمير علامة الدين

في قصصهم عبرة) أى عجب ومن العجيب أن يكون معنى الاعتبار القياس ويقول الله تعالى لنا قيسوا ثم لا يبين لنا ماذا تقيس ولا كيف تقيس ولا على ماذا تقيس . هذا ما لا سبيل اليه لانه ليس فى وسع أحد أن يعلم شيئا من الدين الا بتعليم الله تعالى له إياه على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال تعالى (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فلن ذكروا أحاديث وآيات فيها تشبيه شيء بشيء وأن الله قضى وحكم بأمر كذا من أجل أمر كذا قلنا لم كل ما قاله الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك فهو حق لا يحل لاحد خلافه وهو نص به نقول ، وكل ماتريدون أن تشبهوه في الدين وأن تماثلوه مما لم ينص عليه الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام فهو باطل ولا بد وشرع لم يأذن الله تعالى به وهذا يبطل عليهم تهويلهم بذلك آية جزاء الصيد و «أرأيت لو مضضت » و (من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل) . وكل آية وحديث موهوا بإرادته هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب « الاحكام لاصول الاحكام » وفي كتاب « النكت » وفي كتاب « الدرر » وفي كتاب « النبذة » (١) *

(قال على) وقد عارضناهم في كل قياس قاسوه بقياس مثله وأوضح منه على أصولهم ليريبهم فساد القياس جملة فهو منهم موهون بأن قالوا أنتم دأباً بتطاولن القياس بالقياس وهذا منكم رجوع الى القياس واحتجاج به وأنتم في ذلك بمنزلة المحتج على غيره بحجة العقل ليبطل حجة العقل و بدليل من النظر ليبطل به النظر *

(قال على) قلنا هذا شغب سهل افساده والله الحمد ونحن لم نحتج بالقياس في ابطال القياس ومعاذ الله من هذا لكن أريناكم أن أصلكم الذى أثبتموه من تصحيح القياس يشهد بفساد جميع قياساتكم ولا قول أظهر باطلا من قول أ كذب نفسه وقد نص تعالى على هذا قتل تعالى (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يذبكم بذنوبكم) فليس هذا تصحيحاً لقولهم أنهم أبناء الله وأحباؤه ولكن الزام لهم ما يفسد به قولهم ولسنا في ذلك كن ذكرتم من يحتج في ابطال حجة العقل

(١) في اليمينية « النبذة »

بمحجة اليقل لكن فاعل ذلك مصحح لقضيته العقلية التي يحتاج بها فظهر تناقضه من قريب ولا حجة له غيرها فقد ظهر بطلان قوله ، وأما نحن فلم نحتاج قط في ابطال القياس بقياس نصحه ، لكن نبطل القياس بالنصوص ويبراهين العقل ثم نزيد بياناً في فساد منه نفسه بأن نرى تناقضه جملة فقط ، والقياس الذي نعارض به قياسكم نحن قرر بفساده وفساد قياسكم الذي هو مثله أو اضعف منه ، كما نحتاج على أهل كل مقالة من معتزلة ورافضة ومرجئة وخوارج ويهود ونصارى ودرهية من أقوالهم التي يشهدون بصحتها فترهيم فسادها وتناقضها ، وأنتم تحتاجون عليهم معنا بذلك ، ولنا نحن ولا أنتم ممن يقر بتلك الاقوال التي نحتاج عليهم بها ، بل هي عندنا في غاية البطلان والفساد ، وكاحتجاجنا على اليهود والنصارى من كتبهم التي بأيديهم . ونحن لانصحها بل نقول انها محرفة مبدلة ، لكن لترهيم تناقض أصولهم وفروعهم لاسيا وجميع أصحاب القياس مختلفون في قياساتهم ، لا تكاد توجد مسألة الا وكل طائفة منهم تأتي بقياس تدعى صحته تعارض به قياس الاخرى وهم كلهم مقرون بمجموع ، على أنه ليس كل قياس صحيحاً ولا كل رأى حقاً ، قلنا لهم ، فها تواتر حد القياس الصحيح والرأى الصحيح الذي يتميزان به من القياس الفاسد والرأى الفاسد وها تواتر حد العلة الصحيحة التي لا تقيسون إلا عليها من العلة الفاسدة فلجلجوا (١) *

(قل على) وهذا مكان إن زم^(٢) عليهم فيه ظهر فساد قولهم جملة ، ولم يكن لهم الى جواب يفهم سبيل أبداً والله تعالى التوفيق ، فان اتوا في ذلك بنص قلنا النص حق والذي تريدون أنتم اضافته الى النص بأرائكم باطل وفي هذا خولقتهم ، وهكذا أبداً فان ادعوا أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على القول بالقياس قيل لهم ، كذبتم بل الحق أنهم كلهم

(١) العلة الصحيحة هي ما دل عليها التعليل للحكم بها في نص الكتاب او السنة بأي حروف التعليل المعروفة في اللغة أو بتعليق الحكم على الوصف المناسب للتعليل . والدة الفاسدة ما لم يأت تعليل الحكم بها في كتاب ولا سنة كالشبه والدوران ونحوهما من مسالكها الباطلة اه عن الامير المصنفاني

(٢) معنى زم شد قال في البيان « زم الشيء يزمه زما فانزم شده »

أجمعوا على ابطاله ، برهان كذبهم أنه لا سبيل لهم الى وجود حديث عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم انه أطلق الامر بالقول بالقياس أبداً الا في الرسالة المكذوبة الموضوعية على عمر رضى الله عنه فان فيها : واعرف الاشياء والامثال وقس الامور . وهذه رسالة لم يروها الا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وهو ساقط بلا خلاف (١) وأبوه أسقط منه أو من هو مثله في السقوط فكيف وفي هذه الرسالة

(١) في الميزان عبد الملك بن الوليد بن معدان عن عاصم بن أبي النجود قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم ضعيف وقال ابن حبان يقلب الاسانيد لا يحل الاحتجاج به وقال البخارى فيه نظرا هـ من حاشية الاصل وكتب فيها ايضا : تأمل القول بأن كتاب عمر الى أبي موسى كتاب مكذوب وقد شرحه ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين اهـ ولا يلزم من شرحه صحته فان المدار في الصحة على الرجال لا على الشروح *

قال أبو الاشبال عفا الله عنه : أما عبد الملك فقد اختلف في شأنه كما ترى وانفرد ابن حزم بتضعيفه الى النهاية وانما هو متوسط ، وأما أبوه فقال ابن حبان في الثقات : « الوليد بن معدان الصيغى يروى عن ابن عمر روى عنه ابنه عبد الملك يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه » نقله ابن حجر في الاسان وقال : « انفرد بحديث عمر في كتابه الى أبي موسى » واسناد رسالة عمر ذكره ابن القيم في اعلام الموقعين ج ١ ص ٩٨ هكذا : « قال أبو عبيد ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان وقال ابو نعيم عن جعفر بن برقان عن معمر البصرى عن ابي العوام . وقال سفيان بن عيينة ثنا ادريس ابو عبد الله بن ادريس قال أنيت سعيد بن أبي بردة فأسأله عن رسل عمر بن الخطاب التي كان يكتب الى ابي موسى الأشعري وكان ابو موسى قد أوصى الى أبي بردة فأخرج اليه كتابا فرأيت في كتاب منها » وذكر الرسالة بنصها ثم قال : « قال أبو عبيد قلت لكثير هل اسنده جعفر قال لا . وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة والحكام والمنفى أحوج فيء اليه والى تأمله والتفقه فيه » وذكرها المبرد في أول كتابه الكامل بدون إسناد وشرحها . ورواها الدارقطني في سننه ص ٥١٢ واسناده : « حدثنا ابو جعفر محمد بن سليمان بن محمد النعماني ثنا عبد الله بن

نفسها اشياء خالفوا فيها عمر رضى الله عنه منها قوله فيها: والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد او ظنينا في ولاء أو نسب ، وهم لا يقولون بهذا يعني جميع الحاضرين من أصحاب القياس حنفية وشافعية ومالكية وان كان قول عمر — لو صح في تلك الرسالة — في القياس حجة فقول في ان المسلمين عدول كلهم الا مجلودا في حد حجة وان لم يكن قوله في ذلك حجة فليس قوله في القياس حجة لو صح فكيف ولم يصح *

واما برهان صحة قولنا في اجماع الصحابة رضى الله عنهم على ابطال القياس فانه لا يختلف اثنان في ان جميع الصحابة مصدقون بالقرآن وفيه (اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) وفيه (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فمن الباطل المحال ان يكون الصحابة رضى الله

عبد الصمد بن ابي خداش ناعيسى بن يونس ناعبيد الله بن ابي حميد عن ابي المليح الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب « الخ قال شارحه » في اسناده عبيد الله ابن ابي حميد وهو ضعيف وأخرجه انبيه في المعرفة أخبرنا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن اسحاق الصفاي ثنا محمد بن عبد الله ابن كنااسة ثنا جعفر بن برقان عن معمر البصري عن ابي العوام البصري قال كتب عمر فذكره . وخير هذه الاسانيد فيما رى اسناد سفيان بن عيينة عن ادریس — وهو ادریس بن يزيد بن عبد الرحمن الاودى وهو ثقة — أن سعيد بن ابي بردة بن ابي موسى أراه الكتاب وقرأه لديه وهذه وجادة جيدة في قوة الاسناد الصحيح ان لم تكن اقوى منه فالقراءة من الكتاب اوثق من التلقى عن الحفظ . وقد نقلها ايضا ابن الجوزي في سيرة عمر بن الخطاب ص ١٣٥

عن ابي عبد الله بن ادریس — وهو ادریس بن يزيد — قال أتيت سعيد بن ابي بردة فسألته عن رسائل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها الى ابي موسى وكان أبو موسى قد اوصى الى ابي بردة قال فأخرج الى كتباً فرأيت في كتاب منها « الخ .

عنهم يعلمون هذا ويؤمنون به ثم يردون عند التنازع الى قياس او رأي (١)
 هذا ما لا يظنه بهم ذو عقل فكيف وقد ثبت عن الصديق رضي الله عنه أنه قال :
 أي أرض تقلني أو أي سماء تظلني ان قالت في آية من كتاب الله برأي أو بما لا أعلم (٢)
 وصح عن الفاروق رضي الله عنه أنه قال : اتهموا الرأي على الدين وان الرأي منا هو
 للظن والتكلف . وعن عثمان رضي الله عنه في فتيا أقر بها إنما كان رأيا رأيتُه فمن شاء أخذ
 ومن شاء تركه ، وعن علي رضي الله عنه : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخلف
 أولى بالمسح من أعلاه (٣) *

وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه : أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم . وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ، وعن ابن مسعود
 رضي الله عنه : سأقول فيها ببجد رأيي فان كان صوابا فن الله وحده وان كان خطأ فني ومن
 الشيطان والله ورسوله بريء ، وعن معاذ بن جبل في حديث يبتدع كلاما ليس من كتاب الله

(١) يُقال عليه هم اذا ردوه الى قياس له علة منصوصة في كتاب أو سنة
 فقد ردوا الى الله تعالى والرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكر العلامة
 ابن القيم رحمه الله أن عمل الصحابة بالقياس والرأي متواتر تواتراً معنوياً في عدة
 قضايا ذكر منها شطراً واسعاً اهـ . عن الامير الصنعاني (بحاشية الاصل)

(٢) هذا أثر خاص بتفسير القرآن والنزاع في الاحكام أخرج أبو عبيد في
 فضائله وعبد بن حميد عن ابراهيم التيمي قال : سئل أبو بكر عن الاب ما هو
 فقال أي سماء تظلني وأي أرض تقلني اذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم فكلامه
 في تفسير لفظة لغوية جهل معناها فليس من محل النزاع في ورد ولا اصدار إذ
 للنزاع الحاق فرع بأصل في حكمه لمشاركته في علة منصوصة لاني تفسير لفظة لغوية
 وقد اتفق لعمر كما اتفق لابي بكر في الآية فأخرج عبد بن حميد وابن الانباري
 في المصاحف عن أنس قال قرأ عمر (وفاكهة وأبا) قال هذه الفاكهة قد عرفناها
 فما الاب قال قد نهينا عن التكلف اهـ . عن الامير الصنعاني

(٣) تمامه « لكنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسح على أعلاه »
 فكأنه قال : لولا النص لمسحنا برأينا أسفل الخلف فقيه اثبات للرأي لولا
 النص اهـ أمير

عز وجل ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأياكم وایاه فانه بدعة وضلالة . وعلى هذا التحول رأى روي عن بعض الصحابة رضى الله عنهم لا على أنه إزام ولا أنه حق لكنه إشارة بفو أو صلح أو تورع فقط لا على سبيل الايجاب (١) وحديث معاذ الذي فيه أجتهد رأيي ولا آلو لا يصح لانه لم يروه أحد الا الحارث بن عمرو وهو مجهول لا ندري من هو عن رجال من أهل حص لم يسهم عن معاذ وقد (٢) قصينا أسانيد هذه الاحاديث كلها فى كتابنا المذكور والله تعالى الخد *

حدثنا احمد بن قاسم حدثنا أبي قاسم بن محمد حدثنا جدي قاسم بن اصبغ أخبرنا محمد بن اسماعيل الترمذي حدثنا نعيم بن حماد أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا عيسى بن يونس بن أبي اسحق السبيعي عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن ابن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الاشجعي قال قال رسول الله ﷺ « تفترق أمتى على بضع وسبعين فرقة أعظمهم فتنه على أمتى قوم يقيسون الامور بأرائهم (٣) فيحلون الحرام ويحرمون الحلال (٤) » قال على « والشريعة كلها إما

- (١) يقال : وقع للصحابة الخلاف في ميراث الجد والحكم بالرأى لانهم لم يجهدوا فيه نصا وغير ذلك من الآراء التى حكوا بها اه . أمير
- (٢) حديث معاذ رواه أبو داود والترمذي وقال « لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمتمصل » . انظر شرح أبي داود ج ٣ ص ٣٣٠ وجامع بيان العلم لابن عبد البر النمري ج ٢ ص ٥٥
- (٣) هذا في قوم يخالفون صرائح النصوص بقياساتهم فان قوله فيحلون الحرام ويحرمون الحلال دال على أنهم يفعلون ذلك فيما ثبت النص فيهما على خلاف ما قالوه لانه كان حلالا وحراما ولا يتصف بذلك الا عن نص وكون الاصل الحل هو عن نص وهو ما ذكره المصنف من قوله تعالى (خلق لكم ما فى الارض جميعا) اه امير وأقول المصنف حكم في الفصل بوضع هذا الحديث (٤) هذا الحديث رواه أيضا ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٧٦ : « حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثني عيسى بن

فرض يعصى من تركه، واما حرام يعصى من فعله، وإما مباح لا يعصى من فعله ولا من تركه، وهذا المباح ينقسم ثلاثة أقسام اما مندوب اليه يؤجر من فعله ولا يعصى من تركه، واما مكروه يؤجر من تركه ولا يعصى من فعله، واما مطلق لا يؤجر من فعله ولا من تركه ولا يعصى من فعله ولا من تركه . وقال عز وجل (خلق لكم ما فى الارض جميعاً) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصح ان كل شئ حلال الا ما فصل تحريمه فى القرآن أو السنة *

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا احمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى

يونس عن حرير بن عثمان « الخ وليس فيه ذكر لعبد الله بن المبارك بين نعم وعيسى وهو الصواب لان الحديث معروف أنه من رواية نعم عن عيسى . ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد الى الطبراني في الكبير والبراز . ورجال اسناد الحديث ثقات كلهم الا أنه حديث ضعيف جدا أخطأ فيه نعم واليك ما قاله أئمة الحديث . قال ابن حجر في التهذيب « قال أبو زرعة الدمشقي قلت لرحمنا نعم بن حماد عن عيسى بن يونس عن حرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تغرق أمي على بضع وسبعين فرقة . الحديث . فقال . هذا حديث صفوان بن عمرو وحديث معاوية يعنى ان اسناده مقلوب . قال أبو زرعة وقلت لابن معين في هذا الحديث فأنكره . قلت فمن أين يؤتى قال شبه لهم . وقال محمد بن علي المروزي سألت يحيى ابن معين عنه فقال ليس له اصل قلت فنعم قال ثقة قلت كيف يحدث ثقة يبطل قال شبه له وقال ابن عدي بعد ان اورد هذا الحديث من رواية سويد ابن سميد عن عيسى هذا انما يعرف بنعم بن حماد رواه عن عيسى بن يونس فتكلم الناس فيه ثم رواه رجل من اهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث . وقال عبد القهي بن سعيد المصرى كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعم بن حماد فاما اخذه من نعم وبهذا الحديث سقط نعم عند كثير من اهل العلم بالحديث الا ان يحيى بن معين لم يكن ينسبه الى الكذب بل كان ينسبه الى الوهم »

حدثنا احمد بن محمد حدثنا احمد بن على حدثنا مسلم بن الحجاج أخبرنى زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هرون حدثنا الربيع بن مسلم القرشى عن محمد بن زياد عن أبى هريرة ان رسول الله ﷺ خطب فقال « أيها الناس ان الله قد فرض عليكم (١) الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى أعادها ثلاثا (٢) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ذرونى ما تركتكم فأما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه * »

« قال على » نجمع هذا الحديث جميع أحكام الدين أولها عن آخرها فيه ان ماسكت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح وليس حراماً ولا فرضاً وان ما أمر به فهو فرض وما نهى عنه فهو حرام وان ما أمرنا به فانما يلزمنا منه ما نستطيع فقط وأن فضل مرة واحدة تؤدى ما ألزمنا ولا يلزمنا تكراره فأى حاجة باحد الى قياس أو رأى مع هذا البيان الواضح (٣) ونحمد الله على عظم نعمه *
(فان قال قائل لا يجوز ابطال القول بالقياس إلا حتى توجدونا تحريم القول به

(١) في صحيح مسلم قد فرض الله عليكم الحج

(٢) في صحيح مسلم حتى قالها ثلاثاً

(٣) قلت أما مع النص على الحكم فلا قائل بالقياس ولكنه من المعلوم يقيناً أنه لم يأت في كل حادثة نص بحكمها فانه من المعلوم يقيناً أنها اتفقت قضايا تختلف فيها الصحابة لعدم النص وهم أعرف الناس بالنصوص فانهم اختلفوا في مسائل من الموارث كبراث الجد ومسائل العول ومسألة بيع أمهات الاولاد وهذه مسائل لا تنحصر في التنوع من الطلاق والممدد وحكوا فيها تحميلاً وتحريماً بالآراء وقد صرح المصنف رحمه الله أنه وقع الرأى في القرن الاول وهو قرن الصحابة فكيف يقول فأى حاجة للقياس على أننا حققنا لك أن القياس على العلة المنصوصة هو من النص فالرجوع اليه عند التنازع رجوع الى الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وليس هذا القياس من ضرب الامثال في الدين بل هو من الدين اه السيد محمد الامير

نصاً في القرآن. قلنا لهم: قد أوجدنا لكم البرهان نصاً بذلك وبأن لا يرد التنازع الا الى القرآن والسنة فقط ، وقال تعالى (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى (فلا تضربوا الله الامثال ان الله يعلم وأنتم لا تعلمون) والقياس ضرب أمثال في الدين لله تعالى . ثم يقال لهم : ان عارضكم الروافض يمثل هذا فقالوا لكم: لا يجوز القول بابطال الالهام ولا بابطال اتباع الامام الا حتى توجدوا لنا تحريم ذلك نصاً، أو قال لكم ذلك أهل كل مقالة في تقليد كل انسان بعينه. بماذا تنفصلون؟ بل الحق انه لا يحل أن يقال على الله تعالى انه حرم أو حلل أو أوجب الا بنص فقط . والله تعالى التوفيق *

١٠١ - مسألة - وأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليست فرضاً الا ما كان منها بياناً لامر فهو حيفئذ أمر ، لكن الائتساء به عليه الصلاة والسلام فيها حسن * برهان ذلك هذا الخبر الذي ذكرنا آنفاً من أنه لا يلزمنا شيء الا ما أمرنا به أو نهانا عنه وان ما سككت عنه فعمو ساقط عنا ، وقال عز وجل (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

١٠٢ - مسألة - ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا صلى الله عليه وسلم قال عز وجل (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) *

حدثنا احمد بن محمد بن الجسور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن يزيد الفقير أخبرنا جابر ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلى ، نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لى الارض مسجداً وطهوراً ، فأما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة (١) » فإذا صح أن الأنبياء عليهم السلام لم يبعث أحد منهم الا الى قومه خاصة فقد صح أن شرائعهم

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي

لم تلزم الا من بعثوا اليه قط، واذا لم يبعثوا اليها فلم يخاطبونا قط بشيء ولا أمرنا ولا نهونا، ولو أمرنا ونهونا وخاطبونا لما كان لنبيينا صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة عليهم في هذا الباب. ومن قال بهذا فقد كذب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي خصه الله تعالى بها، فإذا قد صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء قد صح يقيناً أن شرائعهم لا تلزمنا أصلاً. وبالله تعالى التوفيق *

١٠٣ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يقلد أحداً لاجيا ولا ميتا وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته، فمن سأل عن دينه فاعما يريد معرفة ما ألزمه الله عز وجل في هذا الدين، ففرض عليه إن كان أجهل البرية أن يسأل عن أعلم أهل موضعه بالدين الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإذا دل عليه سأل، فإذا أفناه قال له: هكذا قال الله عز وجل ورسوله؟ فإن قال له نعم أخذ بذلك وعمل به أبداً، وإن قال له هذا رأيي أو هذا قياس أو هذا قول فلان وذكر له صاحباً أو تابعاً أو فقيهاً قديماً أو حديثاً أو سكت أو اشتهره أو قال له لا أدري، فلا يحل له أن يأخذ بقوله ولكنه يسأل غيره

برهان ذلك قول الله عز وجل (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) فلم يأمرنا عز وجل قط بطاعة بعض أولي الامر، فمن قلده عالماً أو جماعة علماء فلم يطلع الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أولى الامر، واذا لم يرد الى من ذكرنا فقد خالف أمر الله عز وجل ولم يأمر الله عز وجل قط بطاعة بعض أولي الامر دون بعض (١) *

(١) كلام المصنف رحمه الله مبنى على ان المراد بأولى الامر العلماء وهو احد اقوال السلف في تفسير الآية، ولكنه اخرج ابن ابي شيبة والبخاري ومسلم وابن جرير وابن ابي حاتم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من اطاعني فقد اطاع الله ومن اطاع أميري فقد اطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني» وفي الآية احاديث مرفوعة بنحوه وآثار عن السلف مختلفة منهم من فسرهم بالعلماء ثم على كلام المصنف المراد استرووا العلماء عن احكام الكتاب والسنة وان التفتيا

فان قيل : فان الله عز وجل قال (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقال تعالى : (لينتقموا في الدين ولينسروا قومهم) . قلنا : نعم ولم يأمر الله عز وجل أن يقبل من النافر للثبته في الدين رأيه ، ولا أن يطاع أهل الذكر في رأيهم ولا في دين يشرعونه لم يأذن به الله عز وجل وانما أمر تعالى بأن يسأل أهل الذكر عما يصلونه في الذكر الوارد من عند الله تعالى فقط لاعن قالة من لا يسمع له ولا طاعة ، وانما أمر الله تعالى بقبول نذارة لنافر للثبته في الدين فيما تثبته فيه من دين الله تعالى الذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا في دين لم يشرعه الله عز وجل ، ومن ادعى وجوب تقليد العامي للمعتنى فقد ادعى الباطل وقال قولاً لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ، وما كان هكذا فهو باطل لانه قول بلا دليل ، بل البرهان قد جاء بابطاله ، قال تعالى ذاما لقوم قالوا (انا اطعنا سادتنا وكرهنا فاضلونا السبيلا) والاجتهاد انما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله عز وجل الذي أوجبه على عباده ، وبالضرورة يدرى كل ذى حس سليم أن المسلم لا يكون مسلماً إلا حتى يقر بأن الله تعالى اله لا إله غيره وأن محمداً هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الدين اليه والى غيره ، فاذا لاشك في هذا فكل سائل في الارض عن نازلة في دينه فانما يسأل عما حكم الله تعالى به في هذه النازلة ، فاذا لاشك في هذا ففرض عليه أن يسأل اذا سمع فتياً : أهذا حكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ وهذا لا يعجز عنه من يدرى ما الاسلام ولو أنه كما جلب من فوقوا (١) والله تعالى التوفيق .

١٠٤ - مسألة - واذا قيل له - اذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين : هذا صاحب حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا صاحب رأى وقياس فليسأل صاحب

معناها رواية الكتاب والسنة ، وقبول رواية العالم ليس تقليداً له بل من العمل بخبر الآحاد الذي تمسك الله بالعمل به المباد وهو العمل بالظن المستفاد من اخبار الآحاد ، وفي قوله لم يأمر الله بطاعة بعض اولى الامر دون بعض ايهام انه لا يقبل فتوى العالم الواحد حتى تكون اجماعاً وهو خلاف ما قرره كما لا يخفى اه السيد محمد الامير رضى الله عنه وانظر ما كتبناه تعليقا على الاحكام للمؤلف (ج ٤ ص ١٣٥) (١) هكذا في الاصل ولعله من تألف وهو على ما يزعمون الجبل المحيط بالدنيا والمراد المبالغة في بعد ما بينهما

الحديث ولا يحل له أن يسأل صاحب رأى أصلاً *

برهان ذلك قول الله عز وجل (اليوم أكملت لكم دينكم) وقوله تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) فهذا هو الدين ، لا دين سوى ذلك ، والرأى والقياس ظن والظن باطل *

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور حدثنا احمد بن سعيد حدثنا ابن وضاح حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » (حدثنا) يونس بن عبد الله حدثنا يحيى بن مالك بن عائذ أخبرنا أبو عبد الله بن أبي حنيفة أخبرنا أبو جعفر احمد بن محمد بن سلامة الطحاوى حدثنا يوسف بن يزيد القراطيسى أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة ابن مقسم عن الشعبي قال : السنة لم توضع بالمقاييس . (حدثنا) محمد بن سعيد ابن نبات أخبرنا اسماعيل بن اسحق البصرى أخبرنا احمد بن سعيد بن حزم أخبرنا محمد بن ابراهيم بن حيون الحجازى أخبرنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال سمعت ابي يقول : الحديث الضعيف احب اليانا من الرأى (حدثنا) حمام بن احمد أخبرنا عباس بن اصغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن حدثنا عبد الله ابن احمد بن حنبل قال : سألت ابي عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم واصحاب رأى ، فتنزل به النازلة من يسأل ؟ فقال ابي : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى ، ضعيف الحديث اقوى من رأى ابي حنيفة *

١٠٥ - مسألة - ولا حكم للخطأ ولا للنسيان الا حيث جاء فى القرآن او

السنة لما حكم *

قال تعالى (ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال تعالى (وبنالنا توأخذنا ان نسينا او اخطأنا) *

١٠٦ - مسألة - وكل فرض كلفه الله تعالى الانسان فان قدر عليه لزمه ، وان

عجز عن جميعه سقط عنه ، وان قوي على بعضه وعجز عن بعضه سقط عنه ما عجز عنه

ولزمه ما قدر عليه منه سواء اقله او اكثره

برهان ذلك قول الله عز وجل : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقد ذكرناه قبل بأسناده . وبالله تعالى التوفيق *

١٠٧ - مسألة - ولا يجوز ان يعمل أحد شيئاً من الدين مؤقناً بوقت قبل وقته، فان كان الاول من وقته والآخر من وقته لم يجوز أن يعمل قبل وقته ولا بعد وقته *
لقول الله تعالى (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها) والاقوات حدود فمن تعدى بالعمل وقته الذي حده الله تعالى لم فقد تعدى حدود الله *

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا احمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا احمد بن محمد اخبرنا احمد بن علي اخبرنا مسلم بن الحجاج اخبرنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن ابي عامر العقدي حدثنا عبد الله بن جعفر الزهرى عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن قال : سألت القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق فقال اخبرتنى عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » *

قال على : ومن امره الله تعالى ان يعمل عملاً في وقت سماه له فعمله في غير ذلك الوقت - اما قبل الوقت واما بعد الوقت - فقد عمل عملاً ليس عليه امر الله تعالى ولا امر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو مردود باطل غير مقبول ، وهو غير العمل الذي امر به ، فان جاء نص بأنه يجزى في وقت آخر فهو وقته ايضاً حينئذ ، وانما الذي لا يكون وقتاً للعمل فهو ما لانص فيه . وبالله تعالى التوفيق *

١٠٨ - مسألة - والمجتهد المخطئ افضل عند الله تعالى من المقلد المصيب . هذا في أهل الاسلام خاصة ، واما غير أهل الاسلام فلا عنبر للمجتهد المستدل ولا للمقلد ، وكلاهما هالك *

برهان هذا ما ذكرناه آنفاً بأسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله اجر » وذم الله التقليد جملة ، فالمقلد عاص والمجتهد مأجور ،

وليس من اتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقلداً لانه فعل ما امره الله تعالى به ، وانما المقلد من اتبع من دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه فعل ما لم يأمره الله تعالى به ، وأما غير أهل الاسلام فإن الله تعالى يقول (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

١٠٩ - مسألة - والحق من الاقوال في واحد منها وسائرهما خطأ . وبالله تعالى التوفيق *

قال الله تعالى (فاذا بعد الحق الا الضلال) ، وقال تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) ودم الله الاختلاف فقال (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا) وقال تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا) وقال تعالى (تبياناً لكل شيء) فصح أن الحق في الاقوال ما حكم الله تعالى به فيه ، وهو واحد لا يختلف ، وأن الخطأ ما لم يكن من عند الله عز وجل . ومن ادعى أن الاقوال كلها حق وأن كل مجتهد مصيب فقد قال قولاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا معقول ، وما كان هكذا فهو باطل ، ويبطله أيضاً قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » فنص عليه الصلاة والسلام أن المجتهد قد يخطئ ، ومن قال : ان الناس لم يكفوا الا اجتهدهم فقد أخطأ ، بل ما كفوا الا اصابة ما أمر الله به قال الله عز وجل (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) فافترض عز وجل اتباع ما أنزل اليه وأن لا تتبع غيره وأن لا تتمدى حدوده ، وانما أجر المجتهد المخطئ أجر واحد على نيته في طلب الحق فقط ، ولم يأنم اذا حرم الاصابة ، فلو أصاب الحق اجر أجراً آخر كما قال عليه السلام « إنه اذا أصاب أجر أجراً ثانياً » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد اخبرنا ابراهيم بن احمد الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا حيوة بن شريح حدثنا يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » *

ولا يحمل الحكم بالظن أصلاً (١) لقول الله تعالى (ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » وبالله تعالى التوفيق *

(١) اقول هذا الذي في انه لا يحمل الحكم بالظن مشكل غاية الاشكال وقد آن أن نحقق البحث للناظرين دفعاً للاعتراض بكلام هذا المحقق رحمه الله فنقول :
الظن لفظ مشترك بين معان يطلق على الشك كما صرح ائمة اللغة في القاموس :
الظن التردد والراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم انتهى فهذا انطلاقة. ويطلق على اليقين كما في قوله تعالى (الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وانهم اليه راجعون) مع قوله في صفة المؤمنين (وهم بالاخرة هم يوقنون) لانه لا بد من اليقين في الايمان بالاخرة ويطلق على التهمة كما في قوله تعالى (وما هو علي الغيب بظنين) فيمن قرأه بالظن المشالة اي بعتهم كما قال ائمة التفسير. واذا عرفت هذا عرفت ان المذموم من الظن هو ما كان بمعنى الشك وهو التردد بين طرفي الامر ، فطره مستويان لا راجح فيهما ، فهذا يحرم العمل به اتفاقاً وهو الذي هو اكذب الحديث ، وهو الذي لا يغني من الحق شيئاً ، وهو بعض الانم الذي اراد تعالى (ان بعض الظن اثم) وذلك لما تقرر في الفطرة وقررت الشريعة ان لا عمل الا بالراجح يستفاد من علم او ظن . واما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متعبد به قطعاً بل اكثر الاحكام الشرعية دائرة عليه : وهو البعض الذي ليس فيه اثم ، المفهوم من قوله تعالى (ان بعض الظن اثم) فان خبر الاحاد معمول به في الاحكام وهو لا يفيد بنفسه الا الظن . والمصنف (ابن حزم) تقدم له ان الجاهل يسأل العالم عن الحكم فيما يعرض له فاذا افتاء وقال هذا حكم الله ورسوله عمل به أبداً ، ومعلوم ان هذه رواية آحادية من العالم بالمعنى ولا تفيد الا الظن وقد أوجب قبولها ، وكذلك امر الله باشهاد ذوي عدل فان شهدا وجب على الحاكم الحكم بما شهدا به ، وشهادتهما لا تفيد الا الظن ، بل كونهما ذوي عدل لا يكون الا بالظن ، بل قال صلى الله عليه وسلم « انكم تختصمون اليّ الى قوله « فانما اقطع له قطعة من نار » وهذا صريح انه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بالظن الحاصل عن البينة ، اذ لو كان بالعلم لما كان المحكوم به قطعة من نار ، لانه يجوز ان البينة التي حكم بها باطلة في

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم - وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
 ١١٠ - مسألة - الوضوء للصلاة فرض لا تجزىء الصلاة الا به لمن وجد الماء .
 هذا اجماع لا خلاف فيه من أحد ، وأصله قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا

نفس الامر ، وفي حديث ابن مسعود في سجود السهو « اذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع واكثر ظنك على أربع » الحديث ، فاعتبر الظن في اشرف العبادات وحديث الطبراني والحاكم « قال الله : انا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء » وحديث « لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله » أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه . فهذا كله عمل بالظن الراجح الصادر عن اماره صحيحة ، وأما ما صدر لا عن اماره صحيحة نحو ظن الكفار أنه (لن ينقلب الرسول والمؤمنون) الآية (وظننهم ظن السوء وكنتم قوما بورا) فهذا ظن باطل مستند الى أن الله تعالى لا ينصر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين ، ومثل ظننهم أن الله لا يعلم كثيراً مما تعملون الذي حكاه الله تعالى عنهم بقوله (ولكن ظننهم أن الله لا يعلم كثيراً مما تعملون وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين) فظننهم هذا مستند الى الجهل بعلم الله وإحاطته ، ومنه في قصة الاحزاب في ظن المنافقين (واذا زاغتم الابصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا) فأنهم ظنوا غلبة الاحزاب للرسول صلى الله عليه وسلم ولذا قالوا (ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا) وعكسهم أهل الايمان فأنهم قالوا (هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادكم الا ایماناً ونسائماً) فهذا البحث بحمد الله تعالى لا يتجدد في كتاب . وإنما هو من فتح الكريم الوهاب وبه يزول الاشكال والاضطراب ، وتعلم أن المصنف أوجز في محل الاطنباب ، فأخل بما يذكره هو في هذا الكتاب ، فإنه لا يزال يستدل فيه باخبار الآحاد وبمسموم ألفاظها وألفاظ القرآن ، والسكل لا يخرج عن الادلة الظنية ، فاعرف قدر هذه الفائدة السنية اه من افادة طائفة المحققين السيد محمد بن اسماعيل الامير جزاء الله عن الاسلام خيراً

فقم الى الصلاة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى السكبين)*

١١١ - مسألة - ولا يجزئ الوضوء الا بنية الطهارة للصلاة فرضا وتطوعا

لا يجزئ أحدهما دون الآخر ولا صلاة دون صلاة *

برهان ذلك الآية المذكورة . لان الله تعالى لم يأمر فيها بالوضوء الا للصلاة دلي عومها ، لم يخص تعالى صلاة من صلاة فلا يجوز تخصيصها ، ولا يجزئ لغبر ما أمر الله تعالى به .

وقال أبو حنيفة : يجزئ الوضوء والغسل بلا نية وبنية التبرد والتنظيف . كان حجتهم أن قالوا : انما أمر بغسل جسمه أو هذه الاعضاء فقد فعل ما أمر به ، وقالوا : قسنا ذلك على ازالة النجاسة فانها تجزئ بلا نية ، ومن قولهم : ان التيمم لا يجزئ الا بنية . وقال الحسن بن حي : الوضوء والغسل والتيمم يجزئ كل ذلك بلا نية وقال أبو يوسف : ان انغمس جنب في بئر ليخرج دلواً منها لم يجزه ذلك من غسل الجنابة ، وقال محمد بن الحسن : يجزيه من غسل الجنابة

قال علي : أما احتجاجهم بأنه أمر بغسل جسمه أو هذه الاعضاء وقد فعل بها أمر ، فكذب بل ما أمر الا بغسلها بنية القصد الى العمل الذي أمره الله تعالى به في ذلك الوجه ، قال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فنفي عز وجل أن يكون أمرنا بشيء الا بمبادته مفردين له نياتنا بدينه الذي أمرنا به فقم بهذا جميع أعمال الشريعة كلها *

حدثنا حماد بن احمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا ابو زيد المروي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحميدي ثنا سفيان بن عيينة ثنا يحيى بن سعيد الانصاري أخبرني محمد بن ابراهيم التيمي انه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول على المنبر سمعت رسول الله ﷺ يقول « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » فهذا أيضا عموم لكل عمل ، ولا يجوز أن يخص به بعض الاعمال دون بعض بالدعوى

وأما قياسهم ذلك على ازالة النجاسة فباطل لانه قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لوجوه : منها أن يقال لهم : ليس قياسكم الوضوء والغسل على ازالة النجاسة بأولى من قياسكم ذلك على التيمم الذى هو وضوء فى بعض الاحوال أيضا ، وكما قسم التيمم على الوضوء فى بعض الاحوال وهو بلوغ المسح الى المرفقين ، فهلا قسم الوضوء على التيمم فى أنه لا يجزىء كل واحد منهما الا بنية لان كليهما طهر للصلاة *

فان قالوا : ان الله تعالى قال (فتيمموا صعيدا طيبا) ولم يقل ذلك فى الوضوء ، قلنا نعم فكان ماذا ؟ وكذلك قال تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا) فصح انه لا يجزىء ذلك الغسل الا للصلاة بنص الآية *

والوجه الثانى أن دعواهم أن غسل النجاسة يجزىء بلا نية باطل ليس كما قالوا ، بل كل تطهير لنجاسة أمر الله تعالى به على صفة ما فانه لا يجزىء الا بنية وعلى تلك الصفة تقول رسول الله ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد ذكرناه باسناده قبل ، وكل نجاسة ليس فيها أمر بصفة ما فاتما على الناس أن يصلوا بغير نجاسة فى أجسامهم ولا فى ثيابهم ولا فى موضع صلاتهم ، فاذا صلوا كذلك فقد فعلوا ما أمروا به ، فظهر فساد احتجاجهم وعظم تناقضهم فى الفرق بين الوضوء والغسل وبين التيمم والصلاة وغير ذلك من الاعمال بلا برهان ، واختلافهم فى الجنب ينغمس فى البئر كما ذكرنا بلا دليل

وقال بعضهم : لو احتاج الوضوء الى نية لاحتاجت النية الى نية وهكذا أبدا ، قلنا لهم : هذا لازم لكم فيما أوجبتم من النية للتيمم والصلاة وهذا محال ، لان النية المأمور بها هي مأمور بها لنفسها لانها التقصد الى ما أمر به فقط . وأما الحسن بن حي فانه ينقض قوله بالآية التى ذكرنا والحديث الذى أوردنا *

وقولنا فى هذا قول مالك والشافعي واحمد بن حنبل واسحاق وداود وغيرهم والله تعالى التوفيق *

١١٢ - مسألة - ويجزىء الوضوء قبل الوقت وبعده ، وقال بعض الناس : لا يجزىء الوضوء ولا التيمم الا بعد دخول وقت الصلاة ، وقال آخرون : يجزىء الوضوء

قبل الوقت ولا يجزىء التيمم الا بعد الوقت ، وقال آخرون : الوضوء والتيمم يجزيان قبل الوقت *

واحتج من رأى كل ذلك لا يجزىء الا بعد دخول الوقت بقول الله تعالى : (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من النائط أولا مستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) *

قال على وهذا لاحجة لم فيه بل هو حجة عليهم كافية ، لأن الله تعالى لم يقل : اذا قمتم الى صلاة فرض ، ولا اذا دخل وقت صلاة فرض قمتم اليها ، بل قال عز وجل : (اذا قمتم الى الصلاة) فم تمالى ولم يخص ، والصلاة تكون فرضا وتكون تطوعا بلا خلاف ، وقد أجمع أهل الارض قاطبة من المسلمين على أن صلاة التطوع لا تجزىء الا بطهارة من وضوء أو تيمم أو غسل ولا بد ، فوجب بنص الآية ضرورة أن المرء اذا أراد صلاة فرض أو تطوع وقام اليها أن يتوضأ أو يفتسل ان كان جنبا أو يتيمم ان كان من أهل التيمم ثم ليصل ، فاذ ذلك نص الآية يبين فاذا أتم المرء غسله أو وضوءه أو تيممه فقد طهر بلا شك ، واذ قد صحت طهارته فجاز له أن يجعل بين طهارته وبين الصلاة التى قام اليها مهلة من مشى أو حديث أو عمل ، لأن الآية لم توجب اتصال الصلاة بالطهارة لابتنصها ولا بدليل فيها ، واذا جاز أن يكون بين طهارته وبين صلاته مهلة فجاز أن تمتد المهلة ما لم يمنع من تماديها قرآن أو سنة ، وذلك يمتد الى آخر أوقات الفرض ، وأما فى التطوع فإشاء *

فصح بنص الآية جواز التطهر بالنفل وبالوضوء وبالتيمم قبل وقت صلاة للفرض ، وانما وجب بنص الآية أن لا يكون شيء من ذلك الا بنية التطهر للصلاة قطع ولا مزيد *

ودليل آخر : وهو أن الصلاة جائزة بلا خلاف فى أول وقتها ، فاذ ذلك كذلك فلا يكون ذلك البتة الا وقد صحت الطهارة لها قبل ذلك ، وهذا ينتج ولا بد جواز التطهر بكل ذلك قبل أول الوقت *

برهان آخر وهو ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب (١) ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن عبيد بن عمير عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح (٢) فكأنما قدم (٣) بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » . فهذا نص جلي على جواز الوضوء للصلاة والتيمم لها قبل دخول وقتها ، لأن الإمام يوم الجمعة لا بد ضرورة من أن يخرج قبل الوقت أو بعد دخول الوقت ، وأي الأمرين كان فتطهر هذا الرابع من أول النهار كان قبل وقت الجمعة بلا شك ، وقد علم رسول الله ﷺ أن في الزائحين إلى الجمعة التيمم في السفر والتموضوء *

وأما من فرق بين جواز الوضوء قبل الوقت وجواز التيمم قبل الوقت فنع منه : فاتهم ادعوا أن حكم الآية يوجب أن يكون كل ذلك بعد الوقت ، وادعوا أن الوضوء خرج بصلاة رسول الله ﷺ يوم الفتح الصلوات كلها بوضوء واحد ، وهذا لاحجة لهم فيه ، لأنه ليس في هذا الخبر أن رسول الله ﷺ توضأ قبل دخول وقت الصلاة ، ولعله توضأ بعد دخول الوقت ثم بقي يصلي بطهارته ما لم تنتقض ، فإذا هذا ممكن فلا دليل في هذا الخبر على جواز الوضوء قبل دخول الوقت . والله تعالى التوفيق *

١١٣ - مسألة - فإن خلط بنية الطهارة للصلاة نية لتبرد أو لغير ذلك لم تجزئه الصلاة بذلك الوضوء *

برهان ذلك قول الله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) فمن مزج بالنية التي أمر بها نية لم يؤمر بها فلم يخلص لله تعالى العبادة بدينه ذلك ، وإذا لم يخلص فلم يأت بالوضوء الذي أمره الله تعالى به ، فلو نوى مع وضوئه للصلاة أن

(١) هو النسائي

(٢) في النسائي (ج ١ : من ٢٠٦) « ثم راح »

(٣) في النسائي « قرب »

يُعلم الوضوء من بحضرته أجزأته الصلاة به ، لأن تعليم الناس الدين مأثور به . وبالله تعالى التوفيق *

١١٤ - مسألة - ولا تجزئ النية في ذلك ولا في غيره من الأعمال إلا قبل الابتداء بالوضوء أو بأي عمل كان متصلة بالابتداء به لا يحول بينهما وقت قل أم كثير* برهان ذلك أن النية لما صح أنها فرض في العمل وجب أن تكون لا يتخلو منها شيء من العمل ، وإذا لم تكن كما ذكرنا فهي إما أن يحول بينها وبين العمل زمان فيصير العمل بلا نية ، وأيضاً فإنه لو جاز أن يحول بين النية وبين العمل دقيقة لجاز أن يحول بينهما دقيقتان وثلاث وأربع وما زاد إلى أن يبلغ الأمر إلى عشرات أعوام ، وإما أن يكون مقارناً للنية فيكون أول العمل خالياً من نية دخل فيه بها ، لأن النية هي القصد بالعمل والارادة به ما اقتضض الله تعالى في ذلك العمل ، وهذا لا يكون إلا معتقداً قبل العمل ومعه كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

١١٥ - مسألة - ومن غس أعضاء الوضوء في الماء ونوى به الوضوء للصلاة ، أو وقف تحت ميزاب حتى عمها الماء ونوى بذلك الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء غيره ونوى هو بذلك الوضوء للصلاة أجزأه *

برهان ذلك أن اسم « غسل » يقع على ذلك كله في اللغة التي بها نزل القرآن ، ومن ادعى أن اسم الغسل لا يقع إلا على التدليك باليد (١) فقد ادعى ما لا برهان له به . وقولنا هذا قول أبي حنيفة والشافعي وداود . وبالله تعالى التوفيق *

١١٦ - مسألة - وقراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض *

برهان ذلك أن قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى أفعال

(١) قال الأمير الصنعاني : يقال غسل لغة تقتضي مباشرة الفاسل فلا يجزئ. وقوفه تحت ميزاب ولا صب غيره على أعضائه ، فتأمل فإن المصنف أهل المباشرة وتكلم على ذلك اهـ .

خير مندوب اليها مأجور فاعلمها، فن ادعى المنع فيها في بعض الاحوال كلف أن يأتي بالبرهان فأما قراءة القرآن فإن الحاضرين من المخالفين موافقون لنا في هذا لمن كان على غير وضوء، واختلفوا في الجنب والحائض، فقالت طائفة: لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن، وهو قول روى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما وعن غيرها روى أيضاً كالحسن البصري وقنادة والنخعي وغيرهم، وقالت طائفة: أما الحائض فتقرأ ما شامت من القرآن، وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوها، وهو قول مالك، وقال بمضهم: لا يتم الآية وهو قول أبي حنيفة *

فأما من منع الجنب من قراءة شيء من القرآن فاحتجوا بما رواه عبد الله بن سلمة عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه « أن رسول الله ﷺ لم يكن يحجزه عن القرآن شيء » ليس الجنابة » وهذا لاحجة لهم فيه، لأنه ليس فيه نهى عن أن يقرأ الجنب القرآن، وانما هو فعل منه عليه السلام لا يلزم، ولا بين عليه السلام أنه انما يمتنع من قراءة القرآن من أجل الجنابة، وقد يتفق له عليه السلام ترك القراءة في تلك الحال ليس من أجل الجنابة، وهو عليه السلام لم يصم قط شهراً كاملاً غير رمضان، ولم يزد قط في قيامه على ثلاث عشرة ركة، ولا أكل قط على خوان، ولا أكل متكئاً. أفيحرم أن يصام شهر كامل غير رمضان، أو ان يتهجد المره بأكثر من ثلاث عشرة ركة، أو أن يأكل على خوان أو أن يأكل متكئاً؟ هذا لا يقولونه، ومثل هذا كثير جداً. وقد جاءت آثار في نهى الجنب ومن ليس على طهر عن أن يقرأ شيئاً من القرآن، ولا يصح منها شيء، وقد بينا ضعف أسانيدها في غير موضع، ولو صحت لسكانت حجة على من يبيح له قراءة الآية التامة أو بعض الآية، لانها كلها نهى عن قراءة القرآن للجنب جملة.

وأما من قال يقرأ الجنب الآية أو نحوها، أو قال لا يتم الآية، أو أباح للحائض ومنع الجنب فأقوال فاسدة، لانها دعوى لا يعصدها دليل لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأى سديد، لان بعض الآية والآية قرآن بلا شك، ولا فرق بين أن يباح له آية أو أن يباح له أخرى، أو بين أن يمتنع من آية أو يمتنع من أخرى، وأهل هذه الأقوال

يشعرون مخالفة الصاحب الذى لا يعرف له مخالف ، وهم قد خالفوا ههنا عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وسلمان الفارسي ، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم *

وأيضاً فإن من الآيات ما هو كلمة واحدة مثل (والضحى) و (مدهامتان) و (والعصر) و (والفجر) ومنها كلمات كثيرة كآية الدين ، فاذا لا شك فى هذا فإن فى إباحتهم له قراءة آية الدين والتي بعدها أو آية الكرسي أو بعضها ولا يتمها ومنعهم إياه من قراءة (والفجر وليال عشر والشفع والوتر) أو منعهم له من إتمام (مدهامتان) لمجاً وكذلك تفرقهم بين الحائض والجنب بأن أمر الحائض يطول ، فهو محال ، لانه ان كانت قراءتها للقرآن حراماً فلا يبيحه لها طول أمرها ، وان كان ذلك لها حلالاً فلا معنى للاحتجاج بطول أمرها * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات (١) ثنا عبد الله بن نصر عن قاسم بن أصبغ عن محمد بن وضاح عن موسى بن معاوية ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال : لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن . وبه الى موسى ابن معاوية ثنا يوسف بن خالد السمنى (٢) ثنا ادريس عن حماد قال : سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن ؟ فقال : وكيف لا يقرؤه وهو فى جوفه . وبه الى يوسف السمنى عن نصر الباهلى قال : كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب * أخبرنى محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله (٣) ثنا

(١) بالنون والباء والتاء كما فى الاحكام للمؤلف والمفتبه للذهبي وشرح القاموس . ومحمد بن سعيد هذا هو أبو عبد الله النبائى - بفتح النون - نسبة الى جده مات بعد سنة ٤٠٠ هـ قاله السمعاني *

(٢) بفتح السين المهملة واسكان الميم وبمدها تاء . قيل له ذلك لهيئته وممته . قال ابن سعد : كان له بصر بالرأى والفتوى والشروط . وقال ابن معين : كذاب زنديق لا يكتب حديثه . وكذلك كذب الفلاس وأبو داود وضعفه الشافعى وابن قانع والساجى . وقال ابن حبان : كان يضع الاحاديث على الشيوخ . مات سنة ١٨٩ *

(٣) فى الاحكام للمؤلف : « أحمد بن عون » فيحمر *

قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت سميد بن جبير عن الجنب يقرأ فلم ير به بأساً ، وقل : أليس في جوفه القرآن ؟ وهو قول داود وجميع أصحابنا *

وأما سجود القرآن فانه ليس صلاة أصلاً . لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي ومحمد ابن جعفر قالوا ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء انه سمع عليا الازدى (١) - وهو على بن عبد الله البارقي ثقة - انه سمع ابن عمر يقول (٢) عن رسول الله ﷺ انه قال « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وقد صح عليه السلام انه قال « الوتر ركعة من آخر الليل » فصح ان ما لم يكن ركعة تامة أو ركعتين فصاعداً فليس صلاة ، والسجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة ، وإذا ليس هو صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب وللحائض وإلى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق ، إذ لا يلزم الوضوء الا للصلاة قطع ، إذ لم يأت بإيجابه لغبر الصلاة قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس *

فان قيل . ان السجود من الصلاة ، وبعض الصلاة صلاة . قلنا - والله تعالى التوفيق :- هذا باطل ، لانه لا يكون بعض الصلاة صلاة الا اذا تمت كما أمر بها المصلي ، ولو ان امرأ كبر وقرأ وركع ثم قطع عدا لما قال أحد من أهل الاسلام إنه صلى شيئاً ، بل يقولون كلهم انه لم يصل ، فلو أنمها ركعة في الوتر أو ركعتين في الجمعة والصبح والسفر والتطوع لكان قد صلى بلا خلاف *

ثم نقول لهم : ان القيام بعض الصلاة والتكبير بعض الصلاة وقراءة أم القرآن بعض الصلاة والجلوس بعض الصلاة والسلام بعض الصلاة - : فيأزكم على هذا أن لا تجزوا لاحد أن يقوم ولا أن يكبر ولا أن يقرأ أم القرآن ولا يجلس ولا يسلم الا على وضوء ، فهذا ما لا يقولونه ، فبطل احتجاجهم . والله تعالى التوفيق *

(١) في أحد الاصلين « الاسدي » وهو خطأ صححناه من النسخة الميمنية والنسائي والتهذيب *

(٢) في النسائي : « يحدث » *

فان قالوا : هذا اجماع ، قلنا لهم : قد أقررتم ^(١) بصحة الاجماع على بطلان حجبتكم واقساد علتكم وبالله تعالى التوفيق ^(٢)
وأما من المصحف فان الآثار التي احتج بها من لم يجز للجنب مسه فانه لا يصح منها شيء ، لأنها اما مرسله واما صحيفة لا تسند ^(٣) وإما عن مجهول وإما عن

(١) في النسخة اليمنية « قيل فقد أقررتم » *

(٢) قال البخاري في الصحيح : « باب سجود المسلمين مع المشركين . والمشرک نجس ليس له وضوء . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يسجد على غير وضوء » ثم روى حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس » قال ابن حجر : « وأما ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر . فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى أو الثاني على حالة الاختيار والاول على الضرورة » ثم قال بعد كلام : « ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء لانهم لم يتأهبوا لذلك ، واذا كان كذلك فن بادر منهم الى السجود خوف القوات بلا وضوء وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك استدلل بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود المشقة بالوضوء ، ويؤيده أن لفظ المتن : وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس ، فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع وفيهم من لا يصح منه الوضوء ، فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء ومن لم يكن بوضوء والله أعلم » ثم قال « لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح وأخرجه أيضاً بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم وهو على غير وضوء الى غير القبلة وهو يمشي يوميء ايماء » *

(٣) يشير الى حديث مالك في الموطأ : « عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم : ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : أن لا يمسه القرآن إلا طاهر » . وهذا مرسل وهو قطعة من كتاب كتبه رسول الله
(م ١١ - ج ١ - المحلى)

ضعيف ، وقد نقصيناها في غير هذا المكان . وانما الصحيح ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج^(٤) ناسع بن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحكم بن نافع ثنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره أن أبا سفيان أخبره أنه كان عند هرقل فدعا هرقل بكتابه رسول الله ﷺ الذي بعث به دحية الى عظيم بصرى فدفعه الى هرقل فقرأه فإذا

صلى الله عليه وسلم الى أقوال الجن وبعث به عمرو بن حزم وبقي بعده عند آله . وروى الدارقطني في السنن والحاكم في المستدرک عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الانصارى التابعى الثقة « أن عمر بن عبد العزيز حين استخلف أرسل الى المدينة يلتبس عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم في الصدقات ووجد عند آل عمر بن الخطاب كتاب عمر الى عماله في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم ، فأمر عمر بن عبد العزيز عماله على الصدقات أن يأخذوا بما في ذينك الكتابين » . وكتاب عمرو بن حزم هذا بحث عن لفظه كله حتى وفقني الله للاهتمام اليه ، فوجدت الحاكم رواه بطوله في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ طبع الهند) من طريق الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده . وروى بعضه بهذا الاسناد النسائي وابن حبان والدارقطني والبيهقي ، وهو اسناد صحيح بينت محته بياناً شافياً والحمد لله في شرحى على التحقيق لابن الجوزي ج ١ ص ٩٧ في المسئلة رقم ٤٢

(٤) هكذا في النسخة المصرية وهو الصواب ، وفي النسخة « احمد بن محمد ابن مفرج » وهو خطأ وهو محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج ، انظر تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٤٠) في ترجمة ابن السكن ولسان الميزان (ج ٥ ص ٣٨٧) . وأما « مفرج » هل هو بالجيم أو بالحاء فهذا موضع نظر ووقع في جميع ما ذكرنا بالحاء الا في النسخة المصرية وفي تذكرة الحفاظ في ترجمة ابن الاعرابي (ج ٣ ص ٦٦) فانه بالجيم . وأنا أميل الى ترجيح أنه بالجيم فان شارح القاموس لم يذكر في الاعلام من اسمه « مفرج » بالحاء المهمة ، وانظر ماسياتي بهامش المسئلة رقم ١١٨

فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله (١) الى هرقل عظيم ازوم . سلام على من اتبع الهدى (أما بعد) فاني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك اثم الأريسيين و (بأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون) » فهذا رسول الله ﷺ قد بعث كتاباً وفيه هذه الآية الى النصارى وقد أيقن أنهم يمسون ذلك الكتاب *

فان ذكر واما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر قال : « كان ينهى النبي صلعم أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو يخاف أن يناله العدو (٢) » فهذا حق يلزم اتباعه وليس فيه أن لا يمس المصحف جنب ولا كافر ، وانما فيه أن لا ينال أهل أرض الحرب القرآن قط *

فان قالوا : انما بعث رسول الله ﷺ الى هرقل آية واحدة ، قيل لهم : ولم يمنع رسول الله ﷺ من غيرها وأنتم أهل قياس فان لم تقيسوا على الآية ماهو أكثر منها فلا تقيسوا على هذه الآية غيرها *

فان ذكروا قول الله تعالى : (في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون) فهذا لاحجة لهم فيه لانه ليس أمراً وانما هو خبر ، والله تعالى لا يقول الا حقا ، ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر الى معنى الامر إلا بنص جلي أو اجماع مشيقن ، فلما رأينا المصحف يمس الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه عز وجل لم يمن المصحف وانما غنى كتابا آخر ، كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن جامع بن أبي راشد عن سعيد بن جبير في قول الله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) قال : الملائكة الذين في السماء * حدثنا حماد بن أحمد ثنا

(١) في المصربة « عبد الله رسول الله » وفي الجنية « من محمد رسول الله » وصححه من البخاري (انظر الفتوح ١ : ٣٠-٤٢)

(٢) رواه أيضا مالك والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه

ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري (١) ثنا عبد الرزاق ثنا يحيى بن العلاء (٢) عن
الاعمش عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال : أتينا سليمان الفارسي فخرج علينا من
كنيف له قلنا له : لو توضأت يا أبا عبد الله ثم قرأت علينا سورة كذا ، فقال سلمان : انما
قال الله عز وجل (في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون) وهو الذكر الذي في السماء
لا يمسه الا الملائكة (٣) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ
ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة
ثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس : انه كان اذا أراد أن
يتخذ مصحفا أمر نصرانيا فتنسخه له *

وقال أبو حنيفة : لا بأس أن يحمل الجنب المصحف بصلاته ولا يحمله بغير
علاقة ، وغير المتوضيء عندهم كذلك ، وقال مالك : لا يحمل الجنب ولا غير المتوضيء
المصحف لا بصلقة ولا على وسادة ، فان كان في خرج أو تابوت فلا بأس أن يحمله
اليهودي والنصراني والجنب وغير الطاهر *

قل على : هذه تفاريق لا دليل على صحتها لا من قرآن ولا من سنة - لا صحيحة
ولا سقيمة - ولا من اجماع ولا من قياس ولا من قول صاحب ، ولئن كان الخرج
حاجزا بين الحامل وبين القرآن فان اللوح وظهر الورقة حاجز أيضا بين الماس وبين
القرآن ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) بفتح الدال والباء نسبة الى دبر وهي قرية من قرى صنعاء اليمن . وهو
أبو يعقوب اسحق بن ابراهيم بن عباد راوى كتب عبد الرزاق بن همام عنه .
مات سنة ٢٨٥

(٢) يحيى بن العلاء البجلي أبو سلمة . قال احمد بن حنبل : كذاب يضع
الحديث ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، وقال وكيع : كان يكذب .

(٣) في الموطأ : قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية (لا يمسه الا المطهرون)
أنها بمنزلة هذه الآية التي في عيسى وتولى قول الله تعالى (كلا انها تذكرة فمن
شاء ذكره في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام بررة) .

١١٧ - مسألة - وكذلك الاذان والاقامة يجرئان أيضا بلا طهارة وفي حل الجنابة *

وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وقول أبي سليمان وأصحابنا، وقال الشافعي : يكره ذلك ويجزىء أن وقع ، وقال عملاء : لا يؤذن المؤذن الا متوضئا ، وقال مالك : يؤذن من ليس على وضوء ولا يقيم الا متوضئا *

قال على : هذا فرق لا دليل على صحته لا من قرآن ولا من سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، فن قالوا : ان الاقامة متصلة بالصلاة ، قيل لم : وقد لا متصل ويكون بينهما مهلة من حديث بدأ فيه الامام مع انسان يمكن فيه الغسل والوضوء ، وقد يكون الاذان متصلا بالاقامة والصلاة كصلاة المغرب وغيرها ولا فرق واذا لم يأت نص بإيجاب أن لا يكون الاذان والاقامة الا بطهارة من الجنابة وغيرها فقول من أوجب (١) ذلك خطأ ، لانه احداث شرع من غير قرآن ولا سنة ولا اجماع وهذا باطل ، فان قيل : قد صح عن النبي ﷺ انه قال « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر (٢) » ، قيل لم : هذه كراهة لا منع ، وهو عليكم لا لكم لانكم تميزون الاذان وقراءة القرآن وذكر الله تعالى على غير طهر وهذا هو الذي نص على كراهته في الخبر ، وأنتم لا تكرهونه أصلا ، فهذا الخبر أعظم حجة عليكم ، وأما نحن فهو قولنا وكل ما ذكرنا فهو عندنا على طهارة أفضل ، ولا نكرهه على غير طهارة ، لان هذه الكراهة منسوخة على ما نذكره بعد ان شاء الله تعالى *

١١٨ - مسألة - ويستحب الوضوء للجنب اذا أراد الاكل أو النوم ورد السلام ولذكر الله تعالى وليس ذلك بواجب .

فان قيل : فهلا أوجبتم ذلك كله لقول رسول الله ﷺ « اني كرهت أن أذكر الله

(١) في العينية « أحب »

(٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ولفظ أبي داود : « عن المهاجر ابن قنفذ قال : انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتذر اليه فقال اني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر أو قال على طهارة » واسناده صحيح

إلا على طهر » ولقوله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه - إذ ذكر له أنه تصيبه الجنابة من الليل - فقال له رسول الله ﷺ « توشأ وأغسل ذكرك ثم نم » (١) ولما روته عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توشأ وضوءه للصلاة » (٢)

قلنا وبالله تعالى التوفيق : أما الحديث في كراهة ذكر الله تعالى إلا على طهر فانه منسوخ بما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا صدقة ثنا الوليد بن مسلم ثنا الاوزاعي حدثني عمير بن هانيء حدثني جنادة بن أبي أمية ثنا عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : « من تعار (٣) من الليل قال : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله (ولا اله الا الله) (٤) والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله (ثم قال) (٥) اللهم اغفر لي أو دعا استجيب له، فان توشأ وصلى قبلت صلاته »

قال علي : فهذه اباحة لتذكر الله تعالى بعد الانتباه من النوم في الليل وقبل الوضوء نصاً ، وهي فضيلة ، والفضائل لا تنسخ لأنها من نعم الله علينا ، قال الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) وهذا أمر باق غير منسوخ بلا خلاف من أحد . وقال تعالى (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) فهذا عموم ضمان لا ينجس (٥) ، قال الله تعالى (ان الله لا يخلق الميعاد) ، وقد أيقنا بما ذكرنا قبل من إخباره عليه السلام انه قال « لا تزال طائفة من أمتي على الحق » ، ان جميع

(١) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن

(٢) رواه مسلم وغيره

(٣) بفتح التاء المثناة والعين المهملة والراء المشددة أي هب من نومه واستيقظ

(٤) الزيادة في الموضعين من البخاري .

(٥) بالحاء المعجمة والسين المهملة ، يقال . خاس فلان بوعده ينجس اذا

أخلف ، وخاس بعهده اذا قدر ونكت

الامة لا تغير أصلاً ، واذا صح ان الامة كلها لا تغير أبداً ، فقد أيقنا ان الله تعالى لا يغير نعمه عند الامة أبداً . وبالله تعالى التوفيق .

وأما أمره عليه السلام بالوضوء فهو ندب ، لما حدثناه حمام قال ثنا عمر بن مفرج (١) قل ثنا ابن الاعرابي قال ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ ينام جنباً ولا يمس ماء » (٢) . وهذا لفظ يدل على مداومته ﷺ لذلك وهي رضى الله عنها أحدث الناس عهداً بميته ونومه جنباً وطاهراً *

فان قيل : ان هذا الحديث أخطأ فيه سفيان ، لأن زهير بن معاوية خالفه فيه . قلنا بل أخطأ بلا شك (٣) من خطأ سفيان بالدعوى بلا دليل ، وسفيان أحفظ من زهير بلا شك . وبالله تعالى التوفيق *

قال على : وكان اللازم للقائلين بالقياس أن يقولوا : لما كانت الصلاة وهي ذكر لانجزىء إلا بوضوء أن يكون سائر الذكر كله كذلك ، ولكن هذا مما تناقضوا فيه ، ولا يمكنهم ههنا دعوى الاجماع ، لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن

(١) هنا رسم في النسخة الجنية «مفرج» بالحاء المهملة ووضع الناسخ نقطة تحت الحاء خارج دوائرها وهذه علامة التأكيـد بأنها مهمة ، فليراجع هذا فانه موضع نظر مع ما قلناه في هامش المسئلة رقم ١١٦

(٢) رواه أبو داود والترمذي والفسافي وابن ماجه

(٣) القول ما قال المؤلف والحديث صحيح ، والمحدثون انما عللوه بتخطئة أبي اسحق — لسفيان — في ذكر « ولا يمس ماء » ، قال البيهقي « وذلك لان الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة عن غير الاسود ، وأن أبا اسحق ربما دلس فراوها من تدليساته ، واحتجوا على ذلك برواية ابراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الاسود عن الاسود بخلاف رواية أبي اسحق » . ثم ذكر الروايات الاخرى التي فيها انه كان يتوضأ قبل الاكل أو النوم ، ولا منافاة بين هذه الروايات ، فان الوضوء مستحب للجنب قبل الاكل أو النوم ، والترك لبيان الجواز .

ثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المتهال ثنا حماد ابن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : انه كان لا يقرأ القرآن ولا يرد السلام ولا يذكر الله الا وهو طاهر *

إلا معاودة الجنب للجناح فالوضوء عليه فرض بينهما * للخبر الذي روينا من طريق حفص بن غياث وابن عيينة كلاهما عن عاصم الأحول عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً » ، وهذا لفظ حفص بن غياث ولفظ ابن عيينة « إذا أراد أن يعود فلا يعود حتى يتوضأ (١) » ، ولم نجد لهذا الخبر ما يخصه ولا ما يخرج به إلى النذب إلا خبراً ضعيفاً من رواية يحيى بن أيوب ، وبإيجاب الوضوء في ذلك يقول عمر بن الخطاب وعطاء وعكرمة وإبراهيم والحسن وابن سيرين *

١١٩ - مسئلة - والبشرائع لا تنزح الا بالاحتلام أو بالانبات للرجل والمرأة أو بانزال الماء الذي يكون منه الولد وان لم يكن احتلام أو بتمام تسعة عشر عاماً كل ذلك للرجل والمرأة أو بالحيض للمرأة *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا أحمد بن عمرو بن السرح عن ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان - هو الأعشى - عن أبي ظبيان عن عبد الله بن عباس ، ان علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب : أو ما تذكر ان رسول الله ﷺ قال « رفع القلم عن ثلاث ، عن المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم » والصبي لفظ يعنى الصنف كله الذكر والانثى في اللغة التي بها خطبتنا . حدثنا حماد

(١) اللفظ الاول لفظ مسلم في الصحيح (ج ١ - ص ٩٨) وفيه « ثم أراد أن يعود » والحديث رواه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وفي رواية ابن حبان وابن خزيمة والحاكم والبيهقي زيادة « فانه أنشط للمود » وهذه الزيادة قريبة على صرف الأمر إلى النذب

ابن احمدة ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن (١) ثنا عبد الله ابن روح ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن عطية القرظي قال : « لما كان يوم قريظة جعل رسول الله ﷺ من أنبت ضرب عنقه فكنت فيمن لم ينبت فعرضت على رسول الله ﷺ فغلى عني (٢) » *

قال علي لا معنى لمن فرق بين أحكام الانبات ، فأباح سفك الدم به في الاسراء (٣) خاصة ، جله هنالك بلوغا ولم يجعله بلوغا في غير ذلك ، لان من المحال أن يكون رسول الله ﷺ يستحل دم من لم يبلغ مبلغ الرجال ويخرج عن الصبيان الذين قد صح نهي النبي ﷺ عن قتلهم . ومن الممتنع المحال أن يكون انسان واحد رجلا بالغاً غير رجل ولا بالغ معاً في وقت واحد *

وأما ظهور الماء في اليقظة الذي يكون منه الحمل فيصير به الذكر أباً والانشى أمّاً. فبلوغ لا خلاف فيه من أحد *

وأما استكمال التسعة عشر عاما فاجماع متيقن ، وأصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد المدينة وفيها صبيان وشبان وكهول ، فألزم الأحكام من خرج عن الصبا الى الزجولة ، ولم يلزمها الصبيان ، ولم يكشف أحداً من كل من حواليه من الرجال : هل احتلمت يافلان ؟ وهل أشعرت ؟ وهل أنزلت ؟ وهل حضت يافلانة ؟ — هذا أمر متيقن لاشك فيه ، فصح يقيناً أن ههنا سناً إذا بلغها الرجل أو المرأة فهما بمن ينزل أو ينبت أو يحيض ، إلا أن يكون فيهما آفة تمنع من ذلك ،

(١) في البنية « ثنا محمد بن عبد الملك بن صهر عن أيمن » وهو خطأ فاحش واضح والصواب ما هنا ، ومحمد هذا هو الحافظ الكبير الامام أبو عبد الله القرطبي ٢٥٢-٣٣٠ وترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٣ من ٥٣)

(٢) الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطيالسي وقال الترمذي « حسن صحيح » .

(٣) في اللسان « الاسير المسجون والجمع أسراء وأسارى وأسارى وأسرى »

كما بالأطلس (١) آفة منته من الهحية ، لولاها لكان من أهل اللحي (٢) بلاشك ، هذا أمر يعرف بما ذكرنا من التوقف وبضرورة الطبيعة الجارية في جميع أهل الأرض ولا شك في أن من أكل تسع عشرة سنة ودخل في عشرين سنة فقد فارق الصبا ولحق بالرجال - لا يختلف اثنان من أهل كل ملة وبلدة في ذلك - وإن كانت به آفة منته من إنزال المني في أو نوم يقظة ومن إنبات الشعر ومن الحيض *

وأما الحيض فحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا أبو سعيد بن الأعرابي ثنا محمد بن الجارود القطان ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد ابن زيد ثنا قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض الا بنجار » (٣) فأخبر عليه السلام أن الحائض تلزها الاحكام، وأن صلاتها تقبل على صفة ما ولا تقبل على غيرها *

وقال الشافعي : من استكمل خمس عشرة سنة فهو بالغ ، واحتج بأن رسول الله

(١) الأطلس من الدثاب الذي تبايط شعره وهو أخبث ما يكون

(٢) الحلى بكسر اللام وضمها وفتح الهاء مقصور ، جمع لحية

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم . قال أبو داود : « رواه سعيد يعني ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وأظن انه لخلاف فيه على قتادة » ثم رواه من طريق ابن أبي عروبة . وكأنهما يشيران الى تعليل الموصول بالمرسل . وهو تعليل ضعيف فان الطريقين مختلفان وهما بن سلمة الذي رواه عن قتادة موصولا ثقة امام حجة . وقد أخطأ أبو محمد بن حزم هنا في ذكر حماد بن زيد عن قتادة، فان الحديث حديث حماد بن سلمة كما هو مصرح به في سنن الترمذي وابن ماجه وعلل الدارقطني، وكما يفهم من تصحيح الحاكم له على شرط مسلم لان حماد بن سلمة روى له مسلم ولم يرو له البخاري، وأما ابن زيد فإنه روى له الشيخان ولو كان هو لكان الحديث على شرطهما في اصطلاح الحاكم *

ﷺ عرض عليه ابن عمر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه ، وعرض عليه يوم الخندق هو ورافع بن خديج وهما ابنا خمس عشرة سنة فأجازهما
 قال على : وهذا لاجته له فيه لوجين : أحدهما أن رسول الله ﷺ لم يقل
 إني أجزتهما من أجل أنهما ابنا خمس عشرة سنة ، فذلك كذلك فلا يجوز لأحد
 أن يضيف اليه عليه السلام ما لم يخبر به عن نفسه (١) ، وقد يمكن أن يجيزها يوم
 الخندق لأنه كان يوم حصار في المدينة نفسها ، ينتفع فيه بالصبيان في رمي الحجارة
 وغير ذلك ، ولم يجزه يوم أحد لأنه كان يوم قتال بعدوا فيه عن المدينة فلا يحضره
 إلا اهل القوة والجلد .

والوجه الثاني أنه ليس في هذا الخبر أنهما في تلك الساعة أكلا معاً خمسة
 عشر عاماً لا بنص ولا بدليل كما قال الشافعي ، ولا خلاف في أنه يقال في اللغة لمن بقي
 عليه من ستة عشر عاماً الشهر والشهران : هذا ابن خمسة عشر عاماً ، فبطل التعلق بهذا
 الخبر جملة . والله تعالى التوفيق *

١٢٠ - مسألة - وإزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته فهو فرض

(١) الذي في كتب السير وتراجم الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم رد ابن
 عمر في غزوة أحد وأجازهم في الخندق كما هنا . وأما رافع فقد رده يوم بدر وأجازهم
 يوم أحد فشدها ، انظر الإصابة (ج ٢ ص ١٨٦) وغيرها وقال ابن هشام في السيرة
 (٥٦٠) : « وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ سمرة بن جندب الزاري
 ورافع بن خديج أخا بني حارثة وهما ابنا خمس عشرة سنة وكان قد ردهما فقبل
 له يارسول الله ان رافعاً رام فأجازه فلما أجاز رافعاً قبل له يارسول الله فان
 سمرة يصرع رافعاً فأجازه » وفي تاريخ الطبري (ج ٣ ص ١٣) أنه أمرهما بالمصارعة
 فتصارعا فصرع سمرة رافعاً فأجازه . وفيه أيضاً (ج ٣ ص ١٢) : « وكان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد استصنر رافعاً فقام على خفين له فيها رقع وتطاول
 على أطراف أصابعه فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم أجازته » . وكل هذا
 يؤيد أن سبب الاجازة ليس البلوغ أو السن وإنما هو القوة والقدرة على مخاطر
 الحروب *

هذه المسألة تنقسم أقساما كثيرة يجمعها أن كل شيء أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ باجتنابه أو جاء نص بتحريمه أو أمر كذلك بنفسه أو مسحه ، فكل ذلك فرض يعصى من خالفه ، لما ذكرنا قبل من أن طاعته تعالى وطاعة رسوله ﷺ فرض . والله تعالى التوفيق (١) *

١٢١ - مسألة - فما كان في الخلف أو النعل من دم أو خمر أو عذرة أو بول أو غير ذلك فتطهرهما بأن يمسحا بالتراب حتى يزول الاثر ثم يصلى فيهما ، فإن غسلهما أجزأه اذا مسهما بالتراب قبل ذلك *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا من الدم والخمر والعذرة والبول حرام ، والحرام فرض اجتنابه لا خلاف في ذلك ، حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب الواشجي (٢) ثنا حماد بن سلمة عن أبي نعام عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : « كان النبي ﷺ يصلى باصحابه فخلع نعليه فوضعهما عن يساره ، فخلع القوم نعالهم ، فلما سلم قال : لم خلعت نعالكم ؟ قالوا : رأيناك خلعت فخلعنا ، فقال : ان جبريل أتاني

(١) يحتاج هنا الى البحث في حكم الصلاة مع وجود النجاسة الحقيقية في الجسد أو الثوب أم صحيحة هي أم باطلة . أما الآيات والاحاديث فالحق أنها تدل على وجوب التطهر من النجاسات خلافا لمذهب مالك في أنه سنة . ولكن هل هو شرط في صحة الصلاة - والفرق واضح بين الفرض والواجب وبين الشرط - يظهر لنا أن المؤلف رحمه الله يميل الى القول بأنه شرط وهو ظاهر القول في المذاهب المعروفة ولكن أين الدليل على الشرطية ؟ لم نر إلا أوامر فقط ، والامر للوجوب ، لا لمخالف فيه ، وإنما الشرطية لا تثبت إلا بدليل يدل على أن من صلى وثوبه أو بدنه نجس فصلاته باطل . وهذا ما لم نجد قط بعد التتبع . بل وجدنا الادلة متضاربة على صحة هذه الصلاة . وانظر تحقيق ذلك فيما كتبناه على التحقيق لابن الجوزي في المسئلة رقم ١١٨ *

(٢) بالشين المعجمة : الحاء المهملة ، نسبة الى واشج وهم بطن من الازد من

قبائل الفطاريق نزلوا البصرة

فأخبرنى أن فيهما قدرًا . قال عليه السلام إذا جاء أحدكم الى الصلاة فلينظر الى نعليه فإن كان فيهما قدر أو أذى فليمسحه وليصل فيهما (١) » أبو نضامة هو عبد ربه السعدي ، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك العبدي (٢) كلاهما ثقة *

حدثنا عبد الله بن الربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم . ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا احمد بن ابراهيم حدثني محمد بن كثير عن الاوزاعي عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « فمن وطئ الاذى بخفيه فطهورها التراب » (٣)

(١) الحديث رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة ورواه الدارمي عن حجاج بن منهال وأبي النعمان عن حماد بن سلمة . ورواه الحاكم في المستدرک من طريق يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة ، وكذلك رواه البيهقي من طريق حماد بن سلمة . ورواه أبو داود السجستاني في سننه عن موسى بن اسمعيل المنقري التبوذكي عن حماد بن زيد عن أبي نضامة . وهذا في رأينا خطأ لاتفاق كل هؤلاء على أنه حماد بن سلمة ، ولأنه لم يذكر في التراجم رواية لحماد ابن زيد عن أبي نضامة بل الراوي عنه حماد بن سلمة وكذلك لم تذكر رواية لموسى بن اسمعيل عن حماد بن زيد بل هو يروي عن حماد بن سلمة . ولعل الخطأ من أبي داود أو من رواة كتابه ، وقد صحح الحاكم الحديث على شرط مسلم ووافقه الذهبي *

(٢) أبو نضرة بفتح النون واسكان الضاد المعجمة . والعبدي بالعين والباء والدال . وفي هامش النسخة الجنية هنا ما نصه : « في التقريب العوق بفتح الميملة والواو ثم قاف انتهى وكأنه تصحيف هنا على النسخ إلا أن الذي في الجامع لابن الاثير العبدي كما هنا فينظر . وكلاهما صحيح فانه أبو نضرة العبدي ثم العوق كما في تهذيب التهذيب ، والعوق بالعين الميملة والواو المفتوحين وآخره قف نسبة الى العوقة بطن من عبد القيس ومحلة من محال البصرة قال ابن السمعاني في (النسب) « يشبه أن تكون هذه القبيلة نزلت ذلك الموضع فنسب اليهم » وكذلك قال ياقوت * (٣) في الاصلين بمحذف « وطئ » وهو خطأ ولفظ ابي داود « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ الاذى بخفيه فطهورها التراب » . والحديث

قال علي : وروينا عن عروة بن الزبير فيسن أصاب نعليه الروث ، قال يمسحهما ولا يصلي فيهما ، وعن الحسن البصري انه كان يمسح نعليه مسحا شديدا ويصلي فيهما ، وهو قول الاوزاعي وأبي ثور وأبي سليمان (١) وأصحابنا

قال علي : الفسل بالماء وغيره يقع عليه اسم مسح ، تقول مسحت الشيء بالماء وبالدهن ، فكل غسل مسح وليس كل مسح غسلا ، ولكن الخبر الذي رويناه من طريق أبي داود ثنا أحمد بن إبراهيم ثنا محمد بن كثير عن الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « اذا وطئ أحدكم الاذى بجفئه أو نعله فليمسحها التراب » (٢) وهذا زائدا على حديث أبي سعيد الخدري في المسح بيانا وحكما ، فوجب أن يضاف الزائد الى الأقتص حكما ، فيكون ذلك استعمالا لجميع الآثار ، لان من استعمل حديث أبي هريرة لم يخالف خبر أبي سعيد ، ومن استعمل خبر أبي سعيد خالف خبر أبي هريرة

وقال مالك والشافعي لا تجزئ ازالة النجاسة حيث كانت الا بالماء حاشا العذرة في المقعدة خاصة والبول في الاحليل خاصة فيزالان بغير الماء ، وهذا مكان تركوا في أكثره النصوص كما ذكرنا في هذا الباب وغيره ، ولم يقيسوا سائر النجاسات على النجاسة في المقعدة والاحليل وهما أصل النجاسات . قال علي : وهذا خلاف لهذه النصوص المذكورة وللقياس *

وقال أبو حنيفة : اذا أصاب الخلف أو النعل روث فرس أو حمار أو أى روث كان فان كان أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجز أن يصلي به ، وكذلك ان أصابها عذرة انسان أو دم أو مني فان كان قدر الدرهم البغلي فأقل أجزأت الصلاة به ، فان كان كل ما ذكرنا يابسا أجزأه أن يحكه فقط ثم يصلي به ، وان كان شئ من ذلك رطبا لم تجزه

رواه أيضا ابن حبان في صحيحه والمحاكم في المستدرک وقال « صحيح على شرط مسلم » وصححه النووي أيضا

(١) في البنية « وأبي موسى »

(٢) لم أجد هذا اللفظ في سنن أبي داود

الصلاة به إلا أن يغسله بالماء ، فإن أصاب الخلف بول انسان أو حمار أو ما لا يؤكل لحه فإن كان أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجزه الصلاة به ، ولم يجزه فيه مسح أصلاً ، ولا بد من الغسل بالماء كن يابساً أو رطباً ، فإن كان قدر الدرهم البغلي فأقل جاز أن يصلي به وإن لم يغسله ولا مسحه ، قال : وأما بول الفرس فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، وكذلك بول ما يؤكل لحه ، ولم يحذ في الكثير الفاحش من ذلك حداً فإن كان فيهما خرؤ ما لا يؤكل لحه من الطير أو ما يؤكل لحه منها وكان أكثر من قدر الدرهم فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، فإن كان كل ذلك في الجسد لم تجز ازالته إلا بالماء ، وأما ما كان من ذلك في الثوب فتجزى ازالته بالماء وغيره من المائعات كلها !! وهذه أقوال ينبغي حمد الله تعالى على السلامة عند معامها . والله تعالى التوفيق *

وأعجب من ذلك أنهم لم يتعلقوا بالنصوص الواردة في ذلك البتة ، ولا قاسوا على شيء من النصوص في ذلك ، ولا قاسوا النجاسة في الجسد على النجاسة في الجسد وهي العذرة في المخرج والبول في الاحليل ، ولا قاسوا النجاسة في الثياب على الجسد ، ولا تعلقوا في أقوالهم في ذلك بقول أحد من الامة قبلهم ! ويسألون قبل كل شيء : أين وجدوا تغليظ بعض النجاسات وتخفيف بعضها ؟ في قرآن أو سنة أو قياس ! اللهم إلا أن الذي قد جاء في ازالته التغليظ قد خالفوه كالاناء يلغ فيه الكلب وكالعذرة فيما يستنجى فيه فقط *

١٢٢ - مسألة - وتطهير القبل والدبر من البول والغائط والدم من الرجل والمرأة لا يكون إلا بالماء حتى يزول الاثر ، أو بثلاثة أحجار متغايرة - فإن لم ينق فبلى الوتر أبداً يزيد كذلك حتى ينقى ، لا أقل من ذلك ، ولا يكون في شيء منها غائط - أو بالتراب أو الرمل بلا عدد ، ولكن ما أزال الاثر فقط على الوتر ولا بد ، ولا يجزىء أحداً أن يستنجى بيمينه ولا وهو مستقبل القبلة ، فإن بدأ بمخرج البول أجاب تلك الاحجار بأعيانها فخرج الغائط ، وإن بدأ بمخرج الغائط لم يجزه من تلك الاحجار فخرج البول إلا ما كان لا رجيع عليه فقط *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن الاعمش ومنصور بن المعتز كلاهما عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال : « قال لنا المشركون : انى أرى صاحبكم يعلمكم كل شيء حتى (يعلمكم) (١) الخراءة فقال سلمان أجل ، انه نهانا أن نستنجي أحدا بنا يمينه أو يستقبل (٢) القبلة ونهانا عن الروث والعظام ، وقال : لا يستنجي (٣) أحدكم بدون ثلاثة أحجار » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصغى ثنا محمد ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع بن الجراح عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي « ان بعض المشركين قال له : انى لأرى صاحبكم يعلمكم حتى الخراءة قال أجل ، أمرنا أن لا نستقبل القبلة ، ولا نستنجي بأيماننا ، ولا نكتفى بدون ثلاثة أحجار ليس فيهن رجيع ولا عظم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — ثنا أبو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال : « ان رسول الله ﷺ نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول أو نستنجى بأيماننا أو نكتفى بأقل من ثلاثة أحجار » *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا احمد بن سعيد ثنا عبيد (٤) الله بن يحيى بن يحيى ثنا أبي ثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « واذا استجمرت فأوتر » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة

(١) لفظ « يعلمكم » زدناه من صحيح مسلم ج ١ - ص ٨٨

(٢) في الاصل « مستقبل » بالميم وصحناه من مسلم *

(٣) هكذا هو في الاصول وفي صحيح مسلم في جميع نسخه ، وله وجه

في العربية *

(٤) بالتصغير وفي النسخة المصرية بالتكبير وهو خطأ *

معهم أنس بن مالك قال : « كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء (١) فأحبل أنا وغلام (٢) أدواة من ماء وعذرة يستنجى بماء » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن الملا بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وجعلت لى الأرض طهوراً ومسجداً » ورويناه أيضاً من طريق جابر مسنداً *

وقال أبو حنيفة ومالك : بأي شيء استنجى دون عدد فأنقأ أجزاءه ، وهذا خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ لانه نهى أن يكتفى أحد بدون ثلاثة أحجار وأمر بالوتر فى الاستجمار وما نعلم لهم متعلقاً الا أنهم ذكروا اثرأ فيه : ان عمر رضى الله عنه كان له عظم أو حجر يستنجى به ثم يتوضأ ويصلى ، وهذا لا حجة فيه ، لانه شك : اما حجر واما عظم ، وقد خالفوا عمر فى المسح على العمامة وغير ذلك ، ولو صح لكان لا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، لا سيما وقد خالفه سلمان وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ، فأخبروا ان حكم الاستنجاء هو ما علمهم اياه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألا يكتفى بدون ثلاثة احجار *

فان قيل : امره عليه السلام بثلاثة احجار هو للفاائط والبول ممأ ، فوقع لكل واحد منهما أقل من ثلاثة احجار . قلنا : هذا باطل لان النص قد ورد بأن لا يستنجى بأقل من ثلاثة احجار ومسح البول لا يسمى استنجاء ، فحصل النص فى الاستنجاء والخراءة أن لا يجرىء أقل من ثلاثة أحجار ، وحصل النص مجمل فى أن لا يجرىء

(١) فى النسخة المصرية « اذا دخل الخلاء » وما هنا هو الموافق لليمنية ولصحيح البخاري (ج ١ ص ٢٨) *

(٢) فى النسخة اليمنية « وأنا غلام » بتقديم الواو ، وما هنا هو الموافق للمصرية وللبخاري *

أقل من ثلاثة أحجار على البول نفسه وعلى النجس (١) فصح ماقلناه *
ومسح البول باليمين جائز ، وكذلك مستقبل القبلة ، لانه لم ينه عن ذلك في البول ،
وانما نهى في الاستنجاء فقط *

وقال الشافعي ثلاث مسحات بمحجر واحد ، وأجاز الاستنجاء بكل شيء حاشا
العظم والروث والحمة (٢) والقصب والجلود التي لم تدبغ ، وهذا أيضاً خلاف لأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يكتفى بأقل من ثلاثة أحجار *
فان قالوا : قسنا على الاحجار ، قلنا لهم : قسيسوا على التراب في التيمم
ولا فرق . *

فان ذكروا حديثاً رواه ابن أخى الزهري مسنداً أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « اذا تقوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرات » * قيل : ابن أخى الزهري
ضعيف والذي رواه عنه محمد بن يحيى الكنائى وهو مجهول (٣) ولو صح لما كانت فيه حجة
لانه ليس فيها أن تلك المسحات تكون بمحجر واحد ، فزيادة هذا لا تحل *
وأما من قال : ان حديث « من استجمر فليوتر » معارض لحديث الثلاثة
الاحجار . قلنا هذا خطأ ، بل كل حديث منها قائم بنفسه ، فلا يجزئ من الاحجار

- (١) بفتح النون واسكان الجيم وهو العذرة *
(٢) بضم الحاء وبالميمين . قال في اللسان . « اللحم القعم واحدته حمة . والحم
الرماد والقعم وكل ما احترق من النار » وهو المراد هنا
(٣) هو أبو غسان محمد بن يحيى بن على بن عبد الحميد . روى عنه كثير
وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له البخاري . قال ابن حجر : « وقال
الحافظ أبو بكر بن مقفوز الشافعى كان أحد الثقات المشاهير يحمل الحديث
والادب والتفسير ومن بيت علم ونباهة . قلت : هذا الكلام راد على ابن حزم
في دعواه أن أبا غسان مجهول . ولغظ ابن حزم : محمد بن يحيى الكنائى مجهول .
فلعله ظنه آخر » اه كلام ابن حجر وأما ابن أخى الزهري فهو محمد بن عبد الله
ابن مسلم . وهو ثقة روى له البخاري حديثين . ومسلم استشهداً وكان في حفظه
شيء وأنكروا عليه بعض أحاديث انفرد بها ليس هذا منها *

الا ثلاثة لا رجيع فيها، ويجزىء من التراب الوتر، ولا يجزىء غير ذلك من كل مالا يسمى أرضاً الا الماء *

فان كان على حجر نجاسة غير الرجيع أجزأ ما لم يأت عنه نهي (١). ومن جاء عنه ألا يجزىء الا ثلاثة احجار سعيد بن المسيب والحسن وغيرهما *

فان ذكر ذاكر حديثاً رويناه من طريق ابن الحصين الخبراني عن ابي سعيد أو ابي سعد عن ابي هريرة مسنداً : « من استجمر فليوتر من فل قد احسن ومن لا فلا حرج » فان ابن الحصين مجهول وابو سعيد أو ابو سعد الخير كذلك (٢) *

(١) هذا خلط من المؤلف أن لا يرى جواز الاستنجاء بغير جنس الارض اذا كان طاهراً وهو يجزئه بحجر عليه نجاسة، فان المقصود للشارع التطهير والنظافة لا النجاسة والقذر .

(٢) رواه أبو داود في سننه عن ابراهيم بن موسى الرازي عن عيسى بن يونس عن ثور عن الحصين الخبراني عن أبي سعيد عن أبي هريرة . ورواه ابن ماجه عن محمد بن بشار وعبد الرحمن بن عمر عن عبد الملك بن الصباح عن ثور ابن يزيد عن حصين الحميري عن أبي سعيد الخير عن أبي هريرة . وقال أبو داود بعد روايته : « رواه أبو حاتم عن ثور قال حصين الحميري . ورواه عبد الملك ابن الصباح عن ثور فقال أبو سعيد الخير، قال أبو داود ، أبو سعيد الخير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » . والخبراني بضم الحاء المهملة واسكان الباء الموحدة . وجبران بطن من حمير . وحصين هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي لا يعرف . وقد أخطأ المؤلف هنا في تسميته « ابن الحصين » . وأما أبو سعيد أو أبو سعد فقد اختلف فيه فظن بعضهم أنهما واحد والصحيح أن راوى هذا الحديث هو أبو سعيد الخبراني الحميري الحمصي وهو مجهول كما قال أبو زرعة . قال ابن حجر في التهذيب « الضواب التفريق بينهما فقد نص على كون أبي سعيد الخير صحابياً البغاري وأبو حاتم وابن حبان والبنفوي وابن قانع وجماعة . وأما أبو سعيد الخبراني فتابعي قطعاً، وانما وهم بعض الرواة فقال في حديثه عن أبي سعيد الخير ولعله تصحيف وحذف »

فان ذكرنا حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « ابغني احجاراً فأنتيتهم بحجرين وورثة فأخذ الحجرين وألقى الورثة وقال : انها ركس » فهذا لاحجة فيه لانه ليس في الحديث أنه عليه السلام اكتفى بالحجرين ، وقد صح أمره عليه السلام له بأن يأتيه بأحجار ، فالأمر باق لازم لا بد من إبقائه ، وعلى أن هذا الحديث قد قيل فيه : ان أبا اسحاق دلسه ، وقد روينا من طريق أبي اسحاق عن علقمة وفيه : « ابغني ثالثاً (١) » *

فان قيل : انما نهي عن العظم والروث لانهما زاد اخواننا من الجن . قلنا : نعم فكان ماذا ؟ بل هذا موجب أن المستنجي بأحدهما عاص مرتين : إحداهما خلافه نص الخبر ، والثاني تقديره زاد من نهي عن تقدير زاده ، والمعصية لا تجزىء بدل الطاعة ، ومن قال لا يجزىء بالعظم ولا باليتين الشافعي وأبوسليمان وغيرهما *

١٢٣ - مسألة - وتطهير بول الذكر - اى ذكر كان في اى شيء كان - فبان يرش الماء عليه رشاً يزيل أثره ، و بول الانثى يغسل ، فان كان البول في الارض - اى بول كان - فبان يصب الماء عليه صباً يزيل أثره فقط *

حدثنا احمد بن محمد بن الجسور ثنا احمد بن الفضل الدينوري (٢) ثنا محمد ابن جرير ثنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا يحيى بن الوليد عن محل (٣)

(١) رواية علقمة هذه رواها أحمد في المسند من طريق ممر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث وفيه : « فألقى الورثة وقال : انها ركس اثنتي بحجر » ورجاله ثقات أثبات . وانظر كلامنا تفصيلاً على هذا الحديث في شرحنا لتحقيق لابن الجوزي في المسئلة رقم ٢٨ *

(٢) قال ابن القضي : « قدم الاندلس سنة ٣٤١ وكان يكتب كتاباً ضعيفاً ثم محمد بن جرير - يعني الطبري - وخدمه وتحقق به وجمع منه . وكان عنده منكبر » . وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى « لقد كان بمصر يلعب به الاحداث ويسرقون كتبه وما كان ممن يكتب عنه توفي في المحرم سنة ٣٤٩ » نقل ذلك ابن حجر في اللسان

(٣) بضم الميم وكسر الحاء المهمة وتشديد اللام

ابن خليفة الطائي ثنا أبو السمع قال : « كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتني بحسن أو حسين فبال على صدره فدعا بماء فرشه عليه ثم قال عليه السلام : هكذا يصنع يرش من الدكر ويغسل من الأنثى » (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم قيس بنت محصن : « أنها أتت بآبن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم على حجره فبال على ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا عليه السلام بماء فنضجه ولم يغسله » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى بن اسماعيل ثنا همام — هو ابن يحيى — ثنا اسحاق — هو ابن عبد الله بن أبي طلحة — عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى إعرابياً يبول في المسجد فدعا بماء فصبه عليه » *

قال علي : ليس تحديد ذلك بأكل الصبي الطعام من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، ومن فرق بين بول الغلام وبول الجارية أم سلمة أم المؤمنين وعلى بن

(١) رواه أبو داود بلفظ « أتى بحسن أو حسين فبال على صدره فغُثت أغسله فقال يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » ورواه الحاكم في المستدرک بلفظ : « فأرادوا أن يغسلوه فقال رشوه رشافته يغسل بول الجارية ويرش بول الغلام » وصححه ووافقه الذهبي ، ورواه أيضاً البزار والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وقال البخاري « حديث حسن » وأبو السمع هو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه . قال أبو زرعة « لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث »

(٢) ولكنهم فقهوا ذلك من لفظه وإشارته ، فقد قال في حديث أبي السمع « الغلام » والرواية التي ذكرها المؤلف بلفظ « الدكر » فيها ضعف من قبل أحمد بن الفضل الدينوري ، وقد روى أحمد والترمذي من حديث علي بن أبي طالب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينضج وبول الجارية

أبى طالب ، ولا مخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم ، وبه يقول قتادة والزهري ، وقال : مضت السنة بذلك ، وعطاء بن أبى رباح والحسن البصري وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وداود بن علي وابن وهب وغيرهم . إلا أنه قد روى عن الحسن وسفيان التسوية بين بول الفلام والجارية في الرش عليهما جميعاً . وقال أبو حنيفة ومالك والحسن بن حي : يغسل بول الصبي كبول الصبية ، وما نعلم لهم متعلقاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ، نعم - ولا عن أحد من التابعين ، إلا أن بعض المتأخرين ذكر ذلك عن النخعي ، والمشهور عنه خلاف ذلك ، وقوله عن سعيد بن المسيب : الرش من الرش والعصب من العصب من الأبول كلها ، وهذا نصاً (١) خلاف قولهم . والله تعالى التوفيق *

١٢٤ - مسألة - وتطهير دم الحيض أو أى دم كان سواء دم مملك كان أو غيره إذا كان في الثوب أو الجسد فلا يكون إلا بللاء ، حاشا دم البراغيث ودم الجسد ، فلا يلزم تطهيرهما إلا ما لا حرج في غسله على الإنسان ، فيطهر المرء ذلك حسب ما لا مشقة عليه فيه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبى شبة وأبو كريب قالا جميعاً ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « جاءت فاطمة بنت أبى حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله اني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال لا إنما ذلك عرق وليست بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » وهذا عموم منه صلى الله عليه

يفسل « وحسنه الترمذي . والمطلق يحمل على المقيد ، وبخاصة للتشديد من الشارع في الاحتراز من البول والتعود من أجله ، فيجب أن تقتصر على ما ورد ولا تتوسع فيه (١) كذا في المصرية وفي الجينية « أيضاً »

وسلم لنوع الهم (١) ولا نبأ بالسؤال اذا كان جوابه عليه السلام قائماً بنفسه غير مردود بضمير الى السؤال

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة حدثني فاطمة - هي بنت المنذر بن الزبير - عن أسماء - هي ابنة أبي بكر الصديق - قالت « أتت امرأة النبي ﷺ فقالت : أرأيت احداً نأحيض في الثوب كيف تصنع قال : تحتها ثم تقرصه (٢) بالماء وتنضجه وتصلي فيه » *

ويستحب أن تستعمل في غسل الحيض شيئاً من مسك ، حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يحيى ثنا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة : « ان امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من الحيض فأمرها كيف تغتسل قال : خذي فرصة من مسك (٣) فتطهري

(١) هنا بهامش الحنية مانصه « بل الاظهر أنه يريد دم الحيض . واللام للمعهد الذكرى الدال عليه ذكر الحيضة والسياق فهو كمود الضمير سواء فلا يتم قوله : وهذا عموم الخ » وهو استدراك واضح صحيح

(٢) قال ابن حجر في الفتح . « بالفتح واسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين كذا في روايتنا . وحكى القاضي عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة أي تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه »

(٣) الفرصة بكسر الفاء - ويجوز تثليثها - قطعة من صوف أو قطن . والمسك بكسر الميم معروف ، وفي بعض نسخ البخاري بفتحها وتأوله الشراح كثيراً وكله تكلف والصواب الكسر ، ويدل عليه ترجمة البخاري على الحديث بقوله « وتأخذ فرصة ممسكة » ثم رواه من طريق وهيب عن منصور بلفظ « خذي فرصة ممسكة » وهي الرواية التي أتى بها المؤلف هنا من صحيح مسلم . والروايات يفسر بعضها بعضها

بها قالت : كيف أتطهر بها ؟ قال : سبحان الله تطهري ! فاجتنبتها الى فقلت تتبني بها
أثر الدم (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن سعيد الدارمي ثنا
حبان - هو ابن هلال - ثنا وهيب ثنا منصور - هو ابن صفية - عن أمه عن عائشة
« ان امرأة سألت النبي ﷺ : كيف أغتسل عند الطهر ؟ فقال : خذي فرصة ممسكة
فتوضئي بها » ثم ذكر نحو حديث سفيان *

قال علي : أمر رسول الله ﷺ بأن تتطهر بالفرصة المذكورة - وهي القطعة - وأن
تتوضأ بها ، وإنما بعثه الله تعالى ميئناً ومعلماً ، فلو كان ذلك فرضاً لعلها عليه السلام
كيف تتوضأ بها أو كيف تتطهر ، فلما لم يفعل كان ذلك غير واجب مع صحة الاجماع
جيلاً بعد جيل على ان ذلك ليس واجباً ، فلم تزل النساء في كل بيت ودار على عهده
ﷺ الى يومنا هذا يتطهرن من الحيض ، فما قال أحد إن هذا فرض . ويكفي من هذا
كله أنه لم تسند هذه اللفظة الا من طريق ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ، ومن طريق
منصور بن صفية وقد ضعف (٢) وليس ممن يحتج بروايته (٣) فسقط هذا الحكم جملة
والحمد لله رب العالمين *

وكل ما أمرنا الله تعالى أو رسوله ﷺ فيه بالتطهير أو الغسل فلا يكون الا بالماء
أو بالتراب ان عدم الماء ، الا أن يأتي نص بأنه بغير الماء فنقف عنده ، لما حدثناه عبد

(١) الرواية في الاصلين . « خذي فرصة من مسك فتطهري بها قلت كيف
أتطهر قال تطهري بها قلت كيف أتطهر قال سبحان الله تطهري » الخ والذي
أخذناه هنا هو رواية البخاري في الصحيح فلعل المؤلف رواه من حفظه
فأخطأ فيه (٢) في التمنية « وهو ضعيف ليس » الخ

(٣) أما ابراهيم بن المهاجر فروايته في صحيح مسلم وهو ثقة لا بأس به
وثقه ابن سعد وقال ابن حبان هو كثير الخطأ . وأما منصور بن صفية فأبوه
عبد الرحمن بن طلحة الحنفي وأمّه صفية بنت شيبة وهو ثقة روى له الشيخان
كما ترى ، ولم أجد أحداً ضعفه قبل ابن حزم ولا أرى له حجة في هذا

الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال أبو بكر ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي ، وقال أبو كريب ثنا ابن أبي زائدة - هو يحيى بن زكريا - عن أبي مالك - هو سعد بن طارق - عن ربيعي بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ « فضلنا على الناس بثلاث » - فذكر فيها - « وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا اذا لم نجد الماء » ولا شك في أن كل غسل مأثور به في الدين فهو تطهر وليس كل تطهر غسلا . فصح انه لا طهر الا بالماء أو بالتراب عند عدم الماء *

وقال أبو حنيفة : دم السمك كثر أو قل لا ينجس الثوب ولا الجسد ولا الماء ، ودم البراغيث والبق كذلك ، وأما سائر الدماء كلها فان قليلها وكثيرها يفسد الماء ، وأما في الثوب والجسد : فان كان في أحدهما منه مقدار الدرهم البغلي فأقل فلا ينجس ويصلي به وما كان منه أكثر من قدر الدرهم البغلي فانه ينجس وتبطل به الصلاة ، فان كان في الجسد فلا يزال الا بالماء ، وإذا كان في الثوب فانه يزال بالماء وبأى شيء أزاله من غير الماء ، فان كان في خف أو نعل فان كان يابسا أجزأ فيه الحك فقط ، وان كان رطبا لم يجزىء الا الغسل بأى شيء غسل *

وقال مالك : ازالة ذلك كله ليس فرضا ، ولا يزال الا بالماء . وقال الشافعي :

ازالته فرض ولا يزال الا بالماء *

قال علي : قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وبالضرورة ندري انه لا يمكن الانفكاك من دم البراغيث ولا من دم الجسد ، فاذا ذلك كذلك فلا يلزم من غسله الا مالا حرج فيه ولا عسر مما هو في الوسع *

وفرق بعضهم بين دم ماله نفس سائلة ودم ماله ليس له نفس سائلة ، وهذا خطأ لانه قول لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس * وفرق بعضهم بين الدم المسفوح وغير المسفوح ، وتعلقوا بقوله تعالى (أو دما مسفوحا)

وقد قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) فعم تعالى كل دم وكل ميتة ، فكان هذا شرعا زائدا على الآية الاخرى ، ولم يخص تعالى من تحريم الميتة ما لها نفس سائلة مما لا نفس سائلة لها *

وتعلق بعضهم في الدرهم البغلي بحديث ساقط ، ثم لو صح لكان عليهم ، لان فيه .
الاعادة من قدر الدرهم ، بخلاف قولهم . وقال بعضهم : قيس على الدبر ، ف قيل لهم : فهلا قسموه على حرف الاحليل ومخرج البول وحكهما في الاستنجاء سواء ، وقد تركوا قياسهم هذا إذ لم يروا ازالة ذلك من الجسد بما يزال به من الدبر . وأما من لم ير غسل ذلك فرضا فاسنن التي أوردناها مخالفة لقوله . وبالله تعالى التوفيق

١٢٥ - مسألة - والمذى تطهيره بالماء يغسل مخرجه من الذكر وينضح بالماء ما مس منه الثوب . قال مالك يغسل الذكر كله *

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا يحيى بن يحيى ثنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الاسود « ان على بن أبي طالب أمره أن يسأله رسول الله ﷺ عن الرجل اذا دنا من امرأته فخرج منه المذى (١) ، قال فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال اذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه (بالماء) (٢) وليتوضأ وضوءه للصلاة حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الوليد - هو الطيالسي - ثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : « كنت رجلا مذاء فأمرت رجلا يسأل النبي ﷺ لمكان ابنته فسأل فقال : توضأ واغسل ذكرك » *

حدثنا حماد بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا

(١) في الموطأ ص (١٤) : « اذا دنا من أهله فخرج منه المذى ماذا عليه ؟ قال على : فان عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد : فسألت » الخ
(٢) الزيادة من الموطأ ، وفي التمنية « فليغسل ذكره » وما هنا هو الموافق للموطأ

بكر بن حماد ومحمد بن وضاح قال بكر ثنا مسدد ثنا حماد بن زيد، وقال ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا اسماعيل بن عليّة ويّزيد بن هرون، ثم اتفق حماد واسماعيل ويّزيد كلهم عن محمد بن اسحاق ثنا سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال حماد في حديثه « كنت ألقى من المني شدة فكنت أكثر الغسل منه » ثم اتفقوا كلهم قال : « سألت رسول الله ﷺ عن المني فقال : يكفيك منه الوضوء ، قلت : أرايت ما يصيب ثوبي منه ؟ قال : تأخذ كفاً من ماء فتنضج ثوبك حيث ترى أنه أصابه » (١)

قال علي : غسل مخرج المني من الذكر يقع عليه اسم غسل الذكر ، كما يقول القائل اذا غسله : غسلت ذكرى من البول ، فزيادة ايجاب غسل كله شرع لادليل عليه ، وقال بعضهم : في ذلك تقليص (٢) فيقال له : فعانوا ذلك بالقوابض من العقاقير اذن فهو أبلغ *

وهذا الخبر يرد على أبي حنيفة قوله : ان النجاسات لا تزال من الجسد الا بالماء وتزال من الثياب بنير الماء . فان تلقوا بأن عائشة رضی الله عنها كانت تميز إزالة دم الحيض من الثوب بالريق ، قيل لهم فان ابن عمر كان يميز مسح الدم من الحاجم بالحصاة دون غسل ، ولا حجة إلا فيما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم *

١٢٦ - مسألة وتطهير الاناء اذا كان لكتابي من كل ما يجب تطهيره منه بالماء وعلى كل حال اذا لم يجمد غيرها - سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم - بالماء ، فان كان اناء مسلم فهو طاهر ، فان تيقن فيه ما يلزم اجتنابه فبأي شيء أزاله كائنا ما كان من

(١) رواه أيضا أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة . قال الترمذي « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث محمد بن اسحاق في المني مثل هذا . وقد اختلف أهل العلم في المني يصيب الثوب . فقال بعضهم لا يجزئ الا الغسل ، وهو قول الشافعي واسحاق ، وقال بعضهم : يجزئه النضج ، وقال احمد أرجو أن يميزه النضج بالماء » ج ١ ص ٢٤ . وفي اسناد الحديث محمد بن اسحاق وهو قد بدلس ولكنه صرح بالتحديث فهو اذن حجة (٢) هذا القائل هو الطحاوي

الطاهرات الا أن يكون لحم حمار أهلى أو وذكه أو شحمه أو شيئاً منه فلا يجوز أن يطهر الا بالماء ولا بد *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مقيث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا احمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر ثنا سعيد بن أبي عروبة عن * أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : « يابني الله انا بأرض أهلها اهل كتاب نحتاج فيها الى قدورهم وآيتهم ، فقال عليه السلام : لا تقربوها ما وجدت بداً ، فاذا لم تجدوا بداً فاغسلوها بالماء واطبخوها واشربوا (١) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد وقتيبة قال ثنا حاتم — هو ابن اسماعيل — عن يزيد بن ابي عبيد عن سلمة بن الاكوع قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر (ثم ان الله تعالى فتحها عليهم) (٢) فلما أمسى الناس (مساء) (٣) اليوم الذي فتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : ماهذه النيران على اى شيء توقدون ؟ قالوا : على لحم قال : (على) (٤) اى لحم ؟ قالوا (على) (٥) لحم الحمر الانسية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهريقوها واكسروها فقال رجل : يا رسول الله اونهاريقها ونفسلها (٥) قال : أو ذاك » *

(١) رواه أيضاً البخاري ومسلم وغيرها بمعناه

(٢) هذه الجملة ليست من لفظ الحديث في صحيح مسلم وانما هي من المؤلف اختصاراً لقصة الفتح

(٣) زيادة من مسلم

(٤) لفظ « على » في الموضعين لم يوجد في صحيح مسلم

(٥) الذي في مسلم « فقال رجل أوهريقوها ونفسلها » وفي شرحه المطبوع بهامشه في الاستانة : هكذا رواية مسلم بالجزم أي وليهريقوها ونفسلها ، فالفعل مجزوم بلام الامر المحذوفة عند القائلين بمجواز حذفها مطرداً في نحو قولك : قل له يفعل ، وقول الشاعر — محمد تعد نفسك كل نفس — أي لتعد

قال علي: قد قدمنا أن كل غسل أمر به في الدين فهو تطهير، وكل تطهير فلا يكون إلا بالماء . وبالله تعالى التوفيق *

ولا يجوز أن يقاس تطهير الاناء من غير ما ذكرنا من الحر الاهلية على تطهيره من لحوم الحر لان النصوص اختلفت في تطهير الآنية من الكلب ومن لحم الحمار فليس القياس على بعضها أولى من القياس على بعض ، لو كان القياس حقاً ، ولا يجوز أن يضاف الى ما حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يحكم ، لانه يكون قولاً عليه ما لم يقل ، او شرعاً في الدين ما لم يأذن به الله تعالى . والوقوف عند اوامره عليه السلام أولى من الوقوف عند الدرهم البغلي ، وتلك الفروق الفاسدة . وبالله تعالى التوفيق *

١٢٧ - مسألة - فإن ولغ في الاناء كلب اى اناء كان واى كلب كان - كلب صيده او غيره صغيراً او كبيراً - فلفرض اهرق ما في ذلك الاناء كائناً ما كان ثم يغسل بالماء سبع مرات ولا بد أولاً من بالتراب مع الماء ولا بد ، وذلك الماء الذى يطهر به الاناء طاهر حلال ، فان اكل الكلب في الاناء ولم يبلغ فيه او أدخل رجله او ذنبه أو وقع بكفه فيه لم يلزم غسل الاناء ولا هرق ما فيه البتة وهو حلال طاهر كله كما كنز، وكذلك لو ولغ الكلب في بقعة في الارض اوفى يد انسان اوفى مالا يسمى اناء فلا يلزم غسل شيء من ذلك ولا هرق ما فيه . والولوج هو الشرب فقط ^(١) فلو مس

حتى جعلوا منه قوله تعالى (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا) أي ليقيموا وينفقوا . أو هو مجزوم لوقوعه في جواب أمر محذوف تقديره أو قل لهم أهريقوها واغسلوها يهريقوها يغسلوها اه

(١) كل هذا تقال ومبالغة في التحسك بالظاهر بدون نظر الى معاني الشريعة وما يتفق مع المعقول . فاحرم الله شيئاً الا وهو قدر مؤذ ، ولا حكم بنجاسة شيء الا وكان مما تتجنبه الطباع النقية . وازالة النجاسات واجب محمول المعنى فمن العجيب اذن أن يفرق ابن حزم بين أكل الكلب من الاناء وبين شربه ! بل الاعجب أن يفرق بين الشرب وبين وقوع الكلب كله في الاناء !! والكلب قدر بكل حال ، وقد ثبت من الطب الحديث أنه يحمل كثيراً من الامراض

لعاب الكلب أو عرقه الجسد أو الثوب أو الأناة أو متاعا ما أو الصيد : ففرض إزالة ذلك بما أزاله ماء كان أو غيره ، ولا بد من كل ما ذكرنا إلا من الثوب فلا يزال إلا بالماء *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السعدي ثنا علي بن مسهر أنا الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا ولغ الكلب في أناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار » *

وبه إلى مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا اسماعيل بن إبراهيم عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاها بالتراب » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا أبو التياح عن مطرف ابن عبد الله بن الشخير عن ابن مغفل قال : « أمر ^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال : ما لهم ولها ؟ فرخص في كلب الصيد و ^(٢) كلب الغنم وقال عليه السلام : إذا ولغ الكلب في الأناة فاغسلوه سبع مرات والثامنة عفروه بالتراب » ^(٣) قال علي : فأمر عليه السلام بهرق ما في الأناة إذا ولغ فيه الكلب ، ولم يخص شيئا من شيء : ولم يأمر عليه السلام باحتساب ما ولغ فيه في غير الأناة ، بل نهى عن إضاعة المال ، وقد جاء هذا الخبر بروايات شتى ، في بعضها : « والسابعة بالتراب » وفي بعضها : « أحدها بالتراب » وكل ذلك لا يختلف معناه ، لأن الأولى هي بلا

الحيثية ينقلها للإنسان ، والتوقي منه ضروري ، وهذا مصدق لما تفهم من معاني الشريعة في هذا الباب . والنظافة من الإيمان

(١) الذي في أبي داود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر » الخ

(٢) زيادة من أبي داود

(٣) رواه أيضا مسلم والنسائي وابن ماجه

شك احدى الغسلات ، وفي لفظة « الاولى » بيان أيمن هي ، فمن جعل التراب في أولاهن فقد جعله في احدهن بلا شك واستعمل اللفظتين معاً ، ومن جعله في غير أولاهن فقد خالف أمر رسول الله ﷺ في أن يكون ذلك في أولاهن وهذا لا يحل ، ولا شك ندري أن تعفيره بالتراب في أولاهن تطهير ثامن الى السبع غسلات ، وان تلك الغسلة سابقة لسايرهن اذا جمن ، وبهذا تصح الطاعة لجميع ألفاظه عليه السلام المأثورة في هذا الخبر ، ولا يجزيء بدل التراب غيره ، لأنه تعدلحد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

والماء الذي يفصل به الاناء طاهر ، لانه لم يأت نص باجتنابه ، ولا شريعة الا ما أخبرنا بها عليه السلام ، وما عدا ذلك فهو مما لم يأذن الله تعالى به ، والماء حلال شربه طاهر فلا يحرم الا بأمر منه عليه السلام (٢)

وأما ما أكل فيه الكلب أو وقع فيه أو دخل فيه بعض أعضائه فلا غسل في ذلك ولا هرق لأنه حلال طاهر قبل ذلك ييقن — ان كان مما أباحه الله تعالى من المطاعم والمشارب وسائر المباحات — فلا ينتقل الى التحريم والتنجيس الا بنص لا بدعوى *

وأما وجوب ازالة لعاب الكلب وعرقه في أى شيء كان فلا أن الله تعالى حرم كل ذى ناب من السباع ، والكلب ذو ناب من السباع ، فهو حرام ، وبعض الحرام حرام بلا شك ، ولعابه وعرقه بعضه فهما حرام ، والحرام فرض ازالته واجتنابه (٣)

(١) ثبت في الطب ان بعض ما في لعاب الكلب من الامراض لا علاج له الا لذلك بالتراب

(٢) معاذ الله أن يكون هذا الماء طاهراً وهو مما دل قوله صلى الله عليه وسلم « طهور انا أحكم » على نجاسته بعينه الظاهر الذي لا يحتاج الى تأويل وهو ماء قدر مستنكر

(٣) اذن أفليس ما أكل منه الكلب من طعام أو وقع فيه من شراب أو دخل فيه بعض أعضائه بقي فيه شيء من لعابه أو عرقه أو ننته ويحرم تناوله وتجب اراقته لذلك ؟ اللهم غفرا

ولم يجوز أن يزال من الثوب الا بالماء لقول الله تعالى (وثيابك فطهر) وقد قلنا ان التطهير لا يكون الا بالماء وبالتراب عند عدم الماء *

ومن قال بقولنا في غسل ما ولغ فيه الكلب سبعاً أبو هريرة ، كما حدثنا يونس ابن عبد الله ثنا أبو بكر بن احمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا اسماعيل - هو ابن علي - عن أبيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : اذا ولغ الكلب في الاناء غسل سبع مرات أولاً من أو احداهن بالتراب والمرة ، وروينا عن الحسن البصري : اذا ولغ الكلب في الاناء أهرقه واغسله سبع مرات ، وبه يقول ابن عباس وعروة بن الزبير وطاوس وعمرو ابن دينار ، وقال الاوزاعي : ان ولغ الكلب في اناء فيه عشرة أقساط ^(١) لم يهرق كله ويغسل الاناء سبع مرات احداهن بالتراب ، فان ولغ في ماء في بقعة صغيرة مقدار ما يتوضأ به انسان فهو طاهر ، ويتوضأ بذلك الماء ويغسل لعاب الكلب من الثوب ومن الصيد *

قال علي : قول الاوزاعي هو نفس قولنا ، وبهذا يقول - يعني غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعاً احداهن بالتراب - احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور وداود وجملة أصحاب الحديث *

وقال الشافعي كذلك إلا انه قال : ان كان الماء في الاناء خمسمائة رطل لم يهرق ولوغ الكلب فيه ، ورأى هرق ما عدا الماء وان كثر ، ورأى أن يغسل من ولوغ الخنزير في الاناء سبعاً كما يغسل من الكلب ، ولم يرد ذلك في ولوغ شيء من السباع ولا غير الخنزير أصلاً *

قال علي : وهذا خطأ لان عموم أمر رسول الله ﷺ في الامر بهرقه أولى أن يتبع ، واما قياس الخنزير على الكلب فخطأ ظاهر - لو كان القياس حقاً - لأن الكلب بعض السباع

(١) في اللسان « كل مقدار فهو قسط في الماء وغيره » وفيه أيضاً « والقسط الكوز عند أهل الامصار والقسط مكيال وهو نصف صاع ، والفرق ستة أقساط. المبرد : القسط أربعمائة واحد وثمانون درهماً »

لم يحرم إلا بموم تحريم لحوم السباع فقط ، فكان قياس السباع وما ولقت فيه على الكلب الذى هو بعضها ، والذى يجوز أكل صيدها اذا علمت - : أولى من قياس الخنزير على الكلب ، وكما لم يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في جواز اتخاذه وأكل صيده ، فكذلك لا يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في عدد غسل الاناء من ولوغه ، فكيف والقياس كله باطل *

وقال مالك في بعض أقواله : يتوضأ بذلك الماء وتردد (١) في غسل الاناء سبع مرات ، مرة لم يره ومرة رآه ، وقال في قول له آخر : يهرق الماء ويغسل الاناء سبع مرات ، فان كان ابناً لم يهرق ولكن يغسل الاناء سبع مرات ويؤكل ما فيه ، ومرة قال : يهرق كل ذلك ويغسل الاناء سبع مرات *

قال على : هذه تفريق ظاهرة الخطأ . لا النص اتبع في بعضها ، ولا القياس اطرد فيها ، ولا قول أحد من الصحابة أو التابعين رضى الله عنهم قلد فيها *
وروى عنه أنه قال : انى لأراه عظيماً أن يعمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل كلب ولغ فيه *

قال على : فيقال لمن احتج بهذا القول : أعظم من ذلك أن تخالف أمر الله على لسان نبيه ﷺ بهرقه . وأعظم مما استعظمتموه أن يعمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل عصفور مات فيه بغير أمر من الله بهرقه . فن قالوا : العصفور الميت حرام ، قلنا : نعم لم نخالفكم في هذا ، ولكن المانع الذى مات فيه حلال ، فتحرىكم الحلال من أجل مماسته الحرام هو الباطل ، إلا أن يأمر بذلك رسول الله ﷺ فيطاع أمره ، ولا يتعدى حده ، ولا يضاف اليه ما لم يقل *

وقال أبو حنيفة : يهرق كل ما ولغ فيه الكلب أى شيء كان كثر أم قل ، ومن توضأ بذلك الماء أعاد الوضوء والصلوات أبداً ، ولا يغسل الاناء منه إلا مرة *

(١) في النية « وترجع » وفي المصرية « ويرجع » وكلاهما فيما نظن خطأ ترجح ان صوابه « وتورد » كما يقضى السياق
(م ١٥ - ج ١ - الحلى)

قال على : وهذا قول لا يحفظ عن أحسن الصحابة ولا من التابعين ، إلا أننا روينا عن ابراهيم أنه قال فيما ولغ فيه الكلب : اغسله ، وقال مرة : اغسله حتى تنقيه ، ولم يذكر تحديداً . وهو قول يخالف لسنة رسول الله ﷺ التي أوردنا ، وكفى بهذا خطأ *

واحتج له بعض مقلديه بأن قال : إن أبا هريرة - وهو أحد من روى هذا الخبر - قد روى عنه أنه خالفه *

قال على : فيقال له : هذا باطل من وجوه ، أحدها : انه إنما روى ذلك الخبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ، ولا مجاهرة أقبح من الاعتراض على ما رواه عن أبي هريرة ابن علية عن أيوب عن ابن سيرين - النجوم الثواقب - بمثل رواية عبد السلام بن حرب ^(١) ، وثانيها : أن رواية عبد السلام - على

(١) أثر أبي هريرة رواه الطحاوى في معاني الآثار (ج ١ ص ١٣) من طريق عبد السلام بن حرب عن عبد الملك - هو ابن أبي سليمان - عن عطاء عن أبي هريرة ، وزواه الدارقطنى في سننه (ص ٢٤ و ٢٥) من طريق اسحق الأزرق وابن فضيل عن عبد الملك ، فبرأ عبد السلام بن حرب من التفرد به ، وعبد السلام ثقة روى له الشيخان ، وإنما حكم حفاظ الحديث بالخطأ فيه على عبد الملك بن أبي سليمان ، قال الدارقطنى : « لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء » وقال البيهقى في سننه الكبرى (١ : ٢٤٢) « وقد روى حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فتواه بالسبع كما رواه ، وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في الثلاث ، وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات »

وقال ابن حجر في التتبع : « ثبت انه - يعني أبا هريرة - أفتى بالنسل سبعاً ، ورواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرحح من رواية من روى عنه مخالفتها ، من حيث الاسناد ومن حيث النظر ، أما النظر فظاهر ، وأما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه ، وهذا من أصح الاسانيد ، وأما المخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء

نحسبها - (١) إنما فيها أنه يفضل الاناء ثلاث مرات، فأبجسوا إلا على خلاف السنن وخلاف ما اعترضوا به عن أبي هريرة، فلا النبي ﷺ اتبعوا، ولا أبا هريرة الذي احتجوا به قلندوا. وثانها: أنه لو صح ذلك عن أبي هريرة لما حل أن يعترض بذلك على ما رواه عن النبي ﷺ، لأن الحجة إنما هي في قول رسول الله ﷺ لا في قول أحد سواه (٢)، لأن صاحب قد ينسى ما روى وقد يتأول فيه، والواجب إذا وجد مثل هذا أن يضعف ما روى عن صاحب من قوله، وأن يغلب عليه ما روى عن النبي ﷺ، لا أن تضعف ما روى عن النبي ﷺ وتغلب عليه ما روى عن صاحب، فهذا هو الباطل الذي لا يحل، ورابعها: أنه حتى لو صح عن أبي هريرة خلاف ما روى - ومعاذ الله من ذلك - فقد رواه من الصحابة غير أبي هريرة وهو ابن مغفل ولم يخالف ما روى.

وقال بعضهم: إنما كان هذا إذا أمر بقتل الكلاب، فلما نهى عن قتلها نسخ ذلك قال علي: وهذا كذب بحت لوجهين، أحدهما: لأنه دعوى فاضحة بلا دليل، وقفو ما لا علم لثانها به، وهذا حرام. والثاني: أن ابن مغفل روى النهي عن قتل الكلاب والأمر بفضل الاناء منها سبعا في خبر واحد معاً، وقد ذكرناه قبل. وأيضا: فإن الأمر بقتل الكلاب كان في أول الهجرة، وإنما روى غسل الاناء منها سبعا أبو هريرة وابن مغفل، وإسلامها متأخر *

وقال بعضهم: كان الأمر بفضل الاناء سبعا على وجه التغليظ.

قال علي: يقال لهم: أبحق أمر النبي عليه السلام في ذلك وبما تلازم طاعته فيه أم أمر بباطل وبما لا مؤونة في معصيته في ذلك؟ فإن قالوا: ببحق وبما تلازم طاعته فيه، فقد أسقطوا شعبهم بذكر التغليظ. وأما القول الآخر فالقول به كفر مجرد لا يقوله مسلم *

عنه، وهو ذون الاول في القوة بكثير، وعبد الملك ثقة ثبت حجة أخرج له مسلم، وإنما أنكروا عليه تفرده عن طاء بخبر الشفعة للجار، وما هذا بقادح في صحة روايته، ولعله أخطأ أو نسي أبو هريرة حين أفتى بالثلاث.

(١) في الجنية «تحسينها»

(٢) في الجنية «غيره».

وقال بعضهم : قد جاء أثر بأنه إنما أمر بقتلها لأنها كانت تروع المؤمنين . قيل له : لسنّا في قتلها ! إنما نحن في غسل الاناء من ولوغها ، مع أن ذلك الأثر ليس فيه إلا ذكر قتلها فقط ، وهو أيضاً موضوع لأثر من رواية الحسين بن عبيد الله المحلى (١) وهو ساقط *

وشغب بعضهم فذكر الحديث الذى فيه المغفرة للبغى التى سقت الكلب بخفها قال على : وهذا عجب جداً ، لأن ذلك الخبر كان في غيرنا ، ولا تازمنا شريعة من قبلنا . وأيضاً : فمن لم ان ذلك الخلف شرب فيه ما بعد ذلك ، وأنه لم يفسل ، وأن تلك البغى عرفت سنة غسل الاناء من ولوغ الكلب ؟ ولم تكن تلك البغى نبيهة فيمتحج بفعلها ، وهذا كله دفع بأزاح ، وخبط يجب أن يستحى منه * ويجزى غسل من غسله وإن كان غير صاحبه ، لقوله عليه السلام : « فاغسلوه » فهو أمر عام *

قال على : فإن أنكروا علينا التفريق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل فيه أو وقع فيه أو أدخل فيه عضواً من أعضائه غير لسانه . قلنا لم : لا نكرة على من قال ما قال رسول الله ﷺ ، ولم يقل ما لم يقل عليه السلام ولم يخالف ما أمره به نبيه عليه السلام ، ولا شرع ما لم يشرعه عليه السلام في الدين ، وإنما النكرة على من أبطل الصلاة بما زاد على الدرهم البغلى في الثوب من دم الدجاج فأبطل به الصلاة ، ولم يبطل الصلاة بثوب غس في دم السمك ، ومن أبطل الصلاة بقدر الدرهم البغلى في الثوب من خرق الدجاج وروث الخيل ، ولم يبطلها بأقل من ربع الثوب من بول الخيل وخرق الغراب ، وعلى من أراق الماء بلغ فيه الكلب ، ولم يرق اللبن إذا ولغ فيه الكلب ، وعلى من أمر بهرق خمسمائة رطل غير أوقية من ماء وقع فيه درهم من لعاب كلب ، فإن وقع فيه رطل من لعاب الكلب كان طاهراً لا يراق منه شيء (٢) فهذه

(١) الحسين هذا قال الدارقطني : كان يضع الحديث .

(٢) الكلام هنا ناقص سقط منه شيء ويظهر أن صوابه : فإن كان خمسمائة رطل ووقع فيه رطل من لعاب الكلب . إلخ لأنه يريد بهذا الرد على الشافعية الذين يذهبون إلى أن الماء لا ينجس إذا كان قلتين ، وفسروهما بخمسمائة رطل .

هي النكرات حقاً لا ما قلنا . وبالله تعالى تأييد *

١٢٨ - مسألة - فإن ولغ في الاناء المهر لم يهرق مافيه، لكن يؤكل أو يشرب أو يستعمل ، ثم فصل الاناء بالماء مرة واحدة فقط ، ولا يلزم إزالة لعابه مما عدا الاناء والثوب بالماء لكن بما أزاله ومن الثوب بالماء فقط *

حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلعنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا عمرو بن علي الصيرفي ثنا أبو عاصم الضحاك ابن مخلد ثنا قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا ولغ الكلب في الاناء فغسله سبع مرات والمرة (١) »

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا زيد بن الحباب ثنا مالك بن أنس أخبرني اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الانصارى عن حميدة بنت عبيد بن رافع (٢) عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ولد أبي قتادة : « أنها صبت لأبي قتادة ماء يتوضأ به ، فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الاناء فجعلت أنظر ، فقال : أتمججين يابنة أخى ! قال رسول الله ﷺ : انها ليست بنجس انما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات (٣) » قال علي : فوجب غسل الاناء ولم يجب اهراق مافيه ، لانه لم ينجس ، ووجب

(١) هذا الحديث رواه أيضا الترمذى والدارقطنى والحاكم وغيرهم، وقد رجح حفاظ الحديث أن قوله « والمرة » موقوف من كلام أبي هريرة ، وأوضحنا ذلك فيما علقناه على التحقيق في المسئلة رقم ١٦

(٢) حميدة - بضم الحاء - بنت عبيد - بضم العين - بن رفاع بن رافع بن مالك الانصارى . وأخطأ يحيى الليثي في روايته الموطأ عن مالك فقال « حميدة - بفتح الحاء - بنت أبي عبيدة بن فروة »

(٣) رواه أيضا الشافعي واحمد والدارمى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة وابن جبان والحاكم والدارقطنى وصححه البخارى والعقيلي والدارقطنى والبيهقى والحاكم ووافقه الذهبي ، وقال الترمذى « حديث حسن صحيح » .

غسل لعابه من الثوب ، لأن المردوناب من السباع فهو حرام ، وبض الحرام حرام ، وليس كل حرام نجسا ، ولا نجس الا ما سماه الله تعالى أو رسوله نجسا ، والحرير والذهب حرام على الرجال وليسا بنجسين ، وقال الله تعالى : (وثيابك فطهر) .

وقال أبو حنيفة : يهرق ما ولغ فيه الهر ولا يجزئ الوضوء به ، وبغسل الاناء مرة (١) وهذا خلاف كلام رسول الله ﷺ من رواية أبي قتادة . وقال مالك والشافعي : ينوذا بما ولغ فيه الهر ولا يغسل منه الاناء . وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة . ومن أمر بغسل الاناء من ولوغ الهر أبو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن البصرى وطاوس وعطاء ، الا أن طاوسا وعطاء جلاء بمنزلة ما ولغ فيه الكلب . ومن أباح أن يستعمل ما ولغ فيه الهر أبو قتادة وابن عباس وأبو هريرة وأم سلمة وعلى وابن عمر - باختلاف عنه - ، فصح قول أبي هريرة كقولنا نصا . والحمد لله رب العالمين

١٢٩ - مسألة - وتطهير جلد الميتة أى ميتة كانت - ولو أنها جلد خنزير أو كلب أو سبع أو غير ذلك - : فانه بالدباغ - بأى شيء دبغ - طاهر ، فاذا دبغ حل بيعه والصلاة عليه ، وكان كجلد ما ذكرى مما يحل أكله ، إلا أن جلد الميتة المذكور لا يحل أكله بحال ، حاشا جلد الانسان ، فانه لا يحل أن يدبغ ولا أن يسلخ ، ولا بد من دفنه وإن كان كافرا . وصوف الميتة وشعرها وريشها ووبرها حرام قبل الدباغ حلال بدمه ، وعظمها وقرنها مباح كله لا يحل أكله ، (٢) ولا يحل بيع الميتة ولا الاتقاع بعصها ولا شحمها *

حدثني أحمد بن قاسم ثنا أبى قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان - هو ابن عيينة - ثنا زيد بن أسلم أنه سمع عبد الرحمن بن وعلة المصرى يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت

(١) هذا النقل خطأ . قال في الهداية : « وسؤر الهرة طاهر مكروه ، وعن أبي يوسف انه غير مكروه »
(٢) في المصرية « حرام كله ولا يحل بيعه »

رسول الله ﷺ يقول : « إنما أهاب دبح قد طهر (١) »

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن
معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس
قال : « مر رسول الله ﷺ على شاة لمولاة لميمونة ميتة فقال : أفلا انتفتم باهايا !
قلوا : وكيف وهى ميتة يا رسول الله ؟ قال : إنما حرم لحما (٢) . »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا
سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن
ميمونة (٣) : « أن رسول الله ﷺ مر على شاة ملقاة ، فقال : لمن هذه ؟ قالوا : لميمونة ،
قال : ما عليها لو انتفتم باهايا ! قالوا أنها ميتة ، قال : إنما حرم الله أكلها . »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي
شعبة وعمر والنقاد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد
الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : « تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت ، فر
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلا أخذتم اهايا فديتموه فانتفتم به ؟
قالوا : أنها ميتة ، فقال : إنما حرم أكلها »

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أروا ابن
جبريغ عن عطاء عن ابن عباس : « أخبرني ميمونة أن شاة ماتت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ألا دبغتم إهايا ! »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبيد الله

(١) رواه أيضا مسلم واحد والنسائي وابن ماجه والترمذى وابن حبان في
صحيحه والدارقطني وغيرهم .

(٢) رواه أيضا البخاري ومسلم وأصحاب السنن .

(٣) سقط من اليمينية ذكر ميمونة وصار فيها من حديث ابن عباس وهو
خطأ ، وما هنا هو الصواب الموافق للمصرية ولنسائي (ج ٢ ص ١٩٠-١٩١)

ابن سعيد ثنا معاذ بن هشام الدستوائى حدثني أبى عن قتادة (١) عن الحسن بن الجون بن قتادة عن سلمة بن المحبق: « أن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك دعا بقاء من عند امرأة فقالت: ما عندى الا في قرابة لى ميتة، قال: أليس قد دبغتها؟ قالت: بلى، قال: فان دبغها ذكاتها. »

حدثنا أحمد بن محمد الجسورى ثنا أحمد بن الفضل الدينورى ثنا محمد بن جرير الطبرى ثنا محمد بن حاتم ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحسن ثنا جون بن قتادة التميمي (٢) قال: « كنا مع رسول الله ﷺ - فقال في حديث ذكره - : فان دبغ الميتة طهورها » قال على : جون وسلمة لها صحبة (٣)

(١) في المصرية « معاذ بن هشام الدستوائى ثنا قتادة » والصواب ما في اليمنية وهو الموافق لسنن النسائي (٢ : ١٩١)

(٢) في اليمنية « التميمي » وهو خطأ . انظر التهذيب والاصابة

(٣) حديث سلمة بن المحبق رواه أيضا ابو داود والبيهقي وابن حبان والحاكم، وقال ابن حجر اتساده صحيح، ورواه البغوي وابن منده وابن قانع من حديث الحسن بن جون قال: « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم . الخ قال البغوي: « هكذا حدث به هشيم لم يجاوز به جون بن قتادة وليست لجون صحبة » واتفق حفاظ الحديث على أن هشيم أخطأ في هذا الحديث . قال الحافظ ابن حجر: « واغتر أبو محمد بن حزم بظاهر اسناد هشيم فروى من طريق الطبرى عن محمد بن حاتم عن هشيم فذكره . وقال: هذا حديث صحيح وجون قد صحت صحبته . وتعبه أبو بكر بن مغفور فقال: هذا خطأ لجون رجل تابعي مجهول لا يعرف من روى عنه الا الحسن، وروايته لهذا الحديث انما هي عن سلمة بن المحبق، أخطأ فيه محمد بن حاتم . قلت ولم يصب في نسبته للخطأ فيه الى محمد بن حاتم . وأما قوله ان جونا مجهول فقد قاله أبو طالب والاثرم عن احمد ابن حنبل . وقال أبو الحسن بن البراء عن على بن المدينى : جون معروف وان كان لم يرو عنه الا الحسن، وعده في موضع آخر في شيوخ الحسن المجهولين . وقد روى جون بن قتادة أيضا عن الزبير بن العوام وشهد معه بالجل » الخ من الاصابة (ج ١ ص ٢٨٤) باختصار

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله انه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة : « ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة ^(١) والخنزير والاصنام ، فقيل يا رسول الله : أرأيت شحوم الميتة فانه يطل بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ قال لا : هو حرام (فقال رسول الله ﷺ عند ذلك) ^(٢) : قاتل الله اليهود ، ان الله لما حرم عليهم شحومها أجلوه ^(٣) ثم باعوه فأكلوا ثمنه » .

قال علي : ذهب أحمد بن حنبل الى انه لا يحل استعمال جلد الميتة وان دبح ، وذكر ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد ابن قدامة ثنا جرير عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال : « كتب الينا رسول الله ﷺ ألا تستنفعوا ^(٤) من الميتة باهاب ولا عصب » .

قال علي : هذا خبر صحيح ^(٥) ولا يخالف ما قبله ، بل هو حق ، لا يحل أن يفتنع من الميتة باهاب الا حتى يدبغ ، كما جاء في الاحاديث الأخر ، إذ ضم أقواله عليه السلام بعضها لبعض فرض ، ولا يحل ضرب بعضها ببعض ، لانها كلها حق

(١) هنا في اليمنية زيادة « والدم » ولا توجد في سنن النسائي (٢ : ١٩٢) .

(٢) الزيادة التي بين القوسين من النسائي

(٣) في النسائي « الشحوم جلوه » وأجل الشحم وجملة أذابه واستخرج

دهنه ، وجل أفصح من أجل . قاله في اللسان

(٤) كذا في المصرية وفي اليمنية « تفتنموا » وفي النسائي (٢ : ١٩٢)

« تستمتوا »

(٥) كلا ، بل هو حديث مضطرب أو مرسل ، لان عبد الله بن عكيم

- بضم العين وفتح الكاف - ليس صحابيا . ولم يسمعه ابن أبي ليلى منه ، وقد أوفينا الكلام عليه في حواشينا على التحقيق في المسئلة ١٧

من عند الله عز وجل ، قال الله تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى)
وقال تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) . وروى عن
عائشة أم المؤمنين باسناد في غاية الصحة : « دباغ الاديم ذكاته » ^(١) وهذا عموم لكل
أديم ، وعن ابن عباس عن أم المؤمنين ميمونة : انها دبغت جلد شاة ميتة فلم تزل تنبت
فيه حتى بلى ، وعن عمر بن الخطاب : دباغ الاديم ذكاته .

وقال ابراهيم النخعي - في جلود البقر والغنم تموت فتدبغ - : إنها تباع وتلبس ،
وعن الأوزاعي اباحة بيعها ، وعن سفيان الثوري اباحة الصلاة فيها ، وعن الليث بن
سعد اباحة بيعها ، وعن سعيد بن جبير في الميتة : دباغها ذكاتها ، وأباح الزهري جلود
النمور ، واحتج بما جاء عن النبي ﷺ في جلد الميتة ، وعن عمر بن عبد العزيز وعروة
ابن الزبير وابن سيرين مثل ذلك *

وقال أبو حنيفة : جلد الميتة اذا دبغ وعظامها وعصبها وعقبها وصوفها وشعرها
ووبرها وقرنها لا بأس بالاتفاق بكل ذلك ، وبيعه جتز ، والصلاة في جلدها اذا دبغ
جتز ، أى جلده كان حاشا جلد الخنزير *

وقال مالك : لا خير في عظام الميتة ، وهى ميتة ، ولا يصلى فى شيء من جلود
الميتة وإن دبغت ، ولا يحمل بيعها أى جلد كان ، ولا يستقى فيها ، لكن جلود
ما يؤكل لحمه اذا دبغت جتز القعود عليها وأن يغربل عليها ، وكره الاستقاء فيها
بآخرة لنفسه ، ولم يمنع عن ذلك غيره ، ورأى جلود السباع اذا دبغت مباحة للجلوس
والفرولة ، ولم ير جلد الحمار وان دبغ يجوز استعماله ، ولم ير ^(٢) استعمال قرن ^(٣) الميتة
ولا سننها ولا ظلفها ولا ريشها ، وأباح صوف الميتة وشعرها ووبرها ، وكذلك ان
أخنت من حى *

وقال الشافعى : يتوضأ فى جلود الميتة اذا دبغت أى جلد كان ، إلا جلد كلب

(١) رواه الدارقطنى مرفوعاً بلفظ : « طهور كل أديم دباغه » وقال « اسناد
حسن كلام ثقات » ورواه النسائي وابن حبان والطبراني والبيهقي .

(٢) في اليمنية « ولم يحجز » .

(٣) في اليمنية « جلد » وما هنا أظهر .

أو خنزير، ولا يطهر بالدباغ لا صوف ولا شعر ولا وبر ولا عظم ولا قرن ولا سن ولا ريش، إلا الجلد وحده فقط *

قال على : أما إباحة أبي حنيفة العظم والعقب من الميتة نكاحاً، لأنه خلاف الأثر الصحيح الذى أوردنا : « ألا نتفع من الميتة بأهاب ولا عصب » وجاء الخبر بإباحة الأهاب إذا دبغ، فبقى العصب على التحريم، والعقب عصب بلا شك، وكذلك تفريقه بين جلود السباع والميتات وجلد الخنزير خطأ، لأن كل ذلك ميتة محرم، ولا نعلم هذه التفاريق ولا هذا القول عن أحد قبله .

وأما تفريق مالك بين جلد مايؤكل لحمه وبين جلد مالا يؤكل لحمه نكاحاً، لأن الله تعالى حرم الميتة كما حرم الخنزير ولا فرق، قال الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) ولا فرق بين كبش ميت وبين خنزير ميت عنده ولا عندنا ولا عند مسلم فى التحريم، وكذلك فرقه بين جلد الحمار وجلد السباع خطأ، لأن التحريم جاء فى السباع كما جاء فى الحمار ولا فرق، والعجب أن أصحابه لا يميزون الانتفاع بجلد الفرس إذا دبغ، ولحمه إذا ذكى حلال بالنص، ويميزون الانتفاع بجلد السبع إذا دبغ، وهو حرام لا تعمل فيه الذكاة بالنص، وكذلك منعه من الصلاة عليها إذا دبغت خطأ، لأنه تفريق بين وجوه الانتفاع بلا نص قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا تابع ولا قياس، ولا نعلم هذا التفريق عن أحد قبله .

وأما تفريق الشافعي بين جلود السباع وجلد الكلب والخنزير نكاحاً، لأن كل ذلك ميتة حرام سواء، ودعواه أن معنى قوله عليه السلام : « إذا دبغ الأهاب فقد طهر » - : أن معناه عاد إلى طهارته خطأ، وقول بلا برهان، بل هو على ظاهره أنه حينئذ طهر، ولا نعلم هذا التفريق عن أحد قبله *

قال على : أما كل ما كان على الجلد من صوف أو شعر أو وبر فهو بعد الدباغ طاهر كله لا قبل الدباغ، لأن النبي ﷺ قد علم أن على جلود الميتة الشعر والريش والوبر والصوف، فلم يأمر بإزالة ذلك ولا بإباح استعمال شيء من ذلك قبل الدباغ، وكل ذلك قبل الدباغ بعض الميتة حرام، وكل ذلك بعد الدباغ طاهر ليس ميتة، فهو حلال حاشا أكله، وإذا هو حلال فلباسه فى الصلاة وغيرها وبيع كل ذلك داخل فى الانتفاع

اللى أمر به رسول الله ﷺ ، فان أزيل ذلك عن الجلد قبل الدباغ لم يجوز الانتفاع بشيء منه ، وهو حرام ، إذ لا يدخل الدباغ فيه ، وان أزيل بعد الدباغ فقد طهر ، فهو حلال بعد كسائر المباحات حاشاً أكله فقط *

وأما العظم والريش والقرن فشكل ذلك من الحى بعض الحى ، والحى مباح ملكه (١) وبيعه إلا مامنع من ذلك نص ، وكل ذلك من الميتة ميتة ، وقد صح تحريم النبی ﷺ بيع الميتة ، وبعض الميتة ميتة ، فلا يحل بيع شيء من ذلك ، والانتفاع بكل ذلك جائز ، لقوله عليه السلام : « إنما حرم أكلها » فأباح ما عدا ذلك إلا ما حرم باسمه من بيعها والادهان بشحونها ، ومن عصبتها ولحمها *

وأما شعر الخنزير وعظمه فحرام كله ، لا يحل أن يتملك ولا أن ينتفع بشيء منه ، لأن الله تعالى قال : (أولم خنزير فانه رجس) والضمير راجع الى أقرب مذكوز ، فالخنزير كله رجس ، والرجس واجب اجتنابه ، بقوله تعالى : (رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) حاشا الجلد فانه بالدباغ طاهر ، بصوم قوله عليه السلام : « وأما أهاب دبغ فقد طهر » *

قال على : وأما جلد الانسان فقد صح نهى رسول الله ﷺ عن المثلة ، والسليخ أعظم المثلة ، فلا يحل التمثيل بكافر ولا مؤمن ، وصح أمره عليه السلام باقواء قتلى كفار بدر فى القليب ، فوجب دفن كل ميت كافر ومؤمن . والله تعالى التوفيق *

١٣٠ - مسألة - وإناء الخمر إن تخلت الخمر فيه فقد صار طاهراً يتوضأ فيه ويشرب وإن لم يغسل ، فان أهرقت أزيل أثر الخمر - ولا بد - بأى شيء من الطاهرات أزيل ، ويطهر الاناء حينئذ سواء كان فخاراً أو عوداً أو خشباً أو نحاساً أو حجراً أو غير ذلك .

أما الخمر فحرمه بالنص والاجماع المتيقن ، فواجب اجتنابها ، قال تعالى : (إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) فإذا تخلت الخمر أو تخلت فانخل حلال بالنص ظاهر *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

(١) فى الجنة « لا مباح أكله وبيعه »

عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان - هو الثوري - عن عمار بن دينار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « نعم الادام الخلل (١) » ، فم عليه السلام ولم يخص ، واخل ليس خراً ، لأن الحلال الطاهر غير الحرام الرجس بلا شك ، فاذن لا خمر هنا لك أصلاً ، ولا أثر لها في الاناء ، فليس هنا لك شيء يجب اجتنابه وإزالته ، وأما اذا ظهر أثر الخمر في الاناء فهي هنا لك بلا شك ، وإزالتها واجتنابها فرض ، ولا نص ولا إجماع في شيء ما يعينه تزال به ، فصح أن كل شيء أزيلت به فقد أديننا ما علينا من واجب إزالتها . والحمد لله رب العالمين . وإذا أزيلت فالاناء طاهر ، لأنه ليس هنالك شيء يجب اجتنابه من أجله .

١٣١ مسألة - والمتي طاهر في الماء كان أو في الجسد أو في الثوب ولا تجب إزالته ، والبصاق مثله ولا فرق .

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلاهما عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث قال : « أرسلت عائشة أم المؤمنين الى ضيف لها تدعوه فقالوا : هو يفسل جنباً في ثوبه ، قالت ولم يفسله ؟ قد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ » . فأنكرت رضى الله عنها غسل المتي .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن جواس (٢) الحنفى أبو عاصم ثنا ابو الاحوص عن شبيب بن غرقدة (٣) عن عبد الله بن شهاب الخولاني قال : « كنت نازلاً على عائشة فاحتلمت في ثوبي فمستهما في الماء فرأيتني جارية لعائشة فأخبرتها ، فبعثت الى عائشة : ما حملك على ما صنعت بشوييك ؟ قلت : رأيت ما يرى النائم في منامه ، قالت : هل رأيت فيهما شيئاً ؟ قلت : لا ، قالت : فلو رأيت شيئاً غسلته ! لقد رأيتني واني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابسا بظفري . »

(١) رواه أيضا الترمذى وابن ماجه ، ورواه الترمذى من حديث عائشة

(٢) بالجيم المفتوحة وتشديد الواو وآخره سين مهملة .

(٣) بفتح الفين المعجمة واسكان الراء .

فهذه الرواية تبين كذب من تخرص بلا علم، وقال: كانت تفركه بالماء .

حدثنا حماد ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا احمد بن زهير بن حرب ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة ثنا حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد ان عائشة قالت : « كنت أفرك المتى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصل في فيه » وقد رواه أيضا علقمة بن قيس والحارث بن نوفل عن عائشة مسنداً ، وهذا تواتر ، وصح عن سعد بن أبي وقاص انه كان يفرك المتى من ثوبه ، وصح عن ابن عباس في المتى يصيب الثوب : هو بمنزلة النخام والبراق امسحه بإذخرة أو بخرقة ، ولا تغسله ان شئت الا أن تغدقه أو تتركه أن يرى في ثوبك ، وهو قول سفیان الثوري والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وجميع أصحابهم .

وقال مالك : هو نجس ولا يجرىء الا غسله بالماء ، وروينا غسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب
وقال أبو حنيفة : هو نجس ، فان كان في الجسد منه أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجرىء في إزالته غير الماء ، فان كان قدر الدرهم البغلي فأقل أجزأت إزالته بغير الماء ، فان كان في الثوب أو النعل أو الخلف منه أكثر من قدر الدرهم البغلي ، فان كان رطباً لم يجرىء الا غسله بأي مائع كان ، فان كان يابساً أو كان قدر الدرهم البغلي فقل (١) وان كان رطباً أجزأ مسحه فقط ، وروينا عن ابن عمر انه قال : ان كان رطباً فاغسله وان كان يابساً فحته .

قال علي : واحتج من رأى نجاسة المتى بحديث رويناه من طريق سليمان بن يسار عن عائشة : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل المتى وكنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقالوا : هو خارج من مخرج البول فينجس لذلك ، وذكروا حديثاً رويناه من طريق أبي حنيفة عن سفیان الثوري ، مرة قال : عن الاعمش ، ومرة قال : عن منصور ، ثم استمر ، عن ابراهيم عن همام بن الحارث

(١) أين جواب الشرط ؟ لعله سقط من النسخ

عن عائشة في النبي : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بحته »
قال علي : وهذا لا حجة لهم فيه . أما الصحابة رضى الله عنهم فقد رويانا عن
عائشة وسعد وابن عباس مثل قولنا ، واذا تنازع الصحابة رضى الله عنهم فليس
بعضهم أولى من بعض ، بل الرد حيفتذ واجب الى القرآن والسنة . وأما حديث
سليمان بن يسار فليس فيه أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بفسله ولا بإزالته ولا
بأنه نجس ، وانما فيه أنه عليه السلام كان بفسله ، وأن عائشة كانت تفسله ، وأفعاله عليه السلام ليست
على الوجوب ، وقد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا مالك بن اسماعيل ثنا زهير - هو ابن معاوية - ثنا حميد ثنا
عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة فحكها (١)
بيده ورثى كراهيته لذلك (٢) » . فلم يكن هذا دليلا عند خصومنا على نجاسة النخامة ،
وقد يفسل المرء ثوبه مما ليس نجسا . وأما حديث سفيان قائما انفرد به أبو حذيفة
موسى بن مسعود النهدي ، بصرى ضعيف مصحف كثير الخطأ ، روى عن سفيان
البواطل ، قال أحمد بن حنبل فيه : هو شبه لاشيء ، كأن سفيان الذي يحدث عنه
أبو حذيفة ليس سفيان الذي يحدث عنه الناس (٣)

- (١) في الاصلين (لحكه) ومصحناه من البخاري (ج ١ - ص ٦٤)
(٢) في البخاري « فرثى منه كراهية أو رثى كراهيته لذلك وشده عليه »
(٣) حديث عائشة الذي رواه أبو حذيفة أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ج ٧١ -
ص ٧٢) ونصه : « حدثنا محمد بن يحيى واحمد بن يوسف قال ثنا أبو حذيفة قال ثنا
سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحارث قال : كان ضيف عند عائشة
رضى الله عنها فأجنب فجعل يفسل ما أصابه ، فقالت عائشة رضى الله عنها : كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بحته » وهو اسناد صحيح كما قال ابن حجر
في التلخيص (ج ١ ص ١٩١) وقال : « وهذا الحديث قد رواه مسلم من هذا
الوجه بلفظ : لقد رأيتني أحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسما
بظفري . ولم يذكر الأمر » فالحديث له أصل صحيح ، وأبو حذيفة ثقة أخرج
له البخاري ، وقال أبو حاتم « صدوق معروف بالثوري ولكن كان يصحف »

وأما قولهم : إنه يخرج من مخرج البول ، فلاحجة في هذا ، لانه لاحكم لقبول ما لم يظهر ، وقد قال الله تعالى : (من بين فرث ودم لبنا خالصا) فلم يكن خروج اللبن من بين الفرث والدم منجساً له ، فسقط كل ما تعلقوا به . وبالله تعالى التوفيق .

وقال بعضهم : يغسله رطباً على حديث سليمان بن يسار ، ويحككه يابساً على سائر الأحاديث . قال علي : وهذا باطل ، لأنه ليس في حديث سليمان أنه كان رطباً ، ولا في سائر الأحاديث أنه كان يابساً ، الا في حديث الخولاني وحده ، فحصل هذا القائل على الكذب والتحكم ، اذ زاد في الاخبار ما ليس فيها

قال علي : وقد قال بعضهم : معنى : « كنت أفركه » أى بلأء ، قال علي : وهذا كذب آخر وزيادة في الخبر ، فكيف وفي بعض الأخبار - كما أوردنا - : « يابساً بظفري » . قال علي : ولو كان نجساً لما ترك الله تعالى رسوله ﷺ يصلي به ، ولا خبره كما أخبره إذ صلى بنعليه وفيهما قدر نخلهما ، وقد ذكرناه قبل هذا بإسناده . وبالله تعالى التوفيق .

١٣٢ - مسألة - واذا أحرقت العذرة أو الميتة أو تغيرت فصارَت رماداً أو تراباً ، فكل ذلك طاهر . ويتيمم بذلك التراب . برهان ذلك ان الاحكام انما هي على ما حكم الله تعالى بها فيه مما يقع عليه ذلك الاسم الذي به خاطبنا الله عز وجل . فاذا سقط ذلك الاسم فقد سقط ذلك الحكم . وانه غير الذي حكم الله تعالى فيه . والعذرة غير التراب وغير الرماد . وكذلك الخمر غير الخلل . والانسان غير الدم الذي منه خلق . والميتة غير التراب

وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٥٥) « كان كثير الحديث ثقة ان شاء الله تعالى ، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار وزهير بن محمد وسفيان الثوري ، وبذكرون أن سفيان كان تزوج أمه حين قدم البصرة » مات في جمادى الآخرة سنة ٢٢٠ . وكلمة أحمد فيه لعلها لما جاء به من أحاديث عن سفيان لا يعرفها غيره ، وليس هذا قدساً فيه ، وقد قال أحمد حين سئل عنه - أما من أهل الصدق فنعم . »

١٣٣ - مسألة - ولعاب المؤمنين من الرجال والنساء - الجنب منهم والحائض وغيرهما - ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه ، وعرق كل ذلك ودمه ، وسور كل ما يؤكل لحمه - : طاهر مباح الصلاة به *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ثنا حميد ثنا بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وأبو هريرة جنب (١) ، قال فأنحست منه (٢) فذهبت فاغتسلت ثم جئت (٣) فقال : أين كنت يا أبا هريرة ؟ قال : كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، قال : سبحان الله ! ان المؤمن لا ينجس » *

قال علي : وكل ما يؤكل لحمه فلا خلاف في أنه طاهر ، قل الله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل حلال هو طيب ، والطيب لا يكون نجساً بل هو طاهر ، وبعض الطاهر طاهر بلا شك ، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه إلا أن يأتي نص بتحريم بعض الطاهر فيوقف عنده ، كالدم والبول والرجيع ، ويكون مستثنى من جملة الطاهر ، ويبقى سائرهما على الطهارة . وبالله تعالى التوفيق *

١٣٤ - مسألة - ولعاب الكفار من الرجال والنساء - الكنايين وغيرهم - نجس كله ، وكذلك العرق منهم والدمع ، وكل ما كان منهم ، ولعاب كل ما لا يحل أكل لحمه من طائر أو غيره ، من خنزير أو كلب أو هر أو سبع أو فأر ، حاشا الضيع فقط ، وعرق كل ما ذكرنا ودمه - : حرام واجب اجتنابه *

برهان ذلك قول الله تعالى (اتما المشركون نجس) وبيقين يجب أن بعض النجس نجس ، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه ، فإن قيل : ان معناه نجس

(١) في البخاري (ج ١ ص ٤٥) : « وهو جنب »

(٢) في الاصلين « عنه » وصحناه من البخاري

(٣) في البخاري : « فذهب فاغتسل ثم جاء » . وانحس أى مضى مستخفاً من الخنوس وهو الاقباض والاستخفاء

الذين ، قيل : هبكم أن ذلك كذلك ، أوجب من ذلك أن المشركين طاهرون ؟
 حاشى لله من هذا ، وما فهم قط من قول الله تعالى (إنما المشركون نجس) مع قول
 نبيه صلى الله عليه وسلم « أن المؤمن لا ينجس » أن المشركين طاهرون ، ولا عجب
 في الدنيا أعجب ممن يقول فيدين نص الله تعالى : أنهم نجس : إيتهم طاهرون ، ثم
 يقول في المتي الذي لم يأت قط بنجاسته نص - : أنه نجس ، ويكفى من هذا القول
 مجامعه . ونحمد الله على السلامة *

فإن قيل : قد أبيع لنا نكاح الكتائيات ووطؤهن ، قلنا : نعم فأني دليل في
 هذا على أن لعابها وعرقها ودمها طاهر ؟ فإن قيل : انه لا يقدر على التحفظ من
 ذلك ، قلنا : هذا خطأ ، بل يفعل فيما مسه من لعابها وعرقها مثل الذي يفعل اذا مسه
 بولها أو دما أو مائة فرجها ولا فرق ، ولا حرج في ذلك ، ثم هبك أنه لو صح لهم
 ذلك في نساء أهل الكتاب ، من أين لهم طهارة رجالهم أو طهارة النساء والرجال من
 غير أهل الكتاب ؟ فإن قالوا : قلنا ذلك قياساً على أهل الكتاب ، قلنا : القياس كله
 باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأن أول بطلانه أن علتهم في
 طهارة الكتائيات جواز نكاحهن ، وهذه العلة معدومة بأقارم في غير الكتائيات ،
 والقياس عندهم لا يجوز إلا بعله جامعة بين الحكيم ، وهذه علة مفرقة لا جامعة
 والله تعالى التوفيق (١) *

(١) القول بنجاسة بدن الكافر وعرقه وريقه الخ قول شاذ لم أعرفه روى
 عن أحد من العلماء إلا ما نقله ابن كثير في تفسيره (ج ٤ ص ٣٧٢) عن بعض أهل
 الظاهر ولعله يريد المؤلف ، وإلا ما نقله الطبري في تفسيره (ج ١٠ ص ٧٤) عن الحسن
 « لا تصاغوم فن صاغهم فليتوضأ » ومن المعجب المعجب أن ينسب أبو حيان
 في النهر بهامش البحر (ج ٥ ص ٢٧) للطبري القول بنجاسة أعيانهم ! والطبري إنما
 ذكره قولاً عن أناس ، وحكى أنه منسوب لابن عباس من غير وجه حميد فكره
 لذكره ، والمؤلف إنما أتى عنالطات زعمها أدلة ، وقد أباح الله للؤمنين طعام
 أهل الكتاب ومثوا كلمهم ، ولن يخلو هذا من آثارهم ، وزواج الكتائيات يدعو
 إلى مخالطتهم ثم مخالطة ، مما لا يمكن معه الاحتراز عن ريقهن وعرقهن في بدو

وأما كل ما لا يحمل أكله فهو حرام بالنص ، والحرام واجب اجتنابه ، وبعض
الحرام حرام ، وبعض الواجب اجتنابه واجب اجتنابه ، وروينا من طريق شعبة عن
قتادة عن أبي الطفيل قال سمعت حذيفة بن أسيد (١) يقول عن الدجال : « ولا
يسخرله من المطايا الا الحمار فهو رجس على رجس » (٢) وقد قال احمد بن حنبل :
عرق الحمار نجس *

وأما استثناء الضبع فلما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن
الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن ميمون بن مهران عن
ابن عباس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع

لمؤمن وتوبه وفراشه ، والآية ظاهرة في أن المراد نجاستهم المعنوية من جهة
لاعتقاد الباطل ، وعدم الحرص على الطهارات وانهم ، لا يتحرزون من
النجاسات. قال السيد الأمير الصنعاني فما علقه على هامش المحلى : « وقوله تعالى :
(انما المشركون نجس) ليس المراد به المعنى النعري بل الاستقذار وعدم أهليتهم
قربان المسجد الحرام ، ولفظ « نجس » في اللغة مشترك بين معان ، والقرائن
هنا تدل أنه أريد به أن المشركين مستقذرون مبعدون عن بيوت الله
لما معهم من نجاسة الاعتقاد والهيئة الاوثان ، فيقصون عن أشرف مكان ، ويبعدون
عن أفضل متعبدات أهل الإيمان »

(١) بفتح الهجمة وكسر السين المهملة

(٢) لم اجد هذا اللفظ ، ولكن وجدت حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا
في خروج الدجال ، رواه مسلم (ج ٢ ص ٣٦٧) من طريق شعبة عن فرات القزاز
عن أبي الطفيل ، ورواه أبو داود (ج ٤ ص ١٩٢) من طريق أبي الأحوص وهناد
عن فرات عن أبي الطفيل ، ورواه الطيالسي (ص ١٤٣) عن المسعودي عن فرات
عن أبي الطفيل ، فاتفق هذه الطرق يرجع عندي أن ذكر قتادة هنا خطأ من
الناسخين في الاصلين وأن صوابه « فرات القزاز » ، وإن كان قتادة يروي
أيضا عن أبي الطفيل ويروي عنه شعبة .

وعن كل ذي غلب من الطير» (١) «وبه الى أبي داود ثنا محمد بن عبد الله الخزازي ثنا جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي عمار عن «جابر بن عبد الله قل : « سألت رسول الله ﷺ عن الضبع ، قتل : هو صيد : ويحمل فيه كبش اذا صاده المحرم » (٢) .

١٣٥ - مسألة - وسؤر كل كافر أو كافرة وسؤر كل ما يؤكل لحه أو لا يؤكل لحه من خنزير أو سبع أو حمار أهلى أو دجاج مخلى أو غير مخلى - اذا لم يظهر هناك لعاب ما لا يؤكل لحه أثر - فهو طاهر حلال ، حاشا ما ولغ فيه الكلب فقط ، ولا يجب غسل الاناء من شيء منه حاشا ما ولغ فيه الكلب والمهر فقط * .

برهان ذلك : ان الله تعالى حكم بطهارة الطاهر وتنجس النجس وتحريم الحرام وتحليل الحلال ، وذم (٣) أن تتعدى حدوده . فكل ما حكم الله تعالى انه طاهر فهو طاهر ، ولا يجوز أن يتنجس بملاقاة النجس له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما حكم الله تعالى أنه نجس فانه لا يطهر بملاقاة الطاهر له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما أحله الله تعالى فانه لا يحرم بملاقاة الحرام له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما حرمه الله تعالى فانه لا يحل بملاقاة الحلال له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . ولا فرق بين من ادعى أن الطاهر يتنجس بملاقاة النجس . وان الحلال يحرم بملاقاة الحرام ، وبين من عكس الامر قال : بل النجس يطهر بملاقاة الطاهر ، والحرام يحل بملاقاة الحلال . وكلا القولين باطل . بل كل ذلك باق على حكم الله عز وجل فيه ، الا أن يأتى نص بخلاف هذا فى شيء ما فيوقف عنده ، ولا يتعدى الى غيره . فاذا شرب كل ما ذكرنا فى اناء أو أكل أو أدخل فيه عضوا منه أو وقع فيه فسؤره حلال طاهر ولا يتنجس بشيء مما ماسه من الحرام أو النجس ، إلا أن

(١) رواه مسلم (ج ٢ ص ١١٠) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٥٣) ونسبه المنقح أيضا للنسائي ولم أجده فيه

(٢) رواه الترمذى والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن صحيح

(٣) فى الجنية « وحرم »

يظهر بعض الحرام في ذلك الشيء وبعض الحرام حرام كما قدمنا . حاشى الكلب
والهر ، فقد ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحمد لله رب العالمين *

وقال أبو حنيفة : إن شرب في الاناء شيء من الحيوان الذى يؤكل لحمه فهو
طاهر ، والوضوء بذلك الماء جائز ، الفرس والبقر والضأن وغير ذلك سواء ، وكذلك
أسار جميع الطير ، وما أكل لحمه وما لم يؤكل لحمه منها ، والدجاج المحلى وغيره ، فإن
الوضوء بذلك الماء جائز وأكرهه ، وأكل أسارها حلال . قال : فإن شرب في الاناء
مالا يؤكل لحمه من بغل أو حمار أو كلب أو هر أو سبع أو خنزير فهو نجس ، ولا يجزىء
الوضوء به ، ومن توضأ به أعاد أبداً ، وكذلك ان وقع شيء من لعابها في ماء أو غيره ،
قال : وهذا ومالا يؤكل لحمه من الطير سواء في القياس ، ولكنى أدع القياس وأستحسن *
قال على : هذا فرق فاسد ، ولا نعلم أحداً قبله فرق هذا الفرق ، ولئن كان
القياس حقاً ، فلقد أخطأ في تركه الحق ، وفي استحسن خلاف الحق ، ولئن كان
القياس باطلاً ، فلقد أخطأ في استعمال الباطل حيث استعمله ودان به *

وقال بعض القائلين : حكم المائع حكم اللحم الماس له .
قال على : هذه دعوى بلا دليل ، وما كان هكذا فهو باطل ، وأيضاً فإن كان
أراد أن الحكم لها واحد في التحريم ، فقد كذب ، لأن لحم ابن آدم حرام ، وهم
لا يحرّمون ما شرب فيه أو أدخل فيه لسانه ، وإن كان أراد في النجاسة والطهارة ،
فن له بنجاسة الحيوان الذى لا يؤكل لحمه مادام حياً ؟ ولا دليل له على ذلك ، ولا يكون
نجسا إلا ما جاء النص بأنه نجس ، والا فلو كان كل حرام نجسا لكان ابن آدم نجسا *
وقال مالك : سؤر الحمار والبغل وكل مالا يؤكل لحمه طاهر كسؤر غيره ولا فرق ،
قال : وأما ما أكل الجيف - من الطير والسباع - فإن شرب من ماء لم يتوضأ به
وكذلك الدجاج التى تأكل التبن ، فإن توضأ به لم يعد إلا في الوقت ، فإن شرب شيء
من ذلك في لبن فإن تبين في منقاره فغيره لم يؤكل ، وأما ما لم يرفى منقاره فلا بأس .
قال ابن القاسم صاحبه : يتوضأ به إن لم يجد غيره ويقيم ، إذا علم أنها تأكل التبن ،
وقال مالك : لا بأس بلعاب الكلب *

قال على : إيجابه الاعادة في الوقت خطأ على أصله ، لأنه لا يخلو من أن يكون

أدى الطهارة والصلاة كما أمر ، أو لم يؤدهما كما أمر ، فإن كان أدى الصلاة والطهارة كما أمر فلا يحل له أن يصلي ظهرين ليوم واحد في وقت واحد ، وكذلك سائر الصلوات ، وإن كان لم يؤدهما كما أمر فالصلاة عليه أبدا ، وهي تؤدي عنده بعد الوقت *

وقد قال بعض المتعصبين له - اذ سئل بهذا السؤال - قال : صلى ولم يصل ، فلما أنكر عليه هذا ذكر قول الله تعالى : (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) قال أبو محمد علي : وهذا الاحتجاج بالآية في غير موضعها أقبح من القول الموه له بذلك ، لأن الله تعالى أخبر أن رسوله ﷺ لم يرم إذ رمى ، ولكنه تعالى هو رماها ، فهذا البائس الذي صلى ولم يصل ، من صلاها عنه ؟ فلا بد للصلاة - ان كانت موجودة منه - من أن يكون لها فاعل ، كما كان للرمية رام ، وهو الخلاق عز وجل ، اذ وجود فعل لا فاعل له محال وضلال ، وليس من أقوال أهل التوحيد ، وإن كانت الصلاة التي أمر بها غير موجودة منه فليصلها على أصلهم أبدا *

وأما قول ابن القاسم : انه ان لم يجده غيره يتوضأ به ويتيمم اذا علم أنها تأكل للنتن : فمتناقض لانه إما ماء وإما ليس ماء ، فإن كان ماء فانه لئن كان يجزى الوضوء به اذا لم يجده غيره ، فانه يجزى وإن وجد غيره ، لانه ماء ، وإن كان لا يجزى إذا وجد غيره ، فانه لا يجزى اذا لم يجده غيره ان كان ليس ماء ، لانه لا يعوض من الماء الا التراب ، وادخال التيمم في ذلك خطأ ظاهر ، لأن التيمم لا يحل مادام يوجد ماء يجزى به الوضوء *

وقال الشافعي : سؤر كل شيء من الحيوان - الحلال أكله والحرام أكله - طاهر ، وكذلك لعابه حاشى الكلب والخنزير ، واحتج بقوله هذا بعض أصحابه بأنه قال ذلك على أسار بنى آدم ولعابهم ، قلت لحومهم حرام ولعابهم وأسارهم كل ذلك طاهر *

قال علي : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لان قياس سائر السباع على الكلب - الذي لم يحرم إلا أنه من جملتها ، وبعموم تحريم الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم لم يحرم كل ذي ناب من السباع فقط فدخل الكلب في جملتها بهذا النص : ولولا لكان حلالا - أولى من قياسها على ابن

آدم التي لا علة تجمع بينه وبينها . لان بنى آدم متعبدون ، والسباع وسائر الحيوان غير متعبدة ، وإنث بنى آدم حلال لذكورهم بالتزويج المباح وبذلك البين المبيح للوطء ، وليس كذلك انث سائر الحيوان والبان نساء بنى آدم حلال وليس كذلك البان انث السباع والانت . فظهر خطأ هذا القياس يتيقن .

فان قالوا : قسناها على الهر ، قيل لم : وما الذي أوجب أن تقيسوها على الهر دون أن تقيسوها على الكلب ؟ لا سيما وقد قسم للخنزير على الكلب ولم تقيسوه على الهر ، كما قسم السباع على الهر ، هذا لو سلم لكم أمر الهر . فكيف والنص الثابت - الذي هو أثبت من حديث حميدة عن كبشة - قد ورد مبينا لوجوب غسل الاناء من ولوغ الهر . فهذه مقاييس أصحاب القياس كما ترى . والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه .

١٣٦ - مسألة - وكل شيء مائع - من ماء أو زيت أو سمن أو بان (١) أو ماء ورد أو عسل أو مرق أو طيب أو غير ذلك ، أي شيء كان - : اذا وقعت فيه نجاسة أو شيء حرام يجب اجتنابه أو ميتة ، فان غير ذلك لون ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه ، فقد فسده ، وحرم أكله ، ولم يجز استعماله ولا بيعه . فان لم يغير شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه ، فذلك المائع حلال أكله وشربه واستعماله - ان كان قبل ذلك كذلك - والوضوء حلال بذلك الماء ، والتطهر به في الغسل أيضاً كذلك ، وبيع ما كان جائزاً بيعه قبل ذلك حلال . ولا معنى لتبين أمره ، وهو بمنزلة ما وقع فيه مخاط أو بصاق ، الا أن البائل في الماء الراكد الذي لا يجري - : حرام عليه الوضوء بذلك الماء والاغتسال به لفرض أو لغیره ، وحكمه التيمم ان لم يجد غيره . وذلك الماء طاهر حلال شربه له ولغيره ، ان لم يغير البول شيئاً من أوصافه وحلال الوضوء به والغسل به لغیره (٢) فلو أحدث في الماء أو بال

(١) كذا في الاصلين ، والبان شجر له دهن ، والاظهر والانصب أن يكون صوابه « أولبن »

(٢) هنا جهامش اليمينية ما نصه « هذه المسئلة استوفى المحقق ابن دقيق العيد رحمه الله في شرح الامام البحث فيها مع المصنف وتبعم كلامه فيها » والامام هو كتاب ألفه ابن دقيق العيد في أحاديث الاحكام وشرحه شرحا وافيا سماه

خارجاً منه ثم جرى البول فيه فهو طاهر ، يجوز الوضوء منه والفضل له ولغيره ، الا أن يغير ذلك البول أو يحدث شيئاً من أوصاف الماء ، فلا يجوز . حيثئذ استعمله أصلاً لاله ولا لغيره ، وحاشى ما ولغ فيه الكلب ، فانه يهرق ولا بد ، كما قدمنا في بابه ، وحاشى السمن يقع فيه الفأر ميتاً أو يموت فيه أو يخرج منه حياً - ذكرنا أن الفأر أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً - فانه إن كان ذائباً حين موت الفأر فيه ، أو حين وقوعه فيه ميتاً أو خرج منه حياً أهرق كله - ولو أنه الف الف قنطار ، أو أقل أو أكثر - ولم يحل الاتفاف به ، جمد بعد ذلك أو لم يجمد ، وإن كان حين موت الفأر فيه أو وقوعه فيه ميتاً جامداً واتصل جموده فإن الفأر يؤخذ منه وما حوله ويرى ، والباقي حلال أكله وبيعه والادهان به ، قل أو كثير . وحاشى الماء فلا يحل بيعه لثنى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك على ما نذكر في البيوع ان شاء الله تعالى *

برهان ذلك : ما ذكرنا قبل من أن كل ما أحل الله تعالى وحكم فيه بأنه طاهر فهو كذلك أبداً ما لم يأت نص آخر بتحريمه أو نجاسته (١) وكل ما حرم الله تعالى أو نجسه فهو كذلك ابداً ما لم يأت نص آخر بإباحته أو تطهيره ، وما عدا هذا فهو تعد لحدود الله تعالى . وقال تعالى : (تلك حدود الله فلا تمتدوها) . وقال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام) . وقال تعالى : (قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) وصح بهذا يقيناً أن الطاهر لا ينجس بملاقة النجس ، وأن

« الامام » قال الادفوي في الطالم السعيد « لو كملت سخته في الوجود لا غنت عن كل مصنف في ذلك » . ويظهر من كثرة النقول عنه أنه آتبه وهو عزيز الوجود لم نسلم بوجوده في عصرنا ، الا أن هذه التعليل تدل على وجوده بالاقطار اليمنية السعيدة ، وزجو ممن ظلم على كلتنا هذه من أهل اليمن - بعد طبع الجزء الاول - اذا وحد لديهم هذا الكتاب أو شيء منه أن ينقل ما كتبه ابن دقيق على هذه المسئلة وأن يرسله إلينا حبا في خدمة العلم ، لنطبعه في رسالة خاصة نلحقها بالجزء الثاني من المحلى ، والتوفيق من الله سبحانه وتعالى .
(١) في اليتبية « او انجاسته »

النجس لا يطهر بملاقة الطاهر، وأن الحلال لا يحرم بملاقة الحرام، والحرام لا يحل بملاقة الحلال، بل الحلال حلال كما كان، والحرام حرام كما كان، والطاهر طاهر كما كان والنجس نجس كما كان، إلا أن يرد نص بأحالة حكم من ذلك، فسمماً وطاعة، وإلا فلا *

ولو تنجس الماء بما يلاقيه من النجاسات ما طهر شيء أبداً، لأنه كان إذا صب على النجاسة لنفسها ينجس على قولهم ولا بد، وإذا تنجس وجب تطهيره، وهكذا أبداً، ولو كان كذلك لتنجس البحر والأنهار الجارية كلها، لأنه إذا تنجس الماء الذي خالطته النجاسة وجب أن يتنجس الماء الذي يماسه أيضاً، ثم يجب أن يتنجس مامسه أيضاً كذلك أبداً، وهذا لا مخلص منه *

فإن قالوا في شيء من ذلك: لا يتنجس. تركوا قولهم ورجعوا إلى الحق، وتدقؤوا، وفي إجماعهم معنا على بطلان ذلك وعلى تطهير الخرج والدم في الغم والثوب والجسم — : إقرار بأنه لا نجاسة إلا ما ظهرت فيه عين النجاسة، ولا يحرم إلا ما ظهر فيه عين المنصوص على تحريمه فقط، وسائر قولهم فاسد *

فإن فرقوا بين الماء الوارد وبين الذي تزد النجاسة. زادوا في التخليط بلا دليل *

وأما إذا تغير لون الحلال الطاهر — بما مزجه من نجس أو حرام — أو تغير طعمه بذلك، أو تغير ريحه بذلك، فأننا حينئذ لا نقدر على استعمال الحلال إلا باستعمال الحرام، واستعمال الحرام في الأكل والشرب وفي الصلاة حرام كما قلنا، ولذلك وجب الامتناع منه، لأن الحلال الطاهر حرم ولا تنجست عينه، ولو قدرنا على تخلص الحلال الطاهر من الحرام والنجس، لسكان حلالاً بحسبه *

وكذلك إذا كانت النجاسة أو الحرام على جرم طاهر فآزلتها، فإن النجس لم يطهر والحرام لم يحل، لكنه زایل الحلال الطاهر، فقدرنا على أن نستعمله حينئذ حلالاً طاهراً كما كان (١) *

(١) في المصرية: «كأن كذا كان»

وكذلك اذا استحالت صفات عين النجس ، أو الحرام ، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر وارد على جلال طاهر - : فليس هو ذلك النجس ولا الحرام ، بل قد صار شيئاً آخر ، ذا حكم آخر *

وكذلك اذا استحالت صفات عين الحلال الطاهر ، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر وارد على حرام أو نجس - : فليس هو ذلك الحلال الطاهر ، بل قد صار شيئاً آخر ذا حكم آخر ، كالمصير يصير خمرًا ، أو الخمر يصير خلا ، أو لحم الخنزير فأذنه دجاجة يستحيل فيها لحم دجاج حلالا ، وكلامه يصير بولا ، والطعام يصير عذرة ، والعذرة والبول تدعن بهما الارض فيعودان ثمرة حلالا ، ومثل هذا كثير ، وكنقطة ماء تقع في خمر أو نقطة خمر تقع في ماء ، فلا يظهر لشيء من ذلك أثر ، وهكذا كل شيء . والاحكام للاسماء ، والاسماء تابعة للصفات التي هي حد ماهي فيه (١) ، المفرق بين أنواعه *

وأما اباحة بيعه والاستصباح به ، قائما بيع الجرم الحلال ، لاما مازجه من الحرام ، وبيع الحلال حلال كما كان قبل ، ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل *

ومن أجاز بيع المائعات تقع فيها النجاسة والاتفاح بها - : على وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري والقاسم وسالم وعطاء واليث وأبو حنيفة وسفيان واسحق وغيرهم *

فان قيل : فان في الناس من يحرم ذلك ، ولا يستجيز أن يأخذه ولو أعطيه بلا ثمن ، فكفائته ذلك غش ، والغش حرام ، والدين النصيحة . قلنا : نعم ، كما أن أكثر الناس لا يستسهل أن يأخذ مائماً وقعت فيه خطئة مجذوم ، أو أدخل فيه يده ، ولو أعطيه باطلاً (٢) ، وهذا عند الجامدين (٣) من خصومنا لا معنى له ، وليس شيء

(١) في المصرية « التي هي حدود ماهيته »

(٢) كذا في الأصولين ، ولعله يقصد به انه بلا ثمن

(٣) في التنية « عند الحاضر »

من هذا غشا ، إنما الفش ما كان في الدين ، والنصيحة كذلك ، لافي الظنون الكاذبة
المخافة لامر الله تعالى *

على أن في القائلين من يقول بأن البصاق نجس ممن هو أفضل من الأرض مملوءة (١)
من مثل من قلده هؤلاء المتأخرون ، كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن
عبد البصير نا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثري ثنا أبو
عامر العقدي ثنا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ربي بن حراش عن
سلمان - هو الفارسي صاحب رسول الله ﷺ - قال : إذا بصقت (٢) على جلدك
وأنت متوضئ ، فإن البصاق (٢) ليس بطاهر فلا تصلى حتى تغسله ، قال ابن المنثري :
وحدثنا محمد بن يزيد الحراقي عن التيمي عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي
قال : البصاق بمنزلة العذرة . ولكن لا حجة في أحد من الناس مع رسول الله ﷺ *
فأما حكم البائل فلما حدثنا أحمد بن القاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم
ثنا جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن
عيينة عن أيوب - هو السخيتاني - عن محمد - هو ابن سيرين - عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » *
حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد
الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » * حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا
أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه (٣) » *

(١) كذا في الاصلين ، ولعل الصواب : ممن هو أفضل من ملء الأرض من
مثل من قلده الخ

(٢) في الجنة « بزقت » و « البزاق »

(٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه .

فلو أراد عليه السلام أن ينهى عن ذلك غير البائل لما سكت عن ذلك عجزاً ولا نسياناً ولا تمنيتاً لنا بأن يكلفنا علم ما لم يبد لنا من الغيب^(١)، فأما أمر الكلب فقد مضى الكلام فيه •

وأما السمن فإن حام بن أحمد ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا، الهريثي ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

(١) تعالى أبو محمد رحمه الله في التمسك بالظاهر حتى أغرب جداً، وذهب في هذه المسألة مذهباً لا يؤيده عقل ولا يوافقه نقل، وقد رد عليه النووي في المجموع أبلغ رد فقال (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩) : « نقل أصحابنا عن داود بن علي الظاهري الأصماني رحمه الله مذهباً عجيباً، فقالوا : انفرد داود بأن قال : لو بال رجل في ماء راكد لم يجوز أن يتوضأ هو منه لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » وهو حديث صحيح، قال ويجوز لغيره لأنه ليس بنجس عنده، ولو بال في إناء ثم صبه في ماء أو بال في شط نهر ثم جرى البول إلى النهر، قال يجوز أن يتوضأ هو منه، لأنه ما بال فيه بل في غيره، قال ولو تغوط في ماء جار جاز أن يتوضأ منه، لأنه تغوط ولم يبل. وهذا مذهب عجيب وفي غاية الفساد، فهو أشنع ما نقل عنه أن صح عنه رحمه الله. وفساده مفر عن الاحتجاج عليه، ولهذا أعرض جماعة من أصحابنا المقتنين بذكر الخلاف عن الرد عليه بعد حكايته مذهب، وقالوا : فساد مفر عن فساد. وقد خرق الاجماع في قوله في الفاسط، إذ لم يفرق أحد بينه وبين البول، ثم فرقه بين البول في نفس الماء والبول في إناء يصب في الماء من أعجب الأشياء ! ومن أخصر ما يرد به عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى بالبول على ما في مناه من التغوط وبولي غيره، كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال في القنطرة غوت في السمن : « ان كان جامداً فالقوها وما حولها » وأجمعوا أن السمن كالقنطرة في ذلك، وغير السمن من الدهن كالسمن، وفي الصحيح : « اذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله » فلو أمر غيره فغسله، ان قال داود لا يطهر لكونه ماغسله هو، خرق الاجماع، وان قال يطهر، فقد نظر إلى المعنى وناقض قوله، والله أعلم »

قال : « سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن قال : اذا كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائما فلا تقر به » (١) « قل عبد الرزاق : وقد كان مفسر يذكره أيضا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة . قال : وكذلك حدثناه ابن عيينة »

قال على : الفأرة والحية والسجاجة والحمامة والعرس أسماء كل واحد منها يقع على الذكر في لغة العرب وقوعه على الانثى ، وفي قوله ﷺ : « ألقوها وما حولها » برهان بأنها لا تكون الامية ، اذ لا يمكن ذلك من الحية *

قن قيل : فلان عبد الواحد بن زياد روى عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة هذا الخبر فقال : « وان كان ذائبا أو مائما فاستصبحوا به أو قال : انتفخوا (٢) به » . قلنا وبالله تعالى التوفيق : عبد الواحد قد شك في لفظة الحديث ، فصح انه لم يضبطه . ولا شك في أن عبد الرزاق أحفظ لحديث معمر . وأيضا فلم يختلف عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة . ومن لم يختلف عليه أحق بالضبط ممن اختلف عليه . وأما الذي نعتد عليه في هذا فهو أن كلا الروایتين حق ، فأما رواية عبد الواحد فوافقة لما كنا نكون عليه لو لم يرد شيء من هذه الرواية ، لان الاصل اباحة الانتفاع بالسمن وغيره ، لقول الله تعالى : (خلق لكم ما في الارض جميعا) . وأما رواية عبد الرزاق فشرع وارد وحكم زائد ناسخ للاباحة المتقدمة بيقين لا شك فيه . ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أعاد حكم المنسوخ وأبطل حكم الناسخ لبين ذلك بيانا يرضع به الاشكال ، قال الله تعالى :

(١) رواه أبو داود (ج ٣ ص ٤٢٩) من طريق عبد الرزاق، وذكره الترمذي معلقا (ج ١ ص ٣٣٢) ونقل عن البخاري انه قال : « هذا خطأ أخطأ فيه معمر قال والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة » وحديث ابن عباس عن ميمونة الذي ذكره المؤلف عقب هذا وأشار اليه البخاري رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

(٢) في اليمنية « فاستنفخوا به »

(لثنين للناس ما نزل إليهم) ، فبطل حكم رواية عبد الواحد بيقين لاشك فيه .
وبالله تعالى التوفيق *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
محمد بن عبد السلام الخشعي ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن فضيل ثنا عطاء بن السائب
عن ميسرة النهدي (١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه - في الفأرة إذا وقعت
في السمن فماتت فيه - قال : ان كان جامدا فاطرحها وما حولها وكل بقيته ، وان كان
ذاثبا فاهرقه . قل علي : والمأخوذ مما حولها هو أقل ما يمكن أن يؤخذ وأرقه غلظا ،
لان هذا هو الذي يقع عليه اسم ماحولها ، وأما ما زاد على ذلك فن المأمور بأكله
والمنهي عن تضييعه *

فان قيل : قد روى : خذوا مما حولها قدر الكف . قيل : هذا انما جاء
مرسلا من رواية أبي جابر البياضي (٢) - وهو كذاب - عن ابن المسيب فقط ،
ومن رواية شريك بن أبي نمر - وهو ضعيف - عن عطاء بن يسار ، وشريك
ضعيف (٣) ، ولا حجة في مرسل ولورواه الثقات ، فكيف من رواية الضعفاء *

ولا يجوز أن يحكم لغير الفأر في غير السمن ، ولا للفأر في غير السمن ولا لغير الفأرة
في السمن - : بحكم الفأر في السمن ، لأنه لانص في غير الفأر في السمن . ومن المحال
أن يريد رسول الله ﷺ حكما في غير الفأر في غير السمن ثم يسكت عنه ولا يخبرنا به
ويكفنا الى علم الغيب والقول بما لا نعلم على الله تعالى ، وما يعجز (٤) عليه السلام قط عن أن
يقول لو أراد : اذا وقع النجس أو الحرام في المائم فافصلوا كذا ، حاش لله من أن يدع عليه
السلام بيان ما أمره به تعالى بتبليغه ، هذا هو الباطل المقطوع على بطلانه بلا شك *

(١) هذا منقطع لان ميسرة بن حبيب النهدي متأخر لم يدرك عليا .

(٢) نقل به أمش الجنيبة عن التقريب . « صدوق يخطيء » ، وهو خطأ فليس

لابي جابر ذكر في التقريب بل هو في لسان الميزان واسمه محمد بن عبد الرحمن
ج ٥ ص ٢٤٤) وهو كذاب كما قال ابن معين وغيره .

(٣) كلاب شريك ثقة روى له الشيخان وثقة ابن سعد وأبو داود وغيرهما .

(٤) في الجنيبة « وما يعجز »

فان قيل : فانه قد روى أن رسول الله ﷺ سئل عن قارة وقعت في برك فقال عليه السلام : « اطرحوها وما حولها إن كان جامداً ، قيل : وإن كان مائماً ؟ قال : فاتنقوا به ولا تأكلوه (١) » قلنا : هذا لم يروه أحد إلا عبد الجبار بن عمر (٢) ، وهو لا شيء ، ضعفه ابن معين والبخارى وأبو داود والساجي (٣) وغيرهم ، وأيضاً فليس فيه إلا الفأر في الودك فقط ، وقد قيل : ان الودك في اللغة للسمن والمرق خاصة والدم للشحم * .

وقال أبو حنيفة : ان وقعت خمر أو ميتة أو بول أو عنزة أو نجاسة في ماء راكد نجس كله قلت النجاسة أو كثرت ، ووجب هرقه كله ولم تجز صلاة من توضأ منه أو اغتسل منه ولم يحل شربه كثر ذلك الماء أو قل ، إلا أن يكون اذا حرك أحد طرفيه لم يتحرك الآخر ، فانه طاهر حينئذ ، وجائز التطهر به وشربه . فان وقعت كذلك في مائع غير الماء حرم أكله وشربه ، وجاز الاستصباح به والاتنفاع به وبيمه . فان وقعت النجاسة أو الحرام في بئر ، فان كان ذلك عصفورا فأت أو فأرة فأت فأخرجها فان البئر قد تنجست وطهورها ان يستقي منها عشرون دلو والباقي طاهر . فان كانت دجاجة أو سنوراً فأخرجها حين ماتا فطهورها أربعون دلو والباقي طاهر . فان كانت شاة فأخرجت حين ماتت أو بعد ما انتفخت أو تمسخت أو لم تخرج الفأرة ولا العصفور ولا الدجاجة أو السنور إلا بعد الانتفاخ أو الانفاسخ ، فطهور البئر أن تنزع . وحد التنزع عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقلب الماء ، وعند محمد بن الحسن مائتا دلو . فلو وقع في البئر سنور أو فأر أو حنفش فأخرج ذلك وهي أحياء ، فلاما طاهر يتوضأ به ، ويستحب أن ينزع منها عشرون دلو . فلو وقع فيها كلب أو حمار فأخرج حين فلا بد من نزع البئر حتى يظلمهم الماء . فلو بأت شاة في البئر وجب نزعها حتى يظلمهم قل البول أو كثر .

- (١) الحديث نقله الذهبي في الميزان (ج ٢ ص ٩٢) عن العقبلي بأسناده .
 (٢) هو الأيلي « بفتح الهمزة واسكان الباء المثناة » قال أبو حاتم ، « منكر الحديث ضعيف ليس بحله الكذب » .
 (٣) كذا في الأصلين ، وبهامش المصرية ما يدل على أن في نسخة اصلاح ذلك وجهه « والنسائي » وهو الصواب ، فان النسائي ضعف عبد الجبار هذا .

وكنهك لو بل فيها بئر عندهم . فلو وقع فيها بمرتان من ببر الابل أو ببر النعم لم يضرها ذلك . وكنهك لو وقع في الماء خروء حمام أو خروء عضفون لم يضره . قال أبو حنيفة : من توضأ من بئر ثم أخرج منها ميتة : فأرأه أو دجاجة أو نحو ذلك فإن كانت لم تنفسخ أعاد صلاة يوم وليلة وإن كانت قد انفسخت أعاد صلاة ثلاثة أيام بلياليها . فإن كان طائراً رأوه وقع في البئر ، فإن أخرج ولم يتفسخ لم يمسسوا شيئاً وإن أخرج متفسخاً أعادوا صلاة ثلاثة أيام بلياليها . فإن رمي شيء من خمر أو دم في بئر نزحت كلها . فلو رمي في بئر عظم ميتة ، فإن كان عليه لحم أو دم تنجست البئر كلها ، ووجب نزحها ، فإن لم يكن عليه دم أو لحم ^(١) لم تنجس البئر ، إلا أن يكون عظم خنزير أو شعرة واحدة من خنزير ، فإن البئر كلها تنجس ويجب نزحها ، كان عليهما لحم أو دسم أو لم يكن *

وقال أبو يوسف ومحمد : لو ماتت فأرة في ماء في طست وصب ذلك الماء في بئر ، فإنه ينزح منها عشرون دلواً فقط ، فلو توضأ رجل مسلم طاهر في طست طاهر بماء طاهر وصب ذلك الماء في البئر ، قال أبو يوسف : قد تنجست البئر وتنزح كلها ، وقال محمد بن الحسن : ينزح منها عشرون دلواً كما ينزح من الفأرة الميتة ، فلو وقعت فأرة في خاية ماء فماتت فصعب ذلك الماء في بئر ، فإن أبا يوسف قال : ينزح منها مثل الماء الذي رمي فيها فقط . وقال محمد بن الحسن : ينزح الاكثر من ذلك الماء أو من عشرين دلواً . وقال أبو يوسف : لو ماتت فأرة في خاية فرميت الفأرة في بئر ورمي الماء في بئر أخرى فإن الفأرة تخرج ويخرج معها عشرون دلواً فقط . ويخرج من الماء من البئر الأخرى مثل الماء الذي رمي فيها وعشرون دلواً زيادة فقط . فلو أن فأرة وقعت في بئر فأخرجت وأخرج معها عشرون دلواً ثم رميت الفأرة وتلك العشرون دلواً معها في بئر أخرى فإنه يخرج الفأرة وعشرون دلواً فقط . قالوا : فلو مات في الماء مضغدع أو ذباب أو زنبور أو عقرب أو خنفساء أو جراد أو ثعلب أو صرار أو سمك فطفا أو ثعلب مالا دم له : فإن الماء طاهر جائز الوضوء به والنسل ، والسمك الطافي عندهم لا يحمل أسكه . وكنهك

(١) في الجنبية « فإن لم يكن عليه لحم ولا دسم » .

إن مات كل ذلك في مائع غير الماء فهو طاهر جلال أكله ، قالوا : فإن ماتت في الماء لم يبق مائع غيره حية فقد تنجس ذلك الماء وبذلك المائع ، لأن لها دما . فإن ذبح كلب أو حمار أو سبع ثم رمى كل ذلك في راكد لم يتنجس ذلك الماء ، وإن ذلك اللحم حرام لا يحمل أكله ، وهكذا كل شيء الا الخنزير وابن آدم ، فانهما وإن ذبحا ينجسان الماء *

قال علي : فمن يقول هذه الأقوال - التي كثير مما يأتي به المبرسم أشبه منها - فلا يستحي من أن ينكر على من اتبع أو أمر رسول الله ﷺ وموجبات العقول في فهم ما أمر الله تعالى به على لسان نبيه ﷺ ، ولم يتعد حدود ما أمر الله تعالى به ؛ ولكن مارأينا سنة مضاعة ، إلا ومعها بدعة مذاعة . وهذه أقوال لو تتبع ما فيها من التخليط لقام في بيان ذلك سفر ضخ ، إذ كل فصل منها مصيبة في التحكم والفساد والتناقض ، وانها أقوال لم يقلها قط أحد قبلهم ، ولا لها حظ من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من قياس يعقل ، ولا من رأى سديد ، ولا من باطل مطرد ، ولكن من باطل متخاذل في غاية السخافة . والعجب أنهم وهووا برواية عن ابن عباس وابن الزبير : انهما نزحازمزم من زنجي مات فيها ، وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن ابراهيم النخعي وعطاء الشعبي والحسن وحماة بن أبي سليمان . وسلمة ابن كهيل *

قال علي بن أحمد : وكل ما روى عن هؤلاء الصحابة وهؤلاء التابعين رضى الله عنهم فمخالف لأقوال أبي حنيفة وأصحابه . أما على قاتنا روينا عنه أنه قال في فأرة وقعت في برفات : انه ينزح ماؤها ، وأنه قال في فأرة وقعت في بئر فتقطعت : ينزح (١) منها سبع دلاء ، فإن كانت الفأرة كياتها لم تنقطع : ينزح (٢) منها دلو أو دلوان ، فإن كانت منقنة : ينزح (٣) من البئر

(١) في النجنية « ينزح »

(٢) في النجنية « نزح »

ما يذهب الريح، وهاتان الروايتان ليست واحدة منهما قول أبي حنيفة أصلاً .
وأما الرواية عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما فلوصح ذلك عن النبي ﷺ
لم يجب بذلك فرض نزع البثر مما يقع فيها من التجاسات ، فكيف عمن دونه عليه
السلام ، لأنه ليس فيه أنهما أوجبا نزعها ولا أمرا به ، وإنما هو فعل منهما قد
يفعلانه عن طيب النفس ، لا على أن ذلك واجب . فبطل تعليقهم بفعل ابن عباس
وابن الزبير ، وأيضا فإن في الخبر نفسه : أنه قيل لابن عباس : قد غلبتنا عين من
جهة الحجر ، فأعطاهم كساء خزن فحشوه فيها حتى نزعوها ، وليس هذا قول أبي حنيفة
وأصحابه ، لأن حد الترح عند أبي حنيفة أن يغلبهم الماء فقط ، وعند محمد مائتا
دلو فقط ، وعند أبي يوسف كقول أبي حنيفة ، فن أضل ممن يحتج بخبر - يقضى
بأنه حجة على من لا يراه حجة - ثم يكون المحتج به أول مخالف لما احتج ! فكيف
ولو صح اتهمنا رضي الله عنهما أمرا بنزعها لما كان للحنفيين في ذلك حجة ، لأنه
لا يجوز أن يظن بهم إلا أن زمزم فقيرت بموت الزنجي ، وهذا قولنا . ويؤيد هذا
صحة الخبر عن ابن عباس الذي روينا من طريق وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة عن
الشعبي عن ابن عباس : أربع لا تنجس ، الماء والشرب والانسان والارض . وقد روينا
عن عمر بن الخطاب : ان الله جعل الماء طهورا *

وأما التابعون المذكورون ، فإن ابراهيم النخعي قال : في الفأرة أربعون دلو ، وفي
السنور أربعون دلو ، وقال الشعبي : في الدجاجة سبعون دلو ، وقال حماد بن أبي
سليمان : في السنور ثلاثون دلو ، وفي الدجاجة ثلاثون دلو ، وقال سلمة بن كهيل :
في الدجاجة أربعون دلو ، وقال الحسن : في الفأرة أربعون دلو ، وقال عطاء : في
الفأرة عشرون دلو ، وفي الشاة يموت في البئر أربعون دلو ، فإن تفسخت فأثمة ذلو
أوتنزع ، وفي السكب يقع في البئر ان أخرج منها حيا عشرون دلو ، فإن مات
فأخرج حين موته فستون دلو ، فإن تفسخ فأثمة ذلو أوتنزع . فهل من هذه الأقوال
قول يوافق أقوال أبي حنيفة وأصحابه إلا قول عطاء في الفأرة ؟ دون أن يقسم
تقسيم أبي حنيفة ، وقول ابراهيم في السنور دون أن يقسم أيضا تقسيم أبي حنيفة ،
فلم يحصوا إلا على خلاف الصحابة والتابعين كلهم فلا تعلق بشيء من السنن أو المتأيس

ومن عجيب ما أوردنا عنهم قولهم في بعض أقوالهم : إن ماء وضوء المسلم الطاهر
الذي طيف أنجب من الفارة الميتة ! ولو أوردنا التشنيع عليهم بالحق لأنهم نام ذلك
في وضوء رسول الله ﷺ ، فإما أن يتركوا قولهم ، وإما أن يخرجوا عن الإسلام ،
أو في وضوء أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم . وقولهم : إن حرك طرفه لم
يتحرك الطرف الآخر ، فليت شعري هذه الحركة بماذا تكون ! أباصع طفل ، أم
ببنية ، أو بعود مغزل ، أو بعود عائم ، أو بوقوع قيل ، أو بحصاة صغيرة ، أو بحجر منجنيق ،
أو بدهام جرف ؟ ! نحمد الله على السلامة من هذه التخاليط ، لا سيما فرقهم في ذلك
بين الماء وسائر المائعات ، فإن ادعوا فيه اجاعا ، قلنا لهم : كذبتم ، هذا ابن
الماجنون يقول : إن كل ماء أصابته نجاسة فقد تنجس ، إلا أن يكون غديرا إذا حرك
بوسطه لم يتحرك أطرافه * .

وقال مالك في البئر تقع فيها (١) الدجاجة فتموت فيها : أنه ينزف إلا أن تغلبهم
كثرة الماء ، ولا يؤكل طعام عجن به ، ويفسل من الثياب ما غسل به ، ويعيد كل
من توضأ بذلك الماء أو اغتسل به كل صلاة صلاحا ما كان في الوقت . قال : فإن
بوقمت في البئر الوزغة أو الفارة فأتتا : أنه يستقي منها حتى تطيب ، ينزفون منها
ما استطاعوا ، فلو وقع خمر في ماء فإن من يتوضأ منه يعيد في الوقت فقط ، فلو وقع
شيء من ذلك في مائع غير الماء لم يحل أكله تغير أو لم يتغير ، فإن بل في الماء
بخبز لم يجز الوضوء منه ، وأعاد من توضأ به أبدا ، فلو تغير الماء من النجاسة
الذكورة أو من شيء طاهر أعاد من توضأ به وحلى أبدا ، فلو مات شيء من
خشاش الأرض في ماء أو في طعام أو شراب أو غير ذلك لم يضر ، ويؤكل كل ذلك
ويشرب ، وذلك نحو الزمبور والعقرب والصرار والخنافس والسرطان والصفد وما
أشبه ذلك * .

وقال ابن القاسم صاحبه : قليل الماء يفسده قليل النجاسة ويتنيم من لم يجد
سواه (٢) ، فإن توضأ وصلى به لم يمد إلا في الوقت * .

(١) في الإصباح « فيه » وهو خطأ لأن البئر مؤنثة .

(٢) في اليمنية « غيره » .

قال على : إن كان فرق بهذا القول بين عامات فيه الموزنة والفضارة وبين ما ماتت فيه السجادة فهو خطأ ، لانه قول بلا برهان ، وان كان سائى بين كل ذلك فقد تناقض قوله ، اذ منع من أكل الطعام المصنوع بذلك الماء ، واذا أمر بفصل مناصه من الثياب ، ثم لم يأمر بإعادة الصلاة الا في الوقت ، وهذا عنده اختيار لا إيجاب . فان كانت الصلاة التي يأمره بأن يأتي بها في الوقت تطوعا عنه ، فأى معنى للتطوع في اصلاح ما فسد من صلاة الفريضة ؟ فان قال : ان لذلك معنى ، قيل له : فما الذى يفسد ذلك المعنى اذا خرج الوقت ؟ وما الوجه الذى رغبتوه من أجله في أن يتطوع في الوقت ، ولم ترغبوه في التطوع بعد الوقت ؟ وان كانت الصلاة التي يأمره أن يأتي بها في الوقت فرضا ، فكيف يجوز أن يصلى ظهرين ليوم واحد في وقت واحد ؟ وما الذى أسقطها عنه اذا خرج الوقت ؟ وهو يرى أن الصلاة الفرض يؤذيها التارك لها فرضا ولا بد وان خرج الوقت *

ثم العجب من تفريق أبي حنيفة ومالك بين مالا دم له يموت في الماء وفي المائعات وبين ماله دم يموت فيها ! وهذا فرق لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول ، والعجب من تحديد ذلك بماله دم ! وبالعيان ندرى أن البرغوث له دم والذباب له دم *

فان قالوا : أردنا ماله دم سائل ، قيل : وهذا زائد في العجب ! ومن أين لكم هذا التقسيم بين الدماء في الميتات ؟ وأنتم مجمعون معنا ومع جميع أهل الاسلام على أن كل ميتة فهي حرام ، وبذلك جاء القرآن ، والبرغوث الميت والذباب الميت والعقرب الميت والخنفساء الميت - : حرام بلا خلاف من أحد ، فمن أين وقع لكم هذا التفريق بين أصناف الميتات المحرمات ؟ فقال بعضهم : قد أجمع المسلمون على أكل الباقلاء المطبوخ وفيه الدقش ^(١) الميت ، وعلى أكل العسل وفيه

(١) بفتح الدال المهمة واسكان القاف وآخره شين معجمة ، ورسم في الاصل المصرى بدون نقط ، وفي الجني هكذا « الرقيس » ولم أصل الى تحقيق الصواب الا أن ما ذكرناه أقرب الى الصحة ، قال في اللسان : « الدقشة دوبيد رقصاء وقيل رقطاء أصغر من العطاء » والله أعلم

النحل الميت، وعلى أكل النحل وفيه اللود الميت، وعلى أكل الجبن والتين كذلك، وقد أمر رسول الله ﷺ بمقل (١) الذباب في الطعام.

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق: إن كان الاجماع صح بذلك كما ادعيتهم، وكان في الحديث المذكور دليل على جواز أكل الطعام يموت فيه الذباب كما زعمتم -: فإن وجه العمل في ذلك أحد وجهين: إما أن تقتصروا على ما صح به الاجماع من ذلك وجاء به الخبر خاصة، ويكون ما عدا ذلك بخلافه، إذ أصلكم أن ما لا يقى الطاهرات من الانجاس فإنه ينجسها، وما خرج عن أصله عنكم فانكم لا ترون القياس عليه سائما أو قديسا على الذباب كل طائر، وعلى القنص كل حيوان ذى أرجل، وعلى اللود كل منساب. ومن أين وقع لكم أن قيسوا على ذلك ما لا دم له؟ فأخطأتم مرتين: أحدهما أن الذباب له دم، والثانية اقتصاركم بالقياس على ما لا دم له، دون أن قيسوا على الذباب كل ذى جناحين أو كل ذى روح *

فإن قالوا: قسنا ما عدا ذلك على حديث للفأر في السمن. قيل لهم: ومن أين نكم عموم القياس على ذلك الخبر؟ فهلا قسم على الفأر كل ذى ذنب طويل، أو كل حشرة من غير السباع! وهذا مالا انفصال لهم منه أصلا. والعجب كله من حكهم أن ما كان له دم سائل فهو النجس، فيقال لهم: فأى فرق بين تحريم الله تعالى الميتة وبين تحريم الله تعالى الدم؟ فمن أين جعلتم النجاسة للدم دون الميتة؟ وأغرب ذلك أن الميتة لا دم لها بعد الموت! فظهر فساد قولهم بكل وجه *

وأما قول ابن القمام فظاهر الخطأ، لانه رأى التيم أولى من المسله النجس، فوجب أن المستعمل له ليس متوضئا، ثم لم ير الاعادة على من صلى كذلك الا في الوقت، وهو عنده مصل (٢) بنير وضوء *

(١) بمقل النبي، في الشيء يعقله مقلًا - من باب قتل - غيبه وغطاه.

(٢) قاله في الإنسان بنير وضوء.

(٣) في الاستلین «مصل» وهو غلط.

وقال الشافعي: إذا كان الماء غير جازٍ وضوء البئر والانياء واليعة وغير ذلك إذا كان أقل من خمسمائة رطل بالبضادي، بما قل أو أكثر — فإنه ينجسه كل نجس وقع فيه وكل ميتة، سواء ماله دم سائل وما ليس له دم سائل، كل ذلك ميتة نجس يفسد ما وقع فيه، فإن كان خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه، فإن كان ذلك في مائع غير الماء نجس كله وحزم استعماله، كثيراً كان أو قليلاً.

وقال أبو نوره صاحبه: جميع المائعات بمنزلة الماء، إذا كان المائع خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا أن يغير لونه أو طعمه أو ريحه، فإن كان أقل من خمسمائة رطل ينجس.

ولم يختلف أصحاب الشافعي — وهو الواجب ولا بد على أصله — في أن (١) إلقاء فيه خمسمائة رطل من ماء غير أوقية فوق وقع فيه نقطة بول أو خمر أو نجاسة ما فإنه كله نجس حرام ولا يجوز (٢) الوضوء فيه وإن لم يظهر لذلك فيه أثر، فلو وقع فيه (٣) رطل بول أو خمر أو نجاسة ما لم يظهر لها فيه أثر فالماء طاهر يجوز الوضوء به ويجوز شربه. واحتج أصحاب الشافعي لقولهم هذا بالحديث المأثور عن رسول الله ﷺ في غسل الأثاء من ولوغ الكلب وهرقه، وبأمره ﷺ من استيقظ من نومه بفلس يده ثلاثاً قبل أن يدخلها في وضوئه فإنه لا يدرى أين باتت يده، وبأمره ﷺ البائل في الماء ألا يتوضأ منه ولا يقتسل، بقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء».

(١) في الأصلين «فهو أن» وهو خطأ

(٢) في الجنة «لا يجوز»

(٣) بهامش الجنة «لعله يريد ماء هو خمسمائة رطل وأوقية» وهو غير

صحيح، بل المراد المؤلف أن يرد على الشافعية بالقياس على أصلهم، لأن الماء إذا كان خمسمائة رطل إلا أوقية ثم وقع فيه رطل مما ذكر صار كثيراً أكثر من القلتين فلم ينجس إذا لم يظهر فنجاسة أثر، وأياً ما كان ففي هذا من المحالطة الظاهرة ما فيه.

ولم يقبل الحديث . قالوا : فدلّت هذه الأحاديث على أن الماء يقبل النجاسة ما لم يبلغ حداً ما ، قالوا : فكانت القلتان حداً منصوباً عليه فيما لا يقبل النجاسة منه ، واحتج بهذا أيضاً أصحاب أبي حنيفة في قولهم *

ثم اختلفوا في تحديد القلتين ، فقال بعض أصحاب أبي حنيفة : القلة أعلى الشيء ، فمضى القلتين ههنا القامتان ، وقال الشافعي - بما روى عن ابن جريج : أن القلتين من قلال هجر ، وإن قلال هجر القلة الواحدة قربتان أو قربتان وشيء ، قال الشافعي : القربة مائة رطل ، وقال أحمد بن حنبل بذلك ، ولم يحد في القلتين حداً أكثر من أنه قال مرة : القلتان أربع قرب ، ومرة قال : خمس قرب ، ولم يحدّها بأرطال . وقال اسحاق : القلتان ست قرب ، وقال وكيع ويحيى بن آدم : القلة الجرة وهو قول الحسن البصري ، أي جرة كانت فهي قلة ، وهو قول مجاهد وأبي عبيد ، قال مجاهد : القلة الجرة ، ولم يحد أبو عبيد في القلة حداً .

وأظرف شيء تفريقهم بين الماء الجاري وغير الجاري ! فإن احتجوا في ذلك بأن الماء الجاري إذا خالطته النجاسة مضي وخلفه طاهر : فقد عدلوا يقينا أن الذي خالطته النجاسة إذا انحدر فأتما ينحدر كما هو ، وهم يبيحون أن تناوله في انحداره فتطهر به أن يتوضأ منه ويغتسل ويشرب ، والنجاسة قد خالطته بلا شك ، فوقعوا في نفس ما شنعوا وأنكروا . فإن قالوا : لم نحتاج في الفرق بين الماء الجاري وغير الجاري إلا بأن النهي إنما ورد عن الماء الراكد الذي يبال (١) فيه . قلنا : صدقم ، وهذا هو الحق ، وبذلك الأمر نفسه في ذلك الخطير نفسه فرقنا نحن بين من ورد عليه النهي وهو البائل ، وبين من لم يرد عليه النهي وهو غير البائل ، ولا سبيل إلى دليل يفرق بين ما أخذوا به من ذلك الخطير وبين ما تركوا منه . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بحديث الثائرة في السمن فيما ادعوه من قبول ما عدا الماء للنجاسة *

قال علي : هذا كل ما احتجوا به ، ما لم حجة أصلاً غير ما ذكرنا ، وكل هذه الأحاديث صحاح ثابتة لا تمتر فيها ، وكلها لا حجة لهم في شيء منها ، وكلها حجة

(١) كسب في الأصلين « يبال » .

عليهم لنا ، على ما بين ان شاء الله عز وجل وبه تعالى نستعين .
 فأول ذلك أنهم كلهم أقوالهم مخالفة لما في هذه الاخبار ، ونحن نقول بها كلها
 والحمد لله على ذلك *

أما حديث ولوغ الكلب في الاناء ، فان أبا حنيفة وأصحابه خالفوه جهاراً ،
 فأمر رسول الله ﷺ بسبع مرات أولاًن بالتراب ، فقالوا هم : لا بل مرة واحدة
 فقط ، فمقط قطعهم بقولهم أول من عصاه وخالفه ، قتركوا ما فيه وادعوا فيه ما ليس
 فيه وأخطأوا مرتين *

وأما مالك قال : لا يهرق إلا أن يكون ماء ، يخالف الحديث أيضاً علانية ، وهو
 وأصحابه موافقون لنا على أن هذا الخبر لا يتعدى به الى سواء ، وأنه لا يقاس شيء
 من النجاسات بولوغ الكلب . وصدقوا في ذلك ، إذ من ادعى خلاف هذا فقد
 زاد في كلام رسول الله ﷺ ما لم يقله عليه السلام قط *

وأما الشافعي فانه قال : ان كان ما في الاناء من الماء خمسمائة رطل فلا يهرق
 ولا يغسل الاناء ، وان كان فيه غير الماء أهرق بالغاء ما بلغ ، وهذا ليس في الحديث
 أصلاً لا بنص ولا بدليل . فقد خالف هذا الخبر وزاد فيه ما ليس فيه من أنه إن أدخل
 فيه يده أو رجله أو ذنبه أهرق وغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ، وهذه زيادة
 ليست في كلامه عليه السلام أصلاً ، وقال : إن ولغ في الاناء خنزير كان حكمه حكم
 ما ولغ فيه الكلب : يغسل سبعا إحداهن بالتراب ، قال : فان ولغ فيه سبع لم يغسل
 أصلاً ولا أهرق . فقام الخنزير على الكلب ، ولم يقس السباع على الكلب - وهو
 بعضها - وإنما حرم الكلب بعموم التهي عن أكل كل ذي ناب من السباع . فقد
 ظهر خلاف أقوالهم لهذا الخبر وموافقنا نحن لما فيه ، فهو حجة لنا عليهم . والحمد لله
 رب العالمين كثيراً ، وظهر فساد قياسهم وبطلانه ، وأنه دعاوى لا دليل على شيء منها .
 وأما الخبر فيمن استيقظ من نومه فليغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها في وضوئه
 فان أحكم لا يدري أين باتت يده - : فائهم كلهم مخالفون له ، وقائلون : إن هذا
 لا يجب على المستيقظ من نومه ، وقلنا نحن : بل هو واجب عليه . وقالوا كلهم : إن
 النجاسات التي احتجوا بهذه الاخبار في قبول الماء لها ، وفروا بها بين ورود النجاسة

على الماء وبين ورود الماء على النجاسة في قاتها تزال بفسلة واحدة . وهذا خلاف ما في هذين الخبرين جهاراً ، لأن في أحدهما تطهير الاناء بسبع غسلات أو لا من بالتراب ، وفي الآخر تطهير اليد بثلاث غسلات . وهم لا يقولون بهذا في النجاسات ، ولو كان هذان الخبران دليلين على قبول الماء للنجاسة لوجب أن يكون حكمهما مستعملاً في إزالة النجاسات . فبطل احتجاجهم بهذين الخبرين جملة . والحمد لله *

ومن الباطل المتيقن أن يكون ما ظننت به النجاسة من اليد لا يطهر إلا بثلاث غسلات ، وإذا تيقنت النجاسة فيها اكتفى في إزالتها بفسلة واحدة . فهذا قولهم الذي لا شناعة أشنع منه ، وهم يدعون إنفاذ حكم العقول في قياساتهم ، ولا حكم أشد منافرة للعقل من هذا الحكم ، ولو قاله رسول الله ﷺ لسمعنا وأطعنا ، وقلنا : هو الحق ، لكن لما لم يقله رسول الله ﷺ وجب اطراحه والرغبة عنه ، وأن نوقن بأنه الباطل . ومن المحال أيضاً أن يكون الأمر للمتنبه بغسل اليد ثلاثاً خوف أن تقع على نجاسة ، إذ لو كان كذلك لكانت رجله في ذلك كيدمه ، ولكان باطن نخذه وباطن إلبتيه أحق بذلك من يده *

وأما مالك فوافق لنا في الخبر أنه ليس دليلًا على قبول الماء للنجاسة ، فبطل تعلقهم أيضاً بهذا الخبر جملة ، وصح أنه حجة لنا عليهم ، والحمد لله رب العالمين ، فصح اتفاق جميعهم على أن هذين الخبرين لا يجعلان أصلاً لساائر النجاسات ، والألحاق سائر النجاسات على حكمهما ، فبطل تعلقهم بهما *

وأما حديث نهي البائل في الماء الراكد عن أن يتوضأ منه أو يغتسل ، فأنهم كلهم مخالفون له أيضاً . أما أبو حنيفة فإنه قال : إن كان الماء بركة إذا حرك طرفها الواحد لم يتحرك طرفها الآخر فإنه لو بال فيها ماشاء أن يبول فيه أن يتوضأ منها ويغتسل ، فإن كانت أقل من ذلك لم يكن له ولا تديره أن يتوضأ منها ولا أن يغتسل . فزاد في الحديث ما ليس فيه من تحريم ذلك على غير البائل ، وخالف الحديث فيما فيه بإباحته . في بعض أحوال كثرة الماء وقلته . البائل فيه أن يتوضأ منه ويغتسل . وكذلك قول الشافعي في الماء إذا كان خمسمائة رطل أو أقل من خمسمائة رطل ، فخالف

الحديث كما خالفه أبو حنيفة ، وزاد فيه كما زاد أبو حنيفة . وأما مالك فخالفه كله ، قال : إذا لم يتبين المسألة بينه فله أن يتوضأ منه ويغتسل ، وقال في بعض أقواله : إذا كان كثيرا فبطل تطهيرهم بهذا الخبر جملة لخالفهم له . وأما نحن فأخذنا به كما ورد في قوله الحمد كثيرا *

وأما حديث الفار في السمن فأنهم كلهم خالفوه ، لأن أبا حنيفة ومالك والشافعي أباحوا الاستصباح به ، وفي الحديث : « لا تبرؤ به » وأباح أبو حنيفة بيعه ، فبطل تطهيرهم بجميع هذه الآثار وصرح خلافهم لها ، وأنها حجة لنا عليهم *

فإن قيل : فامنع هذه الآثار إن كانت لا تدل على قبول الماء النجاسة وما فائدتها قلنا : معناها ما اقتضاه لفظها ، لا يحل لأحد أن يقول إنسانا من الناس مالا يرضيه كلامه ، فكيف رسول الله ﷺ الذي جاء الوعيد الشديد على من قوله ما لم يقل *

وأما فائدتها فهي أعظم فائدة ، وهي دخول الجنة بالطاعة لها ، وليعلم من يتبع الرسول من ينقلب على عقبيه *

وأما حديث القلتين فلا حجة لهم فيه أصلا : أول ذلك أن رسول الله ﷺ لم يحد مقدار القلتين ، ولا شك في أنه عليه السلام لو أراد أن يحد بينهما ما قبل النجاسة وبين ما لا يقبلها لما أهمل أن يحد لنا بحد ظاهر لا يحيل ، وليس هذا مما يوجب على المرء وبكل فيه إلى اختياره ، ولو كان ذلك لسكنت كل قلتين - صغرتا أو كبرتا - حدا في ذلك . فاما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا : القلة القائمة ، ومع ذلك فقد خالفوا هذا الخبر - على أن نسلم لهم تأويلهم الفاسد - لأن البئر وإن كان فيها قمتان أو ثلاث قائمتا عندهم تنجس . وأما الشافعي فليس حده في القلتين بأولى من حد غيره ممن فسر القلتين بغير تفسيره ، وكل قول لا يبرهان له فهو باطل . وأما نحن فنقول بهذا الخبر حقا ، ونقول : إن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس ولم يقبل الخبث . والقتان ما وقع عليه في اللغة اسم قلتين ، صغرتا أو كبرتاه ، ولا خلاف في أن القلة التي تسع عشرة أو طائفة ماء تسمى طائفة العرب قلة ، وليس في هذا الخبر ذكر لقلل أو حجر أصلا ، ولا شك في أن بهجر قللا صغرا وكبارا *

« قن قيل : فإنه عليه السلام قد ذكر قلال هجر في حديث الاسراء (١) . قلنا : نعم ، وليس ذلك يوجب أنه عليه السلام متى ما ذكر قلة قائما أراد من قلال هجر ، وليس تفسير ابن جرير القلتين بأولى من تفسير مجاهد الذي قال : هما جرتان ، وتفسير الحسن كذلك : إنها أي جرة كانت »

وليس في قوله عليه السلام هذا دليل ولا نص على أن ما دون القلتين ينجس ويجعل الخبيث (٢) ، ومن زاد هذا في التفسير قد قوله عليه السلام ما لم يقل ، فوجب طلب حكم ما دون القلتين من غير هذا الخبر ، فنظرنا فوجدنا ما حدثنا حماد قال : ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو علي عبد الصمد ابن أبي سكينه - وهو ثقة - ثنا عبد العزيز بن أبي حازم أبو تمام عن أبيه عن سهل ابن سعد الساعدي قال : « قالوا يا رسول الله : انا نتوضأ (٣) من بئر بضاعة وفيها ما ينجي (٤) الناس والخائض والجيف ، فقال رسول الله عليه السلام : الماء لا ينجسه شيء » (٥) .

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور أخبرنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الأشجعي عن حذيفة قل : قال رسول الله عليه السلام : « فضلنا على الناس بثلاث - وذكر عليه السلام فيها - وجعلت لنا الأرض

(١) بهامش الجنية « يعني في ثمر سدره المنتهى »

(٢) بهامش الجنية « هذا مبني على عدم القول بالمفهوم وهو مذهب المصنف »

(٣) في المصرية « انك تتوضأ » وهو الموافق لما في التلخيص .

(٤) بضم الياء واسكان النون ، والنجو ما يخرج من البطن ، وأعجى أحدث أو التي نجومه .

(٥) حديث بئر بضاعة معروف من حديث أبي سعيد الخدري ، وأما من حديث سهل بن سعد فانا لم نره الا في هذه الرواية وهي رواه محمد بن وضاح ، فقد رواه عنه قاسم بن أصبغ في مصنفه ، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن في مستخرجهم على سنن أبي داود ، ذكر هذا ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٩١) وقال : « قال ابن وضاح لقيت ابن أبي سكينه بحلب فذكره . وقال قاسم بن أصبغ : هذا

كلها مسجداً وجلت ترتبها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء (١) ، فهم عليه السلام كل ماء ولم يخص ماء من ماء .

فقالوا : فانكم تقولون إن الماء إذا ظهرت فيه النجاسة فسويت لونه وطعمه وريحه فانه ينجس ، فقد خالفتم هذين الخبرين . قلنا : معاذ الله من هذا أن قوله ، بل الماء لا ينجس أصلاً ، ولكنه طاهر بحسبه (٢) ، لو أمكننا تخليصه من جملة المحرم علينا لاستعملناه ، ولكن لما لم يقدر على الوصول الى استعماله كما أمرنا سقط عنا حكمه ، وهكذا كل شيء ، كتوب طاهر صب عليه خمر أو دم أو بول ، فالتوب طاهر كما كان ، إن أمكننا إزالة النجس عنه صلينا فيه ، وإن لم يمكننا الصلاة فيه الاستعمال النجس المحرم سقط عنا حكمه ، ولم تبطل الصلاة للباس ذلك الثوب ، لكن لاستعمال النجاسة التي فيه ، وكذلك خبز دهن بودك خبزير ، وهكذا كل شيء ، وحاشى ما جام

من أحسن شيء في أثر بضاعة ، وقال ابن حزم : عبد الصمد ثقة مشهور ، قال قاسم ويزوي عن سهل بن سعد في أثر بضاعة من طرق هذا خيرها ، قلت : ابن أبي سكرينة الذي زعم ابن حزم انه مشهور قال ابن عبد البر وغير واحد : انه مجهول ولم نجد عنه راوياً الا محمد بن وضاح ، وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١١) من طريق فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن سهل مختصراً بدون ذكر قصة أثر بضاعة ونقله عنه ابن الجوزي في التحقيق رقم ٢ وله شاهد قوى رواه البيهقي في سننه (ج ١ ص ٢٥٩) عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه قال : « دخلت على سهل بن سعد الساعدي في نسوة فقال لو أتي أسقيكم من بضاعة لكرهتم ذلك ، وقد والله سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي منها » قال البيهقي : « وهذا اسناد حسن موصول » ورواه الدارقطني (ص ١٢) من هذا الطريق مختصراً ، فدلّت هذه الاسانيد على أن الحديث عن سهل أصلاً صحيحاً ، ولأن جهل ابن عبد البر حال عبد الصمد فلقد عرفه غيره : قاسم بن أصبغ وابن حزم ومن عرف حجة على من لم يعرف . (٣) رواه مسلم وغيره .

(٢) يأمش الجنية « يقال نادى الخلاف تعظيماً يتعلق بالتسمية لا بالحكم فانه متفق عليه » وهذا صحيح .

النص بتحريمه بعينه فتجب الطاعة له ، كالمائع يلمغ فيه الكلب في الاناء ، وكالماء الراكد للبائل ، وكالسمن الدائب يقع فيه الفأر الميت ، ولا مزيد . وقد روينا من طريق قتادة أن ابن مسعود قال : لو اختلط الماء بالدم لكان الماء طهوراً . وبالله تعالى التوفيق *

ولو كان الماء ينجس بملاقة النجاسة للزم إذا بال إنسان في ساقية ما إلا يجل لأحد أن يتوضأ بما هو أسفل من موضع البائل ، لأن ذلك الماء الذي فيه البول أو العذرة منه يتوضأ بلا شك ، ولما تطهر فم أحد من دم أوقيه فيه ، لأن الماء إذا دخل في الفم النجس تنجس وهكذا أبداً ، والمفرق بين الماء وسائر المائعات في ذلك مبطل متحكم قائل بلا برهان . وهذا باطل *

قال أبو محمد علي : وأما تشنيعهم علينا بالفرق بين البائل المذكور في الحديث وغير البائل الذي لم يذكر فيه ، وبين الفأر يقع في السمن المذكور في الحديث وبين وقوعه في الزيت أو وقوع حرام ما في السمن إذ (١) لم يذكر شيء من ذلك في الحديث - : فتشنيع فاسد عائد عليهم ، ولو تدبروا كلامهم لعلوا أنهم مخطئون في التسوية بين البائل الذي ورد فيه النص وغير البائل الذي لانص فيه ، وهل فرقنا بين البائل وغير البائل إلا كفرهم معنا بين الماء الراكد المذكور في الحديث وغير الراكد الذي لم يذكر فيه ؟ والا فليقولوا لنا : ما الذي أوجب الفرق بين الماء الراكد وغير الراكد ولم يوجب الفرق بين البائل وغير البائل ؟ إلا أن ما ذكر في الحديث لا يتعدى بحكمه إلى ما لم يذكر فيه بنص ، وكفرهم بين الفاصب للماء فيحرم عليه شربه واستعماله ، وهو حلال لغير الفاصب له ، وهل البائل وغير البائل إلا كالزاني وغير الزاني ، والسارق وغير السارق ، والمصلى وغير المصلى ؟ لكل ذي اسم منها حكمه ، وهل الشنعة والخطأ الظاهر إلا أن يرد نص في البائل فيحمل ذلك الحكم على غير البائل ؟ وهل هذا إلا كمن حل حكم السارق على غير السارق ، وحكم الزاني على

غير الزاني ، وحكم المصلي على غير المصلي ، وهكذا في جميع الشريعة ! ونفوذ
 بالله من هذا .

ولو أنصفوا أنفسهم لأنكر المالكين والشافعيون على أنفسهم تفريقهم بين من
 الذكر يباطن الكف فينقض الوضوء ، وبين من يظهر الكف فلا ينقض الوضوء .
 ولأنكر المالكين على أنفسهم تفريقهم بين حكم الشريعة وحكم الدنيا في النكاح ،
 وما فرق الله تعالى بين فرجهما في التحليل والتحريم والصداق والحد . ولأنكر
 المالكين والشافعيون تفريقهم بين حكم التمر وحكم البسر في العرايا .

وهؤلاء المالكين يفرقون معنا بين ما أدخل فيه الكلب لسانه وبين ما أدخل
 فيه ذنبه المبلول من الماء . ويفرقون بين بول البقرة وبول الفرس ، ولا نص في
 ذلك . بل أشنع من ذلك تفريقهم بين خراء النجاسة الحذرة وخرثها إذا كانت مقصورة
 وبين بول الشاة إذا شربت ماءاً نجساً وبين بولها إذا شربت ماءاً طاهراً ،
 وفرقوا بين الفول وبين نفسه ، فجعلوه في الزكاة مع الجلبان صنفاً واحداً ، وجعلوها
 في البيوع صنفين ، وكل ذى عقل يدري أن الفرق بين البائل والمتغوط بنص جاء
 في أحدهما دون الآخر أوضح من الفرق بين الفول أمس والفول اليوم ، وبين الفول
 ونفسه بغير نص ولا دليل أصلاً .

وهؤلاء الشافعيون فرقوا بين البول في مخرجه من الاحليل فجعلوه يطهر بالحجارة
 وبين ذلك البول نفسه من ذلك الانسان نفسه إذا بلغ أعلى الحشفة — فجعلوه
 لا يطهر الا بالماء ، وفرقوا بين بول الرضيع وبين غائطه في الصب والفعل ، وهذا هو
 الذي أنكروا علينا هنا بعينه .

وهؤلاء الحنفيون فرقوا بين بول الشاة في البئر فيفسدها ، وبين ذلك المقدار
 نفسه من بولها بعينها في الثوب فلا يفسده ، وفرقوا بين بول البئر في البئر فيفسده ،
 ولو أنه ، نقطة فإن وقعت بمرتان من بئر ذلك الجبل في ماء البئر لم يفسد الماء . وهذا
 نفس ما أنكروه علينا . وفرقوا بين روث الفرس يكون في الثوب منه أكثر من
 قدر الدرهم البخل فيفسد الصلاة ، وبين بول ذلك الفرس نفسه يكون في الثوب فلا

يفسده الصلاة إلا أن يكون ربح الثوب عند أبي حنيفة، وشبرا في شبر عند أبي يوسف، فيفسدها حينئذ، وزفر منهم يقول: بول ما يؤكل لحمه طاهر كله، ورجيعة نجس، وهذا هو الذى أنكروا علينا. وفرقوا بين ما يملأ الفم من القلس وبين ما لا يملأ الفم منه، وفرقوا بين البول في الجسد، فلا يزيله إلا الماء، وبين البول في الثوب، فيزيله غير الماء.

ولو تقبضنا سقطانهم لقام منها ديوان.

فان قالوا: من قال بقولكم هذا في الفرق بين البائل والمنقوط في الماء الزاكد قبلكم؟ قلنا: قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم - الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - اذ بين لنا حكم البائل وسكت عن المنقوط والمتنخم والمتمخط، ولكن أخبرونا: من قال من ولد آدم بفروقكم هذه قبلكم؟ من الفرق بين بول الشاة في البئر وبولها في الثوب، وبين بولها في الجسد وبولها في الثوب؟ وبين بول الشاة تشرب ماءً نجساً وبولها اذا شربت ماءً طاهراً؟ وبين البول في رأس الحشفة وبينه فوق ذلك؟ فهذا هو الذى لم يقله أحد قط قبلهم! وليتهم اذ قالوه مبتدئين قالوه بوجه يفهم او يعقل، وكذلك سائر فروقهم المذكورة والحمد لله رب العالمين. ونحن لا ننكر القول بما جاء به القرآن والسنة، وان لم نعرف قائلًا مسمى به، وهم ينكرون ذلك ويفعلونه، فاللوائم لهم لازمة لالنا، وانما ننكر غاية الانكار القول في دين الله تعالى وعلى الله ما لم يقله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، فهذا والله هو المنكر حقاً، ولو قاله أهل الارض.

وكذلك ان قالوا لنا: من فرق قبلكم بين السمن يقع فيه الفأر وبين غير السمن فجوابنا هو الذى ذكرنا بغيته، فكيف وقد روينا الفرق بينهما عن ابن عمر، كما حدثنا احمد بن محمد بن الجبور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا هشيم عن معمر عن أبان عن راشد مولى قريش (١)

(١) الإسناد فيه خطأ في الاصلين، فهو في النسخة المصرية: «هشيم عن معمر بن أبان عن راشد مولى قريش» وفي الهجينة: «هشيم بن معمر بن أبان عن راشد مولى قريش» والصواب ما ذكرنا، فهشيم هو ابن بشير، ومعمر هو ابن

عن ابن عمر أنه سئل عن فأة وقعت في سمن، فقال: إن كان مائماً فأفقه كله، وإن كان جليداً فأتق الفأة وما حولها وكل ما بقي. حدثنا حمام ثنا ابن جرجس ثنا ابن الاعمري ثنا الليثي ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السختياني عن غافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه سئل عن فأة وقعت في عشرين فرقا من زيت، فقال ابن عمر: استمروا به وادهنوا به الأدم. وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لمطاء: الفأة تقع في السمن القائب فتموت فيه أو في الدهن فتؤخذ قد تسلخت أو قد ماتت وهي شديدة لم تتسلخ؟ فقال: سواء إذا ماتت فيه، فأما الدهن فينش فيه دهن به إن لم تقدره، قلت: فالسمن أينش فيؤكل؟ قال: لا ليس ما يؤكل، كهيئة شيء في الرأس يدغن به^(١). (قال أبو محمد): والزيت دهن بنص القرآن، قال الله تعالى: (وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للآكلين) وقد رأى مالك غسل الزيت تقع فيه النجاسة ثم يؤكل، وقد روى ابن القاسم عن مالك في النقطة من الخمر تقع في الماء والطعام: أنه لا يفسد شيء من ذلك، وأن ذلك الماء يشرب وذلك الطعام يؤكل.

قال علي: ويقال للحنفيين: أنتم تحالفون بين أحكام النجاسات في الشدة والخفة بآرائكم بخير نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ ولا من إجماع ولا قياس،

راشد الأزدي، وأبان هو بن أبي عياش البصري. وأما راشد مولى فريش فاني لم أجده له ترجمة ولم أعرف من هو.

(١) المبراة محرفة في الأصلين، فكتب في أحدهما «ينش» وفي الآخر «يلش» وصححناها من لسان العرب مادة (ن ش ش) ونص عبارته «النش الخلط... وروى عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لمطاء: الفأة تموت في السمن الذائب أو الدهن، قال: أما الدهن فينش ويدغن به إن لم تقدره نفسك، قلت: ليس في نفسك من أن يأثم إذا نش؟ قال: لا، قلت: فالسمن ينش ثم يؤكل؟ قال: ليس ما يؤكل به كهيئة شيء في الرأس يدغن به. وقوله: ينش ويدغن به إن لم تقدره نفسك، أي يخلط ويذاف، و«يدغن» بضم الياء وفتح الدال المشددة.

فبعضها عندكم لا يتنجس الثوب والبدن والخلف والنمل منه الا مقداراً كبيراً من الدم
البقي وربما قل ، وبعضها لا يتنجس هذه الاشياء الا ما كان ربيع الثوب ، ولا ندرى
ما قولكم في الجسد والنمل والخلف والارض ، وبعضها تفرقون بين حكمها في نفسها
في الثوب والجسد وبين حكمها في نفسها في البثر ، فتقولون : ان قطرة خمر أو بول تنجس
البهر ولا تنجس الثوب ولا الجسد حتى يكون ذلك أكثر من الدرهم البقي ،
فأخبرونا عن غدير اذا حرك طرفه الواحد لم يتحرك الآخر وقعت فيه نقطة بول
كلب أو نقطة بول شاة أو حلة (١) ميتة أو فيل ميت متفسخ ، هل كل هذا سواء أم
لا ؟ فان ساووا بين ذلك كله تقضوا أصلهم في تمليط بعض النجاسات دون بعض ،
وتركوا قولهم ان بعرتين من بعر الابل أو بعرتين من بعر الغنم لا تنجس البثر ، وإن
فرقوا بين كل ذلك سألناهم تفصيل ذلك ، ليكون ذلك زيادة في السخرياء (٢) والتخليط .
قال على : وقالوا لنا : ما قولكم في خمر أو دم أو بول وقع ذلك في الماء فلم
يظهر لشيء من ذلك في الماء طعم ولا لون ولا ريح ، هل صار الخمر والبول والدم ماء أم
بقي كل ذلك بحسبه ؟ فان كان صار كل ذلك ماء فكيف هذا ؟ وإن كان بقي كل ذلك
بحسبه فقد أبجتم الخمر والبول والدم وهذا عظيم وخلاف للإسلام ؟ (قال أبو محمد) :
جوابنا وبالله تعالى التوفيق : إن العالم كله جوهر واحدة تختلف أبعاضها بأعراضها
وبصفاتها فقط ، وبحسب اختلاف صفات كل جزء من العالم تختلف أسماء تلك
الأجزاء التي عليها تقع أحكام الله عز وجل في الديانة ، وعليها يقع التخاطب والتفاهم
من جميع الناس بجميع اللغات ، فالعنب عنب وليس زيبيا ، والزبيب ليس عنباً ،
وعصير العنب ليس عنباً ولا خراً ، والخمر ليس عصيراً ، والغلل ليس خراً ، وأحكام
كل ذلك في الديانة تختلف ، والعين الحاملة واحدة ، وكل ذلك له صفات منها يقوم

(١) الحلة بفتح الحاء واللام القردة الكبيرة وهي دويبة تمض الابل معروفة
وقيل هي الصنيرة ، وفي النسخة المنيية « حلة منته »

(٢) كذا في الاصلين بالمد ولم أجده في شيء من كتب اللغة ، بل المصدر السخريّة
بضم السين ، والاسم السخري بضم السين وكسرهما مع تشديد الياء
(م ٢١ - ج ١ الحلى)

حده ، فما دامت تلك الصفات في تلك العين فهي ماء وله حكم الماء ، فإذا زالت تلك الصفات عن تلك العين لم تكن ماء ولم يكن لها حكم الماء ، وكذلك الدم والخمر والبول وكل ما في العالم ، لكل نوع منه صفات مادامت فيه فهو خمر له حكم الخمر ، أو دم له حكم الدم ، أو بول له حكم البول أو غير ذلك ، فإذا زالت عنه لم تكن تلك العين خمرًا ولا ماء ولا دما ولا بولا ولا الشيء الذي كان ذلك الاسم واقعا من أجل تلك الصفات عليه ، فإذا سقط ما ذكرتم من الخمر أو البول أو الدم في الماء أو في الخلل أو في اللبن أو في غير ذلك — : فإن بطلت الصفات التي من أجلها سمى الدم دما والخمر خمرًا والبول بولا ، وبقيت صفات الشيء الذي وقع فيه ما ذكرنا بحسبها ، فليس ذلك الجرم الواقع بعد خمرًا ولا دما ولا بولا ، بل هو ماء على الحقيقة أو لبن على الحقيقة ، وهكذا في كل شيء . *

فإن غلب الواقع مما ذكرنا وبقيت صفاته بحسبها وبطلت صفات الماء أو اللبن أو الخلل فليس هو ماء بعد ولا خلا ولا لبنًا ، بل هو بول على الحقيقة أو خمر على الحقيقة أو دم على الحقيقة . فإن بقيت صفات الواقع ولم تبطل صفات ما وقع فيه فهو ماء وخمر أو ماء وبول أو ماء ودم ، أو لبن وبول أو دم وخل وهكذا في كل شيء . *

ولم يحرم علينا استعمال الحلال من ذلك لو أمكننا تخليصه من الحرام ، لكننا لا قدر على استعماله إلا باستعمال الحرام فمجزنا عنه فقط ، والافهوطا طاهر مطهر حلال بحسبه كما كان ، وهكذا كل شيء في العالم ، فالدم يستحيل لحماً فهو حينئذ لحم وليس دماً ، والعين واحدة ، والاعم يستحيل شحماً فليس لحماً بعد بل هو شحم والعين واحدة ، والزبل والبراز والبول والماء والتراب يستحيل كل ذلك في النخلة ورقاً ورطباً ، فليس شيء من ذلك حينئذ بلا ولا تراباً ولا ماء ، بل هو رطب حلال طيب ، والعين واحدة ، وهكذا في سائر النبات كله ، والماء يستحيل هواء متصداً وملحاً جامداً فليس هو ماء بل ولا يجوز الوضوء به والعين واحدة ، ثم يعود ذلك الهواء وذلك الملح ماء ، فليس حينئذ هواء ولا ملحاً ، بل هو ماء حلال يجوز الوضوء به والفضل . *

فإن أنكرتم هذا وقلتم : إنه وإن ذهب صفاته فهو الذي كان نفسه ، لزمكم ولا بد إباحة الوضوء بالبول لانه ماء مستحيل بلا شك ، وبالرق لانه ماء مستحيل ، ولزمكم

تحريم النمار المغذاة بالزبل وبالعدرة ، وتحريم لحوم الدجاج لانها مستحيلة عن المحرمات *

فان قالوا : فنحن نجد الدم يلقى في الماء أو الحمر أو البول فلا يظهر له لون ولا ريح ولا طعم فيؤثر طرحه فتظهر صفاته فيه ، فهلا صار الثاني ماء كما صار الاول ؟ قلنا لهم : هذا السؤال لسنا نحن المسئولين به ، لكن جريتم فيه على عادتكم القميمة في التعقب على الله تعالى والاستدراك عليه في أحكامه تعالى وأفعاله ، وإياه تعالى تسألون عن هذا لان نحن ، لانه هو الذى أحل الاول ولم يحل الثانى كما شاء لان نحن ، وجوابه عز وجل لكم على هذا السؤال يأتيكم يوم القيامة بما تطول عليه ندامة السائل ، لان الله تعالى حرم هذا السؤال اذ يقول تعالى : (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) *

ثم نحن نجيبكم قائمين لله تعالى كما افترض عز وجل علينا اذ يقول : (كونوا قوامين لله) فنقول لكم : هذا خلق الله تعالى ما خلق كله من ذلك كله كما شاء لا معقب لحكمه ولا يسأل عما يفعل ، ونحن نجد الماء يصمد الهواء بالتجفيف فيصير الماء هواء مصعداً وليس ماء أصلاً ، حتى اذا كثر الماء المستحيل هواء في الجو عاد ماء كما كان ، وأنزله الله تعالى من السحاب ماء ، وهذا نفس ما احتججتم به علينا من أن الدم يخفى في الماء والفضة تخفى في النحاس ، فاذا توبع بهما ظهرا *

ولا فرق بين هذا السؤال الاحق وبين من سأل : لم خلق الله الماء يتوضأ به ولم يجعل ماء الورد يتوضأ به ؟ ولم جعل الصلاة الى الكعبة والحج ولم يجعلهما الى كسركرأ الى الفرما (١) أو الطور ؟ ولم جعل المغرب ثلاثاً والصبح ركعتين بكل حال ، والظهر في الحضر أربعاً ؟ ولم جعل الحمار طويل الاذنين ، والجل صفيهما ، والفأر طويل الذنب ،

(١) كسركر بفتح الكافين وبينهما سين مهملة ساكنة . وآخره راء ، قال ياقوت : « كورة . واسعة . . . وقصبتها اليوم واسط القصبة التي بين الكوفة والبصرة » و « الفرما » بفتح الفاء والراء والميم مقصور : مدينة قديمة بين العريش والفسطاط شرقي تنيس على ساحل البحر . قاله ياقوت ، وموقعها يكونه الآن شرقي « بورفؤاد » بين بحيرة « البردويل » وبين بحيرة تنيس المعروفة ببخيرة « المنزلة »

والثعلب كذلك والمرزى قصيرة الذنب والارنب كذلك ؟ ولم صار الانسان يحدث من أسفل ربحاً فيلزم فصل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجله ، ولا يفصل مخرج تلك الریح ؟ وهذا كله ليس من سؤال العقلاء المسلمين ، ولا يشبه اعتراضات العلماء المؤمنين ، بل هو سؤال نوکی الملحدين وحقى الدهريين المتحيرين الجبال * .

وإذا أحلناكم وسائر خصوصونا على العيان ومشاهدة الحواس في انتقال الاسماء بانتقال الصفات التي فيها تقوم الحدود ، ثم أريناكم بطلان الصفات التي لا تجب تلك الاسماء — عندكم وعندنا وعند كل من على أديم الارض قديماً وحديثاً — على تلك الاعيان الوجودها ، ثم أحلناكم على البراهين الضرورية العقلية على أن الله تعالى خالق كل ذلك على ما هو عليه كما شاء ، فاعتراضكم كله هوس وباطل يؤدي إلى الالحاد *

فقالوا: فما تقولون في فضة خالطها نحاس فلم يظهر له فيها أثر ولا غيرها ، أنزكى بوزنها وتباع بوزنها فضة محضة أم لا ؟ قلنا والله تعالى التوفيق: القول في هذا كقولك في الماء سواء سواء ولا فرق ، إن بقيت صفات الفضة بحسبها ولم يظهر للنحاس فيها أثر ، فاتها تزكى بوزنها وتباع بوزنها من الفضة ، لا بأقل ولا بأكثر ولا نسيئة ، وإن غلبت صفات النحاس حتى لا يبقى للفضة أثر ، فهو كله نحاس محض لا زكاة فيه أصلاً ، سواء كثرت تلك الفضة التي استحالت فيه أو لم تكثر ، وجاز بيعه بالفضة قدماً ونسيئة بأقل مما خالطه من الفضة وبمثل ذلك وبأكثر ، وإن ظهرت صفات النحاس وصفات الفضة معاً فهو نحاس وفضة ، تجب الزكاة فيما فيه من الفضة خاصة إن بلغت خمس أواق وإلا فلا ، كما لو انفردت ، ولا يحل بيع تلك الجملة بفضة محضة أصلاً لا بمقدار ما فيها من الفضة ولا بأقل ولا بأكثر لا قدماً ولا نسيئة ، لأننا لا نقدر فيها على المائلة بالوزن ، وتباع تلك الجملة بالذهب قدماً لا نسيئة *

فسألوا عن قدر طبخت بالخر أو طرح فيها بول أودم أو عذرة ولم يظهر من ذلك كله هنالك أثر أصلاً ، فقلنا: من طرح في القدر شيئاً من ذلك عهداً فهو فاسق خاص به عز وجل ، لأنه استعمل الحرام المفترض اجتنابه ، وأما إذا بطل (١) كل

ذلك (١) فما في القدر حلال أكله ، لأنه ليس فيه شيء من المحرمات أصلاً ، وقد أبطل الله تعالى تلك المحرمات وأحالتها الى الحلال . ثم قلب عليهم هذا السؤال في دن خل رمى فيه خر قلم يظهر للخمر أثر ، فقولهم إن ذلك الذي في الدن كله حلال ، فهذا تناقض منهم ، وقول منهم بالذى شعوا به فإزهم التشنيع ، لأنهم عظموه ورأوه حجة ، ولم يلزمنا لأننا لم نعظمه ولا رأيناه حجة . والله الحمد *

قال على : وأما متأخروهم فاتهم لما رأوا أنهم لا يقدرّون على ضبط هذا المذهب لفساده وسخافته فروا الى أن قالوا : إننا لانفرق بين غدبر كبير ولا بحر ولا غير ذلك ، لكن الحكم لقلبة الظن والرأى في الماء الذي يتوضأ منه ويغتسل منه ، فإن تيقنا أوغلب في ظنوننا أن النجاسة خالطته حرم استعماله ولو أنه ماء البحر ، وإن لم نتيقن ولاغلب في ظنوننا أنه خالطته نجاسة توضأنا به *

قال على : وهذا المذهب أشد فساداً من الذى رغبوا عنه لوجوه : أولها ، أنهم مقرون بأنه حكم بالظن ، وهذا لا يحل ، لأن الله تعالى يقول : (ان يتبعون الاالظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئا) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » . ولا أسوأ حالاً ممن يحكم في دين الله تعالى الذى هو الحق المحض بالظن الذى هو مقرر بأنه لا يثبت . والثانى ، أن يقال لهم : كما تظنون أن النجاسة لم تخالطه فظنوا أنها خالطته فاجتنبوه ، لان الحكم بالظن أصل من أصولكم ، فما الذى جعل إحدى جنبتي الظن أولى من الأخرى ؟ . والثالث ، أن قولكم هذا تحكم منكم بلا دليل ، وما كان هكذا فهو باطل . والرابع ، أن تقول لهم : عرفونا ما معنى هذه المخالطة من النجاسة للماء ؟ فلسنا نفهمها ولا أنتم ولا أحد في العالم - والله الحمد - فإن كنتم تريدون أن كل جزء من أجزاء الماء قد جاور جزءاً من أجزاء النجاسة فهذه مجاورة لاخالطة ، وهذا لا يمكن البتة الا بأن يكون مقدار النجاسة كمقدار الماء سواء سواء ، وإلا فقد فضلت أجزاء من الماء لم يجاورها شيء من النجاسة *

فان قالوا : فقد تنجس كل ذلك وإن كان لم يجاوره من النجاسة شيء ، قلنا

(١) بهامش اليمينية . « أي لون ماطر ح ورجه وطعمه »

لهم : هذا لازم لكم في البحر بقطعة بول تقع فيه ولا فرق ، فان أبوا (١) من هذا قلنا لهم : ففرونا بالمقدار من النجاسة التي اذا جاور مقداراً محدوداً أيضاً من الماء ولا بد نجسه ، فان أقدموا على تحديد ذلك زادوا في الضلال والهوس ، وان لم يقدموا على ذلك تركوا قولهم ، كالميتة فسادا ومجھولاً لا يحل القول به في الدين *

وأيضاً فان كان الحكم عندكم لغالب الظن فانه يلزمكم أن تقولوا في قدح فيه أوقيتان من ماء فوقعت فيه مقدار الصابة (٢) من بول كلب :- إنه لم ينجس من الماء إلا مقدار ما يمكن أن تخلطه تلك النجاسة ، وليس ذلك الا لمقدارها من الماء فقط ، ويبقى سائر ماء القدح طاهراً حلالاً شر به والوضوء به . وهكذا في جب فيه كرماء (٣) وقعت فيه أوقية بول فانه على أصلكم لا ينجس الا مقدار ما مازجته تلك الاوقية ، وبقي سائر ذلك طاهراً مطهراً حلالاً ، ونحن موقنون وأنتم أنتم لم تمازج عشر الكر ولا عشر عشرة ، فان التزمت هذا طرقت جميع مذاهبكم القديمة والحديثة ، التي هي أفكار سوء مفسدة للدماغ ، فان رجعت الى أن ما قرب من النجاسة ينجس ، لزمكم ذلك كما قد الزناكم في النيل والجيحون ، وفي كل ماء جار ، لأنه يتصل بعضه ببعض فينجس جميعه ملاقاته الذي قد تنجس ولا بد - نعم - وفي البحر من قطعة بول تقع في كل ذلك ، فاختاروا ما شئتم *

فان قالوا : لسنا على يقين من أن النهر الكبير أو البحر تنجس ، ولان أن المتوضئ به توضأ بماء خالطته النجاسة منه . قلنا لهم : هذا نفسه موجود في الجب والبئر وفي القلة وفي قدح فيه عشرة أرطال ماء اذا لم يظهر أثر النجاسة في شيء من ذلك ولا فرق ،

(١) « أبى » فعل يتعدى بنفسه ، وقد استعمله المؤلف كثيراً متعدياً بمن كما في الاحكام له (ج ٢ ص ٢٧) وقد رد هذا نقلاً عن الفارسي . واستعمله مرة في الاحكام متعدياً بمن (ج ٤ ص ٢٣٧) ولم أجده بسنداً

(٢) بضم الصاد المهملة وفتح الهيمزة وبمعناها ألف وباء . هي بيض البرغوث والتمل وجمها « صئبان » وفي اليمينية « الصوانة » بالنون وهو خطأ

(٣) « الكر » بفتح الكاف وبالراء المشددة مكيا لآهل العراق وهو

ستون قميراً وقيل ستة أوقار حمراء ، قاله في اللسان

ولايقين في أن كل ماء فيما ذكرنا تنجس ، ولا في أن المتوضئ من ذلك والشارب
توضأ بنجس أو شرب نجسا ، ثم حتى لو كان كما ذكرنا لما وجب أن يتنجس الماء
للطاهر الحلال أو المائع لتلك لجاورة النجس أو الحرام له ، ما لم يحمل صفات الحرام
أو النجس . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : رأيت بعض من تكلم في الفقه ويميل الى النظر يقول : ان كل ماء
وقعت فيه نجاسة فلم يظهر لها فيه أثر فسواء كان قليلا أو كثيرا ، الحكم واحد ، وهو
أن من توضأ بذلك الماء كله أو شربه حاشى مقدار ما وقع فيه من النجاسة ، فوضؤه
جائز وصلاته تامة وشربه حلال ، وكذلك غسله منه ، إذ ليس على يقين من أنه
استعمل نجاسة ولأنه شرب حراما ، فان استوعب ذلك الماء كله فلا وضوء له ولا ظهر
وهو عاص في شربه ، لا تنا على يقين من أنه استعمل نجاسة وشرب حراما ، قال :
وهكذا القول في البحر فما دونه ولا فرق ، قال : فان توضأ بذلك الماء اثنان فصاعداً
فاستوعباه أو استوعبوه كله بانفصل أو الوضوء أو الشرب فكل واحد منهما أو منهم
وضوءه جائز في الظاهر ، وكذلك غسله أو شربه ، الآن فيهما أو فيهم من لا وضوء له
ولا غسل ، ولا أعرفه بعينه ، فلا أزم أحداً منهم إعادة وضوء ولا إعادة
صلاة بالظن *

قال علي : وقد فاظرت صاحب هذا القول رحمه الله في هذه المسألة ، وأزمته على
اصل آخر له كان يذهب اليه — : أن يكون يأمر جميعهم بإعادة الوضوء والصلاة ، لان
كل واحد منهم ليس على يقين من الطهارة ، وشك في الحدث ، بل على أصلنا وأصل
كل مسلم من أن كل واحد منهم على يقين من الحدث وعلى شك من الطهارة ، فالواجب
عليه أن يأتي ييقين الطهارة ، وأريته أيضاً بطلان القول الاول بما قدمنا من استحالة
الاحكام باستحالة الاسماء ، وان استحالة الاسماء باستحالة الصفات التي منها تقوم
الحدود ، رقلت له : فرق بين ما أجزت من هذا وبين اناءه في أحدهما وفي الآخر
عصبر بعض الشجر ، وبين بضعتي لحم إحداهما من خنزير والثانية من كبش ، وبين
شائنين إحداهما مذكرة والأخرى عقيرة سبع ميتة ، ولا يقدر على الفرق بين شيء
من ذلك أصلا *

قال على : ومن روى عنه هذا القول بمثل قولنا - ان الماء لا ينجسه شيء - :
عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
والحسين بن علي بن أبي طالب وميسونة أم المؤمنين وأبو هريرة وحذيفة بن اليمان
رضي الله عن جميعهم ، والأسود بن يزيد وعبد الرحمن اخوه وعبد الرحمن بن أبي
ليلي وسعيد بن جبير ومجاهد وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
والحسن البصري وعكرمة وجابر بن زيد وعثمان بن عتيق وغيرهم . فان كان التقليد جائزا
فتقليد من ذكرنا من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أولى من تقليد أبي حنيفة
ومالك والشافعي *

١٣٧ - مسألة - والبول كله من كل حيوان - إنسان أو غير إنسان، مما يؤكل
لحمه أولا يؤكل لحمه نحو ما ذكرنا كذلك ، أو من طائر يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه - :
فكل ذلك حرام اكله وشربه إلا لضرورة تداو أو إكراه أو جوع أو عطش فقط ،
وفرض اجتنابه في الطهارة والصلاة الا مالا يمكن التحفظ منه الا يخرج فهو معفو عنه
كونيم (١) الذباب ونحو البراغيث *

وقال ابو حنيفة : أما البول فكله نجس سواء كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل
لحمه، إلا أن بعضه أغلظ نجاسة من بعض ، فبول كل ما يؤكل لحمه - من فرس أو شاة
أو بغير أو بقرة أو غير ذلك - لا ينجس الثوب ولا تعاد منه الصلاة، الا أن يكون
كثيرا قاحشا فينجس حيثئذ وتعاد منه الصلاة أبدا . ولم يحد أبو حنيفة في المشهور
عنه في الكثير حدا ، وحده أبو يوسف بأن يكون شبرا في شبر ، قال : فلو بات شاة
في بئر فقد تنجست وتزج كلها ، قالوا : وأما بول الانسان ومالا يؤكل لحمه فلا تعاد
منه الصلاة ولا ينجس الثوب الا أن يكون أكثر من قدر الدرهم البغلي ، فان كان
كذلك نجس الثوب واعيدت منه الصلاة أبدا ، فان كان قدر الدرهم البغلي فأقل لم
ينجس الثوب ولم تعد منه الصلاة ، وكل ما ذكرنا - قبل وبعد - فالعبد عندهم
والنسيان سواء في كل ذلك . قال : وأما الروث فانه سواء كله كان مما يؤكل لحمه أو مبالا

يؤكل لحه من بقر كان أو من فرس أو من حمار أو غير ذلك، إن كان في الثوب منه أو النمل أو الخف أو الجسد أكثر من قدر الدرهم البغلى - : بطلت الصلاة وأعادها أبداً ، وإن كان قبر الدرهم البغلى فأقل لم يضر شيئاً ، فإن وقع في البئر بعرتان فأقل من أبعاد الأبل أو الغنم لم يضر شيئاً ، فإن كان من الزوث المذكور في الخف والنمل أكثر من قدر الدرهم : فإن كان يابساً أجراً فيه الحلك ، وإن كان رطباً لم يميز فيه إلا الغسل ، فإن كان مكان الزوث بول لم يميز فيه إلا الغسل بيس أو لم ييس . قال : فإن صلى وفي ثوبه من خرم الطير الذي يؤكل لحه أو لا يؤكل لحه أكثر من قدر الدرهم لم يضر شيئاً ولا أعيدت منه الصلاة ، إلا أن يكون كثيراً فاحشاً فتعاد منه الصلاة ، إلا أن يكون خرم دجاج فإنه من صلى وفي ثوبه أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة أبداً ، ولو وقع في الماء خرم حمام أو عصفر لم يضره شيئاً . وقال زفر : بول كل ما يؤكل لحه طاهر كثر أم قل ، وأما بول مالا يؤكل لحه ونجوه ونجوه ما يؤكل لحه فكل ذلك نجس *

وقال مالك : بول مالا يؤكل لحه ونجوه نجس ، وبول ما يؤكل لحه ونجوه طاهران إلا أن يشرب ماء نجسا فبوله حينئذ نجس ، وكذلك ما يأكل الدجاج من نجاسات غفروها نجس

وقال داود : بول كل حيوان ونجوه - أكل لحه أو لم يؤكل - فهو طاهر، حاشى بول الانسان ونجوه فقط فها نجسان

وقال الشافعي مثل قولنا الذي صدرنا به

قال علي : أما قول أبي حنيفة في غاية التخليط والتناقض والفساد ، لا تعلق له بسنة لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا بقرآن ولا بقياس ولا بدليل إجماع ولا بقول صاحب ولا برأى بعيد ، وما نعلم أحداً قسم النجاسات قبل أبي حنيفة هذا التقسيم ، بل نقطع على أنه لم يقل بهذا الترتيب فيها أحد قبله ، فوجب اطراح هذا القول بيقين .

وأما قول أصحابنا (١) قاتهم قالوا : الأشياء على الطهارة حتى يأتي نص بتحريم شيء أو تنجيسه فيوقف عنده ، قالوا : ولا نص ولا إجماع في تنجيس

(١) يعنى الظاهرية

بول شيء من الحيوان ونجموه حاشى بول الانسان ونجموه ، فوجب أن لا يقال بتنجيس شيء من ذلك ، وذكروا ما روينا من طريق أنس : « أن قوماً من عكل وعرينة قدموا على رسول الله ﷺ وتكلموا بالاسلام ، فقالوا : يا رسول الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، واستوخوا المدينة ، فأمر لهم رسول الله ﷺ بنود وراع وأمرهم أن يخرجوا فيها فيشر بوا من ألباتها وأبوالها » وذكر الحديث . وبحديث روينا أيضاً من طريق أنس : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي في المدينة حيث أدرسته الصلاة وفي مرابض الغنم » . وبحديث روينا من طريق ابن مسعود : « كان رسول الله ﷺ يصلي عند البيت وملاً من قرش جلوس وقد نحروا جزوراً لهم ، فقال بعضهم أيكم يأخذ هذا الفرث بدمه ثم يمله حتى يضع وجهه ساجداً فيضعه على ظهره ، قال عبد الله : فأنبت أشقاها (١) فأخذ الفرث ، فأملاه ، فلما خر ساجداً وضعه على ظهره ، فأنبرت فاطمة بنت رسول الله ﷺ وهي جارية ، فجاءت تسعى فأخذته من ظهره ، فلما فرغ من صلاته قال : اللهم عليك بقرش » وذكر الحديث . وبحديث روينا من طريق ابن عمر : « كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ وكنت شاباً عزياً ، وكانت السكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » . وذكروا في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم ومن بعدهم ما روينا من طريق شعبة وسفيان كلاهما عن الأعمش عن مالك بن الحارث (٢) عن أبيه قال : « صلى بنا أبو موسى الأشعري على مكان فيه سرقين » ، هذا لفظ سفيان ، وقال شعبة : « روث الدواب » وروينا من طريق غيرهما « والصحراء أماما ، وقال : هنا وهناك سواء » وعن أنس : « لا بأس ببول كل ذات كرش » وعن إبراهيم النخعي ، قال منصور : سألت عن السرقين يصيب خف الانسان أو نعله أو قدمه ؟ قال : لا بأس . وعن إبراهيم أنه رأى رجلاً قد تنحى عن بغل يبول ، فقال له إبراهيم : ما عليك لو أصابك . وقد صح عنه أنه كان لا يميز أكل البغل . وعن الحسن البصري : لا بأس بأبوال الغنم . وعن محمد بن علي بن الحسين ونافع مولى ابن عمر فمين أصاب عمامته بول بعير ، فلا جيباً : لا يسله . وعن عبد الله بن مفضل أنه كان يصلي وعلى رجله أثر

السرقة. وعن عبيد بن عمير قال: إن لى عنيقاً^(١) تبصر فى مسجدى
قال أبو محمد: أما الآثار التى ذكرناها فكلاهما صحيح ، إلا أنها لا حجة لهم فى شىء منها*
أما حديث ابن عمر فغير مسند لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ عرف ببول
الكلاب فى المسجد فأقره ، وأذ ليس هذا فى الخبر فلا حجة فيه ، أذ لا حجة
إلا فى قوله عليه السلام أو فى عمله أو فيما صح أنه عرفه فأقره ، فسقط هذا الاحتجاج
بهذا الخبر ، لكن يلزم من احتج بحديث أبى سعيد: «كنا نخرج على عهد رسول الله
ﷺ صدقة الفطر صاعاً من طعام» أن يحتج بهذا الخبر ، لأنه أقرب إلى أن يعرفه
رسول الله ﷺ منه إلى أن يعرف عمل بنى خدرة فى جهن من جهات المدينة ، ويلزم
من شنع لعمل الصحابة رضى الله عنهم أن يأخذ بحديث ابن عمر هذا ، فلا يرى أحوال
الكلاب ولا غيرها نجساً ، ولكن هذا مما تناقضوا فيه*

وأما حديث ابن مسعود فلا حجة لهم فيه ، لأن فيه أن الفرث كان معه دم ، وليس
هذا دليلاً عندهم ، على طهارة الدم ، فمن الباطل أن يكون دليلاً على طهارة الفرث دون
طهارة الدم ، وكلاهما مذكوران معاً. وأيضاً فنشبة وسفيان و زكريا بن أبى زائدة وروا
كلهم هذا الخبر عن النضرى رواه عنه على بن صالح ، وهو أبو اسحاق بن عمر بن ميمون
عن ابن مسعود ، فذكر وأن ذلك كان سلى^(٢) جزور ، وهم أوثق واحفظ من على بن صالح
وروايتهم زائدة على روايته^(٣) وإذا كان الفرث والدم فى السلى فهما غير طاهرين ، فلا

(١) تصغير عناق ، وهى الأنثى من ولد المعز

(٢) السلى هو الجلدة الرقيقة التى يكون فيها الولد من الدواب والابل ، وهو

من الناس المشيمة ، قال ابن السكيت : يكتب بالباء . قاله فى اللسان

(٣) أما رواية على بن صالح فقد رواها النسائى (ج ١ ص ٥٨) باللفظ الذى

ذكره المؤلف ، وأما الروايات الأخرى فقد روى الحديث البخارى (ج ١ ص ٣٩ ، ٧٨

و ٢ : ٤٣ ، ٨٣ ، ١٨٢) ومسلم (ج ٢ ص ٦٧ ، ٦٨) واحمد (ج ١ ص ٤١٧) والطائى السلى برقم

(٣٢٥) وفيها كلها «سلى جزور» الارواية البخارى (ج ١ ص ٧٨) - فى الباب

الأخير من كتاب الصلاة قبل كتاب المواقيت - من طريق اسرائيل بن أبى

اسحق ولفظه : «أيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيعمد إلى قرنها ودمها وسلاها»

حكم لها ، والقاطع هنا أن هذا الخبر كان بمكة قبل ورود الحكم بتحريم النجس والدم ،
فصار منسوخا بلا شك وبطل الاحتجاج به بكل حال *

وأما حديث أنس في الصلاة في مريض الغنم فاتهم قالوا : إن مريض الغنم لا تخلو
من أبوالها ولا من أبنائها . فقلنا لهم : أما قولكم أنها لا تخلو من أبوالها ولا من أبنائها
قد يقول الراعى أيضا بينها ، وليس ذلك دليلا على طهارة بول الانسان *

وأيضاً فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا
أبو داود السجستاني ثنا محمد بن كريب ثنا الحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد
في الدور وأن تطيب وتنظف » . قال علي : الدور هي دور السكنى ، وهي أيضا المحلات ،
تقول دار بني ساعدة ، ودار بني النجار ، ودار بني عبد الاشهل ، هكذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وهو كذلك في لغة العرب ، فقد صح أمره عليه السلام بتنظيف
المساجد وتطعيمها ، وهذا يوجب الكنس لها من كل بول وبر وغيره *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ وأبو الزبيع
الزهراني كلاهما عن عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أحسن (١) الناس خلقا ، فربما رأيته تحضر الصلاة (٢) فيأمر
بالبساط الذي تحته فيكنس وينضح (٣) ثم يؤم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم
خلفه فيصلي بنا » . فهذا أمر منه عليه السلام بكنس ما يصلى عليه ونضجه *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر

الحلبي ، وهي متايمة لرواية علي بن صالح تؤيدها وهو ثقة ، وروايته هي التي فيها
زيادة القرب والدم ، وزيادة مقبولة من الثقة *

(١) كذا في الاصلين زيادة « من » وقد رواه مسلم كاملا في كتاب الصلاة
(ج ١ ص ١٨٣) وروى القسم الأول منه بهذا الاسناد في كتاب الفضائل (ج ٢
ص ٢١٢) بحذف « من » في الموضعين (٢) في مسلم في الصلاة « فربما تحضر
الصلاة وهو في بيتنا » (٣) في مسلم « ثم ينضح »

ابن أبي شيبه ثنا اسماعيل بن علي عن ابن عون - هو عبد الله - عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس بن مالك قال : « صنع بعض عموقي للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً وقال اني أحب أن تأكل في يقي وتصلى فيه ، فأثاموفي البيت فخل (١) من تلك الفحول - يعني حصيرا - فأمر عليه السلام بجانب منه فكفس ورش فصلى وصلينامه . فهذا أمر منه عليه الصلاة والسلام بكفس ما يصلى عليه ورشه بالماء ، فدخل في ذلك مرائب الغنم وغيرها (٢) »

وأيضاً فإن هذا الحديث نفسه اتما روينا من طريق عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس ، وقد روينا من طريق البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة عن أبي التياح عن أنس : « كان رسول الله ﷺ يصلى في مرائب الغنم قبل أن يبنى المسجد » فصح أن هذا كان في أول الهجرة قبل ورود الاخبار باجتنب كل نجو وبول . وأيضاً فإن يونس بن عبد الله قال ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اذلم تجدوا الإمرايض الغنم وأعطان الابل فصلوا في مرائب الغنم ولا تصلوا في معاطن الابل » *

حدثنا حمام (٣) ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب : « أن رسول الله ﷺ سئل أنصلي في أعطان الابل ؟ فقال لا . قال : أنصلي في مرائب الغنم قال نعم » *

(١) الفحل والفحال ذكر النخل ، والفحل حصير تنسج من خال النخل والجمع فحول . قاله في اللسان (٢) الظاهر أن أمره عليه السلام بكفس الحصير ونفضه بالماء في حديثي أنس إنما هو من باب النظافة وتخير مكان الصلاة . وبعيد أن يكون أمراً بكفس مكانها ورشه كلما أراد المصلى الصلاة . وهذا واضح (٣) في المصرية « ثنا حمام بن مفرج » وفي اليمنية « ثنا ابن مفرج » بحذف حمام ، وكلاهما خطأ ، لأن ابن حزم اعما يروى عن ابن مفرج بالواسطة كما مضى مرارا . انظر المسئلة رقم ١١٦ و ١١٨ والاحكام ج ٤ ص ١٣٢

قال على : عبد الله هذا هو عبد الله بن عبد الله ثقة كوفي ولى قضاء الرى (١) .
 حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن
 محمد البرقي (٢) ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا يونس عن الحسن عن
 عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتيتم على مراض الغنم فصلوا فيها ،
 وإذا أتيتم على مبارك الابل فلا تصلوا فيها ، فاتها خلقت من الشياطين »

قال أبو محمد : فلو كان أمره عليه السلام بالصلاة في مراض الغنم دليلا على
 طهارة أبوالها وأبصارها كان نهييه عليه السلام عن الصلاة في اعطان الابل دليلا على
 نجاسة أبوالها وأبصارها ، وإن كان نهييه عليه السلام عن الصلاة في اعطان الابل ليس
 دليلا على نجاسة أبوالها ، فليس أمره عليه السلام بالصلاة في مراض الغنم دليلا على
 طهارة أبوالها وأبصارها ، والمفرق بين ذلك متحكم بالباطل ، لا يعجز من لا ورع له عن
 أن يأخذ بالطرف الثاني بدعوى كدعواه *

فإن قال : إنما نهي عن الصلاة في اعطان الابل لأنها خلقت من الشياطين كما
 في الحديث . قيل له : وإنما امر بالصلاة في مراض الغنم لأنها من دواب الجنة كما
 قد صح ذلك أيضا في الحديث ، فخرجت الطهارة والنجاسة من كلا الخبرين ، فسقط
 التعلق بهذا الخبر جملة . والله تعالى التوفيق *

وأما حديث انس في ابوال الأبل والبانها فلا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله
 ﷺ إنما أباح للعربيين شرب ابوال الابل والبان الابل على سبيل التداوى من المرض ،
 كما روينا من طريق مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية عن حجاج بن أبي عثمان
 حدثني أبو رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة حدثني انس بن مالك : « أن نفرا من
 عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام ، فاستوخوا الارض وسقمت
 اجسامهم ، فشكلوا ذلك الى رسول الله ﷺ فقال : ألا تخرجون مع راعيها في إبله فتصيبون

(١) هو أبو جعفر الرازي مولى بنى هاشم . (٢) كتب في المصرية بدون نقط .
 وفي البنية « البركي » وكلامه غير معروف عندي ، وقد يكون صوابه « البرقي »
 ولكنى لأرجح ذلك ، وإنما أظنه ظنا ، لأن « أحمد بن محمد البرقي » الحافظ هو من هذه
 الطبقة ، انظر رجسته في تذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٥٧) وفي الجواهر المضية (ج ١ ص ١١٤)

فان قيل : قد قال رسول الله ﷺ « ما رويتموه من طريق شعبة عن سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه قال : ذكر طارق بن سويد أو سويد بن طارق » « أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخرقها ، ثم سأله قمها ، فقال : يا بني الله انما دواء ، فقال النبي ﷺ : لا ولكنها داء » وما روى من طريق جرير عن سليمان الشيباني عن حسان ابن المخارق عن أم سلمة عن النبي ﷺ : « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » . فهذا كله لا حجة لهم فيه لان حديث علقمة بن وائل انما جاء من طريق سماك بن حرب وهو يقبل التلقين ، شهد عليه بذلك شعبة وغيره ، (٢) ثم لو صح لو يمكن فيه

(٢) سماك بن حرب ثقة وكان تغير في آخر حياته فربما لقن، ولذلك كان من سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان خذيثهم صحيح مستقيم . وهذا الحديث رواه مسلم (ج٢ ص ١٢٥) وابوداود (ج٤ ص ٧) والترمذي (ج٢ ص ٤) والطائلسي (١٣٧) واحمد (٤ : ٣١١ و ٦ : ٣٩٩) كلهم من طريق شعبة عن سماك عن علقمة بن وائل عن ابيه ، وفي لفظ احمد : « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم » الخ ورواه أحمد أيضا (٤ : ٣١٧) من طريق اسرائيل عن سماك . وفي جميع هذه الروايات الحديث من رواية وائل بن حجر . ورواه أحمد (٤ : ٣١١ و ٥ : ٢٩٢) وابن ماجه (٢ : ١٨٥) من طريق حماد بن سلمة عن سماك عن علقمة بن وائل عن طارق بن سويد ، فجعله حماد من مسنده طارق ، وهو محتمل الا أني أرجح خطأ حماد في هذا فقد دخله شعبة واسرائيل - وهما أحفظ منه - فجعلاه من مسند وائل بن حجر والد علقمة . ويؤيد هذا أن علقمة روى الشك في اسم طارق بن سويد . فلو كان روي عنه الحديث مباشرة لرفع هذا الشك . والحديث فيما روى صحيح من طريق شعبة واسرائيل . والله أعلم *

حجة، لأن فيه أن الخمر ليست دواء، وأذ ليست دواء فلا خلاف بيننا في أن ما ليس دواء فلا يحل تناوله إذا كان حراما، وانما خالفناهم في الدواء، وجميع الحاضرين لا يقولون بهذا، بل أصحابنا والمالكيون يبيحون للمعتق شرب الخمر إذا لم يجد ما يسيغ أكله به غيرها، والحنفيون والشافعيون يبيحونها عند شدة العطش *

وأما حديث الدواء الخبيث فنعم (١) وما إله الله تعالى عند الضرورة فليس في تلك الحال خبيثا، بل هو حلال طيب، لأن الحلال ليس خبيثا، فصح أن الدواء الخبيث هو القتال المخوف، على أن يونس بن أبي اسحاق الذي انفرد به ليس بالقوى *

وأما حديث «لم يجعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم» فباطل، لأن راويه سليمان الشيباني وهو مجهول (٢)، وقد جاء اليقين بإباحة الميتة والغنم عند خوف الهلاك من

(١) لم يسق ذكر هذا الحديث ولعله سقط من الأصول. وهو حديث يونس ابن أبي اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة قال - «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث» رواه الترمذي (٢ : ٤) وابن ماجه (٢ : ١٨٠) والحاكم (٤ : ٤١٠) ونسبه ابن تيمية في المنتقى أيضا إلى أحمد ومسلم. انظر نيل الاوطار (٩ : ٩٣). ونسبه ابن حجر في التلخيص (٣٦٠) إلى ابن حبان أيضا .

(٢) حديث أم سلمة نسبه ابن حجر في الفتح (١٠ : ٦٩) إلى أبي يعلى وابن حبان وصححه، وفي التلخيص (٣٥٩ - ٣٦٠) أيضا إلى البيهقي. ولفظه كما في الفتح : «قالت اشكت بنت لي فنبذت لها في كوز فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينفل فقال : ما هذا ؟ فأخبرته فقال : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» وتصحيح ابن حبان للحديث وإقرار ابن حجر عليه أوثق في نقوسنا من تعليق ابن حزم إياه . وسليمان الشيباني ليس مجهولا بل هو «أبو اسحق الشيباني سليمان بن أبي سليمان» وهو إمام ثقة، وجريروا ابن عبد الحميد الضبي وأما حسان بن المخارق فاني لم أجد ترجمته الا أن ابن سعد ذكر في الطبقات (٦ : ١٠٢) أنه يروى عن عمر بن الخطاب . ثم إن هذا اللفظ «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» ورد أيضا موقوفا على ابن مسعود من طريق صحيحة، فذكره البخاري تعليقا، ونسبه ابن حجر في الفتح (ج ١٠ ص ٦٩) إلى فوائد على بن حرب وأحمد في الأشربة والطبراني في الكبير وداود بن نصير

الجوع ، فقد جعل تعالى شفاءنا من الجوع المهلك فيما حرم علينا في غير تلك الحال ،
ونقول : نعم ان الشئ مادام حراماً علينا فلا شفاء لنا فيه ، فإذا اضطررنا اليه فلم
يحرّم علينا حينئذ بل هو حلال فهو لنا حينئذ شفاء ، وهذا ظاهر الظاهر *

وقد قال الله تعالى فيما حرم علينا : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه)
وقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) . وصح أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحرير والذهب حرام على ذكر أمتي لحلال لانها »
وقال عليه السلام : « انما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلق له في الآخرة من الطرق
الثابتة الموجبة للعلم . روى تحريم الحرير عمر وابنه وابن الزبير وأبو موسى وغيرهم ،
ثم صح يقيناً أنه عليه السلام أباح لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام لباس
الحرير على سبيل التداوى من الحكة والقمل والوجع ، فسقط كل ما تعلقوا به *

وأما قولهم : إن الاشياء على الاباحة بقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم
عليكم إلا ما اضطررتم اليه) وبقوله تعالى : (خلق لكم ما فى الأرض جميعاً)
فصحيح وهكذا نقول : إننا إن لم نجد نصاً على تحريم الأبال جملة والانجاء جملة
والا فلا يحرم من ذلك شئ إلا ما أجمع عليه من بول ابن آدم ونجوه كما قالوا ، فإن
وجدنا نصاً فى تحريم كل ذلك ووجوب اجتنابه فالقول بذلك واجب ، فنظرنا فى
ذلك فوجدنا * ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد
البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن
عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ سمع صوت إنسانين
يعذبان فى قبورها فقال عليه السلام : يعذبان وما يعذبان فى كبير وإنه لكبير ،
كان أحدهما لا يستتر من البول وكان الآخر يمشی بالنميمة » (١) — وذكر الحديث

الطائى . وقال : وأخرجه ابن أبى شيبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح
على شرط الشيخين اهـ . ورواه الحاكم فى المستدرک (ج ٤ ص ٢١٨)

(١) البخارى فى كتاب الأدب (ج ٣ ص ١٣٥)

(م ٢٢ ج ١ - المحلى)

قال أبو محمد : كل كبير فهو صغير بالاضافة الى ما هو أكبر منه من الشرك أو القتل *
ومن طريق البخاري * حدثنا محمد بن المثنى ثنا أبو معاوية الضرير - هو محمد
ابن خازم (١) - ثنا الأعمش عن مجاهد عن طلوس عن ابن عباس قال : « مر
رسول الله ﷺ بقبرين فقال : إنيهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما
فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » (٢). وذكر باقي الخبر
ورويناه أيضا من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعبة عن
الأعمش ، ومن طريق وكيع عن الأعمش ، ومن طريق جرير وشعبة عن منصور
ابن المعتمر عن مجاهد *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث (٣) ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا
أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عفان بن مسلم ثنا أبو عوانة
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « أكثر عذاب
القبر في البول » : ورويناه أيضا من طريق أبي معاوية عن الأعمش بإسناده *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا
أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن أبي حنزة (٤)
هو يعقوب بن مجاهد القاص - ثنا عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخو القاسم
ابن محمد قال : كنا عند عائشة أم المؤمنين فقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« لا يصلح بحضرة طعام (٥) ولا وهو يدافعه الا خبثان » يعني البول والنجو . ورويناه
أيضا من طريق مسدد عن يحيى بن سعيد بإسناده . ومن طريق مسلم عن محمد بن
عباد عن حاتم بن اسماعيل عن أبي حنزة (٦) *

-
- (١) بالغاء المعجمة (٢) البخاري في كتاب الطهارة (ج ١ ص ٣٧)
(٣) في الجنية « عن مجاهد بن يونس بن عبد الله بن مغيث » وهو خطأ
انظر اسناد حديث أبي ثعلبة في المسئلة ١٢٦
(٤) أبو حنزة : بفتح الحاء المهملة واسكان الزاي وفتح الراء . والقاص :
بتشديد الصاد المهملة وفي الاصلين « القاضى » وهو خطأ
(٥) في سنن أبي داود (ج ١ ص ٣٣) « الطعام » (٦) مسلم (ج ١ ص ١٥٥)

قال أبو محمد : فافترض رسول الله ﷺ على الناس اجتناب البول جملة ، وتوعد على ذلك بالعذاب ، وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه بول دون بول ، فيكون فاعل ذلك مدعياً على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ما لا علم له به بالبطل إلا بنص ثابت جلي ووجدناه عليه السلام قد سمى البول جملة والنجر جملة « الأخبثين » والخبيث محرم ، قال الله تعالى : (يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فصح أن كل أخبث وخبيث فهو حرام *

فان قيل : انما خاطب عليه السلام الناس فانما أراد نجوسهم وبولهم فقط . قلنا : نعم انما خاطب عليه السلام الناس ولكن آتى بالاسم الأعم الذي يدخل تحته جنس البول والنجو . ولا فرق بين من قال : انما أراد عليه السلام نجوس الناس خاصة وبولهم ، وبين من قال : بل انما أراد عليه السلام بول كل إنسان عليه خاصة لا بول غيره من الناس وكذلك في النجو ، فصح أن الواجب حمل ذلك على ما تحت الاسم الجامع للجنس كله *

فان قيل : ان هذا الخبر الذي فيه العذاب في البول إنما هو من رواية الأعمش عن مجاهد ، وقد تكلم فيها ، وأيضاً فإنه مرة رواه عن مجاهد عن ابن عباس ، ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ، وأيضاً فان ابن راهويه ومحمد بن الملاء ويحيى وأبا سعيد الأشج روه عن وكيع عن الأعمش فقالوا فيه : « كان لا يستتر من بوله » وهكذا رواه عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن مجاهد *

قال أبو محمد : هذا كله لاشيء . أما رواية الأعمش عن مجاهد فان الامامين شعبة ووكيعاً ذكرا في هذا الحديث مماع الأعمش له من مجاهد فسقط هذا الاعتراض ، وأيضاً فقد روينا آتفاً من غير طريق الأعمش لكن من طريق منصور عن مجاهد عن ابن عباس ، فسقط التمثل جملة . وأما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد عن ابن عباس ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس فهذا قوة للحديث ، ولا يتعمل بهذا إلا جاهل مكابر للحقائق ، لان كليهما إمام ، وكلاهما صاحب ابن عباس الصحبة الطويلة ، فسمعه مجاهد من ابن عباس ، وسمعه أيضاً من طاوس عن ابن عباس فرواه كذلك ، وإلا فأى شيء في هذا مما يقدح في الرواية ؟ وددنا أن تبينوا لنا ذلك ، ولا سبيل اليه إلا بدعوى فاسدة لهج

بها قوم من أصحاب الحديث ، وهم فيها مخطئون عين الخطأ ، ومن قديم أسوأ حالا منهم . وأما رواية من روى « من بوله » فقد عارضهم من هو فرقمهم ، فروى هنا دين السرى وزهير بن حرب ومحمد بن الثقي ومحمد بن بشار كلهم عن وكيع فقالوا : « من البول » ، ورواه ابن عون وابن جرير عن أبيه عن منصور عن مجاهد فقالا : « من البول » ورواه شعبة وعبيدة بن حميد كلاهما عن منصور عن مجاهد فقالا « من البول » ورواه شعبة وأبو معاوية الضرير وعبد الواحد بن زياد كلهم عن الأعمش فقالوا : « من البول » فكللا الروایتين حق ، ورواية هؤلاء تزيد على رواية الآخرين ، وزيادة العدل واجب قبولها ، فسقط كل ما تطلوا به ، وصح فرضاً وجوب اجتناب كل بول ونحوه *

ومن قال بهذا جملة من السلف كما حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد ابن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البركي (١) القاضي ثنا أبو معمر (٢) ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا عمار بن أبي حفصة حدثني أبو مجلز قال : سألت ابن عمر عن بول ناقى قال : اغسل ما أصابك منه . وعن أحمد بن حنبل عن المعتمر بن سليمان التيمي عن سلم بن أبي الديال (٣) عن صالح الدهان عن جابر بن زيد قال : الا بوال كلها أنجاس . وعن حماد بن سلمة عن بنونس بن عبيد عن الحسن قال : البول كله يغسل . وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : الرش يارش والصب بالصب من الا بوال كلها . وعن معمر عن الزهري فيما يصيب الراعى من أبوال الابل قال : ينضح . وعن سفيان بن عيينة عن أبي موسى اسرائيل (٤) قال : كنت مع محمد بن سيرين فسقط عليه بول خفاش فنضحه ،

(١) كذا في اليمنية وفي المصرية « البرى » ولا أدري أيتهما الصواب .

(٢) في اليمنية « معمر » وهو خطأ . وأبو معمر هو عبد الله بن عمرو بن

أبي الحجاج المقعد راوية عبد الوارث بن سعيد مات سنة ٢٢٤

(٣) سلم باسكان اللام ، وفي الأصلين « سالم » وهو خطأ ، والديال يفتح الدال

المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وآخره لام .

(٤) هو اسرائيل بن موسى البصرى نزيل الهند ، كان يسافر اليها .

وقال : ما كنت أرى النضح شيئاً حتى بلغني عن سبعة (١) من أصحاب رسول الله ﷺ وعن وكيع عن شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان عن بول الشاة فقال : اغسله . وعن حماد أيضاً في بول البعير مثل ذلك *

قال أبو محمد : وأما قول زفر فلا متعلق له بشيء من هذه الاخبار ، لما نذكره في إفساد قول مالك إن شاء الله تعالى - لكن تعلق من ذهب مذهبه بحديث رواه عيسى بن موسى بن أبي حرب الصفار عن يحيى بن بكير (٢) عن سوار بن مصعب عن مطرف عن أبي الجهم عن البراء بن عازب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » قال علي : هذا خير باطل موضوع ، لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل النقل ، متفق على ترك الرواية عنه ، يروى الموضوعات . فإذا سقط هذا فإن زفر قاس بعض الأبول على بعض ، ولم يقس النجس على البول ، وهذا هو الذي أنكره أصحابه علينا في تفریقنا بين حكم البائل في الماء الراكد وبين المنقوط فيه ، إلا أننا نحن قلناه اتباعاً لرسول الله ﷺ وقوله زفر برأيه الفاسد * وأما قول مالك فظاهر الخطأ ، لأنه ليس فيما احتج به إلا أبوال الأبل فقط ، واستدلال على بول الغنم وبعرها فقط ، فأدخل هو في حكم الطهارة أبوال البقر وأخشاها وأبصار الأبل وبعر كل ما يؤكل لحمه وبوله *

فإن قالوا : فعلنا ذلك قياساً لما يؤكل لحمه على ما لا يؤكل لحمه . قلنا لهم : فهلا قسم على الأبل والغنم كل ذي أربع ، لأنها ذوات أربع وذوات أربع ؟ أو كل حيوان لأنه حيوان وحيوان ؟ أو هلا قسم كل ما عدا الأبل والغنم المذكورين في الخبر على

(١) في الغنمية « ستة »

(٢) في الأصلين « يحيى بن أبي بكر » وفي التحقيق لابن الجوزي المخطوط في المسئلة رقم (٢١) « يحيى بن أبي بكر » وكلاهما خطأ ، والصواب فيما ترجح لدي « يحيى بن بكير » وهو يحيى بن عبد الله بن بكير وهو الموافق لما في سنن الدارقطني (ص ٤٧) وقد روى الحديث عن أبي بكر الأدهمي عن عبد الله ابن أيوب المخرمي عن يحيى بن بكير .

بول الانسان ونحوه المحرمين ؟ فهذه علة أعم من علتكم ان كنتم تقولون بالأعم في اللعل ، فان لجأتم ههنا الى القول بالأخص في اللعل قلنا لكم : فهلا قسمتم من الانعام المسكوت عنها على الابل والغنم وهي ما تكون أضحية من البقر فقط كما الابل والغنم تكون أضحية ، أو ما يكون فيه الزكاة من البقر فقط كما يكون في الابل والغنم ، أو ما يجوز ذبحه للحرم من البقر خاصة كما يجوز ذلك في الابل والغنم ، دون أن تقيسوا على الابل والغنم والصيد والطير ؟ فهذا أخص من علتكم ، فظهر فساد قياسهم جملة يقيناً *

فان قالوا : قسنا أوال كل ما يؤكل لحمه وأنجاءها على ألبانها . قلنا لهم : فهلا قسم أوالها على دماها فأوجبتم نجاسة كل ذلك ؟! وأيضاً فليس للذكور منها ولا للطير ألبان فتقاس أوالها وأنجاءها عليها . وأيضاً فقد جاء القرآن والسنة والاجماع المتيقن بافساد علتكم هذه وإبطال قياسكم هذا ، لصحة كل ذلك بأن لا تقاس أوال النساء ونحوهن في ^(١) ألبانهن في الطهارة والاستحلال . وهذا لا مخلص منه البتة . وهلا قاسوا كل ذى رجلين من الطير في نحوه على نحوه الانسان فهو ذو رجاين ؟! فكل هذه قياسات كقياسكم أو أظهر ، وهذا يرى من نصح نفسه بإبطال القياس جملة ، وصح أن قول أئبي حنيفة ومالك وأصحاب أبي حنيفة في هذه المسألة باطل ييقن ، لانهم لا شيئاً من النصوص اتبعوا ، ولا شيئاً من القياس ضبطوا ، ولا بقول أحد من المتقدمين تعلقوا ، لا سيما تفريق مالك بين بول ما شرب ماء نجسا فقال بنجاسة بوله ، وبين بول ما شرب ماء طاهراً فقال بطهارة بوله ، وهو يرى لحم الدجاج حلالاً طيباً ، وهذا وهو يراه متولفاً عن الميتات والمذرة ، وهذا تناقض لا خفاء به . والله تعالى التوفيق *

١٣٨ - مسئلة - والصوف والوبر والقرن ^(٢) والسن يؤخذ من حي فهو طاهر ولا يحمل أكله *

(١) كذا في الامسليين ولعل صوابه « على ألبانها » كما هو ظاهر
(٢) في الجنية « والقرن » وهو خطأ واضح

برهان ذلك أن المحلى طاهر وبعض الطاهر طاهر ، والمحلى لا يحل أكله ، وبعض ما لا يحل أكله لا يحل أكله *

١٣٩ - مسألة - وكل ذلك من الكافر نجس ومن المؤمن طاهر ، والقيح من المسلم والفلس والقصة البيضاء^(١) وكل ما قطع منه حياً أو ميتاً ولبن المؤمنة - : كل ذلك طاهر ، وكل ذلك من الكافر والكافرة نجس *

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول الله عز وجل (إنما المشركون نجس) وقول رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد ذكرناه بإسناده قبل ، وبعض النجس نجس ، وبعض الطاهر طاهر ، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه . وبالله تعالى التوفيق

١٤٠ - مسألة - وألبان الجلالة حرام ، وهى الابل التى تأكل الجلة - وهى العذرة - والبقرة والغنم كذلك - : فإن منعت من أكلها حتى سقط عنها اسم جلالته فألبانها حلال طاهرة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثنى وعثمان بن أبي شيبة قال ابن المثنى ثنا أبو عامر العقدي ثنا هشام الدستوائى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ نهى عن لبن الجلالة » وقال عثمان بن أبي شيبة : حدثنا عبدة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » (٢)

١٤١ - مسألة - والوضوء بالماء المستعمل جائز ، وكذلك الغسل به للجنابة ، وسواء وجد ماء آخر غيره أو لم يوجد ، وهو الماء الذى توضع به يمينه لغريضة أو نافلة

(١) الفلس الذى . والقصة البيضاء بفتح القاف القطنة أو الخرقه البيضاء التى تحتشى بها المرأة عند الحيض ، وهذا التفسير لا معنى له هنا ، وقيل ان القصة كالغيط الأبيض تخرج بعد انقطاع الدم كله . وهذا المعنى أقرب أن يكون مراداً للمؤلف ، وكل ما قال المؤلف هنا غريب

(٢) انظر شرح سنن أبي داود (ج ٣ ص ٤١٢ - ٤١٣) ، ونيل الاوطار (ج ٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) الطبعة المنيرية

أو اغتسل به بعينه لجنابة أو غيرها ، وسواء كان المتوضىء به رجلاً أو امرأة *
 برهان ذلك قول الله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من
 الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) فم تمالى كل ماء ولم يخصه ، فلا يجزئ
 لأحد أن يترك الماء في وضوئه وغسله الواجب وهو يجده إلا ما منعه منه نص ثابت
 أو إجماع متيقن مقطوع بصحته . وقال رسول الله ﷺ : « جعلت لنا الأرض
 كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » فم أيضاً عليه السلام ولم
 يخص ، فلا يجزئ تخصيص ماء بالنع لم يخصه نص آخر أو إجماع متيقن *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثمامة
 ثنا عبد الله بن داود - وهو الخريبي - عن سفیان الثوري عن عبد الله بن محمد بن
 عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت : « إن رسول الله ﷺ مسح برأسه من فضل ماء
 كان بيده » (١) *

وأما من الإجماع فلا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن كل متوضىء فانه
 يأخذ الماء فيغسل به ذراعيه من أطراف أصابعه إلى مرفقه ، وهكذا كل عضو في
 الوضوء وفي غسل الجنابة ، وبالضرورة والحس يدري كل مشاهد لذلك أن ذلك
 الماء قد وضئت به الكف وغسلت ، ثم غسل به أول الذراع ثم آخره ، وهذا ماء
 مستعمل ييقن ، ثم إنه يرد يده إلى الاناء وهي تقطر من الماء الذي طهر به العضو ،
 فيأخذ ماء آخر للعضو الآخر ، فبالضرورة يدري كل ذي حس (٢) سليم أنه لم
 يطهر العضو الثاني إلا بماء جديد قد مازجه ماء آخر مستعمل في تطهير عضو آخر ،
 وهذا ما لا محصل منه *

وهو قول الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح ، وهو أيضاً قول
 سفیان الثوري وأبي ثور وداود وجميع أصحابنا *

(١) في سنن أبي داود « كان في يده » وهذا الحديث رواه أيضاً الدارقطني بلفظ
 « نوضاً ومسح رأسه بيده » وفي من الحديث اضطراب انظر شرح سنن أبي
 داود (ج ١ ص ٤٩) (٢) في الجنة « حسن » وهو خطأ

وقال مالك : يتوضأ به ان لم يجد غيره ولا يتيمم *
 وقال أبو حنيفة : لا يجوز الغسل ولا الوضوء بماء قد توضأ به أو اغتسل به ، ويكره
 شربه ، وروى عنه أنه طاهر ، والأظهر عنه أنه نجس ، وهو الذى روى عنه
 نصا ، وأنه لا ينجس الثوب اذا أصابه الماء المستعمل الا أن يكون كثيرا فاحشا *
 وقال أبو يوسف : ان كان الذى أصاب الثوب منه شبر فى شبر فقد نجسه ،
 وان كان أقل لم ينجسه *

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : ان كان رجل طاهر قد توضأ للصلاة أو لم يتوضأ
 لها فتوضأ فى بئر فقد تنجس ماؤها كله وتنزع كلها ، ولا يجزئه ذلك الوضوء ان كان
 غير متوضئ ، فان اغتسل فيها أيضا أنجسها كلها ، وكذلك لو اغتسل وهو طاهر غير
 جنب فى سبعة (١) آبار نجسها كلها *

وقال أبو يوسف : ينجسها كلها ولو أنها عشرون بئرا ، وقالا جميعا : لا يجزئه
 ذلك الغسل . فان طهر فيها يده أو رجله فقد تنجست كلها ، فان كان على ذراعيه جبائر
 أو على أصابع رجله جبائر فغمسها فى البئر ينوى بذلك المسح عليها لم يجزه وتنجس
 ماؤها كله ، فلو كان على أصابع يده جبائر فغمسها فى البئر ينوى بذلك المسح عليها
 أجزاءه ولم ينجس ماؤها اليد بخلاف سائر الاعضاء ، فلو انغمس فيها ولم ينو غسلا
 ولا وضوءا ولا نذلك فيها لم ينجس الماء حتى ينوى الغسل أو الوضوء . وقال أبو يوسف (٢)
 لا يظاهر بذلك الانفاس . وقال محمد بن الحسن : يطهر به . قال أبو يوسف : فان غمس
 رأسه ينوى المسح عليه لم ينجس الماء ، وانما ينجسه نية تطهير عضو يلزم فيه الغسل ،
 قال : فلو غسل بعض يده بنية الوضوء أو الغسل لم ينجس الماء حتى يغسل العضو
 بكامله ، فلو غمس رأسه أو خفه ينوى بذلك المسح أجزاءه ولم يفسد الماء ، وانما يفسده
 نية الغسل لا نية المسح . وهذه أقوال هى الى الهوس أقرب منها الى ما يعقل *

(١) فى التيمية « ستة » (٢) فى المصرية « أبو سفيان » وهو خطأ ظاهر من
 سياق الكلام وصححه من اليمنية .

وقال الشافعى : لا يجزى الوضوء ولا الغسل بماء قد اغتسل به أو توضأ به وهو ظاهر كله ، وأصنف أصحابه (١) على أن من أدخل يده فى الاناء ليتوضأ فأخذ الماء فتمضمض واستنشق وغسل وجهه ثم أدخل يده فى الاناء فقد حرم الوضوء بذلك الماء ، لأنه قد صار ماء مستعملاً وإنما يجب أن يصب منه على يده ، فإذا وضأها أدخلها حيثئذ فى الاناء *

قال أبو محمد : واحتج من منع ذلك بالحديث الثابت عن رسول الله ﷺ من نهيه الجنب أن يتغسل فى الماء الدائم *

قال أبو محمد : وقالوا : إنما نهى رسول الله ﷺ عن ذلك لأن الماء يصير مستعملاً وقال بعض من خالفهم : بل مانهى عن ذلك عليه السلام ألا خوف أن يخرج من إحليله شيء ينجس الماء *

قال أبو محمد : وكلا القولين باطل نعوذ بالله من مثله ، ومن أن نقول رسول الله ﷺ ما لم يقل ، وأن نخبر عنه ما لم يخبر به عن نفسه ولا فله . فهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ وهو من أكبر الكبائر من قطع به ، فإن لم يقطع به فأنما هو ظن ، وقد قال عز وجل : (وان الظن لا يغنى من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » ولا بد لمن قال بأحد هذين التاويلين من إحدى (٢) هاتين المترتين . فبطل تعليقهم بهذا الخبر جملة *

واحتج بعضهم فقال : لم يقل أحد للتوضىء ولا للغسل أن يردد ذلك الماء على أعضائه ، بل أوجبوا عليه أخذ ماء جديد ، وبذلك جاء عمل النبي ﷺ فى الوضوء والغسل فوجب أن لا يجزىء *

قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأنه لم ينه أحد من السلف عن ترديد الماء على الأعضاء فى الوضوء والغسل ، ولا نهى عنه عليه السلام قط * ويقال للحنفيين : قد أجزتم تنكيس (٣) الوضوء ولم يأت قط عن النبي ﷺ أنه

(١) أي اطبق (٢) فى الاصلين « أحد » وهو خطأ (٣) فى المصرية « قد أخذتم بتنكيس »

نكس وضوءه ، ولا أن أحداً من المسلمين فعل ذلك ، فأخذ عليه السلام ماء جديداً لكل عضو إنما هو فعل منه عليه السلام وأفعاله عليه السلام لا تلزم . وقد صح عنه مسح رأسه المقدس بفضل ماء مستعمل *

فإن قيل : قد روى يؤخذ للرأس ماء جديد . قلنا : إنما رواه دهم بن قران^(١) - وهو ساقط لا يحتج به - عن نمران بن جارية وهو غير معروف^(٢) فكيف وقد أباح عليه السلام غسل الجنابة بغير تجديد ماء * كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم وابو بكر بن أبي شعبة وعمر والنقاد وابن أبي عمر كلهم عن سفیان بن عيينه عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

(١) «دهم» بالثاء المثلثة «ابن قران» بضم القاف وتشديد الراء «العكبي» بضم اللعين المهملة واسكان الكاف ، وفي المصرية «دهشم بن قران» بالشين والقاء وهو خطأ فيهما

(٢) «نمران» بكسر النون واسكان الميم «ابن جارية» بالجيم، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : حاله مجهول . وكتب هنا بهامش اليمنية مانعه « بل رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن زيد : ومسح برأسه بماء غير فضل يديه . وليس في طريقه من ذكره المؤلف » والحديث في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٣) من طريق عمرو بن يحيى بن حمارة عن أبيه عن عبد الله بن زيد ابن عاصم وفيه « ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه » ومن طريق حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد وفيه « ومسح برأسه بماء غير فضل يديه » ورواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٤٦) والترمذي (ج ١ ص ٩) وقال « حسن صحيح » والدارمي (ص ٦٨) والبيهقي (ج ١ ص ٦٥) كلهم من طريق حبان. قال الترمذي « والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، رأوا أن يأخذ لرأسه ماء جديداً » وأما طريق نمران التي ذكرها المؤلف فقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٤٢٩) وليس ضعفها سبباً لضعف رواية عبد الله بن زيد الصحيحة التي أخذ بها أهل العلم .

عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لها في غسل الجنابة : « انما يهيكلك أن تمحى على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين^(١) عليك الماء فتطهرين * »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - ثنا معمر بن يحيى بن سام^(٢) حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين قال لى جابر^(٣) : « سألت ابن عمك قتال : كيف الغسل من الجنابة ؟ فقلت : كان رسول الله ﷺ يأخذ ثلاثة أكف ويفيضها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده »

قال أبو محمد : ولو كان ما قاله أصحاب أبي حنيفة من تنجس الماء المستعمل لما صح طهر ولا وضوء ولا صلاة لأحد ابداً ، لأن الماء الذى يفيضه المقتسل على جسده يظهر منكبيه وصدرة ، ثم ينحدر الى ظهره وبعته ، فكان يكون كل أحد مفتسلاً بماء نجس ، ومعاذ الله من هذا ، وهكذا فى غسله ذراعه ووجهه ورجله فى الوضوء ، لأنه لا يغسل ذراعه إلا بالماء الذى غسل به كفه ، ولا يغسل أسفل وجهه إلا بالماء الذى قد غسل به أعلاه وكذلك رجله *

وقال بعضهم : الماء المستعمل لا بد من أن يصحبه من عرق الجسم فى الغسل والوضوء شيء فهو ماء مضاف *

قال أبو محمد : وهذا غث جداً ، وحتى لو كان كما قالوا فكان ماذا ؟ ومتى حرم الوضوء والغسل بماء فيه شيء طاهر لا يظهر له فى الماء رسم فكيف وهم يميزون الوضوء بماء قد تبرد فيه من الحر ، وهذا أكثر فى أن يكون فيه العرق من الماء المستعمل *

-
- (١) تفيضين بالنون كما فى مسلم (ج ١ ص ١٠٢) وفى الاصلين بحذف النون
 (٢) معمر باسكان العين وبه جزم المزى ، وفى رواية بوزن محمد وبه جزم الحاكم ، وسام بالسين المهملة وتخفيف الميم . قاله فى الفتح (ج ١ ص ٣١٦) .
 (٣) فى البخارى (ج ١ ص ٤١) : « اتانى ابن عمك يمرض بالحسن بن محمد ابن الحنفية »

وقال بعضهم : قد جاء أثر بأن الخطايا تخرج مع غسل أعضاء الوضوء *
قلنا : نعم - والله الحمد - فكان ماذا ؟ وإن هذا لما يغبط باستعماله مراراً إن
أمكن لفضله ، وما علمنا للخطايا أجراً ما تحل في الماء *

وقال بعضهم : الماء المستعمل كحصى الجمار الذى رعى به لا يجوز أن يرمى به ثانية *
قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل حصى الجمار إذا رعى بها فجاز أن أخذها والرمى بها
ثانية ، وما ندرى شيئاً يمنع من ذلك ، وكذلك التراب الذى تيمم به فالتيمم به جائز ،
والثوب الذى سترت به العورة في الصلاة جائز أن تستر به أيضاً العورة في صلاة
أخرى ، فإن كانوا أهل قياس فهذا كاهاب واحد *

وقال بعضهم : الماء المستعمل بمنزلة الماء الذى طيخ فيه قول أو حصص *
قال على : وهذا هوس مردود على مثله (١) وما ندرى شيئاً يمنع من جواز الوضوء
والفسل بماء طيخ فيه قول أو حصص أو ترمس أو لوبيا ، ما دام يقع عليه اسم ماء *
وقال بعضهم : لما لم يطلق على الماء المستعمل اسم الماء مفرداً دون أن يتبع باسم
آخر وجب أن لا يكون في حكم الماء المطلق *

قال أبو محمد : وهذه حماقة ، بل يطلق عليه اسم ماء فقط ، ثم لا فرق بين
قولنا ماء مستعمل فيوصف بذلك ، وبين قولنا ماء مطلق فيوصف بذلك ، وقولنا
ماء ملح أو ماء عذب أو ماء مر أو ماء سخن أو ماء مطر ، وكل ذلك لا يمنع من
جواز الوضوء به والفسل *

ولو صح قول أبي حنيفة في نجاسة الماء المتوضأ به والمغتسل به لبطل أكثر
الدين ، لأنه كان الانسان اذا اغتسل أو توضأ ثم لبس ثوبه لا يصلى إلا بثوب
نجس كاه ، وللزمه أن يطهر أعضائه منه بماء آخر *

وقال بعضهم : لا ينجس إلا اذا طارقت الأعضاء *
قال أبو محمد : وهذه جراءة على القول بالبطل في الدين بالدعوى . ويقال لهم :
هل تنجس عندكم إلا بالاستعمال ؟ فلا بد من نعم ، فمن المحال أن لا ينجس في الحال

المنجسة له ثم ينجس بعد ذلك ، ولا جرأة أعظم من أن يقال : هذا ماء طاهر تؤدي به الفرائض ، فإذا تقرب به الى الله في أفضل الأعمال من الوضوء والغسل تنجس أو حرم أن يتقرب الى الله تعالى به ، وما ندرى من أين وقع لهم هذا التخليط ! *

وقال بعضهم : قد جاء عن ابن عباس أن الجنب اذا اغتسل في الخوض أفسد ماءه ، وهذا لا يصح بل هو موضوع ، وانما ذكره الخنفزيون عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن ابن عباس ، ولا نعلم من هو قبل حماد ، ولا نعرف لابراهيم سمعا من ابن عباس (١) والصحيح عن ابن عباس خلاف هذا (٢)

قال ابو محمد : وقد ذكرنا عن ابن عباس قبل خلاف هذا من قوله : أربع لا تنجس الماء والارض والانسان ، وذكر رابعا *

وذكروا عن رسول الله ﷺ في تحريمه الصدقة على آل محمد : « انما هي غسالة أيدي الناس » وعن عمر مثل ذلك *

قال ابو محمد : وهذا لا حجة فيه أصلا ، لان اللازم لهم في احتجاجهم بهذا الخبر أن لا يحرم ذلك الا على آل محمد خاصة ، فان عليه السلام لم يكره ذلك ولا منعه أحدا غيرهم ، بل أباحه لسائر الناس . وأما احتجاجهم بقول عمر فاتهم مخالفون له ، لانهم يميزون في أصل أقوالهم شرب ذلك الماء . وأيضا فان غسالة أيدي الناس غير وضوئهم التي يتقربون به الى الله تعالى ، ولا عجب أكثر من إباحتهم غسالة أيدي الناس وفيها جاء ما احتجوا به ، وقولهم : إنها طاهرة ، وتحريمهم الماء الذي قد توضأ به قرابة الى الله تعالى ! وليس في شيء من هذين الاثرين نهي عنه . ونعوذ بالله من الضلال وتحريف الكلم عن مواضعه *

ونسأل أصحاب الشافعي عن وضأ عضوا من أعضاء وضوئه فقط ينوي به الوضوء في ماء دائم أو غسله كذلك وهو جنب ، أو بعض عضوا أو بعض أصبع أو

(١) هكذا قال حفاظ الحديث : انه لم يسم من أحد من الصحابة . وقيل إنه رأى عائشة ولم يسم منها ، وأدرك أنسا ولم يسم منه .

(٢) انظر السنن الكبرى للبيهقي (ج ١ ص ٢٣٦) فقد روى أنرا عن ابن عباس في ان المستعمل طهور ولا يطهر .

شعرة واحدة أو مسح شعرة من رأسه أو خفه أو بعض خفه - : حتى نعرف أقوالهم في ذلك *

وقد صح أن رسول الله ﷺ توضأ وسقى إنساناً ذلك الوضوء، وأنه عليه السلام توضأ وصب وضوئه على جابر بن عبد الله، وأنه عليه السلام كان إذا توضأ تمسح الناس بوضوئه، فقالوا بآرائهم الملعونة : ان المسلم الطاهر النظيف إذا توضأ بماء طاهر ثم صب ذلك الماء في برء فحي بمنزلة لو صب فيها فأر ميت أو نجس . ونسأل الله العافية من هذا القول *

١٤٢ - مسألة - ووزيم^(١) الذباب والبراغيث والنحل وبول الخفاش^(٢) ان كان لا يمكن التحفظ منه وكان في غسله حرج أو عسر لم يلزم من غسله إلا ما لا حرج فيه ولا عسر *

قال ابو محمد : قد قدمنا قول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ، فالخرج والعسر مرفوعان عنا ، وما كان لا حرج في غسله ولا عسر فهو لازم غسله ، لانه بول ورجيع . والله تعالى التوفيق *

١٤٣ - مسألة - والقيء من كل مسلم أو كافر حرام يجب اجتنابه. لقول رسول الله ﷺ : « العائد في هبته كالعائد في قيئه » . وانما قال عليه السلام ذلك على منع العودة في الهبة *

١٤٤ - مسألة - والخمر والميسر والانصاب والازلام رجس حرام واجب اجتنابه، فمن صلى حاملاً شيئاً منها بطلت صلاته . قال الله تعالى : (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) . فمن لم يجتنب ذلك في صلاته فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل^(٣) .

(١) بفتح الواو وكسر النون وآخره ميم ، هو خرق الذباب .

(٢) في النجاسة « والنحل والخفافيش »

(٣) شذ ابن حزم شذوذاً غريباً في القول بنجاسة الميسر والانصاب والازلام ولو شئنا أن نقول كما يقول متأخرو الفقهاء في مناظراتهم قلنا : انه خالف الاجماع

فقد نقل النووي وغيره الاجماع على طهارتها ، ونحن لم نعلم قائلًا ذهب الى ما اختاره المؤلف رحمه الله . ولا بأس بذلك ان كان القول المختار يرجعه الدليل الصحيح . والآية التي استدل بها المؤلف لاتدل على ما ذهب اليه ، فان الرجس كما يطلق على النجس يطلق على المستقذر وعلى الخبيث وعلى المأثم وعلى العذاب ، قال الزجاج : « الرجس في اللغة اسم لكل ما استقذر من عمل فبالغ الله تعالى في ذم هذه الاشياء ومماها رجساً » نقله في اللسان ، وقال الراغب الاصفهاني : « الرجس الشيء القذر ، يقال رجل رجس ورجل أرجاس ، قال تعالى (رجس من عمل الشيطان) ، والرجس يكون على أربعة أوجه ، إما من حيث الطبع ، وإما من جهة العقل ، وإما من جهة الشرع ، وإما من كل ذلك كالميتة ، فان الميتة تعاف طبعاً وعقلاً وشرعاً . والرجس من جهة الشرع الحجر والميسر ، وقيل ان ذلك رجس من جهة العقل ، وعلى ذلك نبه بقوله تعالى (وانهما أكبر من نعمهما) لأن كل ما يوفي انعمه على نفعه فالمعقل يقتضى نجسه » . وليس معقولاً في معنى الآية ارادة الرجس بمعنى النجس رغمًا عما اختاره المؤلف ، فالميسر مثلاً هو لعب القمار ولا يعقل فيه نجاسة من طهارة ، وان ادعى أنه يريد آلة اللعب فهي دعوى غير موفقة ، لانه ليس في آلة اللعب تحريم ، انما التحريم على عمل المكلف ، قال ابن جرير في التفسير (٧ : ٢١) : « (رجس) : يقول : اثم وذن سخطه الله وكرهه لكم (من عمل الشيطان) يقول : شربكم الخمر وقاركم على الجزر وذبحكم للانصاب واستقسامكم بالازلام من زين الشيطان لكم ودعائه اياكم اليه وتحسينه لكم ، لامن الاعمال التي ندبكم اليها ربكم ، ولا عما يرضاه لكم ، بل هو مما يسخطه لكم (فاجتنبوه) يقول : فاتركوه وارفضوه ولا تعملوه » وهذا تفسير دقيق لمعنى الآية يدل على خطأ ما فهمه ابن حزم من أن الرجس هو نفس الانصاب الخ وان الواجب اجتناب ذواتها وأجرامها .

ومن هذا تعلم أن الآية لا تدل على نجاسة الحجر أيضاً وهو الصحيح ، قال للنووي في المجموع (٢ : ٥٦٤) : « ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة لأن الرجس عند أهل اللغة القذر ولا يلزم من ذلك النجاسة ، وكذا الامر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة » ثم ذكر دليلاً آخر على نجاستها وردده ثم قال : « وأقرب ما يقال ما ذكره الفزالي أنه يحكم بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً على الكلب وما ولغ فيه والله أعلم » وهذا دليل ضعيف جداً وان رآه النووي أقرب الى القوة

١٤٥ - مسألة - ونبيذ البسر والتمر والزهو (١) والرطب والزبيب اذا جمع نبيذ واحد من هذه الى نبيذ غيره فهو حرام واجب اجتنابه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا ابان - هو ابن يزيد العطار - ثنا يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه عن رسول الله ﷺ : « أنه نهى عن خليط الزبيب والتمر ، وعن خليط البسر والتمر ، وعن خليط الزهو والرطب ، وقال : انقبذوا (٢) كل واحد على حدة (٣) » وليس كذلك اخليطان من غير هذه الخمسة بل هو طاهر حلال ما لم يسكر ، لانه لم ينه الا عما ذكرنا *

١٤٦ - مسألة - ولا يجوز استقبال القبلة واستدبارها للغائط والبول ، لا فى بنيان ولا فى صحراء ، ولا يجوز استقبال القبلة فقط كذلك فى حال الاستنجاء *

والحق أنه لا دليل فى الشريعة صريحاً أصلاً يدل على نجاسة الحجر ، والاصل الطهارة ، وحرمة شربها لا تدل على نجاستها ، فان المسم حرام ليس بنجس ، وكذلك المخدرات الاخرى ، واليه ذهب ربيعة وداود فيما حكاه النووي نقلاً عن القاضي أبي الطيب ، وهو الذى نختاره ، والحمد لله . ويظهر من كلام الراغب الأصنافى - الذى نقلنا آنفاً - أنه يميل اليه أو يختاره ، واليه يرمى كلام القاضى الشوكانى كما يفهم من الدرر البهية وشرحه الروضة الندية (١ : ٢٠ - ٢١) واختاره أيضاً العلامة محمد بن اسمعيل الأمير فى سبل السلام (ج ١ ص ٤٢) الطبعة المنيرية (١) « الزهو » بفتح الزاى وبضمها مع اسكان الهاء وآخره واو ، هو البسر اذا ظهرت فيه الحمرة

(٢) فى الاصلين انبذوا وصححناه من أبي داود (ج ٣ ص ٣٨٣)

(٣) كذا فى البنية وأبي داود وفى المصرية « على حديثه » . وهو يوافق لفظ مسلم فى صحيحه (ج ٢ ص ١٢٦) والحديث رواه أيضاً النسائى مكرراً (ج ٢ ص ٢٢٣ - ٢٢٤) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧٣) وفيها أيضاً « على حديثه » وفى بعض روايات النسائى « على حدة »

(م ٢٥ - ج ١ - الحلى)

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قال قلت لسفيان بن عيينة : سمعت الزهري يذكر عن عطاء بن يزيد اللثمي عن أبي أيوب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ، ولكن شرقوا أو غربوا » ؟ قال سفيان : نعم *

وقد روى أيضاً النهي عن ذلك أبو هريرة وغيره ، وقد ذكرنا قبل حديث سلمان عن النبي ﷺ : ألا يستنجي أحد مستقبل القبلة ، في باب الاستنجاء * وعن أنكر ذلك أبو أيوب الانصاري - كما ذكرنا - في البيوت نصاً عنه ، وكذلك أيضاً أبو هريرة وابن مسعود ، وعن سراقبة بن مالك ألا تستقبل القبلة بذلك ، وعن السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم جملة ، وعن عطاء و إبراهيم النخعي ، وبقولنا في ذلك يقول سفيان الثوري والأوزاعي وأبو ثور^(١) ومنع أبو حنيفة من استقبالها لبول أو غائط ، وكل هؤلاء لم يفرق بين الصحاري والبناء في ذلك ، وروينا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكره أن تستقبل القبلتان بالفروج ، وهو قول مجاهد *

قال أبو محمد : لا نرى ذلك في بيت المقدس لأن النهي عن ذلك لم يصح وقال عروة بن الزبير وداود بن علي : يجوز استقبال الكعبة واستدبارها بالبول والغائط ، وروينا ذلك عن ابن عمر من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن نافع عن ابن عمر ، وروينا عن ابن عمر من طريق أبي داود عن محمد بن يحيى بن فارس عن صفوان بن عيسى عن الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر عن ابن عمر أنه قال : إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، وأما إذا كان^(٢) بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس ، وروينا أيضاً هذا عن الشعبي ، وهو قول مالك والشافعي فأما من أباح ذلك جملة فاحتجوا بحديث رويناه عن ابن عمر في بعض ألفاظه :

(١) في المصرية « وأبو داود » وهو خطأ (٢) في أبي داود (ج ١ ص ٧)
« فإذا كان » وهو أيضاً انقط الخاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٥٤)

« رقيت على بيت أختي حفصة فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً لحاجته مستقبل القبلة (١) » وفي بعضها : « رأيت رسول الله ﷺ يبول حيال القبلة » وفي بعضها : « اطلعت يوماً ورسول الله ﷺ على ظهر بيت يقضى حاجته محجور عليه بلبان فرأيت مستقبل القبلة » وبحديث من طريق جابر : « نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها (٢) » وبحديث من طريق عائشة : « أن رسول الله ﷺ ذكر عنده أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله ﷺ : قد فعلوها ؟ استقبلوا بمقعدتي القبلة » (٣) *

قال علي : لا حاجة لهم غير ما ذكرنا ، ولا حاجة لهم في شيء منه *
أما حديث ابن عمر : فليس فيه أن ذلك كان بعد النهي ، وإذالم يكن ذلك فيه ، فنحن على يقين من أن ما في حديث ابن عمر موافق لما كان الناس عليه قبل أن ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، هذا ما لا شك فيه ، فاذ لا شك في

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي ألفاظهم : « مستقبل الشام مستدير الكعبة » . ووقع في رواية ابن حبان « مستقبل القبلة مستدير الشام » قال ابن حجر : « وهي خطأ تعد من قسم المقلوب » انظر الشوكاني (ج ١ ص ٩٨) المطبعة المنيرية

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن الجارود وابن خزيمة والحاكم والدارقطني (ص ٢٢) قال الترمذي (ج ١ ص ٤) « حديث حسن غريب » وقال الحاكم (ج ١ ص ١٥٤) « صحيح على شرط مسلم » ورواه البيهقي (ج ١ ص ٩٢) (٣) رواه أحمد وابن ماجه (ج ١ ص ٦٩) والبيهقي (ج ١ ص ٩٢-٩٣) والدارقطني (ص ٢٢) وقال النووي في المجموع (ج ٢ ص ٧٨) « اسناده حسن لكن أشار البخاري الى أن فيه علة » قال السندي في شرح ابن ماجه : « رجاله ثقات معروفون وأخطأ من قال خلاف ذلك ، وقد علل البخاري الخبر بما ليس بقادح فيه فقال : وجاء عن عائشة أنها كانت تنكر قولهم لا تستقبلوا القبلة ، وهذا أصح . فان ثبوت ما قال لا يستلزم نفي هذا ، فبعد صحة الاسناد يجب القول بصحته » وسيأتي الكلام على الحديث بمد قليل

ذلك فحكم حديث ابن عمر منسوخ قطعاً بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، هذا يعلم ضرورة ، ومن الباطل المحرم ترك اليقين بالظنون ، وأخذ المتيقن نسخه وترك المتيقن أنه ناسخ *

وقد أوضحنا في غير هذا المكان أن كل ما صح أنه ناسخ لحكم منسوخ فن المحال الباطل أن يكون الله تعالى يعيد الناسخ منسوخا والمنسوخ ناسخا ولا يبين ذلك تبييناً لا إشكال فيه ، إذ لو كان هذا لكان الدين مشكلاً غير بين ، ناقصاً غير كامل ، وهذا باطل . قال الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

وأيضاً فاقم في حديث ابن عمر ذكر استقبال القبلة فقط ، فلو صح أنه ناسخ لما كان فيه نسخ تحريم استدبارها ، ولكان من أقدم في ذلك إباحة استدبارها كاذباً مبطلاً لشريعة ثابتة ، وهذا حرام . فبطل تعلقهم بحديث ابن عمر *

وأما حديث عائشة فهو ساقط ، لانه رواية (١) خاله الحذاء - وهو ثقة - عن خاله بن أبي الصلت وهو مجهول لا يدري من هو (٢) ، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه

(١) في الاصلين « لان رواية » وهو خطأ

(٢) حديث طائفة رواه خاله الحذاء ، واختلف الرواة عنه فيه ، فرواه بعضهم عن خالد الحذاء عن عراك عن طائفة ، ورواه بعضهم عن خالد الحذاء عن رجل عن عراك ، ورواه حماد بن سلمة وعلي بن حاصم وعبد العزيز بن المغيرة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك ، فرواية حماد بن سلمة في ابن ماجه (ج ١ ص ٦٩) والدارقطني (ص ٢٢) وأشار إليها البيهقي في السنن الكبرى (ج ١ ص ٩٣) ، ورواية علي بن عاصم في سنن البيهقي والدارقطني ، ورواية عبد العزيز بن المغيرة في ابن ماجه ، ومن بين وحفظ حجة على من أبهم ولم يحفظ ، وأوضح الروايات رواية علي بن عاصم ، فرواها الدارقطني من طريق هارون بن عبد الله ، والبيهقي من طريق يحيى بن أبي طالب ، كلاهما عن علي بن حاصم : « ثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال : كنت عند عمر بن عبد العزيز في خلافته وعنده عراك بن مالك ، فقال عمر : ما استقبلت القبلة ولا استدبرتها

عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت ، وهذا أبطل وأبطل ، لان خالداً الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لان نصه يبين أنه انما كان قبل النهي ، لان من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهام عن

يبول ولا غائط منذ كذا وكذا ، فقال عراك : حدثتني عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه قول الناس في ذلك أمر بمقعدته فاستقبل بها القبلة « قال الدارقطني : « هذا أصبغ اسناد ، وزاد فيه خالد بن أبي الصلت وهو الصواب » . وقد ادعى ابن حزم أن خالد بن أبي الصلت مجهول ، وتمتعه ابن مقفوز فقال : « هو مشهور بالرواية معروف بمحمل العلم لكن حديثه معلول » وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره أسلم بن سهل في تاريخ واسط وحكى عن سفيان بن حسين قال : « كنا نأتي خالد بن أبي الصلت وكان عين العمر ابن عبد العزيز بواسط وكانت له هيئة » والعلّة التي فيه هي ما نقله السندي كما ذكرنا آنفاً ، وقد نقل ذلك ابن حجر في التهذيب في ترجمته عن الترمذي في اللؤلؤ الكبير عن البخاري أنه قال : « فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها » أي إنه رجح أنه موقوف على عائشة ، وهذا ترجيح لادليل عليه ، فان رواية بعض الرواة اياه موقوفة لا يمنع أن يكون مروياً مرفوعاً من طريق أخرى صحيحة وقد صرح على بن عاصم في روايته بسامع خالد بن أبي الصلت من عراك بن مالك ، وسامع عراك من عائشة ، وعلى ثقة له أوهام وأغلط ، وقد تابعه على ذلك حماد بن سلمة ، فارتفعت شبهة الغلط ، فقد نقل ابن حجر في التهذيب (ج ٣ ص ٩٧) عن تاريخ البخاري قال : « قال موسى ثنا حماد هو ابن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال كنا عند عمر بن عبد العزيز فقال عراك ابن مالك : سمعت عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم : حولى مقعدتى الى القبلة » وقد نقل الحازمي في الناسخ والمنسوخ (ص ٣٧) أنه تابعه أيضاً عبد الله بن المبارك ، فهذه الروايات تؤكد صحة الحديث بالسند الصحيح الثابت بالسامع ، وقد أعله أحمد بن حنبل بأن عراك لم يسمع من عائشة ، فقد نقل ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٦٠) ذلك عن احمد ونقله ابن حجر عن الأثرم عنه . وهذه علّة غير صحيحة لما رأيت من تصريحه بالسامع منها ، ورواية عراك بعض الأحاديث عن عروة عن عائشة لا تنفي صحابه منها ، قال ابن دقيق

استقبال القبلة بالبول والغائط ، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم ، فلو صح لكان منسوخا بلا شك ، ثم لو صح لما كان فيه إلا إباحة الاستقبال فقط ، لا إباحة الاستدبار أصلا . فبطل تعليقهم بحديث عائشة جملة *

وأما حديث جابر فانه رواية (١) أبان بن صالح وليس بالمشهور (٢) ، وأيضا

العبد في الامام : « ولمراك أحاديث عديدة عن عروة عن عائشة ، قال : ولكن لقائل أن يقول : اذا كان الراوي عنه قوله سمعت ثقة فهو مقدم ، لاحتمال أنه لقي الشيخ بعد ذلك خدته اذا كان ممن يمكن لقائه ، وقد ذكروا سماع عراك من أبي هريرة ولم ينكروه وأبو هريرة توفي هو وعائشة في سنة واحدة - سنة ٥٨ - فلا يبعد سماعه من عائشة مع كونهما في بلد واحد ، ولعل هذا هو الذي أوجب لمسلم أن أخرج في صحيحه حديث عراك عن عائشة من رواية يزيد بن أبي زياد مولى ابن عباس عن عراك عن عائشة : جاءتني نسكينة تحمل ابنتين لها . الحديث » ثم أيد ذلك ابن دقيق العيد برواية علي بن حاصم التي ذكرنا . نقل ذلك عنه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٧٣) . وبهذا التحقيق - الذي قد لا تجده مفصلا في كتاب - يظهر لك أن حديث عائشة صحيح على شرط مسلم . وبالله تعالى التوفيق .

(١) في الاصلين « فان رواية » وهو خطأ

(٢) أبان وثقه ابن معين والمعجل وأبو زرعة وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر في التهذيب : « قال ابن عبد البر في التمهيد : حديث جابر ليس صحيحا لأن أبان بن صالح ضعيف . وقال ابن حزم في المحلى عقب هذا الحديث : أبان ليس بالمشهور انتهى . وهذه غفلة منهما ، وخطأ تواردا عليه ، فلم يضمف أبان هذا أحد قبلهما ، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه » وهذا الحديث هو من رواية محمد بن اسحق عن أبان . قال الزيلعي (ج ١ ص ٢٧٣) . « وأخرجه ابن حبان في صحيحه في القسم الثاني والحاكم في المستدرک والدارقطني ثم البيهقي في سننهما ، وعندهم الأربعة : حدثني أبان بن صالح ، فزالته التديلس » ثم نقل عن الترمذي في العلل الكبير قال : « سألت محمد بن اسمعيل - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح » .

فليس فيه بيان أن استقباله القبلة عليه السلام كان بعد نهيه ، ولو كان ذلك لقال جابر : ثم رأيت^(١) ، وأيضا فلو صح لما كان فيه الالنسخ للاستقبال فقط ، وأما الاستدبار فلا أصلا ، ولا يحل أن يزداد في الاخبار ما ليس فيها ، فيكون من فعل ذلك كاذبا ، وليس اذا نهى عن شيئين ثم نسخ أحدهما وجب نسخ الآخر ، فبطل كل ما شغبوا به وبالله تعالى التوفيق ، وسقط قولهم لتعريه عن البرهان *

وأما من فرق بين الصحارى والبناء في ذلك فقول لا يقوم عليه دليل أصلا ، إذ ليس في شيء من هذه الآثار فرق بين صحراء وبنيان ، فلقول بذلك ظن ، والظن أكذب الحديث ، ولا يغني عن الحق شيئا ، ولا فرق بين من حمل النهى على الصحارى دون البنيان ، وبين آخر قل : بل النهى عن ذلك في المدينة أو مكة خاصة ، وبين آخر قل : في أيام الحج خاصة . وكل هذا تخطيط لا وجه له *

وقال بعضهم : إنما كان في الصحارى لأن هنالك قوما يصلون فيؤذون بذلك * قال أبو محمد : هذا باطل ، لأن وقوع الغائط كيفما وقع في الصحراء فوضعه لا بد أن يكون قبلة لجهة ما ، وغير قبلة لجهة أخرى ، فخرج قول مالك عن أن يكون له متعلق بسنة أو بدليل أصلا ، وهو قول خالف جميع أقوال الصحابة رضي الله عنهم إلا رواية عن ابن عمر قد روى عنه خلافا . وبالله تعالى التوفيق *

١٤٧ - مسألة - وكل ماء خالطه شيء طاهر مباح فظهر فيه لونه وريحه وطعمه إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء فلو ضو به جائز والغسل به للجنابة جائز *

(١) هذه من أضعف حجج ابن حزم فإن حكاية عربي فصيح كجابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، ثم تعقيبه إياها برويته صلى الله عليه وسلم قبل موته بعام يفعل ذلك - صريح جدا في أنه يريد بيان النسخ ، وأن النهي إنما كان قبل الفعل ، ومثل هذا الحديث - فيما نقل - لا يقوله الصحابي اعتبارا بدون مناسبة ، وإنما المفهوم أنه يكون في سياق سؤال أو جدال في هذا الأمر . ومع كل هذا فقد جاءت الرواية بلفظ « ثم » ففي رواية الدارقطني والبيهقي . « ثم قد رأيت قبل موته بعام يقول مستقبل القبلة » وفي رواية الحاكم « ثم رأيت قبل موته وهو يقول مستقبل القبلة »

برهان ذلك قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء) وهذا ماء ، سواء كان الواقع فيه مسكا أو عسلا أو زعفرانا أو غير ذلك *

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن أم هانئ بنت أبي طالب أنها قالت : « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو في قبة له ، فوجدته قد اغتسل بماء كان في صحفة ، إني لأرى فيها أثر العجين ، فوجدته يصلي الضحى » *

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أم هانئ قالت : « نزل رسول الله ﷺ يوم الفتح بأعلى مكة ، فأتيته بماء في جفنة إني لأرى أثر المعجين فيها (١) ، فستره أبو ذر فاغتسل رسول الله ﷺ ثم ستر عليه السلام أبا ذر فاغتسل ، ثم صلى ثماني ركعات وذلك في الضحى » *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب المكي عن إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أم هانئ : « أن ميمونة أم المؤمنين ورسول الله ﷺ اغتسلا من قصعة فيها أثر المعجين » *

قال علي : وهذا قول ثابت عن ابن مسعود قال : إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي أجزأه ، وكذلك نصا عن ابن عباس *

وروي أيضا هذا عن علي بن أبي طالب ، وثبت عن سعيد بن المسيب وابن جريج وعن صواحبه النبي ﷺ من نساء الانصار والتابعات منهن : أن المرأة الجنب (٢) والحائض إذا امتشطت بحناء (٣) رقيق أن ذلك يجزئها من غسل رأسها للحيضة والجنابة ولا تعيد غسله ، وثبت عن إبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وأبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن جبيرة أنهم قالوا في الجنب يغسل رأسه بالسدر

(١) في الجنة « إني لأرى فيها أثر المعجين » (٢) الجنب يطلق على المذکر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، ومن العرب من يثنى وبجمع .

(٣) الحناء بالمد والتشديد والجمع حنان بكسر الحاء وضمها وتشديد النون وفي آخره نون ثانية ، وقيل أيضا حنان بالهمز بوزن عثمان ، وظها جموع على غير قياس .

والطلى : انه يجزئه ذلك من غسل رأسه للجنابة *

وقولنا في هذا هو قول ابى حنيفة والشافعي وداود *

وروى عن مالك نحو هذا أيضا . وروى سحنون عن ابن القاسم (١) أنه سأل مالكا عن الغدير ترده المواشي فتبول فيه وتبعر حتى يتغير لون الماء وريحه : أيتوضأ منه للصلاة ؟ قال مالك : أكرهه ولا أحرمه ، كان ابن عمر يقول : إني لأحب أن أجعل يفي وبين الحرام سترة من الحلال * .

والذى عليه أصحابه بخلاف هذا ، وهو أنه روي عنه في الماء يبل فيه الخبز أو يقع فيه الدهن : أنه لا يجوز الوضوء به ، وكذلك الماء ينقع فيه الجلد (٢) ، وهذا خطأ من القول ، لانه لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل خالفوا فيه ثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف ، وخالفوا فيه فقهاء المدينة كما ذكرنا ، وما نعلمهم احتجاجوا باكثر من أن قالوا : ليس هو ماء مطلقا قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل هو ماء مطلق وإن كان فيه شيء آخر ، ولا فرق بين ذلك الذي فيه وبين حجر يكون فيه ، ومم يجيزون الوضوء بالماء الذي تغير من طين موضعه ، وهذا تناقض *

(١) في المصرية « عن ابن غانم » وفي اليمنية « عن أبي غانم » وكلاهما فيما ترى خطأ ، والصواب « عن ابن القاسم » فان سحنون انما يروى الفقه عن ابن القاسم عن مالك ، وهكذا المدونة ، هي رواية سحنون عن ابن القاسم . وقد جهدت أن أجده هذه المسئلة — التي رواها المؤلف — في المدونة فلم أوفق الى وجودها . (٢) هذا هو الذي في المدونة ونصها (ج ١ ص ٤) : « قال مالك : لا يتوضأ بالماء الذى يبل فيه الخبز ... قال ابن القاسم : وأخبرني بعض أصحابنا ان اناسا سأل مالكا عن الجلد يقع في الماء فيخرج مكانه او الثوب ، هل ترى بأسا ان يتوضأ بذلك الماء ؟ قال : قال مالك : لا أرى به بأسا ، قال فقال له : فبال الخبز ؟ فقال له مالك : أرايت إن أخذ رجل جلداً فانقعه اياما في ماء ، أيتوضأ بذلك الماء وقد ابتل الجلد في ذلك الماء ؟ فقال : لا فقال مالك : هذا مثل الخبز ولكل شيء وجه »

ومن العجب أنهم لم يجملوا حكم الماء للماء الذي مازجه شيء طاهر لم يزل عنه اسم الماء ، وجعلوا للفضة المخلوطة بالنحاس — خلطاً يغيرها — حكم الفضة المحضة ، وكذلك في الذهب المزوج فجعلوه كالذهب الصرف في الزكاة والصرف ، وهذا هو الخطأ وعكس الحقائق ، لأنهم أوجبوا الزكاة في الصفر المازج للفضة ، وهذا باطل ، وأباحوا صرفه فضة وصفر يمثل وزن الجميع من فضة محضة ، وهذا هو الربا بعينه ، وأما الوضوء بماء قد مازجه شيء طاهر قائماً يتوضأ به فيقتسل بالماء ، ولا يضره مرور شيء طاهر على أعضائه مع الماء *

وقال بعضهم : هو ماء الورد . قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأن ماء الورد ليس ماء أصلاً ، وهذا ماء وشيء آخر معه فقط *

١٤٨ — مسألة فإن سقط عنه اسم الماء جملة كالنبيد وغيره ، لم يجز الوضوء به ولا الغسل ، والحكم حينئذ التيمم ، وسواء في هذه المسألة والتي قبلها وجد ماء آخر أم لم يوجد *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ، ولقول رسول الله ﷺ : « جعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء »

ولما كان اسم الماء لا يقع على ماغلب عليه غير الماء حتى تزل عنه جميع صفات الماء التي منها يؤخذ حده — صح أنه ليس ماء ، ولا يجوز الوضوء بغير الماء ، وهذا قول مالك والشافعي وأحمد وداود وغيرهم ، وقال به الحسن وعطاء بن أبي رباح وسفيان الثوري وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور وغيرهم *

وروى عن عكرمة أن النبيد وضوء إذا لم يوجد الماء ولا يقيم مع وجوده * وقال الأوزاعي : لا يقيم إذا عدم الماء مادام يوجد نبيد غير مسكر ، فإن كان مسكراً فلا يتوضأ به *

وقال حميد^(١) صاحب الحسن بن حي : نبيد التمر خاصة يجوز الوضوء به والغسل المفترض في الحضر والسفر ، وجد الماء أو لم يوجد ، ولا يجوز ذلك بغير نبيد التمر ، وجد الماء أو لم يوجد *

(١) هو حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي الكوفي الثقة.

وقال أبو حنيفة في أشهر قوليهِ : ان نبيذ التمر خاصة اذا لم يسكر فانه يتوضأ به ويغتسل - فيما كان خارج الأمصار والقرى خاصة - عند عدم الماء ، فان أسكر ، فان كان مطبوخاً جاز الوضوء به والغسل كذلك ، فان كان نبيئاً لم يجوز استعماله أصلاً في ذلك ، ولا يجوز الوضوء بشيء من ذلك ، لا عند عدم الماء ولا في الأمصار ولا في القرى أصلاً - وان عدم الماء - ، ولا بشيء من الأنبيذة غير نبيذ التمر لا في القرى ولا في غير القرى ، ولا عند عدم الماء ، والرواية الأخرى عنه أن جميع الأنبيذة يتوضأ بها ويغتسل ، كما قال في نبيذ التمر سواء سواء *

وقال محمد بن الحسن : يتوضأ بنبيذ التمر عند عدم الماء ويتيمم معاً *
قال أبو محمد : أما قول عكرمة والأوزاعي والحسن بن حي فانهم احتجوا بحديث رويناه من طريق ابن مسعود من طرق : « أن رسول الله ﷺ قال له ليلة الجح : معك ماء ؟ قال : ليس معي ماء ، ولكن معي إداوة فيها نبيذ ، فقال النبي ﷺ : تمر طيبة وماء طهور ، فتوضأ ثم صلى الصبح » وفي بعض ألفاظه : « أن رسول الله ﷺ توضأ بنبيذ ، وقال : تمر طيبة وماء طهور (١) » *

وقال بعضهم : ان جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ركبوا البحر فلم يجدوا إلا ماء البحر ونبيذاً فتوضأ بالنبيذ ، ولم يتوضأ بماء البحر ، وذكروا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات قال : ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا يزيد بن هارون ثنا عبد الله بن ميسرة (٢) عن مزينة بن جابر عن علي بن أبي طالب رضى عنه قال : اذا لم تجد الماء فلتتوضأ بالنبيذ. قال محمد بن المثنى : وحدثنا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير ثنا الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : لا بأس بالوضوء بالنبيذ *

قالوا : ولا يخالف لمن ذكرنا يعرف من الصحابة رضى الله عنهم ، فهو إجماع على قول بعض مخالفينا *

(١) من اول قوله « فتوضأ وصلى الصبح » الى هنا محذوف من
النسخة اليمنية (٢) في المصرية « عبد الله بن مسرة » وما هنا هو العوالب والموافق لليمنية

وقالوا : النبيذ ماء بلا شك خالطه غيره ، فاذ هو كذلك فالوضوء به جائز*
قال أبو محمد : هذا كل ما يمكن أن يشغبوا به ، ولا حجة لهم في شيء منه .
والله الحمد *

أما الخبر المذكور فلم يصح ^(١) ، لأن في جميع طرقه من لا يعرف ، أو من لا خبر فيه ، وقد تكلمنا عليه كلاماً مستقصى ^(٢) في غير هذا الكتاب ، ثم لو صح بنقل التواتر لم يكن لهم فيه حجة ، لأن ليسة الجن كانت بمكة قبل الهجرة ولم تنزل آية الوضوء الا بالمدينة في سورة النساء وفي سورة المائدة ، ولم يأت قط أثر بأن الوضوء كان فرضاً بمكة ، فاذ ذلك كذلك فالوضوء بالنبيذ كلا وضوء ، فسقط التعلق به لو صح *

وأما الذي روه من فعل الصحابة رضي الله عنهم فهو عليهم لا لهم ، لأن الاوزاعي والحسن بن حي وأبا حنيفة وأصحابه كلهم مخالفون لما روى عن الصحابة في ذلك ، يجيزون للوضوء بماء البحر ، ولا يجيزون الوضوء بالنبيذ ، ما دام يوجد ماء البحر ، وكلهم - حاشا حميداً صاحب الحسن بن حي - لا يجيز الوضوء البتة بالنبيذ ما دام يوجد ماء البحر ، وحميد صاحب الحسن يجيز الوضوء بماء البحر مع وجود النبيذ ، فكلهم مخالف ^(٣) لما ادعوه من فعل الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ، ومن الباطل أن يرى المرء حجة على خصمه ما لا يراه حجة عليه *

وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فلا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ ، وأيضاً فإن حميداً صاحب الحسن بن حي يخالف الرواية عن علي في ذلك ، لأنه يرى الوضوء بنبيذ التمر مع وجود الماء ، وهذا خلاف قول علي ، ويرى سائر الانبذة لا يحل بها الوضوء أصلاً ^(٤) ، وهذا خلاف الرواية عن علي *

وأما قولهم : إن في النبيذ ماء خالطه غيره ، فهو لازم لهم في لبن مزج بماء ، وفي الخبز لأنه ماء مع عقص وزاج ، وفي الأمراق لأنها ماء وزيت وخل ، أو ماء

(١) في اليمنية «فلا يصح» (٢) في اليمنية «متقصى» (٣) في المصرية مخالفون

(٤) في اليمنية «ويرى أن سائر الانبذة لا يحل منها الوضوء أصلاً»

وزيت ورمى^(١) ونحو ذلك ، وهم لا يقولون بشيء من هذا ، فظهر تناقضهم في كل ما احتجوا به . والله الحمد *

وأما قولاً أبى حنيفة فهو أبعدهم من أن يكون له في شيء مما ذكرنا حجة . أما الحديث المذكور فليس فيه أن النبي ﷺ كان حين الوضوء بالنبيذ خارج مكة ، فنأين له بتخصيص جواز الوضوء بالنبيذ خارج الأمصار والقرى ؟! وهذا خلاف لما في ذلك الخبر ، لا سيما وهو لا يرى التيمم فيما يقرب من القرية ، ولا قصر الصلاة إلا في ثلاثة أيام ، أحد وعشرين فرسخاً فصاعداً ، ولا سبيل له إلى دليل في شيء من ذلك إلا ودليله في ذلك جار في جميع هذه المسائل *

وأما قوله الثانى الذى قاس فيه جميع الأنبيذ على نبيذ التمر ، فهلا قاس أيضاً داخل القرية على خارجها ! وما المجيز له أحد القياسين والمانع له من الآخر ؟! لا سيما مع ما في الخبر من قوله : « تمر طيبة وماء طهور » فاذ هو ماء طهور فما المانع من استعماله مع وجود ماء غيره ، وكلاهما ماء طهور ؟! وهذا ما لا 'نفكالك منه . وإن كان لا يجيزه مع وجود الماء فليجزه للمريض في الحضر مع عدم الماء *

وأما فعل الصحابة رضى الله عنهم وقول على فهو مخالف له ، لانه لا يجيز الوضوء بالنبيذ مع وجود ماء البحر ، ولا يجيز الوضوء بالنبيذ وإن عدم الماء في القرى ، وليس هذا في قول على ، ولم يخص على نبيذ تمر من غيره ، وأبو حنيفة يخصه في أحد قوليه^(٢) ، ولا أمقت في الدنيا والآخرة ممن ينكر على مخالفته ترك قول هو أول تارك له ! ولا سيما ومخالفه لا يرى ذلك الذى ترك حجة ، قال الله تعالى : (لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) *

وأما قولهم : إن النبيذ ماء وتمر ، فيلزمهم هذا كما قلنا في الامرات وغيرها من

(١) كتب بهامش الجنية « هو القفل » وفي لسان العرب ضبط بالقلم بضم الميم وكسر الراء وتشديد الياء وقال : « والمرى معروف ، قال ابو منصور : لأدري أعربي أم دخیل . وأنا لأدري هل هو المراد هنا أو غير » (وفوق كل ذى علم علم) (٢) في الجنية « بخصه في أشهر قوايه »

الانبذة ، وهو خلاف قوله ، فظهر فساد قولي أبي حنيفة معا . والحمد لله رب العالمين *
وأما قول محمد بن الحسن ففاسد ، لأنه لا يخلو أن يكون الوضوء بالنبيذ جائزاً
فالتيمم معه فضول ، أو لا يكون الوضوء به جائزاً فاستعماله فضول ، لا سيما مع قوله : إنه
إذا كان في ثوب المرء أكثر من قدر الدرهم البغلي من نبيذ مسكر بطلت صلاته ،
ولا شك أن المجتمع على جسد المتوضئ بالنبيذ أو المغتسل به وفي ثوبه أكثر من
دراهم بغلية كثيرة *

فإن قال من ينتصر له : إنا لا ندرى أيلزم الوضوء به فلا يجزئ تركه وإما أنه
لا يخل (١) الوضوء به فلا يجزئ فعله ، فجمعنا الأمرين *

قيل لهم : الوضوء بالماء فرض متيقن عند وجوده ، فلا يجوز تركه ، والوضوء بالنبيذ
عند عدم ما يجزئ الوضوء به فرض متيقن ، والوضوء بالنبيذ عندكم غير متيقن ،
وما لم يكن متيقناً فاستعماله لا يلزم ، وما لا يلزم فلا معنى لفعله ، ولو جئتم إلى استعمال
كل ما تشكون في وجوبه لعظم الأمر عليكم ، لا سيما وأنتم على يقين من أنه نجس
يفسد الصلاة كونه في الثوب ، وأنتم مقرون أن الوضوء بالنجس المتيقن لا يخل *
وأما المالكيون والشافعيون فاتهم كثيراً ما يقولون في أصولهم وفروعهم : إن خلاف
الصاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم لا يخل . وهذا مكان نقضوا فيه هذا الأصل .
وبالله تعالى التوفيق *

وأبو حنيفة يقول بالقياس وقد قض ههنا أصله في القول به ، فلم يقس الأمرار
ولا سائر الانبذة على نبيذ التمر ، وخالف أيضاً أقوال طائفة من الصحابة رضي الله عنهم
كما ذكرنا دون مخالف يعرف لهم في ذلك ، وهذا أيضاً هادم لأصله ، فليقف على ذلك
من أراد الوقوف على تناقض أقوالهم ، وهدم فروعهم لأصولهم . والله تعالى التوفيق *
١٤٩ - مسألة - وفرض على كل مستيقظ من نوم - قل النوم أو كثر ، نهارة كان أو ليلاً ،
قاعداً أو مضطجماً أو قائماً ، في صلاة أو في غير صلاة ، كيفاً نام - ألا يدخل يده في
وضوئه - في إناء كان وضوؤه أو من نهر أو غير ذلك - إلا حتى يغسلها ثلاث مرات

ويستشق ويستنثر ثلاث مرات، فإن لم يفعل لم يجزه الوضوء ولا تلك الصلاة، ناسيا ترك ذلك أو عامدا، وعليه أن يغسلها ثلاث مرات ويستشق كذلك ثم يبتدئ الوضوء والصلاة، والماء طاهر بحسبه، فإن صب على يديه وتوضأ دون أن يغمس يديه فوضوؤه غير تام^(١) وصلاته غير تامة*

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من نوم فلا يغمس - يعني يده - حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده » قال أبو محمد : زعم قوم أن هذا الفصل خوف نجاسة تكون في اليد ، وهذا باطل لأشك فيه ، لانه عليه السلام لو أراد ذلك لما عجز عن أن يبينه ، ولما كتبه عن أمته وأيضا فلو كان ذلك خوف نجاسة لسكانت الرجل كاليد في ذلك ، ولكان باطن الفخذين وما بين الاليتين أولى بذلك^(٢) . ومن العجب على أصولهم أن يكون ظن كون النجاسة في اليد يوجب غسلها ثلاثا ، فإذا تيقن كون النجاسة فيها أجزأه إزالتها بغسلة واحدة . وإنما السبب الذي من أجله وجب غسل اليد هو ما نص عليه السلام من مفقبات النائم عن درأيته أين باتت يده فقط ، ويجعل الله تعالى ما شاء سببا لما شاء ، كما جعل تعالى الريح الخارج من أسفل سببا يوجب الوضوء وغسل الوجه ومسح الرأس وغسل الذراعين والرجلين^(٣) *

وادعى قوم أن هذا في نوم الليل خاصة ، لقوله : « أين باتت يده » وادعوا أن المبيت لا يكون إلا بالليل *

(١) هنا بهامش اليمينية : « قال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي : قلت لم يبرهن بشئ على أن وضوءه غير تام »

(٢) هذا صحيح إذا كان المتوضئ سيفترق الماء برجليه أو بفخذه أو باليتية ١١ وما هكذا التمسك بطواهر النصوص

(٣) هذا غير ذاك ، فإن تعليل وجوب غسل اليد ثلاثا بأن النائم لا يدري

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل يقال : بات القوم يدبرون أمر كذا ، وإن كان
 نهارا . وحدثنا عبد الرحمن بن خالد الممداني ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا
 البخاري عن (١) إبراهيم بن حمزة — هو الزبيري — عن ابن أبي حازم (٢) — هو
 عبد العزيز — عن يزيد بن عبد الله — هو ابن أسامة بن الهاد — عن محمد بن
 إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ
 أحدكم من منامه فتوضأ فليستغفر ثلاث مرات (٣) فإن الشيطان يبيت على خيشومه »
 كتب إلى سالم بن أحمد بن فتح قال ثنا عبد الله بن سعيد الشننجالي (٤) قال ثنا
 عمر بن محمد بن داود السجستاني ثنا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودي ثنا إبراهيم
 بن محمد حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني (٥) بشر بن الحكم ثنا عبد العزيز بن محمد
 الدراوردي عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة

أن بات يده ، يشير إلى المعنى الذي من أجله وجب الفصل ، وهو احتمال مباشرتها
 النجاسة ، وهذا هو الفرق بينه وبين طهرها بغسلة واحدة عند تيقن النجاسة ،
 فإن النجاسة إذ ذاك براها المتطهر ويوقن بازالتها .

(١) في البخاري في كتاب بدء الخلق (ج ٢ ص ٩٨) « حدثنا إبراهيم بن حمزة »

(٢) في الأصلين « عن أبي حازم » وهو خطأ .

(٣) في البخاري « ثلاثا » وبمحذوف مرات

(٤) نسبة إلى « شنجالة » — بالشين المعجمة والنون والتاء والجيم بعدها

ألف ولام وهاء — بلد بالأندلس ، ووقع في النسخة اليمنية « الشنجاني » وفي
 المصرية « الشحال » وفي تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٨٥) في ترجمة أبي ذر الهروي
 « الشبخاني » وكل ذلك خطأ صوابه ما ذكرنا ، وعبد الله هذا كنيته أبو محمد ،
 صاحب أباذر الهروي ولقي أبا سعيد السجزي — وأظنه هو عمر بن محمد بن داود
 شيخه هنا ، والنسبة إلى سجستان سجزي وسجستاني — وسمع منه صحيح
 مسلم ، وأقام بالحرم أربعين عاما ، رحل سنة ٣٩١ وعاد إلى الأندلس سنة ٤٣٠
 وأقام بقرطبة إلى أن مات في رجب سنة ٤٣٦ . وله ترجمة في معجم البلدان
 (ج ٥ ص ٣٠٠) والديباج المذهب (ص ١٤٠) (٥) في اليمنية « أخبرني » .

أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبيت على خيشومه (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٢) ثنا محمد بن زنبور المسكي ثنا عبد العزيز بن أبي حازم ثنا يزيد ابن الهاد أن محمد بن إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنشق ثلاث مرات (٣) فإن الشيطان يبيت على خيشومه » *

قال أبو محمد : أمر رسول الله ﷺ على الغرض . قال الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) ومن توضأ بغير أن يفعل ما أمره رسول الله ﷺ أن يفعله فلم يتوضأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به ، ومن لم يتوضأ كذلك فلا صلاة له ، لا سيما طرد الشيطان عن خيشوم المرء ، فما نعلم مسلماً يستسهل الانس يكون الشيطان هناك *

وقد أوجب المالكيون متابعة الوضوء فرضاً لا يتم الوضوء والصلاة إلا به ، وأوجب الشافعي الصلاة على رسول الله ﷺ فرضاً لا تتم الصلاة إلا به ، وأوجب أبو حنيفة الاستنشاق والمضمضة في غسل الجنابة فرضاً لا يتم الغسل والصلاة إلا به ، وكل هذا لم يأمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ ، فهذا الذي يجب أن ينكر ، لا فعل من أوجب ما أمر به رسول الله ﷺ ، ولم يقل فيها قال له نبيه عليه السلام : افعل كذا

(١) في مسلم (ج ١ ص ٤٨) « على خياشيمه » (٢) الساجي بالسين المهملة والجيم نسبة الى صنع الساج أو ييمه ، وهو نوع من الخشب ، ووقع في المصرية « أبو يحيى بن زكريا بن يحيى الباجي » وهو خطأ في الموضعين ، والساجي هذا له كتاب جليل في علل الحديث ، مات سنة ٣٠٧ وقد قارب التسعين ، وترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٢٥٠) ولسان الميزان (ج ٢ ص ٢٨٨) (٣) في الجنية « ثلاثاً » وبخلف « مرات »

قَالَ هُوَ لَا أَفْعَلُ (١) إِلَّا أَنْ أَسْأَلَ ، وَدَعَوَى الْإِجْمَاعَ بِغَيْرِ يَقِينٍ كَذَبَ عَلَى الْأُمَّةِ كُلِّهَا . نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أحق علي أن أستنشق ؟ قال : نعم ، قلت : كم ؟ قال : ثلاثاً ، قلت : عن ؟ قال : عن عثمان . قال عبد الرزاق : ثنا معمر عن قتادة عن معبد الجهني قال - في المضمضة والاستنشاق - : أن كان جنباً فثلاثاً ، وإن كان جاء من الغائط فاثنتين ، وإن كان جاء من البول فواحدة . وروى عن الحسن إعادة الوضوء والصلاة على من لم يغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها في الوضوء ، وبه يقول طاوود وأصحابنا *

١٥٠ - مسألة - ولا يجزئ غسل الجنابة في ماء راكد ، فإن اغتسل فيه فلم يغتسل ، والماء طاهر بحسبه ، وله أن يعيد الغسل منه ، وكذلك لا يجزئ الجنب أن يغتسل لفرض غير الجنابة في ماء راكد ، فإن كان غير جنب أجزأه الاغتسال في الماء الراكد ، والوضوء جائز في الماء الراكد ، فمن اغتسل وهو جنب في جون من أجوان النهر والنهر راكد لم يجزه ، وأما البحر فهو جار أبداً مضطرب متحرك غير راكد ، هذا أمر مشاهد عياناً ، وكذلك من بال في ماء راكد ثم سرح لذلك الماء فجري فلا يحل له الوضوء منه ولا الاغتسال ، لانه قد حرم عليه الاغتسال والوضوء من عين ذلك الماء بالنص ، ولو بال في ماء جار ثم أغلق صبيه (٢) فركد جازله الوضوء منه والاغتسال منه ، لانه لم يبل في ماء راكد . والاغتسال للجنابة وغيرها في الماء الجاري مباح ، وإن بال فيه لم يحرم عليه بذلك الوضوء منه وفيه والغسل منه وفيه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في المصرية « فقال هؤلاء أفعل » وفي اليمنية « فقال لا أفعل لا إن أسأَلَ » وكلاهما خطأ ظاهر . (٢) الصبب بالماء المهمة والباء المفتوحتين - من الصب - تصوب نهر أو طريق يكون في حدوده ، والمراد هنا المكان الذي ينصب منه الماء فيجري .

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر وهارون بن سعيد الايلي عن ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يفتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فقال : كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناوله تناولا » (١) فهذا أبو هريرة لا يرى أن يفتسل الجنب في الماء الدائم وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، إلا أن أبا حنيفة قال : ان فعل تنجس الماء ، وقد بينا فساد هذا القول قبل . وكرهه مالك ، وأجاز غسله ان اغتسل كذلك . وهذا خطأ ، بخلافه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسواء كان الماء الزاكد قليلا أو كثيرا ، ولو أنه فراسخ في فراسخ ، لا يجزئ الجنب أن يفتسل فيه ، لان رسول الله ﷺ لم يخصص ماء من ماء ، ولم ينه عن الوضوء فيه ولا عن الغسل لغير الجنب فيه ، فهو مباح (ومن يتمد حدود الله فقد ظلم نفسه) .

١٥١ - مسألة - وكل ماء توضأت منه امرأة - حائض أو غير حائض - أو اغتسلت منه فأفضلت منه فضلا ، لم يحل لرجل الوضوء من ذلك الفضل ولا الغسل منه ، سواء وجدوا ماء آخر أو لم يجدوا غيره ، وفرضهم التيمم حينئذ ، وحلال شربه للرجال والنساء ، وجائز الوضوء به والغسل للنساء على كل حال . ولا يكون فضلا إلا أن يكون أقل مما استعملته منه ، فان كان مثله أو أكثر فليس فضلا ، والوضوء والغسل به جائز للرجال والنساء *

وأما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجل والمرأة ، الا أن يصح خبر في نهى المرأة عنه فنقف عنده ، ولم نجد صحيحا (٢) فان توضأ الرجل والمرأة من إناء واحد أو اغتسلا من إناء واحد يغرثان معا فذلك جائز ، ولا نبالي أيهما بدأ قبل ، أو أيهما أتم قبل *

(١) مسلم (ج ١ ص ٩٣) (٢) بل وجد صحيحاً بأصح من الاسناد الذي احتج به المؤلف، وفي نفس الحديث الذي استند اليه، كما سيأتي في الكلام على حديث عبد الله بن مرجس.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي
 ثنا أبو داود — هو السجستاني — ثنا محمد بن بشار ثنا أبو داود — هو الطيالسي
 — ثنا شعبة عن عاصم بن سليمان الاحول عن أبي حاسب — هو سودة بن عاصم
 — عن الحكم بن عمرو الغفاري : « أن رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل
 طهور المرأة (١) »

أخبرني أصبغ قال ثنا اسحاق بن احمد ثنا محمد بن عمر العقيلي (٢) ثنا علي
 ابن عبد العزيز ثنا معلى بن أسد ثنا عبد العزيز بن المختار عن عاصم الأحول عن
 عبد الله بن سرجس : « أن النبي ﷺ نهى أن يقتل الرجل بفضل وضوء
 المرأة (٣) »

(١) الحديث صححه ابن حبان وحسنه الترمذى . وانظر تفصيل الكلام
 عليه في نيل الأوطار (ج ١ ص ٣١ — ٣٢) الطبعة المنيرية وشرح أبي داود
 (ج ١ ص ٣٠ — ٣١) والسنن الكبرى للبيهقى (ج ١ ص ١٩٠ — ١٩٣)

(٢) في المصرية « محمد بن عمرو العقيلي » ورحلنا ما هنا — اتباطا للمصرية —
 لأننا وجدنا في لسان الميزان (٣٢١ : ٥) ترجمة « محمد بن عمر أبو بكر العقيلي ،
 عن هلال بن الملاء الرقي وجماعة ، وعنه أبو الفتح الأزدي وابن شاهين وعدة ،
 قال الدارقطني : ضعيف جداً » وهذا من طبقة الذى هنا ، فان علي بن عبد العزيز
 البغوي الحافظ شيخ العقيلي في هذا الاسناد توفي سنة ٢٨٦ ، وهلال بن الملاء
 الرقي مات سنة ٢٨٠ .

(٣) في المصرية « بفضل المرأة » وسرجس بفتح السين المهمة واسكان الراء
 وكسر الجيم . والحديث رواه أيضاً الدارقطني (ص ٤٣) من طريق أبي حاتم
 الرازي عن معلى بن أسد بهذا الاسناد ونقظه « ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى أن يقتل الرجل بفضل المرأة ، والمرأة بفضل الرجل ، ولكن
 بشرط أن جميعاً » وهذا الاسناد أصح من الذى رواه به المؤلف . ورواه البيهقى
 (١ : ١٩٢) مختصراً . ثم روى الدارقطني وتبعه البيهقى عقبه أثراً موقوفاً على
 عبد الله بن سرجس بهذا المعنى ، وقال الدارقطني : « هذا موقوف صحيح وهو

ولم يخبر عليه السلام بنجاسة الماء، ولا أمر غير الرجال بلجنتابه، وبهذا يقول عبد الله بن سرجس والحكم بن عمرو، وهما صاحبان من أصحاب رسول الله ﷺ وبه تقول جورية أم المؤمنين وأم سلمة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب، وقد روى عن عمر أنه ضرب بالدرة من خالف هذا القول. وقال قتادة: سألت سعيد بن المسيب والحسن البصري عن الوضوء بفضل المرأة، فكلاهما نهأني عنه *
وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضا أو جنبا. وقد صح عن النبي ﷺ أنه كان يغتسل مع عائشة رضي الله عنها من اياه واحد معا حتى يقول: «ابقي لي» وتقول له: «ابقي» وهذا حق وليس شيء من ذلك فضلا حتى يتركه. هذا حكم اللغة بلا خلاف *

أولى بالصواب «يريد بذلك أن رفعه خطأ، ولكن الحق أن الرفع زيادة تقبل من الثقة، وأن الموقوف فتوى من الصحابي تؤيد روايته المرفوعة ولا تعارضها، قال ابن الترمكاني في الرد على البيهقي: «وعبد العزيز بن المختار أخرج له الشيخان وغيرهما ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة فلا يضره وقف من وقفه». وله أيضاً شاهد صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: «لقيت رجلا صحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغتسل أحدا كل يوم أو يبول في مغتسله أو تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليفترقا جميعاً» هذا لفظ البيهقي. قال ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ٢٦٠): «رجالهم ثقات ولم أقف لمن أعلاه على حجة قوية، ودعوى البيهقي انه في معنى المرسل مردودة، لأن ابهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي بأنه لقيه، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة، فانه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره» وصرح في بلوغ المرام بأن اسناده صحيح، وما نقله عن ابن حزم لم نجده في الحلى، ولعله في كتاب آخر له أو في موضع آخر.

واحتج من خالف هذا بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس : « ان امرأة من نساء النبي ﷺ استعجمت من جنابة فجاء النبي ﷺ فتوضأ من فضلها (١) فقالت له : انى اغتسلت (٢) فقال : ان الماء لا ينجسه شيء (٣) » وبحديث آخر رويناه من طريق الطهراني عن عبد الرزاق : أخبرني ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن ابى الشعثاء عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ كان يقتسل بفضل ميمونة ، مختصر » قال ابو محمد : هكذا في نفس الحديث مختصر *

قال أبو محمد : وهذان حديثان لا يصحان ، فأما الحديث الاول فرواية سماك ابن حرب ، وهو يقبل التلقين ، شهد عليه بذلك شعبة وغيره ، وهذه جرحه ظاهرة (٤) والثاني أخطأ فيه الطهراني (٥) بيقين ، لان هذا أخبرنا عبد الله بن يوسف

(١) في الجنية « بفضلها » (٢) في المصرية « فقالت له انك اغتسلت بفضلها » وهو خطأ (٣) رواية الثوري رواها الدارمي (ص ٧١) ولم يذكر لفظها ورواه أيضاً عن يزيد بن عطاء ، ورواه أبو داود (١ : ٢٦) والترمذي (١ : ١٥) عن أبي الأحوص والدارقطني (ص ١٩) عن شريك والحاكم (١ : ١٥٩) عن سفيان وشعبة ، كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة ، وفي لفظ أبي داود والترمذي « ان الماء لا ينجس » وأما اللفظ الذي هنا فهو في رواية الحاكم عن سفيان . ورواه أيضاً البيهقي (١ : ١٨٨) من طريق سفيان عن سماك ولفظه : « انتهى النبي صلى الله عليه وسلم الى بعض أزواجه وقد فضل من غسلها فأراد أن يتوضأ به ، فقالت : يا رسول الله انى اغتسلت منه من جنابة ، فقال : ان الماء لا ينجس » (٤) قال ابن حجر في الفتح (١ : ٢٦٠) « وقد أعلاه قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لانه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم » . (٥) الطهراني — بكسر الطاء المهمة واسكان الراء — نسبة الى طهران الرى وضبطه في الخلاصة « بكسر الطاء الممجة » وهو خطأ ، والطهراني هو الحافظ الثقة أبو عبد الله محمد بن حماد الرازي نزيل عسقلان ، وثقه ابن أبي حاتم وابن خراش والدارقطني وغيرهم ، ومات

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي
 ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — ومحمد بن حاتم
 قال اسحاق اخبرنا محمد بن بكر وقال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر وهو البرساني ثنا
 ابن جريج ثنا عمرو بن دينار قال: أ كبر علي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء
 أخبرني عن ابن عباس أنه أخبره (١): «أن رسول الله ﷺ كان يقتل بفضل ميمونة»
 قال أبو محمد: فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بأسناده، وهؤلاء أوثق من
 الطبراني وأحفظ بلا شك*

ثم لو صح هذان الخبران ولم يكن فيهما مغمز لما كانت فيهما حجة، لأن حكمهما
 هو الذي كان قبل نهي رسول الله ﷺ عن أن يتوضأ الرجل أو أن يقتل (٢) بفضل
 ظهور المرأة، بلا شك في هذا، فنحن على يقين من أن حكم هذين الخبرين منسوخ
 قطعاً، حين نطق عليه السلام بالنهاي عما فيهما، لا مريم في هذا، فاذ ذلك كذلك فلا يحمل الاخذ
 بالمنسوخ وترك الناسخ، ومن ادعى أن المنسوخ قد عاد حكمه، والناسخ قد بطل رسمه،
 فقد ابطال وادعى غير الحق، ومن المحال الممتنع أن يكون ذلك ولا يبينه رسول الله
 ﷺ وهو المقترض عليه البيان. وبالله تعالى التوفيق *

على أن أبا حنيفة والشافعي — المحتجين بهذين الخبرين — مخالفان لما في أحدهما
 من قوله عليه السلام: «الماء لا ينجس» ومن القبيح احتجاج قوم بما يقرون أنه
 حجة ثم يخالفونه وينكرون خلافه على من لا يراه حجة. وبالله تعالى التوفيق *
 وروينا بإباحة وضوء الرجل من فضل المرأة عن عائشة وعلى، إلا أنه لا يصح (٣)،

سنة ٢٧١. ورد الذهبي على ابن حزم قوله هذا فقال كما نقل عنه ابن حجر في
 التهذيب «ما أخطأ إلا أنه اختصر صورة التحمل». وانظر ترجمته في التهذيب
 ٩: ١٢٤ - ١٢٦) وأنساب السمعاني (٣٧٤) ومعجم البلدان (٦: ٧٤) وتذكرة
 الحفاظ (٢: ١٦٨).

(١) الذي في مسلم (١: ١٠١) «أن ابن عباس أخبره» (٢) في اليمنية
 «ويقتل» (٣) في المصرية «والصحيح أنه لا يصح».

فأما الطريق عن عائشة ففيها العرزي (١) وهو ضعيف ، عن أم كلثوم وهي مجهولة لا يدري من هي . وأما الطريق عن علي بن طريق ابن ضميرة (٢) عن أبيه عن جده ، وهي صحيفة موضوعة مكذوبة ، لا يحتاج بها إلا جاهل . فبقي ما روى في ذلك عن ابن مرجس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ، لا يخالف له منهم يصح ذلك عنه أصلاً . والله تعالى التوفيق *

١٥٢ — مسألة — ولا يحمل الوضوء بما أخذ بغير حق ، ولا من إثناء مقصوب أو مأخوذ بغير حق ، ولا الفسل — : إلا لصاحبه أو بإذن صاحبه ، فمن فعل ذلك فلا صلاة له ، وعليه إعادة الوضوء والفسل (٣) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا بشر — هو ابن عمر — ثنا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين

(١) بفتح العين والزاي بينهما راء سا كنة نسبة الى جبانة عرزم بالكوفة ، وهو محمد بن عبد الله بن أبي سليمان . (٢) بضم الضاد مصر ، وفي المصرية « ابن ضميرة » وهو خطأ ، وابن ضميرة هذا هو الحسين بن عبد الله بن ضميرة ابن أبي ضميرة الحميري المدني ، كذبه مالك وأبو حاتم وابن الجارود ، أنظر لسان الميزان (ج ٢ ص ٢٨٩) . (٣) ما ذهب اليه المؤلف من بطلان الوضوء بالماء المقصوب داخل تحت المسألة الخلافية المشهورة في الصلاة في الدار المقصوبة ، والكلام عليها معروف في كثير من كتب الأصول والفقه ، والذي زاعحاً أن اسم الغاصب يفسد لا أثر له في صحة وضوئه أو صلاته ، لأن الغصب فعل خاص ، له آثار : منها وجوب رد المقصوب أو قيمته وعقاب فاعله ، والوضوء أو الصلاة فعل آخر له آثار أخرى ، واتصال الفعلين أو تجاورهما لا يجعل لأحدهما أثراً في الآخر ، وقد يصل المرء وهو يضمر في نفسه قتل آخر ويمزم عليه ويصر ، فهل يؤثر هذا في صلاته فيجعلها باطلة ؟ نعم ان ملابسة الماء للوضوء واتصال المكان بالصلاة أكثر دخولا في فعل الوضوء والصلاة من العزم الذي في القلب ، ولكن المثال لا يزال صحيحاً ، لأن كل فعل من هذه الأفعال له مقومات خاصة تجعله ماهية وحدها ، ترتب عليها آثارها ، ولا تتعدى لفعل آخر معها ، مهما اشتدت الرابطة بينهما ، إلا بجنس صريح من الشارع *

عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه : « قعد النبي ﷺ على بعبيره (١) فقال - وذكر الحديث وفيه - : إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ليلبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن (٢) يبلغ من هو أوعى له منه » . ورويناها أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وابن عمر مسنداً صحيحاً ، ومن طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وعرضه وماله (٣) » . فكان من توشأ بماء مفضوب أو أخذ بغير حق أو اغتسل به أو من إناء كذلك ، فلا خلاف بين أحد من أهل الاسلام أن استعماله ذلك الماء وذلك الاناء في غسله ووضوئه حرام (٤) وبضرورة يدري كل ذي حس سليم (٥) أن الحرام المنهي عنه هو غير الواجب المقترض عمله ، فاذ لا شك في هذا فلم يتوشأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به ، والذي لا تجزئ الصلاة إلا به ، بل هو وضوء محرم ، هو فيه عاص لله تعالى ، وكذلك الغسل ، والصلاة بغير الوضوء الذي أمر الله تعالى به وبغير الغسل الذي أمر الله تعالى به لا تجزئ ، وهذا أمر لا إشكال فيه »

ونسأل المخافين لنا عن عليه كفارة إطعام مساكين ، فأطعمهم مال غيره ، أو من عليه صيام أيام ، فصام أيام الفطر والنحر والتشريق ، ومن عليه عتق رقبة فأعتق أمة غيره : أيجزئ ذلك مما افترض الله تعالى عليه ؟ فنقولم : لا ، فيقال لهم : فن أين منعتم هذا وأجزتم الوضوء والغسل بماء مفضوب وإناء مفضوب ؟ وكل هؤلاء مفترض عليه عمل موصوف في مال نفسه ، محرم عليه ذلك من مال غيره بإقراركم سواء سواء . وهذا لا سبيل لهم الى الانفكاك منه . وليس هذا قياساً بل هو

- (١) في البخارى (ج ١ ص ١٥) « ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فعد على بعبيره » . (٢) في المصرية بخفف « أن » وزدناها من الجنية والبخاري . (٣) في الجنية « دمه وماله وعرضه » وللحديث روايات كثيرة . (٤) هذا نص الجنية وهو أحسن ، وفي المصرية « ان استعماله ذلك الماء في وضوئه وذلك الاناء في غسله حرام » . (٥) في المصرية « يدري من كل ذي حس سليم » وهو خطأ .

حكم واحد داخل (١) تحت تحريم الأموال ، وتحت العمل بخلاف أمر الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وكل هؤلاء عمل عملا ليس عليه أمر الله تعالى وأمر رسول الله ﷺ ، فهو مردود بحكم النبي ﷺ ، وهم في هذا ومن قال إنما يحرم من الأموال البر والتمر وأما الشعير والزبيب فلا ، وهذا تحكم فاسد (٢) * والعجب أن الحنفيين يبطلون طهارة من تطهر بماء مستعمل ، وكذلك الشافعيون ، وأن المالكيين يبطلون طهارة من تطهر بماء بل فيه خبز ، دون نص في تحريم ذلك ، ولا حجة بأيديهم إلا تشغيب يدعون أنه نهى عن هذين الماءين ، ثم يميزون الطهارة بماء وإناء يقرون كلهم بأنه قد صح النهي عنه ، وثبت تحريمه وتحريم استعماله في الوضوء والغسل عليه ! وهذا عجب لا يكاد يوجد مثله ! وهذا مما خالفوا فيه النص والاجماع المتيقن الذين هم من جملة المانسين منه في الأصل ، وخالفوا أيضاً القياس ، وما تعلقوا في جوازه بشيء أصلا . والله تعالى التوفيق *

١٥٣ — مسألة — ولا يجوز الوضوء ولا الغسل من إناء ذهب ولا من إناء فضة لا لرجل ولا لامرأة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة (٣) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن الحرير والديباج وآنية الذهب والفضة ، وقال : هو لهم في الدنيا وهو لكم (٤) في الآخرة » وقد روينا أيضا عن البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ النهي عن آنية الفضة (٥)

(١) في الجنينة « واقع » (٢) كذا في المصرية ، وفي اليمنية « وهم يوافقون في هذا ومن قال أنه يحرم من الأحوال الر والتمر وأما الشعير والزبيب فلا وهذا حكم فاسد » والمبارتان مضطربتان ، ولعل المراد أنهم يوافقون في هذا ويخالفون من قال الخ والله أعلم . (٣) بضم العين وفتح التاء المثناة من فوق والباء الموحدة بينهما ياء ساكنة ، وفي الأصلين « عينة » بياءين ونون وهو خطأ . (٤) في المصرية « لنا » وما هنا هو الذي في الجنينة والموافق لما في البخاري (ج ٣ ص ٨٣) ومسلم (ج ٢ ص ١٥٠) (٥) حديث البراء رواه مسلم (ج ٢ ص ١٤٩)

فان قيل : إنما نهى عن الأكل فيها والشرب . قلنا : هذان الخبران نهى عام عنهما جملة ، فهما زائدان حكما وشرعا على الأخبار التى فيها النهي عن الشرب قطع أو الأكل والشرب قطع ، والزيادة فى الحكم لا يحل خلافها * .

فان قيل : قد جاء أن الذهب والحريير « حرام على ذكور أمي حل لائناها » . قلنا : نعم ، وحديث النهي عن آنية الذهب والفضة مستثنى من إباحة الذهب للنساء لأنه أقل منه ، ولا بد من استعمال جميع الأخبار ، ولا يوصل الى استعمالها الا هكذا ، وهم قد فعلوا هذا فى الشرب فى إناء الذهب والفضة ، فانهم منعوا النساء من ذلك ، واستثنوهن من إباحة الذهب لمن * .

فان قيل : قد صح عن النبي ﷺ : « إن ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرم شيئا ^(١) » ، قلنا : نعم ، هذا حق وبه قول ، والماء الذى فى إناء الذهب والفضة شر به حلال ، والتطهر به حلال ، وإنما حرم استعمال الاناء ، فلما لم يكن بد فى الشرب ^(٢) منه وفى التطهر منه من معصية الله تعالى - التى هي استعمال الاناء المحرم - صار فاعل ذلك مجررا فى بطنه نار جهنم بالنص ، وكان فى حال وضوءه وغسله عاصيا لله تعالى بذلك التطهر نفسه ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة ، وأن يجزى تطهير محرم عن تطهير مقترض * .

ثم نقول لهم : ان من العجب احتجاجكم بهذا الخبر علينا ، ونحن نقول به وأنتم تخالفونه ، فأبو حنيفة والشافعي يحرمون الوضوء والغسل بماء فى إناء كان فيه خمر لم يظهر منها فى الماء أثر ، فقد جعلوا هذا الاناء يحرم هذا الماء ، خلافا للخبر الثابت ، وأما مالك فإنه يحرم النبيذ الذى فى الدباء والمزفت ، وهو الذى أبطل هذا الخبر وفيه ورد ، وقد صح عن عائشة رضي الله عنها إباحة الحلى للنساء ، وتحريم الاناء من الفضة أو الاناء المفضض عليهن . وهو قولنا والله تعالى التوفيق .

١٥٤ - مسألة - ولا يحل الوضوء من ماء بشار الحجر - وهى أرض نمود -

(١) رواه الجماعة الا البخارى وأبا داود كما قال ابن تيمية فى المنتقى . وانظر نيل الاوطار (ج ٩ ص ٦٩) الطبعة المنبرية (٢) فى الجينية « من الشرب » وهو خطأ

ولا الشرب، حاشى بئر الناقة فكل ذلك جائز منها*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا محمد بن مسكين ثنا يحيى بن حسان بن حيان ثنا سليمان عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر قال : « لما نزل رسول الله ﷺ الحجر فى غزوة تبوك أمرهم أن لا يشربوا من بئرها ولا يستقوا منها ، قالوا : قد عجننا منها واستقينا ، فأمرهم النبي ﷺ أن يطرحوا ذلك العجين ويهرقوا (١) ذلك الماء » *

وبه الى البخارى : حدثنا ابراهيم بن المنذر الحزامى ثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره : « أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ أرض نمودا الحجر واستقوا من بئرها (٢) ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا (٣) ما استقوا من بئرها (٤) ، وأن يطفوا الابل العجين ، وأمرهم أن يستقوا من بئر الناقة التى كان تردها الناقة (٥) » قال أبو محمد : هي معروفة بتبوك*
١٥٥ - مسألة - وكل ماء اعتصر من شجر كاه الورد وغيره فلا يحل الوضوء به للصلاة ، ولا الغسل به لشيء من الفرائض (٦) لأنه ليس ماء ، ولا طهارة الا بالماء والتراب أو الصعيد عند عدمه *

١٥٦ - مسألة - والوضوء للصلاة والغسل للفروض جائز بماء البحر وبالماء المسخن والمشمس وماء أذيب من الثلج أو البرد أو الجليد أو من الملح الذي كان أصله ماء ولم يكن أصله معدنا *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا يقع عليه اسم ماء ، وقال تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) والمالح كان ماء ثم جحد كما يجحد الثلج ، فسقط عن كل ذلك

(١) ما هنا هو الذى فى اليمنية والبخارى (ج ٢ ص ١١٢) وفى المصرية « ويهرقوا »

(٢) فى البخارى (ج ٢ ص ١١٣) « فاستقوا من بئرها واعتجنوا »

(٣) فى المصرية « يهرقوا » (٤) فى البخارى « بئرها »

(٥) فى البخارى « وأمرهم أن يستقوا من البئر التى كان تردها الناقة »

(٦) فى اليمنية « الفروض »

اسم الماء ، فحرم الوضوء للصلاة به والغسل للفروض ، فإذا صار ماء عاد عليه اسم الماء ، فعاد حكم الوضوء والغسل به كما كان ، وليس كذلك الملح المعدني ، لأنه لم يكن قط ماء . وبالله تعالى التوفيق *

وفي بعض هذا خلاف قديم : روينا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة أن الوضوء للصلاة والغسل من ماء البحر لا يجوز ولا يجزىء ، ولقد كان يلزم من يقول بتقليد الصحاح ويقول إذا وافقه قوله : مثل هذا لا يقال بأثرى — أن يقول بقولهم ههنا ، وكذلك من لم يقل بالعموم ، لأن الخبر : « هو الطهور ماؤه الحل ^(١) ميتة » لا يصح ^(٢) ، ولذلك لم نحتاج به ، وروي عن مجاهد الكراهة للماء المسخن ، وعن الشافعي الكراهة للماء المشمس ^(٣) ، وكل هذا لا معنى له ، ولا حاجة إلا في قرآن أو سنة ثابتة أو إجماع متيقن . وبالله تعالى التوفيق *

١٥٧ - مسألة - الأشياء الموجبة للوضوء ولا يوجب الوضوء غيرها ، قال قوم : ذهب العقل بأى شيء ذهب من جنون أو اغماء أو سكر من أى شيء سكر ، وقالوا : هذا إجماع متيقن *

وبرهان ذلك أن من ذهب عقله سقط عنه الخطاب ، وإذا كان كذلك فقد بطلت

(١) في اليمينية « والحل » وهى رواية في الحديث (٢) كلابيل هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وغيرهم ، وصححه الترمذي وحكى عن البخارى تصحيحه وصححه أيضا كثير من العلماء الحفاظ ، وأطال ابن حجر في التلخيص (ص ٢-٣) وتبعه الشوكاني (ج ١ ص ١٧-١٩) الكلام على أسانيده وليس لمن ضعفه حجة . (٣) ليس في الماء المشمس خبر صحيح ولا ضعيف ، انظر البيهقي (ج ١ ص ٦-٧) وورد أثر عن عمر بإسناد لا بأس به ، والشافعي إنما كرهه من جهة الطب — وقد كان عالما به — فقد قال في الأم (ج ١ ص ٣) : « ولا أكره الماء المشمس إلا من جهة الطب » فالمعجب من الشافعية إذ أخذوا قوله هذا حكما وجعلوه مكرها شرعا ، ولا حاجة لهم وقد بخطى الطبيب . وقد نصر الشافعي في الأم على أنه إنما كرهه من جهة الطب ، ولم يدع أنه اعتمد فيه على حديث .

حال طهارته التي كان فيها، ولولا صحة الاجماع أن حكم جنابته لا يرجع عليه لوجب أن يرجع عليه (١). والله تعالى التوفيق *

قال ابو محمد : وليس كما قالوا، أما دعوى الاجماع فباطل، وما وجدنا في هذا عن أحد من الصحابة كلمة، ولا عن أحد التابعين إلا عن ثلاثة نفر : ابراهيم النخعي - على أن الطريق اليه واهية - وحماة والحسن فقط، عن اثنين منهم الوضوء، وعن الثالث ابجاب الفضل، رويانا عن سميد بن منصور عن سويد بن سعيد الحدثاني (٢) وهشيم قال سويد أخبرنا مغيرة عن ابراهيم في المجنون اذا أفاق : يتوضأ، وقال هشيم عن بعض أصحابه عن ابراهيم مثله، ومن طريق عبد الرازق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان قال : اذا أفاق المجنون توضأ وضوءه للصلاة، ومن طريق عبد الرزق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: اذا أفاق المجنون اغتسل . فإن الاجماع ليت شعري ؟

فان قالوا : قسناه على النوم ، قلنا : القياس باطل ، لكن قد وافقتمونا على أنه لا يوجب إحدى الطهارتين وهي الغسل ، فقيسوا على سقوطها سقوط الأخرى وهي الوضوء، فهذا قياس يعارض قياسكم، والنوم لا يشبه الاغماء ولا الجنون ولا السكر فيقاس عليه، وقد اتفقوا على أنه لا يبطل احرامه ولا صيامه ولا شيء من عقود ، فمن أين لهم ابطال وضوئه بغير نص في ذلك ؟ وقد صح عن رسول الله ﷺ الخبر المشهور الثابت من طريق عائشة أم المؤمنين : أنه عليه السلام في علته التي مات فيها أراد الخروج للصلاة فاغشى عليه، فلما أفاق اغتسل. ولم تذكر وضوءاً وانما كان غسله ليقوى على الخروج فقط *

١٥٨ - مسألة - والنوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواء قل أو كثر، قاعداً أو قائماً، في صلاة أو غيرها، أوراكها كذلك أو ساجداً كذلك أو متمكناً أو مضجعا، أيقن من حواله أنه لم يحدث أو لم يوقنوا *

(١) في النجنية « لا يرجع » وهو خطأ (٢) بفتح الحاء والذال المهملتين نسبة الى الحديثه بلد على الثمرات

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله وعبد الله بن ربيع قالا ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الأعلى ويحيى بن آدم وقتيبة بن سعيد قال محمد ثنا شعبة وقال قتيبة ثنا سفيان بن عيينة وقال يحيى ثنا سفيان الثوري وزهير - هو ابن معاوية - ومالك بن مغول وسفيان بن عيينة واللفظ ليحيى ، ثم اتفق شعبة وسفيان وسفيان (١) وزهير وابن مغول عن عاصم ابن أبي النجود عن زر بن حبیش قال : سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : « كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا (٢) ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة » ولفظ شعبة في روايته : « أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا (إذا كنا مسافرين) (٣) ألا ننزعها ثلاثاً إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم » (٤) فم عليه السلام كل نوم ، ولم يخص قليله من كثيره ، ولا حالا من حال ، وسوى بينه وبين الغائط والبول . وهذا قول أبي هريرة وأبي رافع وعروة بن الزبير وعطاء والحسن البصري وسعيد بن المسيب وعكرمة والزهري والمزني وغيرهم كثير .

(١) في الجنة لم يذكر سفيان إلا مرة واحدة ، وما هنا هو الصواب لأن المراد الثوري وابن عيينة . (٢) في الجنة « أخفافنا » وخف يجمع على « خفاف » و « أخفاف » . (٣) زيادة من الجنة . (٤) لا أدري أين هذه الاسانيد في سنن النسائي؟ والذي فيها هو : « أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوي قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا سفيان الثوري ومالك ابن مغول وزهير وأبو بكر بن عياش وسفيان بن عيينة عن عاصم عن زر قال : سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة » (ج ١ ص ٣٢) وفي الاسناد الذي جاء به المؤلف خطأ واضح لا شك فيه ، فقد جعل النسائي يروي عن يحيى بن آدم بغير واسطة ، وهذا غير صحيح ، فان يحيى مات سنة ٢٠٣ والنسائي ولد سنة ٢١٤ أو ٢١٥ أي بعد وفاة يحيى بأكثر من عشر سنين .

وذهب الازواعى الى أن النوم لا ينقض الوضوء كيف كان . وهو قول صحيح عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم وعن ابن عمر وعن مكحول وعبيدة السلماني تذكر بعض ذلك بأسناده ، لأن الحاضرين من خصومنا لا يعرفونه ، ولقد ادعى بعضهم الاجماع على خلافه جهلاً وجرأة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن حنبل ثنا الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون (١) الصلاة فيضمون جنوبهم فنهيم من ينام ثم يقومون الى الصلاة » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد - هو ابن الحارث - ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنسا يقول : « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون » فقلت لقتادة : سمعته من أنس ؟ قال إى والله (٢) *

قال أبو محمد : لو جاز القطع بالاجماع فيما لا يتيقن أنه لم يشذ عنه أحد لكان هذا يجب أن يقطع فيه بأنه إجماع ، لا لتلك الكذيب التي لا يبالى من لادين له باطلاق دعوى الاجماع فيها *

وذهب داود بن علي الى أن النوم لا ينقض الوضوء إلا نوم المضطجع فقط ، وهو قول روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن ابن عباس ، ولم يصح عنهما ، وعن ابن عمر ، صح عنه ، وصح عن ابراهيم النخعي وعن عطاء واليث وسفيان الثوري والحسن بن حي *

وذهب أبو حنيفة الى أنه لا ينقض النوم الوضوء إلا أن يصطجع أو يتكىء أو

(١) في المصرية « ينتظرون » وهو خطأ . (٢) صحيح مسلم (ج ١ ص ١١٢) .

متوكفاً على إحدى يديه أو إحدى رجليه (١) فقط ، ولا ينتقضه ساجداً أو قائماً أو قاعداً أو راكعاً ، طال ذلك أو قصر ، وقال أبو يوسف : إن نام ساجداً غير متعمد فوضوؤه باق ، وإن تعمد ذلك بطل وضوؤه ، وهو لا يفرق بين العمد والغلبة فيما ينقض الوضوء والصلاة من غير هذا ، وهو قول لا يعلم (٢) عن أحد من المتقدمين إلا أن بعضهم ذكر ذلك عن حماد بن أبي سليمان والحكم ، ولا نعلم كيف قالوا *

وقال مالك واحد بن حنبل : من نام نوماً يسيراً وهو قاعد لم ينتقض وضوؤه ، وكذلك النوم القليل للراكب ، وقد روى عنه نحوه ذلك في السجود أيضاً ، ورأى أيضاً فيما عدا هذه الأحوال أن قليل النوم وكثيره ينقض الوضوء ، وهو قول الزهري وربيعة ، وذكر عن ابن عباس ولم يصح *

وقال الشافعي : جميع النوم ينقض الوضوء قليله وكثيره ، إلا من نام جالساً غير زائل عن مستوى الجلوس ، فهذا لا ينتقض وضوؤه ، طال نومه أو قصر ، وما نعلم هذا التقسيم يصح عن أحد من المتقدمين ، إلا أن بعض الناس ذكر ذلك عن طاوس وابن سيرين ولا نحققه *

قال أبو محمد : احتج من لم ير النوم حدثاً بالثابت عن رسول الله ﷺ من أنه كان ينام ولا يسيد وضوءاً ثم يصلى *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم لأن عائشة رضى الله عنها ذكرت أنها قالت لرسول الله ﷺ : « أتنام قبل أن توتر ؟ » قال : « ان عيني تنامان ولا ينام قلبي » (٣) فصح أنه عليه السلام بخلاف الناس في ذلك ، وصح أن نوم القلب الموجود من كل من دونه هو النوم الموجب للوضوء ، فسقط هذا القول . والله الحمد *

ووجدنا من حجة من لا يرى الوضوء من النوم إلا من الاضطجاع حديثاً روى فيه : « إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » وحديثاً

(١) في اليمينية « أحد اليدين أو أحد رجليه » وهو خطأ لأن الالفة والورك مؤنثتان . (٢) في اليمينية « لا نعلمه » (٣) رواه البخاري (ج ١ ص ١٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٥) وغيرها

آخر فيه : « أعلني في هذا وضوء يارسول الله ؟ قال : لا إلا أن تضع جنبك » وحديثا

آخر فيه : « من وضع جنبه فليتوضأ »

قال أبو محمد : وهذا كله لاحجة فيه

أما الحديث الأول فإنه من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس ، وعبد السلام ضعيف لا يحتاج به ، ضعفه ابن المبارك وغيره ، والدالاني ليس بالقوى ، وروينا عن شعبة أنه قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا منها ، فقط جملة والله الحمد (١) .

(١) الحديث رواه أحمد وأبو داود (ج ١ ص ٨٠ - ٨١) والترمذي (ج ١ ص ١٦ - ١٧) والدارقطني (ص ٥٨) والبيهقي (ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢) كلهم من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد ، قال البيهقي « تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني » وقال الدارقطني « تفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح » وقال أبو داود « قوله الوضوء على من نام مضطجماً » هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكرُوا شيئاً من هذا ، وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظاً ، وقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبي ، وقال شعبة : إنما سمع قتادة عن أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث القضاة الثلاثة ، وحديث ابن عباس حدثني رجال مرضيئون منهم عمر وأرضام عندي عمر . قال أبو داود : وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فأنه يني استعظاماً له فقال : ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ولم يعبأ بالحديث » وقال الترمذي : « وقد روي حديث ابن عباس سمعته من أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله : ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه » . والحديث في رأينا حسن الإسناد ، لأن عبد السلام بن حرب ثقة روى له مسلم ، ويزيد ليس بضعيفاً ضعيفاً تطرح معه رواياته ، قال ابن معين والنسائي وأحمد بن حنبل « ليس به بأس » وقال أبو حاتم « صدوق ثقة » وقال الحاكم « ان الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والانتقان » وضعفه ابن سعد وابن حبان وابن عبد البر ، كما في التهذيب

والثالث . لا تحمل روايته الا على بيان سقوطه لأن رواية بحر بن كنيز السقاء (١) وهو لا خير فيه متفق على اطراحه ، فسقط جملة *
والثالث رواه معاوية بن يحيى وهو ضعيف يحدث بالنكير (٢) فسقط هذا

ونقل الزيلعى في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥) عن الترمذى في العلل : « سألت محمد بن اسماعيل — يعنى البخارى — عن هذا الحديث فقال : لاشئ ، رواه سميد ابن ابى عروبة عن قدة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ، ولا أعرف لابى خالد الدالانى سماعاً من قتادة ، وأبو خالد صدوق ولكنه يهيم فى الشئ » قال الزيلعى « وكان هذا على مذهبه فى اشتراطه فى الاتصال السماع ولو مرة » يعنى أن البخارى شرطه معروف وهو ثبوت سماع الراوى من شيخه ، ولكنه خولف فى هذا الشرط والراجح عند المحدثين الاكتفاء بالمعاصرة اذا كان الراوى ثقة ، ومن عادة المتقدمين رحمهم الله الاحتياط الشديد فاذا رأوا راوياً زاد عن غيره فى الاسناد شيخاً أو كلاماً لم يروه غيره بأدروا الى اطراحه والانسكار على راويه ، وقد يجملون هذا سبباً للطمن فى الراوى الثقة ولا مطمئن فيه ، ويظهر للناظر فى الكلام على هذا الحديث أنه سبب طعنهم على أبى خالد ورميهم له بالخطأ أو التدليس ، والحق أن الثقة اذا زاد فى الاسناد راوياً أو فى لفظ الحديث كلاماً كان هذا أقوى دلالة على حفظه واتقانه ، وانه علم ما لم يعلم الآخر أو حفظ مانسيه . وانما ترد الزيادة التى رواها الثقة اذا كانت تخالف رواية من هو أوثق منه وأكثر مخالفة لا يمكن بها الجمع بين الروایتين ، فاجعل هذه القاعدة على ذكر منك فقد تنفع كثيراً فى الكلام على علل الاحاديث ، وصنيع ابن حزم فى كتبه يدل على أنه يتخذها دستوراً له ، وقد خالفها هنا ولا نرى وجهاً لذلك . والعلم عند الله (١) فى المصرية « يحيى بن كثير » وفى اليمنى « بحر بن كثير » . وكلاماً خطأ وصوابه بحر بن كنيز وحديثه هذا رواه البيهقى (ج ١ ص ١٢٠) من حديث حذيفة ، وقال : « هذا الحديث يتفرد به بحر بن كنيز السقاء عن ميمون الخياط وهو ضعيف لا يحتج بروايته » (٢) هذا الحديث الثالث لم أجده ، ومعاوية بن يحيى ان كان أباً مطيع الامرابلسى فليس ضعيفاً بل هو صدوق لا بأس به ، وان كان أباً روح الصدفى فهو ضعيف حقاً .

الباب كله . وبالله تعالى تأييد *

وذكروا أيضاً حديثاً فيه : « إذا نام العبد ساجداً باهى الله به الملائكة » وهذا لا شيء ، لأنه مرسل لم يخبر الحسن ممن سمعه ، ثم لو صح لم يكن فيه إسقاط الوضوء عنه *

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين أحدهما عن عطاء عن ابن عباس ، والآخر من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر فيهما (١) : أن النبي ﷺ أخر الصلاة حتى نام الناس ثم استيقظوا ثم ناموا ، ثم استيقظوا ، فجاء عمر فقل : الصلاة يا رسول الله فصلوا ، ولم يذكر أنهم توضؤا (٢) *

قال أبو محمد : والثاني من طريق شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس : « أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجي رجلاً ، فلم يزل يناجيه حتى نام أصحابه ، ثم جاء فصلى بهم (٣) » وحديثنا ثابتاً (٤) من طريق عروة عن عائشة قالت : « أعمى (٥) النبي ﷺ بالعشاء ، حتى ناداه عمر : نام النساء والصبيان ، فخرج عليه السلام (٦) » *

قال أبو محمد : وكل هذا لا حجة فيه البتة لمن فرق بين أحوال النائم ولا بين أحوال النوم ، لأنها ليس في شيء منها ذكر حال من نام كيف نام ، من جلوس أو اضطجاع أو اتكاء أو تورك أو استناد ، وإنما يمكن أن يحتج بها من لا يرى الوضوء من النوم أصلاً ، ومع ذلك فلا حجة لهم في شيء منه لأنه ليس في شيء منها أن

(١) في المصرية « فيه » وهو خطأ (٢) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وأبو داود انظر شرح سنن أبي داود (ج ١ ص ٧٩) (٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود ، ورواه أيضاً أبو داود من طريق ثابت البناني عن أنس انظر الشرح (ج ١ ص ٧٩ - ٨٠) و (ج ١ ص ٢١٤) (٤) في المصرية « ثالثاً » وكذلك في اليمنية ولكن صحتها ناسخها بمحاشية النسخة « ثابتاً » (٥) أعم أي دخل في العتمة ، يعني أخر صلاة العشاء (٦) رواه البخاري ومسلم والنسائي (انظر نيل الاوطار (ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢) طبع ادارة الطباعة المنيرية

رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بنوم من نام ولم يأمره بالوضوء ، ولا حجة لهم الا فيما علمه النبي ﷺ فأقره ، أو فيما أمر به ، أو فيما فعله ، فكيف وفي حديث ابن عمر وعائشة : « أنه لم يكن اسلام يومئذ الا بالمدينة ، فلو صح أنه عليه السلام علم ذلك منهم لكان حديث صفوان ناسخا له ، لان اسلام صفوان متأخر (١) ، فسقط التعاقب بهنه الاخبار جملة ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما (٢) قول أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد فلا متعلق لمن ذهب الى شيء منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا بعمل صحابة ولا بقول صح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، ولا بقياس ولا باحتياط ، وهى أقوال مختلفة كما ترى ، ليس لأحد من مقلديهم أن يدعى عملا الا كان لخصومه أن يدعى لنفسه مثل ذلك ، وقد لاح ان كل ما شغبوا به من أفعال الصحابة رضى الله عنهم فاعما هو إيهام مفتضح ، لانه ليس فى شيء من الروايات أنهم ناموا على الحال التى يسقطون الوضوء عن نام كذلك ، فسقطت الاقوال كلها من طريق السنن الاقوال . والحمد لله رب العالمين *

قال أبو محمد وأما من طريق النظر فانه لا يخلو النوم من أحد وجهين لثالث لهما : اما أن يكون النوم حدثا واما ان لا يكون حدثا ، فإن كان ليس حدثا قليلا وكثيره — كيف كان لا ينقض الوضوء ، وهذا خلاف قولهم ، وان كان حدثا قليلا وكثيره — كيف كان — ينقض الوضوء . وهذا قولنا فصح أن الحكم بالتفريق بين أحوال النوم خطأ وتحكم بلا دليل ، ودعوى لا برهان (٣) عليها *

(١) لا أدرى من أين جاء ابن حزم بدعوى أن صفوان متأخر الاسلام ؟ فليس في ترجمته شيء من هذا ، ولكن روى أحمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٣٩) عن عبد الصمد بن عبد الوارث وابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ١٧) عن عمرو ابن عاصم السكلافي كلاهما عن همام عن عاصم عن زر بن حبیش قال : « لقيت صفوان بن عسال المرادى ، فقلت له : هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم وغزوت معه ثنتى عشرة غزوة » وهذا اسناد صحيح جداً ، وهو يدل على أنه قديم الاسلام (٢) في اليمينية « فأ. ١ » (٣) في اليمينية « بلا برهان »

فإن قال قائل . أن النوم ليس حدثاً وانما يخاف أن يحدث فيه المرء . قلنا لهم : هذا لا متعلق لكم بشيء منه ، لأن الحدث ممكن كونه من المرء في أخف ما يكون من النوم ، كما هو ممكن أن يكون منه في النوم الثقيل (١) ويمكن أن يكون من الجلوس كما هو ممكن أن يكون من المضجع ، وقد يكون الحدث من اليقظان وليس الحدث عملاً بطول بل هو كلعج البصر ، وقد يمكن أن يكون النوم الكثير من المضجع لحدث فيه ، ويكون الحدث في أقل ما يكون من نوم الجالس ، فهذا لا فائدة لهم فيه أصلاً وأيضاً فإن خوف الحدث ليس حدثاً ولا ينتقض به الوضوء ، وانما ينتقض الوضوء يقين الحدث . وبالله تعالى التوفيق *

واذا الأمر كما ذكرنا فليس إلا أحد أمرين : إما أن يكون خوف كون الحدث حدثاً ، فقليل النوم وكثيره يوجب نقض الوضوء ، لأن خوف الحدث جار فيه . وإما أن يكون خوف الحدث ليس حدثاً فلو لم يوجب نقض الوضوء وبطلت أقوال هؤلاء على كل حال بيقين لاشك فيه *

وقد ذكر قوم أحاديث منها ما يصح ومنها ما لا يصح ، يجب أن ننبه عليها ، عون الله تعالى *

منها حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ : « إذا نعت أحدكم وهو يمشي فليبرقه حتى يذهب عنه النوم ، لأن أحدكم إذا مشى وهو ناعس لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه » وفي بعض الفاظه « لعله يدعو على نفسه وهو لا يدري » وحديث أنس عن النبي ﷺ : « إذا نعت أحدكم في الصلاة فليمن حتى يدري ما يقرأ » *

قال أبو محمد : هذان صحيحان ، وهما حجة لنا ، لأن فيهما أن الناعس لا يدري ما يقرأ ولا ما يقول ، والنهي عن الصلاة على تلك الحال جملة ، فذا الناعس لا يدري ما يقول فهو في حال ذهاب العقل بلا شك ، ولا يختلفون أن من ذهب

عقله بطلت طهارته، فيلزمهم أن يكون النوم كذلك *

والآخر من طريق معاوية عن النبي ﷺ « العينان وكاء الله فإذا نامت العينان استطاق الوكاء ». والثاني من طريق علي عن النبي ﷺ : « العينان وكاء الله فمن نام فليتبوؤا » (١)

قل على بن أحمد: لو صحا لكانا أعظم حجة لقولنا، لأن فيهما إيجاب الوضوء من النوم جملة، دون تخصيص حال من حال، ولا كثير نوم من قليله، بل من كل نوم نص، ولكننا لسنا ممن يحتج بما لا يحل الاحتجاج به نصراً لقوله ومعاذ الله من ذلك، وهذان أثران ساقطان لا يحل الاحتجاج بهما *

أما حديث معاوية فن طريق بقية وهو ضعيف، عن أبي بكر بن أبي مريم وهو مذكور بالسكذب عن عطية بن قيس وهو مجهول (٢) *

وأما حديث علي فراويه أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء وكلاهما ضعيف (٣).
وبالله تعالى التوفيق *

(١) حديث معاوية رواه أحمد والدارقطني والبيهقي. وحديث علي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وأنظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٢) (٢) ١٠١ بقية بن الوليد فليس ضعيفاً، وإنما أخطأ في بعض حديثه من حفظه وهو ثقة إذا صرح بالسماع. وأما أبو بكر بن أبي مريم فهو ابن عبد الله بن أبي سريم، كان من العبا. المجتهدين ومن خيار أهل الشام، وكان رديء الحفظ كثير النوم فترك حديثه، ولم أر أحداً رماه بالسكذب وأما عطية بن قيس فإنه ليس بمجهول ولعل ابن حزم حمله ولم يعرفه، وما هذا بمطمئن فيه، قال ابن سعد: « كان معروفاً وله أحاديث » وقال أبو حاتم « صالح الحديث » وذكره ابن حبان في الثقات وروى له مسلم في صحيحه. مات سنة ١٢١ وله ١٠٤ سنة (٣) الوضين بفتح الواو وكسر الصاد المنجمة. وثقه أحمد وابن معين ودحيم وقال أبو داود « صالح الحديث » ومن ضعفه فأما تكلم فيه لأنه كان يري القدر، وليس هذا كافياً في الحكم بضعف الراوي، وقال الساجي « عنده حديث واحد منكرو

١٥٩ - مسألة والمذي والبول والغائط من أى موضع خرجا من الدبر والاحليل أو من جرح فى المثانة أو البطن أو غير ذلك من الجسد (١) أو من الفم . *

فاما المذي فقد ذكرنا فى باب تطهير المذي من كتابنا هذا قول رسول الله ﷺ فيمن وجده : « وليتوضأ (٢) وضوءه للصلاة » وأما البول والغائط فاجماع متيقن ، وأما قولنا من أى موضع خرج فلم يعم أمره عليه السلام بالوضوء منها ، ولم يخص خروجها من المخرجين دون غيرها ، وهذان الاسمان واقعان عليهما فى اللغة التى بها خاطبنا عليه السلام من حيث ما خرجا ، ومن قال بقولنا ههنا أبو حنيفة وأصحابه ، ولا حجة لمن أسقط الوضوء منهما إذا خرجا من غير المخرجين ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل القرآن جاء بما قلناه ، قال الله تعالى : (أوجاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم يجدوا ماء) وقد يكون خروج الغائط والبول من غير المخرجين ، فلم يخص تعالى بالأمر بالوضوء والتيمم من ذلك حالا دون حال ، ولا المخرجين من غيرهما . والله تعالى التوفيق *

١٦٠ - مسألة - والريح الخارجة من الدبر - خاصة لامن غيره - بصوت خرجت أم بغير صوت . وهذا أيضاً إجماع متيقن ، ولا خلاف فى أن الوضوء من الفسوء والضراط ، وهذان الاسمان لايقعان على الريح البتة (٣) إلا إن خرجت من الدبر ، والا فاما يسمى جشأ أو عطاسا فقط . والله تعالى التوفيق *

عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عازد عن على حديث : « العينان وكاء الله » قال الساجى : « رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث فى كتاب السنن ولا أراه ذكره الا وهو عنده صحيح » وانظر شرح أبى داود (ج ١ ص ٨١ - ٨٢) وظهر من كل هذا أن الحديث بطريقتين حديث حسن ، والطريقان يؤيد بمضمهما بمضاً . والله بفتح السين المهملة والهاء الدبر . والوكاء ما تشد به القربة وغيرها والمعنى اليقظة وكاء الدبر أى حافظة ما فيه من الخروج

(١) فى اليمنى « أو من أن خرج من المثانة أو البطن وغير ذلك من الجسد

(٢) فى المصرية « فليتوضأ »

(٣) فى المصرية « اسمان لايقعان على ريح البتة » الخ

١٦١ مسألة — فن كان مستنكحاً (١) بشيء مما ذكرنا توضأ — ولا بد — لكل صلاة فرضاً أو نافلة ، ثم لاشيء عليه فيما خرج منه من ذلك في الصلاة أو فيما بين وضوئه وصلاته ، ولا يجزيه الوضوء الا في أقرب ما يمكن أن يكون وضوؤه من صلاته ، ولا بد استنكح أيضاً أن يغسل ما خرج منه من البول والله ثبوت والمذني حسب طاقته ، مما لا حرج عليه فيه ، ويسقط عنه (٢) من ذلك ما فيه عليه الحرج منه *
 برهان ذلك قول رسول الله ﷺ فيما قد ذكرناه في مسألة إبطال القياس من صدر كتابنا هذا ، من قول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فصح انه مأمور بالصلاة والوضوء من الحدث ، وهذا كله حديث ، فالواجب أن يأتي من ذلك ما يستطيع ، وما لا حرج عليه فيه ولا عسر ، وهو مستطيع على الصلاة وعلى الوضوء لها ، ولا حرج عليه في ذلك ، فعليه أن يأتي بهما ، وهو غير مستطيع للامتناع (٣) مما يخرج عنه من ذلك في الصلاة ، وفيما بين وضوئه وصلاته ، فسقط عنه ، وكذلك القول في غسل ما خرج منه من ذلك *
 قال أبو محمد : وهذا قول سفيان الثوري وأصحاب الظاهر .

وقال أبو حنيفة : يتوضأ هؤلاء لكل وقت صلاة ، ويقفون على وضوئهم الى دخول وقت صلاة أخرى فيتوضئون ، وقال مالك : لا وضوء عليه من ذلك ، وقال الشافعي : يتوضأ لكل صلاة فرض فيصلي بذلك الوضوء ما شاء من التوافل خاصة قل على : انما قالوا كل هذا قياساً على المستحاضة ، على حسب قول كل واحد

(١) المراد منه واضح وهو من غلب عليه شيء من هذا . قال في اللسان : « ونكح الله من عينه ودله المطر الارض ودله الدماس عينه اذا غلب عليها » ولم أجد استعمال « مستنكح » كما استعمله المؤلف .

(٢) في المصرية « عليه » وهو خطأ

(٣) استعمل المؤلف استطاع متعدداً بمعنى ثم متعدداً باللام ، وهو يتعدي بنفسه ، ولم أجد نصاً على تعديته بحرف

منهم فيها ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باعلا ، لأن الثابت في المستحاضة هو غير ما قالوه ، لكن ماسنذكره إن شاء الله تعالى في باب المستحاضة ، وهو وجوب الغسل لكل صلاة فرض ، أو للجمع بين الظهر والعصر ، ثم بين المغرب والعتمة ، ثم للصبح ، ودخول وقت صلاة ما ليس حدثا بلا شك ، وإذا لم يكن حدثا فلا ينقض طهارة قد صحت بلا نص وارد في ذلك ، واسقاط مالك الوضوء مما قد أوجبه الله تعالى منه ورسوله ﷺ منه بالإجماع والنصوص الثابتة خطأ لا يمل * وقد شغب بعضهم في هذا بما روينا عن عمر رضى الله عنه وعن سعيد بن المسيب في المذنب قال عمر : إني لأجده ينحدر على نخذي على المنبر فما أباليه ، وقال سعيد مثل ذلك عن نفسه في الصلاة ، فأرهموا أنهما رضى الله عنهما كانا مستنكحين بذلك

قال أبو محمد : وهذا كذب مجرد ، لا ندرى كيف استحل من أطلق به لسانه ، لأنه لم يأت في شيء من هذا الأثر ولا من غيره نص ولا دليل بذلك ، ونعوذ بالله من الأقدام على مثل هذا ، وإنما الحق من ذلك أن عمر كان لا يرى الوضوء منه وكذلك ابن المسيب لأن السنة في ذلك لم تبلغ عمر ثم بلغت فرجع إلى إيجاب الوضوء منه *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر العبدى ثنا مسعر بن كدام عن مصعب بن شيبة عن أبي حبيب بن يعلى بن منية ^(١) عن ابن عباس أنه وعمر بن الخطاب أتيا إلى أبي بن كعب فخرج إليهما أبي وقال : إني وجدت مذيا ففصلت ذكرى وتوضأت ، فقال له عمر : أو يجزى ذلك ؟ قل : نعم ، قال عمر أسمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال نعم ^(٢) *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرح ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : انه ليخرج من أحدنا مثل الجانة ^(٣) فإذا وجد أحدكم ذلك فليقل ذكره

(١) بضم الميم واسكان الهمزة وفتح الياء (٢) الأثر رواه ابن ماجة (ج ١ ص ٩٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده . وقال شارحه السدي : « وقد نبه صاحب الزوائد على أن الحديث في الزوائد وأن أصله في الصحيحين » (٣) الجان بضم الجيم الأول وواحدته جانة

وليتوضأ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال في اندي: يفضل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة، فهذا هو الثابت عن عمر * وكذلك قول الشافعي أيضا خطأ ظاهر، لأن من المحال الظاهر أن يكون انسان متوضأ طاهراً لتافله أن أراد أن يصلبها غير متوضىء ولا طاهر لفريضة أن أراد أن يصلبها فهذا قول لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، ولا وجدوا له في الاصول نظيراً، وهم يدعون أنهم أصحاب نظر وقياس، وهذا مقدار نظرم وقياسهم، وبقى قول أبي حنيفة ومالك والشافعي عارياً من أن تكون له حجة من قرآن أو سنة صحيحة أو سقيمة أو من إجماع أو من قول صاحب أو من قياس أصلاً *

١٦٢ - مسألة - فهذه الوجوه تنقض الوضوء عمداً كان أو نسياناً أو بظلمة، وهذا إجماع إلا ما ذكرنا مما فيه الخلاف، وقام البرهان من ذلك على ما ذكرنا. وبالله تعالى التوفيق *

١٦٣ - مسألة - ومس الرجل ذكر نفسه خاصة عمداً بأي شيء مسه من باطن يده أو من ظاهرها أو بذراعه - حاشاً مسه بالفتح أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوءاً - ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضاً سواء سواء، ولا ينقض الوضوء شيء من ذلك بالنسيان، ومس الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ميت أو حي بأي عضو مسه عمداً من جميع جسده من ذى رحم محرمة أو من غيره ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضاً كذلك سواء سواء، لا معنى للذة في شيء من ذلك، فإن كان كل ذلك على ثوب رقيق أو كثيف، للذة أو لغير لذة، باليد أو بغير اليد، عمداً أو غير عمد، لم ينقض الوضوء، وكذلك أن مسه بظلمة أو نسيان فلا ينقض الوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه حمام بن أحمد قل: ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قل: «تذاكر هووم وان الوضوء فقال مروان حدثتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر (١) بالوضوء من مس الفرج» *

قال أبو محمد : قلنا قيل : إن هذا خبر رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن عروة ، قلنا : مرجحاً بهذا ، وعبد الله ثقة ، والزهري لا خلاف في أنه سمع من عروة وجالسه ، فرواه عن عروة ورواه أيضاً عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة ، فهذا قوة للخبر والحمد لله رب العالمين *

قال علي : مروان ما نعلم له جرحه قبل خروجه على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، ولم يلقه عروة قط الا قبل خروجه على أخيه لا بعد خروجه هذا ما لا شك فيه ^(١) وبسرة مشهورة من صواحب رسول الله صلى الله عليه وسلم المبايعات المهاجرات - هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بنت أخي ورقة ^(٢) بن نوفل ، وأبوها ابن عم خديجة أم المؤمنين لحا ^(٣) *

ولفظ هذا الحديث عام يقتضي كل ما ذكرناه ^(٤) وأما مس الرجل ^(٥) فرج نفسه بساقه ورجله ونغذه فلا خلاف في أن المرء مأمور بالصلاة في قميص كثيف وفي مئزر وقميص ، ولا بد له ضرورة في صلاته كذلك من وقوع فرجه على ساقه ورجله

(١) في الجنية « مما لا شك فيه » (٢) وكان مروان بن الحكم زوج بنت ابنها عائشة بنت معاوية بن المغيرة بن أبي العاص فولدت له أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان . كذا ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ١ ص) وتقل الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٣٨) عن مالك أنها حدة عبد الملك أم أمه . وعن مصعب ابن عبد الله الزيري أنها زوجة معاوية بن المغيرة بن أبي العاص . فيكون مروان زوج بنتها عائشة (٣) بفتح اللام وتشديد الحاء المهملة . وفي اللسان : « وهو ابن عم لح في النكرة ، لكسر لانه نعت للعم وهو ابن عمي لح في المعرفة أي لازق النسب من ذلك ، ونصب لحا على الحال لان ما قبله معرفة والواحد والاثنتان والجميع وانثوث في هذا سواء بمنزلة الواحد ، وقال اللحياني : هما ابنا عم لح ولحا وهما ابنا خالة ولا يقل هما ابنا خال لح ولا ابنا عمه لح لأنهما مفترقان اذ هما رجل وامرأة ، واذا لم يكن ابن الدم لح وكان رجلاً من العشيرة قلت هو ابن عم الكلالة وابن عم كلالة »

(٤) في الجنية « ولنظ هذا الحديث عام لم يقتضي كلاً قلنا » وهو خطأ صرف
(٥) في الجنية « المرء »

ونفذه ، فخرج هذا بهذا الاجماع المنصوص عليه عن جملة هذا الخبر *

ومن قال بالوضوء من مس الفرج سعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهما وعطاء وعروة وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأبان بن عثمان وابن جريج والاوزاعي والليث والشافعي وداود واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وغيرهم ، إلا أن الأوزاعي والشافعي لم يريا الوضوء ينقض ذلك إلا بمسه بياطن الكف فقط لا بظاهرها ، وقال عطاء بن أبي رباح : لا ينقض الوضوء من الفرج بالنخذ والساق وينقض ^(١) مسه بالذراع ، وقال مالك : مس الفرج من الرجل فرج نفسه الذكر فقط بياطن الكف لا بظاهرها ولا بالذراع يوجب الوضوء ، فإن صلى ولم يتوضأ لم يعد الصلاة إلا في الوقت وقال أبو حنيفة : لا ينقض الوضوء من الذكر كيف كان ، وقال الشافعي : ينقض الوضوء من الدبر ومس المرأة فرجها ، وقال مالك لا ينقض الوضوء من الدبر ولا من المرأة فرجها إلا أن تقبض وتلطف ^(٢) أي تدخل أصبعها بين شفرها ، ونجا بعض أصحابه بنقض الوضوء من مس الذكر نحو المنة *

فأما قول الأوزاعي والشافعي ومالك في مراعاة باطن الكف دون ظاهرها فتقول لادليل عليه لا من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأي صحيح *

وشغب بعضهم بأن قال : في بعض الآثار : « من أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ » ^(٣)

(١) في المنة « وينقضه » (٢) في المنة « تطف » بتقديم الطاء وهو خطأ . وفي اللسان « ألطف الرجل البعير وألطف له أدخل قضيبه في حياء الناقة »

(٣) نسبه في المنتقى إلى احمد بن حنبل في حديث أبي هريرة ولفظه « من أفضى بيده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء » ونسبه شارحه الشوكاني (ج ٢ ص ٢٥١) إلى ابن حبان في صحيحه وأنه قال « حديث صحيح سنده عبدول نقلته إلى الحاكم وابن عبيد البر والطبراني في الصغير . ولم أجده في المستدرک بهذا اللفظ بل بلفظ : « من مس فرجه فليتوضأ » وصححه (ج ١ ص ١٣٨) ورواه من حديث بسرة بلفظ : « إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فلا يصل حتى يتوضأ » (ج ١ ص ١٣٦) وروى البيهقي حديث أبي هريرة (ج ١ ص ١٣٣) بلفظ قريب من لفظ احمد بن حنبل

قال أبو محمد : وهذا لا يصح أصلاً ، ولو صح لما كان فيه دليل على ما يقولون ، لان الافضاء باليد يكون بظاهر^(١) اليد كما يكون بباطنها ، وحتى لو كان الافضاء بباطن اليد لما كان في ذلك ما يسقط الوضوء عن غير الافضاء ، اذا جاء أثر بزيادة على لفظ الافضاء ، فكيف والافضاء يكون بجميع الجسد ، قال الله تعالى : (وقد أفضى بعضكم الى بعض) *

وأما قول مالك في إيجاب الوضوء منه ثم لم ير الاعادة الا في الوقت فتقول متناقض لانه لا يخلو أن يكون انتقض وضوؤه أو لم ينتقض ، فإن كان انتقض فعلى أصله يلزمه أن يعيد أبداً ، وان كان لم ينتقض فلا يجوز له أن يصلى صلاة فرض واحدة في يوم مرتين ، وكذلك فرق مالك بين مس الرجل فرجه وبين المرأة فرجها فهو قول لا دليل عليه فهو ساقط *

وأما إيجاب الشافعي الوضوء من مس الدبر فهو خطأ ، لان الدبر لا يسمى فرجا فان قال : قسمته على الذكر قيل له : القياس عند الثقلين به لا يكون الا على علة جامعة بين الحكمين ، ولا علة جامعة بين مس الذكر ومس الدبر ، فان قل : كلاهما مخرج للنجاسة ، قيل له : ليس كون الذكر مخرجاً للنجاسة هو علة انتقاض الوضوء من مسه ، ومن قوله ان مس النجاسة لا ينتقض الوضوء ، فكيف مس مخرجها . وبالله تعالى التوفيق *

وأما أصحاب أبي حنيفة فاحتجوا بحديث طلق بن علي : « ان رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يمس ذكره بعد أن يتوضأ^(٢) فقال رسول الله ﷺ : هل هو الا بضعة منك^(٣) »

(١) في الجنية « بظاهر »

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني وصححه عمرو بن علي الفلاس والطحاوي وابن حبان والطبراني .

(٣) ليس في الجنية قوله « بعد ان يتوضأ »

(٤) في المصرية « بين »

قال علي : وهذا خبر صحيح ، الا أنهم لا حجة لهم فيه لجووه : أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورود الامر بالوضوء من مس الفرج ، هذا لا شك فيه ، فاذ هو كذلك فحكمه منسوخ يقينا حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من مس الفرج ، ولا يحل ترك ما تيقن أنه ناسخ والاخذ بما تيقن أنه منسوخ ، وثانيها أن كلامه عليه السلام « هل هو الا بضعة منك » دليل بين على أنه كان قبل الامر بالوضوء منه ، لانه لو كان بعده لم يقل عليه السلام هذا الكلام ، بل كان يبين أن الامر بذلك قد نسخ ، وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلاً وأنه كاسر الأعضاء .

قال أبو محمد : وقال بعضهم : يكون الوضوء من ذلك غسل اليد
قال أبو محمد : وهذا باطل ، لم يقل أحد إن غسل اليد واجب أو مستحب من مس الفرج ، لا المتأولون لهذا التأويل الفاسد ولا غيرهم ، ويقال لهم : ان كان كما تقولون فأنتم من أول (١) من خالف أمر رسول الله ﷺ بما تأولتموه في أمره ، وهذا استخفاف ظاهر ، وأيضاً فإنه لا يطلق الوضوء في الشريعة الا لوضوء الصلاة فقط ، وقد أنكر رسول الله ﷺ إيقاع هذه اللفظة علي غير الوضوء للصلاة ، كما روينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس قال : « كنا عند رسول الله ﷺ فجاء من الفائط وأتى بطعام فقيل : ألا تتوضأ : فقال عليه السلام : لم أصلي (٢) فأتوضأ » فكيف وقد روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول : ان مروان قال له : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة (٣) » ورواه أيضا غير مالك عن الثقات

(١) في الجنة « فأنتم أول »

(٢) كذا في الأصلين بإثبات الياء وهو جائز (٣) أما موطأ مالك برواية

يحيى بن يحيى فليس فيه لفظ « وضوء للصلاة » (ص ١٤) فلعل هذا في رواية أخرى من روايات الموطأ مما ليس بين أيدينا . وقد رواه بهذه الزيادة البيهقي

كذلك ، كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبو صالح الحكم ابن موسى ثنا شعيب بن إسحاق أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن مروان بن الحكم حدثه عن بسرة بنت صفوان - وكانت قد صحبت رسول الله ﷺ - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مس أحدكم ذكره فلا يصل (١) حتى يتوضأ » فأنكر ذلك عروة ، وسأل بسرة فصدفته بما قل (٢) .

قال علي : أبو صالح وشعيب ثقتان مشهوران ، فبطل التعال بمروان ، وصح أن بسرة مشهورة صاحبة ، ولقد كان ينبغي لهم أن ينكروا على أنفسهم شرع الدين وأبطال السنن برواية أبي نصر بن مالك وعمر (٣) والعالية زوجة أبي إسحاق وشيخ من بني كنانة (٤) ، وكل هؤلاء لا يدري أحد من الناس من هم ؟

(ج ١ ص ١٢٨) من طريق يحيى بن بكير عن مالك . فيظهر من هذا أنه في الموطأ برواية ابن بكير (١) في اليمنية « فلا يصلين » (٢) هذا اللفظ لم يذكره عبد الله بن أحمد في مسند أبيه ولعله في كتاب آخر من كتبه ، وقد رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٣٧) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي عن الحكم بن موسى بلفظ « من مس فرجه فليتوضأ » وأنا أعتقد أن هذا خطأ من الناسخين فقد رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) عن الحكم بهذا الاسناد بلفظ « إذا مس أحدكم ذكره فلا يصلين حتى » يتوضأ ورواه البيهقي أيضاً عن الحكم من طريق علي بن المديني عن أبي الأسود حميد بن الأسود عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة بهذا اللفظ . وهو أيضاً في المستدرک الا أنه سقط بعض الاسناد وظهرت صحة ذلك من المقابلة على سنن البيهقي . وكذلك رواه البيهقي من طريق الدارقطني عن عبد الله ابن محمد بن عبد العزيز عن الحكم . ورواه الحاكم من طريق عتبة بن عبد الواحد عن هشام . وهذه الطرق تؤيد صحة الحديث بهذا اللفظ والله أعلم (٣) في اليمنية « قبر » (٤) هؤلاء الأربعة لا أدري من هم ، ولا أعرف لهم روايات احتج بها من يرد عليهم ابن حزم ، والعلم عند الله

وقال بعضهم : هذا مما تعظم به البلوى ، فلو كان لما جهله ابن مسعود ولا غيره من العلماء *

قال أبو محمد وهذه حاقة ، وقد غاب عن جمهور الصحابة رضى الله عنهم الفصل من الايلاج الذى لا إنزال معه ، وهو مما تكثر به البلوى ، ورأى أبو حنيفة الوضوء من الرعاف وهو مما تكثر به البلوى ولم يعرف ذلك جمهور العلماء ورأى الوضوء من ملء الفم من القلس ولم يره من أقل من ذلك ، وهذا تعظم به البلوى ، ولم يعرف ذلك أحد من ولد آدم قبله ، ومثل هذا لم يكثر جداً ، ومثل هذا من التخليط لا يعارض به سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مخذول . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : والماس على الثوب ليس ماساً ، ولا معنى للذة ، لانه لم يأت بها نص ولا إجماع ، وانما هي دعوى بظن كاذب ، وأما النسيان فى هذا فقد قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ، وهذا قول ابن عباس ، وروينا من طريق وكيع عن خصيف عن عكرمة عنه أنه قال : مس الذكراً عمداً ينقض الوضوء ولا ينقضه بالنسيان ^(١) *

١٦٤ - مسألة - وأكل لحوم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية عمداً وهو يدري أنه لحم جمل أو ناقة فإنه ^(٢) ينقض الوضوء ، ولا ينقض الوضوء أكل شحومها محضة ولا أكل شيء منها غير لحها ، فإن كان يقع على بطونها أو رؤسها أو أرجلها اسم لحم عند العرب قرض أكلها الوضوء وإلا فلا ، ولا ينقض الوضوء كل شيء مسته النار غير ذلك ، وبهذا يقول أبو موسى الأشعرى وجابر بن سمرة ، ومن الفقهاء أبو خيثمة زهير بن حرب ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية *

(١) هذا الاثر لم أجده فى شيء من الروايات الاخرى . ولا أعرف اسناده الى وكيع ، وأما خصيف - بضم الخاء الموحدة وفتح الصاد المهملة - فهو ابن عبد الرحمن الجزرى ضمنه احمد بن حنبل وغيره ، وهو ثقة الا أنه كان كثير الخطأ فى حديثه ، واذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه (٢) فى النجاسة بحذف «فانه» (م ٣١ - ج ١ المحلى)

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الفضيل بن حسين الجحدري والقاسم بن زكريا قال الفضيل ثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب وقال القاسم ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عثمان بن عبد الله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء كلاهما عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « سأل رجل رسول الله ﷺ أأتوضأ ؟ (١) من لحوم الغنم ؟ قال : ان شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ ، قال : أأتوضأ ؟ (٢) من لحوم الابل ؟ قال : نعم فتوضأ من لحوم الابل » *

وحدثنا يحيى بن عبد الرحمن ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أبين ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أأتوضأ من لحوم الابل ؟ قال : نعم (٣) » *

قال أبو محمد : عبد الله بن عبد الله الرازي أبو جعفر قاضي الري ثقة قال أبو محمد : وقد مضى الكلام في الفصل الذي قبل هذا في إبطال قول من تعلل في رد السنن بأن هذا مما تعظم به البلوي ، وإبطال قول من قال : لعل هذا الوضوء غسل اليد ، فأغنى عن إعادته ، ولو أن المعارض بهذا ينكر على نفسه القول

(١) في التيمية « أأتوضأ » بحذف همزة الاستفهام وفي المصرية « أأتوضأ » والذي هنا هو ما في مسلم (ج ١ ص ١٠٨) (٢) في المصرية « أأتوضأ » وما هنا هو الذي في مسلم وفي التيمية (٣) الحديث مطول في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٠٣) بهذا الاسناد وقال عبد الله بن أحمد عقب روايته : « عبد الله ابن عبد الله رازي وكان قاضي الري وكانت جدته مولاة لعلى أو جارية ، قال عبد الله قال أبي : ورواه عنه آدم وسعيد بن مسروق وكان ثقة » ورواه أحمد أيضا (ج ٤ ص ٢٨٨) عن أبي معاوية عن الأعمش .

بالوضوء من القهقهة في الصلاة ولا يرى فيها الوضوء في غير الصلاة - : لكان أولى به وأما الوضوء مما مست النار، فانه قد صحت في إيجاب الوضوء منه أحاديث ثابتة من طريق عائشة وأم حبيبة أمي المؤمنين وأبي ايوب وأبي طلحة وأبي هريرة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وقال به كل من ذكرنا وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك وأبو مسعود، وجماعة من التابعين منهم أهل المدينة جملة وسعيد بن المسيب وأبو ميسرة وأبو مجلز (١) ويحيى بن يعمر والزهري وستة من أبناء النقباء من الانصار والحسن البصري وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ومعر وأبو قلابه وغيرهم، ولولا أنه منسوخ لوجب القول به *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عرو بن منصور ثنا علي بن عياش ثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار (٢) » فصح نسخ تلك الاحاديث والله الحمد *

قال علي :- وقد ادعى قوم أن هذا الحديث مختصر من الحديث الذي حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا ابراهيم بن الحسن الخثعمي ثنا حجاج قال قال ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول : « قرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم خبز ولحم (٣) فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ (به) (٤) » ثم صلى الظهر ثم دعا بفضله طعمه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ *

قال أبو محمد : انقطع بان ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالظن، والظن كذب الحديث (٥) بل هما حديثان كما وردا *

(١) أبو ميسرة هو عمرو بن شر حبيب الحمداني ومجلى بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام وآخره زاي واسمه « لاحق بن حميد السدوسي » وفي المهرية « أبو مخلد » وهو خطأ (٢) في سنن النسائي (ج ١ ص ٤٠) (٣) في أبي داود (ج ١ ص ٧٥) « قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً » (٤) لفظ « به » زيادة من أبي داود (٥) الذي قال بأن الحديث الأول مختصر من هذا هو أبو داود في سننه ، وهذا ادعاء لا دليل عايه، بل هما حديثان كما قال ابن حزم

قال علي : وأما كل حديث احتج به من لا يرى الوضوء مما مست النار من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف شاة ولم يتوضأ ونحو ذلك — : فلاحجة لهم فيه ، لأن أحاديث أيجاب الوضوء هي الواردة بالحكم الزائد على هذه التي هي موافقة لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء مما مست النار ، ولولا حديث شعيب بن أبي حمزة الذي ذكرنا لما حل لأحد ترك الوضوء مما مست النار *

قال أبو محمد فإن قيل : لم خصصتم لحوم الابل خاصة من جملة ما نسخ من الوضوء مما مست النار ؟ قلنا : لأن الأمر الوارد بالوضوء من لحوم الابل لأنها هو حكم فيها خاصة ، سواء مستها النار أو لم تستها النار ، فليس مس النار إياها — أن طبخت — يوجب الوضوء منها بل الوضوء واجب منها كما هي فحسبها خارج عن الاخبار الواردة بالوضوء مما مست النار ، وبنسخ الوضوء منه . والله تعالى التوفيق *

وأما أكلها بنسيان أو بغير علم أنه من لحوم الابل — : فقد ذكرنا قول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) فن فعل شيئاً عن غير قصد فسواء ذلك وتركه ، إلا أن يأتي نص في إيجاب حكم النسيان فيوقف عنده . والله تعالى التوفيق *

١٦٥ مسألة — ومس الرجل المرأة والمرأة الرجل (١) بأي عضو من أحدهما الآخر ، إذا كان هماً ، دون أن يحول بينهما ثوب أو غيره ، سواء أمه كانت أو ابنته (٢) ، أو مست ابنها أو أباه ، الصغير والكبير سواء ، لا معنى للذة في شيء من ذلك (٣) ، وكذلك لو مسها على ثوب للذة لم ينتقض وضوؤه وبهذا يقول الشافعي وأصحاب الظاهر *

برهان ذلك قول الله تبارك وتعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) *

قال أبو محمد : والملاسة فعل من فاعلين ، ويقتضون ندرى أن الرجال والنساء

(١) في الجنية « ولمس المرأة الرجل » (٢) في الجنية « سواء كانت أمه أو بنته » (٣) الخبر محذوف يفهم من بساط القول وسياق الكلام ، والمراد أن من فعل شيئاً ذكره المؤلف انتقض وضوؤه فيما اختاره ابن حزم

مخاطبون بهذه الآية ، لاخلاف بين أحد من الأمة في هذا ، لأن أول الآية وأخرها عموم للجميع من الذين آمنوا ، فصح أن هذا الحكم لازم للرجال اذا لامسوا النساء ، والنساء اذا لامسن الرجال ، ولم يخص الله تعالى امرأة من امرأة ، ولا لثة من غير لثة ، فتخصيص ذلك لا يجوز ، وهو قول ابن مسعود وغيره *

وادعى (١) قوم أن اللبس (٢) المذكور في هذه الآية هو الجماع * قال أبو محمد : وهذا تخصيص لا برهان عليه ، ومن الباطل الممتنع أن يريد الله عز وجل لباساً من لباس فلا يبينه . فمؤذ بالله من هذا *

قال على : واحتج من رأى اللباس المذكور في هذه الآية هو الجماع بحديث فيه : « ان رسول الله ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ » وهذا حديث لا يصح ، لأن راويه أبو روق وهو ضعيف ، ومن طريق رجل اسمه عروة المزني ، وهو مجهول ، ورويناه من طريق الأعمش عن أصحاب له لم يسمهم عن عروة المزني ، وهو مجهول (٣)

(١) في المصرية « فادعى » (٢) في اليمنية « اللباس » مصدر « لابس » (٣) هذا الحديث ورد من ثلاث طرق : أولها طريق أبي روق عن ابراهيم التيمي عن عائشة رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٩) والنسائي (ج ١ ص ٣٩) وهو مرسل لأن ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً كما قال البخاري وأبو داود ، وأما أبو روق فاسمه عطية بن الحارث الهمداني الكوفي وهو صدوق لا بأس به ، لم أر أحداً ضعفه غير ابن حزم ، والطريق الثاني طريق عبد الرحمن ابن مفراء عن الأعمش عن أصحاب له عن عروة المزني عن عائشة ، رواه أبو داود (ج ١ ص ٧٠) وهو ضعيف لجهل شيوخ الأعمش وجهل حال عروة المزني ، وعبد الرحمن بن مفراء ثقة الا أنه ينكر عليه بعض أحاديث رواها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات ، وهذا منها قطعاً لأن الثقات من أصحاب الأعمش خالفوه كوكيع وهشام بن هاشم وأبي يحيى الخثعمي ، الطريق الثالث طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب - هو ابن أبي ثابت - عن عروة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ فقلت لها من هي الأنت؟ فضحكت » رواه أبو داود (ج ١ ص ٧٠) والترمذي (ج ١ ص ١٩) وابن ماجه

ولو صح لما كان (١) لم فيه حجة ، لأن معنى هذا الخبر منسوخ ييقن ، لأنه موافق لما كان الناس عليه قبل نزول الآية ، ووردت الآية بشرع زائد لا يجوز تركه ولا تخصيصه *

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين : أحدهما من طريق عائشة أم المؤمنين : « التمس رسول الله ﷺ في الليل فلم أجده ، فوقعت يدي على باطن قدمه وهو ساجد (٢) » *

(ج ١ : ص ٩٣) والبيهقي (ج ١ : ص ١٢٥ - ١٢٦) قال أبو داود : « روي عن الثوري قال ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني ، يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء ، قال أبو داود وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً » فهذا رد من أبي داود على الثوري زعمه أن حبيب بن أبي ثابت لم يحدث عن عروة بن الزبير ، وأصرح من هذا أن رواية ابن ماجه صرح فيها بأنه عروة بن الزبير ، قال شارح أبي داود : « ثم الاعمش أيضاً ليس متفرداً بهذا بل تابعه أبو أويس بلفظ عروة بن الزبير ثم حبيب بن أبي ثابت أيضاً ليس متفرداً بل تابعه هشام بن عروة عن أبيه ، ومعلوم قطعاً أنه ابن الزبير فثبت أن المحفوظ عروة بن الزبير فبعض الحفاظ أطلقه وبعضهم نسبوه ، وقد تقرر في موضعه أن زيادة الثقة مقبولة ، وأما عروة المزني فقلط من عبدالرحمن ابن مغراء . ويؤيد صحة الحديث ما رواه البزار في مسنده ونقله عنه ابن التركماني في الجوهر النقي (ج ١ : ص ١٢٥) من طريق عبد الكريم الجزري عن عائشة « أنه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ » وإسناده جيد وتقل عن عبد الحق أنه قال « لا أعلم له علة توجب تركه » وذكر له طريقين آخرين يقويانه

(١) في المصرية « لما كانت »

(٢) أصرح من هذا ما روى النسائي (ج ١ : ص ٣٨) عن عائشة قالت : « ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وإني لمعتضة بين يديه اعترض الجنابة حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله » وإسناده صحيح كما قال ابن حجر في التلخيص ومثله كثير ، وتأول كل هذه الاحاديث باحتمال وجود الحائل حين المس تكلف

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لأن الوضوء انما هو على القاصد الى
التمس ، لاعلى الملموس دون أن يقصد هو الى فعل الملامسة لأنه لم يلامس ، ودليل
آخر ، وهو أنه ليس في هذا الخبر أنه عليه السلام كان في صلاة ، وقد يسجد المسلم
في غير صلاة ، لأن السجود فعل خير ، وحق لو صح لهم أنه عليه السلام كان في صلاة
— وهذا مالا يصح — فليس في الخبر أنه عليه السلام لم ينتقض وضوؤه ، ولا أنه صلى
صلاة مستأنفة دون تجديد وضوء ، فذ ليس في الخبر شيء من هذا فلا متعلق لهم به
أصلاً ، ثم لو صح أنه عليه السلام كان في صلاة ، وصح أنه عليه السلام تهادى عليها
أو صلى غيرها دون تجديد وضوء — وهذا كله لا يصح أبداً — : فانه كان يكون هذا
الخبر موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية بلا شك ، وهي حال لامرية
في نسخها وارتفاع حكمها بنزول الآية ، ومن الباطل الاخذ بما قد يتقن نسخه وترك
الناسخ ، فبطل أن يكون لهم متعلق بهذا الخبر . والحمد لله رب العالمين *

والخبر الثاني من طريق أبي قتادة : « أن رسول الله ﷺ حمل امامة بنت أبي
العاصي — وأما زينب بنت رسول الله ﷺ — على عاتقه يضعها ، اذا سجد ،
ويرفعها إذا قام » *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه نص أن يديها ورجليها
لمست (١) شيئاً من بشرته عليه السلام ، إذ قد تكون (٢) موشحة برداء أو بقفازين
وجوربين ، أو يكون ثوبها سابغاً (٣) يوارى يديها ورجليها ، وهذا الأولى أن يظن
بمثلها بحضرة الرجال (٤) ، واذا لم يكن ما ذكرنا في الحديث فلا يحل لأحد أن يزيد
فيه ما ليس فيه (٥) فيكون كاذباً ، واذا كان ما ظنوا ليس في الخبر وما قلنا ممكناً ،

شديد ولا دليل عليه في الشريعة ، والتمس والعاصي في الآية — على القراءتين —
انما هو الجماع كما فسرہ ابن عباس وكما هو ظاهر لمن تأمل معنى الآية وسياقها ولم
يملكه الهوى والعصبية

(١) في الجنية « مست » (٢) في المصرية « وقد تكون » (٣) في المصرية
« مانما » وما هنا أوضح (٤) أليس هذا غاية في التكلف والمحاولة ؟ (٥) في
الجنية « ما ليس منه »

والذي لا يمكن غيره * فقد بطل تعلقهم به ، ولم يحل ترك الآية المتيقن وجوب حكمها لظن كاذب ، وقال تعالى : (ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً) *

وأيضاً فإن هذا الخبر والذي قبله ليس فيهما أيهما كانا بعد نزول الآية والآية متأخرة النزول ، فلو صح انه عليه السلام مس يديها ورجليها في الصلاة لكان مولفها للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية ، وعلى كل حال فنحن على يقين من أن معنى هذا الخبر — لو صح لهم كما يريدون — فانه منسوخ بلا شك ولا يحل الرجوع إلى المتيقن انه منسوخ وترك النسخ *

فصح أنهم يوهمون بأخبار لا متعلق لهم بشيء منها ، يرومون بها ترك اليقين من القرآن والسنة *

وقال أبو حنيفة : لا ينقض الوضوء قبلة ولا ملامسة للذة كانت أو لغير لذة ، ولا أن يقبض ^(١) بيده على فرجها كذلك ، إلا أن يباشرها بجسده دون حائل وينعظ فهذا وحده ينقض الوضوء *

وقال مالك : لا وضوء من ملامسة المرأة الرجل ، ولا الرجل المرأة ، اذا كانت لغير شهوة تحت الثياب أو فوقها ، فان كانت الملامسة للذة فعلى الملتذ منهما الوضوء ، سواء كان فوق الثياب أو تحتها ، أنعظ أو لم ينعظ ، والقبلة كاللامسة في كل ذلك ، وهو قول أحمد بن حنبل *

وقال الشافعي كقولنا ، إلا أنه روى عنه أن مس شعر المرأة خاصة لا ينقض

الوضوء *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فظاهر التناقض ، ولا يمكنه التعاقب بالتأويل الذي تأوله قوم في الآية : ان الملامسة المذكورة فيها هو الجماع فقط ، لأنه أوجب الوضوء من المباشرة اذا كان معها إنعاظ ، وأما مناقضته فتفريقه بين القبلة يكون معها إنعاظ فلا ينقض الوضوء ، وبين المباشرة يكون معها إنعاظ فتتنقض الوضوء ، وهذا فرق لم يؤيده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل هو مخاف لـكل ذلك ، ومن مناقضاته أيضاً أنه جعل القبلة لشهوة

(١) في المصرية « يفتض » وهو خطأ

واللمس لشهوة بمنزلة القبلة لغیر الشهوة واللمس لغیر الشهوة لا ینقض الوضوء شیء من ذلك ، ثم رأى ان القبلة لشهوة واللمس لشهوة رجعة فی الطلاق ، بخلاف القبلة لغیر شهوة واللمس لغیر شهوة ، وهذا كما ترى لا اتباع القرآن ، ولا التعلق بالسنة ولا طرد قیاس ، ولا سداد رأى ، ولا تقليد صاحب . ونسأل الله تعالى التوفیق *

وأما قول مالك فی مراعاة الشهوة واللذة ، فقول لادلل علیه لامن قرآن ولامن سنة صحيحة ولاسقيمة ، ولا قول صاحب ولاضبط قیاس ولا احتياط ، وكذلك تفريق الشافعی بین الشعر وغيره ، فقول لايعضده أيضا قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قیاس ، بل هو خلاف ذلك كله ، وهذه الأقوال الثلاثة كما أوردناها لم نعرف أنه قال بها أحد قبلهم والله تعالى التوفیق *

فان قيل : قد رویت عن النخعي والشعبي : اذا قبل أولس لشهوة فعليه الوضوء ، وعن حماد : أى الزوجين قبل صاحبه والآخر لا يريد ذلك ، فلا وضوء على الذى لا يريد ذلك ، إلا أن یجد لذة ، وعلى القاصد لذلك الوضوء . قلنا : قد صح عن الشعبي والنخعي وحماد إيجاب الوضوء من القبلة على القاصد بكل حال ، واذا ذلك كذلك فاللذة داخلية فی هذا القول ، وبه نقول ، وليس ذلك قول مالك *

والمعجب ان مالكا لا يرى الوضوء من الملامسة إلا حتى يكون معها شهوة ، ثم لا يرى الوضوء بحجب من الشهوة دون ملامسة ! فكل واحد من المعنيين لا يوجب الوضوء على انفراده ! فمن أين له إيجاب الوضوء عند اجتماعهما ؟ *

١٦٦ - مسألة - وإيلاج الذكر فی الفرج يوجب الوضوء ، كان معه انزال أو لم يكن *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو معاوية محمد بن خازم ثنا هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب قال : « سألت رسول الله ﷺ عن الرجل

يصيب من المرأة ثم يكسل^(١)، قال يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي^(٢)، ورويناه أيضاً عن شعبة (عن الحكم^(٣)) عن أبي صالح عن ذكوان عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ . فالوضوء لا بد منه مع الغسل على ما ذكره^(٤) بعد هذا إن شاء الله تعالى^(٥) .
١٦٧ - مسألة - وحل الميت في نعش أوفى غيره .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حملها فليتوضأ^(٦) » قال أبو محمد : يعني الجنائزة . ورويناه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن اسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، واسحاق مولى زائدة ثقة مدني وتابعي، وثقه أحمد بن صالح الكوفي وغيره ، وروى عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة ورويناه بالسند المذكور إلى حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : كنت مع عبد الله بن عتبة بن مسعود^(٧) في جنازة ، فلما جئنا دخل

(١) اكسل الرجل إذا جامع ثم ادركه فتور فلم ينزل أي صار ذا كسل
(٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٦) (٣) سقط من الأصلين في الاسناد
« عن الحكم » وهو ضروري انظر صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٦)
(٤) في المصرية « على ما سنذكره »

(٥) غلا أبو محمد رحمه الله في التمسك بظواهر النصوص حتى كاد يخرج ببعضها عن معانيها الأصلية التي تفسرها الروايات الأخرى كما سبق مراراً وكما صنع هنا فان هذين الحديثين حديث أبي بن كعب وحديث أبي سعيد الخدري إنما هما في أن الغسل لا يجب إلا عند إزال الماء وإن الإيلاج بدون إزال لا يغسل فيه . وهذا واضح لكل من له علم بالسنة ، فلا يدلان على وجوب الوضوء بلبس المرأة (٦) رواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي وانظر تفصيل الكلام عليه في نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٧ - ٢٩٨) (٧) هو ابن أخي عبد الله بن مسعود، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له عنه رواية ، وروى عن عمه عبد الله بن مسعود وعمر وعمار وأبي هريرة وغيرهم ، مات سنة ٧٤ .

المسجد ، فدخل عبد الله بيته يتوضأ ثم خرج الى المسجد فقال لى : أما توضأت ؟ قلت : لا ، فقال : كان عمر بن الخطاب ومن دونه من الخلفاء اذا صلى أحدهم على الجنازة ثم أراد أن يصلى المكتوبة توضأ ، حتى إن أحدهم كان نكده في المسجد فيدعو بالطشت (١) فيتوضأ فيها *

قال أبو محمد : لا يجوز أن يكون وضوءهم رضى الله عنهم لأن الصلاة على الجنازة حدث ، ولا يجوز أن يظن بهم إلا اتباع السنة التي ذكرنا ، والسنة تكفى . وقد ذكرنا من أقوال أبي حنيفة ومالك والشافعي التي لم يقلها أحد قبلهم كثيراً ، كالأبواب التي قبل هذا الباب ببابين ، وكنقض الوضوء بلاء الفم من القلس دون ما لا يملؤه منه ، وسائر الأقوال التي ذكرنا عنهم ، لم يتعلقوا فيها بقرآن ولا سنة ولا بقياس ولا بقول قائل . والله تعالى التوفيق *

١٦٨ مسألة — وظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج اذا كان بعد انقطاع الحيض فانه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلى ظهور ذلك الدم سواء تميز دمه أو لم يتميز ، عرفت أيامها أولم تعرف *

برهان ذلك ما حدثنا يونس (٢) بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي عن حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « استحيضت فاطمة بنت أبي حبيش فسألت النبي ﷺ ، قالت يا رسول الله : اني أستحاض فلا أطهر ، فأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله ﷺ : انما ذلك عرق وليست بالحیضة ، فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلاة فاذا (٣) أدبرت فافسلى عنك أثر الدم وتوضأ (وصلى) (٤) فانما ذلك عرق وليست (٥) بالحيضة » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المثني ثنا محمد بن أبي هدي من كتابه (٦) عن محمد هو ابن عمرو بن علقمة بن

(١) فيه لفتان : السين المهمة والشين المعجمة .

(٢) في المصرية يوسف وهو خطأ (٣) في سنن النسائي (ج ١ ٦٦ « واذا »

(٤) لفظ « وصلى » ليس في الاصلين وزدناه من سنن النسائي (٥) في

المصرية « فليست » وهو خطأ (٦) يعنى حدثهم هذا الحديث من أصله المكتوب

وقص — عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش : « أنها كانت تستحاض فقال لها رسول الله ﷺ : إذا كان الحيض فانه دم اسود يعرف ، فامسكي (١) عن الصلاة ، وإذا (٢) كان الآخر فتوضي فانه عرق (٣) » *
قال علي : فم عليه السلام كل دم خرج من الفرج بعد دم الحيضة ولم يخص ، وأوجب الوضوء منه لانه عرق *

ومن قال بإيجاب الوضوء لكل صلاة على التي يتأدى بها الدم من فرجها متصلاً بدم الحيض — : عائشة أم المؤمنين وعلي بن أبي طالب وابن عباس وقتها المدينة عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ومحمد بن علي بن الحسين وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ، وهو قول سفیان الثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم . قالت عائشة رضي الله عنها : تفتسل وتتوضأ لكل صلاة رويناه من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن امرأة (٤) مسروق عن عائشة ومن طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن علي بن أبي طالب : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، وعن شعبة عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، وعن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب :

لا من حفظه ، وفي النسائي بعد رواية لفظ الحديث « قال محمد بن المثنى حدثنا ابن أبي عدي هذا من كتابه » ووقع في الأصلين « من كنانة » وهو خطأ واضح . (١) في الأصلين « فأمسكن » بنون المخاطبات وهو خطأ صحيحناه من النسائي (ج ١ : ص ٦٦)

(٢) في اليمينية « فاذا » وما هنا هو الذي في المصرية والنسائي (٣) لفظ « فانه عرق » ليس في اليمينية والذي في النسائي « فاما هو عرق » (٤) في اليمينية « أهيلة مسروق » وامرأة مسروق هذه تابعة ثقة اسمها « قير بوزن عظيم — بنت عمرو الكوفية » . وروايتها عن عائشة رواها ابو داود (ج ١ : ص ١٢٠) مرفوعة وموقوفة بان المستحاضة تفتسل كل يوم مرة ، وروي أحاديث أخرى ثم قال : « وهذه الاحاديث كلها ضعيفة الا حديث قير وحديث عمار مولى بني هاشم وحديث هشام ابن عروة عن ابيه » وروايته عنها تخالف ما رواه المؤلف هنا

المستحاضة تتوضأ لكل صلاة . وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة في التي يتأدى بها الدم أنها تتوضأ لكل صلاة ، وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن محمد بن علي بن الحسين : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة في المتصلة الدم كما ذكرنا : أنها تتوضأ لدخول كل وقت صلاة فتكون طاهراً بذلك الوضوء ، حتى يدخل وقت صلاة أخرى فينتقض وضوؤها ويلزمها أن تتوضأ لها ، وروى عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في هذه : إذا توضأت إثر طلوع الشمس للصلاة أنها تكون طاهراً الى خروج وقت الظهر ، وأنكر ذلك عليه أبو يوسف ، وحكى أنه لم يرو عن أبي حنيفة إلا أنها تكون طاهراً الى دخول وقت الظهر ، وغلب بعض أصحابه رواية محمد *

قال أبو محمد : وليس كما قال ، بل قول أبي يوسف أشبه بأقوال أبي حنيفة وقال مالك : لا وضوء عليها من هذا الدم إلا استحباباً لا إيجاباً ، وهي طاهر المحدث حدثنا آخر *

وقال الشافعي واحمد عليها فرضاً أن تتوضأ لكل صلاة فرض وتصلى بين ذلك من النوافل ما أحببت ، قبل الفرض وبعده بذلك الوضوء *

قال أبو محمد أما قول مالك لخطأ لأنه خلاف للحديث الوارد في ذلك ، والعجب أنهم يقولون بالمنقطع من الخبر اذا وافقهم ، وههنا منقطع أحسن من كل ما أخذوا به ، وهو مارويناه من طريق ابن أبي شيبة وموسى بن معاوية عن وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت : « جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى رسول الله ﷺ فقالت : انى استحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة فاجتنبی الصلاة أيام عیضك ثم اغتسلی وتوضی لكل صلاة وصلى (١) وان قطر الدم على الحصير (٢) » *

(١) في المصرية « فصل » (٢) في الاصلين « على الحصر » والحديث رواه الدارقطنی (ص ٧٨) من طريق علي بن هاشم وقره بن عيسى وعبد الله بن داود ومحمد بن ربيعة ووكيع ورواه البيهقي (ج ١ ص ٣٤٤) من طريق وكيع كلهم عن الأعمش بهذا الاسناد . ورواه أبو داود (١ : ١٢٠) مختصراً

فان قالوا هذا علي الندب، قيل لهم : وكل ما أوجبتموه من الاستطهار وغير ذلك لعله ندب، ولا فرق، وهذا قول يؤدي الى ابطال الشرائع كلها مع خلافه لامر الله تعالى في قوله عز وجل : فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وما نعلم لهم متعلقا في قولهم هذا لا بقرآن ولا بسنة ولا بدليل ولا بقول صاحب ولا بقياس *

وأما قول أبي حنيفة ففاسد أيضا ، لانه مخالف للخبر الذي تعلق به ، ومخالف للمعقول والقياس ، وما وجدنا قط طهارة تنتقض بخروج وقت وتصح بكون الوقت قائما ، وموه بعضهم في هذا بأن قالوا : قد وجدنا الماسح في السفر والحضر تنتقض طهارتهما بخروج الوقت المحدود لهما فنقيس عليهما المستحاضة *

قال أبو محمد : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه قياس خطأ وعلى خطأ ، وما انتقضت قط طهارة الماسح بانقضاء الامد المذكور بل هو ظاهر كما كان ، ويصلي ما لم ينتقض وضوؤه يحدث من الاحداث ، وانما جاءت السنة بمنع من الابتداء للمسح فقط ، لا بانتقاض طهارته ، ثم لو صح لهم ما ذكروا في الماسح - وهو لا يصح - لكان قياسهم هذا باطلا ، لانهم قاسوا خروج وقت كل صلاة في السفر والحضر على انقضاء يوم وليلة في الحضر ، وعلى انقضاء ثلاثة أيام لبليالهن في السفر ، وهذا قياس سخيف جدا ، وانما كانوا يكونون قائلين على ما ذكروا لوجعوا المستحاضة تبقى بوضوئها يوما وليلة في الحضر ، وثلاثة في السفر ولو فعلوا هذا لوجدوا فيما يشبه بعض ذلك سلفا ، وهو سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ، فقد صح عنهم (١) انها تفقسل من الظهر الى الظهر (٢) وأما قولهم هذا فإما من أن يكون لهم فيه سلف ، وما نعلم لقولهم حجة ، لا من قرآن ولا

وقد ذهب ابن حزم الى انه منقطع اتباعا لمن زعم أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير ، وقد بينا خطأ هذا الزعم في كلامنا على حديث عدم الوضوء من التقبيل في المسئلة رقم ١٦٥

(١) في الاصليين « عنهما » وهو خطأ ظاهر (٢) في اليمنية « من الظهر الى العصر » وهو خطأ

من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من مقول *
وأما المسألة التي اختلف فيها عن أبي حنيفة فأن قول أبي يوسف أشبه بأصولهم
لأن أثر طلوع الشمس ليس هو وقت صلاة فرض ماراً الى وقت الظهر (١) وهو
وقت تطوع ، فالتوضئة فيه للصلاة كالتوضئة لصلاة العصر في وقت الظهر ، ولا يجوز بها
ذلك عندهم *

وأما قول الشافعي وأحمد نخطأ ومن الحال الممتنع في الدين الذي لم يأت به قط
نص ولا دليل - : أن يكون انسان طاهراً إن اراد أن يصلي تطوعاً ومحدثاً
غير طاهر في ذلك الوقت بعينه إن اراد أن يصلي فريضة ، هذا ما لا خفاء به
وليس إلا طاهر أو محدث ، فإن كانت طاهراً فنها تصلي ما شاءت من الفرائض ،
والنوافل ، وإن كانت محدثة فما يحل لها أن تصلي لا فرضاً ولا نافلة *

وأقبح من هذا يدخل على المالكيين في قولهم : من تيمم لفريضة فله أن يصلي
بذلك التيمم بعد أن يصلي الفريضة ما شاء من النوافل ، وليس له أن يصلي نافلة
قبل تلك الفريضة بذلك التيمم ، ولا أن يصلي به صلاتي فرض ، فهذا هو نظرم
وقياسهم وأما تعلق بأثر ، فلا آثار حاضرة وأقوالهم حاضرة *

قال أبو محمد : وم كلهم يشغبون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم
وجميع الحنفيين والمالكيين والشافعيين قد خافوا في هذه المسألة عائشة وعليها وابن
عباس رضي الله عنهم ، ولا مخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك
وخالف المالكيون في ذلك فقهاء المدينة كما أوردنا فصارت أقوالهم مبتدأة ممن
قلما بلا برهان أصلاً . والله تعالى التوفيق *

١٦٩ - مسألة - قال علي لا ينقض الوضوء شيء غير ما ذكرنا ، لا رعا ف
ولا دم سائل من شيء من الجسد أو من الخلق أو من الانسان أو من الاحليل أو
من الدبر . ولا حجاماة ولا فصد ، ولا قيء أكثر أو قل ، ولا قلس ولا قيح ولا ماء
ولادم تراه الحامل من فرجها ، ولا أذى المسلم ولا ظلمه ، ولا مس الصليب والون ،
ولا الردة ولا الانعاظ للذة أو لغير لذة ، ولا المعاصي من غير ما ذكرنا ، ولا شيء يخرج

(١) في التيمنية « مازال وقت الظهر » وهو تصحيح

من الدبر لا عنبرة عليه، سواء في ذلك الدود والحجر والحيات، ولا حقنة ولا تقطير دواء في المخرجين ولا مس حيا بهيمة، ولا قبلها، ولا حلق الشعر بعد الوضوء، ولا قص الظفر ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصة بيضاء أو صفرة أو كدرة أو كفسالة الاحم أو دم أحمر لم يتقدمه حيض، ولا الضحك في الصلاة، ولا شيء غير ذلك *

قال أبو محمد: برهان اسقاطنا الوضوء من كل ما ذكرنا، هو أنه لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع بإيجاب وضوء في شيء من ذلك ولا شرع الله تعالى على أحد من الناس والجن إلا من أحد هذه الوجوه، وما عداها فباطل، ولا شرع إلا ما أوجبه الله تبارك وتعالى وأتانا به رسوله ﷺ، وفي كل ما ذكرنا خلاف فذكر منه ما كان المخالفون فيه حاضرين، ونضرب عما قد درس القول به، إلا ذكر أخيفا. والله تعالى التوفيق *

قال علي: قال أبو حنيفة: كل دم سائل أو قيح سائل أو ماء سائل من أي موضع سال من الجسد فإنه ينتقض الوضوء، فإن لم يسل لم ينتقض الوضوء منه، إلا أن يكون خرج ذلك من الأنف أو الأذن، فإن خرج من الأنف أو الأذن، فإن كان ذلك دما أو قيحا فبلغ إلى موضع الاستنشاق من الأنف أو إلى ما يلحقه الغسل من داخل الأذن فالوضوء منتقض، وإن لم يبلغ إلى ما ذكرنا لم ينتقض الوضوء، فإن خرج من الأنف مخاط (١) أو ماء فلا ينتقض (٢) الوضوء، وكذلك إن خرج من الأذن ماء فلا ينتقض الوضوء *

قال: فإن خرج من الجوف إلى الفم أو من اللثات دم فإن كان غالبا على البزاق (٣) ففيه الوضوء وإن لم يملأ الفم، وإن لم يغلب على البزاق (٣) فلا وضوء فيه، فإن تساوى فيستحسن قيامر (٤) فيه بالوضوء، فإن خرج من الجرح دم فظهر ولم يسل فلا وضوء فيه، فإن سال ففيه الوضوء، فلو خرج من الجرح دود أو لحم فلا وضوء فيه، فإن خرج الدود من الدبر ففيه الوضوء، فإن عصب الجرح نظره فإن كان لوترك سال ففيه الوضوء، وإن كان لوترك لم يسل فلا وضوء *

(١) في المصرية «مخاطا» وهو الحن
(٢) في اليمنية «البصاق» في الموضعين
(٣) في اليمنية «في اليمن» ويأمر
(٤) في اليمنية «في اليمن» ويأمر

قالوا: وأما القىء والتقيء وكل شيء خرج من الجوف إلى الفم فإن ملا الفم يقضى الوضوء وإن لم يملأ الفم لم ينقض الوضوء، وحد بعضهم ما يملأ الفم بمقدار القمية — على أن القمية تختلف — وحد بعضهم ما لا يقدر على إمساكه في الفم. قال أبو حنيفة: حاشا البلغم فلا وضوء فيه وإن ملا الفم وكثر جداً، قال أبو يوسف: بل فيه الوضوء إذا ملا الفم، وقال محمد بن الحسن كقول أبي حنيفة في كل ذلك إلا الدم، فإن قوله فيه: إن خرج من اللثة أو من الجسد أو من الفم كقول أبي حنيفة فإن خرج من الجوف لم ينقض الوضوء إلا أن يملأ الفم فينقض الوضوء حينئذ، وقال زفر كقول أبي حنيفة في كل شيء إلا التلس فإنه قال ينقض الوضوء قليلاً وكثيره.

قال علي مثل هذا لا يقبل — ولا كرامة — إلا من رسول الله ﷺ المبلغ عن خاتمتنا ورازقنا تعالى أمره ونهيه وأما من أحد دونه فهو هذيان وتخليط كتخليط المبرسم وأقوال مقطوع على أنه لم يقلها أحد قبل أبي حنيفة، ولم يؤيدها (١) معقول ولا نص ولا قياس، أفسوس لمن يأتي بهذه الوسواس أن ينكر على من اتبع أمر رسول الله ﷺ في البائل في الماء الراكد وفي الفأرة تموت في السمن؟! إن هذا لعجب مأمثله عجب.

قال أبو محمد وموت بعضهم بخبر رويناه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبيه يرفعه إلى رسول الله ﷺ قال: «الوضوء من القىء وأن كان قلماً يقلسه فليتوضأ إذا رجع أحد في الصلاة أو ذرعه القىء وإن كان قلماً يقلسه أو وجد مذياً فليتصرف وليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقى من صلاته ولا يستقبلها جديداً» وخبر آخر رويناه من طريق اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه وعن ابن أبي مليكة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا قاء أحدكم أو قلس فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم».

قال أبو محمد: وهذان الأثران ساقطان لأن والد ابن جريج لأصحابه له فهو منقطع، والآخر من رواية اسماعيل بن عياش وهو ساقط لاسيما فيأروى عن الحجازيين، ثم لوصحا لكانا (٢) حجة على الحنفيين، لأنه ليس شيء من هذين الخبرين

(١) في اليمينية «ولا يؤيدها» (٢) في المصرية «لكن» وهو خطأ

يفرق بين ملء الفم من التقي والقلس ومادون ملء الفم من التقي والقلس ، ولا بين ما يخرج من فمطة فينقض الوضوء وما يسيل من الأنف فلا ينقض الوضوء ولا فيه ذكر دم خارج من الجوف ولا من الجسد ولا من اللثة ولا من الجرح وإنما فيها التقي والقلس والرافع فقط فلا على الخبرين اقتصروا كما فعلوا بزعمهم في خبر الوضوء من القهقهة والوضوء بالنبيذ ، ولا قاسوا عليهما (١) فطردوا قياسهم ، لكن خلطوا تخليطاً خرجوا به إلى الهوس المحض فقط ، فهو حجة عليهم — لوصح — وقد خالفوه *

واحتجوا أيضاً بحديث رويناه من طريق الأوزاعي عن عيش بن الوليد عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء : « أن رسول الله ﷺ قال فتوضأ ، فلقيت ثوبان فذكرت ذلك له فقال : صدقت أنا صبيت له وضوءه يعني النبي ﷺ » ورويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عيش بن الوليد عن خالد ابن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء قال : « استقاء (٢) رسول الله ﷺ فافطر ودعا بماء فتوضأ » *

قال أبو محمد : هذا الحديث الأول فيه عيش بن الوليد عن أبيه وليس مشهورين والثاني مدلس لم يسمعه يحيى من عيش ، ثم لو صح لما كان لهم فيه متعلق ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ قال من تقياً فليتوضأ ، ولا أن وضوءه عليه السلام كان من أجل التقي ، وقد صح عنه عليه السلام التيمم لذكر الله تعالى ، وهم لا يقولون بذلك وليس فيه أيضاً فرق بين ما يملأ الفم من التقي وبين ما لا يملؤه ، ولا فيها شيء غير التقي ، فلا على ما فيها اقتصروا ، ولا قاسوا عليهما قياساً مطرداً *

وذكروا أيضاً الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ في فاطمة بنت أبي حبيش — وقد ذكرناه قبل — وهو قوله عليه السلام : « إنما ذلك عرق وليس بالحليضة » وأوجب عليه السلام فيه الوضوء ، قالوا : فوجب ذلك في كل عرق سائل *

قال على : وهذا قياس ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه إذا لم يميز أن يقيسوا دم العرق الخارج من الفرج على دم الحليضة الخارج

(١) في المصرية « عليها » وهذا خطأ (٢) في اليمنية « استمقي » وهو خطأ

من الفرج ، وكلاهما دم خارج من الفرج وكان الله تعالى قد فرق بين حكميهما فمن الباطل أن يقاس دم خارج من غير الفرج على دم خارج من الفرج وأبطل من ذلك أن يقاس القيح على الدم ، ولا يقدرُونَ على ادعاء إجماع في ذلك ، فقد صح عن الحسن وأبي مجاز الفرق بين الدم والقيح ، وأبطل (١) من ذلك أن يقاس الماء الخارج من النفاطة على الدم والقيح ، ولا يقاس الماء الخارج من الأنف والأذن على الماء الخارج من النفاطة ، وأبطل من ذلك أن يكون دم العرق الخارج من الفرج يوجب الوضوء قليله وكثيره ، ويكون القيح (٢) المقيس عليه لا ينقض الوضوء إلا حتى يملأ الفم ، ثم لم يقيسوا البود الخارج من الجرح (٣) على البود الخارج من الدبر ، وهذا من التخليط في الغاية القصوى *

فإن قالوا : قسنا كل ذلك على الغائط ، لأن كل ذلك نجاسة قلنا لهم : قد وجدنا الريح تخرج من الدبر فتنقض الوضوء وليست نجاسة ، فهلا قسم عليها الجشوة والعطسة لأنها ريح خارجة من الجوف كذلك ولا فرق ؟ وأنتم قد أبطلتم قياسكم هذا فنقضتم الوضوء بقليل البول والغائط وكثيره ، ولم تنقضوا الوضوء من القيح والقيح والدم والماء إلا بمقدار ملء الفم أو بما سال أو بما غلب ، وهذا تخليط وترك للقياس *

فإن قالوا : قد روى الوضوء من الرعاف ومن كل دم سائل عن عطاء وإبراهيم ومجاهد (٤) وقتادة وابن سيرين وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والحسن البصري وفي الرعاف عن الزهري (نعم) (٥) وعن علي وابن عمر رضي الله عنهم ، وعن عطاء الوضوء من القلس والقيح ، وعن قتادة في القيح ، وعن الحكم بن عتيبة في القلس ، وعن ابن عمر في القيح ، قلنا : نعم إلا أنه ليس منهم أحد حدّ شيئاً من ذلك بملء الفم ، ولو كان فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خاف

(١) في اليمنية « وأبطلوا » وهو خطأ (٢) في الاصلين « القيح » وسياق الكلام يابأه والخطأ فيه واضح ، وقد كتب بهامش اليمنية أن الظاهر « القيح » وهو الصواب (٣) في المصرية « من المخرج » وهو خطأ (٤) مجاهد لم يذكر في اليمنية (٥) لفظ « نعم » زيادة من اليمنية

بمؤلاه نظراؤهم ، فصح عن أبي هريرة : أنه أدخل إصبعه في أنفه فخرج فيها دم ففته بإصبعه ثم صلى ولم يتوضأ ، وعن ابن عمر : أنه عصر بثرة بوجهه فخرج منها دم ففته بين إصبعيه وقام فصلى (١) ، وعن طلوس أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءاً ، وعن عطاء أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءاً ، وعن الحسن أنه كان لا يرى في القلس وضوءاً ، ووضن مجاهد أنه كان لا يرى في القلس وضوءاً *

والمعجب كله أن أبا حنيفة وأصحابه لا يرون الفصل من المتي إذا خرج من الذكر لفير لثة ، وهو المتي نفسه الذي أوجب الله تعالى ورسوله عليه السلام فيه الفصل ثم يوجبون الوضوء من القيح يخرج من الوجه قياسا على الدم يخرج من الفرج ! والمعجب كله أنهم سمعوا قول رسول الله ﷺ في نبيه عن التذكية بالسن فانه عظم ، قرأوا الذكاة غير جائزة بكل عظم ، ثم أتوا الى قوله عليه السلام في وضوء المستحاضة : « فانه عرق » فحاسبوا عليه دم الرعاف والثآليل والقيح ! فهذا مقدار علمهم بالقياس ، ومقدار اتباعهم للأثر ، ومقدار تقليدكم من سلف *

وأما الشافعي فانه جعل العلة في قض الوضوء للمخرج وجعله أبو حنيفة للخارج وعظم تناقضه في ذلك كما ذكرنا ، وتعليل كلا الرجلين مضاد لتعليل الآخر ومعارض له ، وكلاهما خطأ لانه قول بلا برهان ، ودعوى لا دليل عليها ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) *

قال أبو محمد : ويقال للشافعيين والحنفيين معاً : قد وجدنا الخارج من المخرجين مختلف الحكم ، فانه ما يوجب الغسل كالحيض والمتي ودم النفاس ، ومنه ما يوجب الوضوء فقط كالبول والغائط والريح والمذي ، ومنه ما لا يوجب شيئاً كالقصة البيضاء ، فمن أين لكم أن تقيسوا ما اشتبهتم فأوجبتم فيه الوضوء قياسا على ما يوجب الوضوء من ذلك ، دون أن توجبوا فيه الغسل قياسا على ما يوجب الغسل من ذلك ، أو دون أن لا توجبوا فيه شيئاً قياسا على ما لا يجب فيه شيء من ذلك ؟ وهل هذا إلا التحكم الهوى الذي حرم الله تعالى الحكم به وبلفظ الذي أخبر تعالى أنه لا ينبغي

من الحق شيئا ، مع فساد القياس ومعارضة بعضه بعضا
وأما المالكيون فلم يقيسوا ههنا فوقوا ، ولا علوا ههنا بخارج ولا بمخرج ولا بنجاسة
فأصابوا ، ولو فعلوا ذلك في تعليلهم الملازمة بالشهوة ، وفي تعليلهم النهي عن البول في
الماء الراكد ، والغارة تموت في السمن - : لوقفوا ولكن لم يطرّدوا أقوالهم . فالحدّ لله
على عظم نعمه علينا . وهم يدعون أنهم يقولون بالمرسل ، وقد أوردنا في هذا الباب
مرسلات لم يأخذوا بها ، وهذا أيضا تناقض *

وأما الوضوء من أذى المسلم فقد روينا (١) عن عائشة رضي الله عنها قالت :
يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ، ولا يتوضأ من الكلمة العوراء يقولها لأخيه ، وعن
ابن مسعود رضي الله عنه : لأن أتوضأ من الكلمة الخبيثة أحب اليّ من أن أتوضأ من
الطعام الطيب . وعن ابن عباس : الحدث حدثان ، حدث الفرج وحدث اللسان ،
وأشدّهما حدث اللسان . وعن إبراهيم النخعي : إني لأصلي الظهر والعصر والمغرب
بوضوء واحد ، إلا أن أحدث أو أقول منكرا ، الوضوء من الحدث وأذى المسلم .
وعن عبيدة السلماني : الوضوء يجب من الحدث وأذى المسلم (٢) . وروينا من طريق داود بن
الحجر عن شعبة عن قتادة عن أنس : « أن النبي ﷺ كان يتوضأ من الحدث وأذى المسلم » (٣)
قال علي : داود بن الحجر كذاب مشهور بوضع الحديث ، ولكن لأفرق بين تقليد
من ذكرنا قبل في الوضوء من الرعاف والقيء والقلس ، والأخذ بذلك الأثر الساقط ،
وبين تقليد من ذكرنا ههنا في الوضوء من أذى (٤) المسلم ، والأخذ بهذا الأثر
الساقط ، بل هذا على أصولهم أوكّد ، لأن الخلاف هنالك بين الصعابة رضي الله
عنهم موجود ، ولأنّ الخلاف يعرف ههنا لعائشة وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ،
وهم يشنعون مثل هذا إذا وافقهم *

وأما نحن فلا حاجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ من قرآن أو خبر *

وأما مس الصليب والوثن فانتا روينا عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة

(١) في التيمية « فروينا » (٢) قول عبيدة لم يذكر في التيمية
(٣) هذا الحديث ظاهر الوضع لنسبة أذى المسلم للرسول صلى الله عليه وسلم
(٤) في المصرية « اذاء »

عن عمار الدهني عن أبي عمرو الشيباني : « أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه استتاب المستورد العجلى ، وأن علياً مس يده صليلاً كانت في عنق المستورد فلما دخل علي في الصلاة قدم رجلاً وذهب ، ثم أخبر الناس أنه لم يفعل ذلك لحدث أحدثه ، ولكنه مس هذه ^(١) الانجاس فأحب أن يحدث منها وضوءاً . » وروينا أن أبا من طريق يعلى بن عبيد عن صالح بن حي أن ابن بريدة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أمر بريدة وقد مس صنماً فتوضأ » *

قال علي : صالح بن حيان ضعيف لا يحتج به ، ولقد كان يلزم من يعظم خلاف الصاحب ويرى الأخذ بالأثر الواهية مثل الذي ^(٢) قدمنا أن يأخذ بهذا الأثر ، فهو أحسن من كثير مما يأخذون به مما قد ذكرناه ، ولا يعرف لعل ههنا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا مما تناقضوا فيه *

وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في خبر ثابت عن رسول الله ﷺ أو القرآن . والحمد لله رب العالمين . لاسماً وعلى رضي الله عنه قد قطع صلاة الفرض بالناس من أجل ذلك ، وما كان رضي الله عنه ليقطعها فيما لا يراه واجباً *

فإن قالوا : لعل هذا استحباب قلنا : ولعل كل ما أوجبتم فيه الوضوء من الرعايف وغيره تقليداً لمن سلف أنما هو استحباب وكذلك المذنب ، وهذا كله لا معنى له وإنما هي دعاوى مخالفة للحقائق . وبالله تعالى التوفيق *

وأما الردة فإن المسلم لو توضأ واغتسل للجنابة أو كانت امرأة فاغتسلت من الحيض ثم ارتدت ثم راجعاً الاسلام دون حدث يكون منهما فإنه لم يأت قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قياس بأن الردة حدث ينقض الطهارة وهم يجمعون معنا على أن الردة لا تنقض غسل الجنابة ولا غسل الحيض ولا أحباسه للساقطة ولا عتقه السالف ولا حرمة الرجل فمن أين وقع لهم أنها تنقض الوضوء وهم أصحاب قياس فلا قسوا الوضوء على الفصل في ذلك فكان يكون أصبح قياس

(١) في المصرية « مس من هذه » (٢) في المصرية « التي »

لو كان شيء من القياس صحيحاً قلن ذكروا قول الله تعالى : (لئن اشركت ليحبطن عملك وتكونن من الخاسرين) قلنا هذا على من مات كافراً لا على من راجع الاسلام يبين ذلك قول الله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) وقوله تعالى (وتكونن من الخاسرين) شهادة صحيحة قاطعة لقولنا لانه لاخلاف بين أحد^(١) من الامة في ان من ارتد ثم راجع الاسلام ومات مسلماً فإنه ليس من الخاسرين ، بل من الراجحين المفلحين ، وانما الخاسر من مات كافراً وهذا بين والحمد لله . واما الدم الظاهر من فرج المرأة الحامل فقد اختلف الناس فيه فروينا من طريق أم عاتشة أم المؤمنين ان الحامل تحيض وهو احد قولي الزهري ، وهو قول عكرمة وقتادة وبكر بن عبد الله المزني وربيعة ومالك واليث والشافعي ، وروينا عن سعيد بن المسيب والحسن وحماد بن أبي سليمان أنها مستحاضة لاحاض^(٢) وروى عن مالك أنه قال في الحامل ترى الدم انها لاتصلى الا ان يطول ذلك بها فحينئذ تفصل وتصلى ، ولم يجد في الطول حدا وقال أيضا ليس اول الحمل كآخره ، ويجتهد لها ولا حد في ذلك ، وروينا من طريق عطاء عن عائشة أم المؤمنين : أن الحامل وان رأت الدم فاتها تتوضأ وتصلى وهو قول عطاء والحكم بن عتيبة والنخعي والشعبي وسليمان بن يسار ونافع مولي ابن عمر وأحد قولي الزهري وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة واحمد ابن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد وداود وأصحابهم : قال ابو محمد صح ان رسول الله ﷺ نهي عن طلاق الحائض وأمر بالطلاق في حال الحمل واذا كانت حائلاً فصح ان حال الحائض والحائض غير حال الحامل^(٣) . وقد اتفق المحققون لنا على أن ظهور الحيض استبراء وبراءة من الحمل ، فلو جاز أن تحيض الحامل لما كان الحيض براءة من الحمل ، وهذا بين جداً والحمد لله ، واذا كان ليس حيضاً ولا عرق استحاضة فهو غير موجب للفصل ولا للوضوء إذ لم يوجب ذلك نص ولا اجماع وكذلك دم

(١) في النجية « فانه لاخلاف بين أحد » (٢) في النجية « أنها لامستحاضة ولا حائض » (٣) في النجية « أن حال الحمل والحائض غير حال الحائض »

النفس قائما يوجب الغسل لانه دم حيض على ما بيننا بعد هذا (١) والحمد لله رب العالمين *

وكذلك القول في الذبح والقتل وان كان معصية فان كل ذلك لا ينقض الطهارة لانه لم يأت بذلك قرآن ولا سنة، وكذلك من مس المرأة على ثوب لانه انما لامس الثوب لا المرأة، وكذلك مس الرجل الرجل بغير الفرج ومس المرأة المرأة بغير الفرج والاعاظ والتذكر وقرقرة البطن في الصلاة ومس الابط وتنفو مس الاثنين والرفخين وقص الشعر والاطفال لان كل ما ذكرنا لم يأت نص ولا اجماع بإيجاب (٢) الوضوء في شيء منه *

وقد اوجب الوضوء في بعض ما ذكرنا بل في أكثره بل في كله، طوائف من الناس فاجب الوضوء من قرقرة البطن في الصلاة ابراهيم النخعي واجب الوضوء في الاعاظ والتذكر والمس على الثوب لشهوة بعض المتأخرين، وروينا ايجاب الوضوء في مس الابط عن عمر بن الخطاب ومجاهد وإيجاب الغسل من تنفه عن علي ابن ابي طالب وعبد الله بن عمرو (٣) وعن مجاهد الوضوء من تنقية الانف، وروينا عن علي بن ابي طالب ومجاهد وذروالد عمرين ذره، ايجاب الوضوء من قص الاظفار وقص الشعر، وأما الدود والحجر بخرجان من الدبر فان الشافعي اوجب الوضوء من ذلك ولم يوجه مالك ولا اصحابنا وقد روينا عن رسول الله ﷺ : « من مس انثيه أو رفقته فليتوضأ » ولكنه مرسل لا يسند *

وأما الصفرة والكذرة والدم الاحمر فسيذكر في الكلام في الحيض - ان شاء الله - حكاه وانه ليس حيضا ولا عرقا فاذا لم يمس حيضا ولا عرقا فلا وضوء فيه . اذ لم يوجب في ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع *

وأما الضحك في الصلاة فابا روينا في ايجاب الوضوء منه أثرا وأما لا يصح ،

(١) كذا في الأصلين ولعل صوابه « هل ماتين بعد هذا (٢) في المصرية فإيجاب » وهو خطأ (٣) في النسخة « وعبد الله بن عمر »

لأنه مرسل (١) من طريق أبي العالية وإبراهيم النخعي وابن سيرين والزهري وعن الحسن عن معبد بن صبيح (٢) ومعبد الجهمي ، وإما مسند من طريق أنس وأبي موسى وأبي هريرة وعمر ابن الخطاب بن حصين وجابر وأبي المليح ، وروينا لإيجاب الوضوء منه عن أبي موسى الأشعري وإبراهيم النخعي والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن وأبي حنيفة وأصحابه *

فأما حديث أنس فإنه من طريق أحمد بن عبد الله بن زيادة الثوري عن عبد الرحمن بن عمر وأبي حنيفة وهو مجهول ، وأما حديث أبي موسى ففيه محمد بن نعيم وهو مجهول ، وأما حديث أبي هريرة ففيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو غير ثقة وأما حديث عمران بن حصين ففيه إسماعيل بن عياش وعبد الوهاب بن نجدة وهما ضعيفان ، وأما حديث جابر ففيه أبو سفيان وهو ضعيف ، وأما حديث أبي المليح ففيه الحسن بن دينار وهو مذكور بالكذب *

ولا حجة إلا في القرآن أو أثر صحيح مسند *

وقد كان يلزم المالكيين والشافعيين القائلين بالتواتر من الأخبار حتى ادعوا التواتر لحديث معاذ « أجتهد رأيي » والقائلين بمرسل سعيد وطاوس أن يقولوا بهذه الآثار ، فإنها أشد تواتراً مما ادعوا له التواتر ، وأكثر ظهوراً في عتد من أرسله من النبي عن بيع اللحم والحيوان بالحيوان ، وسائر ما قالوا به من المراسيل *

وكذلك كان يلزم أبا حنيفة وأصحابه المخالفين الخبر الصحيح - في المصراة وفي حجب المرأة عن الحرم الحلي وفي سائر ما تركوا فيه السنن الثابتة لقياس - : أن يرفضوا هذا الخبر الفاسد قياساً على ما أجمع عليه من أن الضحك لا ينقض الوضوء في غير الصلاة ، فكذلك لا يجب أن ينقضه في الصلاة ، ولكنهم لا يطردون القياس ولا يتبعون السنن ولا يلتزمون ما أحلوا من قبول المرسل والتواتر ، إلا ربنا

(١) كذا بالأصلين ولعل صوابه « لأنه إما مرسل » (٢) لم أجد من يسمى

« معبد بن صبيح » هذا فيبحث عنه

(م ٣٤ - ج ١ الحل)

يأتى مواظبا لأرائهم أو تقليدكم ، ثم هم أول رافضين له اذا خالف تقليدكم وآراءهم ،
وحسبنا الله ونعم الوكيل *

ويقال لهم : في أي قرآن أوفى أي سنة أوفى أي قياس وجدتم تغليظ بعض
الاحداث فينقض الوضوء قليلها وكثيرها ، وتخفيف بعضها قد ينقض الوضوء الا
مقداراً حددتموه منها ؟ والنص فيها كلها جاء مجيئاً واحداً ، قال رسول الله ﷺ :
« لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ولا يخفى على ذي عقل أن بعض الحدث
حدث ، فاذا هو كذلك قليله وكثيره ينقض الطهارة ، وما لم يكن حدثاً فكثيره
وقليله لا ينقض الطهارة . وبالله تعالى التوفيق *

تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه طبع الجزء الاول من كتاب المحلى شرح
المجلى للإمام العلامة أبي محمد علي بن حزم الاندلسي رحمه الله وجعل الجنة مثواه
ويتلوه الجزء الثاني ان شاء الله تعالى ومطلعه (الاشياء الموجبة غسل الجسد
كله) ونسأل الله عز وجل الاعانة على إكماله وصلى الله على نبينا محمد ﷺ وعلى
الآل والأصحاب والتابعين لهم باحسان الى يوم المآب

فهرست الجزء الاول من المحلى

نمرة الصحيفة

٢ خطبة المؤلف وموضوع الكتاب

(مسائل التوحيد)

- | | |
|----|--|
| ٢ | المسألة الأولى في بيان أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الاسلام إلا به |
| ٣ | » الثانية تفسير كلمة التوحيد |
| ٣ | » الثالثة في بيان ان الله تعالى واحد لم يزل ولا يزال |
| ٤ | » الرابعة في بيان ان الله خلق كل شيء لغير علة وبرهان ذلك |
| ٥ | » الخامسة ان النفس مخلوقة وبرهان هذا |
| ٥ | » السادسة ان الروح نفس الجسد وبرهان ذلك |
| ٧ | » السابعة برهان ان العرش مخلوق |
| ٧ | » الثامنة الدليل على ان الله ليس كمثله شيء |
| ٧ | » التاسعة بيان ان النبوة حق وبرهان ذلك |
| ٨ | » العاشرة بيان ان محمداً صلى الله عليه وسلم أرسل الى جميع الانس |
| | والجن كافراً ومؤمنهم والدليل على ذلك |
| ٨ | » المسألة الحادية عشرة الدليل على ان ملة الاسلام نسخت كل ملة |
| | تقدمتها من لدن آدم الى عيسى عليه السلام |
| ٩ | » الثانية عشرة بيان ان عيسى بن مريم سينزل آخر الزمان |
| ١٠ | » الثالثة عشرة ان جميع النبيين وعيسى ومحمداً عبيد الله تعالى |
| | ومخلوقون لله تعالى |
| ١٠ | » الرابعة عشرة ان الجنة حق مخلوقة للمؤمنين |
| ١٠ | » الخامسة عشرة ان النار حق لا يخلد فيها مؤمن |
| ١٠ | » السادسة عشرة يدخل النار من المسلمين الذين رجعت كبائرهم |
| | وسبأهم على حسناتهم |

مرة الصحيفة

١١ المسألة السابعة عشرة في بيان ان الجنة والنار لا يفنيان ولا أحد

من فيهما أبداً ودليل ذلك

١٢ الثامنة عشرة في بيان ان أهل الجنة يأكلون ويشربون

ويطؤون وغير ذلك ولا يرون بؤساً أبداً

١٢ التاسعة عشرة ان أهل النار يمدبون بالسلاسل والاغلال

والقطران وأطباق النيران أكلهم الرقوم وشربهم ماء كالمهل

والحميم

١٢ العشرون كل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي صلى الله عليه

وسلم أو أجمع عليه المؤمنون بما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام

فهو كافر لا خلاف في ذلك

١٣ الحادية والعشرون ان القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين

شرقا وغربا من أول أم القرآن الى آخر الموعودتين كلام الله عز وجل

ووحيه أنزله على قلب نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من جسد

حرط منه فهو كافر

١٣ الثانية والعشرون كل ما في القرآن من خير أو مسخ عن نبي

أو عذاب أو نعيم فهو حق على ظاهره لا رمز في شيء منه

الثالثة والعشرون لا سر في الدين عند أحد يختص به

١٣ الرابعة والعشرون ان الملائكة حق وهم مخلوقون مكرمون كلهم

ورسل الله لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون

١٣ الخامسة والعشرون الملائكة خلقوا كلهم من نور وخلق آدم

من ماء وتراب والجن من نار

١٣ السادسة والعشرون في بيان ان الملائكة أفضل خلق الله تعالى

لا يعصون الله في صغيرة ولا كبيرة

١٤ السابعة والعشرون الجن حق مخلوقون فيهم الكافر والمؤمن

يهودنا ولا نراهم

الثامنة والعشرون ان البعث حق ودليل ذلك

١٥ التاسعة والعشرون في بيان ان الوجوه تبيض يوم القيامة

- ١٥ المسألة الثلاثون ان الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهرائي جهنم
فتمر عليه الخلق كلهم
- ١٦ » الحادية والثلاثون ان الموازين حق توزن فيها أعمال العباد تؤمن
بها ولا ندرى كيف هي
- ١٦ » الثانية والثلاثون ان الحوض حق من شرب منه لم يظلم بعده أبدا
- ١٦ » الثالثة والثلاثون شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل
الكباثر من أمته حق
- ١٧ » الرابعة والثلاثون الصحف التي تكتب فيها أعمال العباد والملائكة
حق تؤمن بها ولا ندرى كيف هي
- ١٧ » الخامسة والثلاثون الناس يعطون كتبهم يوم القيامة المؤمنون
الفاضلون بإيمانهم والكفار بأثملهم والمؤمنون أهل الكباثر وراء
ظهورهم
- ١٨ » السادسة والثلاثون على كل انسان حافظان من الملائكة
يحصيان أقواله وأعماله
- ١٨ » السابعة والثلاثون من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان
عملها كتبت له عشراً وتفصيل السيئة في ذلك
- ١٩ » الثامنة والثلاثون من عمل في كفره عمل سيئاً ثم أسلم فانما أدى
على تلك الاساءة حوسب وجوزى في الآخرة بما عمل من ذلك
في شركه واسلامه وان تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه
ودايل ذلك من الكتاب والسنة
- ٢١ » التاسعة والثلاثون عذاب القبر حق ومساواة الارواح بعد
الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته الي يوم القيامة
- ٢٢ » الاربعون الحسنات تذهب السيئات بالموازنة والتوبة تسقط
السيئات والقصاص من الحسنات
- ٢٣ » الحادية والاربعون نبى الله عيسى عليه السلام لم يقتل ولم
يصلب ولكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه اليه

٢٣ المسألة الثانية والاربعون لا يرجع محمد صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه الا يوم القيامة

٢٤ » الثالثة والاربعون الانفس التي رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به أرواح أهل السعادة عن يمين آدم وأرواح أهل الشقاء عن شماله عند سماء أهل الدنيا لا تنفي ولا تنتقل الى اجسام آخر الخ

٢٥ » أرواح الشهداء ترزق وتنعم الآن وأرواح الانبياء صلوات الله عليهم أيضا كذلك

٢٦ » الرابعة والاربعون الوحي انقطع منذ مات النبي صلى الله عليه وسلم

٢٦ » الخامسة والاربعون دين الاسلام قد تم فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل

٢٦ » السادسة والاربعون قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله كما أمره الله

٢٦ » السابعة والاربعون حجة الله قد قامت واستبانت لكل من بلغته النذارة من مؤمن وكافر وبر وفاجر

٢٦ المسألة الثامنة والاربعون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضان على كل احد على حسب المراتب والطاقة

٢٧ » التاسعة والاربعون فمن عجز لجهله او عجمته عن معرفة كل ما ذكر فلا بد له أن يعتقد بقلبه ويقول بلسانه لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما جاء به حق وكل دين سواه باطل

٢٨ » الخمسون أفضل الانس والجن الرسل ثم الانبياء ثم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الصالحون

٢٩ » الحادية والخمسون الله خلق كل شيء سواه لا خالق سواه

٢٩ » الثانية والخمسون لا يشبهه الله عز وجل من خلقه شيء

٢٩ » الثالثة والخمسون اعتقاد ان الله تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو خالقهما

- ٢٩ » الرابعة والخمسون لا يحل لاحد أن يسمى الله عز وجل بغير ما
هي به نفسه ولا أن يصفه بغير ما اخبر به
- ٣٠ » الخامسة والخمسون بيان أن الله تعالى عز وجل تسمة وتسمين
اسما من زاد شيئاً من عند نفسه فقد أُلْحِدَ
- ٣٠ » السادسة والخمسون لا يحل لاحد أن يشتق الله تعالى اسما لم يسم
به نفسه
- ٣٠ » السابعة والخمسون اعتقاد أن الله تعالى ينزل كل ليلة الى سماء
الدنيا وهو فعل ليس حركة ولا نقلة
- ٣٢ » الثامنة والخمسون القرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق
- ٣٢ » التاسعة والخمسون القرآن هو المكتوب في المصاحف المسموع
من القارئ والمحفوظ في الصدور والذي نزل به جبريل على
قلب محمد صلى الله عليه وسلم حقيقة لا مجازاً
- ٣٢ » الستون علم الله تعالى حق لم يزل عليها بكل ما كان أو يكون مما
دق أو جل لا يخفى عليه شيء
- ٣٣ » الحادية والستون قدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء
والدليل على ذلك
- ٣٣ » الثانية والستون اعتقاد أن الله عز وجل عزاً وعزة وجلالاً وكراماً
ويداً ويدين وابدأ ووجهاً وعيناً وأعيناً وكبرياء كل ذلك حق ودليل
ذلك
- ٣٤ » الثالثة والستون اعتقاد أن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة
بقوة غير هذه القوة
- ٣٥ » الرابعة والستون اعتقاد أن الله تعالى كلم موسى عليه الصلاة
والسلام ومن شاء من رسله
- ٣٥ » الخامسة والستون اعتقاد أن الله تعالى اتخذ إبراهيم ومحمد صلى
الله عليه وسلم خليلين
- ٣٦ » السادسة والستون اعتقاد أن محمداً صلى الله عليه وسلم امرئ

- به ربه مجسده وروحه وطاف في السموات سماء سماء ورأى
أرواح الانبياء عليهم السلام
- ٣٦ المسألة السابعة والستون في اعتقاد أن المعجزات لا يأتي بها أحد الا
الانبياء عليهم السلام
- ٣٦ الثامنة والستون اعتقاد أن السحر حيل وتخييل لا بحيل طبيعة أصلا
- ٣٧ التاسعة والستون اعتقاد أن القدر حق ما أصابنا لم يكن ليخطئنا
وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا
- ٣٧ السبعون اعتقاد أن لا أحد يموت قبل أجله مقتولا أو غير مقتول
- ٣٧ الحادية والسبعون لا يموت أحد حتى يستوفى رزقه ويمتلئ بما يسره
- ٣٧ الثانية والسبعون اعتقاد أن جميع أعمال العباد خيرها وشرها
مخلوق لله تعالى
- ٣٨ الثالثة والسبعون اعتقاد أن لا حجة على الله تعالى والله الحجة
القائمة على كل أحد
- ٣٨ الرابعة والسبعون لا عذر لأحد بما قدره الله عز وجل لا في
الدنيا ولا في الآخرة
- ٣٨ الخامسة والسبعون الايمان والاسلام شيء واحد وهو
مذهب المصنف رحمه الله
- ٣٨ السادسة والسبعون الايمان والاسلام عقد بالقلب وقول
باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية والدليل
على ذلك من الكتاب والسنة
- ٤٠ السابعة والسبعون من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه
دون تقية فهو كافر
- ٤ الثامنة والسبعون من اعتقد الايمان بقلبه ونطق به بلسانه
فقد وفق سواء استدلل أو لم يستدل
- ٤٠ التاسعة والسبعون من ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن طامس
ناقص الايمان لا يكفر

نمرة الصحيفة

- ٤١ المسألة الثمانون اليقين لا يتفاضل
- ٤١ » الحادية والثمانون المعاصي كباثر فواحش وسيئات صفائر ولم
- ٤٢ » الثانية والثمانون من لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما حصل فاذا رجحت حسناته فهو في الجنة وكذلك من ساوت سيئاته حسناته
- ٤٢ » الثالثة والثمانون من رجحت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار بالشفاعاة على قدر أعمالهم والدليل على ذلك
- ٤٤ » الرابعة والثمانون الناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى
- ٤٤ » الخامسة والثمانون أعلى الناس في الجنة درجة الانبياء ثم أزواجهم ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٤٤ » السادسة والثمانون لا يجوز الخلقة إلا في قريش والدليل على ذلك
- ٤٥ » السابعة والثمانون لا يجوز الامر لغير بالغ ولا لجنون ولا امرأة ولا يجوز أن يكون في الدنيا إلا امام واحد ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق والدليل على ذلك كله
- ٤٨ » الثامنة والثمانون التوبة من الكفر والزنا وفعل قوم لوط والخمر وأكل الاشياء الحرمه كالخنزير والدم والميتة وغير ذلك تكون بالندم والافلاخ والمزيمة على ان لا عودة أبداً واستغفار الله تعالى وهذا اجماع لا خلاف فيه
- ٤٩ » التاسعة والثمانون اعتقاد ان الدجال سيأتي وهو كافر أعور ومحرق ذو حيل والدليل على ذلك
- ٥٠ » التسعون النبوة هي الوحى من الله تعالى
- ٥٠ » الحادية والتسعون اعتقاد ان ابليس باق حتى قد خاطب الله عز وجل معترطاً بذنبه مصرأ عليه

﴿ مسائل من الأصول ﴾

تممة الصحيفة

- ٥٠ المسألة الثانية والتمسعون دين الاسلام للزام لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن أو مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٥١ الثالثة والتمسعون الحديث الموقوف والمرسل لا تقوم بهما حجة
- ٥٢ الرابعة والتمسعون القرآن يفسخ القرآت والسنة تنسخ السنة والقرآن
- ٥٣ الخامسة والتمسعون لا يحل لاحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت هذا منسوخ وهذا مخصص إلا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو باجماع متيقن وإلا فهو كاذب في دعواه والدليل على ذلك
- ٥٤ السادسة والتمسعون الاجماع هو ما يتيقن ان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفوه وقالوا به
- ٥٤ السابعة والتمسعون ما صح فيه خلاف من واحد من الصحابة فليس باجماع
- ٥٤ الثامنة والتمسعون الدليل على حجية الاجماع ووجوب القطع به بشرطه عند المصنف
- ٥٥ التاسعة والتمسعون الرجوع فيما اختلف الناس فيه إلى القرآن والسنة الصحيحة دون عمل أهل المدينة ولا غيرهم
- ٥٦ المسألة العاشرة لا يعمل بقول بالقياس في الدين ولا بالرأى بل بحج الرد عند التنزه إلى كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك من جهة التنزه والعقل
- ٥٩ الكلام على عبد المصنف في تعديلهِ وتجريحهِ
- ٦٠ أدلة ابطال القياس وقد قال المصنف في ايراد الأدلة في هذه المسألة بما لا ينجم في غير هذا الكتاب
- ٦٥ الواقعة والمائة ألف إلى صلى الله عليه وسلم ليست فرضاً إلا ما كان منها لا يرد فهو حينئذ أمر

صحيحة

٦٥ المسألة الثانية بعد المائة لا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا عليه الصلاة

والسلام

٦٦ « الثالثة بعد المائة لا يحل لأحد أن يقلد أحد الأحياء ولا ميتا وعلى

كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته وبرهانه ذلك

٦٧ « الرابعة بعد المائة اذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين وكان هناك

صاحب رأي وقياس وصاحب حديث فليأخذ بقول صاحب

الحديث ولا يحل له أن يسأل صاحب الرأي أصلا

٦٨ « الخامسة بعد المائة لاحكم للخطأ ولا للنسيان الا حيث جاء في

القرآن أو السنة لهما حكم

٦٨ « السادسة بعد المائة كل فرض كلفه الله تعالى الانسان فعلى حسب

قدرته وعجزه

٦٩ « السابعة بعد المائة لا يجوز أن يعمل أحد شيئا من الدين مؤقتا

بوقت قبل وقته

٦٩ « الثامنة بعد المائة المجتهد المخطيء أفضل عند الله تعالى من المقلد

المصيب والدليل على ذلك

٧٠ « التاسعة بعد المائة الحق من الاقوال في واحدها وسأرها خطأ

والدليل على ذلك من الكتاب والسنة

٧١ لا يحل الحكم بالظن أصلا ورد العلامة الامير صاحب سبيل

السلام على المؤلف اطلاق هذه الجملة

كتاب الطهارة

٧٢ المسألة العاشرة بعد المائة الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة الا به

لمن وجد الماء

٧٢ « الحادية عشرة بعد المائة لا تجزئ الوضوء الا بنية الطهارة للصلاة

فرضا وتطوعا

٧٣ قول إبي حنيفة رضى الله عنه بمحو الوضوء والفعل بلانية وبنية

التبرد والتنظف وبيان حجته في ذلك وتزييف ما ذهب اليه

فمرة الصحيفه

- ٧٤ المسألة الثانية عشرة بعد المائة يجزئ الوضوء قبل الوقت وبمده والرد على من خالف في ذلك وإيراد أدلته وبيان بطلانها *
- ٧٦ المسألة الثالثة عشرة والمائة حكم ما لو خلط بنية الطهارة نية التبرد
- ٧٧ » الرابعة عشرة والمائة لا تجزئ انية الا قبل الابتداء بالوضوء أو غيره
- ٧٧ » الخامسة عشرة والمائة من غمس أعضاء الوضوء في الماء ونوى أجزاءه
- ٧٧ » السادسة عشرة والمائة قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف جائز بوضوء وبغير وضوء للجنب والحائض وأقوال علماء الامصار في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب
- ٨٠ » بيان أن سجود القرآن ليس صلاة أصلاً
- ٨١ » الكلام على الآثار التي احتج بها من قال بوجوب الوضوء على من لمس المصحف
- ٨٥ المسألة السابعة عشرة والمائة يجزئ الأذان والاقامة بلا طهارة وفي حال الجنابة وأقوال العلماء في ذلك
- ٨٥ » الثامنة عشرة والمائة يستحب الوضوء للجنب إذا أراد الاكل والنوم أو غير ذلك وتفصيل أقوال الفقهاء
- ٨٨ » التاسعة عشرة والمائة الشرائع لا تلزم الا بالاحتلام أو بالانبات للرجل والمرأة أو بإزالة الماء الذي يكون منه الولد ودليل ذلك كله وأقوال الفقهاء في ذلك وبيان مذاهبهم وأدلتها وتحقيق المقام
- ٩١ » المشرون والمائة إزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته فرض
- ٩٢ » الحادية والعشرون والمائة كيفية تطهير النجاسة التي في الخف أو النعل وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وإيراد أدلتها مفصلة والنظر فيها
- ٩٥ » الثانية والعشرون بعد المائة تطهير القبل والبر من البول والغائط والدم لا يكون إلا بالماء حتى يزول الأثر أو بثلاثة أحجار متفارة ودليل ذلك

نمرة الصحيفة

- ٩٧ بيان ان ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة النعمان ومالك امام دار
الهجرة بأن الاستنجاء يكون بأي شيء دون عدد خلاف ما أمر
به رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٩٨ بيان ان ما ذهب اليه الامام الشافعي بأن الاستنجاء بالحجر
الواحد يكفي خلاف السنة
- ١٠٠ المسألة الثالثة والعشرون والمائة تطهير بول الذكر برش الماء عليه وشا
يزيل أثره وبول الانثى يفسل ومذاهب علماء الامصار في ذلك
- ١٠٢ » الزابعة والعشرون والمائة تطهير دم الحيض أو أي دم كان بالماء
- ١٠٣ » يستحب للحيض أن تستعمل في غسل الحيض شيئاً من مسك
- ١٠٥ » مذهب أبي حنيفة في دم السمك
- ١٠٦ » الخامسة والعشرون والمائة تطهير المذي بالماء ومذاهب العلماء
في ذلك
- ١٠٧ » السادسة والعشرون والمائة مشروعية تطهير الاناء اذا كان لكتابي
- ١٠٩ » السابعة والعشرون والمائة الفرض في الاناء الذي ولغ فيه الكلب
أي كلب كان اوراق ما في ذلك الاناء ثم يفسل بالماء سبع مرات
أولاهن بالتراب ومذاهب العلماء في ذلك ودليل كل والنظر
فيها نقلاً وعقلاً
- ١١٢ مذهب الامام الشافعي في حكم الاناء الذي ولغ فيه الكلب والنظر فيه
- ١١٣ مذهب الامام مالك في حكم الاناء الذي ولغ فيه الكلب وتفصيله
في ذلك
- ١١٣ مذهب الامام أبي حنيفة النعمان في الاناء الذي ولغ فيه الكلب
وتقنيده بطلانه
- ١١٦ التفريق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل فيه أو أدخل فيه عضو
من أعضائه غير لسانه
- ١١٧ المسألة الثامنة والعشرون والمائة حكم الاناء اذا ولغ فيه الهر ومذاهب
العلماء في ذلك

نمرة الصحيفة

- ١١٨ المسألة التاسعة والعشرون والمائة تطهير جلد الميتة أيا كانت خنزيراً أو كلباً أو سبعاً أو غير ذلك بالدياغ : وحكم شمر الميتة وصوفها وریشها وجربها قبل الدياغ وبعده وإيراد الأدلة فى هذه المسألة وبيان مذاهب العلماء فى ذلك والنظر فيها
- ١٢٢ مذهب أبى حنيفة فى الانتفاع بجلود الميتة اذا دبقت
- ١٢٣ مذهب الامام مالك فى عظم الميتة
- ١٢٣ تقرير الامام الشافعى رحمه الله تعالى بين جلود السباع والكلب والخنزير والنظر فيه
- ١٢٤ المسألة الثلاثون والمائة . اناء الحجر ان تخللت فيه صار طاهراً يتوضأ فيه ويشرب وان لم يغسل
- ١٢٤ تحريم الحجر ثابت بالنص والاجماع المتيقن
- ١٢٥ المسألة الحادية والثلاثون بعد المائة المتى طاهر فى الماء كان أو فى الجسد أو فى الثوب لا تجب ازالته والدليل على ذلك
- ١٢٦ مذاهب علماء الامصار فى طهارة المتى ونجاسته ودليل كل والنظر فى أدلتهم
- ١٢٨ الثانية والثلاثون بعد المائة . اذا احترقت العذرة أو الميتة أو تغيرت فصار رماداً أو تراباً طهرت وبرهان ذلك
- ١٢٩ الثالثة والثلاثون والمائة لعاب المؤمن الجنب منهم والخائض ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه وسوره طاهر مباح الصلاة به
- ١٢٩ الرابعة والثلاثون والمائة لعاب الكفار من الرجال والنساء الكتاتين وغيرهم نجس كله وكذلك العرق منهم والدمع ودليل ذلك من الكتاب والسنة
- ١٣٠ الجمع بين القول بنكاح الكتاتيات ووطأهن وبين نجاستهن
- ١٣١ الدليل على تحريم كل ما يؤكل لحمه
- ١٣٢ الخامسة والثلاثون والمائة سؤر كل كافر أو ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل من خنزير أو سبع أو حمار أهلى أو دجاج مخلى أو غير مخلى

نمرة الصحيحة

- إذا لم يظهر للعاب أثر فهو طاهر حلال وبرهان ذلك
 ١٣٣ مذهب أبي حنيفة في سؤر الحيوان الذي يؤكل لحمه ودليله والنظر فيه
 ١٣٣ مذهب الإمام مالك في سؤر الحمار والبغل وكل ما لا يؤكل لحمه
 وتفصيل ذلك
 ١٣٤ مذهب الإمام الشافعى في أسأر الحيوان ما أكل لحمه أو لم يؤكل
 ١٣٥ المسألة السادسة والثلاثون والمائة حكم المائع اذا وقعت فيه نجاسة ودليل
 ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك
 ١٣٨ حكم بيع المائع الذى وقعت فيه نجاسة والانتفاع به وأقوال
 الفقهاء في ذلك
 ١٤٣ مذهب أبي حنيفة فيما اذا وقعت ميتة أو خر أو بول أو نجاسة
 في ماء راكد
 ١٤٤ مذهب أبي يوسف ومحمد صاحبى أبي حنيفة فيما لو ماتت فأرة
 في ماء في طست وصب ذلك الماء في بئر
 ١٤٧ مذهب مالك في حكم البئر تقع فيه الدجاجة فتموت فيها
 ١٤٨ بيان تفريق أبي حنيفة ومالك رحمهما الله بين ما لا دم له يموت
 في الماء والمائعات وبين ما له دم يموت فيها
 ١٥٠ مذهب الشافعى وأصحابه وأبي ثور رحمهم الله في الماء غير الجارى
 اذا وقعت فيه نجاسة يفصل فيه بين ما اذا زاد عن خمسمائة رطل
 بغدادى أو نقص ودليله في ذلك
 ١٥١ الكلام في تحديد القلتين عند الفقهاء والنظر فيه
 ١٥٤ بيان ان من احتج بحديث القلتين لاحتجة له فيه أصلا
 ١٥٧ إيراد المصنف اشكالات الخصم وتقنيدها
 ١٦٥ فرار المتأخرين من اشكال فوقعوا في أشد منه وأفسد وتفصيل ذلك
 ١٦٦ إيراد الزامات للمصنف على أدلة الخصم
 ١٦٧ مناقرة المصنف لبعض مخالفيه في مسألة الماء اذا وقعت فيه نجاسة
 ١٦٧ المسألة السابعة والثلاثون والمائة البول كله من كل حيوان حرام أكله

نمرة الصحيفة

- وشربه الا لضرورة تداو او اكره او جوع أو عطش فقط
 ١٦٨ مذهب أبي حنيفة ان البول كله نجس إلا أن بهمه أغلظ نجاسة
 من بعضه
 ١٦٩ مذهب مالك التفريق بين بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل
 ١٦٩ مذهب داود الظاهري بول كل حيوان ونجوه طاهر وأما بول
 الانسان ونجوه فهو نجس ويبان أدلة كل من هؤلاء العلماء الاعلام
 والنظر فيها على وجه لم يترك للقول فيه مجالاً للغير .
 ١٧٧ بيان دليل من يقول ان الاشياء على الاباحة
 ١٨٥ ذكر من قال ان الابوال كلها نجسة من الأئمة الاعلام .
 ١٨١ ابطال قول الامام مالك في التفريق بين بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل
 ١٨٢ المسألة الثامنة والثلاثون بعد المائة الصوف والوبر والقرن والسنان اذا
 أخذت من حي طاهرة ولا يحل أكلها
 ١٨٣ المسألة التاسعة والثلاثون والمائة . الكافور وقلسه والقصة البيضاء وكل
 ما قطع منه حياً أو ميتاً فهو نجس ومن المسلم طاهرة
 ١٨٣ المسألة الاربعون والمائة ألبان الجلالة حرام والبقر والغنم كذلك
 ١٨٣ المسألة الحادية والاربعون والمائة الوضوء بالماء المستعمل جائز وكذلك
 الفصل به للجنابة ويبان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم
 مفصلة والنظر فيها وتمحيصها وقد أطنب المصنف في هذه المسألة بما
 لا تحجده في غير هذا الكتاب
 ١٩١ المسألة الثانية والاربعون والمائة خروء القباب والبراغيث والنحل وبول
 الخفاش ان كان لا يمكن التحفظ منه لم يلزم من غسله إلا ما لا حرج
 فيه ولا عسر
 ١٩١ المسألة الثالثة والاربعون والمائة . القىء من كل مسلم أو كافر حرام
 يجب اجتنابه
 ١٩١ المسألة الرابعة والاربعون والمائة . الحمر والميسر والانصاب والازلام
 رجس حرام واجب اجتنابه

- ١٩١ الرد على المصنف دعواه نجاسة الميسر والانصاب والازلام
- ١٩٢ بيان الآية لاتدل على نجاسة الحجر
- ١٩٣ المسألة الخامسة والاربعون والمائة دليل تحريم النبيذ والميسر والقروالزهو
- ١٩٣ المسألة السادسة والاربعون والمائة في تحريم استقبال القبلة للفنائط والبول مطلقا في أى مكان وكذلك عند الاستنجاء
- ١٩٤ دليل المسألة السابقة والخلاف الحاصل بين العلماء بشأن ذلك واستدلالهم
- ١٩٥ عدم اعتبار الادلة في المسألة المذكورة وأسباب ذلك
- ١٩٦ بقية القول في أسباب عدم الاخذ بالادلة المذكورة
- ١٩٩ الرد على من لم ير اطلاق الحكم الوارد في المسألة
- ١٩٩ المسألة السابعة والاربعون والمائة جواز الوضوء والغسل للجنابة بالماء الذى اختلط بطاهر مباح ولو تغير فيه الاوصاف الثلاثة وشرط ذلك دليل حكم المسألة السابقة من الكتاب والسنة
- ٢٠٠ مخالفة مالك لاصحابه في هذا الحكم والرد على منكر الحكم
- ٢٠٢ المسألة الثامنة والاربعون والمائة حكم الوضوء والغسل في المسألة السابقة اذا لم يوجد شرط الجواز وهو زوال اسم الماء عنه
- ٢٠٢ دليل مافى هذه المسألة من الكتاب والسنة
- ٢٠٢ تفصيل الفقهاء في الحكم الوارد في المسألة السابقة وتخصيصهم له بنوع دون آخر
- ٢٠٣ أشهر أقوال أبي حنيفة في ذلك الحكم
- ٢٠٣ ماورد من الجمع بين الوضوء بهذا الماء والتيمم معه
- ٢٠٣ أدلة المخصصين للحكم
- ٢٠٤ الرد على المخصصين للحكم وابطال حججهم
- ٢٠٥ بقية القول في ابطال حجج المخصصين للحكم
- ٢٠٦ اعتراض فرضى والجواب عنه
- ٢٠٦ نقض الشافعيين والمالكين قولاً من أقوالهم في الاصول والقروع
- (م ٣٦ - ج ١ المحلى)

ثمرة الصيغة

- ٢٠٦ نقض أبي حنيفة لقوله بالقياس
- ٢٠٦ المسألة التاسعة والاربعون والمائة في عدم جواز غمس المستيقظ يديه في وضوئه حتى يكون قد غسلها واستنشق واستنثر ثلاثاً في الجميع
- ٢٠٧ دليل ماورد في هذه المسألة من الاحاديث
- ٢٠٧ ما ادعاه قوم من تخصيص هذا الحكم بالليل فقط
- ٢٠٨ الرد على هذا المدعى
- ٢٠٩ بيان بعض ما يجب انكاره من أقوال الائمة الذين ادعوا تخصيص هذا الحكم
- ٢١٠ المسألة الخمسون والمائة عدم جواز الغسل من الماء الراكد للجنب وجوازه وجواز الوضوء لغير الجنب
- ٢١٠ ماورد في هذه المسألة من حكم ماء النهر والبحر
- ٢١٠ ماجاء في هذه المسألة كذلك من عدم جواز الوضوء والاعتسال لمن بال في ماء راكد ثم حرى
- ٢١٠ ماجاء في هذه المسألة من جواز الفسل للجنب وغيره في الماء الجارى وجوازه وجواز الوضوء منه وفيه لمن بال فيه
- ٢١٠ دليل هذه الاحكام من السنة
- ٢١١ المسألة الحادية والخمسون والمائة عدم صحة وضوء الرجل وغسله من فضل المرأة الحائض وغير الحائض مطلقاً وجواز شربه للرجال والنساء والاعتسال به للنساء فقط
- ٢١١ جواز استعمال ما فضل من الرجال للرجال والنساء
- ٢١٢ ما استدلل به على ما ورد في هذه المسألة
- ٢١٤ حجة المخالفين لهذه الاحكام
- ٢١٥ رد الاحتجاج الذى أورده المخالفون
- ٢١٥ مخالفة المخالفين لما أورده في حجبتهم
- ٢١٦ المسألة الثانية والخمسون والمائة عدم صحة وضوء وصلاة من توضأ بماء لاحق له فيه أو من أتاها منسوب وكذلك الفسل

- ٢١٦ دليل هذه الاحكام
- ٢١٧ الرد على المخالفين لهذه الاحكام
- ٢١٨ المسألة الثالثة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والغسل من آنية الذهب والفضة للرجال والنساء
- ٢١٨ دليل ماورد من الاعتراض على هذه المسألة
- ٢١٩ ما ورد من الاعتراض على هذه الادلة والرد عليها
- ٢١٩ المسألة الرابعة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والشرب من الماء الذى بأرض نمود واستثناء بئر الناقة
- ٢٢٠ الاستدلال على هذا الحكم بالاحاديث
- ٢٢٠ المسألة الخامسة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والغسل بماء العصير مطلقاً
- ٢٢٠ المسألة السادسة والخمسون والمائة بيان المياه الجائز التطهير بها
- ٢٢٠ الاستدلال على ذلك من الكتاب الكريم
- ٢٢١ المسألة السابعة والخمسون والمائة من موجبات الوضوء ذهاب العقل
- ٢٢١ الدليل على هذه المسألة
- ٢٢٢ الرد على من خالف في هذا الحكم
- ٢٢٢ المسألة الثامنة والخمسون والمائة من موجبات الوضوء النوم مطلقاً
- ٢٢٣ الدليل على ذلك من الاحاديث
- ٢٢٤ ما ورد من الاحاديث التي تدل على عدم نقض النوم للوضوء
- ٢٢٤ تفصيل الأئمة في هذا الحكم واختلافاتهم
- ٢٢٥ قول أبي يوسف في نقض الوضوء بالنوم وتفصيل ذلك
- ٢٢٥ قول الامام مالك والامام احمد بن حنبل فيمن نام نوماً يسيراً وهو قاعد
- ٢٢٥ قول الامام الشافعى في أن جميع النوم ينقض الوضوء قل أو كثر الا غير المتمكن
- ٢٢٥ ايراد حجج أقوال هؤلاء الأئمة والنظر فيها رواية ودراية بصورة مسبهة
- ٢٢٨ الكلام على حديث أئمة النبي ﷺ بالنساء وبيان أن لا حجة فيه للخصم القائل بالتفريق بين أحوال النائم وأحوال النوم

نمرة الصحيفة

- ٢٢٩ ابطال قول من ذهب الى أن النوم ناقض للوضوء مطلقا من جهة النظر
- ٢٣٠ ذكر أحاديث هي دليل للخصم وليس كذلك
- ٢٣٢ المسئلة التاسعة والخمسون والمائة في أن المذى والبول والغائط من أي موضع خرجا من الدبر والاحليل ينتقض بها الوضوء وأدلة ذلك
- ٢٣٢ المسئلة الستون والمائة الريخ الخارجة من الدبر تنقض الوضوء
- ٢٣٣ المسئلة الحادية والستون والمائة يحجب الوضوء على المستنكح بشيء اسكل صلاة فرضا كانت أو نافلة والدليل على ذلك مفصلا
- ٢٣٣ قول أبي حنيفة في المستنكح وحجته في ذلك
- ٢٣٥ ابطال قول الشافعي فيما ذهب اليه في مسئلة المستنكح
- ٢٣٥ المسئلة الثانية والستون بعد المائة بيان أن الوجوه المتقدمة تنقض الوضوء عمدا كان أو نسيانا أو بظلة اجماعا
- ٢٣٥ المسئلة الثالثة والستون والمائة مس الرجل ذكر نفسه خاصة عمدا وكذلك المرأة من النواقض والدليل على ذلك من الاثر والنظر
- ٢٣٦ توثيق المصنف مروان بن الحكم وبسرة والاخذ بمحدثهما في المسألة
- ٢٣٧ بيان من قال بالوضوء من مس الفرج ومن خالف ذلك
- ٢٣٨ مخضنة الامام الشافعي في إيجاب الوضوء من مس الدبر
- ٢٣٨ احتجاج أبي حنيفة بمحدث طلق بن علي وبيان أن لا حجة له فيه
- ٢٤١ رأي أبي حنيفة الوضوء من الرعاف وملء الفم من القلس والرد عليه
- ٢٤٤ المسئلة الرابعة والستون والمائة من نواقض الوضوء أ كل لحوم الابل نيثة ومطبوخة أو مشوية عمدا دون شحومها محضة
- ٢٤٤ أدلة نقض الوضوء من أ كل لحوم الابل والنظر فيها رواية ودراية
- ٢٤٤ المسئلة الخامسة والستون والمائة من نواقض الوضوء مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لأي عضو مس أحدهما الآخر اذا كان عمدا وبهذا يقول الشافعية وأصحاب الظواهر

نمرة مصحفة

- ٢٤٤ ابراد الادلة في الوضوء ينقض من المس قرآنا وسنة وتفسير الملامسة
- ٢٤٥ ادعى قوم أن اللبس المذكور في الآية هو الجاع و بيان خطأهم
- ٢٤٦ دليل من قال إن الوضوء لا ينقض باللبس ورد ذلك من جهة الانزوال والنظر
- ٢٤٧ بيان أن حديث حمل النبي ﷺ امامة بنت أبي العاصي يضعها اذا سجد ويرفعها اذا قام ليس بحجة لمن خالفنا
- ٢٤٨ قول أبي حنيفة ان الوضوء لا ينتقض باقابلة ولا بالملامسة وجبت الالة أو لم توجد
- ٢٤٨ مذهب مالک أن الوضوء لا ينتقض بلامسة الرجل المرأة اذا كان بغير ثلثة واذا كان بثلثة فعلى الملتذ فيهما الوضوء
- ٢٤٨ ابطال قول أبي حنيفة و بيان أنه ظاهر التناقض ولا يمكنه التعلق بالتأويل في الملامسة
- ٢٤٩ بيان أن لادليل لماك في مراعاة الشهوة واللة لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قول صاحب ولا ضبط قياس ولا احتياط
- ٢٤٩ ابطال تفريق الشافى بين الشعر وغيره
- ٢٤٩ المسألة السادسة والستون والمائة من نواقض الوضوء ايلاج الذ كر في الفرج أنزل أو لم ينزل والدليل على ذلك
- ٢٥٠ المسألة السابعة والستون والمائة حمل الميت في نعش أو في غيره من نواقض الوضوء والدليل على ذلك
- ٢٥١ المسألة الثانية والستون والمائة من نواقض الوضوء طهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج اذا كان بعد انقطاع الحيض لكل صلاة وبرهان ذلك
- ٢٥٢ بيان من قال بايجاب الوضوء لكل صلاة على التى ينهذى بها الدم من

فرجها متصلا بدم الحيض

- ٢٥٣ قول أبى حنيفة ومالك وأبى يوسف فى المسألة والنظر فيها
- ٢٥٥ المسألة التاسعة والستون والمائة أن الضوء لا يفتقض بالرعا ف ولا بالدم السائل من الجسد او الحلق أو الاسنان أو الاحليل أو الدبر أو بحجامة وفصد ولا فى كثر أو قل ولا قلنس ولا قريح ولا أذى المسلم ولا ظلمه ولا مس الصليب والونن ولا الردة والانماظ بلنة أو بغير لثة ولا المعامى من غير ما ذكرنا الى غير ذلك
- ٢٥٦ برهان اسقاط الضوء من كل ما ذكرنا قرآنا وسنة واجماعا وقد اطلب المصنف فى هذه المسألة بما لا مزيد عليه فينبغى الاطلاع عليه
- ٢٥٧ أدلة من قال باحاديث تفيد وجوب النقض من أشياء وليس كذلك

﴿ ثم التهرست والحمد لله أولا وآخرا ﴾

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث، الفقيه ، الاصولى قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ المبارة، بالغ الحجة، صاحب التصانيف
المتعة في المعقول والمنقول، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نجر الاندلس
أبي محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الثاني

عني بنشره وتصحيحه للمرة الاولى سنة ١٣٤٨ هـ

ادارة الطباعة المنيرية

إِصْلَاحُهَا وَمِنْهَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدِّمَشْقِيُّ

بتحقيق الاستاذ الشيخ احمد محمد شاكر القاضي الشرعى

حقوق الطبع محفوظة لها

مطبعة النهضة شارع عبد العزيز بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأشياء الموجبة غسل الجسد كله

١٧٠ - مسألة - إيلاج الحشفة أو إيلاج مقدارها ، من الذكر الذاهب الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة - في فرج المرأة الذي هو مخرج الولد منها ، بحرام أو حلال ، إذا كان تعمداً (١) أنزل أو لم ينزل ، فإن عمدت هي أيضاً لذلك (٢) فكذلك أنزلت أو لم تنزل ، فإن كان أحدهما مجنوناً (٣) أو سكران أو نائمًا أو مضى عليه أو مكراهه فليس على من هذه صفته (٤) منهما إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل ، فإن كان أحدهما غير بالغ فلا غسل عليه ولا وضوء ، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث (٥) لافيا سلف له من ذلك والوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكي ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن المثني ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه (٦) عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « إذا التقى اختفانان وجب الغسل » *

وحدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب (٧) ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة وهشام الدستوائى كلاهما عن قتادة

(١) في النجاسة « بعدد » (٢) كلمة « لذلك » محذوفة في النجاسة (٣) في المصرية « مجبوا » وهو خطأ ظاهر (٤) في المصرية « هذا صفته » (٥) في النجاسة « بما يحدث » (٦) في النجاسة « عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن أبيه » وهو خطأ (٧) في المصرية « أحمد بن وهب بن حرب » وهو خطأ

عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قعد بين شعبها الأربع وأزق الختان بلختان فقد وجب الغسل » *

قال أحمد بن زهير : وحدثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى وأبان بن يزيد العطار قالا جميعا ثنا قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قعد بين شعبها الأربع وأجهد نفسه فقد وجب عليه الغسل أنزل أولم ينزل » قال أبو محمد : هذا فيه زيادة ثابتة عن الأحاديث التي فيها اسقاط الغسل ، والزيادة شريعة واردة لا يجوز تركها *

وأما قلنا في مخرج الولد لأنه لا ختان الا هنالك ، فسواء كان مخنونا أو غير مخنون (١) ، لأن لفظة « أجهد نفسه » تقتضي ذلك ، ولم يخص عليه السلام حراما من حلال *

وأما قلنا بذلك في العمد دون الأحوال التي ذكرنا ، لأن قوله عليه السلام : « إذا قعدتم أجهد » وهذا الإطلاق ليس الا للمختار القاصد ، ولا يسمى المغلوب أنه قعد ولا النائم ولا المغمى عليه (٢)

وأما المجنون فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر عليه السلام « المجنون حتى يفيق والصبي حتى يبلغ » فإذا زالت (٣) هذه الأحوال كلها من الجنون والاعماء والنوم والصبا فالوضوء لازم لهم فقط ، لأنهم يصبرون مخاطبين بالصلاة والوضوء لها جملة ، وبالغسل (٤) ان كانوا مجنبيين ، وهؤلاء ليسوا بمجنبيين . وبالله تعالى التوفيق (٥)

(١) في المصرية « مجبوبا أو غير مجبوب » وهو خطأ (٢) هنا بهامش الجنية مانعه « قال شمس الدين الذهبي : هذا فيه نظر أن لو وكلنا الى هذا الحديث ، كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم : إذا التقي الختانان . في الحديث الآخر ! وهذا مما غفل عنه ابن حزم فان النبي عليه السلام أوجب الفسل باللقاء الختانين لم يخص مكرها ولا نائما ، وأظنه خرق الاجماع بهذا » (٣) في الجنية « فإذا زادت » وهو خطأ (٤) في المصرية « وبالفسل والوضوء » (٥) هنا بهامش الجنية مانعه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : أراء إذا أجنب المجنون يقول لا غسل عليه لكونه رفع عنه القلم ؟ بل حكم

فان قيل : فهلا أوجبتم الغسل بقوله عليه السلام « اذا التقى الختانان وجب الغسل » ؟ قلنا : هذا الخبر أعم من قوله عليه السلام : « اذا أقحطت أو أوكست فلا غسل عليك » فوجب أن يستثنى الأقل (١) من الاعم ولا بد ، ليؤخذ بهامماً ثم حديث أبي هريرة زائد حكاه على حديث الاكسال فوجب إعماله أيضاً *

وأما كل موضع لاختان فيه ولا يمكن فيه الختان فلم يأت نص ولا سنة بإيجاب الغسل من الايلاج فيه ، ومن رأى أن لاغسل من الايلاج في الفرج ان لم يكن أنزل - : عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود ورافع بن خديج وأبو سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري وابن عباس والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت وجمهور (٢) الأنصار رضی الله عنهم وعطاء بن أبي رباح وأبوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة والأعشى وبعض أهل الظاهر * (٣)

وروى الغسل في ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والمهاجرين رضی الله عنهم ، وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وبعض أصحاب الظاهر *

١٧١ - مسألة - فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد اذا أفاق المضي عليه والمجنون وانتهب النائم وصحا السكران وأسلم الكافر ، وبالاجنب يجب الغسل والبلوغ * (٤)

برهان ذلك قول الله تعالى : (فان كنتم جنبا فاطهروا) فلو اغتسل الكافر قبل أن يسل والمجنون قبل أن يفيق أو غسل المضي عليه قبل أن يفيق والسكران : لم يجز ذلك من غسل الجنابة وعليهم إعادة الغسل لأنهم يخرج الجنابة منهم صاروا

انزاله في جنونه حكم ولوج ذكره في فرج » (١) في النجاسة « الاول » بدل « الأقل » وهو خطأ (٢) في النجاسة « وجمهرة الأنصار » (٣) في النجاسة « وبعض أصحاب الظاهر » (٤) كلمة « والبلوغ » ثابتة في الأصلين ولا ترى لها موقفاً في سياق القول ، ونظها من أخطاء الناسخين

جنبنا ووجب الفسل به ولا يجزى الغرض المأمور به إلا بنية أدائه قصداً الى تأدية ما أمر الله تعالى به قال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وكذلك لو توضؤا في هذه الأحوال للحدث لم يجزهم ولا بد من اعادته بعد زوالها لما ذكرنا (١) *

١٧٢ - مسألة - والجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد ، وهو من الرجل أبيض غليظ راحته رائحة الطلع وهو من المرأة رقيق أصفر ، وماء العقيم والعافر يوجب الفسل ، وماء الخصى (٢) لا يوجب الفسل ، وأما المجرب الذكر السالم الأثنيتين أو إحداهما فإؤه يوجب الفسل *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عباس بن الوليد ثنا يزيد بن ربيع ثنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن أم سليم حدثت « أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في مناهها ما يرى الرجل ؟ فقال رسول الله ﷺ : إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل قيل وهل يكون هذا ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم فمن أين يكون الشبه ؟ ان ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر ، فمن أيهما علأ أو سبق يكون منه الشبه » *

قال أبو محمد فهذا هو الماء الذي يوجب الفسل وماء العقيم والعافر والسالم الخصى وان كان محبوباً فهذه صفته وقد يولد لهذا وأما ماء الخصى فانما هو أصفر فليس هو الماء الذي جاء النص بإيجاب الفسل فيه فلا غسل فيه ولو ان امرأة شفرت (٣) وهي بالغ أو غير بالغ فسخل المتى فرجها فحملت فأنسل عليها ولا بد لانهما قد أنزلت الماء يقينا .

١٧٣ - مسألة وكيفما خرجت الجنابة المذكورة بضرية أو حلة أو لغير ذلك أو لم يشعر به حتى وجده أو باستنكاح فالفسل واجب في ذلك

برهان ذلك قوله تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) وأمره عليه السلام اذا فضخ (٤)

(١) في المصرية « كما ذكرنا » (٢) في المصرية « ماء الحيض » وهو خطأ
(٣) بضم الشين وكسر الفاء مبنى لما لم يسم فاعله . والشفر بضم الشين واسكان الفاء حرف الفرج وشفر المرأة - بفتح الشين والفاء - ضرب شفرها (٤) بالضاد

الماء أن يغتسل، وهذا عموم لسكل من خرجت منه الجنابة ، ولم يستن عز وجل ولا رسوله عليه السلام حالا من حال فلا يحل لأحد أن يخص النص برأيه بغير نص ، وهذا هو قول الشافعى وداود .

وقال ابو حنيفة ومالك من خرج منه المتى - لعله قال أبو حنيفة: او ضرب على استه نخرج منه المتى فعليه الوضوء ولا غسل عليه وهذا قول خلاف للقرآن والسنة الثابتة والقياس وما نقله عن أحد من السلف إلا عن سعيد بن جبير وحده فانه ذكر عنه لا غسل إلا من شهوة *

قال أبو محمد : أما خلافهم للقياس فان الفائط والبول والريح موجبة للوضوء ولا يختلفون أن كيفما خرج ذلك فالوضوء فيه وكذلك الحيض موجب للغسل وكيفما خرج فالغسل فيه فكان الواجب أن يكون المتى كذلك فلا بالقرآن أخذوا ولا بالسنة عملوا ولا القياس طردوا *

والعجب أن بعضهم احتج في ذلك بأن الفائط والبول ليس في خروجهما حال تحيل الجسد قال : والمتى اذا خرج لشهوة أذهب الشهوة وأحدث في الجسد أثراً فوجب أن يكون بخلافهما *

قال على : وهذا تخليط بل اللذة في خروج البول والفائط والريح أشد عند الحاجة الى خروجها منها في خروج المتى وضرر الم^(١) امتناع خروجها^(٢) أشد من ضرر امتناع خروج المتى فقد استوى الحكم في ذلك^(٣) وبالله تعالى التوفيق . فان تأذى المستنكح بالغسل فليتييم لانه غير واجد ما يقدر على الغسل به فحكمه التيمم بنص القرآن . وبالله تعالى التوفيق *

١٧٤ - مسألة ولو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها ، لا غسل ولا وضوء لأن الغسل انما يجب عليها من إزالتها لامن إزال غير ها والوضوء انما يجب عليها من حدثها لامن حدث غيرها وخروج ماء

والقاء المعجمتين أى دفع وقضخ الماء دفعه (١) لفظ « ألم » ساقط من العنية (٢) في المصرية « خروج » (٣) هذه الجملة في العنية غير واضحة ونصها « وضرر امتناع خروجها أشد عند الحاجة الى خروجها فقد استويا في الحكم في ذلك » وهو محرف

الرجل من فرجها ليس انزالاً منها ولا حدثاً منها (١) فلا غسل عليها ولا وضوء. وقدرى
عن الحسن أنها تغتسل وعن قتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق تنوضاً. قال على :
ليس قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ .

١٧٥ - مسألة - قالوا أن امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها
إذا لم تنزل هي . وقدرى عن عطاء والزهرى وقاتادة : عليها الغسل قال على : يجب
الفصل لا يلزم الا بنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ *

١٧٦ - مسألة - ولو أن رجلاً أو امرأة أجنبيا وكان منهما وطء دون إنزال (٢)
فاغتسلا وبالا أو لم يبولا (٣) ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كله
فالفصل واجب في ذلك ولا بد ، فلو صلبا قبل ذلك أجزأتها صلاتهما ثم لا بد من
الفصل ، فلو خرج في نفس الغسل وقد بقي أقله أو أكثره لزمهما أو الذي خرج ذلك
منه ابتداء الغسل ولا بد *

رهان ذلك عموم قوله عز وجل : (وإن كنتم جنبا فاطهروا) والجنب هو من
ظهرت منه الجنابة . وقوله عليه السلام : « إذا فضخ الماء فليغتسل » ولا يجوز
تخصيص هذا العموم بالرأى

وقال أبو حنيفة : ان كان الذي خرج منه المني قد بال قبل ذلك فافصل عليه
وان كان لم يبل فلا غسل عليه

وقال مالك : لا غسل عليه بال أو لم يبل

وقال الشافعي كقولنا .

قال أبو محمد : واحتج من لم ير الغسل بأنه قد اغتسل والغسل إنما هو لتزول
الجنابة من الجسد وإن لم تظهر

وخطأ . والصواب ما هنا وهو الذي في المصرية (١) أما وجوب الغسل فلا دليل عليه
لأنه لم يحصل منها انزال ، وأما الوضوء فالظاهر وجوبه لأن الخارج منها وان كان من
الرجل إلا أنه لا يخلو من اختلاطه برطوبات خارجية منها . وهذا الاحوط (٢) في المصرية
« وطء فقصد دون انزال » ولفظ « فقصد » لا معنى له ولعل صوابه « فقط »
والذي هنا هو ما في النجفة (٣) في المصرية « أولم ينزلا » وهو خطأ بأباه السبابة

قال على : وهذا ليس كما قالوا بل ما الفسل إلا من ظهور الجنابة (١) لقوله عليه السلام : « اذا رأت الماء » ولو ان امرأ التذت بالتذكر حتى أتت أن المنى قد صار في المثانة ولم يظهر ما وجب عليه غسل لأنه ليس جنبا بعد ومن ادعى عليه وجوب الفسل فعليه البرهان من القرآن أو السنة *

فان قيل : قد روى نحو قول مالك عن علي وابن عباس وعطاء . قلنا : لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن علي وابن عباس وابن الزبير ايجاب الفسل على المستحاضة لكل صلاة ، فلم يأخذ بذلك مالك ولا أبو حنيفة ، ومن الباطل أن يكون علي وابن عباس رضى الله عنهما حجة في مسألة غير حجة في أخرى . والله تعالى التوفيق *

١٧٧ - مسألة - ومن أوجب في الفرج وأجنب فعليه النية في غسله ذلك لها معا ، وعليه أيضا الوضوء ولا بد ، ويجزئ به أعضاء الوضوء غسل واحد ينوى به الوضوء والفسل من الايلاج ومن الجنابة ، فان نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سائرهما أجزأه لما نوى ، وعليه الاعادة لما لم ينو ، فان كان مجنبا باحتلام أو يقظة من غير ايلاج فليس عليه إلا نية واحدة للفسل من الجنابة فقط *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أوجب الفسل من الايلاج وان لم يكن انزال (٢) ومن الانزال وان لم يكن ايلاج ، وأوجب الوضوء من الايلاج ، فهي أعمال متغايرة ، وقد قل عليه السلام « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » ، فلا بد لكل عمل مأمور به من القصد الى تأديته كما أمره الله تعالى ، ويجزئ من كل ذلك عمل واحد لأنه قد صح عنه ﷺ أنه كان يغتسل غسل واحد من كل ذلك ، فأجزأ ذلك بالنص ، ووجبت النيات بالنص ، ولم يأت نص بأن نية لبعض ذلك تجزئ عن نية الجميع ، فلم يجز ذلك . والله تعالى التوفيق *

١٧٨ - مسألة - وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء وكذلك الطيب والسواك

(١) في النية « إلا لظهور الجنابة » (٢) في المصرية « وان لم يكن أنزل »

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا أبو اسحاق ابراهيم ابن احمد ثنا القريبرى ثنا البخارى ثنا على — هو ابن المديني — ثنا حرمي بن عماره (١) ثنا شعبة عن أبي بكر بن المنكدر حدثني عمرو بن سليم الانصارى قال : أشهد على أبي سعيد الخدرى قال : أشهد على رسول الله ﷺ قال : « الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيبا » قال عمرو بن سليم : أما الفصل فأشهد انه واجب وأما الاستئذان والطيب فالله أعلم أو واجب هو أم لا ولكن هكذا فى الحديث * وروينا بإيجاب الفصل أيضا مسندا من طريق عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس وأبي هريرة كلها فى غاية الصحة فصار خبراً متواتراً يوجب العلم (٢) — وعن قال بوجوب فرض الفصل يوم الجمعة عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لم يخالفه فيه أحد منهم ، وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدرى وسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن مسعود وعمرو بن سليم وعطاء وكعب والمسيب بن رافع *

أما عمر فانه قال على المنبر لعثمان يوم الجمعة — وقد قال عثمان : ما هو الا أن سمعت الاذان الاول فتوضأت وخرجت فقال له عمر — : والله لقد علمت ما هو بالوضوء ، والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفصل *

ورويانا عن أبي هريرة انه قال : لله على كل مسلم أن يغتسل من كل سبعة أيام يوما فيغسل كل شيء منه ويمس طيبا إن كان لأهله ، والفصل يوم الجمعة واجب كغسل الجنابة *

فأما اللفظ الاول فن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة واللفظ الثانى عن مالك بن أنس عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة *

وعن سعد بن أبى وقاص : ما كنت أرى مسلما يدع الفصل يوم الجمعة وقال ابن مسعود فى شيء ظن به : لأننا أحق من الذى لا يغتسل يوم الجمعة * قال أبو محمد : لا يحمق من ترك ما ليس فرضا ، لان رسول الله ﷺ قال فيه :

(١) حرمي — بالحاء والراء المفتوحين — وعمارة بالميم والراء — ووقع فى المصرية « عبادة » بالباء والdal وهو خطأ (٢) فى التنية « فوجب العلم »

« أفلح إن صدق ، دخل الجنة إن صدق » والمفلح المضمون له الجنة ليس أحق
وعن عمار بن ياسر في شيء ظن به : أنا إذ نكن لا يغسل يوم الجمعة
وعن أبي سعيد الخدري : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل يوم
الجمعة على كل محتلم

وعن ابن عمر - وسئل عن الغسل يوم الجمعة فقال - : أمرنا به رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وعن كعب انه قال : لله على كل حالم أن يغتسل في كل سبعة
أيام مرة فيغسل رأسه جسده وهو يوم الجمعة ، فقال ابن عباس : وأنا أرى أن يتطيب
من طيب أهله ان كان لهم *

وسئل ابن عباس عن غسل يوم الجمعة فقال : اغتسل . وروينا أمره بالطيب
من طريق حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن مجاهد عن ابن عباس ،
وأمره بالغسل عن ابن جريج عن عطاء عنه . وروينا من طريق عبد الرزاق عن
سفيان الثوري أن غسل يوم الجمعة واجب *

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن
ميسرة عن طاوس قال : سمعت أبا هريرة يوجب الطيب يوم الجمعة
وروينا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال
سمعت أبا سعيد الخدري يقول : ثلاث هن على كل مسلم يوم الجمعة : الغسل والسواك
ومس من طيب ان وجدته *

قال أبو محمد : ما نعلم أنه يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم إسقاط
فرض الغسل يوم الجمعة

وذهب جماعة من المتأخرين الى أنه ليس بواجب واحتجوا بحديث عمر وعثمان
الذي ذكرناه وبحديث رويناه من طريق عائشة رضي الله عنها : « كان الناس يأتون
الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في العباء ويصيبهم الغبار فيخرج منهم الريح
فاتى رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عندي فقال رسول الله ﷺ : لو أنكم
تطهرتم ليومكم هذا » . وعنهما أيضاً : « كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة فكان

يكون لهم ثقل (١) قليل لهم : لو اغتسلتم يوم الجمعة وبحديث عن الحسن : « أنبئنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يغتسل يوم الجمعة ولكن كان أصحابه يغتسلون » *

وبحديث من طريق ابن عباس : « كان رسول الله ﷺ ربما اغتسل وربما لم يغتسل يوم الجمعة » . وبحديث آخر من طريق ابن عباس في الغسل يوم الجمعة : « أنه خير لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب ، وسأخبركم كيف بدأ الغسل ، (٢) كان الناس بمجدهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم ، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف ، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار وعرق الناس في الصوف حتى ثارت منهم رياح آذت بذلك بعضهم بعضاً ، فلما وجد رسول الله ﷺ ذلك الريح قال أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس أحدكم طيباً أفضل ما يجده من دهنه وطيبه قال ابن عباس : ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسعوا مسجدهم ، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من من العرق » *

وبحديث عن سمرة عن النبي ﷺ « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » ومثله من طريق أنس عنه عليه السلام نصاً ، وكذلك من طريق الحسن ، ومن طريق جابر عنه عليه السلام ، ومثله نصاً (٣) عن عبد الرحمن ابن سمرة وأبي هريرة ، ومثله عن يزيد بن عبد الله أبي العلاء (٤) *

وهذا كل ما شغبوا به ، وكله لا حجة لهم فيه ، لأن كل هذه الآثار لا خير فيها ، حاشا حديث عائشة وهر فهم صحيحان ، ولا حجة لهم فيهما على ماسنيين ان شاء الله تعالى

أما حديث الحسن ويزيد بن عبد الله فرسلان ، وكم من مرسل للحسن

(١) بفتح التاء المتأدة والفاء أى ريح كريهة

(٢) في النسخة « كيف كان بدء الغسل (٣) في النسخة « أيضاً »

(٤) حديث يزيد هذا لم أعرفه ولم يتكلم عيه المؤلف فيما يأتي ، فان كان كما قال

فهو مرسل لأن يزيد من التابعين مات سنة ١٠٨ أو ١١١

لا يأخذون به ، كرسله في الوضوء من الضحك في الصلاة ، لا يأخذ به المالكيون والشافعيون ، وكرسه « ان الارض لا تنجس » لا يأخذ به الحنفيون ، وكذلك يزيد بن عبد الله ، ومما يوجب المقت من الله تعالى أن يجعلوا المرسل حجة ثم لا يأخذون به ، أو أن لا يروه حجة ثم يحتجون به ، فيقولون مالا يفعلون (كبر مقتا عند الله) *

وأما حديثنا (١) ابن عباس فأحدهما من طريق محمد بن معاوية النيسابوري ، وهو معروف بوضع الاحاديث والكذب والثاني من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة وقد روينا من طريق عمرو بن أبي عمرو — هذه نفسها — عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه » . فان كان خبر عمرو جمة فليأخذوا بهذا (٢) ، وان كان ليس بجمة فلا يحل لهم الاحتجاج به في رد السنن الثابتة وأما عمرو فضعيف لا نحتاج به لنا ، ولا نقبله حجة علينا ، وهذا هو الحق الذي لا يحل خلافه ، ولو احتججنا به في موضع واحد لأخذنا بخبره في كل موضع (٣) فان قالوا : قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في قتل البهيمة ومن أتاها ، قلنا لم : وقد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في إسقاط غسل الجمعة ولا فرق ، ثم لو صح حديث عمرو هذا لما كان لهم فيه حجة ، بل لكان لنا حجة عليهم (٤) لانه ليس فيه من كلام (٥) النبي ﷺ إلا الامر بالفصل وإيجابه وأما كل ما تعلقوا به من إسقاط وجوب الفصل فليس من كلامه عليه السلام ، وانما هو من كلام ابن عباس وظنه ولا حجة في أحد دونه عليه السلام *

وأما حديث سمرة فآخا هو من طريق الحسن عن سمرة ، ولا يصح للحسن سماع من سمرة إلا حديث العقبة وحده ، فان أبوا الا الاحتجاج به ، قلنا لم : قد روينا

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو خطأ (٢) في المصرية « قلنا خذوا بهذا » (٣) عمرو بن أبي عمرو ثقة وثقه أبو زرعة والجلي وقال احمد وأبو حاتم : ليس به بأس ، وقد أنكروا عليه حديث البهيمة . وروى له الشيخان وقال الذهبي . حديثه حسن منقطع عن الرتبة العليا من الصحيح (٤) في اليمنية « بل كان حجة لنا عليهم » (٥) في المصرية « كلام من »

من طريق الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : « من قتل عبده قتلناه ومن جده جدهناه » والحنفيون والمالكيون والشافعيون لا يأخذون بهذا ، وروينا أيضا عنه عن سمرة عن النبي ﷺ : « عمدة الرقيق أربع » وهم لا يأخذون بهذا . ومن الباطل والعار احتجاجهم في الدين برواية ما اذا وافقت تقليدكم ، وخالفتم لها بعينها اذا خالفت تقليدكم ، ما نرى دينا يبقی (١) مع هذا ، لانه اتباع الهوى في الدين *

وأما حديث أنس فهو من رواية يزيد الرقاشي وهو ضعيف ، صح عن شعبة أنه قال : لأن أقطع الطريق وأزني أحب الي من أن أروى عن يزيد الرقاشي ، ورب حديث ليزيد الرقاشي تركوه لم يحتجوا فيه الا بضعه فقط (٢) ، ومن رواية الضحاك ابن حمزة وهو هالك ، عن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ، عن ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ، ثم نظرنا في حديث جابر فوجدناه ساقطا ، لانه لم يرو الا من طرق (٣) في أحدها رجل مسكوت عن اسمه لا يعرف من هو ، وفي ثانيهما أبو سفيان عن جابر وهو ضعيف ، ومحمد بن الصلت وهو مجهول ، وفي الثالث منها الحسن عن جابر ولا يصح صحاح الحسن من جابر *

وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة فهو من طريق سلم بن سلبان أبي هشام البصري وليس بالقوى (٤) وأما حديث أبي هريرة فهو من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف جدا (٥)

- (١) في المصرية « ينبغي » (٢) يزيد بن ابان الرقاشي رجل قاص زاهد .
 سمى الحفظ قال ابن حبان : « كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل لكنه غفل عن حفظ الحديث شغلا بالعبادة ، لانه لم يحل الرواية عنه الا على جهة التعجب »
 (٣) في المصرية « طريق » بالافراد وهو خطأ (٤) في المصرية « سلم بن سلبان أبي هشام » وفي النجبة « سلم بن سليم بن هاشم » وكلاهما خطأ ، والصواب أن اسمه سلم بن سلبان ، وكنته أبو هاشم أو أبو هشام على اختلاف فيها قال العقيلي : « لا يقيم الحديث » وحديث سلم هذا ذكره في لسان الميزان أنه رواه سلم عن أبي حمزة عن الحسن عن سمرة . ولم يذكر عبد الرحمن بن سمرة قاله أعلم بالصواب .
 (٥) في النجبة يحذف « جدا »

فسمطت هذه (١) إلا ثار كلها ثم لو صحت لم يكن فيها نص ولا دليل على أن غسل الجمعة ليس بواجب ، وإنما فيها أن الوضوء نعم العمل (٢) ، وأن الغسل أفضل وهذا لا شك فيه ، وقد قال الله تعالى : (ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم) فهل دل هذا اللفظ على أن الإيمان والتقوى ليس فرضاً ؟ ! حاشا لله من هذا ، ثم لو كان في جميع هذه الأحاديث نص على أن غسل الجمعة ليس (٣) فرضاً لما كان في ذلك حجة ، لأن ذلك كان يكون موافقاً لما كان الأمر عليه قبل قوله عليه السلام « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وعلى كل مسلم » وهذا القول منه عليه السلام شرعاً ودارد وحكم زائد ناسخ للحالة الأولى بيقين لا شك فيه ، ولا يحل ترك الناسخ بيقين ، والاخذ بالنسوخ *

وأما حديث عائشة رضى الله عنها : « كانوا أعمال انفسهم وياتون في العباء والغبار من العوالي فتشور لهم رواح فقال رسول الله ﷺ : لو تطهرتم ليومكم هذا » أو « أو لا تقتسلون » فهو خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه أصلاً ، لأنه لا يخلو هذا من أن يكون قبل أن يخطب عليه السلام على المنبر فأمر الناس بالغسل يوم الجمعة ، وقيل أن يخبر عليه السلام بأن غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم وكل محتلم والطيب والسواك وقبل أن يخبر عليه السلام أنه حق لله تعالى على كل مسلم ، أو يكون بعد كل ما ذكرنا ولا سبيل إلى قسم ثالث ، فإن كان خبر عائشة قبل ما رواه عمر بن الخطاب وابنه وأبو هريرة وابن عباس ، وأبو سعيد الخدري وجابر ، فلا يشك ذو حس سليم في أن الحكم للمتأخر ، وإن كان خبر عائشة بعد كل ما ذكرنا من إيجاب الغسل يوم الجمعة والسواك والطيب وأنه حق لله تعالى على كل مسلم ، فليس فيه نص ولا دليل على نسخ الإيجاب المتقدم ، ولا على إسقاط حق الله تعالى المنصوص على اثباته ، وإنما هو تبكيك لمن ترك الغسل المأمور به الموجب فقط ، وهذا تأكيد للأمر المتيقن لا إسقاط له فقد نهى

(١) في النسخة بحذف لفظ « هذه » (٢) في النسخة « يوم العمل » وهو خطأ

(٣) في النسخة بحذف « ليس » وهو خطأ

رسول الله ﷺ عن الوصال فلم ينتهوا فواصل بهم تنكيلا لهم ، أفيسوغ في عقل أحد أن ذلك نسخ للنهي عن الوصال ؟ ١

وكل ما أخبر عليه السلام أنه واجب على كل مسلم ، وحق الله تعالى على كل محتمل ، فلا يحل تركه ولا القول بأنه منسوخ أو أنه نذب ، إلا بنص جلي بذلك ، مقطوع على أنه وارد بعده ، مبين أنه نذب أو أنه قد نسخ ، لا بالظنون الكاذبة المتروكة لما اليقين .

هذا لو صح أن خبر عائشة كان بعد الإيجاب للفعل (١) وهذا لا يصح أبدا بل في خبر عائشة دليل بين على أنه كان قبل الإيجاب ، لأنها ذكرت أن ذلك كان والناس عمال أنفسهم ، وفي ضيق من الحال وقلة من المال ، وهذه صفة أول الهجرة بلا شك والراوى لا يوجب الفعل أبو هريرة ، وابن عباس ، وكلاهما متأخر الإسلام والصحة أما أبو هريرة فإسلامه اتر فتح خيبر ، حين اتسعت أحوال المسلمين ، وارتفع الجهد والضيق عنهم ، وأما ابن عباس فبعد فتح مكة قبل موت رسول الله صلعم بعامين ونصف فقط ، فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين

واما حديث عمر فاتهم قالوا : لو كان غسل الجمعة واجبا عند عمر وعثمان ومن حضر من الصحابة رضي الله عنهم لما تركه عثمان ولا أقر عمر وسائر الصحابة عثمان على تركه وقالوا : فدل هذا على أنه عندهم غير فرض

قال أبو محمد : هذا قول لاندري كيف استطلقت (٢) به ألسنتهم ! لانه كله قول بما ليس في الخبر منه شيء لا نص ولا دليل ، بل نصه ودليله بخلاف ما قالوه أول ذلك أن يقال لهم : من لكم بأن عثمان لم يكن اغتسل في صدر يومه ذلك ؟ ومن لكم بأن عمر لم يأمره بالرجوع للفعل ؟

فان قالوا : ومن لكم بأن عثمان كان اغتسل في صدر يومه ؟ ومن لكم بأن عمر أمره بالرجوع الى الغسل قلنا : هبكم أنه لا دليل عندنا بهذا ، ولا دليل عندكم بخلافه

(١) في البنية « هذا لو صح خبر عائشة كان هذا الإيجاب للفعل » وهو خطأ وتحريف

(٢) في البنية « انطلقت »

فن جعل دعواكم في الخبر ، وتكهنكم ما ليس فيه ، وقفوكم ما لا علم لكم به : أولى من مثل ذلك من غيركم؟ وإنما الحق في هذا - اذ دعواكم ودعوانا ممكنة - أن يبقى الخبر لاحتاجة فيه لكم ولا عليكم ، ولأننا ولا علينا ، وهذا ما لا مخلص منه ، فكيف ومعنا الدليل على كل ما قلناه؟ *

وأما عثمان رضى الله عنه فإن عبد الله بن يوسف حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن العلاء وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - كلاهما عن وكيع عن مسعر بن كدام عن جامع بن شداد قل سمعت حمران بن أبان قل : كنت أضغ لثمان طهوره فما أتى عليه يوم الا وهو يفيض دليه نقطة (١) . فقد ثبت بأصح إسناد أن عثمان كان يقتل كل يوم ، فيوم الجمعة يوم من الايام بلا شك ، ولو لم يكن هذا الخبر عندنا ، لوجب أن لا يظن بمثله رضى الله عنه خلاف أمر رسول الله ﷺ بل لا يقطع عليه إلا بضاعته ، وإن لم يمين ذلك في خبر ، كما يقطع بأنه صلى الصبح في ذلك اليوم وسائر اللوازم له بلا شك وإن لم يرو لنا ذلك *

وأما عمر رضى الله عنه ومن معه من الصحابة رضى الله عنهم ، فهذا الخبر عنهم حجة لنا ظاهرة بلا شك ، لأن عمر قطع الخطبة منكرًا على عثمان أن لم يصل الغسل بالروح ، فلم يكن ذلك فرضا عنده وعندهم لما قطع له الخطبة ، وعمر قد حلف : « والله ما هو بالوضوء » فلم يكن الغسل عنده فرضا لما كانت يمينه صادقة ، والذي حصل من عمر بن الخطاب ومن الصحابة بلا شك فهو إنكار ترك الغسل ، والاعلان بأن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل يوم الجمعة ، ولا يجوز أن نظن بأحد من الصحابة رضى الله عنهم أن يستجيز خلاف أمره عليه السلام ، مع قول الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) فصح ذلك الخبر

(١) في الاصل « ليعط عليه لطمه » بدوون اعجام وهو خطأ . والصواب ما هنا وصححناه من صحيح مسلم . قال النووي : « التلطة بضم التون وهي المساء القليل ومراده لم يكن يمر عليه يوم الاغتسل » انظر هامش القسطلاني (ج ٢ ص ٢٢٤)

حجة لنا وإجماعاً من الصحابة رضى الله عنهم ، إذ لم يكن فيهم آخر يقول لعمر : ليس ذلك عليه واجباً *

قال أبو محمد : ويقتن ندرى أن عثمان قد أجاب عمر في انكاره عليه وتمظيمه أمر الفسل بأحد أجوبة لا بد من أحدها : إما أن يقول له : قد كنت اغتسلت قبل خروجى الى السوق ، وإما أنت يقول له : بى عذر مانع من الفسل ، أو يقول له : أنسيت وهأنذا راجع (١) فأغسل ، فداره كانت على باب المسجد مشهورة الى الآن أو يقول له : سأغسل ، فان الفسل لليوم لا للصلاة . فهذه أربعة أجوبة كلها موافقة لقولنا . أو يقول له : هذا أمر نذب وليس فرضاً وهذا الجواب موافق لقول خصومنا *

فليت شعرى ! من الذى جعل لم التعلق بجواب واحد من جملة خمسة أجوبة كلها ممكن ، وكلها ليس فى الخبر شيء منها أصلاً ؟ دون أن يحاسبوا أنفسهم بالأجوبة الأخر ، التى هى أدخل فى الامكان من الذى تعلقوا به ، لأنها كلها موافقة لأمر رسول الله ﷺ ، ولما خاطبه به عمر رضى الله عنه بحضرة الصحابة رضى الله عنهم . والذى تعلقوا به به تكهننا مخالف لأمر رسول الله ﷺ ولما أجمع عليه الصحابة *

ثم لو صح لم ما يدعونه من الباطل من أن عمر ومن بحضرته رأوا الأمر بالفسل ندباً وهذا لا يصح بل الصحيح خلافه بنص الخبر ، فقد أوردنا عن أبى هريرة وسعد وأبى سعيد وابن عباس القطع بالإيجاب الفسل يوم الجمعة بعد موت عمر بدهر — فصح وجود خلاف ما يدعونه بالدعوى الكاذبة إجماعاً ، وإذا وجد التنازع فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، بل الواجب حينئذ الرد الى سنة رسول الله ﷺ ، وسنته عليه السلام قد جاءت بإيجاب الفسل والسواك والطيب ، إلا أن يدعوا أن أباً هريرة وسعداً وأباً سعيد وابن مسعود وابن عباس خالفوا الاجماع لحسبهم بهذا ضلالاً *

(١) فى النجدة « وهأنذا أرجع »

(م ٣ — ج ٢ الحلى)

ثم لو صح لم أن عمر وعثمان قالا بأن الغسل يوم الجمعة نذب — ومعاذ الله من أن يصح هذا عنهما — فمن أين لم تعظم خلاف عمر وعثمان في هذا الباطل المتكهن؟ ولم يعظموا على أنفسهم خلاف عمر وعثمان بحضرة الصحابة رضى الله عنهم في هذا الخبر نفسه ، في ترك عمر الخطبة ، وأخذها في الكلام مع عثمان ، ومحاربة (١) عثمان له بعد شروع عمر في الخطبة ، وهم لا يجيزون هذا *

وكذلك الخبر الثابت من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عمر قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فترل وسجد وسجدوا معه ، ثم قرأها في الجمعة الأخرى فتهيئوا للسجود فقال لهم عمر : على رسلكم ، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء . فقال المالكيون : ليس العمل على هذا ، وقال الحنفيون : السجود واجب *

قال أبو محمد : أف يكون أعجب من هذا أو أدخل في الباطل منه أن يكون كلام عمر مع عثمان في الخطبة بما لا يجذونه فيه من إسقاط فرض غسل الجمعة — حجة عندهم ، ثم لا يبالون مخالفة عمر في عمله وقوله بحضرة الصحابة رضى الله عنهم — إن السجود ليس مكتوبا علينا عند قراءة السجدة وفي نزوله عن المنبر للسجود إذا قرأ السجدة ؟ أف يكون في العجب أكثر من هذا ؟ وأن هذا إلى التلاعب أقرب منه إلى الجلد *

وكم قصة خالفوا فيها عمر وعثمان تقليداً لآراء من لا يضمن له الصواب في كل أقواله ، كقول عثمان وعلى وطلحة والزبير وغيرهم : أن لا غسل من الإيلاج إذا لم يكن هنالك إمنا (٢) وكقول عمر وابن مسعود : من أجنب ولم يجد الماء فلا يجوز له التيمم ولا الصلاة ولو بقي كذلك شهرا وكما روى عن عمر وعثمان بالقضاء بأولاد الفارة (٣) رقيقاً لسيدها ، ومثل هذا كثير جداً *

وقال بعضهم : هذا مما تعظم به البلوى ، فلو كان فرضاً لما خفى على العلماء ، قلنا :

(١) في المصرية «والمجاوبة» وهو خطأ (٢) في المصرية « منيا » وهو خطأ ولحن . (٣) بالعين المعجمة وهو التي خدع فيها زوجها ففهم أنها حرة ثم ظهر له أنها أمة . ونقله هذا يخالف ما نقله ابن الأثير في النهاية أن عمر قضى فيه برة أي يفرم الزوج لمولاه عبداً أو أمة ويرجع بها على من غره ويكون ولده حراً *

نعم ما خفى ، قد عرفه جميع الصحابة رضى الله عنهم وقالوا به *
وهؤلاء الحنفيون قد أوجبوا الوضوء من كل دم خارج من اللثات أو الجسد أو
من القلس ، وهو أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرفه غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على
أنفسهم *

والمالكيون يوجبون التدلك في الفسل فرضاً ، والفور في الوضوء فرضاً ، تبطل
الطهارة والصلاة بتركه وهذا أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا
ذلك حجة على أنفسهم *

والشافعيون يرون الوضوء من مس الدبر ، ومن مس الرجل ابنته وأمه ، وهو
أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على أنفسهم ، ثم
يرونه حجة إذا خالف (١) أهواءهم وتقليدهم : ونعوذ بالله من مثل هذا العمل في الدين
ومن أن يقول رسول الله ﷺ في شيء : إنه واجب على كل مسلم وعلى كل محتلم ، وأنه
حق الله تعالى على كل مسلم محتلم . ثم نقول نحن : ليس هو واجباً ولا هو حق الله
تعالى . هذا أمر تقشعر منه الجلود والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمته *

١٧٩ - مسألة - وغسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة ، فإن صلى الجمعة والمصر
ولم يغتسل أجزأه (٢) ذلك وأول أوقات الفسل المذكور إثر طلوع الفجر من يوم الجمعة ،
الى (٣) أن يبقى من قرص الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره ، وأفضله أن
يكون متصلاً بالروح الى الجمعة ، وهو لازم للحائض والنفساء كلزومه لغيرهما *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا أبو اليان الحكم بن نافع ثنا شعيب — هو ابن أبي حمزة

(١) في النجاسة «إذا خالفوا» وهو خطأ (٢) هكذا في الاصلين « ولم يغتسل »
ويظهر لي أنه خطأ . وإن الصواب « فإن صلى الجمعة والمصر ثم اغتسل أجزأه ذلك »
كما يدل عليه بساط القول ، لأن المؤلف يذهب الى أن الفسل لليوم فقط وأن وقت
الفسل من بعد الفجر الى قبيل الغروب ، وأن هذا الفسل واجب ، فلا معنى إذن لأن يقول
أن ترك الفسل مجزئ ، وهذا ظاهر .

(٣) في المصرية « إلا أن يبقى » وهو خطأ .

— عن الزهري قال طاوس : قلت لابن عباس : ذكروا أن النبي ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً وأصيديوا ^(١) من الطيب « قال : أما الغسل فنعم ، وأما الطيب فلا أدري »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا وهيب — هو بن خالد ثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « حق الله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يغسل رأسه وجسده » * حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا محمد بن أحمد ^(٢) بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا يحيى بن حبيب بن عربي ثنا روح بن عبادة ثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة رفعه قل : « على كل مسلم في كل سبعة أيام غسل وهو يوم الجمعة » *

وهكذا روينا من طريق جابر والبراء مسنداً ، فصح بهذا أنه لليوم لا للصلاة وروينا عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة فيجتزئ به من غسل الجمعة ، وعن شعبة — عن منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أحزأه ، وعن الحسن : إذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أحزأه للجمعة فاذن هو لليوم في أي وقت من اليوم اغتسل أحزأه ، وعن إبراهيم النخعي كذلك *

فإن قال قائل : فانكم قد رويت من طريق شعبة عن الحكم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » . ورويت من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » وعن الليث عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال وهو قائم على المنبر : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » *

(٤) في المصرية (واطيوا) وهو خطأ وتصحيح . (٥) في النجدة « أحمد بن محمد بن مفرج » وهو خطأ . انظر هامش المسألتين ١١٦ و ١١٨ بالجزء الاول

قلنا : نعم ، وهذه آثار صحاح ، وكلها لا خلاف فيها لما قلنا*
 أما قوله عليه السلام : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » فهو نص قولنا ، وإنما فيه
 أمر لمن جاء الجمعة بالفصل ، وليس فيه أي وقت يغتسل ، لا بنص ولا بدليل ، وإنما
 فيه بعض ما في الأحاديث الأخر ، لأن في هذا إيجاب الغسل على كل من جاء الى الجمعة
 فليس فيه إسقاط الغسل عن لا يأتي الجمعة (١) وفي الأحاديث الأخر التي من
 طريق ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم إيجاب الغسل على كل
 مسلم وعلى كل محتلم ، فهي زائدة حكما على ما في حديث ابن عمر ، فالأخذ بها واجب*
 وأما قوله عليه السلام : « اذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » فكذلك
 أيضا سواء سواء وقد يريد الرجل أن يأتي الجمعة من أول النهار ، وليس في هذا الخطر
 ولا في غيره إلزامه أن يكون أتياه الجمعة لا من أول النهار وليس في هذا الخطر ولا في
 غيره إلزامه أن يكون أتى متصلا بآرائه لا تيانها ، بل جائز أن يكون بينهما ساعات ،
 فليس في هذا اللفظ أيضا دليل ولا نص يوجب أن يكون الغسل متصلا بالروح*
 وأما قوله عليه السلام : « اذا راح أحدكم الى الجمعة فليغتسل » فظاهر هذا اللفظ
 أن الغسل بعد الروح ، كما قال تعالى : (فاذا اطمانتم فاقموا الصلاة) ومع الروح
 كما قال تعالى (اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) أو قبل الروح كما قال تعالى :
 (اذا ناجيتم الرسول قدموا بين يدي نجواكم صدقة) فلما كان كل ذلك ممكنا ،
 ولم يكن في هذا اللفظ نص ولا دليل على وجوب اتصال الغسل بالروح أصلا صح
 قولنا ، والحمد لله •

وأيضا فانا اذا حققنا مقتضى ألفاظ حديث ابن عمر كان ذلك دالا على قولنا
 لانه انما فيها : « اذا راح أحدكم الى الجمعة فليغتسل » أو أراد أحدكم أن يأتي الى
 الجمعة (٢) فليغتسل . « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » وهذه ألفاظ ليس يفهم
 منها الا أن من كان من أهل الروح الى الجمعة ومن يجيء الى الجمعة ومن أهل

(١) في المصرية « على كل من لم يأت الى الجمعة »

(٢) في اليمنية « أن يأتي الجمعة »

الارادة للاتيان الى الجمعة فعليه الغسل ، ولا مزيد ، وليس في شيء منها وقت الغسل ، فصارت ألفاظ خبر ابن عمر مواقة لقولنا *

وعهدنا بخصوصنا يقولون : ان من روى حديثنا فهو أعرف بتأويله ، وهذا ابن عمر راوي هذا الخبر قد روينا عنه انه كان يغتسل يوم الجمعة إثر طلوع الفجر من يومها *

وقال مالك والاوزاعي : لا يجزى غسل يوم الجمعة الا متصلا بالراح ، إلا أن الاوزاعي قال : ان اغتسل قبل الفجر ونهض الى الجمعة أجزأه ، وقال مالك : ان بال أو أحدث بعد الغسل لم ينتقض غسله ويتوضأ فقط ، فان أكل أو نام انتقض غسله قال أبو محمد : وهذا عجب جدا

وقال أبو حنيفة والليث وسفيان وعبد العزيز بن أبي سلمة والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وداود كقولنا ، وقال طاوس والزهري وقتادة ويحيى بن أبي كثير : من اغتسل للجمعة ثم أحدث فيستحب (١) أن يعيد غسله *

قال علي : ما نعلم مثل قول مالك عن أحد من الصحابة والتابعين ، ولا له حجة من قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب ، وكثيرا ما يقولون في مثل هذا بتشنيع خلاف قول صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخاف ، وهذا مكان خالفوا فيه ابن عمر ، وما يعلم له من الصحابة في ذلك مخاف *

فان قالوا : من قال قبلكم إن الغسل لليوم ؟ قلنا : كل من ذكرنا عنه في ذلك قولاً من الصحابة رضي الله عنهم ، فهو ظاهر قولهم ، وهو قول أبي يوسف ونها وغيره ، وأعجب شيء أن يكونوا مبيحين للغسل يوم الجمعة في كل وقت ، ومبيحين تركه في اليوم كله ، ثم ينكرون على من قال بالغسل في وقت ثم يبيحونه فيه . . وبالله تعالى التوفيق *

١٨٠ - مسألة - وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد ، فان دفن بغير غسل أخرج ولا بد ، ما دام يمكن أن يوجد منه شيء ويغسل (٢) الا الشهيد الذي

(١) في النجدة « فليستحب » وهو تحريف (٢) في الاصلين « وبغتسل » وهو خطأ .

قتله المشركون في المعركة فأت فيها ، فإنه لا يلزم غسله *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري (١) ثنا اسماعيل بن عبد الله - هو ابن أبي أويس - حدثني مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الانصارية : أن رسول الله ﷺ دخل عليهن حين توفيت ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر (٢) من ذلك ان رأيتن ذلك » . فأمر عليه السلام بال غسل ثلاثاً ، وأمره فرض ، وخبر في أكثر على الوتر ، وأما الشهيد فقد كور في الجنائز إن شاء الله عز وجل ١٨١ - مسألة ومن غسل ميتاً متولياً ذلك بنفسه - بصب أو عرك - فعليه أن يغتسل فرضاً *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك حدثني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من غسل الميت فليغتسل ، ومن حمّله فليتوضأ » . قال أبو داود : وحدثنا حامد ابن يحيى عن سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن اسحق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمعناه *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا أحمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمّله فليتوضأ » ، قال أبو محمد : يعني من حل الجنابة * ومن قال بهذا على بن أبي طالب وغيره ، رويناه ذلك من طريق عبد الرحمن ابن مهدى عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علي قال : من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن طريق وكيع عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي

(١) في المصرية ب تكرار لفظ « أو أكثر » مرتين وهو خطأ

(٢) سقط من المصرية لفظ « ثنا البخاري » وهو خطأ

عن مكحول أن حذيفة سأله رجل مات أبوه ، فقال حذيفة : اغسله فإذا فرغت فاغتسل ، وعن أبي هريرة — من غسل ميتا فليغتسل ، ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال كان أصحاب علي يفتسلون منه .
يعنى من غسل الميت *

قال علي : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وداود : لا يجب الغسل من غسل الميت ، واحتج أصحابنا في ذلك بالآثر الذي فيه : « إنما الماء من الماء » *
قال علي : وهذا لا حجة فيه ، لأن الأمر بالغسل من غسل الميت ومن الإيلاج وإن لم يكن إنزال — هاشرعان زائدان على خبر « الماء من الماء » والزيادة واردة من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، فرض الأخذ بها ، *

واحتج غيرهم في ذلك بآثر رويناه من طريق ابن وهب قال : أخبرني من ائتم به برفع (١) الحديث إلى رسول الله ﷺ قال : « لا تتنجسوا من موتاكم » وكره ذلك لهم ، (٢) وعن رجال من أهل العلم عن سعيد وجابر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر أنه لا غسل من غسل الميت ، وبحديث رويناه من طريق مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر الصديق فلما فرغت قالت لمن حضرها من المهاجرين إنى صائمة وإن هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل ؟ قالوا : لا ، وعن إبراهيم النخعي : كان ابن مسعود وأصحابه لا يفتسلون من غسل الميت وبحديث رويناه من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية سئلت (٣) عائشة رضي الله عنها : أيغتسل من غسل المتوفيين ؟ قالت لا : قال أبو محمد وكل هذا لا حجة لهم فيه أما الخبر عن رسول الله ﷺ ففي غاية السقوط ، لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ، والمسافة بين ابن وهب وبين رسول الله ﷺ بعيدة جدا ، ثم لو صح بنقل الكافة ما كان لهم فيه متعلق ، لأنه ليس فيه إلا أن لا تتنجس (٤) من موتانا فقط ، وهذا نص قولنا ، ومعاذ الله أن نكون

(١) في النسخة « ورفع » (٢) في النسخة « وكره ذلك »

(٣) في النسخة « سألت عائشة » (٤) في النسخة « أن لا تنجس »

تتنجس من ميت مسلم ، أو أن يكون المسلم نجسا ، بل هو طاهر حيا وميتا وليس
الفصل الواجب من غسل الميت لتنجسته أصلا ، لكن كفصل الميت الواجب عندنا
وعندهم ، كما غسل رسول الله ﷺ وهو أظهر ولد آدم حيا وميتا ، وغسل أصحابه
رضي الله عنهم اذ ماتوا وهم الطاهرون الطيبون أحياء وأمواتا ، وكفصل الجمعة ولا
نجاسة هنالك ، فبطل تمويههم بهذا الخبر *

وأما حديث أسماء فان عبد الله بن أبي بكر لم يكن ولد يوم مات أبو بكر
الصديق ، نعم ولا أبوه أيضاً ، ثم لو صح كل ما ذكروا (٣) عن الصحابة لكان قد
عارضه ما روينه من خلاف ذلك عن علي وحذيفة وأبي هريرة ، واذا وقع التنازع
وجب الرد الى ما افترض الله تعالى الرد اليه ، من كلامه وكلام رسول الله ﷺ والسنة
قد ذكرناها بالاسناد الثابت بإيجاب الغسل من غسل الميت ، وكم قصة خالفوا فيها
الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف ، وقد أفردنا لذلك كتابا ضخما ، والمعجب
من احتجاجهم بقول عائشة وهم قد (٤) خالفوها في إيجاب الوضوء مما مست النار !
وخالفوا على بن أبي طالب وابن عباس وابن الزبير في إيجاب الغسل على المستحاضة
لكل صلاة أو للجمع (٥) بين صلاتين ، وعائشة في قولها : تغتسل كل يوم عند
صلاة الظهر ، ولا مخالف يعرف لهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم : ومثل هذا
كثير جداً *

١٨٢ - مسألة - ومن صب على مفتسل ونوى ذلك اغتسل الغسل أجزاءه *
برهان ذلك ان الغسل هو أساس الماء البشرية بالقصد الى تأدية ما افترض الله
تعالى من ذلك ، فإذا نوى ذلك المرء فقد فعل الغسل الذى أمر به ، ولم يأت نص ولا
إجماع بأن يتولى هو ذلك بيده . والله تعالى التوفيق *

١٨٣ - مسألة - واقطاع دم الحيض في مدة الحيض - ومن جملته دم
النفاس - يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس *

وهذا إجماع متيقن ، من خالفه كفر عن نصوص ثابتة . والله تعالى تنأيد .

(١) فى المصرية « ثم لو صح ما ذكرنا » وهو خطأ (٢) فى اليمنية « وقد »
(٣) فى اليمنية « والجمع » (٤) ج ٢ - الحلى
(٥) فى اليمنية « والجمع »

وقد ذكرنا أن الحامل لا تحيض ، ودم النفاس هو الخارج إثر وضع المرأة آخر ولد في بطنها لانه المتفق عليه ، وأما الخارج قبل ذلك فليست نساء ، وليس دم نفاس ، ولا نص فيه ولا إجماع ، وسند كره في الكلام في الحيض مدة الحيض ومدة النفاس ان شاء الله تعالى *

١٨٤ - مسألة - والنساء والحائض شيء واحد ، فأيهما أرادت الحج أو العمرة ففرض عليها أن تقتل ثم تهل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هناد بن السري وزهير ابن حرب وعثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت (١) : « نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن بكر الصديق بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تقتل وتهل » وجاء في الخبر الصحيح : نفست أسماء بنت عميس بالشجرة بمحمد بن أبي بكر فذكر ذلك رسول الله ﷺ ، وحاضت عائشة وأم سلمة أما المؤمنین رضی الله عنهما فقال رسول الله ﷺ لكل واحدة منهما « أفنت ؟ » قالت : نعم ، فصح أن الحيض يسمى نفاسا ، فصح أنهما شيء واحد وحكم واحد ولا فرق ، وأمر عليه السلام التي ترى الدم الأسود بترك الصلاة ، وحكم بأنه حيض وأنها حائض ، وأن الدم الآخر ليس حيضا ولا هي به حائض ، (٢) وأخبر أن الحيض شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم ، فكل دم أسود ظاهر (٣) من فرج المرأة من (٤) مكان خروج الولد فهو حيض ، إلا ما ورد النص باخراجه من هذه الجملة وهي الحامل (٥) والتي لا يتميز دمه ولا ينقطع . والله تعالى التوفيق *

١٨٥ - مسألة - والمرأة تهل بعمرة ثم تحيض ففرض عليها أن تقتل ثم تعمل

(١) في المصرية « قال » وهو خطأ *

(٢) كلمة « ولا هي به حائض » محذوفة في الجنية (٣) « ظهر » (٤) لفظ « من »

زدناه من الجنية (٥) في الجنية « وهي الحامل » وهو خطأ

في حجها ما سند كره في الحج ان شاء الله تعالى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلنا مع رسول الله ﷺ مهلين بمحج مفرداً وأقبلت عائشة بعمره حتى اذا كنا بسرف عركت » ثم ذكر الحديث وفيه : « أن رسول الله ﷺ دخل عليها فقالت : قد حضت وحل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت ، والناس يذهبون الى الحج ، فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا كتبه الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلى بالحج ففعلت » *

١٨٦ - مسألة - والمتصلة الدم الاسود الذى لا يتميز ولا تعرف أيامها فان الغسل فرض عليها ان شئت لكل صلاة فرض أو تطوع ، وان شئت اذا كان (١) قرب آخر وقت الظهر اغتسلت وتوضأت وصلت الظهر بقدر ما تسلم منها بعد دخول وقت العصر ، ثم تتوضأ وتصلى العصر ، ثم اذا كان قبل غروب الشفق (٢) اغتسلت وتوضأت وصلت المغرب بقدر ما تفرغ منها بعد غروب الشفق ، ثم تتوضأ وتصلى العتمة ، ثم تغتسل وتتوضأ لصلاة الفجر ، وان شئت حينئذ أن تتنفل عند كل صلاة فرض وتتوضأ بعد الفريضة أو قبلها فلها ذلك ، وسند كره البرهان على ذلك في كلامنا في الحيض ان شاء الله تعالى *

١٨٧ - مسألة - ولا يوجب الغسل شيء غير ما ذكرنا أصلاً لأنه لم يأت في غير ذلك أثر يصح (٣) البتة ، وقد جاء أثر في الغسل من مودة الكافر فيه ناجية (٤) ابن كعب وهو مجهول ، والشرائع لا تؤخذ الا من كلام الله أو من كلام رسوله ﷺ * ومن لا يرى (٥) الغسل من الايلاج في حياء البهيمة (٦) ان لم يكن انزال

(١) في المصرية وان شئت لكل صلاة اذا كان « الخ (٢) في المصرية « ثم اذا كانت قبل غروب الشمس » وهو خطأ (٣) في البنية « أثر صحيح » (٤) في المصرية « بأخته » وهو خطأ (٥) في البنية « لم ير » (٦) حياء البهيمة وحيائها رحماً أو فرجها يمد ويقصر كما حكاه الليث والصحيح الذى اختاره صاحب السان انه لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر لان أصله الحياء من الاستحياء *

أبو حنيفة والشافعي. وقال مالك في الوطء في الدبر: لا يغسل فيه ان لم يكن انزال، فمن قاس ذلك على الوطء في الفرج قيل له: بل هو معصية، فقياسها على سائر المعاصي من القتل وترك الصلاة أولى، ولا غسل في شيء من ذلك باجماع، فكيف والقياس كله باطل . *

﴿ صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا ^(١) ﴾

١٨٨ - مسألة - أما غسل الجنابة فيختار - دون أن يجب ذلك فرضاً - أن يبدأ بغسل فرجه ان كان من جماع، وأن يمسح بيده الجدار أو الأرض بعد غسله ثم يغمض ويستنشق ويستنثر ثلاثاً ثلاثاً ثم يغمس يديه في الاناء ^(٢) بعد أن يغسلها ثلاثاً فرضاً ولا بد، ان قام من نوم والا فلا، فيخلل أصول شعره حتى يوقن أنه قد بل الجلد ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً بيده، وأن ^(٣) يبدأ بميامنه وأما الفرض الذي لا بد منه فإن يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلها في الماء ان كان قام من نوم والا فلا، ويغسل فرجه ان كان من جماع، ثم يفيض الماء على رأسه ثم جسده بعد رأسه ولا بد افاضة يوقن أنه قد وصل الماء الى بشرة رأسه وجميع شعره وجميع جسده . *

برهان ذلك قوله عز وجل : (وان كنتم جنباً فاطهروا) فكيفما أتى بالطهور فقد أدى ما أقرض الله تعالى عليه . *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد، ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف - ^(٤) هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء عن عمر ان - هو ابن حصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر - فذكر الحديث وفيه - : أن رسول الله ﷺ أعطى الذي أصابته الجنابة اناء من ماء وقال : اذهب فأفرغه عليك » *

(١) هذا العنوان لم يجعل في الجنية عنواناً بل جعل صدر المسئلة ١٨٨ وما هنا أحسن كثيراً (٢) في الجنية « ثم يغمس يده في الماء » (٣) في المصرية « فان » وهو خطأ (٤) في المصرية « عون » بالتون وهو خطأ صوابه بالقاء

وانما استحبينما ما ذكرنا قبل لما رويناه بالسند المذكور الى البخارى ثنا الحميدى
ثنا سفيان ثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة
« ان النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فغسل فرجه بيده ثم دلك بها الحائط ثم غسلها ثم
توضأ وضوءه للصلاة، فلما فرغ من غسله غسل رجله » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السعدي ثنا عيسى بن
يونس ثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس حدثني خالتي ميمونة
قالت أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل
يده في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فدللكها دلوكا
شديداً ثم توضأ وضوءه للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه، ثم غسل
سائر جسده ثم تنحى عن مقامه فغسل رجله، ثم أتيت بالمنديل فردته « وقد ذكرنا قوله
عليه السلام لام سلمة : انما يكفيك أن تحثى على رأسك ثم تفيض الماء عليك فإذا
بك قد طهرت » *

« فله أن يقدم غسل فرجه وأعضاء وضوئه قبل رأسه فقط ان شاء فان انغمس في
ماء جار فعمله ان ينوى تقديم رأسه على جسده »
ولا يلزمه ذلك في سائر الاغسال الواجبة (١) اذا لم يأت بذلك نص ، الا أن
يصح أن هكذا (٢) علمه رسول الله ﷺ في الحيض فنقف عنده والا فلا ، ولم
يأت ذلك في الحيض الا من طريق ابراهيم بن المهاجر ، وهو ضعيف ورويناه (٣)
من طريق عبد بن حميد عن عبد الرزاق ، وليس ذكر الحيض محفوظاً عن عبد
الرزاق أصلاً ، فان صح ذلك في الحيض قلنا به ، ولم نستجز مخالفته *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى
ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة أخبرني أشعث بن سليم قل : سمعت أبي عن مسروق

(١) في المصرية « في سائر الاغتسال » ويحذف « الواجبة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « الا أن يصح هكذا » يحذف « أن » الثانية وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا » يحذف الضمير وهو خطأ

عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يمجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره في شأنه كله » (١) *

١٨٩ - مسألة - وليس عليه أن يتدلك : وهو قول سفیان الثوري والاوزاعي وأحمد بن حنبل وداود وأبي حنيفة والشافعي وقال مالك بوجوب التدلك *

قال أبو محمد : برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم وعمرو الناقد وابن أبي عمر كلهم عن سفیان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت « قلت يا رسول الله : إنى امرأة أشد ضفر رأسى ، أفأقتضه لغسل الجنابة ؟ فقال : لا إنما يكفيك أن تحنى على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك فتطهرين » *

وبهذا جاءت الآثار كلها في صفة غسله عليه السلام ، لا ذكر للتدلك (٢) في شيء من ذلك . وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال في الغسل من الجنابة : فوضاً وضوءك للصلاة ثم اغسل رأسك ثلاثاً ثم أفض الماء على جلدك . وعن الشعبي والنخعي والحسن في الجنب ينغمس في الماء انه يجزيه من الغسل *

واحتج من رأى التدلك فرضاً بأن قال : قد صح الاجماع على أن الغسل اذا تدلك فيه فانه (٣) قد تم واختلف فيه اذا لم يتدلك ، فالواجب أن لا يجزى زوال الجنابة إلا بالاجماع . وذكروا حديثاً فيه أن رسول الله ﷺ علم عائشة الغسل من الجنابة فقال لها عليه السلام : « يا عائشة اغسلى يديك » ثم قال لها : « تمضمضى ثم استنشقى وانتثرى » (٤) ثم اغسلى وجهك » ثم قال : « اغسلى يديك الى المرقعين » ثم قال : « أفرغى على رأسك » ثم قال « أفرغى على جلدك » ثم أمرها تدلك وتبعم بيدها كل شيء لم يمسه الماء من جسدها ، ثم قال : « يا عائشة أفرغى على رأسك الذى بقى

(١) هكذا هو في البخاري في كتاب الوضوء في باب « التيمن في الوضوء والغسل »

بلفظ « في شأنه كله » بدون واو المطف

(٢) في النية « لتدلك » (٣) في المصرية « بأنه » (٤) في النية « واستثرى »

ثم أدلكى جلدك وتتبعي » وبحديث آخر فيه أنه عليه السلام قال : « ان تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر واتقوا البشر وبحديث آخر فيه * « خلل أصول الشعر واتق البشر » وبحديث آخر فيه : أن امرأة سألته عليه السلام عن غسل الجنابة . فقال عليه السلام « تأخذ احدا كن ماءها فتطهر فتحسن الطهور أو تبلغ في الطهور ثم تصب الماء على رأسها فتدلك حتى يبلغ شؤن رأسها ثم تفيض الماء على رأسها » وقال بعضهم : قسنا ذلك على غسل النجاسة لا يجزى إلا بعرك . وقال بعضهم : قوله تعالى : (فطهروا) دليل على المبالغة *

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، وكله إيهام وباطل
أما قولهم : ان الفسل اذا كان بتدلك فقد أجمع على تمامه ولم يجمع على تمامه دون تدلك — : قول فاسد ، أول ذلك أنه ليس ذلك مما يجب أن يراعى في الدين لأن الله تعالى انما أمرنا باتباع الاجماع فيما صح وجوبه من طريق الاجماع أو صح تحريمه من طريق الاجماع أو صح تحليله من طريق الاجماع ، فهذا هو الحق : وأما العمل الذى ذكره واقاما هو إيجاب اتباع الاختلاف لا وجوب اتباع الاجماع ، وهذا باطل ، لأن التدلك لم يتفق على وجوبه ولا جاء به نص ، وفي العمل الذى ذكره إيجاب القول بما لانص فيه ولا اجماع ، وهذا باطل ثم هم أول من نقض هذا الاصل ، وان اتبعوه بطل عليهم أكثر من تسعة أعشار مذاهبيهم ، أول ذلك أنه يقال لهم ان اغتسل ولم يعضض ولا استنشق فأبو حنيفة يقول لا غسل له ولا تحل له الصلاة بهذا الاغتسال (١) فيقال لهم : فيلزمكم إيجاب المضمضة — والاستنشاق في الفسل فرضا لأنهما ان أتى بهما الفسل فقد صح الاجماع على أنه قد اغتسل ، وان لم يأت بهما فلم يصح الاجماع على أنه قد اغتسل فالواجب ان لا يزول حكم الجنابة الا بالاجماع ، وهكذا فيمن اغتسل بماء من بئر قد بالت فيه شاة فلم يظهر فيها للبول أثر وهكذا فيمن نكس وضوءه وهذا أكثر من أن يحصر (٢) ، بل هو

(١) في الغنية « ولا تحل الصلاة بهذا الفسل » (٢) في الغنية « يحصى »

داخل في أكثر مسائلهم ، وما يكاد يخلص لهم ولا يغيرهم مسألة من هذا الالتزام (١) ، ويكنى من هذا أنه حكم فاسد لم يوجبه قرآن ولا سنة لأن الله تعالى لم يأمرنا بالرد عند التنازع الا الى القرآن والسنة فقط ، وحكم التذلل مكان تنازع (٢) فلا يراعى فيه الاجماع أصلاً •

وأما خبر عائشة رضي الله عنها فساقت لانه من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن عائشة ، وعكرمة ساقط (٣) ، وقد وجدنا عنه حديثاً موضعاً في نكاح رسول الله ﷺ أم حبيبة بعد فتح مكة ، ثم هو مرسل ، لان عبد الله بن عبيد بن عمير لم يدرك عائشة ، وأبعد ذكره رواية ابن عمر أيام ابن الزبير ، فسقط هذا الخبر ، ثم لو صح اكان حجة عليهم لانه جاء فيه الامر بالتذلل كما جاء فيه بالمضمضة والاستنشاق والاستنثار (٤) ولا فرق وهم لا يرون شيئاً من ذلك فرضاً ، وأبو حنيفة يرى كل ذلك فرضاً ولا يرى التذلل فرضاً ، فكلهم ان احتج بهذا الخبر فقد خالفوا حجته وأسقطوها ، وعصوا ما أقرؤا انه لا يحل عصيانه ، وليس لاحدى الطائفتين من أن تحمل ما واقفها على الفرض وما خالفها على الذنب إلا مثل ما للآخرى من ذلك ، وأما نحن فانه لو صح لقلنا بكل ما فيه فاذ لم يصح (٥) فكله متروك •

وأما الخبر « ان تحت كل شعرة جناة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر » فانه من رواية الحارث بن جبيه ، وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه الا غسل الشعر واتقاء البشر ، وهذا صحيح ولا دليل على أن ذلك لا يكون الا بالتذلل ، بل هو تام دون تذلل •

وأما الخبر الذى فيه « خلل أصول الشعر وأنتق البشر » فهو من رواية يحيى بن عنبسة عن حميد عن أنس ، ويحيى بن عنبسة مشهور برواية الكذب ، فسقط ، ثم لو صح لما كان فيه الا إيجاب التحليل فقط ، لا التذلل ، وهذا خلاف قولهم ، لانهم

(١) في المصرية « من هذه الالتزام » وهو تحريف (٢) في المصرية « مكان التنازع » (٣) أما عكرمة فليس ساقطاً ولا روي حديثاً موضعاً
(٤) في المصرية « والاستنشاق والاستنثار » (٥) في المصرية فاذا لم يصح

لا يختلفون فيمن صب الماء على رأسه وَمَكَ (١) يديه دون أن يخله أن يجزيه ، فسقط تعلقهم بهذا الخبر والله الحمد . *

وأما حديث « تأخذ إحداكن ماءها » فانه (٢) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية عن عائشة ، وإبراهيم هذا ضعيف ، ثم لو صح لما كان إلا عليهم لاهم ، لانه ليس فيه الادلك شؤن رأسها فقط ، وهذا خلاف قولهم ، فسقط كل ما تعلقوا به من الاخبار * (٣)

وأما قولهم قسنا ذلك على غسل النجاسة ، فالقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل ، لان حكم النجاسة يختلف ، فمنها ما يزال بثلاثة أحجار دون ماء ، ومنها ما يزال بصب الماء فقط دون عرك ، ومنها ما لا بد من غسله وإزالة عينه (٤) فما الذى جعل غسل الجنابة أن يقاس على بعض ذلك دون بعض ؟ فكيف وهو فاسد على أصول أصحاب القياس ، لان النجاسة عين يجب إزالتها ، وليس فى جلد الجنب عين يجب إزالتها ، فظهر فساد قولهم جملة . والله تعالى التوفيق *

وأياضا فان عين النجاسة اذا زال بصب الماء فانه لا يحتاج فيها الى عرك ولا ذلك ، بل يجزىء الصب ، فهلا قاسوا غسل الجنابة على هذا النوع من ازالة النجاسة فهو أشبه به ؟ اذ كلاهما لا عين هناك تزال والله تعالى التوفيق *

وأما قولهم : ان قوله تعالى : (فاطهروا) دليل على المبالغة ، فتخليط لا يعقل ، ولا ندرى فى أى شريعة وجدوا هذا أو فى أى لغة ؟ ! وقد قال تعالى فى التثيمة : (ولكن يريد ليطهركم) وهو مسح خفيف بأجماع منا ومنهم ، فسقط كل ما هووا به ، ووضح ان التذلل لا معنى له فى الغسل . والله تعالى التوفيق . وما نعلم لهم سلفا من الصحابة رضى الله عنهم فى القول بذلك *

١٩٠ — مسألة ولا معنى لتخليل إلهية فى الغسل ولا فى الوضوء ، وهو قول

مالك وأبى حنيفة والشافعى وداود *

(١) الملعك ذلك (٢) فى المصرية « قلها » وهو خطأ (٣) فى التينة « كل

ما تعلقوا به من ذلك » (٤) فى المصرية « وإزالة عنها »

(م — ٥ — ج ٢ المحلى)

والحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع (١) ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري ثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : « ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ ؟ فتوضأ مرة مرة » *

قال علي : وغسل الوجه مرة لا يمكن معه بلوغ الماء الى أصول الشعر ، ولا يتم ذلك الا بترداد الغسل والعرك ، وقال عز وجل : (فاعسلوا وجوهكم) والوجه هو ما واجهه ماقبله (٢) بظاهره ، وليس الباطن وجها ، *

وزهد الى ايجاب التخليل قوم ، كما روينا عن مصعب بن سعد (٣) أن عمر ابن الخطاب رأى قوما يتوضؤون ، فقال خلوا ، وعن ابنه عبد الله (٤) أيضا مثل ذلك ، وعن ابن جريج عن عطاء أنه قال . اغسل أصول شعر اللحية ، قال ابن جريج : قلت لعطاء : أيقظ على أن ابل أصل (٥) كل شعرة في الوجه ؟ قال نعم ، قال ابن جريج : وأن أزيد (٦) مع اللحية الشاربين والحاجبين ؟ قال : نعم ، وعن ابن سابط وعبد الرحمن ابن أبي ليلى وسعيد بن جبير أيجاب تخليل اللحية في الوضوء والغسل ، وروينا عن غير هؤلاء فعل التخليل دون أن يأمرؤا بذلك فروينا عن عثمان بن عفان أنه توضأ فغفل لحيته ، وعن عمار بن يامر مثل ذلك ، وعن عبد الله بن أبي أوفى وعن أبي الدرداء وعلي بن أبي طالب مثل ذلك ، والى هذا كان يذهب أحمد بن حنبل ، وهو قول أبي البختري وأبي ميسرة وابن سيرين والحسن وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعبد الرزاق وغيره *

قال أبو محمد : واحتج من رأى ايجاب ذلك بحديث روينا عن أنس : « ان

-
- (١) في المصرية « عبد الله بن وكيع » وهو خطأ (٢) في النجيلة « من قابله »
 (٣) في النجيلة « مصعب بن سعيد » وهو خطأ . وهذا الأثر مرسل لان مصعب لم يدرك عمر بل اختلف في ادراكه عثمان (٤) في النجيلة « وعن أبيه عبد الله »
 وهو تصحيف (٥) في النجيلة « أيقظ أن ابل » بمحذف « على »
 (٦) في النجيلة « وأنا أزيد » وهو خطأ ظاهر

رسول الله ﷺ كان اذا توضأ أخذ كفا من ماء فادخله تحت حنكه فخل به لحيته ، وقال بهذا أمرني ربي . - وبحديث آخر عن أنس عن رسول الله ﷺ قال « اتاني جبريل فقال : ان ربك يأمر بك بغسل الفينك (والفينك الذقن) خلل لحيتك عند الطهور » - وعن ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يتطهر ويخلل لحيته ، ويقول : هكذا أمرني ربي . ومن طريق وهب : « هكذا أمرني ربي » *

قال أبو محمد : : وكل هذا لا يصح ، ولو صح لقلنا به : أما حديث أنس فانه من طريق الوليد بن زوران وهو مجهول ^(١) والطريق الآخر فيها عمر بن ذؤيب ^(٢) وهو مجهول ، والطريق الثالثة من طريق مقاتل بن سليمان وهو معموز بالكذب ، والطريق الرابعة فيها الهيثم بن جاز ^(٣) وهو ضعيف ، عن يزيد الرقاشي وهو لاشيء ، فسقطت كلها . ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه من طريق نافع مولى يوسف وهو ضعيف منكر الحديث ، والأخرى فيها مجهولون لا يعرفون ، والتي من طريق ابن وهب لم يسم فيه ممن بين ابن وهب ورسول الله ﷺ أحد ^(٤) ، فسقط كل ذلك *

وأما من استحب التخليل فاحتجوا بحديث من طريق همام بن عфан : « أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته » وعن عمار بن ياسر مثل ذلك ، وعن عائشة مثل ذلك ، وعن عبد الله بن ^(٥) أوفى مثل ذلك ، وعن الحسن مثل ذلك ، وعن أبي أيوب مثل ذلك ، وعن أنس مثل ذلك ، وعن أم سلمة مثل ذلك ، وعن جابر مثل ذلك ،

(١) « زوران » بتقديم الزاي على الراء . والوليد ليس مجهولا ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو داود : لا ندرى سمع من أنس أولا .

(٢) في المصرية « عمرو بن ذئب » وفي اليمنية « عمرو بن ذؤيب » وكلاهما خطأ والتصحيح من لسان الميزان . قال العقيلي « عمر بن ذؤيب » عن ثابت مجهول وحديثه غير محفوظ ثم ساقه عن ثابت عن أنس في تخليل اللحية وقال بهذا أمرني ربي .

(٣) في المصرية « حمان » وفي اليمنية « حمان » وكلاهما خطأ ، وصوابه « جاز » بالحيم والزاي (٤) هو نائب فاعل لم يسم (٥) في اليمنية « عبيد الله بن أبي أوفى » وهو خطأ

ذلك وعن عمرو بن الحارث (١) مثل ذلك •

قال أبو محمد : وهذا كله لا يصح منه شيء : أما حديث عثمان بن طريق إسرائيل وليس بالقوى ، عن هارم بن شقيق وليس مشهوراً بقوة النقل (٢) وأما حديث عما بن طريق حسان بن بلال المزني وهو مجهول ، وأيضاً (٣) فلا يعرف له لقاء لعمار وأما حديث عائشة فانه من طريق رجل مجهول لا يعرف من هو ؟ شعبة يسميه عمرو بن أبي وهب . وأمية بن خالد يسميه عمران بن أبي وهب (٤) . وأما حديث ابن أبي أوفى فهو من طريق أبي الورقاء فائد بن عبد الرحمن (٥) المطار وهو ضعيف أسقط أحمد ويحيى والبخارى وغيرهم . وأما حديث أبي أيوب فن طريق واصل بن السائب وهو ضعيف ، وأبو أيوب المذكور فيه ليس هو أبا أيوب الانصاري صاحب النبوة ^{عليه السلام} قاله ابن معين وأما حديث أنس فهو من طريق أيوب بن عبد الله وهو مجهول (٦) وأما حديث أم سلمة فهو من طريق خالد بن الياس المدني (٧) من ولد أبي الجهم بن حذيفة العدوي وهو ساقط منكر الحديث ، وليس هو خالد بن الياس الذي يروى

(١) في المصرية « وعن عائشة » وفي اليمنية « وعن عمرو بن الحارث » وكلاهما خطأ ، لأن حديث عائشة سبق ذكره ، والحديث حديث عمرو بن الحارث كما سيحكي في كلام المؤلف على كل هذه الاحاديث

(٢) قال ابن حجر في التهذيب : « صحح الترمذي حديثه في التخلييل وقال في اللعل الكبير : قال محمد أصح شيء في التخلييل عندي حديث عثمان ، قلت انه يتكلمون في هذا فقال هو حسن ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم (٣) في الاصلين « وهو مجهول أيضاً » بحذف الواو ، وزيادتها لازمة ، لا يطلب مجهول حال الراوى ، وارسال الحديث لعدم لقائه من حدث عنه ، فها علنا لا علة واحدة . وقال ابن حجر بعد حكاية كلام ابن حزم : « قوله مجهول مردود فقد روي عنه جماعة ووثقه ابن المديني وكفى به » (٤) لم أجد له ترجمة

(٥) فائد بالقاء وفي اليمنية بالقاف وهو خطأ (٦) هو الملاح . له ترجمة : لسان الميزان (٧) في الاصل « خالد بن الناس » بالنون وهو خطأ . ولخالد ترجمة في التهذيب

عنه شعبة ، ذا بصرية . وأما حديث جابر فهو من طريق أصرم بن غياث وهو ساقط لبنة ، لا يحتاج به^(١) وأما حديث الحسن وعمر بن الحارث فمرسلان فسقط كل ما في هذا لباب *

وقد كان يلزم من يحتاج بحديث معاذ : « اجتهد رأيي » ويجعله أصلا في الدين وباحاديث الوضوء بالنبيذ وبالوضوء من القهقهة في الصلاة ، وبحديث يسع اللحم بالحيوان ، ويدعى فيها الظهور والتواتر — أن يحتاج بهذه الاخبار^(٢) فهي أشد ظهورا وأكثر تواترا — من تلك ، ولكن القوم انما مهمهم نصر ما هم فيه في الوقت فقط * واحتج أيضا من رأى التخليل بأن قالوا : وجدنا الوجه يلزم غسله بلا خلاف قبل نبات اللحية ، فلما ثبتت ادعى قوم سقوط ذلك^(٣) وثبت عليه آخرون ، فواجب أن لا يسقط ما اتفقنا عليه الا بنص آخر أو إجماع *

قال أبو محمد : وهذا حق ، وقد سقط ذلك بالنص ، لانه انما يلزم^(٤) غسله مادام يسمى وجها ، فلما خفي بنبات الشعر سقط عنه اسم الوجه وانتقل هذا الاسم الى ما ظهر على الوجه من الشعر ، واذ سقط اسمه سقط حكمه و بالله تعالى التوفيق *

١٩١ — مسألة — وليس على المرأة ان تخلل^(٥) شعر ناصيتها أو ضفائرها في غسل الجنابة فقط ، لما ذكرناه قبل هذا بيايين في باب التذلك^(٦) وهو قول الحاضرين من المخالفين لنا *

١٩٢ — مسألة — ويلزم المرأة حل ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والغسل من غسل الميت ومن النفاس *

لما حدثناه يونس^(٧) بن عبد الله بن مغيث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن

(١) له ترجمة في لسان الميزان . (٢) في المصرية « فهو » وهذا خطأ

(٣) في البنية « سقوطها » وما هنا أحسن (٤) في المصرية « انما ازم »

(٥) في المصرية « تخل » (٦) في المسألة ١٨٩

(٧) في المصرية « يوسف » وهو خطأ . انظر المسألة ١٢٦ وغيره من الكتاب

عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض : « انقضي رأسك واغتسلي » *

قال علي : والاصل في الغسل الاستيعاب لجميع الشعر ، وإيصال الماء الى البشرة يبين ، بخلاف المسح ، فلا يسقط ذلك إلا حيث أسقطه النص ، وليس ذلك إلا في الجنابة فقط ، وقد صح الاجماع بان غسل النفس كغسل الحيض *

فان قيل : فان عبد الله بن يوسف حدثكم قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « يا رسول الله اني امرأة أشد ضرر رأسي أفانقضه للحيضة والجنابة ؟ قال : لا » *

قال علي : قوله هنا راجع الى الجنابة لا غير ، وأما النقض في الحيض فالنص قد ورد به ، ولو كان كذلك لكان الاخذ به واجب إلا أن حديث عائشة رضي الله عنها نسخ ذلك بقول النبي ﷺ لها في غسل الحيض : « انقضي رأسك واغتسلي » فوجب الاخذ بهذا الحديث (١) *

قال علي : قلنا : نعم ، إلا أن حديث هشام بن عروة عن عائشة — الوارد بنقض ضفرها في غسل الحيضة — هو زائد حكاه ومثبت شرعا على حديث أم سلمة والزيادة لا يجوز تركها *

قال أبو محمد : وقد روينا حديثاً ساقطاً عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : في المرأة تفتسل من حيضة أو جنابة ، « لا تنقض شعرها » وهذا حديث

(١) هذه القطعة من أول قوله قال علي : « قوله هنا راجع الى الجنابة » إيا الى قوله « فوجب الاخذ بهذا الحديث » غير موجودة في النسخة . وحذفها في رأينا أولى من اثباتها ، وما نرى لها موقفاً مع ما سيحجى عنها في الاجابة عن حديث عائشة وان كان اجابة مكلفة

لو لم يكن فيه إلا ابن لهيعة لكفى سقوطاً ، فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب وحسبك (١) به ، ثم لم يقل فيه أبو الزبير « حدثنا » وهو مدلس في جابر ما لم يقله *
فان قيل : قسنا غسل الحيض على غسل الجنابة ، قلنا القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لان الأصل يقين ايصال الماء الى جميع الشعر ، وهم يقولون : ان ماخرج عن أصله لم يقس عليه ، وأكثرم يقول : لا يؤخذ به كما فعلوا في حديث المصراة ، وخبر جمل الآبق ، وغير ذلك *

فان قيل : فان عائشة قد أنكرت تقض الصفائر ، كما حدثكم عبدالله بن يوسف قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (٢) ثنا اسماعيل بن عليه عن أيوب السخيتاني عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير قال : « بلغ عائشة أن عبدالله بن عمرو ابن العاصي يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن فقالت : يا عجباً لابن عمرو هذا ! يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن . أو لا يأمرهن أن يملحن رؤسهن ؟ قد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات *

قال أبو محمد : هذا لا حجة علينا فيه لوجه : أحدها أن عائشة رضى الله عنها لم تمن بهذا إلا غسل الجنابة فقط (٣) وهكذا قول (٤) ، وبيان ذلك إحالتها (٥) في آخر الحديث على غسلها مع رسول الله ﷺ من إناء واحد ، وهذا انما هو بلا شك للجنابة لا للحيض ، والثاني أنه لو صح فيه أنها أرادت الحيض لما كان علينا فيه حجة لأننا لم نؤمر بقبول رأيها ، انما أمرنا بقبول روايتها فهذا هو الفرض اللازم ، والثالث أنه قد خالفها عبد الله بن عمرو ، وهو صاحب ، واذا وقع التنازع ، وجب الرد الى

(١) هو الاندلسي أبو مروان السلمي . له ترجمة في التهذيب وقد تحامل عليه ابن احزم (٢) في البنية : « يحيى بن أبي يحيى » وهو خطأ
(٣) في البنية « لم تمن بهذا الغسل الا الجنابة فقط » وما هنا أحسن :
(٤) في المصرية « وهكذا القول » (٥) في البنية « وبيان ذلك ان إحالتها »

القرآن والسنة ، لا إلى قول أحد المتنازعين دون الآخر ، وفي السنة ما ذكرنا . والحمد لله رب العالمين * (١)

١٩٣ — مسألة — فلوانغمس من عليه غسل واجب — أى غسل كان — في ماء جار أجزأه اذا نوى به ذلك الفسل ، وكذلك لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك الفسل أجزأه ، اذا عم جميع جسده . لما قد ذكرنا من أن التدلك لا معنى له ، وهو قد تطهر واغتسل كما أمر ، وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد ودارد وغيرهم *

١٩٤ — مسألة — فلوانغمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ، ونوى الفسل أجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجمعة ومن الفسل من غسل الميت ولم يجزه للجنابة ، فإن كان جنباً ونوى بانغمسه في الماء الراكد غسلًا من هذه الاغسال ولم ينو غسل الجنابة ، أو نواه ، لم يجزه أصلاً ، لا للجنابة ولا لسائر الاغسال ، والماء في كل ذلك طاهر بحسبه ، قل أو كثر ، مطهر له إذا تناوله ، ولن يبره على كل حال ، وسواء في كل ما ذكرنا كان ماء قليلاً في مطهرة أو جب أو برء ، أو كان غديراً راكداً فراسخ في فراسخ ، كل ذلك سواء *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر

(١) تكلف ابن حزم تكلفاً شديداً في التفصي من الحجة التي لزمته بحديث عائشة ، وحاول محاولة غير مقبولة . فتأوله بما لا يرضاه منصف لنفسه . فإن دعواه ان حديث عائشة في غسل الجنابة فقط دعوى لا دليل عليها . ثم قاصمة الظهر دعواه ان هذا رأي لعائشة فلا حجة فيه — اذا صح أنه في غسل الحيض — وقد عارضها ابن عمرو . هذا مع انه يسلم أن اقرار الرسول صلى الله عليه وسلم عمل الصحابة حجة . ولن يكون اقرار أكثر من اقراره عمل زوجته وهي تغتسل معه من اناء واحد . فوضع فيها أكثر الطين به على مخالفته من نصرهم المسألة الحاضرة فقط . والله الهادي الى سواء السبيل

وهارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب ثنا عمرو بن الحارث (١) عن بكير بن الأشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم (٢) وهو جنب » فقيل : كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناولوه تناولا * »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن محمد بن عجلان قال سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا علي بن هاشم (٣) عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : « كنا نستحب أن نأخذ من ماء للغبير ونغتسل به في ناحية » *

قال أبو محمد : قهى رسول الله ﷺ الجنب عن أن يغتسل في الماء الدائم - في رواية أبي السائب عن أبي هريرة - جملة ، فوجب منه أن كل من اغتسل وهو جنب في ماء دائم ، فقد عصي الله تعالى أن كان عالماً بالتهى ، ولا يجزيه لا يغسل (٤) نواه ، لانه خالف ما أمره به رسول الله ﷺ جملة *

وهذا الحديث أعم من حديث ابن عجلان عن أبيه ، لأنه لو لم يكن إلا حديث ابن عجلان لأجزأ الجنب أن يغتسل في الماء الدائم لغير الجنابة ، لكن العموم وزيادة العدل لا يحمل خلافا *

ومن رأى أن اغتسال الجنب في الماء الدائم لا يجزيه أبو حنيفة ، إلا أنه هم

(١) في المصرية « عمر بن الحارث » وهو خطأ (٢) في المصرية « الراكد »

(٣) في النجبة « علي بن هشام » وهو خطأ ، بل هو علي بن هاشم بن البريد ، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

(٤) في النجبة « لا في غسل » واستظهر كاتبها بحاشيتها أن يكون « لاجل غسل » والصواب ما هنا

بذلك كل غسل وكل وضوء، وخص بذلك ما كان دون التذير الذي إذا حرك طرفه لم يتحرك الآخر، ورأى الماء يفسد بذلك، فكان ما زاد بذلك على أمر رسول الله ﷺ — من عموم كل غسل — خطأ، ومن تنجيس الماء، وكان ما نقص بذلك من أمره عليه السلام — من تخصيصه بعض المياه الرواكد دون بعض — : خطأ، وكان ما وافق فيه أمره عليه السلام صواباً، وقوله أيضاً الحسن بن حي، إلا أنه خص به مادون السكر^(١) من الماء، فكان هذا التخصيص خطأ^(٢)، وقال به أيضاً الشافعي، إلا أنه خص به مادون خمماية رطل، فكان هذا التخصيص خطأ، وعم به كل غسل، فكان هذا الذي زاده خطأ، ورأى الماء لا يفسد، فأصاب، وكره مالك ذلك، وأجازه إذا وقع، فكان هذا منه خطأ، لأن رسول الله ﷺ قال: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ومن المحال أن يجزئ غسل نهى عنه رسول الله ﷺ عن غسل أمر به، أبى الله أن تنوب المعصية عن الطاعة، وإن يجزئ الحرام مكان الفرض *

وقولنا هو قول أبي هريرة وجابر من الصحابة رضى الله عنهم، وما نعلم لها^(٣) في ذلك مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم *

قال علي: فلو غسل الجنب شيئاً من جسده في الماء الدائم لم يجزئه، ولو أنه شعرة واحدة، لأن بعض الغسل غسل، ولم ينع عليه السلام عن أن يغتسل غير الجنب في الماء الدائم، (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (وما كان ربك نسياً) فصح أن غير الجنب يجزئه أن يغتسل في الماء الدائم لكل غسل واجب أو غير واجب وبالله تعالى التوفيق *

١٩٥ - مسألة - ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة - فلا يجزئه الاغسلان غسل ينوى به الجنابة ولا بد، وغسل آخر ينوى به الجمعة ولا بد، فلو غسل ميتاً

(١) السكر بفتح الكاف وتشديد الراء مكيال لأهل العراق يختلف في مقداره

(٢) في النجاسة « فكان هذا تخصيص خطأ » وهو لحن

(٣) في الاصلين « لم » وفي النجاسة بمحذف « في ذلك »

أيضا لم يجزئه إلا غسل ثالث ينوى به ولا بد ، فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت فهي بالخيار ان شاءت عجلت الغسل للجنباء وأن شاءت أخرته حتى تطهر ، فإذا طهرت لم يجزئها إلا غسلان ، غسل تنوى به الجنابة وغسل آخر تنوى به الحيض ، فلو صادفت يوم الجمعة وغسلت ميتا لم يجزئها أربعة أغسال كما ذكرنا (١) فلو تنوى بغسل واحد غسليين بما ذكرنا فأكثر ، لم يجزئه ولا لواحد منهما ، وعليه أن يعيدهما ، وكذلك ان نوى أكثر من غسليين ، ولو أن كل من ذكرنا يغسل كل عضو من أعضائه مرتين - ان كان عليه غسلان - أو ثلاثا (٢) - ان كان عليه ثلاثة أغسال (٣) - أو أربعا - ان كان عليه أربعة أغسال - ونوى في كل غسلة الوجه الذى غسله له (٤) أجزاء ذلك والا فلا ، فلو أراد من ذكرنا ، الوضوء ، لم يجزئه إلا المحلى ، بالوضوء بنية الوضوء مفردا عن كل غسل ذكرنا ، حاشا غسل الجنابة وحده فقط ، فإنه إن نوى بغسل أعضاء الوضوء غسل الجنابة والوضوء مما أجزأه ذلك ، فان لم ينو إلا الغسل فقط لم يجزئه للوضوء ، ولو نواه للوضوء فقط لم يجزئه للغسل ، ولا يجزئ للوضوء ما ذكرنا إلا مرتبا على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقول رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات واسكل امرى ما نوى » فصح يقينا أنه مأمور بكل غسل من هذه الأغسال ، فاذا قد صح ذلك فن الباطل أن يجزئ عمل واحد عن عمليين أو عن أكثر ، وصح يقينا أنه ان نوى أحد « ما عليه من ذلك فأنما له - بشهادة رسول الله ﷺ الصادقة - : الذى نواه فقط وليس له ما لم ينوه ، (٥) فان نوى بعمله ذلك غسليين فصاعدا فقد خالف ما أمر به ، لأنه مأمور بغسل تام لكل وجه من الوجوه التى ذكرنا ، فلم يفعل ذلك ، والغسل لا ينقسم ، فبطل عمله كله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

وأما غسل الجنابة والوضوء فإنه أجزأ فيهما عمل واحد بنية واحدة لهما جميعا للنص

(١) في المصرية « اربع اغتسالات » (٢) في المصرية « أو ثلاث » وهو لحن

(٣) في المصرية « ثلاث اغتسالات » (٤) في اليمنية « غسله به »

(٥) في اليمنية « الذى نوى فقط وليس له ما لم ينو »

الوارد في ذلك ، كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ : « كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ،
ثم توضأ (١) كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ،
ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيده ، ثم يفيض الماء على جلده كله » .
وهكذا رواه أبو معاوية وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن هشام عن أبيه
عن عائشة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السعدي ثنا
عيسى بن يونس ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس
قال : حدثني خالتي ميمونة قالت . « أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة
فغسل كفيه مرتين أو ثلاثا ، ثم أدخل يده في الاناء ، ثم أفرغ على فرجه وغسله
بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فدلسها دلسا شديدا ، ثم توضأ وضوءه للصلاة ، ثم
أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه ، (٢) ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحي عن
مقامه ذلك فغسل رجله ، ثم أتيت به بالمنديل فردته » فهذا رسول الله ﷺ لم يعد غسل
أعضاء الوضوء في غسله للجنابة ، ونحن نشهد الله أن رسول الله ﷺ ما ضيع نية كل
عمل اقترضه الله عليه ، فوجب ذلك في غسل الجنابة خاصة وبقيت سائر الأغسال
على حكمها *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجزئ غسل واحد للجنابة
والحيض ، وقال بعض أصحاب مالك : يجزئ غسل واحد للجمعة والجنابة ، وقال
بعضهم : إن نوي الجنابة لم يجزئه من الجمعة ، وإن نوى الجمعة أجزأه ، من الجنابة : *
قال علي وهذا في غاية الفساد ، لأن غسل الجمعة عند طوع ، فكيف يجزئ
طوع عن فرض ؟ أم كيف تجزئ نية في فرض لم تخلص وأضيف إليها نية طوع ؟

(١) في النية « يتوضأ » (٢) في النية « كفه » بالافراد

ان هذا لمعجب ١ *

قال على: واحتجوا في ذلك بأن قالوا: وجدنا وضوءاً واحداً وتيمماً واحداً يجزىء عن جميع الأحداث الناقضة للوضوء، وغسلاً واحداً يجزىء عن جنابات كثيرة، وغسلاً واحداً يجزىء عن حيض أيام،^(١) وطوافاً واحداً^(٢) يجزىء عن عمرة وحج في القران، فوجب أن يكون كذلك كل ما يوجب الفصل *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل، لأنه لو صح القياس لم يكن القياس لأن يجزىء غسل واحد^(٣) عن غسلين مأمور بهما على ما ذكرنا في الوضوء - : بأولى من أن يقاس حكم من عليه غسلان على من عليه يومان من شهر رمضان،^(٤) أو رقبتيان عن ظهريْن، أو كفارتان^(٥) عن يمينين، أو هديان عن متعتين، أو صلاتا ظهر من يومين، أو درهمان من عشرة دراهم عن مالين مختلفين، فيلزمهم أن يجزىء في كل ذلك صيام يوم واحد، ورقبة واحدة، وكفارة واحدة، وهدي واحد، وصلاة واحدة ودهرم واحد، وهكذا في كل شيء من الشريعة^(٦) وهذا ما لا يقوله أحد، فبطل قياسهم الفاسد *

ثم نقول لهم والله تعالى التوفيق: أما الوضوء فإن رسول الله ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ» وسنذكره إن شاء الله تعالى بإسناده في باب الحدث في الصلاة، فصح بهذا الخبر أن الوضوء من الحدث جملة، فدخل في ذلك كل حدث، وقال تعالى: (وان كنتم جنبا فاطهروا) فدخل في ذلك كل جنابة، وصح أيضاً عن رسول الله ﷺ وضوء واحد للصلاة من كل حدث سلف، من نوم وبول وحاجة المرء وملامسة، وأنه عليه السلام كان يطوف على نسائه بغسل واحد،

(١) في المصرية «يجزىء عن غسل حيض أيام» وهو خطأ

(٢) في الاصلين «وطواف واحد» بالرفع وهو لحن

(٣) في المصرية «لان يجزىء واحد» وما هنا أصح

(٤) في اليمنية «من أن شهر رمضان» وزيادة «أن» خطأ

(٥) في المصرية «أو كفارتان» وهو خطأ فاحش

(٦) في المصرية «من الشريعة»

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا ابن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا هشيم ثنا حميد الطويل عن أنس : « أن رسول الله ﷺ كان يطوف على نسائه ، في ليلة بغسل واحد . » *

وأما - طواف واحد وسعى واحد في القران عن الحج والعمرة ، فلقول رسول الله ﷺ : « طواف واحد يكفيك لحجك وعمرتك . » وقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » *

والعجب كله من أبي حنيفة إذ يجزئ (١) عنده غسل واحد عن الحيض والجنابة والتبرد ، ولا يجزئ عنده للحج والعمرة في القران الا طوافان وسعيان ، وهذا عكس الحقائق وإبطال السنن (٢) *

قال أبو محمد : « ونحن قال بقولنا جماعة من السلف كما روينا عن عبد الرحمن ابن مهدى ، قال : ثنا حبيب وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وعبد الأعلى وبشر بن منصور (٣) قال حبيب عن عمرو بن هرم (٤) قال : سئل جابر بن زيد - هو ابو الشعثاء - عن المرأة تجماع ثم تحيض ؟ قال : عليها أن تغتسل يعني للجنابة (٥) وقال سفيان عن ليث والمغيرة بن مقسم (٦) وهشام بن حسان ، قال ليث : عن طاوس ، وقال المغيرة عن ابراهيم النخعي ، وقال هشام عن الحسن ، قالوا كلهم في المرأة تجنب ثم تحيض : أنها تغتسل ، يعنون للجنابة ، وقال ابن المبارك عن الحجاج عن ميمون بن مهران وعمرو بن شعيب في المرأة تكون جنباً ثم تحيض قالوا جميعاً : تغتسل ، يعنيان للجنابة ، قال : وسألت عنها الحكم بن عتيبة (٧) قال : تصب عليها الماء ، غسلة دون غسلة ، وقال عبد الأعلى ثنا معمر ويونس بن عبيد وسعيد ابن أبي عمرويه (٨) قال معمر عن الزهري ، وقال يونس عن الحسن وقال سعيد عن

(١) في النية « أن يجزئ » (٢) في المصرية « عكس للحقائق وإبطال للسنن »

(٣) في النية « بشر وهو خطأ » (٤) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٥) في النية من الجنابة (٦) في النية والمغيرة بن مقيم وهو خطأ

(٧) في النية « عينة » وهو خطأ (٨) في النية « وعن سعيد بن أبي عروبة »

وهو خطأ

قتادة ، قالوا كلهم فى المرأة تجامع ثم تحيض ، أنها تنفصل لجنابتها وقال بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح فى المرأة تجامع ثم تحيض أنها تنفصل فان أخرجت ففسلان عند طهرها . فهؤلاء جابر بن زيد والحسن وقتادة وإبراهيم النخعى والحكم وطاوس وعطاء وعسرو بن شعيب والزهرى وميمون بن مهران ، وهو قول داود وأصحابنا *

١٩٦ - مسألة - ويكره للفم أن يتكشف فى ثوب غير ثوبه الذى يلبس فان فعل فلا حرج ، ولا يكره ذلك فى الوضوء *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا موسى ثنا أبو عوانة ثنا الأعمش عن سالم بن أبى الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث قالت : « وضعت لرسول الله ﷺ غسلا ومسترته - فذكرت صفة غسله عليه السلام قالت - وغسل رأسه ثم صب على جسده ، ثم تنحى فغسل قدميه ، فناولته خرقة ، فقال بيده هكذا ولم يردّها » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابى ثنا أبو داود ثنا هشام ثنا أبو مروان ومحمد بن المنثى قالوا حدثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعى سمعت يحيى بن أبى كثير (١) يقول حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة عن قيس ابن سعد (٢) قال « زارنا رسول الله ﷺ فى منزلنا - فذكر الحديث وفيه - ان رسول الله ﷺ أمر له سعد بغسل فاغتسل ، ثم ناوله ملحفة مصبوعة بزعفران أو ورس فاشتمل بها رسول الله ﷺ » *

قال أبو محمد هذا لا يضاد الاول ، لانه عليه السلام اشتمل فيها فصارت لباسه (٣) حيثئذ وقال بهذا بعض السلف ، كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : أنه سئل عن المنديل المذهب : أيسح به الرجل الماء ؟ فأبى أن يرخص فيه ،

(١) فى المصرية « يحيى بن كثير » وهو خطأ (٢) فى اليمنية بحذف « عن قيس بن سعد » (٣) تصحفت الكلمة على ناسخ النسخة المصرية فكتبها « لنا سنة » وهو تصحيف طريف لكنه لا معنى له *

وقال : هوشىء أحدث ، قلت : أرايت ان كنت أريد أن يذهب عني المنديل برد الماء ا قال : فلا بأس به اذن ، ولم ينه عليه السلام عن ذلك فى الوضوء فهو مباح فيه * (١)

١٩٧ - مسئلة - وكل غسل ذكرنا فله رة أن يبدأ به من رجله أو من أي أعضائه شاء ، حاشا غسل الجمعة والجنابة ، فلا يجزىء فيها الا البداءة بغسل الرأس أولاً ثم الجسد ، فان انغمس فى ماء فعليه ان ينوي البداءة برأسه ثم بجسده ولا بد * برهان ذلك قول رسول الله ﷺ - الذى قد ذكرناه بإسناده : « حق لله على كل مسلم أن يغتسل فى كل سبعة أيام يوماً ، يغسل رأسه وجسده » وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ابدؤا بما بدأ الله به » وسند كره فى ترتيب الوضوء بإسناده ان شاء الله تعالى ، وقد بدأ عليه السلام بالرأس قبل الجسد ، وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) ، فصح أن ما ابتدأ به رسول الله ﷺ فى نطقه فمن وحى اتاه من عند الله تعالى ، فالله تعالى هو الذى بدأ بالذى بدأ به رسول الله ﷺ * به رسول الله ﷺ *

١٩٨ - مسئلة - وصفة الوضوء أنه ان كان انتبه من نوم فعليه أن يغسل يديه ثلاثاً كما قد ذكرنا قبل ، وأن يستنشق وأن يستنثر ثلاثاً ، ليطرد الشيطان عن خيشومه كما قد وصفنا ، وسواء تباعد ما بين نومه ووضوئه أو لم يتباعد ، فان كان قد فعل كل ذلك فليس عليه أن يعيد ذلك الوضوء من حدث غير النوم ، فلو صب على يديه من اناء دون أن يدخل يده فيه لزمه غسل يده أيضاً ثلاثاً ان قام من نومه ، ثم نختار له ان يتمضمض ثلاثاً ، وليست المضمضة فرضاً ، وان تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة ، عمداً تركها او نسياناً ، ثم ينوى وضوئه للصلاة كما قدمنا ، ثم يضع الماء فى انفه ويجبده (٢)

(١) لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فى خبر صحيح نهى عن المنديل بعد الفسل ولا بعد الوضوء ولا يفهم أحد من رده المنديل بعد الفسل أنه كره ذلك . ومن فهم هكذا فأنما اشتبه عليه وجه الحق . وظاهر من مثل هذا أنه انما رده لعدم الحاجة اليه . لا أنه مكروه شرعاً (٢) فى الجنبة . ومجتهديه « وهو خطأ

بنفسه ولا بد ، ثم ينثره بأصابعه ولا بد مرة ، فإن فعل الثانية والثالثة فحسن ، وهما فرضان لا يجزىء الوضوء ولا الصلاة دونهما ، لاعدا ولا نسيانا ، ثم يفضل وجهه من حد منابت الشعر في أعلى الجبهة الى أصول الاذنين معا الى منقطع الذقن ، ويستحب أن يفضل ذلك ثلاثا أو اثنتين وتجزىء مرة ، وليس عليه أن يمس الماء ما انحدر من لحيته تحت ذقنه ، ولا أن يخلل لحيته ، ثم يغسل ذراعيه من منقطع الاظفار الى أول المرافق مما يلي الذراعين ، فإن غسل ذلك كله ثلاثا فحسن ، ومرتين حسن ، وتجزىء مرة ، ولا بد ضرورة من إيصال الماء بيقين الى ماتحت الخاتم بتحريكه عن مكانه ، ثم يمسح رأسه كيفما مسحه أجزأه وأحب اليها أن يمس رأسه بالمسح ، فكيفما مسحه بيديه ^(١) أو بيد واحدة أو باصبع واحدة أجزأه . فلو مسح بعض رأسه أجزأه وإن قل ، ونسحب أن يمسح رأسه ثلاثا أو مرتين وواحدة تجزىء ، وليس على المرأة والرجل مس ما انحدر ^(٢) من الشعر عن منابت الشعر على القفا والجبهة ، ثم يستحب له مسح أذنيه ، أن شاء بما مسح به رأسه وإن شاء بما جديده ، ويستحب تجديد الماء لكل عضو ، ثم يغسل رجله من مبتدأ منقطع الاظفار الى آخر الكعبين مما يلي الساق ، فإن غسل ذلك ثلاثا فحسن ، ومرتين حسن ومرة تجزىء ، ونسحب تسمية الله تعالى على الوضوء ، وإن لم يفعل فوضوؤه تام *

أما قولنا في المضمضة فلم يصح بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ، وإنما هي ^(٣) فعل فعله عليه السلام ، وقد قدمنا أن أفعاله ﷺ ليست فرضا ، وإنما فيها الإيتساء به عليه السلام ، لأن الله تعالى إنما أمرنا بطاعة أمر نبيه عليه السلام ولم يأمرنا بأن نفعل أفعاله ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)

(١) في المصرية « يده » وهو خطأ (٢) في المصرية « ما ينحدر »

(٣) في المصرية « هو »

وأما الاستنشاق والاستنثار قال عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ليستنثر » ، ورويناه أيضاً من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مسنداً ، ومن طريق سلمة بن قيس عن رسول الله ﷺ *

قال علي : قال مالك والشافعي : ليس الاستنشاق والاستنثار فرضاً في الوضوء ولا في الغسل من الجنابة ، وقال أبو حنيفة . هما فرض في الغسل من الجنابة وليسا فرضاً في الوضوء ، وقال أحمد بن حنبل وداود : الاستنشاق والاستنثار فرضان في الوضوء وليسافرضين في الغسل من الجنابة ^(١) ، وليست المضمضة فرضاً لا في الوضوء ولا في غسل الجنابة وهذا هو الحق ^(٢) *

ومن صح عنهم الأمر بذلك جماعة من السلف . روينا عن علي بن أبي طالب إذا توضأت فأنثر فأذهب ما في المنخرين من الخبث ، وعن شعبة قال حماد بن أبي سليمان فيمن نسي أن يمضمض ويستنشق قال : يستقبل ^(٣) وعن شعبة عن الحكم ابن عتيبة فيمن صلى وقد نسي أن يمضمض ويستنشق قال : أحب إلى أن يعيد — يعني الصلاة — وعن وكيع عن سفيان الثوري عن مجاهد : الاستنشاق شرط الوضوء ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى قالاجمعا : إذا نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد يعنون ^(٤) الصلاة — وعن

(١) في الجنبة « الاستنشاق والاستنثار فرضان وليس فرضين في غسل الجنابة » وهو سقط ظاهر

(٢) هنا بهامش الجنبة ما نصه « وقال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى : احتجاجه بـ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) يدل على أن أفعاله تأكد فيها ، وفي حديث رواه أبو داود في مسنده بإسناد حسن : إذا توضأت فتمضمض .

(٣) يعني يعيد الوضوء ، ووقع في الأصلين « بصل » بدون اعجاب وهو خطأ

(٤) كذا في الأصلين ، واستظهر بحاشية الجنبة أنه « ينيان » وهو أظهر

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. من نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد—
يعني الصلاة — وعن ابن أبي شيبة عن أبي خالد الاحمر عن هشام عن الحسن في المضمضة
والاستنشاق والاستنثار وغسل الوجه واليدين والرجلين: فثنتان تجزيان وثلاث أفضل *
قال علي وشغب قوم بان الاستنشاق والاستنثار ليسا مذكورين في القرآن وأن
رسول الله ﷺ قال: « لا تتم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى » *

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه لان الله تعالى يقول: (من يطع الرسول فقد
اطاع الله) فكل ما أمر به رسول الله ﷺ فالله تعالى أمر به . *

وأما قولنا في الوجه، فانه لاختلاف في أن الذي قلنا فرض غسله قبل خروج
الliche، فاذا خرجت الliche فهي مكان ما سترت، ولا يسقط غسل شيء يقع عليه اسم
الوجه بالدعوى ، ولا يجوز أن يؤخذ بالرى فرق بين ما يفسل الامر من وجهه والكوسج
والألحى (١) وأما ما انحدر عن الذقن من الliche وما انحدر عن منابت الشعر من
القفا والجهة — فانما أمرنا هز وجل بفسل الوجه ومسح الرأس (٢) وبالضرورة يدري
كل أحد أن رأس الانسان ليس في قفاه، وأن الجهة من الوجه المغسول، لاحظ فيها
للرأس المسوح، وأن الوجه ليس في العنق ولا في الصدر ، فلا يلزم في كل ذلك شيء،
اذ لم يوجبه قرآن ولا سنة ، *

وأما قولنا في غسل الذراعين وما تحت الاظفار والمرقبين، فان الله تعالى قال :
(وأيديكم الى المرافق) فمن ترك شيئاً ولو قرشرة مما أمر الله تعالى بفسله فلم يتوضأ
كما أمره الله تعالى، ومن لم يتوضأ كما أمره الله تعالى فلم يتوضأ أصلاً، ولا صلاة له فوجب
ايصال الماء بيقين الى ما ستر الاظفار من الاصبع، وأما المرافق فان « الى » في لغة العرب
التي بها نزل القرآن تقع على معنيين ، تكون بمعنى الغاية ، وتكون بمعنى مع ، قال الله
تعالى : (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم) بمعنى مع أموالكم ، فلما كانت تقع « الى »
على هذين المعنيين وقوعاً صحيحاً مستويًا ، لم يجوز أن يقتصر بها على أحدهما دون

(١) الكوسج هو الذي لم ينبت له لحية : قال الازهري لا أصل له في العربية :

وقيل مررب والالحى (٢) في المصرية « ويمسح الرأس ويغسل الوجه »

الآخر، فيكون ذلك تخصيصاً لما تقع عليه بلا برهان، فوجب أن يجزى غسل القراعين إلى أول المرفقين بأحد المعنيين، فيجزى فإن غسل المرافق فلا بأس أيضاً. • وأما قولنا في مسح الرأس فإن الناس اختلفوا. فقال مالك بعموم مسح الرأس في الوضوء، وقال أبو حنيفة بمسح من الرأس فرضاً مقدار ثلاث أصابع، وبذلك عنه تحديد الفرض عما يمسح من الرأس بأنه ربع الرأس وأنه إن مسح رأسه بأصبعين أو بأصبع لم يجزه ذلك، فإن مسح بثلاث أصابع أجزأه، وقال سفيان الثوري: يجزى من الرأس مسح بعضه ولو شعرة واحدة، ويجزى مسحه بأصبع وبيعض أصبع، وحده أصحاب الشافعي ما يجزى من مسح الرأس بشعرتين، ويجزى بأصبع وبيعض أصبع وأحب (١) ذلك إلى الشافعي العموم بثلاث مرات، وقال أحمد بن حنبل يجزى المرأة أن تمسح بمقدم رأسها وقال الاوزاعي والليث: يجزى مسح مقدم الرأس فقط ومسح بعضه كذلك، وقال داود: يجزى من ذلك ما وقع عليه اسم مسح، وكذلك بما مسح من أصبع أو أقل أو أكثر وأحب إليه العموم ثلاثاً وهذا هو الصحيح، وأما الاختصار على بعض الرأس فإن الله تعالى يقول: (وامسحوا برؤوسكم) والمسح في اللغة التي نزل بها القرآن هو غير الفسل بلا خلاف، والفسل يقتضي الاستيعاب، والمسح لا يقتضيه •

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا التيمي (٢) هو سليمان — عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن — هو البصري — عن ابن المغيرة ابن شعبة — هو حمزة — عن أبيه: «ان رسول الله ﷺ توضأ فمسح بناصيته ومسح على الخفين والعامة» •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد عن المعتمر بن سليمان التيمي قال: سمعت أبي يحدث عن بكر بن عبد الله

(١) في النسخة « واجب » وهو تصحيف
(٢) في المصرية « التيمي » وهو خطأ

المزني عن الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه : « أن رسول الله (١) كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته » قال بكر : وقد سمعته من ابن المغيرة : ومن قال بهذا جماعة من السلف ، روينا عن معمر عن أيوب السخنياني عن نافع (٢) عن ابن عمر : أنه كان يدخل يده في الوضوء فيمسح به مسحة واحدة ، اليافورخ فقط . ورويناه أيضاً (٣) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير : أنها كانت تمسح عارضها إلا بمن ييدها اليمنى ، وعارضها الأيسر بيدها اليسرى من تحت الحمار ، وفاطمة هذه أدركت جدتها أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وروت عنها . وعن وكيع عن قيس عن أبي هاشم عن النخعي قال : إن أصاب هذا - يعني مقدم رأسه وصدغيه - أجزاء - يعني في الوضوء - وعن وكيع عن اسماعيل الأزرق عن الشعبي قال : إن مسح جانب رأسه أجزاء . وروى أيضاً عن عطاء وصفية بنت أبي عبيد (٤) وعكرمة والحسن وأبي العالية وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم * قال أبو محمد : ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما رويناه عن ابن عمر في ذلك ، ولا حجة لمن خالفنا فيمن روى عنه من الصحابة وغيرهم مسح جميع رأسه ، لأننا لا ننكر ذلك بل نستحبّه ، وإنما نطالبهم بن (٥) أنكر الاختصار على بعض الرأس في الوضوء فلا يجذونه *

قال علي : ومن خالفنا في هذا فاتهم يتناقضون ، فيقولون في المسح على الخفين : إنه خطوط لا يمسح الخفين ، فما الفرق بين مسح الخفين ومسح الرأس ؟ وأخرى . وهي (٦) أن يقال لهم : إن كان المسح عندكم يقتضى العموم فهو والتفصيل سواء ، وما الفرق بينه

(١) في النجدة أن نبي الله (٢) في النجدة « عن رافع » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا من طريق » وهو سقط

(٤) في النجدة « بنت عبيدة » وهو خطأ

(٥) في المصرية « فيمن » وهو خطأ

(٦) في الاصلين « وهم » وهو خطأ ، لأن المراد وحجة عليهم أخرى وهي

وبين الفصل؟ وان كان كذلك (١) فلم تنكروا مسح الرجلين في الوضوء وتأبون إلا غسلهما ان كان كلاهما يقتضى العموم؟ وأيضا فانكم لا تختلفون في أن غسل الجنازة يلزم تقصى الرأس بالماء، وأن ذلك لا يلزم في الوضوء، فقد أقررتم بأن المسح بالرأس خلاف الفصل، وليس هنا فرق إلا أن المسح لا يقتضى العموم فقط، وهذا ترك قولكم (٢). وأيضا فما تقولون فيمن ترك بعض شجرة (٣) واحدة في الوضوء فلم يمسح عليها؟ فنقولهم: إنه يجوز، وهذا ترك منهم لقولهم: فان قالوا: انما نقول بالاغلب، قيل لهم: فترك شترتين أو ثلاثا؟ وهكذا أبدا، فان حدوا حدا قالوا بباطل لادليل عليه، وان تهادوا صاروا الى قولنا، وهو الحق *

فان قالوا يسن عم رأسه فقد صح أنه توشأ، ومن لم يعمه فلم يتفق (٤) على أنه توشأ، قلنا لهم: فأوجبوا بهذا الدليل نفسه الاستسقاء فرضا والترتيب فرضا، وغير ذلك مما فيه ترك لجمهور منذهبهم *

فان قالوا: مسحه عليه السلام مع ناصيته على عمامته يدل على العموم، قلنا: هذا أعجب شيء! لانكم لا تجيزون ذلك من فعل من فعله، فكيف تحتجون بما لا يجوز عندهم! وأيضا فن لكم بأنه فعل واحد؟ بل هما فصلان متغايران على ظاهر الاخبار في ذلك *

وأما تخصيص أبي حنيفة لربع الرأس أولمقدار ثلاثة أصابع ففاسد، لانه قول لادليل عليه، فان قالوا: هو مقدار الناصية، قلنا لهم: ومن لكم (٥) بأن هذا هو مقدار الناصية؟ والأصابع تختلف، وتحديد ربع الرأس يحتاج الى تكبير ومساحة، وهذا باطل، وكذلك قولهم في منع المسح بأصبع أو بأصبعين. فان قالوا: انما أردنا أكراليد، قلنا لهم: أنتم لا توجبون المسح باليد فرضا، بل تقولون انه لو وقف (٦)

(١) في المصرية « وان كان ذلك »

(٢) في المصرية « لقولهم » وهو خطأ لان المقام مقام خطاب

(٣) في اليمنية « فا تقولون ان تقص بعض شجرة » وما هنا أحسن

(٤) في المصرية « فلم ييقن » وهو خطأ (٥) في اليمنية « ومن أين لكم »

(٦) في اليمنية « انه ان وقف »

تحت ميزاب فس الماء منه مقدار ربع رأسه أجزاء ، فظهر فساد قولهم . ويسألون أيضاً عن قولهم بأكثر اليد ؟ قالهم (١) لا يجدون دليلاً على تصحيحه ، وكذلك يسألون عن اقتصارهم على مقدار الناصية ؟ قالوا : اتباعاً للخبر في ذلك ، قيل لهم : فلم تعدتكم الناصية الى مؤخر الرأس ؟ وما الفرق بين تعديتكم الناصية الى غيرها وبين تعدى مقدارها الى غير مقدارها ؟ *

وأما قول الشافعي فإن النص لم يأت بمسح الشعر فيكون ماقال من مراعاة عدد الشعر ، وإنما جاء القرآن بمسح الرأس ، فوجب أن لا يراعى الا ما يسمى مسح الرأس فقط (٢) ، واظهر الذي ذكرنا عن النبي ﷺ في ذلك هو بعض ما جاء به القرآن ، فالآية أعم من ذلك الخبر ، وليس في الخبر منع من استعمال الآية ، ولا دليل على الاقتصار على الناصية فقط . وبالله تعالى التوفيق *

١٩٩ - مسألة - وأما مسح الاذنين فليس فرضاً ، ولاهما من الرأس *
لان الآثار في ذلك واهية كلها ، قد ذكرنا فسادها في غير هذا المكان ، ولا يختلف أحد في أن البياض الذي بين منابت الشعر من الرأس وبين الاذنين ليس هو من الرأس في حكم الوضوء ، فمن المحال أن يكون يحول بين أجزاء رأس الحى عضو ليس من الرأس ، وأن يكون بعض رأس الحى مبانئاً لسائر رأسه ، وأيضاً فلو كان الاذنان من الرأس لوجب حلق شعزهما في الحج ، وهم لا يقولون هذا ، وقد ذكرنا البرهان على صحة الاقتصار على بعض الرأس في الوضوء ، فلو كان الاذنان من الرأس لاجزأ أن يمسحاً عن مسح الرأس ، وهذا لا يقوله أحد ، ويقال لهم : ان كانتا من الرأس فما بالك تأخذون لهما ماء جديداً وهما بعض الرأس ؟ وأين رأيتم (٣) عضواً يجدد لبعضه ماء غير الماء الذي مسح به سائرته . ثم لو صح الاثر أنهما من

(١) في المصرية « بأنهم » وهو خطأ

(٢) هنا بهامش الجنية ما نصه « الصحيح أن قول الشافعي رحمه الله لا يتقدر بثلاث شعرات ، بل الواجب عنده ما يقع عليه اسم المسح ، كقول سفيان الثوري ودادود ومن معها كما اختاره ابن حزم

(٣) في المصرية « وأن رأيتمكم »

الرأس ، لما كان علينا في ذلك قضى لشيء من أقوالنا وبالله تعالى التوفيق *
 ٢٠٠ - مسألة - وأما قولنا في الرجلين فإن القرآن نزل بالمسح ، قال الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) وسواء قرئ بمخفض اللام أو بفتحها هي على كل حال (١) عطف على الرعوس : إما على اللفظ وإما على الموضع ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة . وهكذا جاء عن ابن عباس : نزل القرآن بالمسح - يعني في الرجلين في الوضوء *
 وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف ، منهم علي بن أبي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة والشعبي وجماعة غيرهم ، وهو قول الطبري ، ورويت في ذلك آثار *

منها أثر من طريق همام عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ثنا علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه - هو رفاعة بن رافع - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « انها لا تجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل ثم يغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه الى الكعبين » *
 وعن اسحاق بن راهويه ثنا عيسى بن يونس (٢) عن الاعمش عن عبد خير عن علي « كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما » *

قال علي بن أحمد : وإنما قلنا بالفضل فيهما لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « تخلف النبي ﷺ في سفر فادر كنا وقد أرهقنا (٣) المصر ، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا ، فننادى بأعلى صوته ويل للعقاب من النار ، مرتين أو ثلاثا » *

(١) في المصرية « هي كل حال » بحذف « على »

(٢) في المصرية عيسى بن يوسف وهو خطأ (٣) في المصرية « راهقنا »

(٤) انظر ضبطه وترجمته في المسألة ١٤٩

كتب الى سالم بن أحمد قال ثنا عبد الله بن سعيد الشافعي ثنا عمر (١) بن محمد السجستاني ثنا محمد بن عيسى الجلودي ثنا ابراهيم بن محمد بن سفيان ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا اسحاق بن راهويه ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المعتز - عن هلال بن أساف (٢) عن أبي يحيى (٣) - هو مصدع الاعرج - عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: « خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة الى المدينة حتى اذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر ، فتوضؤوا وهم عجال ، فانهم بينا اليهم وأعقابهم تلوح لم يمسها الماء ، فقال رسول الله ﷺ : ويل للأعقاب من النار ، أسبغوا الوضوء » فأمر عليه السلام بأسبغ الوضوء في الرجلين ، وتوعد بالنار على ترك الأعقاب ، *

فكان هذا الخبر زائدا على مافي الآية ، وعلى الأخبار التي ذكرنا ، وناسخا لما فيها ، ولما في الآية والأخذ بالزائد واجب ، ولقد كان يلزم من يقول بترك الأخبار للقرآن أن يترك هذا الخبر للآية ولقد كان يلزم من يترك الأخبار الصحاح للقياس أن يترك هذا الخبر ، لأننا وجدنا الرجلين يسقط حكمهما في التيمم ، كما يسقط الرأس ، فكان حملهما على ما يستطآن (٤) بسقوطه ويثبتان بثباته أولى من حملهما على مالا يثبتان بثباته ، وأيضا فالرجلان المذكوران مع الرأس ، فكان حملهما على ما ذكرنا معه أولى من حملهما على ما لم يذكرنا معه ، وأيضا فالرأس طرف والرجلان طرف ، فكان قياس الطرف على الطرف أولى من قياس الطرف على الوسط ، وأيضا فتم يقولون بالمسح على الخفين فكان تعويض المسح من المسح أولى من تعويض المسح من الغسل ، وأيضا فإنه لما جاز المسح على ساتر للرجلين (٥) ولم يحز على ساتردون الوجه والذراعين حل - على أصول أصحاب القياس - أن أمر الرجلين أخف من أمر الوجه والذراعين ،

(١) في المصرية « عمرو » بفتح الهمزة وهو خطأ

(٢) في التيمية « يسار » وهو خطأ

(٣) في المصرية « عن ابن يحيى » وهو خطأ (٤) في التيمية « يسقط »

(٥) في التيمية « على ساتر الرجلين »

فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ إِلَّا الْمَسْحُ وَلَا بَدَ ، فَهَذَا أَصَحُّ قِيَاسٍ فِي الْأَرْضِ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا *

وقد قال بعضهم : قد سقط حكم الجسد في التيمم ولم يدل ذلك على أن حكمه المسح *

قال أبو محمد : فنقول : صدقت ، وهذا يبطل قولكم بالقياس ، ويرىكم تفاسده . كله ، وبالله تعالى التوفيق . وهكذا كل ما رتبتم الجمع بينهما بالقياس - لاجتماعهما في بعض الصفات - فإنه لا بد فيهما من صفة يتفرقان فيها *

قال علي : وقال بعضهم : لما قال الله تعالى في الرجلين : (إلى الكعبين) كما قال في الأيدي : (إلى المرافق) دل على أن حكم الرجلين حكم الذراعين ، قيل له : (١) ليس ذكر المرفقين والكعبين دليلاً على وجوب غسل ذلك ، لأنه تعالى قد ذكر الوجه ولم يذكر في مبلته حداً ، وكان حكمه الغسل ، لكن لما أمر الله تعالى في الذراعين بالغسل (٢) كان حكمهما الغسل ، وإذا لم يذكر ذلك في الرجلين وجب أن لا يكون حكمهما ما لم يذكر فيهما إلا أن يوجهه نص آخر *

قال علي : والحكم للنصوص لا للدعوى والظنون . وبالله تعالى التوفيق *

٢٠١ - مسألة - وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مغفر أو غير ذلك : - أجزأ المسح عليها ، المرأة والرجل سواء في ذلك ، لعل أو غير لعل (٣) *

برهان ذلك حديث المنيرة الذي ذكرنا آنفاً ، حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني الحكم بن موسى ثنا بشر بن اسماعيل عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير (٤) حدثني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - حدثني

(١) كلمة « له » سقطت من المصرية (٢) كلمة « بالغسل » سقطت من المصرية

(٣) في النجفة « المرأة والرجل سواء ذلك لعل ولنير لعل »

(٤) في النجفة « عن أبي يحيى بن أبي كثير » وهو خطأ

عمرو بن أمية الضمري : « أنه رأى رسول الله ﷺ بمسح على الخفين والعمامة »
ورويناه من طريق البخاري عن عبدان عن عبد الله بن داود الخيري (١)
عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جعفر بن
عمرو بن أمية الضمري عن أبيه . وهذا قوة للخبر لأن أبا سلمة سمعه من عمرو بن أمية
الضمري مماعا ، وسمعه أيضا من جعفر ابنه عنه (٢) كما فعل بكر بن عبد الله المزني
الذي جمع حديث المغيرة من حمزة بن المغيرة (٣) وسمعه أيضا من الحسن (٤)
عن حمزة *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو
كريب محمد بن الملاء (٥) وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - قال أبو بكر وأبو
كريب : ثنا معاوية وقال ابن راهويه ، ثنا عيسى بن يونس ، ثم اتفق أبو معاوية
وعيسى كلاهما عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
كعب بن حجرة عن بلال : « أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والحناء » وروينا
أيضا من طريق أبي إدريس الخولاني عن بلال : « أنه عليه السلام مسح على العمامة
والموقين » وروينا أيضا من طريق أيوب السختياني عن أبي قلابة عن سلمان (٦)
ومن طريق محمد بن الحسين عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله
ابن الصامت عن أبي ذر : « رأيت رسول الله ﷺ توشأ ومسح على الموقين
والحناء » *

-
- (١) بضم الخاء وفتح الراء ، وبالباء ، وفي المصرية « الحريري » بالهم وهو خطأ
 - (٢) في الاصلين « عن جعفر أبيه عنه » وهو خطأ واضح
 - (٣) قوله « من حمزة بن المغيرة » سقط من المصرية
 - (٤) في المصرية « عن الحسن » وهو غير جيد
 - (٥) في المصرية « وأبو كريب ثنا محمد بن الملاء » وهو خطأ
 - (٦) في المصرية في الموضعين « سلمان » وهو خطأ

فهؤلاء ستة من الصحابة رضى الله عنهم : المغيرة بن شعبة وبلال وسلمان (١) وعمر بن أمية وكعب بن عجرة (٢) وأبوذر — : كلهم يروى ذلك عن رسول الله ﷺ بأسانيد لا معارض لها ولا مطعن فيها *

وبهذا القول يقول جمهور الصحابة والتابعين ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الله بن نمير وإسماعيل بن علية كلاهما عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخليل مرثد بن عبد الله الزنى عن عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي قال : رأيت أبا بكر الصديق يمسح على الخمار — يعنى فى الوضوء — *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عمران بن مسلم عن سويد ابن غفلة قال : سأل نباتة الجففى (٣) عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة ؟ فقال له عمر بن الخطاب : ان شئت فامسح على العمامة وان شئت فدع *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي جعفر عبد الله بن عبد الله الرازى عن زيد بن أسلم قال قال عمر بن الخطاب : من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله * وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس كلاهما عن أنس بن مالك : انه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة ، وهذه أسانيد فى غاية الصحة *

وعن الحسن البصري عن أمه : أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تمسح على الخمار وعن سلمان الفارسي : أنه قال لرجل : امسح على خفيك وعلى خمارك وامسح بناصيتك . وعن أبي موسى الاشعري : أنه خرج من حدث فمسح على خفيه وقلنسوته . وعن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة . وعن علي بن أبي طالب : أنه سئل عن المسح على الخفين ؟ فقال . نعم ، وعلى النملين والخمار . وهو قول سفيان الثوري ، روينا عن عبد الرزاق عنه قال : القلنسوة بمنزلة

(١) فى المصرية سليمان وهو خطأ

(٢) فى المصرية « عجرة » بالزاي وهو تصحيف قبيح

(٣) نباته بضم النون — ويقال بفتحها — ثم الباء الموحدة المفتوحة ثم تاء متارة مفتوحة . ذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان من المعلمين على عهد عمر .

العمامة - بمعنى في جواز المسح عليها - وهو قول الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبي ثور وداود بن علي وغيرهم *

وقال الشافعي : ان صح الخبر عن رسول الله ﷺ فيه أقول *

قال علي : والخبر - والله الحمد - قد صح فهو قوله .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يمسح على عمامة ولا خمار ولا غير ذلك وهو قول

الشافعي ، قال : الا أن يصح الخبر *

قال علي : ما نعلم للمانعين من ذلك حجة أصلاً ، فان قالوا جاء القرآن بمسح الرؤوس ، قلنا : نعم ، وبالمسح على الرجلين ، فأجزم المسح على الخفين ، وليس بأثبت من المسح على العمامة ، والممانعون من المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم أكثر من الممانعين من المسح على العمامة ، فما روى المنع من المسح على العمامة الا عن جابر وابن عمر ، وقد جاء المنع من المسح على الخفين عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس . وأبطلتم مسح الرجلين - وهو نص القرآن - بخبر يدعي مخالفنا ومخالفكم أننا ساعحن أنفسنا وساعتم أنفسكم فيه ، وأنه لا يدل على المنع من مسحها وقد قال بمسحها طائفة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقلم بالمسح على الجباثر ولم يصح قط فيه أثر عن رسول الله ﷺ ، وهذا تخليط *

وقال بعضهم : حديث المغيرة بن شعبة فيه : « انه مسح بناصيته وعلى

عمامته » فأما من لا يرى المسح على الناصية يجزى فقد جاهر الله تعالى والناس في احتجاجه بهذا الخبر ، وهو عاص لكل ما فيه *

وأما من يرى المسح على بعض الرأس يجزى قاتهم قالوا : ان الذي أجزأه

عليه السلام فهو مسح الناصية فقط وكان مسح العمامة فضلاً *

قال أبو محمد : رام هؤلاء أن يجعلوا كل ما في خبر المغيرة حكاية عن وضوء

واحد، وهذا كذب وجراً على الباطل ، بل هو خبر عن عمليْن متفايرين ، هذا ظاهر

الحديث ومقتضاه ، وكيف وقد رواه جماعة غير المغيرة ! *

وقال بعضهم : أخطأ الاوزاعي في حديث عمرو بن أمية ، لان هذا خبر رواه

— عن يحيى بن أبي كثير — شيبان وحرب بن شداد وبكر بن مضر وأبان العطار

وعلى بن المبارك فلم يذكروا فيه المسح على العمامة *
 قال على : قلنا لم فكان ماذا ؟ قد علم كل ذى علم بالحديث أن الاوزاعي أحفظ
 من كل واحد من هؤلاء ، وهو حجة عليهم ، وليسوا حجة عليه ، والاوزاعي ثقة ،
 وزيادة الثقة لا يحمل ردها ، وما الفرق بينكم وبين من قال في كل خبر احتججتم به :
 ان راويه أخطأ فيه ، لان فلانا وفلان لم يرو هذا الخبر ؟ *

وقال بعضهم لا يجوز المسح على العمامة كما لا يجوز المسح على القفازين *
 قال أبو محمد . وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه
 عين الباطل ، لانهم يمارضون فيه ، فيقال لم ان كان هذا القياس عندهم صحيحا
 فباطلوا به المسح على الخفين ؟ لان الرجلين (١) باليدين أشبه منها بالرأس ، قولوا :
 كما لا يجوز المسح على القفازين كذلك لا يجوز المسح على الخفين ولا فرق *
 فان قالوا : قد صح المسح على الخفين عن رسول الله ﷺ ، قيل لهم (٢) : وقد
 صح المسح على العمامة عن رسول الله ﷺ *

و يمارضون أيضا بأن يقال لهم : ان الله تعالى قرن الرأس بالرجل في الوضوء
 وأنتم تميزون المسح على الخفين فأجزوا المسح على العمامة ، لانهما جميعا عضوان
 يسقطان في التيمم ، ولانه لما جاز تعويض المسح عندهم من غسل الرجلين فينبغي
 أن يكون يجوز تعويض المسح من المسح في العمامة على الرأس أولى ، ولأن الرأس طرف
 والرجلان طرف ، وأيضا قد صح تعويض المسح من جميع أعضاء الوضوء ، فعوض
 المسح بالتراب في الوجه والبراعين من غسل كل ذلك ، وعوض المسح على الخفين
 من غسل الرجلين ، فوجب أيضا أن يجوز (٣) تعويض المسح على العمامة من المسح
 على الرأس ، لتتفق أحكام جميع أعضاء الوضوء في ذلك قال علي : كل هذا انما أوردناه
 معاوضة لقياسهم الفاسد وأنه لا شيء من الاحكام قالوا فيه بالقياس الا ولما خالفهم

(١) في النسخة « لان الرجل » بالافراد ، وهو خطأ

(٢) في النسخة « قلت لهم »

(٣) في النسخة « فوجب أيضا تجوز » وهو خطأ

— من التعلق باقياس — كالذى لهم أو أكثر ، فيظهر بذلك بطلان القياس لكل من أراد الله توفيقه *

وقال بعضهم : إنما مسح رسول الله ﷺ على العمامة والخمار لمرض كان في رأسه قال علي : هذا كلام من لا مؤونة عليه من الكذب ، ومن يستغفر الله تعالى من مكالمة مثله ، لأنه متعمد للكذب والافتك بقول لم يأت به قط لانص ولادليل ، وقد عجل الله العقوبة لمن هذه صفته ، بأن تبوأ مقعده من النار ، لكذبه على رسول الله ﷺ *

ثم يقال لهم : قولوا مثل هذا في المسح على الخفين ، أنه كان لمة بقدميه ولا فرق ، على أن امرأ لو قال هذا لكان أعذر منهم (١) ، لانتاقد رويناه عن ابن عباس أنه قال في المسح على الخفين : لو قلم ذلك في البرد الشديد أو السفر الطويل . ولم يرو قط عن أحد من الصحابة أنه قال ذلك في المسح على العمامة والخمار (٢) ، فبطل قول من منع المسح على العمامة والخمار ، وصح خلافه للسنن الثابتة ، ولأبي بكر وعمر وعلي وأنس وأم سلمة وأبي موسى الأشعري (٣) وأبي أمامة وغيرهم ، وللقياس (٤) أن كان من أهل القياس *

فان قال قائل : انه لم (٥) يأت عن النبي ﷺ أنه مسح على غير العمامة والخمار ، فلا يجوز ترك ما جاء في القرآن من مسح الرأس لغير (٦) ما صح النص به ، والقياس باطل ، وليس فعله عليه السلام عموم لفظ (٧) فيحمل على عمومه *

(١) في البنية « لكان عذر منهم » وهو خطأ

(٢) كلمة « والخمار » سقطت من البنية

(٣) في المصرية بن أم سلمة وأبي موسى زيادة لفظ « فكيف » وهي زيادة مقحمة لا معنى لها

(٤) في المصرية « والقياس » وما هنا أصح

(٥) في المصرية بحذف « انه » (٦) في المصرية « بنير »

(٧) في المصرية « لفظه » بزيادة الضير

قلنا : هذا خطأ ، لانه عليه السلام لم يقل إنه لا يمسح إلا على عمامة او خمار ، لكن علمنا بمسحه عليها أن مباشرة الرأس بالماء ليس فرضاً ، فاذ ذلك كذلك ، فأى شيء لبس على الرأس جاز المسح عليه *

نم نقول ^(١) لهم : قولوا لنا لو أن الراوى قال مسح رسول الله ﷺ على عمامة صفراء من كتان مطوية ^(٢) ثلاث طليات ، أ كان يجوز عندكم المسح على حمراء من قطن ملوية ^(٣) عشر مرات أم لا ؟ وكذلك لو قال مسح ^(٤) عليه السلام على خفين أسودين ، أ كان يجوز على أبيضين أم لا ؟ فان لمواقول الراوى أحدثوا ديناً ^(٥) جديداً ، وإن لم يراعوه رجعوا الى قولنا *

٢٠٢ - مسئله قال أبو محمد : وسواء لبس ما ذكرنا ^(٦) على طهارة أو غير طهارة : قال ابو ثور : لا يمسح على العمامة والخمار إلا من لبسهما على طهارة ، قياساً على الخفين وقال اصحابنا كما قلنا *

قال على : القياس باطل ، وليس هنا علة جامعة بين حكم المسح على العمامة والخمار والمسح على الخفين ، وانما نص رسول الله ﷺ في اللباس على الطهارة - : على الخفين ، ولم ينص ذلك في العمامة ^(٧) والخمار ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) (وما كان ربك نسيا) فلو وجب هذا في العمامة والخمار ، لبينه عليه السلام ، كما بين ذلك في الخفين ، ومدعى المساواة في ذلك بين العمامة والخمار وبين الخفين - : مدع بلا دليل ، ويكلف البرهان على صحة دعواه في ذلك ، فيقال له : من اين وجب - إذ نص عليه للسلام في المسح على الخفين انه لبسهما على طهارة - : ان يجب هذا الحكم في العمامة والخمار ولا سبيل له ^(٨) اليه اصلاً بأكثر من قضية من رأيه ، وهذا لا معنى له ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

-
- (١) في المصرية « مطويات » وهو خطأ ^(٢) في البنية « ثم يقال لهم »
 (٣) في المصرية ملونة وهو تصحيف ^(٤) في البنية « يمسح وهو خطأ »
 (٥) في المصرية « حكماً » وما هنا أحسن وأظهر ^(٦) في المصرية « ما ذكر »
 (٧) في المصرية « على العمامة » ^(٨) كلمة « له » سقطت من المصرية

٢٠٣ - مسألة - ويمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تحديد ، وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه التوقيت في ذلك ثابتاً عنه (١) كالمسح على الخفين وبه قال أبو ثور ، وقال أصحابنا كما قلنا *

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والقياس باطل ، وقول القائل : لما كان المسح على الخفين موقفاً بوقت محدود في السفر ، ووقت في الحضر وجب أن يكون المسح على العمامة كذلك - : دعوى (٢) بلا برهان على صحتها وقول (٣) لا دليل على وجوبه ، ويقال له ما دليلك على صحة ما تذكر من أن يحكم للمسح (٤) على العمامة بمثل الوقتين المنصوصين في المسح على الخفين ؟ وهذا لا سبيل الى وجوده بأكثر من الدعوى ، وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمامة والخمار ، ولم يوقت في ذلك وقتاً ، ووقت في المسح على الخفين فيلزمنا أن نقول ما قلناه عليه السلام وإن لا نقول في الدين ما لم يقله عليه السلام قال الله تعالى « تلك حدود الله فلا تمتردها » *

٢٠٤ - مسألة . فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق ، وكذلك لو تمعد لباس ذلك ليمسح عليه جاز المسح ايضاً ، وإنما المسح المذكور في الوضوء خاصة ، وأما في كل غسل واجب فلا ، ولا بد من خلط كل ذلك وغسل الرأس *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ مسح على العمامة وعلى الخمار ، ولم يخص لنا حالاً من حال ، فلا يجوز أن يخص بالمسح حال دون حال وإذا كان المسح جائزاً فالقصد الى الجائز جائز ، وإنما مسح عليه السلام في الوضوء خاصة ، فلا يجوز أن يضاف الى ذلك ما لم يفعله عليه السلام ، ولا يجوز أن يزداد في السن ما لم يأت فيها ، ولا أن ينقص منها ما اقتضاه لفظ الخبر بها . وبالله تعالى التوفيق ، وهكذا يقول (٥) خصومنا في

(١) كلمة « عنه » سقطت من المصرية (٢) كلمة « دعوى » سقطت من النجفة
(٣) في الأصلين « وقولا » بالنصب وهو لحن (٤) في المصرية من أن الحكم للمسح (٥) في النجفة « وبهذا يقول »
(٩ م - ج ٢ المحلى)

المسح على الخفين سواء سواء .

٢٠٥ - مسألة . ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شعرة عمداً أو نسياناً - : لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعبه كله ، لأنه لم يصل بالطهارة التي أمر بها ، وقال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردى » .

٢٠٦ - مسألة . ومن نكس وضوءه أو قدم عضواً على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً لم تجزه الصلاة أصلاً ، وفرض عليه أن يبدأ بوجهه ثم ذراعيه ثم رأسه ثم رجله ، ولا بد في القراعين والرجلين من الابتداء باليمين قبل اليسار كما جاء في السنة . فان جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضو من الاعضاء المذكورة لم يجز ذلك فان فعل شيئاً مما ذكرنا لزمه أن يعود الى الذي بدأ به قبل الذي ذكره الله تعالى قبله فيعمله الى أن يتم وضوءه ، وإيس عليه أن يتتديء من اول الوضوء ، وهو قول الشافعي وإبي ثور واحمد بن حنبل واسحاق فأن انغمس في ماء جار وهو جذب ونوى الغسل والوضوء معا لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الغسل وعليه ان يأتي به مرتباً (١) وهو قول اسحاق .

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا ابراهيم بن هارون البلخي ثنا حاتم بن اسماعيل ثنا جعفر بن محمد عن ابيه قال : دخلنا على جابر بن عبد الله فقلت : اخبرني عن حجة برسول الله ﷺ قال جابر : « خرجنا معه - فذكر الحديث وفيه - ان رسول الله ﷺ خرج من الباب الى الصفا فلما دنا الى الصفا قال : (ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدأوا بما بدأ الله به) » .

قال علي : وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وانما قلنا : لا يجزى في الاعضاء المنموسة معا لا الوضوء ولا الغسل اذا نوى بذلك الغمس كلا الامرين

(١) في الاصلين « لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الغسل في تلك الا وعليه أن يأتي به مرتباً » فزيادة « في تلك إلا » زيادة مقحمة لم تقم معانها ولا تراها صواباً فذلك حذفتها

فلانه لم يأت بالوضوء كما أمر، ولم يخلص النفس فيجزيه ، لكن (١) خلطه بعمل فاسد فبطل أيضا الفصل في تلك الاعضاء لانه أتى به بخلاف ما أمره الله تعالى به ، وأما الاستنشاق والاستنثار فلم يأت فيهما (١) في الوضوء ذكر بتقديم ولا تأخير حكيمًا أتى بهما في وضوئه أو بعد وضوئه وقبل صلاته (٣) أو قبل وضوئه — : أجزأه (٤) * قال علي : وقال أبو حنيفة : جائز تنكيس الوضوء والآذان والطواف والسعي والاقامة ، وقال مالك : يجوز تنكيس الوضوء ولا يجوز تنكيس الطواف ولا السعي ولا الآذان ولا الاقامة *

قال أبو محمد : لا يجوز تنكيس شيء من ذلك كله ، ولا يجزئ شيء منه منكسًا ، فاما قول مالك فظاهر التناقض ، لانه فرق بين مالا فرق بينه ، وأما أبو حنيفة فانه أطرده قولًا ، وأكثر خطأ ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم ، فهلا قاسوا ذلك على ما اتفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة ؟! على أنه قد صح الاجماع في بعض الاوقات على تنكيس الصلاة وهي حال من وجد الامام جالسًا أو ساجدًا ، فانه يبدأ بذلك وهو آخر الصلاة وهذا مما تناقضوا فيه في قياسهم *

وقد روينا عن علي بن أبي طالب وابن عباس جواز تنكيس الوضوء ، ولكن لاحجة في أحد مع القرآن إلا في الذي أمر ببيانه وهو رسول الله ﷺ ، وهذا مما

(١) في المصرية « ولكن » (٢) في المصرية « فلم يأت بينهما في الوضوء » وهو خطأ (٣) في المصرية « أو قبل صلاته » وما هنا أحسن . (٤) هذا مناقض لما قاله المؤلف في أول هذه المسئلة « فان جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضوم الأعضاء المذكورة لم يجز ذلك » وأظن أن الصواب ما هنا لأنه استدل على جوازه بأنه لم يأت فيهما ذكر بتقديم ولا تأخير ، واذن فيكون ما هناك خطأ من النسخ ولعل صوابه « جاز ذلك ودليل المؤلف في هذه النقطة ضعيف لأن الأمر جاء صريحًا بهما وبين رسول الله ﷺ بفعله موضعهما فهو بيان ملحق بأمره يدل على الوجوب في الفعل وفي الترتيب . وكذلك المضمضة في رأينا ، بل نرى أن المضمضة والاستنشاق والاستنثار إنما هي جزء من غسل الوجه جاء فعل النبي فيها مينا للواجب مرة غسله بنص القرآن الكريم

تناقض فيه الشافعيون فتركوا فيه قول صاحبين لا يعرف لهما من الصحابة مخالف . وبالله تعالى التوفيق *

والعجب كله أن المالكيين أجازوا تنكيس الوضوء القى لم يأت نصر من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ فيه، ثم أتوا إلى ما أجاز الله تعالى تنكيسه فمنعوا من ذلك، وهو الرمي والحلق (١) والنحر والذبح والعاوف، فإن رسول الله ﷺ أجاز تقديم بعض ذلك على بعض، كما سنده أن شاء الله تعالى في كتاب الحج، فقالوا: لا يجوز تقديم العاوف على الرمي ولا تقديم الحلق على الرمي وهذا كما ترى *

حدثنا أحمد بن قاسم ثنا أبي حدثني جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا أحمد بن واقد ثنا زهير بن معاوية عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: « إذا توضأتم ولبستم فأبدأوا بيمينكم » *

وأما وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار ولا بد، فلحديث رقيقة بن رافع أن رسول الله ﷺ قال: « لا تم صلاة أحدكم حتى يمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين فصيح أن ههنا ويسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين فصيح أن ههنا أسبغاً عطف عليه غسل الوجه، وليس إلا الاستنشاق والاستنثار (٢) » *

٢٠٧ — مسألة — ومن فرق وضوءه أو غسله أجزاء ذلك، وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت، ما لم يحدث في خلال وضوئه ما ينقض الوضوء، وما لم يحدث في خلال غسله ما ينقض الغسل *

برهان ذلك أن الله عز وجل أمر بالتطهر من الجنابة والحيض، وبالوضوء من الأحداث، ولم يشترط عز وجل في ذلك متابعة فكيفما أتى به المرء أجزاء، لانه قد وقع عليه اسم الاخبار بأنه تطهر، وبأنه غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجليه. حدثنا عبد الله بن (٣) ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا

(١) في المصرية « والحلاق » وهو خطأ

(٢) من أول « حدثنا أحمد بن قاسم » إلى هنا سقط من النسخة، وكلامه هنا

يناقض ما سبق للمؤلف من عدم وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار،

(٣) في النسخة « عبد الله بن قحح » وهو خطأ

على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي سلمة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يتغسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثلاثاً ثم يأخذ بيمينه فيصب على يساره فيغسل فرجه حتى يتنقي ثم يغسل يديه غسلاً حسناً ثم يغمض ثلاثاً ثم يستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويغسل ذراعيه ثلاثاً ثم يصب على رأسه ثلاثاً ثم يغسل جسده غسلاً فإذا خرج من مقتله غسل رجله *

قال على: إذا جاز أن يجلس رسول الله ﷺ بين وضوئه وغسله وبين تمامها يغسل رجله مهلة خروجه من مقتله فالتفريق بين المدة لانص فيه ولا برهان وهذا قول السلف كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه قال بالسوق ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى لجنائز (١) حين دخل المسجد ليصلي عليها فمسح (٢) على خفيه ثم صلى عليها، وروينا عن سفیان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال كان أحدهم يغسل رأسه من الجنابة بالسدر ثم يمكث ساعة ثم يغسل سائر جسده. وإبراهيم تابع أدرك أكبر التابعين وصغار (٣) الصحابة رضى الله عنهم، قال إبراهيم في الرجل تكون له المرأة والجارية فبرأفث (٤) امرأته بالغسل أنه لا بأس بأن يغسل رأسه ثم يمكث ثم يغسل سائر جسده بعد ولا يغسل رأسه. وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إن غسل الجنب رأسه بالسدر أو بالخطمي ثم يجلس حتى يجف رأسه فحسبه ذلك *

وهو قول أبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حي، وقد روى نحوه هذا عن سعيد بن المسيب وطاوس، وقيل مالك: أن طال الأمر (٥) ابتداء الوضوء، وإن لم يطل بنى على وضوئه، وقد روينا عن قتادة وابن أبي ليلى وغيرهم نحوه هذا *

(١) في الأصل المصري «ثم دعا بجنائز» وهو خطأ صحناه من الموطأ ص ١٢

(٢) من أول قوله «فغسل وجهه» إلى هنا سقط من النسخة الجنية، وهو خطأ

(٣) في المصرية «وصغار» وهو خطأ (٤) في الجنية «فبرأفث» وهو تصحيف

(٥) في المصرية «أن طال الأمر» وهو خطأ

وحد بعضهم ذلك بالجوف ، وحد بعضهم ذلك بأن يكون في طلب الماء فينبى أو يترك وضوءه ويبتدىء (١) *

قال أبو محمد : أما تحديد مالك بالطول فانه يكلف المنتصر له بيان (٢) ما ذلك الطول الذى تجب (٣) به شريعة ابتداء الوضوء ، والقصر الذى لا تجب به هذه الشريعة ، فلا سبيل لهم الى ذلك الا بالدعوى التى لا يعجز عنها أحد ، وما كان من الاقوال لا برهان على صحته فهو باطل ، إذ الشرائع غير واجبة على أحد حتى يوجبها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ *

وأما من حد ذلك بجوف الماء فخطأ ظاهر ، لانه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل لما ذكرناه ، وأيضاً فان (٤) في الصيف في البلاد الحارة لا يتم أحد وضوءه حتى يجف وجهه ، ولا يصح وضوءه على هذا *

. وأما من حد في ذلك بمادام في طلب الماء فقول أيضاً لا دليل على صحته ، والدعوى لا يعجز عنها أحد ، (٥) والمعجب أن مالكا يجيز أن يجعل المرء اذا رفع بين أجزاء صلاته (٦) مدة وعلا ليس من الصلاة ، ثم يمنع من ذلك في الوضوء *

قال على : فان تعلق بعضهم بخبر رويناه عن رسول الله ﷺ من طريق قتيبة عن بجير (٧) عن خالد عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ : « ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلى وفي قدمه لمعة لم يصبها الماء فأمره عليه السلام أن يميد الوضوء والصلاة : »

(١) في الجنية « فيبتدىء » (٢) في الجنية « بيان ذلك »

(٣) في الجنية « الذى تحد به » وهو خطأ

(٤) في المصرية « وأيضاً فكان » وهو خطأ

(٥) كلمة « أحد » سقطت من المصرية

(٦) في المصرية « بين آخر صلاته » وهو خطأ واضح

(٧) بفتح الباء الموحدة وكسر الحاء المهملة ، وهو ابن سعد ووقع في الاصل

« يجي » وهو خطأ ، وخالد هو بن معدان

(٨) في الجنية « بخبر رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رأى » الخ . باسقاط السند وهو خطأ .

قلن هذا خبر لا يصح لان راويه بقية ، وليس بالقوى ، وفي السند من لا يدري (١)
من هو : وروينا أيضاً عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن عمر بن الخطاب : وعن
أبي سفيان (٢) عن جابر عن عمر بن الخطاب : أنه رأى رجلاً يصلي وقد ترك من
رجله موضع ظفر فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة (٣) •

قال علي : أما الرواية عن عمر أيضاً فلا تصح ، لان أبا قلابة لم يدرك عمر ،
وابو سفيان ضعيف •

وقد جاء أثر عن رسول الله ﷺ هو أحسن من هذا ، وروناه من طريق قاسم بن
أصمغ ثنا بكر بن مضر عن حرمة بن يحيى (٤) ثنا ابن وهب عن جرير بن حازم
عن قتادة عن أنس : « أن رسول الله ﷺ أتاه وقد توضأ وترك موضع الظفر لم يصبه
الماء (٥) فقال له رسول الله ﷺ : ارجع فأحسن وضوءك » وعن ابن وهب عن ابن لهيعة

(١) الحديث رواه أبو داود في سننه (ج ١ ص ٦٨) عن حيوة بن شريح عن
بقية ثمة وإنما عيب عليه التدليس فإذا صرح بالتحديث فحديثه صحيح ، وقد نقل
الشوكاني في نيل الاوطار (ج ١ ص ٢١١) أن في المستدرك تصريح بقية بالحديث
ولم أجد هذا الحديث في المستدرك . وأما جهالة الصحابة فإنها لا تنضر ، قال الأثرم :
« قلت لأحمد : هذا اسناد جيد ؟ قال نعم ، فقلت له : إذا قال رجل من التابعين :
حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث صحيح ؟ قال نعم » وهذا
الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٦٧) والبيهقي (ج ١ ص ٧٠) ونسبه الشوكاني
لأحمد وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني كلهم من حديث أنس بلفظ « ارجع
فأحسن وضوءك » وهو حديث صحيح من الطريقين كل منهما شاهد لآخر بقويه .
وسيروي المؤلف حديث أنس بعد أسطر من طريق قتادة

(٢) في المصرية « عن أبي سفيان » بحذف واو اللفظ وهو خطأ

(٣) من أول قوله « كان هذا خبر لا يصح » الى هنا سقط من النسخة ، وحديث
عمر هذا سيأتي مرفوعاً من طريق صحيحة وهو شاهد قوي للموقوف .

(٤) في النسخة « ثنا حرمة » (٥) في النسخة بحذف قوله « لم يصبه الماء »

عن أبي الزبير عن جابر عن عمر مثل هذا أيضاً (١) *

قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف فعل عمر (٢) هذا فقد خالفوا
هنا صاحباً لا يعرف له من الصحابة مخالف ، ويقتن يدري كل ذي علم أندمور
الاورقات ليس من الأحداث الناقضة للوضوء ، وقد تناقض مالك في هذا المكان ،
فروى أن من نسي عضواً من أعضاء وضوئه فأن غسله أجزاءه ، ورأى فيمن توضأ
ومسح على خفيه وبقي كذلك نهاره ثم خلع خفيه فأن وضوءه رجليه عنده قد انتقض ،
وانه ليس عليه الاغسل رجليه فقط ، وهذا تبعض الوضوء (٣) الذي منع منه :
وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٨ - مسألة - ويكره الاكثار (٤) من الماء في الغسل والوضوء ، والزيادة
على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس ، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ
أكثر من ذلك *

وروينا من طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن أبي حية بن قيس :
« أن علياً توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ (٥) . وعن ابن
المبارك عن الاوزاعي حدثني المطلب بن عبد الله بن حنطب : « أن عبد الله بن

(١) حديث عمر رواه مسلم (ج ١ : ص ٨٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٧٠) من طريق
معقل عن أبي الزبير عن جابر قال : « أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ
فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فاحسن
وضوءك ، فرجع ثم صلى »

(٢) في المصرية « ابن عمر » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وهذا بتقيض الوضوء » وهو تصحيف

(٤) في اليمنية « ويلزم الاكثار » وهو خطأ غريب

(٥) حديث الثوري عن أبي اسحق رواه الترمذي (ج ١ : ص ١١). ورواه هو أيضاً

(ج ١ : ص ١١) وأبو داود (ج ١ : ص ٤٣) وابن ماجه (ج ١ : ص ٨٦) والنسائي (ج ١ : ص ٢٨)

من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عن أبي حية مفعلاً وفيه الوضوء ثلاثاً
ثلاثاً ومسح الرأس مرة واحدة وهذا المفصل بين الجمل في رواية الثوري كما هو

ظاهر . وانظر نيل الاوطار (ج ١ : ص ١٩٦ - ١٩٩)

عمر تَوْضاً ثلاثاً يسند ذلك الى رسول الله ﷺ (١) وعن عثمان أيضاً مثل ذلك (٢) فلم يخص في هذه الآثار رأساً من غيره *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد ابن منصور ثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء قال : « رأيت رسول الله ﷺ تَوْضاً ففصل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين ومسح برأسه مرتين » (٣) *

وقد روينا عن أنس مسح رأسه في الوضوء ثلاثاً واثنين ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : أكثر ما أمسح برأسي ثلاث مرات لأزيد بكف واحدة لأزيد ولا أنقص ، وعن حماد بن سلمة ثنا جرير بن حازم : رأيت محمد بن سيرين تَوْضاً فمسح برأسه مسحتين أحداها ببلل يديه والآخرى بماء جديد ، وعن أبي عبيد ثنا هشيم ثنا العوام : أن ابراهيم التيمي (٤) كان يمسح رأسه ثلاثاً ، وهو قول الشافعي وداود وغيرهم وأما الاكثر من الماء فمذموم من الجميع *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن نافع ثنا شاذان ثنا ليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن حفصة

(١) الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ : ص ٨٣) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، والنسائي (ج ١ : ص ٢٥) من طريق ابن المبارك عن الأوزاعي (٢) حديث عثمان رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٠) وقال : « أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة ، فلم يذكروا الوضوء ثلاث وقالوا فيها : ومسح رأسه لم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره »

(٣) في سنن النسائي (ج ١ : ص ٢٨) ورواه البيهقي (ج ١ : ص ٦٣) وقال : « وقد خالفه — يعني سفيان بن عينة — مالك ووهيب وسليمان بن بلال وخالد الواسطي وغيرهم فرووه عن عمرو بن يحيى في مسح الرأس مرة الا انه قال اقبل وأدبر » وقد رواه الترمذي (ج ١ : ص ١١) من طريق ابن عينة بدون ذكر تكرار مسح الرأس .

(٤) في التيمية (ثنا العوام بن ابراهيم التيمي) وهو خطأ

(م ١٠ — ج ٢ المحلى)

بنت عبد الرحمن بن أبي بكر - وكانت تحت المنذر بن الزبير - قالت : « إن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أنها كانت تفتسل هي ورسول الله ﷺ في إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريباً من ذلك » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأهرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حبيب الانصاري قال سمعت عباد بن تميم عن جدتي - وهي أم عمار - : « أن النبي ﷺ توضأ فأنى باناء فيه قدر ثلثي المد » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادي ثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري عن مخزومة بن سليمان القرشي عن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره : « أنه رأى رسول الله ﷺ قام من النوم فعمد الى شجب (١) من ماء فتسوك وتوضأ فاسبغ الوضوء ولم يهرق من الماء الا قليلاً . »

وذكر الحديث *

قال علي : وقد جاءت آثار أنه عليه السلام توضأ بالمد واغتسل بالصاع ، وأنه عليه السلام توضأ بمكوك واغتسل بخمس مكأ (٢) وأنه عليه السلام كان يتوضأ من إناء فيه مد وربع ، وكل هذا صحيح لا يختلف ، وإنما هو ما أجزأ فقط . والله تعالى التوفيق *

٢٠٩ - مسألة - ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه (٣) جبائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يسمح على شيء من ذلك ، وقد سقط حكم ذلك المكان ، فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه لمس ذلك المكان بالماء ، وهو على طهارته ما لم يحدث *

برهان ذلك قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم . » فسقط بالقرآن والسنة كل ما عجز

(١) الشجب بالسكون السقاء الذي قد خلق وبلى وصار شتا

(٢) في النية « ينسل بخمس مكأ »

(٣) في النية « على ذراعه أو أصابعه أو رجليه » وما هنا احسن

عنه المرء ، وكان التعميـض منه شرعا ، والشرع لا يلزم الا بقرآن أو سنة ، ولم يأت قرآن ولا سنة بتعميـض المسح على الجبائر والدواء من غسل مالا يقدر على غسله ، فسقط القول بذلك *

فان قيل فانه (١) قد روى من طريق زيد عن أبيه عن جده عن علي : « قلت يارسول الله أمسح على الجبائر ؟ قال : نعم امسح عليها » . قلنا : هذا خبر لا تحمل روايته إلا على بيان سقوطه ، لانه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، وهو مذكور بالكذب (٢) *

فان قيل : فقد جاء أنه عليه السلام أمرهم أن يمسحوا على المصائب والتساخين قلنا : هذا لا يصح من طريق الاسناد ، ولو كان لما كانت فيه حجة ، لان المصائب هي العام ، قال الفرزدق : *

وركب كأن الريح تطلب عندهم لها ترة من جذبها بالمصائب (٣)

(١) كلمة « فانه » سقطت من المصرية

(٢) أبو خالد هذا وضاع قال وكيع : « كان في جوارنا يضع الحديث فلما فطن له نحول الى واسط » وقال احمد : « يروى عن زيد بن علي عن آبائه احاديث موضوعة يكذب » وقال ابن معين : « كذاب غير ثقة ولا مأمون » واحادithe التي يرويها هي التي عرفت باسم « مسند زيد » أو « المجموع الفقهي » وطبع في ميلانو بايطاليا سنة ١٩١٩ وفي مصر سنة ١٣٤٠ هجرية ومما يؤسف له ان يقرظه بعض افاضل العلماء من شيوخنا علماء الازهر غير متحرين معرفة ما فيه من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ناظرين الى عاقبة وثوق العامة — ممن لا يعرف الصحيح من السقيم — بوجود توقيعاتهم على مدائح هذه الاكاذيب ، ولله الامر من قبل ومن بعد .

(٣) الترة الثأر والبيت هنا كرواية الاغانى (ج ١ ص ٣٣٦) طبع دار الكتب وهو الموافق لما في ديوان الفرزدق ورواه صاحب اللسان في مادة عصب

وركب كأن الريح تطلب منهم لها سلبا من جذبها بالمصائب

وكذلك رواه أبو علي الثعالبي في الامالي (ج ٣ ص ٤٠) طبع دار الكتب .

والتساخين (١) هي الخفاف *

وانما أوجب من أوجب المسح على الجبائر قياساً على المسح على الخفين ، والقياس باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً ، لان المسح على الخفين فيه توقيت ، ولا توقيت في المسح على الجبائر ، مع أن قول القائل : لما أجاز المسح على الخفين وجب المسح على الجبائر - : دعوى بلا دليل ، وقضية من عنده ، ثم هي أيضاً موضوعة وضاعاً فاسداً ، لانه يجب فرض قيس على إباحة وتخيير ، وهذا ليس من القياس في شيء *

وقد روينا مثل قولنا عن بعض السلف ، كما روينا من طريق ابن المبارك عن سفیان الثوري عن عبد الملك بن أبجر (٢) عن الشعبي أنه قال في الجراحة : - اغسل ماحولها *

فإن قيل : قد رويت عن ابن عمر أنه ألثم أصبع رجله مرارة (٣) فكان مسح عليها ، قلنا : هذا فعل منه ، وليس إيجاباً للمسح عليها ، وقد صح عنه رضي الله عنه أنه كان يدخل الماء في باطن عينيه في الوضوء والغسل ، وأنتم لا ترون ذلك ، فضلاً عن أن توجبوه فرضاً ، وصح انه كان يميز بيع الحامل واستثناء ما في بطنها ، وهذا عندكم حرام ، ومن المقت عند الله تعالى أن تحتجوا به فيما اشتبهتم وتسقطوا الحجة

وبعد هذا البيت كما في الاغاني والامالي - على اختلاف في بعض الالفاظ -

سروا يركبون الريح وهي تلقهم على شعب الاكوار من كل جانب

إذا استوضحوا نارا يقولون ليها وقد خصرت ايديهم نار غالب

قال في اللسان « والعصاة العامة والهام يقال لها العصاب »

(١) في المصرية في الموضعين « والساخي » وهو خطأ لا معنى له .

(٢) يفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وفتح الجيم وهو عبد الملك بن سعيد بن حيان بن أبجر ، وكان ثقة من الاررار ومن أعلم الناس بالطب ولا يأخذ عليه أجرا . ووقع في الجنية « بحر » وهو خطأ

(٣) المرارة هنا لازقة بالكبد وهي التي تمرى الطعام ، تكون لكل ذى روح الا الطعام والابل قلها لا مرارة لها . قاله في اللسان . وأثر ابن عمر هذا رواه

البيهقي (ج : ١ ص : ٢٢٨)

به حيث لم تشتبهوا ، وهذا عظيم في الدين جداً *

واذ قد صرح ما ذكرنا فالوضوء إذا تم وجازت به الصلاة فلا ينقضه إلا حدث أو نص جلي (١) وارد بانتقاضه ، وليس سقوط اللصقة أو الجبيرة أو الرباط حدثاً ، ولا جاء نص بإيجاب الوضوء من ذلك ، والشرائع لا تؤخذ (٢) إلا عن الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ . ومن رأى المسح على الجبائر أبو حنيفة ومالك والشافعي ولم يرد ذلك داود وأصحابنا . والله تعالى التوفيق *

٢١٠ - مسألة - ولا يجوز لأحد مس ذكره يمينه جملة إلا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك ، ولا بأس بأن لمس يمينه ثوباً على ذكره ، ومس الذكر بالشمال مباح ، ومسح سائر أعضائه يمينه وبشماله مباح ، ومس الرجل ذكر صغير لمداواة أو نحو ذلك من أبواب (٣) الخير كالتحان ونحوه - : جائز باليمين والشمال ، ومس المرأة فرجها يمينها وشمالها جائز ، وكذلك مسها ذكر زوجها أو سيدها يمينها أو بشمالها جائز *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا فلا نص في النهي عنه ، وكل ما لا نص في تحريمه فهو مباح بقول الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) . وقول رسول الله ﷺ : « من أعظم الناس جرماً في الإسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » : وقوله عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » : أو كما قل عليه السلام فنص تعالى على أن كل محرم قد فصل لنا باسمه ، فصح أن ما لم يفصل تحريمه فلم يحرم ، وكذلك بالخبرين المذكورين *

وقد جاء النهي عن مس الرجل ذكره يمينه كما حدثنا حمام وعبد الله بن يوسف قال عبد الله ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) في النونية « إلا حدثاً ونص جلي » وفي المصرية « إلا حدث أو نص جلي » وكلاهما غير صواب (٢) في المصرية « لا توجد » وهو تصحيف (٣) في المصرية « أبواب » وهو تصحيف

ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر ثنا الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب السخيتاني ، وقال حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرني ^(١) قاضى بغداد ثنا أبو نعيم - هو الفضل ابن دكين - ثنا سفيان - هو الثوري - عن معمر ، ثم اتفق أيوب السخيتاني ومعمر ، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قل : « نهى رسول الله ﷺ أن يمس الرجل ذكره يمينه » . هذا لفظ معمر . ولفظ أيوب : « نهى رسول الله ﷺ أن يتنفس في الأناة وأن يمس ذكره يمينه وأن يستطيع يمينه » . وبهذا الخبر حرم أن يزيل أحد ^(٢) أثر البول يمينه بفسل أو مسح ، لانه استطابة •

قال علي : رواية معمر وأيوب زائدة على كل ما رواه غيرهما عن يحيى بن أبي كثير من الاختصار بالنهي عن مس الذكر باليمين في حال البول وعند دخول الخلاء ، والزيادة مقبولة لا يجوز ردها ، لا سيما وأيوب ومعمر أحفظ ممن روى بعض ما رواه ، وكل ذلك حق ، وأخذ كل ذلك فرض لا يحل رد شيء ^(٣) مما رواه الثقات ، فمن أخذ برواية أيوب ومعمر فقد أخذ برواية همام وهشام الدستوائى والأوزاعي وأبي اسماعيل ، ومن أخذ برواية هؤلاء وخالف رواية أيوب ومعمر فقد عصى ^(٤) •

وقد روينا مثل قولنا هذا عن بعض السلف ، كما روينا من طريق وكيع عن

(١) بكسر الباء الموحدة واسكان الراء وكسر التاء المتتاة نسبة الى « برت » بليدة في سواد بغداد وهو احمد بن محمد بن عيسى بن الازهرى الحافظ وقد سبق ذكره في المسئلة رقم ١٣٧ وترددنا في صحة اسمه لعدم اتفاق النسخ ولكن تين لنا الآن صحة انه « البرني » لأنه هو الذى ولي قضاء بغداد وروى عن أبي نعيم ، وترجمته في السمعاني (ورقة ٧١) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ : ص ١٥٧) وطبقات الحنفية (ج ١ : ص ١١٤) ومعجم البلدان (ج ٢ : ص ١٠٩) •

(٢) في الاصلين « أحداً » بالنصب وهو لحن (٣) في المصرية « لا يحل شيء » وهو خطأ (٤) في النجدة « فقد عصاه »

الصلت بن دينار عن عقبة بن صهبان (١) : سمعت أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه يقول : مامست ذكرى يميني مذ (٢) بايست بها رسول الله ﷺ ، وبه الى وكيع عن خالد بن دينار سمعت أبا العالية يقول : مامست ذكرى يميني مذ (٣) ستين سنة أو سبعين سنة ، وروينا عن مسلم بن يسار وكان من خيار التابعين أنه قال : لا أمس ذكرى يميني وأنا أرجو أن آخذ بها كتابي . والله تعالى التوفيق *

٢١١ - مسألة - ومن أيقن بالوضوء والفصل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الفصل أم لا فهو على طهارته ، وليس عليه أن يجدد غسلاً ولا وضوؤاً ، فلو اغتسل وتوضأ ثم أيقن (٤) أنه كان محدثاً أو مجنباً أو أنه قد أتى بما يوجب الفصل لم يجزه الفصل ولا الوضوء اللذان أحدثا بالشك ، وعليه أن يأتي بفصل آخر ووضوء آخر ، ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو الفصل فعليه ان يأتي بما شك فيه من ذلك ، فان لم يفعل وصلى بشك ثم ايقن انه لم يكن محدثاً ولا كان عليه غسل لم يجزه هلاته تلك أصلاً *

برهان ذلك قول الله تعالى : (ان يقعون إلا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئا) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « اذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث اولم يحدث فأشك (٥) عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحاً » . وهذا قول

(١) الصلت - بفتح الصاد المهملة واسكان اللام - ضعيف . وعقبة بن صهبان - بضم الصاد المهملة واسكان الميم - ثقة من التابعين (٢) في الجنة « منذ »

(٣) في الجنة « منذ » (٤) في المصرية « ثم تيقن »

(٥) في المصرية « أشكل » بدون الفاء وهو خطأ ، صححناه من الجنة ومن أبي داود (ج ١ : ص ٦٩) والحديث رواه أيضاً مسلم (ج ١ : ص ١٠٨) والترمذي بلفظ آخر (ج ١ : ص ١٦)

أبي حنيفة والشافعي وداود *

وقال مالك يتوضأ في كلا الوجهين ، واحتج بمض مقلديه بأن رسول الله ﷺ أمر من شك فلم يدر كم صلى بأن يلغى الشك ويبنى على اليقين *
قال أبو محمد : وهذا خطأ من وجهين أحدهما تركهم (١) للخبر الوارد في المسألة بعينها ، وغالطهم له ، وإن يجعلوا هذا الأمر حدثاً يوجب الوضوء في غير الصلاة ولا يوجب (٢) في الصلاة ، وهذا تنقض قد انكروا مثله على أبي حنيفة في الوضوء من القهقهة في الصلاة دون غيرها ، واخذهم بخبر جاء في حكم آخر . والثاني أنهم احتجوا بخبر هو حجة عليهم ، لأنه عليه السلام لم يجعل للشك حكماً ، وابقاه على اليقين عنده بلا شك ، وإن جاز (٣) أن يكون الأمر كما ظن — هذا — إلى تناقضهم ، قائمهم يقولون : من شك اطلق أم لم يطلق ، وإيقن بصحة النكاح فلا يلزمه طلاق ، ومن إيقن بصحة الملك فشك أنه اعتق أم لم يعتق (٤) فلا يلزمه عتق ، ومن تيقنت حياته وشك في موته فهو على الحياة ، وهكذا في كل شيء *

قال علي : فإذا هو كما ذكرنا فإن توضأ كما ذكرنا وهو شك في الحدث ثم إيقن بأنه كان أحدث لم يجزه ذلك الوضوء ، لأنه لم يتوضأ الوضوء الواجب عليه ، وإنما توضأ وضوءاً لم يؤمر به ، ولا ينوب وضوء لم يأمر الله عز وجل به عن وضوء أمر الله تعالى به . والله تعالى التوفيق *

٢١٢ — مسألة — والمسح على كل ملبس في الرجلين — مما يحل لباسه مما يبلغ فوق الكعبين — سنة سواء كانا خفين من جلود أو لبود (٥) أو عود أو حلفاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أو شعر — كان عليهما جلد أو لم يكن — أو جرموقين أو خفين على جوربين أو جوربين على جوربين أو ما أكثر من ذلك

(١) في المصرية « تركها » وهو خطأ (٢) في المصرية « ولا يوجبها » (٣) في اليمنية « وانه أجاز » وهو خطأ (٤) في اليمنية « فشك اعتق أو لم يعتق » (٥) اللبود بضم اللام وتخفيف الباء جمع لبد ولبدة وهو كل شعر أو صوف ملتبد ببعضه على بعض

أوهرا كس ، وكنئك إن لبست المرأة ما ذكرنا من الحرير ، فكل ما ذكرنا اذا لبس على وضوء جاز المسح عليه للقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن ، ثم لا يحل له المسح ، فاذا انقضى هذان الأمران - يعنى أحدهما - لمن وقت له صلى بذلك المسح ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت لم يحل له أن يمسخ ، لكن يخلع ما على رجله ويتوضأ ولا بد ، فإن أصابه ما يوجب الغسل خلعهما ولا بد ، ثم مسح كما ذكرنا ان شاء وهكذا أبداً كما وصفنا *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا زكرياء بن أبي زائدة عن عامر هو الشعبي ثنا عروة^(١) بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال : « كنت مع رسول الله ﷺ » - فذكر وضوءه عليه السلام - قال المغيرة « ثم أهويت لانتزع الخفين^(٢) ، فقال عليه السلام : دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين ، ومسح عليهما » *

حدثنا أحمد بن محمد الطالكني ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن علي بن احمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو الاحوص ثنا الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال : « كنت أمشي مع رسول الله ﷺ بالمدينة فأنهني الى سباطة^(٣) ناس فبال عليها قائماً ثم توضأ ومسح على خفيه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال عبد الله - ثنا محمد بن معاوية القرشي الهشامى ثنا أحمد بن شعيب ثنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - وقال يحيى ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن

(١) في الاصل « عوروة » وهو خطأ والصواب « عروة »

(٢) في مسلم (ج ١ ص ٩٠) « أخبرني » وفي النسخة « أخبرنا »

(٣) في النسخة « اسباطة » وهو خطأ ، والسباطة السكناسة وزنا ومعنى

ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ، ثم اتفق أحمد واسحاق واللفظ لأحمد قالنا (١) وكيع ثنا سفيان الثوري عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان (٢) عن هزيل (٣) بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبه : « ان رسول الله ﷺ توفوا ومسح على الجور بين والنطين » (٤) *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السرى عن أبي معاوية عن الاعشى عن الحكم — هو ابن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانيء قال . سألت عائشة أم المؤمنين عن المسح على الخفين فقالت . ائت على بن ابي طالب فانه اعلم بذلك منى فاتيته عليها فسألته عن المسح ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن بمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثا (٥) . وروناه ايضا كذلك من طريق مسلم بن الحجاج عن اسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق وزكريا بن عدى قال عبد الرزاق انا سفيان الثوري عن عمرو بن قيس الملائي — وكان سفيان اذا ذكره اتفق عليه — ، وقال زكريا عن عبيد الله بن عمرو الرقي (٦) عن

(١) في المصرية « قال وكيع » وهو خطأ (٢) بفتح الاء المثناة واسكان الراء (٣) بضم الهاء وفتح الزاي (٤) هذا الحديث لا يوجد في سنن النسائي المطبوعة وهي رواية أبي القاسم ، وانما وجد زائدا في نسخة أخرى وطبع بالهامش وذكر المصحح أنه في رواية ابن الاخر وانه عزاء في الاطراف الى النسائي ، (انظر النسائي ج ١ : ص ٣٢) وابن الاخر هو محمد بن معاوية بن الاخر الاندلسي شيخ شيخ ابن حزم في هذا الاسناد ، وقد رواه أبو داود (ج ١ : ص ٦١ — ٦٢) والترمذي (ج ١ : ص ٢) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٠٢) والبيهقي (ج ١ : ص ٢٨٣ — ٢٨٤) وصححه الترمذي وابن حبان ، وأعله النسائي وأبو داود بما لعبد الرحمن بن مهدي وغيره بأن المعروف من رواية المغيرة « ومسح على الخفين » وبسببه تكلم بعضهم في أبي قيس والحق أنه ثقة ثبت وأن الحديث صحيح لأن حكاية المسح على الخفين لا تنافي المسح على الجور بين بل هما حديثان مختلفان يحمل كل منهما على حكاية حال غير حال الآخر وهو واضح لا يحتمل أى اشتباه

(٥) في النسائي (ج ١ : ص ٣٢) (٦) في النجدة « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ

زيد بن ابي انيسة ، ثم اتفق زيد وعمرو (١) عن الحكم بن عتيبة بمثل حديث الاعمش عن الحكم واسناده (٢) *

حدثنا هشام بن سعيد الخيري ثنا عبد الجبار بن احمد المقرئ ثنا الحسن بن الحسين النجيري ثنا جعفر بن محمد بن الحسن الاصبهاني ثنا يونس بن حبيب بن عبد القاهر ثنا أبو داود الطيالسي ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهمام بن يحيى وشعبة بن الحجاج (٣) ، كلهم عن عاصم ابن ابي النجود عن زر بن حبيش قال . اتيت صفوان بن عسال (٤) قلت : إنه حك في نفسي من المسح على الخفين شيء (٥) فهل سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً ؟ فقال . « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر (٦) فأمرنا أن نمسح عليهما (٧) ثلاثة ايام ولياليهن من غائط وبول ونوم الامن جنابة (٨) » ورويناه ايضا من طريق معمر وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلهم عن عاصم عن زر عن صفوان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله *

وهذا نقل تواتر يوجب العلم ، ففي حديث المغيرة أن المسح انما هو على من أدخل الرجلين وهما طاهرتان ، وفي حديث حذيفة المسح في الخضر ، وفي حديث هزيل عن المغيرة المسح على الجوربين ، وفي حديث على عوم المسح على كل مالبس في الرجلين يوما وليلة للقيم ، وثلاثا للسافر ، وأن لا يتخلل إلا لغسل الجنابة في حديث صفوان *

وأما قولنا إنه اذا انقضى أحد الامدين (٩) المذكورين صلى الماسح بذلك المسح مالم ينتقض وضوؤه ، ولا يجوز له أن يمسح الا حتى ينزههما ويتوضأ : - فلأن

(١) في النسخة « زيد وعمرو » وهو خطأ (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٩١)

(٣) في المصرية « وسعيد بن الحجاج » وهو تصحيف (٤) في مسند أبي داود الطيالسي برقم ١١٦٦ « غدوت على صفوان بن عسال » (٥) كلمة « شيء » زدناها من مسند الطيالسي (٦) في المسند « سراً أو مسافرين »

(٧) في الاصلين « عليهما » وصححناه من المسند (٨) في النسخة « لا من جنابة » وهو خطأ (٩) في النسخة « الامرين » وهو خطأ

رسول الله ﷺ أمره أن يسمح أن كان مسافرا ثلاثا فقط ، وإن كان مقبلا يوما (١) وليلة فقط ، وأمر عليه السلام بالصلاة بذلك المسح ، ولم ينه عن الصلاة به بعد أمده (٢) المؤقت له ، وإنما نهاه عن المسح فقط ، وهذا نص الخبر في ذلك *

ومن قال بالمسح على الجورين جماعة من السلف ، كما روينا عن سفيان الثوري عن الزبرقان بن عبد الله العبدي (٣) ويحيى بن أبي حية (٤) والأعشى قال الزبرقان عن كعب بن عبد الله قال : رأيت علي بن أبي طالب رضي الله عنه بال فمسح على جوربيه ونعليه (٥) ، وقال يحيى عن أبي الجلاس (٦) عن ابن عمر : أنه كان يسمح على جوربيه ونعليه ، وقال الأعشى عن اسماعيل بن رجاء وإبراهيم النخعي وسعيد ابن عبد الله بن ضرار قال اسماعيل عن أبيه قال رأيت البراء بن عازب يسمح على جوربيه ونعليه (٧) ، وقال إبراهيم عن همام بن الحارث عن أبي مسعود البدرى (٨) : أنه كان يسمح على جوربيه ونعليه ، وقال سعيد بن عبد الله : رأيت أنس بن مالك أتى الخلاء ثم خرج وعليه قفنسوة بيضاء مزرورة (٩) فمسح على القفنسوة وعلى

(١) في المصرية « فيوماً » (٢) في المصرية « بعد أمره » وهو خطأ

(٣) الزبرقان هذا في حديثه وهم ، قاله البخاري

(٤) يحيى هذا هو أبو جناب الكلبي وهو لا بأس به إلا أنه مدلس

(٥) أثر على هذا رواه البيهقي باسنادين آخرين من طريق الزبرقان بن عبد الله

وهو أبو الورداء (ج ١ ص ٢٨٥)

(٦) بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره سبب مهمة وأظنه الكوفي الذي يروى عن

علي ، وأثر ابن عمر هذا لم أجده من رواه

(٧) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٨٥) من طريق الأعشى

(٨) في المصرية « عن ابن مسعود البدرى » وهو خطأ

(٩) كذا في المصرية وسنن البيهقي ولعل معناه أن لها زرا أي تشد به كأزار

القميص ، وفي النجدة « مرره » بدون نقط

جوربين له من خز عربي أسود^(١) ثم صلى، ومن طريق الضحاك بن غنخل عن سفيان الثوري حدثني عاصم الاحول قال . رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه ، وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قالاً جميعاً . كان أنس بن مالك يمسح على الجوربين والخفين والعمامة^(٢) ، وعن حماد بن سلمة عن أبي غالب^(٣) عن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة ، وعن وكيع عن أبي جناب^(٤) عن أبيه عن خلاص^(٥) بن عمرو عن ابن عمر قال : قال عمر بن الخطاب يوم الجمعة ثم توضأ ومسح على الجوربين والخفين وصلى بالناس الجمعة . وعن وكيع عن مهيدي بن ميمون عن واصل الاحدب

(١) في اليمنية « من حر عري أسود » بدون نقط ، وفي المصرية « من مرعري أسود » وفي البيهقي « وعلى جوربين أسود بن مرعزي » وفي نسخة منه « مرعدين » وقد رجحنا أن صحته « من خز عربي أسود » لرواية ثانية رواها البيهقي وفيها وعليه جوربان أسفلهما جلود وأعلاهما خز فسح عليهما » ويحتمل أن يكون الأصل هنا « وعلى جوربين له من مرعزي أسود » والمرعزي هو الصوف وهو بكسر الميم وفتحها واسكان الزاء وكسر الميم المهملة وتشديد الزاي المفتوحة ، ويقوى هذا الاحتمال ما رواه الدولابي في السكني والأسماء (ج ١ ص ١٨٩) : « أخبرني أحمد بن شعيب — هو النسائي — عن عمرو بن علي قال أخبرني سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال حدثنا الأزرق بن قيس قال : رأيت أنس بن مالك أحدث فسل وجهه وبديه ومسح على جوربين من صوف ، فقلت : أتمسح عليهما ؟ فقال : انهما خفان ولكنهما من صوف » *

(٢) الاثر عن أنس من طريق الضحاك وطريق حماد اسناداهما صحيحان
(٣) أبو غالب صاحب أبي أمامة هذا اختلف في اسمه وهو ثقة وصح له الترمذي أحاديث وضعفه بعضهم

(٤) في المصرية « ابن حباب » وفي اليمنية « أبي خباب » وكلاهما تصحيف والصواب « جناب » بفتح الجيم وتخفيف النون ، وهو يحيى بن أبي حبة السابق ذكره وأبوه ابو حبة اسمه « حى » (٥) خلاص بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام

عن ابى وائل عن ابى مسعود أنه مسح على جوربين له من شعر (١) وعن وكيم عن يحيى البكاء (٢) قال سمعت ابن عمر يقول المسح على الجوربين كاللمسح على الخفين: وعن قتادة عن سعيد بن المسيب الجوربان بمنزلة الخفين فى المسح ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء (٣) نمسح على الجوربين ؟ قال نعم امسحوا عليهما (٤) مثل الخفين ، وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي : أنه كان لا يرى بالمسح على الجوربين بأسا (٥) وعن أبى نعيم الفضل بن دكين قال : سمعت الاعمش (٦) سئل عن الجوربين أيمسح عليهما من بات فيهما ؟ قال نعم ، وعن قتادة عن الحسن وخلاس بن عمرو أنهما كانا بريان الجوربين فى المسح بمنزلة الخفين وقد روى أيضاً عن عبد الله بن مسعود وسعد بن أبى وقاص وسهل بن سعد وعمر بن حريث ، وعن سعيد بن جببر ونافع مولى بن عمر - فهم عمر وعلى وعبد الله بن عمرو وأبو مسعود والبراء ابن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وابن مسعود وسعد وسهل بن سعد وعمر بن حريث لا يعرف لهم من يميز المسح على الخفين من الصحابة رضى الله عنهم مخالف: ومن التابعين سعيد بن المسيب وعطاء و ابراهيم النخعي والاعمش وخلاس بن عمرو وسعيد بن جببر ونافع مولى ابن عمر ، وهو قول سفيان الثوري والحسن بن حى وأبى يوسف ومحمد بن الحسن وأبى ثور وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وداود ابن على وغيرهم *

وقال أبو حنيفة : لا يمسح على الجوربين ، وقال مالك : لا يمسح عليهما الا ان يكون أسفلهما قد خرز عليه جلد ، ثم رجع فقال : لا يمسح عليهما ، وقال الشافعى لا يمسح عليهما الا أن يكونا مجلدين *

قال على : اشتراط التجليد خطأ لا معنى له ، لانه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا

(١) أثر أبى مسعود الانصاري رواه البيهقي أيضا (٢) يحيى بن مسلم البكاء

ضيف (٣) فى التنية « أتمسح » (٤) فى المصرية « امسح عليها »

(٥) فى التنية « أنه كان لا يرى بالمسح على الجوربين كاللمسح على الخفين بأسا »

(٦) فى التنية « يسأل »

قياس ولا قول صاحب ، والمنع من المسح على الجوربين خطأ لأنه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وخلاف الآثار ، ولم يخص عليه السلام في الاخبار التي ذكرنا خفين من غيرها ،

والعجب أن الحنفيين والمالكيين والشافعيين يشنعون ويعظمون مخالفة صاحب اذا وافق تقليدهم ! وهم قد خالفوا ههنا احد عشر صاحباً ، لا يخاف لهم من الصحابة ممن يميز المسح ، فيهم عمر وابنه وعلى وابن مسعود وخالفوا أيضاً من لا يميز المسح من الصحابة ، فحصلوا على خلاف كل من روى عنه في هذه المسألة شيء من الصحابة رضي الله عنهم ، وخالفوا السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ والقياس بلا معنى . والله تعالى التوفيق *

وأما القائلون بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم فروينا من طريق شعبة وابن المبارك عن عاصم الاحول عن أبي عثمان النهدي (١) قال : شهدت سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر اختلفا في المسح ، فسح سعد ولم يمسخ ابن عمر ، فسألوا عمر بن الخطاب وأنا شاهد فقال عمر : امسح يومك وليلتك الى الغد ساعتك *

وعن شعبة عن عمران بن مسلم سمعت سويد بن غفلة قال بعثنا نباتة الجعفي الى عمر بن الخطاب يسأله عن المسح على الخفين ، قال فسأله فقال عمر : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوم وليلة يمسخ على الخفين والعمامة ، وهذان اسنادان لا نظير لهما في الصحة والجلالة *

وقد روينا ذلك ايضا من طريق سعيد بن المسيب وزيد (٢) بن الصلت كلاهما عن عمر *

ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث

(١) في النسخة « الهذلي » وهو خطأ

(٢) بضم الزاي وياء من متاتين الاولى مفتوحة تصغير « زيد » وفي المصرية

زير « وهو خطأ

ابن سويد عن عبد الله بن مسعود قال ثلاثة أيام للمسافر ويوم للمقيم يعني في المسح*
وروينا أيضا من طريق شقيق بن سلمة^(١) عن ابن مسعود ، وهذا أيضا اسناد

صحيح *

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة^(٢) عن
شريح بن هانيء الحارثي : سألت عليا عن المسح فقال للمسافر ثلاثا وللمقيم يوما وليلة*
وعن شعبة عن قتادة عن موسى بن سلمة قال : سألت ابن عباس عن المسح على
الخنفين فقال : ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم ، وهذا اسناد في غاية
الصحة *

وعن الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن ابيه قال صارت سنة للمسافر
ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة في المسح *

وعن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن^(٣) عن أبي زيد الانصاري صاحب رسول
الله ﷺ قال : مسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوما وليلة^(٤) *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج ومحمد بن راشد ويحيى بن ربيعة قال ابن جريج
أخبرني أبان بن صالح أن عمر بن شريح^(٥) أخبره أن شريكا القاضي كان يقول
للمقيم يوم الى الليل وللمسافر ثلاث ، وقال ابن أبي راشد أخبرني سليمان بن موسى
قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أهل المصيصة : أن اخلعوا^(٦) الخفاف في كل

(١) في المصرية « سفيان بن سلمة » وهو خطأ

(٢) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة واسكان اليا وفتح الميم الثانية والراء وآخره هاء

(٣) بفتح القاف والطاء المهملة (٤) في اليمنية « وللمقيم يوم وليلة »

(٥) كذا في المصرية وفي اليمنية « عمر بن شريح » ولم اتحقق من صحة هذا

الاسم فانه ليس في الرواة من يدعى هكذا الا « عمر بن شريح » وصحة اسمه على
التحقيق « عمر بن سعيد بن شريح » ولكنه غير الذي هنا فذاك يروى عن الزهري
المتوفي سنة ١٢٣ او سنة ١٢٤ والذي هنا يروى عن شريك بن عبد الله القاضي المتوفي

سنة ١٧٧ أو سنة ١٧٨ وبين الطبقتين بون شاسع

(٦) في المصرية « أن اخلعوا » وهو خطأ

ثلاث وقال يحيى بن ربيعة : سألت عطاء بن أبي رباح عن المسح على الخفين فقال ثلاث للمسافر ويوم للمقيم ، وقد روي أيضا عن الشعبي *

وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل وداود بن علي وجميع اصحابهم ، وهو قول اسحاق بن راهويه وجملة أصحاب الحديث *

وقد رواه أيضا أشهب عن مالك والرواية عن مالك مختلفة ، فلا ظهر عنه كراهة المسح للمقيم وقد روى عنه اجازة ^(١) المسح للمقيم ، وانه لا يرى التوقيت لا للمقيم ولا للمسافر وانهما يسحان أبدا ما لم يجنبا *

وتعلق مقلدوه في ذلك بأخبار ساقطة لا يصح منها شيء ، أرفعها من طريق خزيمه بن ثابت ، رواه أبو عبد الله الجدلي صاحب راية الكافر المختار ، ولا يعتمد على روايته ^(٢) ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لانه ليس فيه أن رسول الله ﷺ أباح المسح أكثر من ثلاث ولكن في آخر الخبر من قول الراوي : ولو تبادى السائل لزدانا . وهذا ظن وغيب لا يجعل القطع به في أخبار الناس ، فكيف في الدين إلا أنه صح من هذا اللفظ أن السائل لم يتماد فلم يزدحم شيئا ، فصار هذا الخبر

(١) في النجية « إجابة » وهو خطأ

(٢) الجدلي بفتح الجيم والدال المهملة . وأبو عبد الله هذا اسمه عبد بن عبد وقيل عبد الرحمن بن عبد . وهو ثقة وثقه احمد وابن معين والسجلي وضعفه ابن سعد قال ابن حجر في التهذيب : « كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية الى بيعته فأبى فحصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مدة ، فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيد وهو على الكوفة ، فأرسل اليه جيشا مع أبي عبد الله الجدلي الى مكة فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبسه ، وكفهم محمد عن القتال في الحرم ، فن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدلي وعلى أبي الطفيل أيضا ، لانه كان في ذلك الحيش ، ولا يقدح ذلك فيهما ان شاء الله تعالى » وحديثه هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٠) والترمذي (ج ١ ص ٢١) وابن ماجه *

لوصح - حجة لنا عليهم ، ومبطلا قولهم ، ومبيناً لتوقيت الثلاثة أيام في السفر واليوم واليلة في الحضر *

وآخر من طريق أنس ، رواه أسد بن موسى عن حماد بن سلمة ، وأسد منكر الحديث (١) ، ولم يروهذا الخبر أحد من ثقات أصحاب حماد بن سلمة * .

وآخر من طريق أنس منقطع ، ليس فيه إلا : « إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليصل فيهما وليمسح عليهما ما لم يخلهما إلا من جنابة (٣) » ثم لوصح لكانت أحاديث التوقيت زائدة عليه ، والزيادة لا يحل تركها *

وآخر من طريق أبي بن عماره (٤) ، فيه يحيى بن أيوب الكوفي وآخر مجهولون . وآخر فيه : قال عمر بن اسحاق بن يسار - أخو محمد بن اسحاق - : قرأت في كتاب لعطاء بن يسار مع عطاء بن يسار : سألت ميمونة عن المسح على الخفين فقالت : « قلت : يا رسول الله أكل ساعة يمسح الانسان على الخفين ولا ينزعهما ؟ قال نعم »

(١) كلاب أسد ثقة وثقه النسائي والعجلي والبخاري وغيرهما ، قال ابن دقيق العيد في الامام - فيما نقله عنه الزبيري في نصب الراية (ج ١ ص ٩٣ و ٩٤) : « ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في تاريخ الغرباء : أسد بن موسى حدث بأحاديث منكورة وكان ثقة وأحسب الآفة من غيره فان كان أخذ كلامه من هذا فليس بجيد لأن من يقال فيه منكر الحديث ليس كمن يقال فيه روى احاديث منكورة لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه ، والعبارة الاخرى تقتضى انه وقع له في حين لا دائماً » ثم قال : « وقد حكى ابن يونس بأنه ثقة ، وكيف يكون ثقة وهو لا يحتج بحديثه ! » . والحديث رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٨٠)

(٢) في التمنية « فابى »

(٣) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩)

(٤) بكسر الهمزة وهو الأشهر ، وقيل بضمها ، وفي التمنية « أبي بن أبي عماره » وهو خطأ . وحديث أبي هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٠ و ٦١) والبيهقي (ج ١ ص ٢٧٨ و ٢٧٩) والحاكم (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) وهو حديث ضعيف مضطرب

قال علي : هذا لا حجة فيه لان عطاء بن يسار لم يذكر لعمر بن اسحاق أنه هو السائل ميمونة ، ولعل السائل غيره ، ولا يجوز القطع في الدين بالشك (١) ثم لو صح لم تكن فيه حجة لهم ، لانه ليس فيه إلا إباحة المسح في كل ساعة ، وهكذا نقول ، إذا أتى بشروط المسح من اتمام الوضوء ولباسهما على طهارة واتمام الوقت المحدود وخلعهما للجنابة ، وهذا كله ليس مذكوراً منه شيء في هذا الخبر ، فبطل تعلقهم به : وذكروا آثاراً عن الصحابة رضی الله عنهم لا تصح (٢)

منها أثر عن أسد بن موسى عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن زبيد بن الصلت (٣) سمعت عمر بن الخطاب يقول : إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ما لم يخلعهما إلا من جنابة . وهذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد ، وأسد منكر الحديث لا يحتاج به ، وقد أحاله ، والصحيح من هذا الخبر هو ما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد قال سمعت زبيد (٤) بن الصلت سمعت عمر بن الخطاب يقول (٥) إذا توضأ أحدكم وأدخل خفيه في رجليه وهما طاهرتان فليمسح عليهما ان شاء ولا يخلعهما إلا من جنابة . وهذا ليس فيه « ما لم يخلعهما » كما روى أسد ، والثابت عن عمر في التوقيت — برواية ، نبأته الجعفي وأبي عثمان النهدي ، وهما من أوثق التابعين — هو الزائد على ما في هذا الخبر *

-
- (١) احتمال أن السائل غيره احتمال بعيد يأباه سياق الكلام : والحديث رواه الدارقطني (ص ٧٣) من طريق احمد بن حنبل
- (٢) في الأصلين « لا يصح منها أثر » والذي زواه أن الأحسن جعل « منها اثر » استئناف لبيان الآثار التي وصفها بعدم الصحة كما يقضي بذلك السياق :
- (٣) في البيهقي « عن محمد بن زياد بن الصلت » وهو خطأ ، وزيد بن زياد من متناين كما سبق ، وحديثه في البيهقي (ج ١ : ص ٢٧٩)
- (٤) في الأصل المصري « زيد » وهو خطأ
- (٥) من أول قول عمر في الاثر « اذا توضأ » الخ الذي رواه أسد بن موسى — الى هنا سقط من البيهقي

وآخر من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب كان لا يجعل في المسح على الخفين وقتاً ، وهذا منقطع ، لان عبيد الله بن عمر لم يدرك أحداً أدرك عمر ، فكيف عمر *

وآخر من طريق كثير بن شظير (١) عن الحسن : سافرنا مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا (٢) يمسحون على خفافهم من غير وقت ولا عذر ، وكثير ضعيف جداً *

وخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب (٣) عن علي (٤) بن رباح عن عقبة بن عامر أن عمرو بن العاص وشرجيل بن حسنة بعثاه بريداً (٥) الى أبي بكر برأس سان (٦) — فذكر الحديث وفيه — : ثم أقبل على عقبة وقال : مذكم لم تنزع خفيك ؟ قال : من الجمعة الى الجمعة ، قال أصبت . وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير (٧) عن عقبة *

قال علي : هذا أقرب ما يمكن أن يغلط فيه من لا يعرف الحديث ، وهذا خبر معلول ، لان يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح ولا من أبي الخير ، وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوى عن علي بن رباح ، وعبد الله بن الحكم

(١) كثير بفتح الكاف وشظير بكسر الشين المعجمة واسكان النون وكسر الفاء المعجمة ، وفي اليمية « شظير » بالطاء المهملة ووضع لها علامة الإهمال ويحذف النون وهو خطأ ، وفي المصرية بدون نقط فلم تنين في القراءة . وكثير هذا ثقة فيه بعض ضعف ويحتمل لصدقه وقد روى له البخارى ومسلم . (٢) في المصرية « وكانوا » (٣) في اليمية « عن سعيد بن يزيد بن أبي حبيب » وهو خطأ وسقط (٤) بضم العين وفتح اللام مضمر (٥) في المصرية « بئنا يزيداً » وهو خطأ ولحن (٦) كذا في الأصلين رسم بدون اعجام ، وقد حاولت جهدي أن أعرف صحة هذا الاسم أو ذكر شئ عن هذه الرأس المحمولة فلم أصل الى تحقيق صحيح في ذلك والعلم عند الله (٧) في اليمية « عن أبي الحسين » وهو خطأ وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله البرزني

جهول ، هكذا رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم أنه سمع علي بن رباح اللخمي يخبر أن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بفتح الشام وعلى خفان لي (١) جرموقان (٢) غليظان ، فقال لي عمر : كم لك مذ لم تنزعهما ؟ — قلت : لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة ، قال : أصبت (٣) قل ابن وهب : وسمعت زيد بن الحباب (٤) يذكر عن عمر بن الخطاب أنه قال : لو لبست الخفين ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء لم أبال أن لا أنزعهما حتى أبلغ العراق *

قال علي : فهكذا هو الحديث فسقط جملة — والله الحمد — وزيد بن الحباب لم يلق أحداً رأى عمر فكيف عمر (٥) *

وقد روى أيضاً هذا الخبر من طريق معاوية بن صالح عن عياض القرشي عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة (٦) وهذا اسقط واخبت ، لأن يزيد لم يدرك عقبة ، وفيه معاوية بن صالح وليس بالقوى ، فبطل كل ما جاء في هذا الباب * ولا يصح خلاف التوقيت عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر فقط ، فأننا رويناه من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يوقت في المسح على الخفين شيئاً *

(١) كلمة « لي » سقطت من النسخة (٢) الجرموق — بضم الجيم واسكان الراء — خف صغير يلبس فوق الخف ، وفي سنن البيهقي « جرمقانيان » وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « مجرمقانيان » وليس لهما معنى معروف ، فإن الجرمقاني هو واحد الجرماقة وهم أنباط الشام ، وعلى كل فالخرف معرب لا أصل له في كلام العرب *

(٣) رواه البيهقي (ج ١: ص ٢٨٠) من طرق والطحاوي (ج ١: ص ٤٨) ورواه الدارقطني (٧٢) مختصراً . (٤) في النسخة « الحبان » وهو خطأ (٥) نعم لأن زيد بن الحباب من الرواة عن مالك والثوري وغيرهما ، مات سنة ٢٠٣

(٦) في المصرية « عن يزيد أبي حبيب بن عقبة » وفي النسخة عن يزيد بن أبي حبيب أن عتبة « وكل منهما خطأ

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأن ابن عمر لم يكن عنده المسح ولا عرفه ، بل أنكره حتى أعلمه به سعد بالكوفة ، ثم أبوه بالمدينة في خلافته ، فلم يكن في علم المسح كثيره ، وعلى ذلك فقد روى عنه التوقيت ، وروينا من طريق حماد بن زيد عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن نافع عن ابن عمر قال : أين السائلون عن المسح على الخفين ؟ للمسافر ثلاثاً والعقيم يوماً وليلة *

ثم لو صح عن أبي بكر وعمر وعقبة (١) رضى الله عنهم ما ذكرنا وكان قد خالف ذلك على وابن مسعود وغيرهما : - لوجب عند التنازع الرد الى بيان رسول الله ﷺ وبيانه عليه السلام قد صح بالتوقيت ، ولم يصح عنه شيء غيره أصلاً ، فكيف ولم يصح قط عن عمر الا التوقيت *

قال على . فإذا انقضى الامدان (٢) المذكوران فإن أبا حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا قالوا : يخلعهما ويفسل رجله ولا بد ، وقال : أبو حنيفة - : إذا قعد الانسان مقدار التشهد في آخر صلاته ثم أحدث عمداً أو نسياناً يبول أو ريج أو غير ذلك أو تكلم عمداً أو نسياناً فقد تمت صلاته ، وليس السلام من الصلاة فرضاً ، قال : فإن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته وانقضى وقت المسح بعد ذلك فقد بطلت صلاته وبطلت طهارته ما لم يسلم (٣) وفي هذا من التناقض والخطأ ما لا يحتاج معه الى تكليف رد عليه والحمد لله على السلامة *

وقد قال الشافعي مرة : يبتدئ الوضوء ، *

وقال إبراهيم النخعي والحسن البصري وابن أبي ليلى وداود : يصلى ما لم تنتقض طهارته بمحدث ينقض الوضوء ، وهذا هو القول الذي لا يجوز غيره لأنه ليس في شيء من الاخبار (٤) أن الطهارة تنتقض عن أعضاء الوضوء ولا عن بعضها بانتضاء وقت المسح ، وإنما نهي عليه السلام عن أن يمسخ أحداً أكثر من ثلاث للمسافر أو يوم وليلة للعقيم *

(١) في المصرية « وقيية » وهو خطأ (٢) « في المصرية الامران » وهو تصحيف (٣) قوله « ما لم يسلم » سقط من النسخة (٤) في المصرية « من الآثار »

فمن قال غير هذا فقد أقحم في الخطيئة (١) ما ليس فيه ، وقول رسول الله ﷺ ما لم يقل ، فمن فعل ذلك وأما فلا شيء عليه ، ومن فعل ذلك عامداً بعد قيام الحجة عليه فقد أتى كبيرة من الكبائر ، والطهارة لا ينقضها إلا الحدث وهذا قد صحت طهارته ولم يحدث فهو طاهر ، والطاهر يصلي ما لم يحدث أو ما لم يأت (٢) نص جلي في أن طهارته انتقضت وإن لم يحدث وهذا الذي قضى وقت مسحه لم يحدث ولا جاء نص في أن طهارته انتقضت إلا عن بعض أعضائه ولا عن جميعها ، فهو طاهر يصلي حتى يحدث فيخلع خفيه حينئذ وما على قدميه ويتوضأ ثم يستأنف المسح توقيتاً آخر وهكذا أبداً وبالله تعالى التوفيق *

وأما من قال إن الطهارة تنتقض عن قدميه خاصة ، فقوله فاسد لا دليل عليه لا من سنة ولا من قرآن ولا من خبر واه ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا رأى سديد أصلاً ، وما علم في الدين قط حدث ينقض الطهارة — بعد تمامها وبعد جواز الصلاة بها — عن بعض الأعضاء دون بعض وبالله تعالى التوفيق .

وأما تقسيم أبي حنيفة فما روى قط عن أحد من الناس قبله . وبالله تعالى تأييد *
٢١٣ — مسئلة — ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الأيام بلباسها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حدثه ، سواء مسح وتوضأ أو لم يمسح ولا توضأ عامداً أو سهواً ، فإن أحدث يوهه بعد ماضى أكثر هذين (٣) الامدين (٤) أو أقلهما كان له أن يمسح باقي الامدين فقط ، ولو مسح قبل انقضاء أحد الامدين بدقيقة كان له أن يصلي به ما لم يحدث *

قال علي: قال أبو حنيفة والشافعي والثوري: ينتدى بعد هذين الوقتين من حين يحدث وقال أحمد بن حنبل يبدأ بهما من حين يمسح ، وروى عن الشعبي يمسح

(١) في البنية « فقد أقحم بالحدث » (٢) في المصرية « أو لم يأت » وهو خطأ

(٣) في المصرية « بعد ماضى هذين » وما هنا أصح (٤) وه في الأصلين « في

الموضعين « الامرين » باراء وهو خطأ واضح

الحس صلوات فقط ان كان مقبلاً ولا يمسح لاكثر ويمسح خمس عشرة صلاة فقط، ان كان مسافراً ولا يمسح لاكثر، وبه يقول اسحاق بن راهويه وسليمان بن داود الهاشمي وأبو ثور قال على : فلما اختلفوا وجب ان ننظر في هذه الاقوال ونردها الى ما افترض الله عز وجل علينا أن نردها عليه من القرآن وسنة رسول الله ﷺ (٤) فضلنا فنظرنا في قول من قال يبدأ بعد الوقتين من حين يحدث ، فوجدناه ظاهر الفساد لان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم — الذى به تعلقوا كلهم وبه اخذوا أو وقفوا في أخذهم به — إنما جاءنا بالمسح مدة أحد الأمدنين (٥) المذكورين ، وهم يقرون بهذا ، ومن المحال الباطل أن يجوز له المسح في الوضوء في حال الحدث ، هذا مالا يقولون به هم ولا غيرهم ، ووجدنا (٣) بعض الأحداث قد تطول جدا الساعة والساعتين والأكثر كالفائض ، ومنها ما يدوم أقل كالبول ، فسقط هذا القول بيقين لاشك فيه ، وهو أيضاً مخالف لنص الخبر ، ولا حجة لهم فيه أصلاً *

ثم نظرنا في قول من حد ذلك بالصلوات الخمس أو الخمس عشرة ، فوجدناه لاجبة لهم فيه إلا مراعاة عدد الصلوات في اليوم واللييلة وفي الثلاثة الايام لباليهن ، وهذا لا معنى له ، لأنه إذا مسح (٤) المرء بعد الزوال في آخر وقت الظهر فانه يمسح الى صلاة الصبح ثم لا يكون له أن يصلى الضحى بالمسح ، ولا صلاة بعدها الى الظهر وكذلك من مسح لصلاة الصبح في آخر وقتها فانه يمسح الى أن يصلى العنمة ، ثم لا يكون له أن يوتر ولا أن يتهجد ولا أن يركع ركعتي الفجر يمسح وهذا خلاف لحكم رسول الله ﷺ ، لأنه عليه السلام فسح للقيم في مسح يوم وليلة ، وهم منعوه من المسح إلا يوماً وبعض ليلة ، أو ليلة وأقل من نصف يوم ، وهذا خطأ بين *

-
- (١) في الجنبة « ونردها الى ما افترض الله علينا من سنة رسول الله » الخ وما هنا أصح وأوضح (٢) في الجنبة « إنما جاء باباحة المسح من الأمدنين »
 (٣) في المصرية « وقد وجدنا » (٤) في الأصيلين « إذا تيمم » وهو خطأ
 يأباه بساط القول ، فان البحث إنما هو في المسح لافى التيمم ، ولذلك صحناه .

وأيضاً فإنه يلزمهم أن من عليه خمس صلوات نام عنهم ثم استيقظ — وكان قد توشأ ولبس خفيه على طهارة ثم نام — انه يمسح عليهما (١) ، فإذا أتمهم لم يجوز أن يمسح بعدهن باقى يومه ولياته ، وهذا خلاف الخبر ، فسقط هذا القول بمخالفته للخبر (٢) وتعريه من أن يكون لصحته برهان *

ثم نظرنا في قول أحمد فوجدناه يلزمه ان كان انسان فاسق قد توشأ ولبس خفيه على طهارة ثم بقى شهراً لا يصلى عامداً ثم تاب : أن له أن يمسح من حين توبته يوماً وليلة أو ثلاثاً ان كان مسافراً ، وكذلك ان مسح يوماً ثم تعمد ترك الصلاة أياماً فان له ان يمسح ليلة ، وهكذا في المسافر ، فعلى هذا يتبادى ماسحاً عاماً وأكثر ، وهذا خلاف نص الخبر ، فسقط أيضاً هذا القول ولم يبق الا قولنا *

فنظرنا فيه فوجدناه موافقاً لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي صح عنه ، وموافقاً لنص الخبر الوارد في ذلك ، ولم يبق غيره فوجب القول به ، لان رسول الله ﷺ أمره بأن يمسح يوماً وليلة ، فله أن يمسح ان شاء ، وأن يخلع ما على رجليه ، لا بد له من أحدهما ، ولا يجزيه غيرهما ، وهو عاص لله عز وجل ، فاسق ان لم يأت بأحدهما ، فان مسح فله ذلك وقد أحسن ، وان لم يمسح فقد عصى الله ، أو أخطأ (٣) ان فعل ذلك ناسياً ولا حرج عليه ، وقد مضى من الامد الذى وقت رسول الله ﷺ مدة ، وبقى باقيها فقط ، وهكذا ان تعمد أو نسي حتى ينقضى اليوم والليلة له قيم والثلاثة الايام لباليهن للمسافر ، فقد مضى الوقت الذى وقته له الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس له أن يمسح في غير الوقت الذى أمره الله تعالى بالمسح فيه *

فلو كان فرضه التيمم ولم يجد ماء فتيمم ثم لبس خفيه ، فله انه يمسح اذا وجد

(١) في المصرية « يمسح لمن » وفي اليمنية « يمسح عليهن » وكل منهما خطأ ، لان المقصود المسح عليهما أى على الخفين ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل

(٢) في اليمنية « مخالفته الخبر » (٣) في المصرية « فقد عصى واخطأ » الخ وهو غلط

الماء ، لان التيمم طهارة تامة ، قال الله تعالى وقد ذكر التيمم : (ولكن يريد ليطهركم) ومن جازت له الصلاة بالتيمم فهو طاهر بلا شك ، واذا كان طاهرا كله فقدما . طاهرتان بلا شك ، فقد أدخل خفيه القدمين وهما طاهرتان ، فجائز له المسح عليهما . الامد المذكور للمسافر ، فان لم يجد الماء إلا بعد تمام الثلاث بأيامها — من حين أحدث بعد لباس خفيه على طهارة التيمم — لم يجوز له المسح ، لان الامد قد وجد كان ممكنا له أن يسمح بنزول مطر أو وجود من معه ماء ، وكذلك لو لم يجد الماء إلا بعد مضى بعض الامد المذكور ، فليس له أن يسمح الا باقى الامد فقط * .

قل على : فاذا تم حديثه (١) حينئذ جاز له الوضوء والمسح ولا يبالي بالاستنجا . لان الاستنجاء بعد الوضوء جائز وليس فرضه أن يكون قبل الوضوء ولا بد ، لانه . يأتي بذلك أمر في قرآن (٢) ولا سنة ، وانما هي عين أمرنا بازالتها بصفة ما للصلاة فقط ، فتى أزيلت قبل الصلاة وبعد الوضوء أو قبل الوضوء — فقد أدى مزيله ما عليه ، وليس بقاء البول في ظاهر الخثر (٣) وبقاء النجوى في ظاهر الخرج حديثا . انما الحديث خروجهما من الخرجين فقط ، فاذا ظهرا فانهما خبثان في الجسد يجب إزالتها للصلاة فقط ، فمن حينئذ يعد ، سواء كان وقت صلاة أو لم يكن ، لان التطهر للصلاة قبل دخول وقتها جائز ، وقد يصلى بذلك الوضوء في ذلك الوقت صلاة فائتة ، أو ركعتي دخول المسجد ، فان كان مقبلا ، مثل ذلك الوقت من الغد ان كان ذلك نهارا ، والى مثلا من الليلة القابلة ان كان ذلك ليلا ، فان انقضى له الامد المذكور وقد مسح أحد خفيه ولم يسمح شيئا من الآخر بطل المسح ، ولزمه خطيئها وغلصها ، لأنه لم يتم له مسحه إلا في وقت قد حرم عليه فيه المسح ، وان كان مسافرا فالى مثل ذلك الوقت من اليوم . الرابع ان كان حديثه نهارا أو الى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة ان كان ذلك ليلا وبالله تعالى التوفيق *

(١) في البنية « وان تم حديثه » (٢) في المصرية « في القرآن »
 (٣) الخثر بفتح الحاء وضما مع اسكان الراء فيها : الثقب في الأذن والابرة
 وغير ذلك ، وفي البنية « في ظاهر الحديث » وهو خطأ سخي لا معنى له .

٢١٤ - مسئلة - الرجال والنساء (١) في كل ما ذكرنا سواء، وسفر الطاعة (٢) والمعصية في كل ذلك سواء، وكذلك ما ليس طاعة ولا معصية، وقليل السفر وكثيره سواء *

برهان ذلك عموم أمر رسول الله ﷺ وحكمه، ولو أراد عليه السلام تخصيص سفر من سفر، ومعصية من طاعة، لما عجز عن ذلك، ورواهب الرزق والصحة وعلو اليد والمعاصي والمرجو للمغفرة له يتصدق عليه من فسخ الدين بما شاء، وقولنا هو قول أبي حنيفة *

ولا معنى لتفريق من فرق في ذلك بين سفر الطاعة وسفر المعصية - ، لامن طريق الخبر ولا من طريق النظر *

أما الخبر فله تعالى يقول : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فلو كان هنا فرق لما أمهل رسول الله ﷺ، ولا كفنا علم ما لم يخبرنا به، ولا ألزمتنا العمل بما لم يعرفنا به، هذا أمر قد أمناء والله الحمد *

وأما من طريق النظر فإن المقيم قد تكون أقامته إقامة معصية وظلم للمسلمين وعدوانا على الاسلام أشد من سفر المعصية، وقد يطيع المسافر في المعصية في بعض أعماله، وأولها الوضوء الذي يكون فيه المسح (٣) المذكور الذي منعه منه فمنعه من المسح الذي هو طاعة وأمره بالنسل الذي هو طاعة أيضا، وهذا فساد من القول جدا، وأطلقوا المسح للمقيم المعاصي في أقامته *

فإن قالوا المسح رخصة ورحمة قلنا ما حرج على الله الترخيص للمعاصي في بعض أعمال طاعته ولا رحمة الله تعالى له إلا جاهل بالله تعالى، قائل بما لا علم له به، وكل سفر تقصر فيه الصلاة فيمسح فيه مسح سفر، وما لا قصر فيه (٤) فهو حضر وإقامة، لا يمسح فيه (٥) إلا مسح المقيم وبالله تعالى التوفيق *

(١) في البنية سقطت كلمة « الرجال » (٢) في البنية « وسن الطاعة » وهو خطأ سخي (٣) في المصرية « يكن » وهو لحن (٤) في البنية « وما لا تصرف فيه » وهو خطأ (٥) في المصرية « لا يمسح فيها »

٢١٥ - مسألة - ومن توضأ فلبس أحدخفيه بعد أن غسل تلك الرجل ثم أنه غسل الأخرى بعد لباسه الخلف على المفسولة ثم لبس الخلف الآخر ثم أحدث بالمسح له جائز كما لو ابتدأ لباسهما بعد غسل كلتي رجليه ، وبه يقول أبو حنيفة وداود وأصحابهما ، وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور والمزني ، وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل لا يمسخ لكن إن خلع التي لبس أولاً ثم أعادها من حينه فإنه المسح *

قال على كلا القولين عمدة أهل علي قول رسول الله ﷺ : « دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين » فوجب النظر في أي القولين هو أسعد (١) بهذا القول ، فوجدنا من طهر إحدى رجليه ثم ألبسها الخلف فلم يلبس الخفين ، وإنما لبس الواحد ، ولا أدخل القدمين الخفين ، وإنما أدخل القدم الواحدة فلما طهر الثانية ثم ألبسها الخلف الثاني صار حينئذ مستحقاً لأن يخبر عنه أنه أدخلهما طاهرتين (٢) ولم يستحق هذا الوصف قبل ذلك ، فصح أن له أن يمسخ ، ولو أراد رسول الله ﷺ ما ذهب إليه مالك والشافعي لما قال هذا اللفظ ، وإنما كان يقول : دعهما فاني ابتدأت أدخلهما في الخفين بعد تمام طهارتهما جميعاً ، فاذ لم يقل عليه السلام هذا القول فكل من صدق الخبر عنه بأنه أدخل قدميه جميعاً في الخفين وهما طاهرتان فجائز له أن يمسخ إذا أحدث بعد الإدخال ، وما علمنا خلع خف وإعادة في الوقت يحدث طهارة لم تكن ، ولا حكماً في الشرع لم يكن ، فالجواب له مدع بلا برهان . والله تعالى التوفيق *

٢١٦ - مسألة - فإن كان في الخفين أو فيما لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير طولاً أو عرضاً فظهر منه (٣) شيء من القدم أقل القدم أو أكثرها أو كلاهما : — فكل ذلك سواء والمسح على كل ذلك جائز ، مادام يتعلق بالرجلين منهما شيء ، وهو قول سفيان الثوري وداود وأبي ثور وإسحاق بن راهويه ويزيد بن هارون (٤) *

(١) في المصرية « أبعد » وهو خطأ (٢) في النية « طاهرتان » وهو لحن (٣) في النية « يظهر منه » (٤) هو يزيد بن هرون الواسطي أبو خالد أحد الأعلام الحفاظ المشاهير ، مات سنة ٢٠٦ في خلافة المأمون ، ووقع في المصرية « زيد بن هرون » وهو خطأ

قال أبو حنيفة : ان كان في كل واحد من الخفين خرق عرضا يبرز من كل خرق أصبعان فقل أو مقدار أصبعين فأقل — : جاز المسح عليهما فان ظهر من أحدهما دون الآخر ثلاثة أصابع أو مقدارها فأكثر لم يميز المسح عليهما قال : فان كان الخرق طويلا سما لو فتح ظهر منه أكثر من ثلاثة أصابع جاز المسح *

وقال مالك : ان كان الخرق يسيرا لا يظهر منه القدم جاز المسح ، وان كان كبيرا فاحشا لم يميز المسح عليهما ، فیهما كان أو في أحدهما *

وقال الحسن بن حي والشافعي وأحمد : ان ظهر من القدم شيء من الخرق لم يميز المسح عليهما ، فان لم يظهر من الخرق شيء من القدم جاز المسح عليهما *

قال الحسن بن حي : فان كان من تحت الخرق قل أم كثر جورب يستر القدم جاز المسح *

وقال الاوزاعي : ان انكشف من الخرق في الخلف شيء من القدم مسح على الخفين وغسل ما انكشف من القدم أو القدمين وصلى ، فان لم يغسل ما ظهر أعاد الصلاة *

قال علي : فلما اختلفوا وجب أن ننظر ما احتجت به كل طائفة لقولها ، فوجدنا قول مالك لا معنى له ، لانه منع من المسح في حال ما وأباحه في حال أخرى ولم يبين لمقلديه ولا لمريدي معرفة قوله ولا لمن استفتاه : ما هي الحال التي يحل فيها المسح ؟ ولأما الحال التي يحرم فيها المسح ؟ فهذا إنشأب (١) للاستفتي فيها لا يعرف ، وأيضا فإنه (٢) قول لا دليل على صحته ، ودعوى لا برهان عليها ، فسقط هذا القول *

ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فكان نحكما بلا دليل ، وفوقا بلا برهان ، لا يعجز عن مثله أحد ، ولا يحل القول في الدين بمثل هذا وأيضا فالأصابع تختلف في السكبر

(١) بكسر الهمزة واسكان التون وبالشين المعجمة ، من « نشب » الشيء في الشيء — من باب طرب « علق فيه وانشبهه أنا فيه انشأب أي أعلقه فانتشبه . والمعنى انه لم يفت السائل بفتوى قاطمة ، بل جملة مترددا معلقا فيها بجهل *

(٢) في المصرية « قتها » وهو خطأ

والصفر ثنائوتا شديداً ، فليت شعري أي الاصابع أراد ١١ وما نعلم أحدا سبقه الى هذا القول مع فساده ، فسقط أيضا هذا القول بيقين *

ثم نظرنا في قول الحسن بن حي والشافعي وأحمد فوجدنا حجتهم أن فرض الرجلين الفصل إن كانتا مكشوفتين أو المسح ان كانتا مستورتين ، فإذا انكشف شيء منهما وإن قل فقد انكشف شيء فرضه الفصل ، قالوا : ولا يجتمع غسل ومسح في رجل واحدة ، ما نعلم لهم حجة غير هذا *

قال على : كل ما قالوه صحيح ، إلا قولهم إذا انكشف من القدم شيء فقد انكشف شيء فرضه الفصل ، فانه قول غير صحيح ، ولا يوافقون عليه ، إذ لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ، لكن الحق في ذلك ما جاءت به السنة المبينة للقرآن من أن حكم القدمين اللتين ليس عليهما شيء ملبوس بمسح عليه أن يفصلا ، وحكهما إذا كان عليهما شيء ملبوس أن يمسح على ذلك الشيء ، بهذا جاءت السنة ، (وما كان ربك نسيا) وقد علم رسول الله ﷺ — إذ أمر بالمسح على الخفين وما يلبس في (١) الرجلين ومسح على الجوربين — أن من الخفاف والجوارب وغير ذلك مما يلبس على الرجلين المحرق خرقا فاحشا أو غير فاحش ، وغير المحرق ، والاحمر والاسود والابيض ، والجديد والبالى ، فاختص عليه السلام بعض ذلك دون بعض ، ولو كان حكم ذلك في الدين يختلف (٢) لما أغفله الله تعالى أن يوحى به ، ولا أهمله رسول الله ﷺ المقترض عليه البيان ، حاشا له من ذلك ، فصح أن حكم ذلك المسح على كل حال ، والمسح لا يقتضى الاستيعاب في اللغة التي بها خطبنا ، وهكذا روينا عن سفيان الثوري أنه قال : امسح مادام يسمى خفاً ، وهل كانت خفاف (٣) المهاجرين والانصار إلا مشقة مخروقة بمزقة ! *

وأما قول الاوزاعي فنذكره إن شاء الله تعالى في المسألة التالية لهذه وبالله تعالى تأييد *

(١) في المصرية « وما يلبس الرجلين » (٢) في المصرية « مختلف » وهو خطأ
(٣) في النجيلة « اخفاف » وهو جائز ، وكلاهما جمع خف

٢١٧ - مسألة - فإن كان الخفان (١) مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما ، وهو قول الاوزاعي ، روى عنه انه قال : يمسح المحرم على الخفين المقطوعين تحت الكعبين ، وقال غيره لا يمسح عليهما إلا أن يكونا فوق الكعبين *

قال علي : قد صح عن رسول الله ﷺ الامر بالمسح على الخفين ، وأنه مسح على الجوربين ، ولو كان ههنا حد محدود لما أمهل عليه السلام ولا اغفله ، فوجب أن كل ما يقع عليه اسم خف أو جورب أو لبس على الرجلين فالمسح عليه جائز ، وقد ذكرنا بطلان قول من قال ، إن المسح لا يجوز إلا على ما يستر جميع الرجلين والكعبين وبذلك الدليل يبطل هذا القول الذي لهم في هذه المسألة ، لاسيما قول أبي حنيفة المجيز المسح على الخفين اللذين يظهر منهما مقدار أصبعين من كل خف ، فانه يلزمه ان يظهر من الكعبين من كل قدم فوق الخف مقدار أصبعين فالمسح جائز والا فلا ، وكذلك يلزم المالكيين أن يقولوا ان كان الظاهر من الكعبين فوق الخف يسيراً جاز المسح ، وان كان فاحشاً لم يجز ، وماندري على م بنوا هذين القولين ؟ فانهما لانص ولا قياس ولا اتباع . والله تعالى التوفيق *

قال علي : وأما قول الاوزاعي في الجمع بين الغسل والمسح في رجل واحدة فقول لا دليل على صحته ، لا من نص ولا من إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وحكم الرجلين الملبوس عليهما شيء المسح فقط بالسنن الثابتة ، فلا معنى لزيادة الغسل على ذلك . *

٢١٨ - مسألة - ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلع أحدهما دون الآخر فإن فرضه أن يتخلع الآخر ان كان قد احدث ولا بد ، ويفضل قدميه ، وقد روى المعافى بن عمران (٢) ومحمد بن يوسف الثريائي (٣) عن سفيان الثوري أنه يفضل الرجل المكشوفة ويمسح على الاخرى المستورة ، وروى

(١) في النسخة « فان كان الخفاف » وهو خطأ

(٢) في النسخة « المعافى بن عمرو » وهو خطأ

(٣) في المصرية « محمد بن يوسف » في النسخة « محمد بن يوسف الثريائي »

الفضل بن دكين عنه أنه يترع ماعلى الرجل الاخرى ويفسهما، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي *

قال على : فنظرنا في ذلك فوجدنا نص حكه عليه السلام أنه مسح عليهما لانه أدخلهما طاهرتين ، وأمره عليه السلام بفسل القدمين المكشوفتين ، فكأن هذان النصفان لا يحل الخروج عنهما ، ووجدنا من غسل رجلا ومسح على الاخرى قد عمل عملا لم يأت به قرآن ولا سنة ولا دليل من لفظهما ، ^(١) ولا يجوز في الدين إلا ما وجد في كلام الله تعالى أو كلام نبيه عليه السلام ، فوجب أن لا يجزىء غسل رجل ومسح على الاخرى ، وأنه لا بد من غسلها أو المسح عليهما ، سواء في ذلك في الابتداء أو بعد المسح عليهما *

وقد حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن ادريس — هو الاودي — عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد — هو المقبري — عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « اذا لبس أحدكم فليبدأ باليمنى ، واذا خلعه فليبدأ باليسرى ، ولا يمشي في نعل واحدة ولا خف واحدة ، ليخلعهما جميعاً أو ليمش فيهما جميعاً » *

فأوجب عليه السلام خلعهما ولا بد أو تركهما جميعاً ، فان خلع إحداهما دون الاخرى فقد عصى الله في إبقائه ^(٢) الذي أبى ، واذا كان بإبقائه عاصياً فلا يحل له المسح على خف فرضه نزعها ، فان كان ذلك لملءة برجله لم يلزمه في تلك الرجل شيء أصلاً ، لا مسح ولا غسل ، لان فرضه قد سقط *

ووجدنا بعض الواقفين لما قد احتج في هذا بأنه لما لم يجز عند أحد ابتداء الوضوء بفسل رجل ومسح على خف على أخرى لم يجز ذلك بعد نزع أحد الخفين * قال أبو محمد : وهذا كلام فاسد ، لان ابتداء الوضوء يرد على رجلين غير طاهرتين ، وليس كذلك الامر بعد صحة المسح عليهما بعد ادخالها طاهرتين ، فبين

(١) في التنية « لفظهما » (٢) في المصرية « في القائه » وهو خطأ

الامرین أعظم فرق - والله تعالى التوفيق *

٢١٩ - مسألة - ومن مسح كما ذكرنا على مافي رجلیه ثم خطبهما لم یضره ذلك شیئاً ، ولا یلزمه إعادة وضوء ولا غسل رجلیه ، بل هو طاهر كما كان ویصلی كذلك وكذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعهما فلیس علیه إعادة وضوء ولا مسح رأسه بل هو طاهر كما كان ویصلی كذلك ، وكذلك لو مسح على خف على خف (١) ثم نزع الاعلی فلا یضره ذلك شیئاً ، ویصلی كما هو دون أن یعید مسحاً ، وكذلك من توضأ أو اغتسل ثم حلق شعره أو تقصص أو قلم أظفاره فهو فی كل ذلك على وضوئه وطهارته ویصلی كما هو دون أن یمسح مواضع القص *

وهذا قول طائفة من السلف ، كما روينا عن عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن هشام بن حسان ، وروينا عن سفیان الثوري عن الفضیل (٢) بن عمرو عن ابراهيم النخعي : أنه كان يحدث ثم یمسح على جرموقین له من لبود ثم یزعهما فاذا قام الى الصلاة لبسهما وصلی *

وأما أبو حنیفة فانه قال : من توضأ ثم مسح على خفيه ثم أخرج قدمه الواحدة من موضعها الى موضع الساق أو أخرج كلتيهما كذلك فقد بطل مسحه ، ویلزمه أن یخرج قدمیه جميعاً ویسلهما ، وكذلك عنده لو أخرجهما بالكل ، قال أبو یوسف وكذلك اذا أخرج أكثر من نصف القدم الى موضع الساق : قال فلو لبس جرموقین على خفین ثم مسح عليهما ثم خلع احد الجرموقین فعليه أن یمسح على الخف الذي كان تحت الجرموق ویمسح أيضاً على الجرموق الثاني ولا بد لان بعض المسح اذا انتقض انتقض كله ، قال : فلو توضأ ثم جز شعره وقص شاربه وأظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن یمس الماء شیئاً من ذلك *

(١) یعنی على خف ملبوس على خف آخر

(٢) الفضیل بالتصغير وهو الفضیل بن عمرو الفقیمی الثقة مات سنة ١١٠ ، وفي المصرية « الفضل بن عمرو » وفي الجنة « الفضل بن عمرو » وكلاهما خطأ
(م ١٤ - ج ٢ المحلی)

وأما مالك فإنه قال : من مسح على خفيه ثم خلع أحدهما فإنه يلزمه أن يخلع الثاني ويفسل رجله ، وكذلك لو خلعهما جميعاً وكذلك من أخرج إحدى رجله (١) أو كلتاهما من موضع القدم الى موضع الساق فإنه يخلعهما جميعاً ولا بد ويفسل قدميه فإن لم يفسل قدميه في فوره ذلك لزمه ابتداء الوضوء ، فلو توضأ وجز بمد ذلك شعره أو قص أظفاره فليس عليه أن يمس شيئاً من ذلك الماء (٢) ، قال فلو أخرج عقبه (٣) أو إحداهما من موضع القدم الى موضع الساق إلا ان سائر قدميه في موضع القدم فليس عليه أن يخرج رجله لذلك وهو على طهارته *

وقال الشافعي : من خلع أحد خفيه لزمه خلع الثاني وغسل قدميه ، فإن خلعهما جميعاً فكذلك ، فلو أخرج رجله كليهما (٤) عن موضعهما ولم يخرجهما ولا شيئاً منهما عن موضع ساق الخلف فهو على طهارته ، ولا شيء عليه حتى يخرج شيئاً مما يجب غسله عن جميع الخلف ، فيلزمه أن يخلعهما . حيثئذ ويفسلهما ، فإن توضأ ثم جز شعره أو قص أظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك *

وقال الاوزاعي إن خلع خفيه أو جز شعره أو قص أظفاره لزمه ان يبتدئ الوضوء في خلع الخفين وان مسح على رأسه ويمس الماء موضع القطع من أظفاره في الجز والتقص ، وهو قول عطاء ، وكذلك قال الاوزاعي فيمن مسح على عمامته ثم نزعها فإنه يمسح رأسه بالماء *

قال علي : أما قول أبي يوسف في مراعاة اخراج أكثر من نصف القدم عن موضعها فيلزمه الفسل في رجله مما أو اخراج نصفها فأقل فلا يلزمه غسل رجله - : فتعكم في الدين ظاهر وشرع لم يأذن به الله تعالى ، ولا أوجب قرآن ولا سنة ، ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأى معارض ، لانهم يرون مرة الكثير أكثر من النصف ، ومرة الثلث ، ومرة الربع ومرة شبرا في شبر ، ومرة أكثر من قدر الدرهم ، وكل هذا تخليط

(١) في الاصل « أحد رجله » وهو لحن

(٢) من أول قوله « وأما مالك » الى هنا سقط من النسخة .

(٣) في النسخة « فلو أخرج قدميه » (٤) في النسخة « كلاهما » وهو لحن

وأما فرق مالك بين اخراج العقب الى موضع الساق فلا ينتقض المسح وبين اخراج القدم كلها الى موضع الساق فينتقض المسح — فتحكم أيضا لا يجوز القول به ، ولا يوجبه قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي مطرد ، لانه يرى أن بقاء العقب في الوضوء لا يطر (١) أن فاعل ذلك لا وضوء له ، فان كان المسح قد انتقض عن الرجل بخروجه عن موضع القدم ، فلا بد من انتقاض المسح عن العقب بخروجه عن موضعها الى موضع الساق لا يجوز غير ذلك ، وان كان المسح لا ينتقض عن العقب بخروجه الى موضع الساق فانه لا ينتقض أيضا بخروج القدم الى موضع الساق كما قال الشافعي *

وأما تفريقهم جميعهم بين المسح على الخفين ثم يغسلان فينتقض المسح ويلزم اتمام الوضوء ، وبين الوضوء ثم يجز الشعر وتقص الاظفار فلا ينتقض الغسل عن مقص الاظفار ولا المسح على الرأس — : ففرق فاسد (٢) ظاهر التناقض ولو عكس. إنسان هذا القول فأوجب مسح الرأس على من حلق شعره ومس بجز الاظفار بالماء ولم ير المسح على من خلع خفيه — : لما كان بينهما فرق *

قال علي : وما وجدنا لهم في ذلك متعلقا أصلا إلا أن بعضهم قال : وجدنا مسح الرأس وغسل القدمين في الوضوء اما قصد به الرأس لا الشعر ، واما قصد به الاصابع لا الاظفار (٣) ، فلما جز الشعر وقطعت الاظفار بقى الوضوء بحسبه ، وأما المسح فاما قصد به الخلفان لا الرجلان ، فلما نزعنا بقيت الرجلان لم توضع فهو يصلح برجلين لا مغسولتين ولا محسوح عليهما فهو ناقص الوضوء *

قال أبو محمد : وهذا لا شيء لانه باطل وتحكم بالباطل ، فلو عكس عليه قوله فقيل له : بل المسح على الرأس وغسل الاظفار اما قصد به الشعر والاظفار فقط ، بدليل أنه لو كان على الشعر حناء وعلى الاظفار كذلك لم يجز الوضوء ، وأما الخلفان فالمقصود

(١) في المصرية « لا يظهر » بالطاء المشالة وهو تصحيف

(٢) في الجنية « فقول فاسد » (٣) في الجنية لا الاظفار

بالمسح القدمان لا الخفان ، لان الخفين لولا القدمان لم يجز المسح عليهما ، فصح أن حكم القدمين الفصل ، ان كانتا مكشوفتين ، والمسح ان كانتا في خفين لما كان : — بين القولين فرق *

ثم يقال لهم : هبكم أن الامر كما قلتم ، في أن المقصود بالمسح الخفان ، وبالمسح في الوضوء الرأس ، وبمسح اليدين الاصابع لا الاظفار — : فكان ماذا ؟ أو من أين وجب من هذا أن يعاد المسح بخلم الخفين ولا يعاد بحلق الشعر ؟ *
قال علي : فظهر فساد هذا القول *

وأما قولهم : انه يصلى بقدمين لا مسؤولتين ولا ممسوح عليهما — فباطل ، بل ما يصلى — إلا على قدمين ممسوح علي خفين عليهما *

قال علي : فبطل هذا القول كما بينا . وكذلك قولهم : بفصل رجله فقط ، فهو باطل متيقن ، لانه قد كان باقراهم قد تم وضوؤه وجازت له الصلاة به ثم أمره بفصل رجله فقط ، ولا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون الوضوء الذي قد كان تم قد بطل أو يكون لم يبطل ، فان كان لم يبطل فهذا قولنا ، وان كان قد بطل فعليه أن يبتدىء الوضوء ، والا فن المحال الباطل الذي لا يخيل (١) : — أن يكون وضوء قد تم ثم ينقض بعضه ولا ينقض بعضه ، هذا أمر لا يوجب نص ولا قياس ولا رأي يصح ، فبطلت هذه الاقوال كلها ، ولم يبق إلا قولنا أو قول الاوزاعي ، فنظرنا في ذلك فوجدنا البرهان قد صح بنص السنة والقرآن على أن من توضأ ومسح على عمامته وخفيه فانه قد تم وضوؤه وارتفع حديثه وجازت له الصلاة ، وأجمع هؤلاء المخالفون لنا على ذلك فيمن (٢) مسح رأسه وخفيه ثم إنه لما خلع خفيه وعمامته وحلق رأسه أو قصص وقطع أظفاره : — قال قوم : قد انتقض وضوؤه ، وقال آخرون : لم ينتقض وضوؤه فنظرنا في ذلك ، فوجدنا الحلق وقص الشعر وقص الاظفار وخلم الخفين والعمامة ليس شيء منه حدثاً ، والطهارة لا ينتقضها إلا الاحداث ، أو نص وارد بانتقاضها ، وأنه (٣) لم يكن حدث ولا نص ههنا على انتقاض طهارته ولا على انتقاض

(١) في العينية « الذي لا يحلق » (٢) في الاصلين « فيها » وهو خطأ (٣) في المصرية « فان لم يكن » وفي العينية « وان لم يكن » وكل منهما خطأ بأباه سياق الكلام

بعضها فبطل هذا القول ، وصح القول بأنه على طهارته ، وأنه يصلي ما لم يحدث ، ولا يلزمه مسح رأسه ولا أظفاره ولا غسل رجليه ولا إعادة وضوئه ، وكان من أوجب الوضوء من ذلك كمن أوجبه من المشي أو من الكلام أو من خلع قميصه ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٠ - مسألة - ومن تعمد لبس الخفين على طهارة لمسح عليهما أو خضب رجليه أو حمل عليهما دواء ثم لبسهما للمسح على ذلك . أو خضب رأسه أو حمل عليه دواء ثم لبس العمامة أو الحمار للمسح على ذلك : - فقد أحسن . وذلك لأنه قد جاء النص باباحة المسح على كل ذلك مطلقاً . ولم يحظر عليه شيئاً من هذا كله نص : (وما كان ربك نسياً) . وبلغنا عن بعض المتقدمين أنه قال : من توضأ ثم لبس خفيه ليبيت^(١) فيها للمسح عليهما ، فلا يجوز له المسح . وهذا خطأ لأنه دعوى بلا برهان . وتخصيص السنة بلا دليل . وكل قول لم يصححه النص فهو باطل . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢١ - مسألة - ومن مسح في الحضر ثم سافر - قبل انقضاء اليوم والليلة . أو بعد انقضائهما - مسح أيضاً حتى يتم لمسحه في كل ما مسح في حضره وسفره مما ثلاثة أيام بلياليها . ثم لا يحل له المسح فإن مسح في سفر ثم أقام أو دخل موضعه . ابتداءً مسح يوم وليلة إن كان قد مسح في السفر^(٢) يومين وليلتين فأقل . ثم لا يحل له المسح فإن كان مسح في سفره^(٣) أقل من ثلاثة أيام بلياليها وأكثر من يومين وليلتين مسح باقي اليوم الثالث وليلته فقط . ثم لا يحل له المسح . فإن كان قد أتم في السفر مسح ثلاثة أيام بلياليها خلع ولا بد . ولا يحل له المسح حتى يغسل رجليه *

برهان ذلك ما قد ذكرناه من أن رسول الله ﷺ لم يبع المسح الا ثلاثة أيام

(١) في الجنبة « ليثبت » وهو خطأ

(٢) في الجنبة « في الحضر » وهو خطأ

(٣) في الجنبة « في سفر ».

للسافر بلياليها ويوماً وليلة للقيم ، فصح يقيناً أنه لم يبح لأحد أن يمسخ أكثر من ثلاثة أيام بلياليها ، لا مقيماً ولا مسافراً ، وانما نهى عن ابتداء المسح — لا عن الصلاة (١) بالمسح المتقدم — فوجب ما قلنا ، فلو مسح في الحضر يوماً وليلة ثم سافر ثم رجع قبل أن يتم يوماً وليلة في السفر أو بعد أن اتعها (٢) لم يحجز له المسح أصلاً ، لأنه لو مسح لسكان قد مسح وهو في الحضر أكثر من يوم وليلة ، وهذا لا يحمل البتة •

وقال ابو حنيفة وسفيان : من مسح وهو مقيم فان كان لم يتم يوماً وليلة حتى سافر مسح حتى يتم ثلاثة أيام بلياليها من حين أحدث وهو مقيم ، فان كان قد أتم يوماً وليلة في حضره ثم سافر لم يحجز له المسح ، ولا بد له من غسل رجله ، قال . فان سافر فمسح يوماً وليلة فأكثر ثم قدم أو أقام لم يحجز له المسح حتى يغسل رجله ، فلو مسح في سفره أقل من يوم وليلة ثم قدم أو أقام كان له أن يمسخ تمام ذلك اليوم والليلة فقط ، وليس له أن يستأنف مسح يوم وليلة •

وقال الشافعي من مسح في الحضر ثم سافر فان كان قد أتم اليوم والليلة خلم ولا بد ، وان كان لم يتم يوماً وليلة مسح باقي ذلك اليوم فقط (٣) ثم يخلع (٤) وكذلك لو مسح في السفر ثم قدم سواء سواء ، ان كان مسح في سفره يوماً وليلة أو قدم أو أقام (٥) فانه يخلع ولا بد ، وان كان مسح أقل من يوم وليلة في سفره أتم باقي ذلك اليوم والليلة (٦) بالمسح فقط •

واختلف أصحابنا ، فقال بعضهم كما قلنا ، وقال بعضهم : إذا مسح في سفره أقل من ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاثة أيام بلياليها لا أكثر وقدم استأنف مسح يوم

(١) في المصرية «عن الصلاة» بحذف «لا» وهو خطأ

(٢) في اليمنية «أو بعد أن يتمها»

(٣) من أول قوله «وليس له أن يستأنف» إلخ الى هنا سقطت من اليمنية

(٤) في اليمنية «ثم خلع»

(٥) في اليمنية «يوماً وليلة قدم اذا قام» وهو خطأ لا معنى له

(٦) كلمة «والليلة» سقطت من اليمنية .

وليلة ، فإن لم يزد على ذلك حتى سافر استأنف ثلاثة أيام بلياليها ، واحتج هؤلاء بظاهر لفظ الخبر في ذلك *

قال على : وظاهر لفظه يوجب صحة قولنا ، لأن الناس قسمان : مقيم ومسافر ، ولم يبيح عليه السلام للمسافر الا ثلاثاً ، ولا أباح للمقيم الا بعض الثلاث ، فلم يبيح لأحد — لا مقيم ولا مسافر — أكثر من ثلاث ، ومن خرج الى سفر تقصر في مثله الصلاة مسح مسح مسافر ، ثلاثاً بليالين ، ومن خرج دون ذلك مسح مسح مقيم ، لأن حكم هذا البروز (٢) حكم الحضرة والله تعالى التوفيق *

٢٢٢ — مسألة — والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما فقط ، ولا يصح معنى لمسح باطنهما الأسفل تحت القدم ، ولا لاستيعاب (٣) ظاهرهما ، وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزاء (٤) *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاثيرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن الملاء ثنا حفص بن غياث ثنا الأعمش عن أبي اسحق (٥) عن عبد خير عن علي قال : « لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله ﷺ مسح على ظاهر الخفين (٦) »

وبه يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري وداود ، وهو قول علي بن أبي طالب كما ذكرنا وقيس بن سعد كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري ثنا أبو اسحاق هو السبيعي عن يزيد بن أبي الملاء (٢) قال : رأيت قيس بن سعد بال

(١) في المصرية « البز » وهو خطأ قبيح (٢) في المصرية « ولا استيعاب »

(٣) في المصرية « أجزاءها » وما هنا أحسن

(٤) في المصرية « عن ابن اسحق » وهو خطأ

(٥) في سنن أبي داود (ج ١ : ص ٦٣) « عن الأعمش » بدل « ثنا الأعمش » وفيه أيضاً

« على ظاهر خفيه » وهذا الحديث صححه ابن حجر في التلخيص وحسنه في بلوغ المرام

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن الشخير وكنيته أبو الملاء . وفي الجملة « يزيد

ابن الملاء » وهو خطأ

ثم أتى رحله فتوضأ ومسح على خفيه على أعلاهما حتى رأيت أثر أصابعه على خفيه . ورويناه عن معمر بن أيوب السخيتاني قل : رأيت الحسن بال ثم توضأ ثم مسح على خفيه على ظاهرهما مسحة واحدة ، فرأيت أثر أصابعه على الخفين . وروينا عن ابن جريج : قلت لعطاء : أمسح على بطون الخفين ؟ قال لا إلا بظهورهما *

قال علي : والمسح لا يقتضى الاستيعاب ، فما وقع عليه اسم مسح فقد أدى فرضه ، إلا أن أبا حنيفة قال : لا يجزئ المسح على الخفين إلا بثلاثة أصابع لا بأقل ، وقال سفيان وزفر والشافعي وداود : إن مسح بأصبع واحدة أجزأه ، قل زفر : إذا مسح على (١) أكثر الخفين *

قال أبو محمد : تحديد الثلاث أصابع وأكثر الخفين كلام فاسد ، وشرع في الدين بارد (٢) لم يأذن به الله تعالى *
واحتج بعضهم بأنهم قد اتفقوا على أنه إن مسح (٣) بثلاث أصابع أجزأه ، وإن مسح بأقل فقد اختلفوا *

قال علي : وهذا يهدم عليهم أكثر مذاهبهم ، ويقال لهم مثل هذا في فور الوضوء وفي الاستنشاق والاستنثار وفي الوضوء بالتيب (٤) وغير ذلك ، فكيف ولا تحل (٥) مرعاة اجماع إذا وجد النص يشهد لقول بعض العلماء (٦) ! وقد جاء النص بالمسح دون تحديد ثلاثة أصابع أو أقل ، (وما كان ربك نسيا) بل هذا الذي قالوا هو إيجاب الفرائض بالدعوى المختلف فيها بلا نص ، وهذا الباطل المجمع على أنه باطل (٧) *

(١) في الجنبة بحذف « على » (٢) كلمة « بارد » زيادة من الجنبة (٣) في المصرية « على أنه يمسح » وهو خطأ (٤) قوله « وفي الوضوء بالتيب » سقط من الجنبة (٥) في المصرية « فكيف لا تحل » بحذف الواو (٦) في المصرية « لقول العلماء » (٧) في الجنبة « المجمع على الباطل » وهو خطأ

ويعارضون بأن يقال لهم : قد صح إجماعهم على وجوب المسح بأصبع واحدة واختلفوا في وجوب المسح بما زاد ، فلا يجب ما اختلف فيه ، وإنما الواجب ما اتفق عليه ، وهذا أصح في الاستدلال إذا لم يوجد لفظ مروي *

وقال الشافعي : يستحب مسح ظاهر الخفين وباطنهما ، فإن اقتصر على ظاهرهما دون الباطن أجزاء ، وإن اقتصر على الباطن دون الظاهر لم يجزه *
قال علي : وهذا ^(١) لا معنى له ، لأنه إذا كان مسح الأسفل ليس فرضاً ولا جاء ندب إليه : — فلا معنى له *

وقال مالك : يمسح ^(٢) ظاهرهما وباطنهما ، قال ابن القاسم صاحبه : ^(٣) إن مسح الظاهر دون الباطن أعاد في الوقت ، وإن مسح الباطن دون الظاهر أعاد أبداً . وقد روينا مسح ظاهر الخفين وباطنهما عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمرو عن معمر عن الزهري *

قال علي : الإعادة في الوقت على أصول هؤلاء القوم لا معنى لها ، لأنه ^(٤) إن كان أدى فرض طهارته وصلاته فلا معنى للإعادة ، وإن كان لم يؤدها فيلزمه عندم أن يصلي أبداً *

واحتج من رأى مسح باطن الخفين مع ظاهرهما بحديث رويناه من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » وحديث آخر رويناه عن ابن وهب عن سليمان بن يزيد الكعبي ^(٥) عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن ابن شهاب عن المغيرة بن شعبة : « أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح أعلى الخفين

(١) كلمة « وهذا » سقطت من المصرية خطأ ^(٢) في النجدة « لا يمسح » وهو خطأ ^(٣) كلمة « صاحبه » سقطت من المصرية ^(٤) في المصرية « لأنها » وهو خطأ ^(٥) هو أبو المنثي الكعبي ، وهو ضعيف ، ووقع في التهذيب في الكنى (ص ١٢ ج ٢٢١) « الكعبي » وهو خطأ ، وقد ذكر على الصواب « الكعبي » في الإسماء في التهذيب وفي الميزان وفي لسان الميزان ج ٦ : ص ٨١٢ و ٨٤٨
(م ١٥ — ج ٢ الهللي)

وأُسفلها « وآخر رويناه من طريق ابن وهب : حدثني رجل عن رجل من أعين
عن أشياخ لهم عن أبي أمامة الباهلي وعبادة بن الصامت : « أنهم رأوا رسول الله
ﷺ يمسح أعلى الخفين وأُسفلها » *

قال علي : هذا كله لا شيء ، أما حديث أبي أمامة وعبادة فأسقط من أن يخفى
على ذي لب ، لانه عن لا يسي عن لا يدري من هو عن لا يعرف ، وهذا فضيحة *
وأما حديثا (١) المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة ، ولم يولد ابن شهاب
إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل ، والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في
موضعين ، وهذا خبر حدثناه حماد قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك
ابن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي قال قال عبد الرحمن بن مهدي عن
عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد قال حدثت (٢) عن رجاء بن حيوة عن كاتب
المغيرة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأُسفلها » فصح أن ثورا لم يسمه
من رجاء بن حيوة ، وأنه مرسل لم يذكر فيه المغيرة ، وعلة ثالثة وهي أنه لم يسم فيه
كاتب المغيرة ، فسقط كل ما في هذا الباب . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٣ — مسألة — ومن لبس على رجله شيئا مما يجوز المسح عليه على غير
طهارة ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجله فحجته خوف شديد لم
يدرك منه غسل رجله بعد نزع خفيه : — فإنه ينهض ولا يمسح عليهما ، ويصلي
كما هو ، وصلاته تامة ، فإذا أمكنه نزع خفيه ووجد الماء بعد تمام صلاته فقد قال
قوم : يلزمه نزعهما وغسل رجله فرضا ، ولا يعيد ما صلى ، فإن قدر على ذلك قبل
أن يسلم بطلت صلاته ، ونزع ما على رجله وغسلهما وابتدأ الصلاة ، وقال آخرون
قد تم وضوؤه ويصلي بذلك الوضوء ما لم يفتقض بحدث ، لا بوجود الماء ، وهذا أصح *
برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم — وقد ذكرناه باسناده فيما مضى
من كتابنا هذا — : « إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » وقول الله تعالى :

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو لحن (٢) في اليمنية « حدثنا »

وكلاما مبنى لما لم يسم فاعله

(لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فلما عجز هذا عن غسل رجليه سقط حكمهما ، وبقى عليه ما قدر عليه من وضوء سائر أعضائه ، واذا كان كذلك فقد توضحاً كما أمره الله عز وجل ، ومن توضحاً كما أمر الله فصلاته تامة *
 ١١٥

وأما من قال : انه اذا قدر على الماء لزمه اتمام وضوئه فرضاً وقد تمت صلاته ، فلو قدر على ذلك في صلاته فقد لزمه فرضاً أن لا يتم ما بقى من صلاته الا بوضوء تام ، والصلاة لا يحمل أن يفرق بين أعمالها بما ليس منها — : فقول غير صحيح ، ودعوى بلا برهان ، بل قد قام البرهان (١) من النص من القرآن والسنة (٢) على أنه قد توضحاً كما أمر ، وقد تمت طهارته ، وأن له أن يصلي ، فن الباطل أن يعود عليه حكم الحدث من غير أن يحدث ، إلا أن يوجب ذلك نص فيوقف عنده ، ولا نص في هذه المسألة يوجب عليه اعادة الوضوء ، فلا يلزمه اعادة ولا غسل رجليه ، لانه على طهارة تامة ، لكن يصلى بذلك الوضوء ما لم يحدث لما ذكرناه *

فان قيل : قسنا ذلك على التيمم . قلنا : القياس باطل كله ، ومن أين لكم اذا وجب ذلك في التيمم أن يجب في العاجز عن بعض أعضائه ؟ فليس بأيديكم غير دعواكم أن هذا وجب في العاجز كما وجب في التيمم ، وهذه دعوى مفقورة الى برهان ، ومن أراد أن يعطى بدعواه فقد أراد الباطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا ، لانهم موافقون لنا على أن العاجز عن بعض أعضائه — كمن ذهب رجلاه أو نحو ذلك — لا يجوز له التيمم ، وأن حكمه انما هو غسل ما بقى من وجهه وذراعيه ومسح رأسه فقط ، وأن وضوئه بذلك تام وصلاته جائزة ، فلما لم يجزوا له أن يتيمم لم يجز أن يحمل له حكم التيمم (٣) وهذا أصح من قياسهم . والحمد لله رب العالمين *

(١) في المصرية « بل من قام البرهان » وفي الهندية حذفت هذه القطعة وكل منهما خطأ (٢) في المصرية « أو السنة » وهو خطأ (٣) في المصرية « لم يجز له أن يحمل حكم التيمم » وفي الهندية « لم يجز أن يجز أن يحمل له التيمم » وكل منهما خطأ

(كتاب التيمم)

٢٢٤ — مسألة : لا يتيمم من المرضى الا من لا يجد الماء ، أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بالماء أو في الفصل به أو المسافر الذى لا يجد الماء الذى يقدر على الوضوء به أو الفصل به •

برهان ذلك قول الله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) فهذا نص ما قلناه واسقاط الحرج ، وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فالخرج (١) والعسر ساقطان — والله تعالى الحمد — سواء زادت علته أو لم تزد وكذلك إن خشى زيادة علته فهو أيضاً عسر وخرج ، وقال عطاء والحسن . المريض لا يتيمم أصلا ما دام يجد الماء (٢) ، ولا يجزئيه الا الفصل والوضوء ، المجذور وغير المجذور سواء •

٢٢٥ — مسألة : وسواء كان السفر قريبا أو بعيداً سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحا ، هذا مما لا نعلم فيه خلافا (٣) الا ان بعض العلماء ذكر قولاً لم ينسبه الى أحد ، وهو ان التيمم لا يجوز الا فى سفر نقصر فيه الصلاة •

قال على ولقد كان يلزم من حد فى قصر الصلاة والافطار سفر دون سفر ، فى بعض المسافات دون بعض ، وفى بعض الاسفار دون بعض ، وفرق بين سفر الطاعة والمعصية فى ذلك (٤) — : أن يفعل ذلك فى التيمم ، ولكن هذا (٥) مما تناقضوا فيه أقبح تناقض ، فإن ادعوا ههنا اجماعاً لزمهم إذ هم أصحاب قياس بزعمهم أن يتيسر ما اختلف فيه من صفة السفر فى القصر والافطر والمسح على ما اتفق عليه من صفة

(١) فى المصرية « والخرج » وما هنا أحسن (٢) فى المصرية « يجد ماء »

(٣) فى المصرية « مما لا يعلم فيه خلاف »

(٤) قوله « فى ذلك » محذوف من الجنية

(٥) فى الجنية « ولكن هذا » وهو خطأ

السفر في التيمم ، والا قد تركوا القياس ، وخالفوا القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٦ — مسألة : والمرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة والتصرف ، هذا حكم اللغة التي بها نزل القرآن وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٧ — مسألة : قال علي : ويتيمم من كان في الحضر صحيحاً اذا كان (١) لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة ، ولو أنه على شفير البر والدفوف يده أو على شفير النهر والساقية والمعين ، الا انه يوقن أنه لا يتم وضوءه أو غسله حتى يطلع أول قرن الشمس ، وكذلك المسجون والخائف *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي عن ربيع بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « فضلنا على الناس بثلاث — فذكر فيها — : وجعلت لنا الارض مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » *

وبه الى مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل — هو ابن جعفر — عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ان النبي ﷺ قال : « فضلت على الانبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الفنائم ، وجعلت لي الارض طهوراً ومسجداً ، وأرسلت الى الناس كافة ، وختم بي النبيون » فهذا عموم دخل فيه الحاضر والبادي *

فان قيل : فان الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وقال رسول الله ﷺ : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » . فلم يبيح هز وجل للجنب أن يقرب الصلاة حتى يتغسل أو يتوضأ الا مسافراً ، قلنا : نعم ، قال الله تعالى هذا ، وقال رسول الله ﷺ ما ذكرتم ، وقال تعالى

(وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فكانت هذه الآية زائدة حكما ، وواودة بشرح ليس في الآية التي ذكرتم ، بل فيها أباحة أن يقرب الصلاة الجنب دون أن يغتسل ، وهو غير عابر سبيل ، لكن اذا كان مريضا لا يجبد الماء أو عليه فيه حرج وكانت هذه الآية أيضا زائدة حكما على الخبر الذي لفظه « لا تقبل صلاة (١) من أحدث حتى يتوضأ » - ثم جاء الخبران اللذان ذكرنا بزيادة (٢) وعموم على الآيتين والخبر المذكور ، فدخل في هذين الخبرين الصحيح (٣) المقيم اذا لم يجبد الماء ، وكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فرض جمع بعضه الى بعض وكله من عند الله تعالى *

وقولنا هذا هو قول مالك وسفيان والليث :

وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يتيمم الحاضر ، لكن ان لم يقدر على الماء الاخر يفوت الوقت تيمم وصلى ، ثم أعاد ولا بد اذا وجد الماء ، وقال زفر : لا يتيمم الصحيح في الحضر البتة وان خرج الوقت ، لكن يصبر حتى يخرج الوقت ويجد الماء فيصلى حينئذ *

قال علي : أما قول أبي حنيفة والشافعي فظاهر الفساد ، لانه لا يخلو أمرهاله بالتيمم والصلاة من أن يكونا أمراه بصلاة هي فرض الله تعالى عليه أو بصلاة لم يفرضها (٤) الله تعالى عليه ، ولا سبيل الى قسم ثالث فان قال مقلدهما أمراه بصلاة : هي فرض عليه ، قلنا فلم (٥) يعيدها بعد الوقت ان كان قد أدى فرضه ؟ وان قالوا : بل (٦) أمراه بصلاة ليست فرضا عليه ، أقرا بأنهما ألزاماه مالا يزميه ، وهذا خطأ ، وأما

(١) في المصرية « على الخبر الذي فيه : لا يقبل الله صلاة الخ »

(٢) في المصرية « زيادة » بحذف الجار وهو خطأ

(٣) في اليمنية « الصحيحين » على انه وصف للخبرين ، والذي هنا أحسن ،

لان المراد أن الخبرين دخل في عمومها الشخص الصحيح المقيم .

(٤) في اليمنية « لم يفرضها » (٥) في اليمنية « قلنا : نعم فلم » الخ .

(٦) في اليمنية بحذف « بل »

قول زفر نفعاً ، لانه أسقط فرض الله تعالى في الصلاة في الوقت الذي أمر الله تعالى بأدائها فيه ، وألزمه إياها في الوقت الذي حرم الله تعالى تأخيرها اليه *

قال أبو محمد : والصلاة فرض معلق بوقت محدود ، والتأكيـد فيها أعظم من أن يجعله مسلم ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . فوجدنا هذا الذي حضرته الصلاة هو مأمور بالوضوء والفعل إن كان جنباً وبالصلاة فإذا عجز عن الفعل والوضوء سقطا عنه ، وقد نص عليه السلام على أن الأرض طهور (١) إذا لم يجد (٢) الماء وهو غير قادر عليه ، فهو غير باق عليه (٣) وهو قادر على الصلاة فهي باقية عليه ، وهذا بين . والحمد لله رب العالمين *

٢٢٨ — مسألة — والسفر الذي يتيمم فيه هو الذي يسمى عند العرب سفراً ، سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة ، وما كان دون ذلك — مما لا يقع عليه اسم السفر من البروز عن المنازل — فهو في حكم الحاضر ، فلما المسافر سفراً يقع عليه اسم سفر والمريض الذي له التيمم فلا فضل لهما أن يتيما في أول الوقت ، سواء رجوا الماء (٤) أو أيقنا بوجوده قبل خروج الوقت ، أو أيقنا أنه لا يوجد حتى يخرج الوقت ، وكذلك رجاء الصحة ولا فرق ، وأما الحاضر الصحيح ومن له حكم الحاضر فلا يحمل له التيمم إلا حتى يوقن بخروج الوقت قبل إمكان الماء *

برهان ذلك ان النص ورد في المسافر الذي لا يجد الماء ، وفي المريض كذلك وفي المريض ذي الحرج ، وكان البدار الى الصلاة أفضل ، لقول الله تعالى (سارعوا

(١) في التيمية « طهورا » بالنصب وهو لحن

(٢) في المصرية « يجد » بالتون وهو خطأ

(٣) في المصرية « وهو قادر عليه فهو باق عليه » وفي التيمية « وهو قادر عليه فهو غير باق عليه » وكل منهما خطأ ياباه سياق الكلام وإلزام الحجة كما هو واضح

(٤) في المصرية « رجوا من الماء »

الى مغفرة من ربكم) وأما الحاضر فلا خلاف من أحد في انه مادام يرجو بوجود الماء قبل خروج الوقت فانه لا يحمل له التيمم ، وما أبيض له التيمم عند ثبوت خروج (١) الوقت إلا باختلاف ، ولولا النص ماحل له *

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يتيمم المسافر إلا في آخر وقت الصلاة ، إلا انه قد روى عنه ان هذا انما هو مادام يطعم في الماء فان لم يرج به (٢) فليتيمم في اول الوقت ، وقال سفيان : يؤخر المسافر التيمم الى آخر الوقت لعله يججد الماء ، وهو قول احمد بن حنبل ، وروى أيضا عن علي وعطاء ، وقال مالك مرة : لا يعجل ولا يؤخر ، ولكن في وسط الوقت ، وقال مرة : إن ايقن بوجود الماء قبل خروج وقت الصلاة فانه يؤخر التيمم الى آخر الوقت ، فان وجد الماء والا تيمم وصلي ، وان كان ظاماً في وجود (٣) الماء قبل خروج الوقت أخر التيمم الى وسط الوقت ، فيتيمم في وسطه ويصلي ، وان كان موقناً انه لا يججد الماء حتى يخرج الوقت فيتيمم في اول الوقت ويصلي ، وقال الاوزاعي : كل ذلك سواء *

قال علي : التعلق بتأخير التيمم لعله يججد الماء لا معنى له ، لانه لا نص ولا إجماع على ان عمل المتوضئ افضل من عمل التيمم ، ولا على ان صلاة المتوضئ افضل ولا آتم من صلاة التيمم (٤) وكلا الامرين طهارة تامة ، وصلاة تامة ، وفرض في حالة فاذ ذلك كذلك فتأخير الصلاة رجاء وجود الماء ترك للفضل في البدار إلى افضل الأعمال بلا معنى ، وقد جاء مثل هذا عن رسول الله ﷺ وعن ابن عمر وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا

(١) في النجفة « عند خروج » بحذف « ثبوت »

(٢) في المصرية « فان لم يرج فيه »

(٣) في المصرية « بوجود »

(٤) في النجفة « ولا على أن صلاة التيمم أفضل ولا آتم من صلاة المتوضئ »

البخاري ثنا يحيى بن بكير (١) (قال حدثنا الليث) (٢) عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج قال : سمعت عميراً مولى ابن عباس قال : اقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الانصارى قال : « اقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي (٣) ﷺ حتى اقبل على الجدار ففسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام »

وروينا عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصارى عن نافع : ان ابن عمر تيمم ثم صلى العصر وبينه وبين المدينة ميل او ميلان ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يمد ، وعن مالك عن نافع : انه اقبل مع ابن عمر من الجرف فلما أتى المربد لم يجد ماء فنزل فتيمم بالصعيد وصلى ثم لم يمد تلك الصلاة *
قال علي : وهو قول داود وأصحابنا *

وقال محمد بن الحسن : أما المسافر فإن كان الماء منه على أقل من ميل طلبه وان خرج الوقت ، فإن كان على ميل لم يلزمه طلبه وتيمم ، قل : وأما من خرج من مصره غير مسافر فإن كان بحيث لا يسمع حس الناس واصواتهم تيمم *
قال علي : وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ومن مثلهما *

٢٢٩ - مسألة - ومن كان الماء منه قريباً إلا انه يخاف ضياع رحله او فوت الرقعة او حال بينه وبين الماء عدو ظالم او نار او اى خوف كان في القصد اليه مشقة ففرضه التيمم. برهان ذلك قول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) وكل هؤلاء لا يجدون ماء يتقربون على الطهارة به *

٢٣٠ - مسألة فإن طلب بحق فلا عذر له في ذلك ، ولا يجزيه التيمم ، لان فرضاً عليه أن لا يمتنع من كل حق قبله لله تعالى أو لعباده ، فان امتنع فهو عاص .

(١) في المصرية « يحيى بن بكر » وهو خطأ

(٢) في الاصلين « يحيى بن بكير عن جعفر » باسقاط « قال حدثنا الليث » وهو

خطأ ، صحناه من البخاري (ج ١ : ص ٥٢) ومن كتب الرجال

(٣) في النجينة « فلم ير دالتي » بحذف « عليه » وما هنا هو الصحيح الموافق للبخاري

(١٦٢ - ج ٢ المحلى)

قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وأمر رسول الله ﷺ أن يعطى كل نى حق حقه . والله تعالى التوفيق *

٢٣١ - مسألة - فلو كانت على بئر يراها ويعرفها في سفر وخاف فوات أصحابه (١) أو فوت صلاة الجماعة أو خروج الوقت - : تيمم وأجزأه ، لكن يتوضأ لما يستأنف ، لأن كل هذا عذر مانع من استعماله الماء ، فهو غير واجد الماء يمكنه (٢) استعماله بلا حرج *

٢٣٢ - مسألة - ومن كان الماء في رحله (٣) ففسيه أو كان بقره بئر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه ، لأن هذين غير واجدين للماء ، ومن لم يجد الماء تيمم بنص كلام الله تعالى ، وهذا قول أبي حنيفة وداود ، وقال مالك : يعيد في الوقت ولا يعيد أن خرج الوقت . وقال أبو يوسف والشافعي : يعيد أبدا . وقال أبو يوسف : أن كانت البر من على رمية سهم أو نحوها وهو لا يعلم بها أجزأه التيمم ، فإن كان على شفيرها أو قربها وهو لا يعلم بها لم يجزه التيمم (٤) *

٢٣٣ - مسألة - وكل حدث ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من أهل الاسلام *

٢٣٤ - مسألة - وينقض التيمم أيضا وجود الماء ، سواء وجد في صلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلى ، فإن صلاته التي هو فيها تنتقض لا تنقض طهارته ، ويتوضأ أو يقتسل ، ثم يبتدىء الصلاة ، ولا قضاء عليه فيما قد صلى بالتيمم *
ولو وجد الماء أثر سلامه منها ، اختلف في هذا في ثلاث مواضع *

أحدها خلاف قديم في أن الماء (٥) إذا وجد لم يكن على المتيمم الوضوء به ولا الغسل ما لم يحدث منه ما يوجب الغسل أو الوضوء *

(١) في الجنية « فوت أصحابه » (٢) في الجنية « فهو غير واجد لا يمكنه » الخ

(٣) في المصرية « في خرجه » وهي كلمة عامية لعلها من أغلاط الناسخين -

(٤) في الجنية « لم يضره التيمم » وهو خطأ (٥) في الجنية « خلاف قديم فإن

الماء » وهو خطأ ظاهر

وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه أن أباسلة بن عبد الرحمن بن عوف قال : اذا كنت جنباً في سفر فتمسح ثم اذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنباً ان شئت ، قال عبد الحميد : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : ما يدريه ؟ اذا وجدت الماء فاغسل . وبأحداث الغسل والوضوء يقول جمهور المتأخرين *

وكان من حجة من لا يرى تجديد الوضوء والغسل أن قال : التيمم طهارة صحيحة ، فإذا ذلك كذلك فلا ينقضها الا ما ينقض الطهارات ، وليس وجود الماء حدثاً ، فوجود الماء لا ينقض طهارة التيمم *

قال علي . وكان هذا قولاً صحيحاً لولا (١) ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله قال ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف - هو ابن أبي حميلة - ثنا أبو رجاء المطاردى عن عمران بن الحصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر » فذكر الحديث وفيه - : « أن رسول الله ﷺ صلى بالناس ، فلما اغتسل رسول الله ﷺ من صلاته إذ هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم ؟ قال : أصابني جنباً ولا ماء ، قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » ثم ذكر في حديثه ذلك أمر الماء الذي أحدثه الله تعالى آية لنبيه عليه السلام قال : - « وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجنابة اناء من ماء ، وقال : إذهب فأفرغه عليك » *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابراهيم ابن اسحاق النيسابورى ببغداد ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبى ثنا اسماعيل بن مسلم (٢) ثنا أبو رجاء المطاردى عن عمران بن الحصين قال : « كنت مع رسول

(١) في البنية « وهذا قول صحيح لولا » الخ

(٢) في البنية « ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا اسماعيل بن مسلم » بحذف والد ابن نعيم من الاسناد وهو خطأ ، واسماعيل بن مسلم ضعيف من قبل حفظه وكاتب صدوقاً يكثر التلط ، وقال ابن معين : ليس بشيء

الله ﷺ وفي القوم جنب ، فأمره رسول الله ﷺ فتيمم وصلى ، ثم وجدنا الماء بعد فأمره رسول الله ﷺ أن يقتل ولا يمسح بالصلاة ، وقد ذكرنا حديث حذيفة عن رسول الله ﷺ : « وجلت لنا الأرض مسجداً وجلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » .

فصح بهذه الاحاديث أن الطهور بالتراب انما هو ما لم يوجد الماء ، وهذا لفظ يقتضي أن لا يجوز التطهر (١) بالتراب الا اذا لم يوجد (٢) الماء ، ويقتضي أن لا يصح طهور بالتراب الا ان لا نجد (٣) الماء الا لمن أباح له ذلك نص آخر . واذا كان هذا فلا يجوز أن يخص بالقبول أحد المعنيين دون الآخر ، بل فرض العمل بهما معاً ، وصحح (٤) هذا أيضاً أمره عليه السلام المحجب بالتيمم بالصعيد والصلاة ، ثم أمره عند وجود الماء بالتأمل فصح ما قلناه نصاً والمحمد لله *

والموضع الثاني : إن وجد الماء بعد الصلاة (٥) أيديها أم لا ؟ قال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والشعبي والحسن وأبو سلمة بن عبد الرحمن : لأنه يمسح ما دام (٦) في الوقت . وروناه من طريق معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (٧) عن أبي سلمة ، وعن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ، ومن طريق الحجاج بن المتهال عن سفيان الثوري عن عبد الحميد بن جبير بن شعبة (٨) عن سعيد بن المسيب ، ومن طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي ، ومن طريق سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن عطاء ، ومن طريق الحسن بن صالح عن العلاء بن المسيب عن طاوس *

(١) في البنية « التطهر » (٢) في البنية « نجد »

(٣) في البنية « يوجد » (٤) في البنية « صح » وهو خطأ

(٥) في البنية « يمسح الصلاة » وهو خطأ

(٦) في البنية « يمسحها دام » وهو خطأ وتصحيح

(٧) بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء المهملة ، وهو ضعيف ، وفي البنية « الحسن » بالحاء المهملة والثقف وهو خطأ .

(٨) في البنية « عبد الحميد بن جبير بن أبي شعبة » وهو خطأ

وقال مالك : المسافر والمريض والخائف يتيممون في وسط الوقت ، فان تيمموا وصلوا ثم وجدوا الماء في الوقت فان المسافر لا يعيد ، وأما المريض والخائف فيعيدان الصلاة •

قال علي : أما قول مالك فظاهر الخطأ في تفرقه بين المريض والخائف وبين المسافر لان المريض الذي لا يجد الماء مأمور بالتيمم والصلاة ، كما أمر به المسافر في آية واحدة. ولا فرق وأما المريض والخائف المباح لهما التيمم لرفع الحرج والعسر فكذلك أيضا ، وكل من ذكرنا (١) فلم يأت بالفرق بين أحد منهم في ذلك قرآن ولا سنة صحيحة. ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، نعم ، ولا نعلم أحدا قاله قبل مالك ، فسقط هذا القول جملة ، ولم يبق إلا قول من قال : يعيد السكك ، وقول من قال : لا يعيد ، فنظرنا ، فوجدنا كل من ذكرنا (٢) ، أمورا بالتيمم بنص القرآن ، فلما صلوا كانوا لا يخلون من أحد وجهين : إما ان يكونوا صلوا كما أمروا ، ولم يصلوا كما أمروا ، فان قالوا : لم يصلوا كما أمروا ، قلنا لهم : فهم اذا منهيون عن التيمم والصلاة ابتداء ، لا بد من هذه وهذا لا يقوله أحد ، ولو قاله لكان مخطئا مخالفا للقرآن والسنن والاجماع ، فاذ قد سقط (٣) هذا القسم ييقن فلم يبق الا القسم الثاني ، وهو انهم قد صلوا كما أمروا فاذ قد صلوا كما أمروا (٤) فلا تحمل لهم إعادة صلاة واحدة في يوم مرتين ، لنهي رسول الله ﷺ •

حدثنا بذلك عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا أبو كامل ثنا يزيد — يعني ابن زريع — (٥) ثنا حسين — هو المعلم (٦) عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قل : أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقال : اني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلوا صلاة

(١) في المصرية « وكل ما ذكرنا » وما هنا أحسن

(٢) في الجنية « فوجدنا لكل من ذكرنا » وهو خطأ

(٣) في الجنية « فان قد سقط » وهو خطأ (٤) في الجنية « فان صلوا » وهو خطأ

(٥) في المصرية « زريعة » وهو خطأ (٦) في الجنية « هو المعلم » وهو تصحيف

في يوم مرتين . فسقط الامر بالاعادة جملة . والحمد لله رب العالمين *

والثالث من رأى الماء وهو في الصلاة ، فإن مالكا والشافعي وأحمد بن حنبل وأبا ثور وداود قالوا : ان رأى الماء وهو في الصلاة فليتماد على صلاته ولا يعيدها ، ولا تنتقض طهارته بذلك ، وان رآه بعد الصلاة فليتوضأ وليغتسل ولا بد ، لا تجزيه صلاة مستأنفة الا بذلك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والاوزاعي : سواء وجد الماء في الصلاة أو بعد الصلاة يقطع الصلاة ولا بد ، ويتوضأ أو يغتسل . ويتنبدىها ، وأما ان رآه بعد الصلاة فقد تمت صلاته تلك ، ولا بد له من الطهارة بالماء لما يستأنف لانه يجزيه صلاة يستأنفها الا بذلك *

قال على : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك ، فوجدنا حجة من فرق بين وجود الماء في الصلاة ووجوده بعد الصلاة — ان قالوا : قد دخل في الصلاة كما أمر ، فلا يجوز له ان ينتقضها الا بنص أو إجماع *

قال أبو محمد : لا نعلم (١) لهم حجة غير هذه ، ولا متعلق لهم بها ، لانه — وان كان قد دخل في الصلاة كما أمره الله تعالى — فلا يخلو وجود الماء من أن يكون (٢) ينتقض الطهارة ويعيده في حكم المحدث أو المجنب ، أو يكون لا ينقض الطهارة ولا يعيده في حكم المجنب أو المحدث (٣) فن قالوا : لا ينقض الطهارة ولا يعيده مجنبا ولا محدثا ، فهذا جواب أبي سليمان وأصحابنا ، قلنا : فلا (٤) عليكم ، أنتم مقرون بأنه مع ذلك مفترض عليه الغسل أو الوضوء متى وجد الماء بلا خلاف منكم ، فنقولهم : نعم ، قلنا لهم : فهو مأمور بذلك في حين وجوده في الصلاة وغير الصلاة بنص مذهبنا ومذهبكم في البدار الى ما أمرنا به ، فن قالوا : ليس مأمورا بذلك في الصلاة لشكك بها ، قلنا : هذا فرق لا دليل عليه ، ودعوى بلا برهان فاذ هو مأمور بذلك في الصلاة وغير الصلاة فقد صح إذ هو مأمور بذلك في الصلاة ان أمركم بالتماضي على

(١) في الجنية « ما نعلم » (٢) في الجنية « فلا يخلو وجوده من الماء أن يكون » وهو خطأ (٣) هذا للشق الثاني محذوف من الجنية (٤) في الجنية « فلا حجة عليكم » وهو خطأ

ترك استعمال الماء خطأ ، لانه على أصلكم لا تنتقض بترك صلاته ، فكان اللازم على أصولكم أن يستعمل الماء ويبني على ما مضى من صلاته كما تقولون في المحدث ولا فرق ، وهم لا يقولون هذا ، فسقط قولهم *

وأما المالكيون والشافعيون فجوابهم أن وجود الماء ينقض الطهارة ويعيد التيمم مجنبا ومحدثا في غير الصلاة ، ولا ينقض الطهارة في الصلاة *

قال علي : فكان هذا قولاً ظاهر الفساد ودعوى عارية عن الدليل ، وما جاء قط في قرآن ولا سنة ولا في قياس ولا في رأي له وجه ان شيئاً يكون حدثاً في غير الصلاة ولا يكون حدثاً في الصلاة والدعوى لا يعجز عنها أحد ، وهي باطل ما لم يصححها برهان من قرأت أو سنة ، لا سيما قولهم : أن وجود المصل (١) الماء في حال صلاته لا ينقض صلاته ، فإذا سلم انتقضت طهارته بالوجود الذي كان في الصلاة ، وان لم يمتد ذلك الوجود الى بعد الصلاة ، فهذا أطرف (٢) ما يكون !! شيء ينقض الطهارة اذا عدم ولا ينقضها اذا وجد ! وهم قد انكروا هذا بعينه على أبي حنيفة في قوله : ان القهقهة تنقض الوضوء في الصلاة ولا تنقضها في غير الصلاة * قال علي : فاذا قد ظهر ايضاً فساد هذا القول فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « ان التراب طهور ما لم يوجد الماء » فصح ان لا طهارة تصح بتراب مع وجود الماء إلا لمن اجاز له النص من المريض الذي عليه من استعماله حرج ، فاذا ذلك كذلك فقد صح بطلان طهارة التيمم اذا وجد الماء في صلاة كان أو في غير صلاة ، وصح قول سفيان ومن واقفه ،

الا ان ابا حنيفة تناقض هنا في موضعين احدهما انه يرى لمن احدث مغلوباً ان يتوضأ ويبني ، وهذا احدث مغلوباً ، فكان الواجب على أصله أن يأمره بأن يتوضأ ويبني والثاني : أنه يرى السلام من الصلاة ليس فرضاً ، وأن من قعد في آخر صلاته مقدار التشهد فقد تمت صلاته ، وانه ان احدث عامداً او ناسياً فقد صحت صلاته

(١) في الخيبة « ان وجد المصل »

(٢) بالطاء المهملة . وفي المصرية بالمعجمة وهو تصحيف .

ولا إعادة عليه ، ثم رأى هنا أنه وإن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم وجد الماء وإن لم يسلم فإن صلاته تلك قد بطلت ، وكذلك طهارته وعليه أن يتطهر ويبسدها أبداً ، وهذا تناقض في غاية القبح والبعد عن النصوص والقياس وسداد الرأي ، وما علمنا هذه التفاريق لاحد قبل أبى حنيفة *

٢٣٥ - مسألة : والمريض المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا ، فإن صحته لا تنقض طهارته *

برهان ذلك أن الخبر الذي أتبعنا إنما جاء فيمن لم يجد الماء ، (١) فهو الذي تنتقض طهارته بوجود الماء ، وأما من أمره الله تعالى بالتيمم والصلاة مع وجود الماء فإن وجود الماء قد صح يقينا أنه لا ينقض طهارته بل هي صحيحة مع وجود الماء فاذا كان كذلك فإن الصحة ليست حدثاً أصلاً ، إذ لم يأت بأنها حدث لا قرآن ولا سنة ، فإن قالوا : قسنا المريض على المسافر . قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لانه قياس الشيء على ضده ، وهذا باطل عند أصحاب القياس ، وهو قياس واجد الماء على عاده ، وقياس مريض على صحيح ، وم لا يختلفون أن احكامهما في الصلاة وغيرها تختلف والله تعالى التوفيق *

٢٣٦ - مسألة : والتيمم يصلى بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم ينتقض تيممه بحدث أو بوجود الماء ، وأما المريض فلا ينتقض (٢) طهارته بالتيمم الا ما ينتقض الطهارة من الاحداث فقط ، وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والليث بن سعد وداود *

وروينا (٣) أيضاً عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : يصلى الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم يحدث ، وعن معمر قال سمعت الزهري يقول : التيمم بمنزلة الماء ، يقول يصلى به ما لم يحدث ، وعن قتادة عن سعيد ابن المسيب قال : صل بتيمم واحد الصلوات كلها ما لم تحدث ، هو بمنزلة الماء . وهو

(١) في المصرية « في من لا يجد الماء » (٢) في الجينية « تنتقض » وهو خطأ

(٣) في الجينية « وروينا »

قول يزيد بن هارون وعبد بن علي بن الحسين (١) وغيرهم *
وقال مالك: لا يصلى صلاتا فرض بتيمم واحد وعليه أن يتيمم لكل صلاة، فإن
تيمم وتطوع بركني الفجر أو غيرها (٢) فلا بد له من أن يتيمم تيمما آخر للفريضة فلو
تيمم ثم صلى الفريضة جاز له أن يتنفل بعدها بذلك التيمم *
وقال الشافعي يتيمم لكل صلاة فرض ولا بد، وله أن يتنفل قبلها وبعدها بذلك

التيمم *

وقال شريك يتيمم لكل صلاة، وروى مثل قول شريك عن إبراهيم النخعي
والشعبي وربيعة وقتادة ويحيى بن سعيد الانصاري، وهو قول الليث بن سعد واحد
واسحاق *

وقال أبو ثور: يتيمم لكل وقت صلاة فرض إلا أنه يصلى الفوائت من الفروض
كلها بتيمم واحد *

قال علي: أما قول مالك فلا متعلق له بحجة أصلا، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة
ولا سقيمة ولا بقياس، ولا بخلو التيمم من أن يكون طهارة أولا طهارة، فإن كان طهارة،
فيصلى بطهارته (٣) ما لم يوجب تقضها قرآن أو سنة، وإن كان ليس طهارة فلا يجوز
له أن يصلى بغير طهارة *

وقال بعضهم: ليس طهارة تامة ولكنه استباحة للصلاة *
قال علي: وهذا باطل من وجوه: أحدها أنه قول بلا برهان، وما كان

(١) في التيمم « وعبد بن علي بن الحسن » وهو خطأ، لأن المراد هنا أبو
جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان من التابعين من فقهاء
أهل المدينة. مات سنة ١١٤ أو سنة ١١٧

(٢) في المصرية « وتطوع بركني الفجر وغيرها » وفي التيمم « وتطوع ركني
الفجر أو غيرها » فحينئذ بين النسختين زيادة الباء والهمزة لتكون البارة أصح
من كل منهما (٣) في المصرية « فبطل بطهارته » وهو خطأ

(١٧م - ج ٢ المحل)

هكذا فهو باطل . والثاني أنه قول يكذبه القرآن ، قال الله تعالى : (فقيموا صعيدا : طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم) فنص تعالى على أن التيمم طهارة من الله تعالى . والثالث أنه تناقض منهم لانهم قالوا : ليس طهارة تامة — ولكنه استباحة للصلاة ، وهذا كلام ينقض أوله آخره لان الاستباحة للصلاة لا تكون الا بطهارة ، فهو اذن طهارة لا طهارة . والرابع أنه هبكت أنه كما قالوا استباحة للصلاة ، فمن أين لهم أن لا يستباحوا بهذه الاستباحة الصلاة الثانية كما استباحوا به الصلاة الاولى ؟ ومن أين وجب ان يكون استباحة للصلاة الاولى دون ان يكون استباحة للثانية ؟ ١ *

وقالوا : ان طلب الماء ينقض طهارة التيمم وعليه ان يطلب الماء لكل صلاة قلنا لهم : هذا باطل ، أول ذلك ان قولكم : ان طلب الماء ينقض طهارة التيمم دعوى كاذبة بلا برهان ، وثانيه أن قولكم : ان عليه طلب الماء لكل صلاة باطل ، وأى ماء (١) يطلب ؟ وهو قد طلبه وأيقن أنه لا يجده ؟! ثم لو كان كذلك ، فأى ماء يطلبه المريض الواجد الماء ؟ فظهر فساد هذا القول جملة ، لاسيما قول مالك في بقاء الطهارة بعد الفريضة للتوافل وانتقاض الطهارة بعد النافلة للفريضة ، وبعد الفريضة للفريضة ، وطلب الماء على قولهم يلزم للنافلة ولا بد ، كما يلزم للفريضة ، اذا لافرق في وجوب الطهارة (٢) للنافلة كما تجب للفريضة ولا فرق ، بلا خلاف به من أحد من الامة (٣) . وان اختلفت أحكامها في غير ذلك ، لاسيما وشيخهم الذى قلده — مالك — يقول في الموطأ : ليس المتوضىء بأطهر من التيمم ، ومن تيمم فقد فعل ما أمره الله تعالى به (٤) *

(١) في المصرية « والى ماء » وهو خطأ

(٢) في الحنيفة « اذا لافرق لوجوب ما للطهارة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « فلا خلاف بين أحد من الامة » وما هنا أصح

(٤) لفظ مالك في الموطأ (ص ١٩) : « من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعلم به

أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله عز وجل ، وليس الذى وجد الماء بأطهر منه

« وأما قول الشافعي فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه أوجب تجديد التيمم للفريضة ولم يوجبه للنافلة ، وهذا خطأ بكل ما ذكرناه *

وأما قول أبي ثور فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه جعل الطهارة (١) بالتيمم تصح (٢) ببقاء وقت الصلاة وتنتقض بخروج الوقت ، وما علمنا في الاحداث خروج وقت أصلاً ، لا في قرآن ولا سنة ، وإنما جاء الأمر بالفصل في كل صلاة فرض أو في الجمع بين الصلاتين في المستحاضة ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه باطلاً ، لأن قياس التيمم على المستحاضة لم يوجب شبه (٣) بينهما ولا علة جامعة ، فهو باطل بكل حال ، فحصلت هذه الأقوال دحوى كلها بلا برهان وبالله تعالى التوفيق *
فإن قالوا إن قولنا هذا هو قول ابن عباس وعلي وابن عمر وعمر بن العاص * قلنا أما الرواية عن ابن عباس فساقطة لأنها من طريق الحسن بن عمار وهو هالك وعن رجل لم يسم *

وأما الرواية عن عمرو بن العاص فأما هي عن قتادة عن عمرو بن العاص ، وقتادة لم يولد إلا بعد موت عمرو بن العاص *

والرواية في ذلك عن علي وابن عمر أيضاً لا تصح ، ولو صحت لما كان في ذلك حجة ، إذ ليس في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ *

وأيضاً فإن تقسيم مالك والشافعي وأبي ثور لم يرو عن أحد ممن ذكرنا ، فهم مخالفون الصحابة (٤) المذكورين (٥) في كل ذلك *

ولأنهم صلاة ، لأنها أمراً جميعاً ، فكل عمل بما أمره الله عز وجل به وإنما العمل بما أمر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة »

(١) في المصرية « للطهارة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « لا تصح » وهو خطأ تنافيه حكاية قول أبو ثور الماضية

(٣) في المصرية « لم توجه سنة » وهو تصحيف

(٤) في المصرية « لأصحابه » وهو خطأ (٥) في الحنفية « المذكورون » وهو لحن

وأيضاً قد روى نحو قولنا عن ابن عباس أيضاً ، فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق •
وقد قل بعضهم : لما قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) إلى قوله : (فتييموا صعيداً طيباً) قل : فأوجب عز وجل الوضوء على كل قائم إلى الصلاة : فلما صلى النبي ﷺ الصلوات بوضوء واحد خرج الوضوء بذلك عن حكم الآية ، وبقي التيمم على وجوبه على كل قائم للصلاة •
قل على رضى الله عنه وهذا ليس كما قالوا ، لا سيما المالكيين والشافعيين المبيحين لقيام إلى صلاة النافلة بعد الفريضة بغير أحداث تيمم ولا أحداث طلب للماء ، فلا متعلق لهاتين الطائفتين ^(١) بشيء مما ذكرنا في هذا الباب ، وإنما الكلام بيننا وبين من قل بقول شريك ، فنقول وبالله تعالى التوفيق : إن الآية لا توجب ^(٢) شيئاً مما ذكرتم ، ولو أوجبت ذلك لأوجبت غسل الجنابة على كل قائم إلى الصلاة أبداً ، وإنما حكم الآية في إيجاب الله تعالى الوضوء والتيمم والفصل إنما هو على المجنبين والمحدثين فقط ، بنص آخر الآية المبين لأولها ، لقول الله تعالى فيها (وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ولا يختلف اثنان من الأمة في أن ههنا حذفاً دل عليه المطف ^(٣) وإن معنى الآية : : وإن كنتم مرضى أو على سفر فأحدثتم أو جاء أحد منكم من الغائط ، فبطل ما شقوا به •

بل لو قال قائل أن حكم تجديد الطهارة عند القيام إلى الصلاة إنما هو بنص الآية إنما هو على من حكمه الوضوء لا على من حكمه التيمم - لكان أحق بظاهر الآية منهم لأن الله تعالى لم يأمر قط بالتيمم في الآية إلا من كان محدثاً فقط ، لا كل قائم إلى الصلاة أصلاً ، وهذا لا مخلص لهم منه البتة . فبطل تعلقهم في إيجاب تجديد

(١) في المصرية « جا بين الطائفتين » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « لم توجب »

(٣) في اليمنية « دل على المطف » وهو خطأ

يوجد الماء ، وماء البحر ماء مطلق ، فإن لم يقدر على أخذ الماء منه فهو لا يجد ماء يقدر على التطهر به (١) ، ففرضه التيمم .

٢٤ - مسألة - وكذلك من كان في حفرة أو حفرة وهو طحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض ، ولا يقدر على استحيته إلا حتى يخرج الوقت : - فإنه يتيمم ويصلي ، لأنه لا يجد ماء يقدر على التطهر به (٢) .

٢٤١ - مسألة - وليس على من لا ماء معه (٣) أن يشترط للوضوء ولا للفعل إلا بما قل ولا بما كثر ، فإن اشتراه لم يجزه الوضوء به ولا الغسل وفرضه التيمم ، ولا أن يشترط للشرب أن لم يعطه بلائع ، وأن يطلبه للوضوء (٤) فذلك له وليس ذلك عليه ، فإن وهب له توضأ به ولا بد ، ولا يجزيه (٥) غير ذلك .

بُزْهَانُ ذَلِكَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ ، وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمَّانَ التَّوْفَلِيُّ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنِي هَلَالُ بْنُ أَسَامَةَ (٦) أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَبِيعُ فَضْلَ الْمَاءِ لِبَيْعٍ بِهِ الْكَلَاءُ » (٧) .

حَدَّثَنَا حَامُ ثَنَا عَيْسَى بْنُ أَصْحَمٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا أَبِي عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَخْبَرَهُ أَبُو الْمَتَاهِلِ

(١) فِي الْمَصْرِفَةِ « بِحَذَفٍ » بِهِ « (٢) فِي الْيَمِينَةِ » لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّطَهُّرِ بِهِ ، وَمَا هُنَا أَصَحُّ وَأَوْضَحُ (٣) فِي الْيَمِينَةِ « مِنْ لَامِعَةٍ » بِحَذَفٍ « مَاءٌ » وَهُوَ خَطَأٌ (٤) فِي الْيَمِينَةِ « وَإِنْ طَلَبَهُ لِلْوُضُوءِ » (٥) فِي الْمَصْرِفَةِ « وَلَا يَجْزِيهِ » (٦) فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (ج ١ : ص ٤٦٠ - ٤٦١) « أَنَّ هَلَالَ بْنَ أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ » (٧) رَوَاهُ أَيْضًا مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَرَوَاهُ مَالِكٌ (ص ٣١١) وَابْنُ خَالٍ (ج ٥ : ص ٢١) وَالتِّرْمِذِيُّ (ج ١ : ص ٢٤٠) وَابْنُ مَاجَهٍ (ج ٢ : ص ٤٩) وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ فِي الْخَرَجِ (رَقْم ٣١٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَايْدِ عَنْ الْأَعْمَرِجِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَالْكَلَاءُ مَهْمُوزٌ مُقْصُورٌ مَا يَرْطَبُهُ الْحَيَوَانُ مِنْ رَطْبٍ وَيَابِسٌ .

أن إياس بن عبد (١) قال لرجل : « لا تبع الماء ، فإن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء . »
ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي
التمهال عن إياس بن عبد (٢) المزني — ورأى ناسا يبيعون الماء — ، فقال :
« لا تبيعوا الماء ، فإني سمعت رسول الله ﷺ نهى أن يباع (٣) »

ومن طريق ابن أبي شيبة . ثنا يزيد بن هارون ثنا أبو اسحاق عن محمد بن
عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « نهى
رسول الله ﷺ أن نمنع قمع البئر (٤) يعني فضل الماء — » هكذا في الحديث
تفسيره ، ورويناه أيضاً مسنداً من طريق جابر (١) فهو لأربعة من الصحابة ،
فهو قمل توارث لا تحمل مخالفته *

قال علي : وقد قصصت الكلام في هذا في مسألة المنع من بيع الماء في كتاب
البيوع من ديواننا هذا . والحمد لله *

قال أبو محمد (٦) : فإذن نهى رسول الله ﷺ عن بيعه (٧) فبيعه حرام ، وإذا
هو كذلك فأخذه بالبيع أخذ بالباطل ، وإذا هو مأخوذ بالباطل فهو غير متملك له ،
وإذا هو غير متملك (٨) له فلا يحل استماله له ، لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم

(١) عبد بالتثنية بدون اضافة لفظ الجلالة ، وفي الأصل « عبد الله » وهو خطأ
(٢) في الأصل « عبد الله » وهو خطأ (٣) رواه يحيى بن آدم في الخراج
(رقم ٣٣٨) عن سفيان بن عيينة وأنظر ما كتبناه في شرحنا عليه . (٤) قمع — بفتح
النون واسكان القاف — البز هو الماء المجتمع فيها قبل أن يستقى ، وفي الأصل « قمع »
بالفاء وهو تصحيف . والحديث رواه أيضاً يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣٣١)
عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح بن كيسان عن ابن الرجال وهو محمد بن عبد الرحمن ،
وابراهيم بن أبي يحيى ضعيف ورواه غيره أيضاً بأسانيد فيها مقال ، والأسناد الذي هنا
أسناد صحيح فهو يقوى تلك الأسانيد ويؤيد صحة الحديث . وأنظر ما كتبناه في شرح
الخراج (٥) رواه مسلم (ج ١ : ص ٤٦٠) وأحمد (ج ٣ : ص ٣٣٨)

(٦) من أول قوله « وروينا من طريق مسلم » الى هنا سقط من النسخة
الغينية (٧) في الغينية « فإذا نهى عليه البلام عن بيعه » (٨) في الغينية « فإذا هو غير
مالك له »

بينكم بالبطل ، وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » .
فلذا لم يجده إلا بوجه حرام - من غصب أو بيع محرم - فهو غير واجد الماء ، وإذا
لم يجد الماء ففرضه التيمم *

وأما ابتياعه للشرب فهو مضطر الى ذلك ، والتمن حرام على البائع ، لأنه أخفه
بغير حق ، ومنع فضل الماء هو محرم عليه ذلك ^(١) . وأما استياعه الماء فلم يأت بذلك
إيجاب ولا جاء عنه منع فهو مباح ، قال عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم
بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » أو كما قال عليه السلام ،
فلذا ملكه بهبة فقد ملكه بحق ، فوجب عليه استعماله في الطهارة وبالله تعالى
التوفيق *

وقد اختلف الناس في هذا فقال الاوزاعي والشافعي واسحاق : عليه أن
يشترى الماء للوضوء بتمنه ، فإن طلب منه أكثر من تمنه ، تيمم ^(٢) ولم يشتره . وقال
أبو حنيفة : لا يشتره بتمن كثير ، وقال مالك : ان كان قليل الدرهم ولم يجد الماء
إلا بتمن غال تيمم ، وان كان كثير المال اشترى ما لم يشطوا عليه في التمن ، وهو قول
أحمد ، وقال الحسن البصري : يشتره ولو بماله كله *

قال أبو محمد : ان كان واجده بالتمن واجداً للماء ^(٣) فالحكم ما قاله الحسن ، وان
كان غير واجد فاقول قولنا وأما التقسيم في ابتياعه ما لم يقل عليه ، فيه ، وتركه
ان غوى به : - فلا دليل على صحة هذا القول ، وكل ما دعت اليه ضرورة فليس غالياً
بشيء أصلاً ^(٤) وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٢ - مسألة - ومن كان معه ماء يسير يكفيه لشربه فقط ففرضه التيمم ،
قول الله تعالى : (ولا تهنطوا أنفسكم) *

(١) في الجنية بحذف « عليه ذلك » (٢) في المصرية « تيمم » بالمضارع وبأبائه
السياق ، وفي الجنية حذفت هذه الكلمة

(٣) في المصرية « واجد الماء » (٤) في الجنية بحذف قوله « وكل ما دعت اليه
ضرورة فليس غالياً بشيء أصلاً »

٢٤٣ - مسألة - ومن كان معه ماء يسير يكفيه للوضوء وهو جنب تيمم للجنابة وتوضأ بالماء ، لا يبالى أيهما قدم ، لا يميزه غير ذلك ، لأنهما فرضان متغايران ، وإذا هما كذلك فلا ينوب أحدهما عن الآخر على ما قدمنا ، وهو قادر على أن يؤدي أحدهما بكامله بالماء ، فلا يميزه إلا ذلك ، ويؤدي الآخر بالتيمم أيضاً كما أمر *

٢٤٤ - مسألة - فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله (١) في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يعم به سائر أعضائه - : ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم ، وقال الشافعي : ينسل به أي أعضائه شاء ويتيمم (٢) *

قال علي . قال أصحابنا : وهذا خطأ ، لأنه غير عاجز (٣) عن سائر أعضائه . يمنع منها فيجزيه تطهير بعضها - : ولكنه عاجز عن تطهير ما أمر بتطهيره بالماء ، ومن هذه صفته فالفرض عليه التيمم ولا بد ، بتعويض الله تعالى الصعيد من الماء إذا لم يوجد . والله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذا مستطیع لأن يأتي بيمض وضوئه أو بيمض غسله ، غير مستطیع علی (٤) باقیه ، ففرض علیه أن يأتي من الفسل بما یستطیع فی الأول فالأول من أعضاء الوضوء وأعضاء الفسل حیث (٥) بلغ ، فإذا نفذ لزمه التيمم لباقي أعضائه ولا بد ، لأنه غير واجد للماء في تطهيرها ، فالواجب عليه تعويض التراب كما أمره الله تعالى ، فلو كان بعض أعضائه ذاهباً أو لا يقدر على مسه الماء لجرح أو كسر - : سقط حكمه ، قل أو كثر ، وأجزأه غسل ما بقي ، لأنه واجد للماء عاجز عن تطهير الأعضاء ، وليس من أهل

(١) في المصرية « يسيراً فلو استعمله » وفي اليمنية « يسيراً أو استعمله » وكلاهما خطأ (٢) هنا بهامش اليمنية مانعه « هذا على أحد قولي الشافعي ، وقوله : انه ينسل به أي أعضائه شاء انما هو في الجنب مع أن الأولى أن ينسل به أعضاء الوضوء ، وأما المحدث فانه ينسل به الوجه ثم اليدين على ما عرف من وجوب الترتيب عنده . » (٣) في اليمنية « لانه ليس عاجزاً » (٤) كذا في الأصل ، عدى « استطاع » بـ « على » (٥) في اليمنية « من أعضاء الوضوء أو أعضائه حيث بلغ » وهو خطأ .

التيمم لوجوده الماء ، وسقط عنه ما عجز عنه لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا) (الإلا وسما) . والله التوفيق *

٢٤٥ - مسألة - فمن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ، ينوي بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ، ولا يبالي أيهما قدم *

برهان ذلك : أنهما عملا من متغايران كما قدمنا ، فلا يجزئ عمل واحد عن عملين . مقترضين إلا بأن يأتي (١) نص بأنه يجزئ عنهما ، والنص قد جاء بأن غسل أعضاء الوضوء يجزئ عن ذلك وعن غسلها في غسل الجنابة فصرنا إلى ذلك ، ولم يأت بهنا نص بأن تيمما واحداً يجزئ عن الجنابة وعن الوضوء (٢) . وكذلك لو أجنب المرأة ثم حاضت ثم طلعت يوم جمعة وهي مسافرة ولا ماء معها فلا بد لها من أربع تيممات : تيمم للحيض وتيمم للجنابة وتيمم للوضوء وتيمم للجمعة لما ذكرناه ، فإن كانت قد غسلت ميتا فتيمم خامس ، والبرهان في ذلك قد ذكرناه في الفصل واجتماع وجوهه الموجبة له . والله تعالى التوفيق *

٢٤٦ - مسألة - ومن كان محبوبا في حضر أو سفر بحيث لا يجده ترابا ولا ماء ، أو كان مصلوبا وجاءت الصلاة فليصل كما هو ، وصلاته تامة ولا يسيدها ، سواء وجد الماء (٣) في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسما) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »

(١) في التيمم « إلا أن يأتي » (٢) هنا بهامش التيمم مانصه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي رضي الله عنه : حديث عمار يدل على أنه يكفيه تيمم واحد للجنابة بالوضوء ، فانه قال : أجنبت فلم أجده الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، ثم أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال : إنما يكفئك أن تقول بيمينك هكذا ثم ضرب يديه الأرض مرة ومسح الشمال على اليمين ونفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه . أخرجه خ م ، وجه الدلالة منه قوله : « إنما يكفئك ، وإنما من صنع الحصر » (٣) كلمة « الماء » سقطت من التيمم .

وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه) فصح بهذه النصوص (١) أنه لا يلزمنا من الشرائع إلا ما استطعنا ، وأن ملزم نستطع فسقط عنا ، وصح أن الله تعالى حرم علينا ترك الوضوء أو التيمم للصلاة إلا أن نضطر إليه ، والمنشوع من الماء والتراب يضطر إلى ما حرم عليه من ترك التطهر بالماء أو التراب ، فسقط عنا تحريم ذلك عليه (٢) ، وهو قادر على الصلاة بتوفيقها أحكامها وبالإيمان (٣) فبقى عليه ما قدر عليه (٤) ، فإذا صلى كما ذكرنا فقد صلى كما أمره الله تعالى ، ومن صلى كما أمره الله تعالى فلا شيء عليه ، والمبادرة إلى الصلاة في أول الوقت أفضل لما ذكرنا قبل .

وقال أبو حنيفة وشفيان الثوري والأوزاعي فيمن هذه صفته (٥) لا يصلي حتى يجد الماء متى وجده ، قال أبو حنيفة : فإن قدر على التيمم تيمم وصلى ، ثم إذا وجد الماء أعاد ولا بد متى وجده ، وإن خشي الموت من البرد تيمم وصلى وأجزأه *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي : يصلي كما هو ، فإذا وجد الماء أعاد متى وجده ، فإنه يدرى المصر على التراب تيمم وصلى ، وأعاد أيضاً ولا بد إذا وجد الماء . وقال زفر في المحبوس في المصر بحيث لا يجد ماء ولا تراباً أو بحيث يجد التراب : إنه لا يصلي أصلاً حتى يجد الماء ، لا بتيمم (٦) ولا بلا تيمم ، فإذا وجد الماء توضأ وصلى تلك الصلوات ، وقال بعض أصحابنا : لا يصلي ولا يعيد ، وقال أبو ثور : يصلي كما هو ولا يعيد (٧) *

قال علي أما قول أبي حنيفة فظاهر التناقض ، لأنه لا يميز الصلاة بالتيمم في المصر لغير المريض وخائف الموت ، كما لا يميزه الصلاة بغير الوضوء والتيمم ولا فرق ، ثم فرق بينهما - وكلاهما عنده لا يجزئه صلاته - فأمر أحدهما بأن يصلي صلاة لا يجزئه ، وأمر الآخر بأن لا يصليها ، وهذا خطأ لا خفاء به ، فسقط هذا القول سقوطاً

(١) في المصرية « هذا النصوص » وهو خطأ (٢) من قوله « من ترك التطهر بالماء » إلى هنا سقط من الغنية خطأ (٣) في الغنية « أو بالإيمان » وهو خلط (٤) كلمة « عليه » محذوفة من الغنية (٥) في الغنية « من هذه صفته » (٦) في المصرية « لا يتيمم » وهو تصحيف (٧) مذهب أبي ثور لم يذكر في الغنية .

لاخفاء به ، وماله حجة أصلاً يمكن أن يمتلئ بها (١) .
وأما قول أبي يوسف ومحمد خطأ ، لانهما أمراه بصلاة لا تجزيه ولا لها معنى ،
خفى باطل (٢) وقد قل الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) .
وأما قول زفر خطأ أيضاً ، لأنه أمره بأن لا يصلى فى الوقت الذى أمر الله تعالى
بالصلاة فيه ، وأمره أن يصلى فى الوقت الذى نهى الله تعالى عن تأخير الصلاة
إليه (٣) وقد أمره الله تعالى بالصلاة فى وقتها أوكد (٤) أمر وأشد ، قال الله تعالى :
(فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة تفلحوا سيبلهم) فلم يأمر تعالى بتخليه سبيل
الكافر حتى يتوب من الكفر وقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ، فلا يحل ترك ما هذه
صفته عن الوقت الذى لم يفسح تعالى فى تأخير عنه ، فظهر فساد قول زفر وكل من
أمره بتأخير الصلاة عن وقتها .

وأما من قال : لا يصلى أصلاً فاتهم احتجوا بقول رسول الله ﷺ : « لا تقبل
صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وقال عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة بشير طهور »
قالوا : فلا تأمر بما لم يقبله الله تعالى منه ، لأنه فى وقتها غير منوضى ولا منطهر ،
وهو بعد الوقت محرم عليه تأخير الصلاة عن وقتها .

قال على : هذا كان أصح الأقوال ، لولا ما ذكرنا من أن النبي ﷺ أسقط عنا
ما لا نستطيع مما أمرنا به ، وأبقى علينا ما نستطيع ، وأن الله تعالى أسقط عنا ما لا
نقدر عليه ، وأبقى علينا ما نقدر عليه ، بقوله تعالى : (فاقموا الله ما استطعتم) فصح أن
تقوله عليه السلام : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » و : « لا يقبل الله
صلاة إلا بطهور » إنما كلف ذلك من يقدر على الوضوء أو الطهور (٥) بوجود الماء
أو التراب ، لا من لا يقدر على وضوء ولا تيمم ، هذا هو نص القرآن والسنة ، فلما

(١) فى الأصلين « به » وهو خطأ (٢) يستعمل المؤلف دائماً لفظ « باطل »
فى وصف المؤنث والخبار عنه وهو جائز (٣) فى النسخة « عن تأخير الصلاة »
إليه (٤) فى النسخة « أوكد » بالمعجمة وهو تصحيف لاهمى له .
(٥) فى المصرية « أو الطهر »

صح ذلك سقط عنا تكليف ما لا نطيق من ذلك، وبقي علينا تكليف ما نطيعه، وهو الصلاة، فاذ ذلك كنكك قللصلى كنكك مؤد ما أمر به، ومن أدى ما أمر به فلا قضاء عليه. وبالله تعالى التوفيق *

فكيف وقد جاء في هذا نص ! كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا الثعلبي ثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : بعث رسول الله ﷺ أسيد بن الحضير (١) وأنا سأ معه في طلب قلادة أضلها عائشة، فحضرت الصلاة فصلاوا بنهر وضوءه، فأتوا النبي ﷺ فذكروا ذلك (٢) له، فأنزلت آية التيمم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الثوري (١) ثنا البخاري ثنا زكريا بن يحيى ثنا ابن نمير — هو عبد الله — ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : « أنها استعارت من أسماء قلادة (٢) فهاكت ، فبعث رسول الله ﷺ رجلا (٣) فوجدها ، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلاوا ، فشكوا ذلك الى رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى آية التيمم ». فهذا أسيد وطائفة من الصحابة مع حكم الله تعالى ورضاء نبيه ﷺ . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٧ — مسألة — ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته وأن يطأها ، وهو قول ابن عباس وجابر بن زيد

(١). « أسيد » بالتصغير « ابن الحضير » بالحاء المهملة والضاد المعجمة وبالتصغير أيضاً ، وفي المصرية « أسد بن الحضير » وهو خطأ وتصحيف (٢) في العينة بحذف « له » وهي ثابتة في أبي داود (ج ١ : ص ١٢٥) (٣) في المصرية « حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الثوري » بزيادة « ثنا إبراهيم ابن خالد » في الاسناد وهو خطأ . وفي العينة لم تذكر هذه الزيادة على الصواب ، ولكن فيها « ثنا إبراهيم بن أحمد الثوري » وهو خطأ ، لأن الثوري شيخ إبراهيم ابن أحمد كما هو ظاهر . (٤) ما هنا هو الذي في العينة والموافق للبخاري (ج ١ : ص ٥٢) . وفي المصرية « قلادة من أسماء » (٥) كلمة « رجلا » سقطت من الأصلين وزدناها من البخاري

والحمين البصري وسعيد بن المسيب وقناة وسفيان الثوري والاوزاعي وأبي خنيفة
والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود وجمهور أصحاب الحديث *

وروي عن علي وابن مسعود وابن عوف وابن عمر النخعي عن ذلك ، وقال عطاء :
إن كان بينه وبين الماء ثلاث ليال فأقل فلا يطؤها ، وإن كان بينه وبين الماء أربع
ليال فله أن يطأها ، وقال الزهري : إن كان مسافراً فلا يطؤها وإن كان مغرباً رجلاً (٢)
فله أن يطأها ، وإن كان لا ماء معه ، وقال مالك : إن كان مسافراً فلا يطؤها ولا
يقبلها إن كان على وضوء ، فإن كان به جراح يكون حكمه معها التيمم فله أن يطأها
ويقبلها ، لأن أمر هذا يطول ، قال : فإن كانت حائض فطهرت فتيممت وصلت
فليس زوجها أن يطأها . قال : وكذلك لا يطؤها وإن كانت طاهراً متممة *

قال علي : أما تقسيم عطاء فلا وجه له ، لأنه لم يوجب ذلك الحد قرآن ولا سنة ،
وكذلك تقسيم الزهري ، وأما قول مالك فكذلك أيضاً ، لأنه تفريق لم يوجبه قرآن
ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب لم يخالف ولا قياس ولا
احتياط ، لأن الله تعالى سمي التيمم طهراً ، والصلاة به جائزة ، وقد حض الله تعالى
على مباحضة (٣) الرجل امرأته ، وصح أنه مأجور في ذلك ، وما خص الله تعالى بذلك
من حكمه التيمم من حكمه (٤) الغسل أو الوضوء *

قال أبو محمد : والمعجب أنه يرى أنه يجزئ للجنب والوضوء وللحيض (٥) تيمم
واحد ، ثم يمنع المحدث والمختلطة (٦) من الحيض بالتيمم والمحدث أن يطأ امرأته !
فقد أوجب أنهما علان متقبران ، فكيف يجزئ عنده عنهما عمل واحد !! *

قال علي : ولا حجة للمانع من ذلك أصلاً ، لأن الله تعالى جعل نساءنا حرثاً لنا
ولباساً لنا ، وأمرنا بالوطء في الزوجات وذوات الأيمان ، حتى أوجب تعالى علي

(١) يعني كثير القرية والارتحال لا يقر بمكان كالأعراب البادين
(٢) في النية « مباحضة » بالياء المتاء وهو تصحيف (٣) في النية « من حكمة
التيمم من حكمه » وهو خطأ (٤) في المصرية « أنه يرى للجنب وللحيض » بحذف
« أنه يجزئ » ويحذف « للوضوء » وهو خطأ
(٥) في النية « والتطهر » وهو خطأ

اتخالف أن يظن امرأته أجلاً معدوداً - : إما أن يظن وإما أن يطلق ، وجعل حكم الواطئ والمحدث (١) الفصل والوضوء أن وجد الماء ، والتيمم أن لم يجد الماء ، لا فضل لأحد العاملين على الآخر ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ولا بأنم صلاة ، فصح أن لكل واحد حكمه ، فلا معنى لمنع من حكمه التيمم من الوطئ ، كما لا معنى لمنع من حكمه الفصل من الوطئ ، وكل ذلك في النص سواء ، ليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً ، بل هما في القرآن سواء . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٨ - مسألة - وجائز أن يؤم التيمم المتوضئ والمتيمم والماسح للفاسلين والفاسل الماسحين ، (٢) لأن كل واحد ممن ذكرنا قد أدى فرضه ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ، ولا أحدهما أتم صلاة من الآخر ، وقد أمر رسول الله ﷺ إذا حضرت الصلاة أن يؤمهم أقرؤم ، ولم يخص عليه السلام غير ذلك ، ولو كان ههنا واجب غير ما ذكره عليه السلام لبينه ولا أهمله ، حاشا لله من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وسفيان والشافعي وداود وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وروى ذلك عن ابن عباس وعمار بن ياسر وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والزهرى وحامد بن أبي سليمان *
وروى المنع في ذلك عن علي بن أبي طالب ، قال : لا يؤم التيمم المتوضئ ولا المقيد المطلقين ، وقال ربيعة : لا يؤم التيمم من جنابة إلا من هو مثله ، وبه يقول يحيى بن سعيد الأنصاري . وقال محمد بن الحسن والحسن بن حي : لا يؤمهم ، وكره مالك وعبيد الله بن الحسن (١) أن يؤمهم ، فإن فعل أجزاءه ، وقال الأوزاعي : لا يؤمهم إلا إن كان أميراً *

(١) في المصرية « حكم الواطئ المحدث » وهو خطأ

(٢) في المصرية « والماسح للفاسلين والفاسل للماسحين »

(٣) عبيد الله بالتصغير ، وهو ابن الحسن الضبري القاضي الفقيه ولي قضاء البصرة وكان من سادات أهلها علماً وفقهاً ولد سنة ١٠٥ ومات في ذي القعدة سنة ١٦٨ . وفي الجنبه « وعبيد الله » وحذف اسم أبيه وهو خطأ

قال على : النهي عن ذلك لأنه كراهته لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس وكذلك يتقسم من قسم (١) . وبالله تعالى التوفيق .
٢٤٩ - مسألة - يقيم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يقيم المحدث ولا فرق .

وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما : أن الجنب لا يقيم حتى يجرد الماء ، وعن الأسود وإبراهيم مثل ذلك .
كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أصل الأحمد والحكم بن عتيبة قال أصل : سمعت أبوا ثعل قال كان عمر بن الخطاب وهداه الله بن مسعود - وهما خبر مني - يقولان : ان لم يجرد الماء لم يصل ، يعنى الجنب ، قال : وأنا لولم أجرد الماء لتيممت وصليت ، وقال الحكم : سألت إبراهيم النخعي إذا لم تجرد الماء وأنت جنب ؟ قال : لا أصل ، قال شعبة : وقلت لأبي إسحاق : أقال ابن مسعود : ان لم أجرد الماء شهراً لم أصل ؟ يعنى الجنب ، فقال أبو إسحاق : قال : نعم والاسود (١) .

وقال غيرهما من الصحابة يقيم الجنب : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا عوف هو ابن أبي جيلة - ثنا أبو رجاء - هو العطاردي - عن عمران ابن الحصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وأنه عليه السلام صلى

(١) في الجنية « انتهى عن ذلك كله من قسم » وهو سقط أصاح فائدة الكلام

(٢) في المصرية « بيان » وهو خطأ

(٣) في المصرية « عينة » وهو خطأ

(٤) يعني قال ابن مسعود : نعم وكذلك قال الأسود ، وفي المصرية يحذف « قال »

وفي الجنية « أقال » بهزة الاستفهام ، وزيادة الهزة لا معنى لها

بالناس « فلما افتتل عليه السلام من صلاته إذا هو ^(١) برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منعك أن تصلى ^(٢) مع القوم ؟ قال : أصابتنى جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » .

واحتج من ذهب الى قول ابن مسعود بقوله تعالى : (فإن كنتم جنباً فاطهروا) قال : — فلم يجمل للجنب إلا الغسل ، قلنا له : ان رسول الله ﷺ هو المبين عن الله عز وجل قال الله تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) وقال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى) وهو عليه السلام قد بين أن الجنب حكمه التيمم عند عدم الماء * .

فلذا ذكروا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثعي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن ابي عدي ثنا شعبة عن المحارق ^(٣) ابن عبد الله عن طارق بن شهاب قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله انى أجنبت فلم أصل ، فقال : أحسنت ، وجاءه آخر فقال : انى أجنبت فتيممت فصليت ، قال : أحسنت « قلنا : هذا خبر صحيح ، والمحارق ثقة : تابع ، وطارق صاحب ، صحيح الصعبة مشهور ^(٤) ، والخبر به يقول ^(٥) وهذا الذى أجنب

(١) في المصرية « إذ هو عليه السلام » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ١ ص ٥٣) (٢) في البخارى « قال ما منعك يا فلان أن تصلى » الخ (٣) بضم الميم وبالحاء المعجمة والراء والقاف ، وفي التمنية كتب بالجيم والزاى والفاء وهو خطأ وتصحيف (٤) طارق بن شهاب قال أبو داود : « رأي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً » تهذيب (ج ٥ ص ٤) وقد حكى هو عن نفسه انه رأى النبي وغزا في خلافة أبي بكر كما في طبقات ابن سعد (ج ٦ ص ٤٣) ومسنَد الطيالسى (ص ١٨٠) والاستيعاب (ص ٢٢٠) بإسناد صحيح ، ويؤيد ما قاله ابن حزم من أنه صاحب صحيح الصعبة ما رواه الطيالسى (ص ١٨١) : « حدثنا شعبة عن محارق قال سمعت طارق بن شهاب يقول : قدم وفد بحيلة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ابدأ بالأحسين ، ودعا لنا « وهذا انما يحكيه من شهد الحال وسمع الكلام كما هو ظاهر أو راجح ، وبذلك يكون محارق من التابعين (٥) في المصرية (١٩٢ م — ج ٢ المحلى)

فلم يصل لم يكن عليه حكم التيمم ، فأصاب إذ لم يصل بما لا يدري ، وانما تلزم الشرائع
بعد البلوغ ، قال الله تعالى : (لا نذكركم به ومن بلغ) ، والذي تيمم علم فرض التيمم
ففعله (١) لا يجوز البتة ان يكون غير هذا *

فأما أن يكون التيمم فرض المجنب اذا لم يجد الماء — فيخطئ : من ترك
الفرض ممن عليه ، أو يكون التيمم ليس فرض المنب المذكور فيخطئ من فعله ،
وقد صح أنه فرضه بما ذكرنا في خبر عمران بن الحصين ، فصح ما قلناه من أن
أحدهما لم يعلمه والآخر علمه (٢) فأني به وبالله تعالى التوفيق *

وأما الحائض وكل من عليه غسل واجب فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ :
« جعلت لنا الارض مسجدا وتربتها طهورا اذا لم نجد الماء » وكل مأمور بالطهور اذا
لم يجد الماء (٣) فالتراب بنص عموم هذا الخبر . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٠ — مسألة — وصفة التيمم للجنازة وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء
صفة عمل واحد ، انما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي تيمم له ، من طهارة
للصلاة أو جنابة أو ايلاج في الفرج أو طهارة من حيض أو من نفاس أو ليوم الجمعة أو من
غسل الميت ، ثم يضرب الارض بكفيه متصلا بهذه النية ، ثم ينفخ فيهما ويمسح وجهه
وظهر كفيه الى الكوعين بضربة واحدة فقط ، وليس عليه استيعاب الوجه ولا الكفين
ولا مسح في شيء من التيمم ذراعيه ولا رأسه ولا رجليه ولا شيئا من جسمه *

أما النية فقد ذكرنا وجوبها قبل ، وقال أبو حنيفة (٤) يجزىء الوضوء وغسل
الجنازة بلانية ، ولا يجزىء التيمم فيهما (٥) الابنية ، وقال الحسن بن حي : كل ذلك
يجزىء بلانية (٦) *

« مشهور الخبر به نقول » بحذف الواو وهو خطأ

(١) في الجنينة « فعلمه »

(٢) قوله « والآخر علمه » سقط من الجنينة خطأ

(٣) في الجنينة « فكل مأمور بالطهور ان لم يجد الماء . »

(٤) في المصرية « أبو يوسف »

(٥) في المصرية « فيها » وهو خطأ (٦) كلمة « يجزىء » سقطت من المصرية

وأما كون (١) عمل التيمم للجناية والحيض والنفاس ولسائر ما ذكرنا — كصفته لرفع الحدث — : فاجماع لا خلاف فيه من كل من يقول بشيء من هذه الأعمال وبالتيمم لها *

وأما سقوط مسح الرأس والرجلين وسائر الجسد في التيمم فاجماع (٢) متيقن ، الا شيئا فعله عمار بن ياسر رضي الله عنه في حياة رسول الله ﷺ نهاه عنه عليه السلام *

وفي سائر ذلك (٣) اختلاف ، وهو أن قوما قالوا بأن التيمم ضربتان ولا بد ، وقالت طائفة عليه استيعاب الوجه والكفين ، وقالت طائفة عليه استيعاب ذراعيه الى الأباط ، وقال آخرون الى المرافق *

فأما الذين قالوا : ان التيمم ضربتان واحدة للوجه والاخرى لليدين والذراعين (٤) الى المرافق : فانهم احتجوا بحديث من طريق أبي أمامة الباهلي عن رسول الله ﷺ قال في التيمم : « ضربتان (٥) ، ضربة للوجه وأخرى (٦) للذراعين » وبحديث من طريق عمار أن رسول الله ﷺ قال : « الى المرفقين » ، وبحديث من طريق ابن عمر قال : « سلم رجل على رسول الله ﷺ في سكة من السكك فلم يرد عليه ثم ضرب بيديه عليه السلام على الخائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى ف مسح ذراعيه ثم رد على الرجل ، وقال عليه السلام (٧) : « انه لم يمنعني أن أرد عليك السلام الا أني لم أكن على طهر » ، ثم بحديث الاسلع رجل من بني الأعرج بن كعب قال : « قلت يا رسول الله أصابني جنابة ؟ فسكت عليه السلام حتى جاءه جبريل بالصعيد ، فقال قم »

(١) كلمة « كون » سقطت من النسخة

(٢) في المصرية « باجماع » وهو خطأ

(٣) في النسخة « وفي ذلك سائر ذلك » فـ « ذلك » الأولى « زائدة » لا موقع لها

(٤) في المصرية « للذراعين واليدين » وما هنا أجسن

(٥) في النسخة « ضربتين » وهو لحن (٦) في المصرية « والاخرى »

(٧) في المصرية « وقال انه السلام » وهو خطأ

يا أسلع فلرحل (١)، قل ثم علمني رسول الله ﷺ التيمم، فضرب بكفيه الأرض ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه حتى أمر على لحيتهم أعادها إلى الأرض فمسح كفيه الأرض فذلك إحداها بالأخرى ثم نفضهما ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما . وبحديث عن أبي ذر (٢) قال : « وضع رسول الله ﷺ يديه على الأرض ثم نفضهما ، ثم مسح وجهه ويديه إلى المرققين . » ليس في هذا الخبر الاضربة واحدة ، وبحديث عن ابن عمر عن النبي ﷺ في التيمم : « ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين » وبحديث عن الواقدي أن رسول الله ﷺ قال : « التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين » *

وقالوا : قد صح عن عمر بن الخطاب وعن جابر بن عبد الله وعن ابن عمر ، من فتيهم وفعلهم أن التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة للذراعين واليدين ، قالوا : والتيمم بدل من الوضوء ، فلما كان يجدد الماء للوجه وماء آخر للذراعين وجب كذلك في التيمم ، ولما كان الوضوء إلى المرققين وجب أن يكون التيمم الذي هو بدله كذلك * هذا كل ما شئوا به ، وكله لاحجة لهم فيه *

أما الاخبار فكلها ساقطة ، لا يجوز الاحتجاج بشيء منها *

أما حديث أبي أمامة قاتنار وبنائه من طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو الباهلي عن رجل حدثه عن جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن (٣) عن أبي أمامة ، ففيه علتان : أحداها القاسم وهو ضعيف ، والثانية أن محمد بن عمرو لم يسم من أخبره به عن جعفر بن الزبير وقد دللنا بعض الناس فقال : عن محمد بن عمرو عن جعفر ،

(١) في الأصلين قم يأسلع فاغتسل « وهو خطأ في موضعين ، لأن اسمه « أسلع » ولأن الأسلع — كما جاء في هذه القصة — كان يخدم رسول الله ﷺ ويرحل له راحته ، وأنظر لفظ الحديث مطبوعاً في الإصابة لابن حجر (ج ١ ص ٣٤ و ٣٥) (٢) في النسخة « من طريق أبي ذر » وما هنا أصح

(٣) في المصرية « القاسم بن عبد الله » وهو خطأ ، بل هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي ، وهو ثقة وإنما أنكروا عليه أحاديث رواها عنه الضعفاء . كجعفر ابن الزبير ، فاطلاق ابن حزم تضعيفه ليس بجيد .

ومحمد لم يدرك جعفر بن الزبير (١) فسقط هذا الخبر *

وأما حديث عمار قاتنا رويناه من طريق أبان بن يزيد المطار عن قتادة قال :
حدثني محدث (٢) عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبيزي عن عمار ، فلم يسم قتادة من
حدثه ، والاخبار الثابتة كلها عن عمار بخلاف هذا ، فسقط هذا الخبر أيضا *


وأما حديث ابن عمر قاتنا رويناه من طريق محمد بن إبراهيم الموصلي عن محمد بن
ثابت العبدى عن نافع عن ابن (٣) عمر ، ومحمد بن ثابت العبدى ضعيف لا يحتاج
بمحدثه ، ثم لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه التيمم في الحضر للصحيح ، والتيمم
لمرد السلام ، وترك رد السلام على غير طهارة ، وهم لا يقولون بشيء من هذا كله ، ومن
المقت احتجاج أمرى بما لا يراه لاهو ولا خصمه حجة ، واحتجاجه بشيء هو أول مخالف
له ، فإن كان هذا الخبر حجة في التيمم (٤) الى المرفقين ، فهو حجة في ترك رد السلام
الا على طهر ، وفي التيمم بين المحيطان في المدينة (٥) رد السلام ، وإن لم يكن حجة
في هذا (٦) فليس حجة فيما احتجوا به . فإن قالوا : هو على الندب ، قلنا : وكذلك
قولوا في صفة التيمم فيه مرتين والى المرفقين (٧) أنه على الندب ولا فرق ، فسقط
هذا الخبر أيضا *

وأما حديث الأسلع في غاية السقوط ، لأننا رويناه من طريق يحيى بن
عبد الحميد الخثاني عن عليّة (٨) — هو الربيع — عن أبيه عن جده عن

(١) بل ضعف الحديث إنما جاء من جعفر بن الزبير الدمشقي هذا . قال ابن
حبان : « يروى عن القاسم وغيره أشياء موضوعة وروى عن القاسم عن أبي أمامة
نسخة موضوعة » وقال شعبة : « وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة
حديث كذب » (٢) في المصرية « محمد » بدل « محدث » وهو خطأ ظاهر
(٣) رواية محمد بن ثابت العبدى رواها أبو داود (ج ١ ص ١٢٩) والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٦)
وانظر الكلام عليها فيما وفي نصب الرأية (ج ١ ص ٧٩) وقد ورد عن ابن عمر مرفوعا
من طرق أصح منها (٤) في المصرية « فإن كان في هذا الخبر في التيمم » الخ وهو
خطأ (٥) كلمة « في المدينة » سقطت من النسخة (٦) قوله « وإن لم يكن حجة
في هذا » سقطت من النسخة (٧) كلمة « أنه » سقطت من النسخة

(٨) يضم العين المهملة وفتح اللامين بينهما ياء وهو لقب الربيع وهو ضعيف ليس بثقة

الاسلع^(١)، وكل من ذكرنا فليسوا بشيء ولا يحتاج بهم *
وأما حديث أبي ذرقانار وبناه من طريق ابن جريج عن عطاء : حدثني رجل
أن أبا ذر، وهذا كما ترى، لا ندري من ذلك الرجل، فسقط هذا الخبر أيضاً *
وأما حديث ابن عمر الثاني فرويناه من طريق شابة بن سوار عن سليمان بن
داود الحمراني^(٢) عن سالم ونافع عن ابن عمر، وسليمان بن داود الحمراني ضعيف
لا يحتاج به *

وأما حديث الواقدي فأسقط من أن يشتغل به، لانه عن الواقدي وهو مذکور
بالكذب ثم مرسل من عنده، فسقط كل ما موهوا به من الآثار * 
وأما احتجاجهم بما صح من ذلك عن عمر وابن عمر وجابر فقد صح عن عمر وابن
مسعود : لا يقيم الجنب وإن لم يجد الماء شهراً، وقد صح عن أبي بكر وعمر وابن
مسعود وأم سلمة وغيرهم المسح على العمامة، فلم يلتفتوا الى ذلك، فما الذي جعلهم حجة
حيث يشتمى هؤلاء ولم يجعلهم حجة حيث لا يشتمون ؟ هذا موجب للنار في
الآخرة وللعار في الدنيا، فكيف وقد خالف في هذه المسألة عمر وابنه وجابراً على
ابن أبي طالب^(٣) وابن مسعود وعمار وابن عباس، على ما نذكر بعد هذا إن شاء
الله تعالى، فسقط تعلقهم بالصحابة رضى الله عنهم *
وأما قولهم : إن التيمم بدل من الوضوء، فيقال لهم : فكان ما ذا ؟ ومن أين

(١) الاسلع هذا في اثبات شخصه وصحته نظر، لانه لم يرو عنه الا من هذا
الطريق الواهي . وحديثه رواه اليهقي (ج ١ : ص ٢٠٨) والطبراني، نسبة اليه ابن حجر
في الاصابة (ج ١ : ص ٣٤ و ٣٥) وانظر الكلام عليه فيما
(٢) الحمراني بالراء، وفي المصرية — في الموضعين — الخداني بالدال وهو خطأ
صححناه من المستدرک ولسان الميزان (ج ٣ : ص ٩٠) والمشتبه (ص ٦١) وهذا الحديث رواه
الحاكم (ج ١ : ص ١٨٠) وقال انه ذكره في الشواهد يعني لم يحتاج به، وفيه « سليمان بن
إبي داود الحمراني » وكذلك في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) وما هنا هو الصواب
(٣) عمر ومن عطفوا عليه بالتعب، وعلى ومن عطفوا عليه بالرفع وفي التيممة
« وجابر وعلى بن أبي طالب » الخ بسقط الجميع وهو خطأ

وجب أن يكون البديل على صفة المبدل منه ؟ ١ ؟ وإن كان هذا فأنتم أول مخالف لهذا الحكم الذي قضيتم أنه حق ، فأسقطتم في التيمم الرأس والرجلين ، وهما فرضان في الوضوء ، وأسقطتم جميع الجسد في التيمم للجنابة ، وهو فرض في الغسل ، وأوجبتم أن يحمل الماء الى الاعضاء في الوضوء ، ولم توجبوا (١) حمل شيء من التراب الى الوجه والذراعين في التيمم ، وأسقط أبو حنيفة منهم النية في الوضوء والغسل وأوجبها في التيمم ، ثم أين وجدتم في القرآن أو السنة أو الاجماع أن البديل لا يكون إلا على صفة المبدل منه ؟ وهل هذا إلا دعوى فاسدة كاذبة ؟ ١ ؟ وقد وجدنا الرقبة واجبة في الظهار وفي كفارة اليمين (٢) وكفارة قتل الخطأ وكفارة المجامع عمداً نهاراً في رمضان وهو صائم — ثم عوضها تعالى وأبدل من رقبة الكفارة صيام ثلاثة أيام ، ومن رقاب القتل والجماع والظهار صيام شهرين متتابعين ، وعوض من ذلك إطعاماً في الظهار والجماع ، ولم يعوضه في القتل ، وهكذا في كل شيء . *

فان قالوا : قسنا التيمم على الوضوء ، قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، وهلا قسم ما يتيمم (٣) من اليدين على ما يقطع من اليدين في السرقة ! كما تركتم أن تقيسوا ما يستباح به فرج الحرة في النكاح على ما يستباح به فرج الأمة في البيع ، وقسموه على ما تقطع فيه يد السارق ! لا سيما وقد فرقتم بالنص والاجماع بين حكم التيمم وبين الوضوء في سقوط الرأس والرجلين في التيمم دون الوضوء ، وسقوط الجسد كله في التيمم دون الغسل . *

ويقال لهم كما جعلتم سكوت الله تعالى عن ذكر الرأس والرجلين في التيمم دليلاً على سقوط ذلك فيه ولم تقيسوه على الوضوء — : فهلا جعلتم سكوته تعالى عن ذكر التحديد الى المرافق في التيمم دليلاً على سقوط ذلك ، ولا تقيسوه على الوضوء ؟ ١ ؟ كما فعل أبو حنيفة وأصحابه في سكوت الله تعالى عن دين الرقبة (٤) في الظهار ، ولم

(١) هو في اليمين « فلم يوجبوا » وهو خطأ (٢) في اليمين « في الطهارة وفي هذه اليمين » وهو خطأ (٣) في اليمين « ما تيمموا » وهو خطأ (٤) في المصرية « عن عتق الرقبة » وهو خطأ ، لان الشاهد في مسألة اشتراط الاسلام في العتق كما هو ظاهر

يتيسرها على المنصوص عليها في رقبة القتل ، وإذا قسم التيمم للوضوء على الوضوء
تيسر التيمم للجنازة على الجنازة ، فعموا به الجسد ١١ وهذا ما لا مخلص منه (١) .
وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد رأى قوم أن التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة للكفين
قط ، واحتجوا بحديث روينا من طريق حرمي بن عمارة ثنا الحريش بن الخريت (٢)
أخو الزبير بن الخريت ثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين : « نزلت
آية التيمم فضرب رسول الله ﷺ ضربة ومسح بها وجهه ، ثم ضرب على الأرض
أخرى فمسح بها كفيه » (٣) وبحديث روينا من طريق شبابة بن سوار عن
سليمان بن داود الحراني عن سالم ونافع عن ابن عمر (٤) عن رسول الله ﷺ قال في
التيمم : « ضربة للوجه وضربة للكفين » *

قال علي : وهذا لا شيء ، لأن أحدهما من طريق الحريش بن الخريت وهو
ضعيف ، والثاني من طريق سليمان بن داود الحراني وهو ضعيف *

ومن رأى أن التيمم ضربتان ضربة للوجه والأخرى لليدين والذراعين الى
المرفقين : الحسن البصري وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والحسن
ابن حي والشافعي وأبو ثور ، قالوا (٥) : إلا أن يصح عن رسول الله ﷺ غير ذلك

(١) في النجدة « وهذا مما لا يخلص منه » (٢) الحريش — بفتح الحاء المهملة
وكسر الراء وآخره شين معجمة — والخريت بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء وكسر
وآخره تاء مثناة (٣) نسبة الزيلعي في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) الى البزار في مسنده
بلفظ غير هذا بمعناه وقال : « قال البزار : لا نعلمه يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه ،
والحريش رجل من أهل البصرة أخو الزبير بن الخريت انتهى : ورواه ابن عدى في
الكامل وأسند عن البخاري أنه قال : حريش بن الخريت فيه نظر ، قال : وأنا لا
أعرف حاله فاني لم أعتبر حديثه » ونقل في التهذيب عن البخاري أنه قال : أرجو أن
يكون صالحا ، وعن يحيى بن معين : ليس به بأس .

(٤) في المصرية « نافع وابن عمر » وهو خطأ (٥) في النجدة « قال » وهو
الظاهر عندي أن يكون القائل بهذا القيد الشافعي وأبو ثور

فَنَقُولُ بِهِ ، وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الشَّعْبِ *

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ إِلَى الْمُرْتَمِّينَ ، وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَلَمْ يَرْعَ مِنْ تَيْمِمِ إِلَى الْكُوعَيْنِ أَنْ يَمِيدَ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي الْوَقْتِ *

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ التَّيْمِمَ إِلَى الْمَنَاكِبِ ، وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَمِّهِ جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَصْحَاءَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ : « تَيْمَمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَحَنَّا بِوُجُوهِنَا وَأَيْدِينَا إِلَى الْمَنَاكِبِ . » وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ : ثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنِ الزَّهْرِيِّ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ - فَذَكَرَ نَزُولَ آيَةِ التَّيْمِمِ قَالَ - : « قَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَرَبُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا ، فَسَحَوْا وَجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ ، وَمِنْ بَطُونِ أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْإِبَاطِ » وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ : حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَارٍ ، وَبِهِ كَانَ يَقُولُ عَمَارُ الزَّهْرِيُّ ، رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ ابْنِ حَرْبٍ الْوَاشِعِيِّ (١) : ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يَقُولُ : التَّيْمِمُ إِلَى الْمُنَكْبِينَ *

قَالَ عَلِيٌّ : هَذَا أَمْرٌ صَحِيحٌ (٢) إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ بِبَيَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ حَكْمَ التَّيْمِمِ وَفَرْضُهُ ، وَلَا نَصَّ بِبَيَانِ (٣) بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمَ بِذَلِكَ فَقَارَهُ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ نَدْبًا مُسْتَحَبًّا ، وَلَا حُجَّةَ فِي فَضْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّ الْعَجَبَ لِيَطُولَ مَنْ يَرَى انْكَارَ عَمْرِ عَلَى عُمَانَ أَنْ لَمْ يَصِلِ الْفَسْلُ بِالرَّوَاكِحِ إِلَى الْجُمُعَةِ بِمَحْضَرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : حُجَّةٌ فِي إِبْطَالِ وَجُوبِ الْفَسْلِ ، وَهَذَا الْخَطِيرُ مُؤَكَّدٌ لَوْ جُوبُهُ مُنْكَرٌ لَتَرَكَهُ ، ثُمَّ لَا يَرَى عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ فِي التَّيْمِمِ إِلَى الْمَنَاكِبِ مَعَ

(١) بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، وَوَاشَعَ بَطْنٌ مِنَ الْأَزْدِ

(٢) فِي الْجَمْعَةِ « هَذَا أَصَحُّ » الْحُجَّةُ (٣) كَلِمَةُ « بَيَانٌ » حَذَفَتْ مِنَ الْجَمْعَةِ

رسول الله ﷺ حجة في وجوب ذلك !!

قال علي : فاذا لاحجة في شيء من هذه الآثار - وقد اختلف الناس كما ذكرنا - قالوا يجب الرجوع إلى ما اقترض الله الرجوع إليه من القرآن والسنة عند التنازع ، فضلنا فوجدنا الله تعالى يقول : (فتميموا صعيدا طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فلم نجد الله تعالى ذكر غير اليدين (١) ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أراد إلى المرافق (٢) والرأس والرجلين لبينه ونص عليه كما فعل في الوضوء ، ولو أراد جميع الجسد لبينه كما فعل في الغسل ، فاذ لم يزد عز وجل على ذكر الوجه واليدين فلا يجوز لأحد أن يزيد في ذلك ما لم يذكره الله تعالى ، من القراعين والرأس والرجلين ، سائر الجسد ، ولم يلزم في التيمم إلا الوجه والكفان ، وهما أقل ما يقع عليه اسم يدين ، ووجدنا السنة الثابتة قد جاءت بذلك لا الأكاذيب (٣) الملققة *

كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد (٤) بن كثير أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ذر - هو ابن عبد الله المرهبي - عن ابن عبد الرحمن بن أبزي - هو سعيد - عن أبيه قال قال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : « تمعكت فأثبتت رسول الله ﷺ فقال : يكفيك الوجه والكفان » (٥) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق ابن سلمة قال : كنت جالسا مع عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري - فذكر الحديث وفيه - فقال أبو موسى لابن مسعود : « ألم تسمع قول عمار : بعثني رسول

(١) في الاصلين « فلم يجد الله تعالى غير اليدين » ونحن نوقن أنه سقط منها كلمة « ذكر » كما هو ظاهر من سياق الكلام فلذلك زدناها

(٢) في النسخة « إلى المرفقين » (٣) في النسخة « المكاذيب »

(٤) في النسخة « أحمد بن كثير » وهو خطأ

(٥) في الاصلين « والكفين » وهو لحن ، صححناه من البخاري (ج ١ : ص ٥٢) .

الله ﷺ في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة .
ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : إنما كان يكفيك أن تقول بيدك
هكذا ، ثم ضرب يديه (١) الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
كفيه ووجهه ؟ »

وبه الى مسلم ثنا عبد الله بن هاشم العبدى ثنا يحيى بن سعيد القطان عن
شعبة ثنا الحكم عن زر — هو ابن عبد الله — عن سعيد بن عبد الرحمن بن
أبرى عن أبيه أن رجلاً أتى عمر بن الخطاب فقال : أتى أجنبت فلم أجد ماء (٢) ،
قال عمر لا تصل ، فقال عمار : أما تذكر يا أمير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية
فأجنبنا فلم نجد ماء ، فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمسكت في التراب وصليت (٣)
فقال رسول الله ﷺ إنما يكفيك (٤) أن تضرب الأرض بيدك (٥) ثم تنفخ ثم
تمسح بهما وجهك وكفيك » وذكر باقي الحديث *

قال على : في هذا الحديث إبطال القياس ، لأن عماراً قدر أن المسكوت عنه
من التيمم للجناية حكمه حكم الفصل للجناية ، إذ هو بدل منه ، فأبطل رسول الله
ﷺ (٦) ذلك ، وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط ، وفيه أن صاحب
قد يهم وينسى ، وفيه نص حكم التيمم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى .
ثنا البخارى ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن
عبد الرحمن الاعرج قال سمعت عبيراً مولى ابن عباس قال : أقبلت أنا عبد الله
ابن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم (٧) بن الحارث بن

(١) في الاصلين « يده » وصحناه من مسلم (ج ١ : ص ١١٠)

(٢) في البيهقي « فقال عمر » وفي مسلم (ج ١ : ص ١١٠) « فقال » فقط

(٣) في مسلم « فصلت » (٤) في مسلم « إنما كان يكفيك »

(٥) في مسلم « يدك الأرض » (٦) من قوله « حكم الفصل » الى هنا

سقط من البيهقي

(٧) بالتصغير ، وفي البيهقي في الموضعين « جهيم » وهو خطأ

الصمة الانصارى فقال أبو جهم : « أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل ، فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه السلام ، (١) حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد السلام (٢) »

قال أبو محمد: هذا هو الثابت لاحديث محمد بن ثابت (٣). وهذا فعل مستحب يعنى التيمم لرد السلام فى الحضر ، *

وبهذا يقول جماعة من السلف، كما رويانا عن عطاء بن السائب عن أبى البخترى عن على بن أبى طالب قال التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى الرصين (٤) ، ورويانا عن أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبى مالك الأشجعى قال سمعت عمار بن ياسر يقول : التيمم ضربة للوجه والكفين ، ورويانا عن محمد بن أبى عدي حدثنا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن أبى مالك أنه سمع عمار بن ياسر يقول فى خطبته التيمم هكذا وضرب ضربة للوجه والكفين *

قال أبو محمد: هذا بمحضرة الصحابة فى الخطبة، فلم يخالفه من حضر أحد ، وعن أحمد بن حنبل حدثني مسكين بن بكير ثنا الأوزاعى عن عطاء أن ابن عباس وابن مسعود كانا يقولان : التيمم للكفين والوجه ، قال الاوزاعى وبهذا كان يقول عطاء ومكحول ، وهو الثابت عن الشعبي وقنادة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وبه يقول الاوزاعى وأحمد بن حنبل واسحاق وداود *

قال على : وأما استيعاب الوجه والكفين فما نعلم فى ذلك لمن أوجبه حجة الاقياس ذلك على استيعابهما بالماء *

قال أبو محمد : والقياس باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن حكم الرجلين عندنا وعندهم فى الوضوء الغسل ، فلما عوض منه المسح على الخفين سقط

(١) فى البخارى (ج ١ : ص ٥٢) « فلم يرد عليه التبي صلى الله عليه وسلم »
 (٢) فى البخارى « ثم رد عليه السلام » (٣) يعنى حديث ابن عمر الذى مضى من رواية محمد بن ثابت العبدى (٤) فى الجنية « الرصين » بالصاد ، والرصن لغة فى الرسخ ،

الاستيعاب عندهم، فيلزمهم أن كانوا يدرون ما القياس. أن كذلك لما كان حكم الوجه واليدين في الوضوء الفصل ثم عوض منه المسح في التيمم — : أن يسقط الاستيعاب كما سقط في المسح على الخفين، لاسيما ومن أصول أصحاب القياس أن المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء بعينه *

قال أبو محمد : هذا كله لاشيء ، وإنما نوره ليرهم ^(١) تناقضهم وفساد أصولهم ، وهدم بعضها لبعض ، كما نحتاج على كل ملة وكل نحلة وكل قولة بأقوالها الهادم بعضها لبعض ، لأنهم ^(٢) يصححونها كلها ، لا على أننا نصصح منها شيئاً ، وإنما عمدتنا ههنا أن الله تعالى قال : (بلسان عربي مبين) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) والمسح في اللغة لا يقتضى الاستيعاب ، فوجب الوقوف عند ذلك ^(٣) ولم يأت بالاستيعاب في التيمم قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ، نعم ولا قياس ، فبطل القول به ، ومن قال بقولنا في هذا وأنه إنما هو ما وقع عليه اسم مسح فقط : — أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي ^(٤) وغيره *

قال أبو محمد : والعجب أن أفضة المسح لم تأت في الشريعة إلا في أربعة مواضع ولا مزيد : مسح الرأس ، ومسح الوجه واليدين في التيمم ومسح على الخفين والعمامة والحمار ، ومسح الحجر الأسود في الطواف ، ولم يختلف ^(٥) أحد من خصومنا المخالفين لنا في أن مسح الخفين ومسح الحجر الأسود لا يقتضى الاستيعاب ، وكذلك من قال منهم بالمسح على العمامة والحمار ، ثم تقضوا ذلك في التيمم ، فأوجبوا فيه الاستيعاب تحكما بلا برهان ، واضطربوا في الرأس ، فلم يوجب أبو حنيفة ولا الشافعي فيه

(١) في المصرية « لتورهم » وهو خطأ من الناسخ قبيح

(٢) في المصرية « لأنها » وهو خطأ (٣) في الجينة « عنده »

(٤) سليمان هذا هو ابن داود بن علي بن عبد الله بن عباس ، تلميذ الشافعي وشيخ البخاري وأحمد بن حنبل ، قال الشافعي : ما رأيت أعقل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي « وقال أحمد : « لو قيل لى . اختر للأمة رجلا استخلف عليهم ، استخلفت عليهم سليمان بن داود »

(٥) في الجينة « فلم يختلف »

الاستيعاب ، وم مالك بأن يوجهه ، وكاد فلم يفعل ، فن أين وقع (١) لم تخصيص المسح في التيمم بالاستيعاب بلا حجة ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من لغة ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ؟ ! وبالله تعالى التوفيق (٢) *

٢٥١ - مسألة - وإن عدم الميت الماء بم كما يتيمم الحى ، لأن غسله فرض ، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ أن التراب طهور إذا لم نجد الماء ، فهذا عموم لكل طهور واجب ، ولا خلاف في أن كل غسل طهور *

٢٥٢ - مسألة - ولا يجوز التيمم إلا بالارض ، ثم تنقسم الارض الى قسمين: تراب وغير تراب ، فأما التراب فالتيمم به جائز ، كان في موضعه من الارض ، أو منزوعاً مجمولاً في إناه أو في ثوب أو على يد انسان أو حيوان ، أو نفث غبار من كل ذلك فاجتمع منه ما يوضع عليه الكف ، أو كان في بناء لبن أو طابية (٣) أو غير ذلك ، وأما ما عدا التراب من الحصى أو الحصباء أو الصحراء (٤) أو الرضراض (٥) أو المضاب أو الصفا أو الرخام أو الرمل أو معدن كحل أو معدن زرينخ أو جيار (٦) أو جص أو معدن ذهب أو توتيا أو كبريت (٧) أو لا زورد أو معدن ملح أو غير

(١) في الجنية « يقع »

(٢) هنا بهامش الجنية ما نصه « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : يلزمه على هذا التقدير أن يقول في مسح التيمم بجواز بعض الوجه وبعض الدين كما قال في مسح اليسر من الرأس والحقين ، وما أمكن يقول بهذا أحد » !! وكذا بالأصل « وما أمكن » ولعل صوابها : « وما أظن » فتصحت على التاسع

(٣) كذا في الاصلين . (٤) كذا فيهما . (٥) كذا في المصرية والرضراض الحصى ، والصفى ، وفي الجنية « الرصاص » (٦) بفتح الجيم وتشديد الياء وهو التورة ، وقيل الجير اذا خلط بالتورة ، وفي المصرية « جيار » وفي الجنية « حيار » وكلاهما خطأ (٧) في الجنية « كبريتا » وهو خطأ

ذلك : — فان كان في الارض غير مزال عنها (١) الى شيء آخر فالتيمم بكل ذلك جائز ، وان كان شيء من ذلك مزال الى إناه أو الى ثوب أو نحو ذلك لم يجوز التيمم بشيء منه ، ولا يجوز التيمم بالآجر فان رض حتى يقع عليه اسم تراب جاز التيمم به ، وكذلك الطين (٢) لا يجوز التيمم به ، فان جف حتى يسمي تراباً جاز التيمم به ، ولا يجوز التيمم بملح انقعد من الماء كأن في موضعه أو لم يكن ، ولا بشلج ولا بورق ولا بحشيش ولا بخشب ولا بغير ذلك مما يحول بين التيمم وبين الارض *

برهان ذلك قول الله تعالى (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وقال رسول الله ﷺ ، « جعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » وقال عليه السلام « جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » وقد ذكرنا كل ذلك باسناده قبل فأغنى عن اعادته ، فصح أنه لا يجوز (٣) التيمم إلا بما نص عليه الله تعالى ورسوله ﷺ ، ولم يأت النص إلا بما ذكرنا من الصعيد ، وهو وجه الارض في اللغة التي بها نزل القرآن وبالارض — وهي معروفة (٤) — وبالتراب فقط فوجدنا التراب سواء كان منزوعاً عن الارض محمولاً في ثوب أو في إناه أو على وجه انسان أو عرق فرس أو لبد أو كان لبناً أو طابية أو رصاص آجر أو غير ذلك (٥) فانه تراب لا يسقط عنه هذا الاسم ، فكان التيمم به على كل حال جائزاً ، ووجدنا الآجر والطين قد سقط عنهما اسم تراب واسم أرض واسم صعيد فلم يجوز التيمم به ، فإذا رض أو جفف عاد عليه اسم تراب فجاز التيمم به ، ووجدنا سائر ما ذكرنا من الصخر ومن الرمل ومن المعادن ما دامت في الارض فان اسم الصعيد واسم الارض يقع على كل ذلك ، فكان التيمم بكل ذلك جائزاً ، ووجدنا كل ذلك اذا أزيل عن الارض سقط عنه اسم الارض واسم

(١) في التينة أو معدن ملح أو غير ذلك فان كان في الأرض غير ذلك فان في الأرض مزال عنها وهو خلط

(٢) في المصرية « وكذلك التيمم بالطين »

(٣) في المصرية « لا يحل »

(٤) في المصرية « التي هي معروفة »

(٥) في التينة « أو رصاص لم يجوز غير ذلك » وهو كلام لا معنى له

الصعيد ولم يسم تراباً ، فلم يجز التيمم بشيء من ذلك ، ووجدنا الملح المنعقد من الماء والتلج والحشيش والورق لا يسبى شيئاً من ذلك صعيداً ولا أرضاً ولا تراباً ، فلم يجز التيمم به ، وهذا هو الذى لا يجوز غيره *

وفى هذا خلاف من ذلك ان الحسن بن زياد قال ان وضع التراب فى ثوب لم يجز التيمم به ، وهذا فريق لا دليل عليه وقال مالك يتيمم على التلج وروى أيضا ذلك عن أبى حنيفة ، وهذا خطأ ، لأنه لم يأت به نص ولا اجماع

فان قيل: ما حال بينك وبين الارض فهو أرض ، قيل لهم فان حال بينه وبين الارض قتلى (١) أو غنم أو ثياب أو خشب أيكون ذلك من الارض (٢) فيتيمم عليه ؟ وم لا يقولون بذلك ، وقولهم : ان ما حال بينك وبين الارض فهو أرض أو من الارض — قول فاسد لم يوجبه قرآن ولا سنة ولا لغة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس *

قال على : والتلج والطين والملح لا يتوضأ بشيء منها ولا يتيمم ، لأنه ليس شيء من ذلك يسمى ماء ولا تراباً ولا أرضاً ولا صعيداً ، فاذا ذاب الملح والتلج فصارا ماء جاز (١) الوضوء بهما ، لانهما ماء ، واذا جف الطين جاز التيمم به لأنه تراب *

وقال الشافعى وابويوسف : لا يتيمم الا بالتراب خاصة ، لا بشيء غير ذلك ، فادعوا أن قول رسول الله ﷺ : « جعلت تربتها لنا طهورا » بيان لمراد الله تعالى بالصعيد ، ولمراده عليه السلام بقوله : « جعلت لى الارض مسجداً وطهورا » *

قال على : وهذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل قال عز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ، بل كل ما قال عز وجل ورسوله عليه السلام فهو حق ، فقال الله عز وجل : (صعيداً طيباً) وقال رسول الله ﷺ : « الارض مسجد وطهور » وقال عليه السلام : « الارض مسجد وتربتها طهور »

- (١) فى المصرية « قتلاء » وهو خطأ ، ولم يذكر فى الجنة
 (٢) من قوله « فهو أرض قيل لهم » حذف من الجنة ، وهو سقط من النسخ
 (٣) فى المصرية « فاذا أذيب الملح والتلج فصار ماء » وما هنا أحسن

فكل ذلك حق ، وكل ذلك مأخوذ به ، وكل ذلك لا يحمل ترك شيء منه لشيء آخر
قلتراب كله طهور والارض كلها طهور والصعيد كله طهور ، والآية وحديث جابر فى
عموم الارض زائد حكما على حديث حذيفة فى الاقتصار على التربة ، فالأخذ بالزائد
واجب ، ولا يمنع ذلك من الأخذ بحديث حذيفة ، وفى الاقتصار على ما فى حديث
حذيفة مخالفة للقرآن ولما فى حديث جابر ، وهذا لا يحمل . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : الصعيد كله يتيم به ، كالتراب والطين والزرنخ والجير
والكحل والمرداسنج (١) وكل تراب نفث من وسادة أو فراش أو من حنطة أو
شمير : — قالتيم به جائز وكذلك قال سفيان الثورى : ان كان فى ثوبك أو سرجك
أو بردعتك تراب أو على شجر فتيم به ، وهذا قولنا . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٣ — مسألة — قال الاعشى : يقدم فى التيمم اليدان قبل الوجه ، وقال
الشافعى يقدم الوجه على الكفين ولا بد ، وأباح أبو حنيفة تقديم كل منهما
على الآخر *

قال على : وبهذا قول ، لأننا روينا من طريق البخارى عن محمد بن سلام
عن أبي معاوية عن الاعشى عن شقيق عن أبي موسى الأشعرى عن عمار بن ياسر :
« أن رسول الله ﷺ علمه التيمم فضرب ضربة بكفه على الارض ثم نفثها ثم مسح
بها (٢) ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه » فكان هذا حكما
زائدا ، وبيانا أن كل ذلك جائز ، بخلاف الضوء . وبالله تعالى التوفيق *

فمن أخذ بظاهر القرآن فبدأ بالوجه فحسن ، ومن أخذ بحديث عمار فبدأ
باليدين قبل الوجه فحسن ، ثم استدر كنا قوله عليه السلام : « ابدأوا بما بدأ الله به »
فوجب أن لا يجرى إلا الابتداء بالوجه ثم اليدين *

(١) كذا فى المصرية ، وفى اليمنية « والمراد امسح » والله اعلم

(٢) فى المصرية « بهما » وهو خطأ . انظر البخارى (ج ١ ص ٥٤)

﴿كتاب^(١) الحيض والاستحاضة^(٢)﴾

٢٥٤ - مسألة^(٣) - الحيض هو الدم الاسود الخثار الكريه الرائحة خاصة ، ففي
 ظهر من فرج المرأة لم يحل لها أن تصلى ولا أن تصوم ولا أن تطوف بالبيت ولا أن
 يطأها زوجها ولا سيدها في الفرج ، الا حتى ترى الطهر ، فاذا رأت أحمر أو كفضالة
 اللحم أو صفرة أو كدرة أو يابضا أو جفوقا^(٤) فقد طهرت وفرض عليها أن تفسل^(٥)
 جميع رأسها وجسدها بالماء ، فان لم تجد الماء فلتتيمم ثم تصلي وتصوم وتطوف بالبيت
 ويأتيها زوجها أو سيدها ، وكل ما ذكرنا فهو قبل الحيض وبعده طهر ليس شيء
 منه حيضا أصلا .

أما امتناع الصلاة والصوم والطواف والوطء في الفرج في حال^(٦) الحيض
 فاجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف بين أحد^(٧) من أهل الاسلام فيه ، وقد
 خالف في ذلك قوم من الازارقة حقهم ألا يمدوا في أهل الاسلام^(٨) .
 وأما ما هو الحيض ؟ قال يونس بن عبد الله بن مغيث حدثنا قال ثنا أحمد بن
 عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد
 ابن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام بن عروة حدثني أبي عن عائشة : « ان
 فاطمة ابنة أبي حبيش أتت رسول الله ﷺ فقالت : إني أستحاض فلا أطهر ،
 أفأدع الصلاة ؟ قال : ليس ذلك بالحيض ، انما ذلك عرق ، فاذا أقبلت الحيضة
 فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت^(٩) فاغتسلي وصلي . » وهكذا رويناه من طريق
 حماد بن زيد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج ومعر وزهير بن معاوية

(١) كلمة كتاب زدناها من الجنية (٢) في الجنية زيادة « من الحلى شرح الحلى »
 (٣) في الجنية « مسألة قال ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الفقيه رضي الله عنه »
 (٤) يقال : جبال الشيء جفوقاً وجفافاً (٥) في المصرية « ان تفسل » وهو خطأ
 (٦) كلمة « حال » سقطت من الجنية (٧) في الجنية « من أحد »
 (٨) في الجنية « من أهل الاسلام » ، وأما ما هو الحيض « الح وسقط ما في أثناء ذلك
 (٩) في الجنية « فاذا ادبرت »

وأبى معاوية وعبد الله بن نخير ووكيع بن الجراح وجريز وعبد العزيز بن محمد
الفرارودي وأبى يوسف كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. ورويناه من
طريق مالك والليث وحماد بن سلمة وعمرو بن الحارث وسعيد بن عبد الرحمن
الجمحي كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « إذا
أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا ذهبت فاغسلي عنك الدم ثم صلي » وفي بعضها
« فتوضي » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن
عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثني محمد بن كثير عن الاوزاعي عن
الزهرى عن عروة عن عائشة قالت : « استحيضت أم حبيبة بنت جحش فذكرت
ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال عليه السلام : انها ليست بالحيضة ولكنه عرق ، فاذا
أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت (١) فاغسلي وصلي » *

حدثنا أبو سعيد الجمفرى ثنا أبو بكر الأذفونى (٢) المقرئ ثنا أحمد بن محمد بن
اسماعيل ثنا الحسن بن غليب (٣) ثنا يحيى بن عبد الله ثنا الليث عن يزيد بن
أبى حبيب عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النذر بن المغيرة عن عروة بن
الزبير أن فاطمة بنت أبي حبيش أخبرته : « انها أتت الى رسول الله ﷺ فشكت
اليه الدم ، فقال : انما ذلك عرق ، فانظري اذا أتاك قروك فلا تصلي ، فاذا مر القرم
فتطهري ثم صلي من القرم الى القرم » *

فأمر عليه السلام باجتنب الصلاة لاقبال الحيضة ، وبالفصل لادبارها ،
وخطب (٤) بذلك نساء قریش والعرب العارقات بما يقع عليه اسم الحيضة ، فوجب
أن يطلب بيان ذلك وما هي الحيضة في الشريعة واللغة ، فوجدنا ما حدثناه حماد
ابن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن

(١) في النسخة « فاذا أدبرت »

(٢) كذا في المصرية ، وفي النسخة « أبو بكر بن الادلولى » بدون اعجام ولم اعرف
من هو ولا ماصحة هذه النسبة (٣) بالنسبة المعجمة مضمر وفي النسخة بالمهملة وهو تصحيف

(٤) في المصرية « وحاض » وهو تصحيف

جنبل ثنا أبي ثنا محمد بن أبي عدي ثنا محمد بن عمرو - هو ابن علقمة بن وقاص - عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش : « كانت استحيضت فقال لها رسول الله ﷺ : ان دم الحيض اسود (١) يرف ، فاذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، واذا كان الآخر فتوضي وصلي ، فثما هو عرق (٢) » .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا يزيد بن زريع (٣) عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة قالت : « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه ، فكانت ترى الصفرة والدم والطمست تحتها (٤) ، وهي تصلي » .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادي ثنا عبد الله ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وعمره بنت عبد الرحمن كلاهما (٥) عن عائشة زوج النبي ﷺ : « ان أم حبيبة بنت حبيش كانت تحت عبد الرحمن بن عوف (٦) استحيضت سبع سنين ، فاستفتت رسول الله ﷺ في ذلك ، فقال رسول الله ﷺ ان هذه ليست بالحيضة ، ولكن هذا عرق فاعتسلي وصلي ، قالت عائشة فكانت تغتسل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش حتى تملأ حرة الدم الماء » .

(١) في البنية « الحيضة » (٢) الحديث بهذا الاسناد ليس في مسند احمد بن حنبل ، وانما هو فيه من حديث فاطمة باسنادين آخرين انظر المسند (ج ٦ ص ٤٢٠ و ٤٦٣ و ٤٦٤) (٣) في البنية « ثنا قتيبة بن يزيد بن زريع » وهو خطأ (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٤) : « اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت ترى الحرة والصفرة ، فربما وضعنا الطست تحتها وهي تصلي » وفي البنية « الطمست » (٥) كلمة « كلاهما » ليست في صحيح مسلم (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٠٣) « بنت حبيش حثت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف »

فصح بما ذكرنا أن الحيض إنما هو الدم الأسود وحده وأن الحرة والصفرة والكسرة هرق وليس حيضاً ، ولا يمنع شيء من ذلك الصلاة *

فإن قيل : إنما هذا الذي يتصل بها الدم أبداً ، قلنا فإن اتصل بها الدم بعض دهرها واقطع بعضه فما قولكم ؟ ألها هذا الحكم أم لا ؟ فكلهم يجمع على أن هذا الحكم لها ، قلنا لهم : حدوا لنا المدة التي إذا اتصل ^(١) بها الدم والصفرة والكسرة كان لها هذا الحكم الذي أمر به رسول الله ﷺ والمدة التي إذا اتصل بها هذا كله لم يكن لها ذلك الحكم ، فكان الذي وقفوا عليه من ذلك أن قالت طائفة تلك المدة هي أيامها المعتادة لها ، وقالت طائفة أخرى : بل تلك المدة هي أكثر من أيامها المعتادة ^(٢) لها ، فإذا كان ذلك ^(٣) راعوا في أيام عاداتها تكون الدم والأفلا ، فقلت لهم : هاتان دعويان ^(٤) قد محمضتاها ، والدعوى مردودة ساقطة إلا برهان ، فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، فقال بعضهم قد صحح عن النبي ﷺ أنه قال : « أقمدي أيام أقرائك ودعي الصلاة ^(٥) قدر الأيام التي كنت تبيضين فيها » قلنا : نعم هذا صحيح ، وإنما أمر عليه السلام بهذا التي لا يتميز دمها والذي هو كله ^(٦) أسود متصل ، برهان ذلك قوله الذي يتميز دمها : « أن دم الحيض أسود يعرف فإذا جاء الآخر فصلى وإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسل واصل واغسل عنك الدم واصل » على ما نبين في باب المستحاضة إن شاء الله تعالى *

قال أبو محمد : وهذا لا مخلص لهم منه ، فإن تعلقوا بمن روى عنه مثل قولهم ،

(١) في المصرية « اتصلت » وهو خطأ

(٢) في اليمنية « فكان الذي وقفوا عليه من ذلك قالت طائفة تلك المدة هي

أكثر » الخ وهذا خطأ (٣) في المصرية « كذلك »

(٤) في المصرية « فقلت لهم هذا دعويان » وفي اليمنية « قلنا لهم هذه دعويان »

وكلاهما خطأ (٥) في المصرية « وقدر » وهو خطأ

(٦) في اليمنية « التي لا يتميز دمها والتي هو كله

مثل مارويناه من طريق علقمة بن أبي علقمة (١) عن أمه كنت أرى النساء يرسلن الى عائشة بالدرحة فيها الكرسف (٢) فيها الصفرة يسألنها عن الصلاة فسمعت عائشة تقول : لا تصلين حتى ترين القصة البيضاء *

قال أبو محمد : ما نعلم لهم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم متعلقا بهذه الرواية وحدها ، وقد خولف أم علقمة في ذلك عن عائشة ، وخالف هذه الرواية عن أم علقمة غير أم المؤمنين من الصحابة *

فأما الرواية عن عائشة رضى الله عنها قال أحمد بن عمر بن أنس (٣) قال ثنا عبد بن أحمد الهروي أبو ذر ثنا أحمد بن عبدان الحافظ بنيسابور ثنا محمد بن سهل ابن عبد الله المقرئ البصري ثنا محمد بن اسماعيل البخاري - هو جامع الصحيح - قال : قال لنا علي بن إبراهيم ثنا محمد بن أبي الشمال (٤) المطاردى البصري حدثني أم طلحة قالت : سألت عائشة أم المؤمنين فقالت : دم الحيض بحراني أوود *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن أبي بكر الهذلي عن معاذة العدوية عن عائشة قالت . ما كنا نعد الصفرة والكدره حيضاً *

ودروينا من طريق أحمد بن حنبل ثنا اسماعيل بن علية ثنا خالد الخذاء عن

(١) في الجنية « علقمة بن علقمة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « الكرسف » وهو خطأ . والكرسف بضم الكاف والسين المهملة وينهما راء ساكنة هو القطن

(٣) في المصرية « أحمد بن عفراء بن أنس » وهو خطأ

(٤) في الجنية « السماك » وهو خطأ . وابن أبي الشمال هذا ذكره ابن حبان في التباينات فقال وقال البخاري : لا يتابع على حديثه . وأثره هذا رواه العقيلي في الضعفاء من طريق محمد بن المنثري عنه ، نقله في لسان الميزان (ج ٥ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وفيه « ان دم الحيض بحراني » قال في المصباح « يقال للدم الخالص شديد الحمرة باحر وبحراني ، وقيل الدم البحراني مفسوب إلى بحر الرحم وهو عمقه » .

أنس بن سيرين قال : استحيضت امرأة من آن أنس فأمروني فسألت ابن عباس فقال : أما مارأت الدم البحراني فلا تصلى ، فإذا رأت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصلى . فلم يلتفت ابن عباس الى اتصال الدم ، بل رأي وأقي أن ما عدا الدم البحراني فهو طهر ، تصلى مع وجوده ، ولو لم تر إلا ساعة من النهار ، وانه لا يمنع الصلاة الا الدم البحراني ، وهذا اسناد في غاية الجلالة *

ومن طريق البخاري : حدثنا قتيبة ثنا اسماعيل - هو ابن علي - عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : كنا لا نعد الصفرة والكدره شيئاً . وأم عطية من المبايعات من نساء الأنصار (١) قديمة الصحبة مع رسول الله ﷺ وقد ذكرنا عن نساء النبي ﷺ (٢) وقاطمة بنت أبي حبيش (٣) وأم حبيبة بنت جحش هذا نفسه ، وكل هذا هو الثابت الصحيح بالأسانيد (٤) العالية الصحيحة . وروينا عن علي بن أبي طالب : اذا رأت بعد الطهر (٥) مثل غسالة اللحم أو مثل قطرة الدم من الرعاف فاعلم تلك ركضة من ركضات الشيطان فلتنضح بالماء ولتنوضأ وتصل ، فإن كان عبيطاً لاخفاء به فلتدع الصلاة . وعن ثوبان في المرأة ترى البرية (٦) قل : تنوضأ وتصل ، قيل : أشئ ، تقوله أم سمعته ؟ قل : ففاضت عيناه وقال : بل سمعته *

قال أبو محمد : فهذا أقوى من رواية أم علقمة وأولى ، وقد روى ما يوافق رواية

(١) قوله « من نساء الأنصار » ليس في الجنية

(٢) قوله « وقد ذكر عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم » سقط من المصرية

فاختل الكلام حتى لم يفهم ، وزدناه من الجنية

(٣) في الجنية « وقاطمة بنت أبي جحش وهو خطأ

(٤) في الجنية « والاسانيد » وهو خطأ

(٥) في الجنية « اذا رأت الطهر » بمحذف « بعد » وهو خطأ

(٦) كذا في المصرية « وفي الجنية « التربة » وكلاهما غير مفهوم ، ولم أجد هذا

الحديث في مسند أحمد ولا في غيره من كتب السنة

أم حلقمة عن عمة من رأياها ، وعن ربيعة ويحيى بن سعيد مثل ذلك ، وقد خاف هؤلاء من التباين من هو أجل منهم ، كسعيد بن المسيب ، ورويان من طريق قتادة عنه في المرأة ترى الصفرة والكدر : أنها تقتل وتصلى ، ورويان عن سفیان الثوري عن القعقاع : سألتنا إبراهيم النخعي عن المرأة ترى الصفرة ؟ قال : تنوضاً وتصلى ، وعن مكحول مثل ذلك *

فان ذكروا حديث ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال : « ان كان الدم عبيطاً فدينار ، وان كان فيه صفرة فنصف دينار » قلنا : هذا حديث لو صح لكانوا قد خالفوا ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض الخبر حجة وبعضه ليس حجة ، فكيف وهو باطل لا يصح ! لأن راويه عبد الكريم بن أبي الحارث وليس بثقة جرحه (١) أيوب السختياني وأحمد بن حنبل وغيرهما *

فان قالوا : ان حديث ابن أبي عدي اضطرب فيه ، فرة حدث به من حفظه (٢) ، فقال : عن الزهري عن عروة عن عائشة ، ومرة حدث به من كتابه فقال : عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش ، ولم يذكر هذا الكلام أحد غير محمد بن أبي عدي ، قلنا : هذا كله قوة للخبر ، وليس هذا اضطراباً ، لان عروة رواه عن فاطمة وعائشة معاً ، وأدركما (٣) معاً ، فعائشة خالته أخت أمه (٤) ، وفاطمة بنت أبي حبيش ابن المطلب بن أسد (٥) ابنة عمه ، وهو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ابن أسد (٦) ، ومحمد بن أبي عدي الثقة الحافظ المأمون ، ولا يمرض بهذا الا المعتزلة الذين لا يقولون بخبر الواحد ، تملأ على إبطال السنن فسقط كل ما تعلقوا به . والحمد لله رب العالمين *

وقولنا هذا هو قول جمهور أصحابنا *

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وعبد الرحمن

(١) في الجنية « خرج » وهو تصحيف (٢) في الجنية « من لفظه » وهو خطأ
(٣) في الجنية « فادرهما » وما هنا أصح (٤) لان أمه اسماء بنت أبي بكر الصديق
(٥) في المصرية « أسيد » بالتصغير وهو خطأ (٦) في الجنية بجحدف ابن « أسد »

ابن مهدي: الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض ، وليست في غير أيام الحيض
حيضا ، وقال الليث بن سعد : الدم والصفرة والكدر في غير أيام الحيض ليس شيء
من ذلك حيضا ، وكل ذلك في أيام الحيض حيض ^(١) وقال مالك وعبيد الله بن الحسن ^(٢) *
الصفرة والكدر حيض ، سواء كان في أيام الحيض أو في غير أيام الحيض ، وقال أبو
يوسف ومحمد : الصفرة والدم فكل ذلك في أيام الحيض حيض ^(٣) وأما الكدر فهي
في أيام الحيض قبل الحيض ليست حيضا ، وأما بعد الحيض فهي حيض ، وكل ذلك
ليس في غير أيام الحيض حيضا ^(٤) ، على عظيم اضطرابهم في الدم في غير أيام
الحيض ، فإن أبا حنيفة قال : إذا رأت المرأة الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فأكثر
وانقطع في أيام حيضها أو اتصل أقل من ثلاثة أيام منها فليس شيء من ذلك حيضا
ولا تمتنع بذلك من الصلاة والصوم والوطء إلا أن يتكرر ذلك عليها مرتين ويتصل
كذلك فهو حيض متصل ^(٥) ، قال : فإن رأت الدم قبل أيام حيضها يومين فأقل
واتصل بها في أيامها ثلاثة أيام فأكثر فهو كاله حيض ، ما لم تجاوز عشرة أيام ، قال : فإن
رأت الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فصاعدا وفي أيام الحيض متصلا بذلك ثلاثة
أيام فصاعدا ، فمرة قال : كل ذلك حيض ، ومرة قال : أما ما رأت قبل أيامها فليس
حيضا ، وأما ما رأت في أيامها فهو حيض ، وهذه تخالط ناهيك بها ١ وقال أبو ثور
وبعض اصحابنا : الصفرة والكدر في غير أيام الحيض ليستا حيضا ، وفي أيام الحيض
قبل الدم ليستا حيضا ، وأما بعد الدم متصلا به فهما حيض *

قال علي : واحتج هؤلاء بأن قالوا : ما لم يتيقن الحيض فلا يجوز أن تترك الصلاة

- (١) في الاصلين « حيضا » وهو لحن (٢) هو عبيد الله بن الحسن النعري قاضي
البصرة فقيه ثقة . وهو الذي قال ان كل مجذوم مصيب ، وأخذت عليه هذه الخلطة وقيل
انه رجع عنها . ولد سنة ١٠٥ ومات سنة ١٦٨ . وفي المصرية « عبدالله » بالتكبير وهو خطأ
(٣) في النجدة « حيضا » وهو لحن . (٤) في النجدة « حيض » وهو لحن
(٥) في النجدة « فهو حيض ومتصل » وهو خطأ

والصوم المتيقن وجوبهما، ولا أن تمتنع من الوطء المتيقن تحليله حتى إذا تيقن (١) الحيض وحرمت الصلاة والصوم والوطء يتيقن لم يسقط تحريم ذلك الا يتيقن آخره. قال على وهذا عمل غير صحيح البيان، بل هو عمود، وذلك أن هاتين المقدمتين حق، الا أن اليقين القى ذكرهما هو النص، وقد صح النص بأن ما عدا الدم (٢). الاسود ليس حيضا، ولا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء، فصارت حاجتهم حجة عليهم، وأيضا فلو لم يكن ههنا هذا النص لما وجب ما قلوه، لان الصلاة والصوم فرضان قد تيقن وجوبهما والوطء حق قد تيقنت إباحته في الزوجة والامة المباحة والحيض قد تيقن أنه محرم به كل ذلك، فلا يجوز أن يقطع على شيء بأنه حيض محرم للصلاة وللصوم وللوطء الا بنص وارد أو بإجماع متيقن، وأما بدعوى مختلف فيها فلا، فهذا هو الحق، ولا نص ولا إجماع ولا لغة في أن ما عدا الدم الاسود حيض أصلا، وقد صح النص والاجماع واللغة على أن الدم الاسود حيض، فلا يجوز أن يسمى حيضا الا ما صح النص والاجماع بأنه حيض، لا ما لانص فيه ولا إجماع. واحتج بعض أهل المقالة الاولى بأن قل لما كان السواد حيضا وكانت الحرة جزءا من أجزاء السواد وجب أن تكون حيضا، ولما كانت الصفرة جزءا من أجزاء الحرة وجب أن تكون حيضا (٣)، ولما كانت الكدرة جزءا من أجزاء الصفرة وجب أن تكون حيضا، ولما كان كل ذلك في بعض الاحوال حيضا وجب أن يكون في كل الاحوال حيضا.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل، لأنه يعارض بأن يقال له: لما كانت القصة البيضاء طهرا وليست حيضا بإجماع ثم كانت الكدرة بيضا غير ناصع - وجب أن لا تكون حيضا، ثم لما كانت

(١) في المصرية « إذا لم يتيقن » وهو خطأ

(٢) في المصرية « وقد صح النص فان ما عدا الدم » وفي اليمنية « بل ما عدا الدم »

(٣) في اليمنية « وجب ان تكون في بعض الاحوال حيضا » وهذه الزيادة

لا لزوم لها هنا الآن.

الصفرة كدرة مشبعة وجب ان لاتكون حيضاً ثم لما كانت الحمرة صفرة مشبعة وجب ان لاتكون حيضاً ولما كان ذلك في بعض الاحوال — وهو ما كان بعد أكثر أيام الحيض — ليس حيضاً وجب أن يكون في جميع الأحوال ليس حيضاً فهذا أصبح من قياسهم ، لانتنا لم نساعدكم قط على ان الحمرة والصفرة والكدره حيض في حل من الاحوال، ولا في وقت من الأوقات، ولا جاء بذلك قط نص ولا اجماع ولا قياس غير معارض ولا قول صاحب لم يعارض، وهم كلهم قد وافقونا على أن كل ذلك ليس حيضاً اذا رؤى فيما زاد في أيام الحيض، فبطل قياسهم، وكان ما جئناهم به — لوصح القياس لا يصح غيره، وكذلك لا يوافقون على أن الحمرة جزء من السواد، ولأن الصفرة جزء من الحمرة، ولا أن الكدره جزء من الصفرة، بل هي دعوى عارضناهم بدعوى مثلها فسقط كل ما قالوه، واتخذ الله رب العالمين، وثبت قولنا بشهادة النص والاجماع له. •

٢٥٥ — مسألة — فإذا رأت الطهر (١) كما ذكرنا لم تحل لها الصلاة ولا الطواف بالكعبة حتى تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء، أو تقيم ان عدت الماء أو كانت مريضة عليها في الغسل حرج، وإن أصبحت صائمة ولم تغسل فاغتسلت أو تيممت — ان كانت من أهل التيمم — بمقدار ما تدخل في صلاة الصبح صح صيامها، وهذا كله إجماع متيقن، ولقول رسول الله ﷺ: «واذا أدبرت الحيضة فتطهري» ولقول الله تعالى: (فإذا تطهروا فأنهون) وقد أخبر عليه السلام أن الأرض طهور (٢) اذا لم نجد الماء، فوجب التيمم للحائض عند عدم الماء وفي تأخيرها الغسل والتيمم عن هذا المقدار خلاف نذكره في كتاب الصيام إن شاء الله *

٢٥٦ — مسألة — وأما وطء زوجها أو صيدها لما اذا رأت الطهر فلا يحل إلا بأن تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء أو بأن تقيم (٣) ان كانت من أهل التيمم فان لم تغسل فبأن تتوضأ وضوء الصلاة أو تقيم ان كانت من أهل التيمم، فان لم تغسل فبأن تغسل فرجها بالماء ولا بد أي هذه الوجوه الاربعة فعلت حل له وطؤها *

(١) في المصرية « الكدره » وهو خطأ (٢) في المصرية « طهوراً » وهو الحق
(٣) في المصرية « وأن تيمم » وما هنا أحسن

برهان ذلك قول الله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتي يطهرن فاذا طهرن فانتهن من حيث أمركم الله) بقوله : (حتي يطهرن) معناه حتي يحصل لمن الطهر الذي هو عدم المحيض ، وقوله تعالى : (فاذا طهرن) هو صفة فعلين وكل ما ذكرنا يسى في الشريعة وفي اللغة تطهراً وطهوراً وطهراً ، فأى ذلك فعلت فقد تطهرت : قال الله تعالى : (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) فجاء النص والاجماع بأنه غسل الفرج والدبر بالماء . وقال عليه السلام : « جمعت لى الارض مسجداً وطهوراً » فصح أن التيمم للجنازة وللحدث طهور . وقال تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقال عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور) يعني الوضوء »

ومن اقتصر بقوله تعالى : (فاذا تطهرن) على غسل الرأس والجسد كله دون الوضوء ودون التيمم ودون غسل الفرج بالماء فقد قفأ مالا علم له به ، وادعى أن الله تعالى أراد بعض مايقع عليه كلامه بلا برهان من الله تعالى .
ويقال لهم : هلا فعلتم هذا في الشفق (١) ؟ اذ قلتم أي شيء توقع عليه اسم الشفق فغرو به تدخل صلاة العتمة ، فمرة يحملون اللفظ على كل ما يقتضيه ، ومرة على بعض ما يقتضيه بالدعوي والهوس *

فإن قال اذا حاضت حرمت باجماع فلا تحمل الا باجماع آخر ، قلنا هذا باطل ، ودعوي كاذبة ، لم يوجبها لا نص ولا اجماع ، بل اذا حرم الشيء باجماع ثم جاء نص يبيحه فهو مباح ، مانبالى أجمع على اباحته أم اختلف فيها ، ولو كانت قضيتكم هذه صحيحة لبطل بها عليكم أكثر أقوالكم ، فيقال لكم : قد حرمت الصلاة على المحدث والمجنب باجماع ، فلا تحمل لهما الا باجماع ولا تجيزوا للمجنب (٢) أن يصل بالتيمم ولو عدم الماء شهراً فلا اجماع في ذلك ، بل عمر بن الخطاب وابن مسعود وابراهيم والاسود لا يجيزون له الصلاة بالتيمم ، وأبطلوا صلاة من توضأ ولم يستنشق ،

(١) في الجنينة « في الشفق » وهو خطأ يفسد المعنى
(٢) من قوله « فيقال لكم » الى هنا سقط من الجنينة

لأنه لا إجماع في صحتها (١) وأبطلوا صلاة من توضأ بفضل امرأة (٢) ومن لم يتوضأ مما مست النار ، وهذا كثير جداً ، وكذلك القول في الصيام والزكاة والحج وجميع الشرائع ، فصح أن قضيتهم (٣) هذه في غاية الفساد في ذاتها ، وفي غاية الفساد لقولهم *

قال علي : ومن قال بقولنا في هذه المسألة عطاء وطاوس ومجاهد ، وهو قول أصحابنا *

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن كانت أيامها عشرة أيام فبانقطاع العشرة الأيام يحل له وطؤها ، اغتسلت أو لم تغتسل ، مضى لها وقت صلاة (٤) أو لم يمض توضأت أو لم تتوضأ ، تيممت أو لم تقيم ، غسلت فرجها أو لم تغسله ، فإن كانت أيام حيضها أقل من عشرة أيام لم يحل له أن يطأها إلا بأن تغتسل أو يمضى لها وقت أدنى صلاة من طهرها فإن مضى لها وقت صلاتها واحدة طهرت فيه أو قبله ولم تغتسل فيه فله وطؤها ، وإن لم تغتسل ولا تيممت ولا توضأت ولا غسلت فرجها فإن كانت كتابية حل له وطؤها إذا رأت الطهر على كل حال *

وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ، ولم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة شيء ، ولا نعلم أيضاً (٥) عن أحد من التابعين إلا عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة المنع من وطئها حتى تغتسل ولا حجة في قولهم لو انفردوا ، فكيف وقد عارضهم من هو مثلهم . والله تعالى التوفيق *

-
- (١) قوله « وأبطلوا صلاة من توضأ ولم يستشق لأنه لا إجماع في صحتها » سقط من النسخة (٢) في المصرية « بفضل امرأته » وما هنا أصح (٣) في المصرية « قضيتكم » وما هنا أنسب لسياق الكلام (٤) في المصرية « وقت الصلاة » وما هنا أحسن (٥) في المصرية « ولا يعلمه أحد أيضاً » وما هنا أقرب إلى الصواب ، فليس من عادة ابن حزم أن يحزم بمثل هذه اللعوى العريضة : أنه لا يوجد أحد من الناس . يعلم قولاً عن واحد من التابعين في هذه المسألة إلا ما علمه هو فقط

وكم من مسألة خالفوا فيها أكثر عددا (١) من هؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم فيها مخالف ، وقد ذكرنا منها كثيرا قبل ، ونذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك الرواية عن عمر وعلى وابن عباس وأنس وأبي هريرة وعبد الله بن عمر ونافع بن جبير : لا تجوز الصلاة في مقبرة ولا الى قبر (٢) ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، نخلقوم بأرائهم ، وعن أبي بكر وثابت بن قيس وأنس : الفخذ ليست عورة (٣) ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، نخلقوم ، ومثل ذلك كثير جدا *

ولو أن الله تعالى أراد بقوله : (تطهرون) بعض ما يقع عليه اللفظ دون بعض لما أغفل رسول الله ﷺ بيان ذلك ، فلما لم يخص (٤) عليه السلام ذلك وأحالنا على القرآن أيقنا قطعا بأن الله عز وجل لم يرد بعد ما يقتضيه اللفظ دون بعض فان قالوا قولنا أحوط ، قلنا حاشا لله ، بل الاحوط أن لا يحرم عليه ما أحله الله عز وجل من الوطء بغير يقين فان قالوا : لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها الصلاة ، قلنا هذه دعوى باطل منتقضة ، أول ذلك أنها لا برهان على صحتها ، والثاني أنه قد يحل له وطؤها حيث لا يحل لها الصلاة ، وهو كونها مجنبة ومعدنة ، والثالث أن يقال لهم : هلا قلتم لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها به الصوم وهو يحل لها عندهم برؤية الطهر فقط فهذه دعوى بدعوى !! * فان قال بعضهم : وجدنا التحريم يدخل بأدق الأشياء (٥) ، ولا يدخل التحليل الا بأغلظ الاشياء ، كمنكاح مانكح الآباء ، يحرم بالعقد ، وتحليل المطلقة ثلاثا لا يحل لها الا بالعقد والوطء ، قلنا ليس كما قلتم ، بل قد خالفتم قضيتكم هذه على فسادها وبطلانها فتركتم أغلظ الاشياء مما قلناه غيركم وهو الاجنب ، فان الحسن البصري لا يرى المطلقة ثلاثا يحل الا بالعقد والوطء والازوال ولا بد ، وسعيد بن

(١) في الغيبة « الأكثر عددا » (٢) في الغيبة « في حفرة ولا الى قبر »

(٣) في المصرية « الفخذ ليس عورة » وهو خطأ لأن الفخذ مؤنثة

(٤) في الغيبة « فلم يخص » بحذف « لما » وهو خطأ

(٥) في الغيبة « بأدق الاشياء » وهو تصحيف

المسيب يرى أنها تحمل بالمقد فقط وان لم يكن وطء ولا دخول ، ثم يقال لهم : قد وجدنا التحليل يدخل بأذن الاشياء ^(١) وهو فرج الاجنبية التي في وطنه دخول النار ، واباحة الدم بالرجم والشهرة بالسياط ، فانه يحل بثلاث كلمات أو كلمتين : انكحي ابنتك ، قال : قد انكحتها أو تلفظ هي بالرضا والولي بالأذن ^(٢) وبأن يقول سيد الأمة : هي لك هبة ، ووجدنا التحريم لا يدخل إلا بأغظ الاشياء وهو طلاق الثلاث أو انقضاء أمد العدة ، ووجدنا تحريم الريبة ^(٣) لا يدخل إلا بالمقد والدخول والا فلا فظهر أن الذي قالوه تخليط ، وقول بالباطل في الدين ، والحق من هذا هو أن التحريم لا يدخل إلا بما يدخل به التحليل ، وهو القرآن أو السنة ولا مزيد . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٧ مسألة — وقد تقضى الحائض اذا ظهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها ، وتقضى صوم الايام التي مرت لها في أيام حيضها ، وهذا نص مجمع لا يختلف فيه أحد *

٢٥٨ مسألة — وان حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن صلت تلك الصلاة سقطت عنها ^(٤) ولا اعادة عليها فيها ، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابنا ، و به قال محمد بن سيرين وحماد بن أبي سليمان ، وقال النخعي والشمعي وقتادة واسحاق : عليها القضاء ، وقال الشافعي إن أمكنها أن تصلبها فعليها القضاء *

قال علي : برهان قولنا هو أن الله تعالى جعل للصلاة وقتاً محدوداً أوله وآخره وصح أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة في أول وقتها وفي آخر وقتها ، فصح أن المؤخر لها

(١) في البنية « قد وجدنا التحليل بأذن الاشياء »

(٢) كلمة « بالأذن » محذوفة في البنية (٣) في البنية « الزنيه » وهو خطأ

(٤) في البنية « وان حاضت امرأة في أول الوقت ولم تكن صلاة سقطت عنها »

الخ وهو سقط ضاع به كثير من معنى الكلام ، وما هنا هو الصواب

الى آخر وقتها ليس عاصياً ، لأنه عليه السلام لا يفضل المصيبة ، فاذ ليست عاصية فلم تتمين الصلاة عليها بعد ، ولما تأخيرها ، فذا لم تتمين عليها حتى حاضت فقد سقطت عنها ، ولو كانت الصلاة تجب بأول الوقت لكان من صلاحها بعد مضي مقدار تأديتها من أول وقتها قاضياً لها لا مصلياً ، وفاسقاً بتأخيرها عن وقتها ، ومؤخراً لها عن وقتها ، وهذا باطل لا اختلاف فيه من أحد . *

٢٥٩ - مسألة فان طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الفصل والوضوء حتى يخرج الوقت ، فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها ، وهو قول الأوزاعي وأصحابنا ، وقال الشافعي وأحمد : عليها أن تصلي . قل أبو محمد : برهان صحة قولنا أن الله عز وجل لم يبيح (١) الصلاة إلا بطهور ، وقد حد الله تعالى للصلوات أوقاتها ، فاذا لم يمكنها الطهور وفي الوقت بقية فنحن على يقين من أنها لم تكلف تلك الصلاة التي لم يحل لها أن تؤديها في وقتها . *

٢٦٠ - مسألة - وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء ، حاشا لإيلاج في الفرج ، وله أن يشفر ولا يوج وأما الدبر فخرام في كل وقت . * وفي هذا خلاف فروينا عن ابن عباس أنه كان يعتزل فراش امرأته إذا حاضت وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وعطاء - إلا أنه لا يصح عن عمر - وأبو حنيفة (٢) ومالك والشافعي : له ما فوق الإزار من السرة فصاعداً الى أعلاها ، وليس له ما دون ذلك . *

فأما من ذهب مذهب ابن عباس فانه احتج بقول الله تعالى . (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن)

(١) في المصرية « لم يحتج » وبمخذف « الصلاة » وهو خطأ غريب

(٢) في المصرية « وقال أبو حنيفة » وهو خطأ ، لانه يكون قول عمر وسعيد وعطاء مخدوفاً ، مع أن المراد أنهم هم وأبو حنيفة ومالك والشافعي قالوا : له ما فوق الإزار إلخ الا ان هذا لم يصح عن عمر ، وهذا ظاهر من سياق كلام المؤلف

وبحديث رويناه من طريق أبي داود عن سعيد بن عبد الجبار (١) عن عبد العزيز الدراوردي (٢) عن أبي اليمان عن أم ذرة (٣) عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كنت إذا حضت نزلت عن المثال (٤) على الحصير فلم يقرب رسول الله ﷺ ولم ندن منه حتى نظهر (٥) » *

قال أبو محمد : وأما هذا الخبر فإنه من طريق أبي اليمان كثير بن اليمان الرحال وليس بالمشهور ، عن أم ذرة وهي مجهولة فسقط (٦) وأما الآية فهي (٧) موجبة لفعل بن عباس ، إلا أن يأتي بيان صحيح عن رسول الله ﷺ فيوقف عنده ، فأرجأنا أمر الآية ، *

نم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى ما قال به أبو حنيفة ومالك ، فوجدناهم يمتحنون بخبر رويناه من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس سمعت ميمونة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض ويبنى وبينه ثوب » ، *

وبحديث آخر رويناه من طريق الليث بن سعد عن الزهري عن حبيب مولى

(١) في التيمية « سعيد بن الجبار » وهو خطأ

(٢) براء بن يثما ألق وواو ، وفي المصرية « الداوردي بحذف الراء الاولى

وهو خطأ (٣) بفتح الذال المعجمة وفي الاصلين بالذال المهملة وهو تصحيف

(٤) في المصرية « على المثال » وفي التيمية « عن المثال » وكلاهما خطأ صححناه من أبي داود (ج ١ ص ١١٠) والمثال بالثاء المثلثة القراش .

(٥) في المصرية « فلم يقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدن ثنية حتى

يطهر » وفي التيمية « ولم يدن مني حتى يطهر » وكلاهما خطأ صححناه من أبي داود

(٦) ان جهلها ابن حزم فقد عرفها غيره فأبو اليمان ذكره ابن حبان في

التقاة وام ذرة هي مولاة عائشة روى عنها ابن المنكدر وأبو اليمان هذا وعائشة بنت

سعد فارتفعت جهالة عنها وذكرها ابن حبان في التقاة وقال المجلى « تابعة ثقة »

فارتفعت جهالة وصفها . (٨) في المصرية « فهو » وهو خطأ

(م ٢٣ - ج ٢ المحلى)

عروة عن نذبة مولاة ميسونة : « ان رسول الله ﷺ كان يباشر المرأة من نسائه وهي حائض اذا كان عليها إزار يبلغ انصاف الفخذين (١) أو الركبتين وهي عمتجة (٢) *
وبحديث روينا من طريق أبي خليفة عن مسدد عن أبي عوانة عن عمر بن
أبي سلمة عن أبيه عن عائشة : « انها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهي حائض
ويبينها ثوب » *

وبخبر روينا عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو العجلي أن نفراً سألو عمر فقال
« سألت رسول الله ﷺ ما يجلى للرجل من امرأته حائضاً ؟ قال رسول الله ﷺ :
لك ما فوق الأزار ، لا تطلن الى ما تحته حتى تطهر » ، وروى أيضاً عن أبي
اسحاق عن عمير مولى عمر مثله ، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن مغول
عن عاصم بن عمرو : ان عمر مثله (٣) ورينا أيضاً عن مسدد عن أبي الاحوص
عن طارق بن عبد الرحمن عن عاصم بن عمرو ، *

وبحديث روينا من طريق هرون بن محمد بن بكارتنا مروان — يعني ابن محمد —
ثنا الهيثم بن حميد ثنا العلاء بن الحارث (٤) عن حرام بن حكيم (٥) عن عمه :
« أنه سأل رسول الله ﷺ : ما يجلى لى من امرأتى وهي حائض ؟ قال : لك
ما فوق الأزار » *

وبخبر روينا من طريق هشام بن عبد الملك البرقي (٦) عن بقية بن الوليد

(١) في النية « الفخذ » وهو خطأ (٢) في الأصل بالراء وفي النية
« عمتجة » وكل خطأ ، والحجز المنع والحاجز الحائل أى تشد الأزار على وسطها
وفي أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) « أو الركبتين تحتجز به » .

(٣) في المصرية « عن عاصم بن عمرو ان مثله » وهو خطأ

(٤) العلاء بالعين المهملة . وفي النية « الجلاء » بالميم وهو خطأ

(٥) حرام بفتح الحاء والراء المهملتين ، وعمه هو عبد الله بن سعد بن الحكم
الانصارى وقد روى أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . انظر مسند احمد (ج ٤
ص ٣٤٢ و ٣٤٣) وطبقات ابن سعد (ج ٧ ص ١٩٣) وليس فيها هذا الحديث

(٦) بفتح الياء والزاي وآخره نون ثم ياء التسمية

عن سعيد بن عبد الله الأخطش (١) عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي — هو ابن قرط أمير حمص — عن معاذ بن جبل : « سألت رسول الله ﷺ عما يحمل للرجل من امرأته وهي حائض ؟ قال : ما فوق الأزار ، والتعفف عن ذلك أفضل » *

ويحدث روينا من طريق عبد الرحيم بن سليمان ثنا محمد بن كريب عن ابن عباس انه سئل عما يحمل من المرأة وهي حائض لزوجها ؟ قال : سمعنا والله أعلم ان كان قاله رسول الله ﷺ فهو كذلك : يحمل ما فوق الأزار ، *

وبخبر روينا من طريق محمد بن الجهم عن محمد بن الفرغ (٢) عن يونس بن محمد ثنا عبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة : « ان رسول الله ﷺ سئل ما يحمل للرجل من امرأته ؟ قال : ما فوق الأزار » *

فنظرنا في هذه الآثار فوجدناها لا يصح منها شيء ، أما حديثا ميمونة فأحدهما عن مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه ، وأيضاً فقد قال فيه ابن معين : مخزومة هو ضعيف ليس حديثه (٣) بشيء والآخر من طريق ندبة وهي مجهولة لا تعرف ، وأبو داود يروي هذا الحديث عن الليث قال : قال ندبة بفتح النون والدال ومعر يرويه ويقول : ندبة بضم النون واسكان الدال ، ويونس يقول بديهة ، بالباء المضموه والدال المفتوحة والياء المشددة ، كلهم يرويه عن الزهري كذلك ، فسقط خبرا ميمونة » *

وأما حديثا عائشة فأحدهما من طريق عمر بن أبي سلمة ، وقد ضعفه شعبة ولم

(١) الأخطش بالفتح المعجمة والطاء المهملة والشين المعجمة ، وفي النسخة بالعين المهملة وهو تصحيف ، وسعيد هذا اختلف في اسمه فقيل سعد وقيل سعيد .

(٢) بالجيم وفي الاصلين بالحاء المهملة وهو تصحيف

(٣) أما أنه لم يسمع من أبيه فقم ، وقيل أنه سمع منه حديثا واحدا هو حديث الوزر ، وأما أنه ضعيف فلا ، فقد وثقه مالك واحمد وابن المديني وابن سعد وغيرهم *

يؤتقه أحد (١) فسقط ، وأما الثانى : فن طريق عبد الله بن عمر وهو العمري الصنبر ، وهو متفق على ضعفه ، أما الثقة أخوه عبيد الله ، فسقط حديثنا عائشة*
وأما حديث عمر قال أبا اسحاق لم يسمعه من عمير مولى عمر ، هكذا روينا من طريق زهير بن حرب : ثنا عبد الله بن جعفر المحرمي (٢) ثنا عبيد الله بن عمرو الجزرى (٣) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر عن النبي ﷺ فذكر هذا الحديث نصاً ، فسقط اسناده لان عاصم بن عمرو لم يسمعه من عمر بل رواه كما ذكرنا منقطعاً عن عمير ، وروينا أيضاً عن زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو الشامى عن أحد نفر الذين أتوا عمر فذكر هذا الحديث بنصه ، وروينا أيضاً من طريق شعبة قال : سمعت عاصم بن عمرو (٤) البجلي يحدث عن رجل عن القوم (٥) الذين سألوا عمر فذكر الحديث نفسه قائماً رواه عاصم عن رجل مجهول عن مجهولين ، فسقط جملة*
ثم نظرنا فى حديث حرام بن حكيم عن عمه فوجدناه لا يصح ، لأن حرام بن

(١) كيف هذا وقد روى عن ابن معين انه صحيح له حديثا ، وقال ابن حنبل صالح ثقة ان شاء الله ، وقال ابن عدى : حسن الحديث لا بأس به !! ولعل قول ابن عدى هو اعدل ما قيل فيه

(٢) بفتح الميم واسكان الحاء المعجمة وتخفيف الراء المفتوحة وأظن ان ذكر « المحرمي » هنا خطأ من ابن حزم لأن المحرمي هذا مات سنة ١٧٠ وعبيد الله بن عمرو الجزرى مات سنة ١٨٠ فبعد أن يروى المحرمي عنه ولم يذكر أحد أنه روى عنه ، والظاهر ان صوابه « عبد الله بن جعفر الرقي » وهو المعروف بالرواية عن عبيد الله بن عمرو ، ومات الرقي سنة ٢٢٠

(٣) هو عبيد الله بن عمرو ابو وهب الجزرى الرقي . وفي المصرية « الجوزى » وهو خطأ

(٤) في المصرية « البلخي » وهو خطأ

(٥) في اليمنية « عن العوام » وما هنا أصح

حكيم ضعيف ، وهو الذي روى غسل الأنثيين من المذى (١) ، وأيضاً فإن هذا الخبر رواه عن حرام مروان بن محمد وهو ضعيف (٢) *

ثم نظرنا في حديث معاذ فوجدناه لا يصح ، لأنه عن بقية وليس بالقوى ، عن سميد الأعطش (٣) وهو مجهول ، مع ما فيه من إن التعف عن ذلك أفضل ، وم لا يقولون بهذا *

ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه لم يحقق اسناده ، فسقطت هذه الأخبار كلها ولم يجز التعلق بشيء منها (٤) *

ثم نظرنا فيما قلناه فوجدنا الصحيح عن ميمونة وعائشة أمي المؤمنين رضى الله عنهما هو ما روينا من طريق عبد الله بن شداد عن ميمونة : « كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهن حيض » وما روينا من طريق عبد الرحمن بن الأسود وابراهيم النخعي كلاهما عن الأسود عن عائشة : « أنه عليه السلام كان يأمرها أن تنز في فور حيضتها ثم يباشرها ، وأيكم ملك إربه (٥) كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه » *

(١) في الجنية هنا في الموضعين « حرام » بالزاي وكذلك في طبقات ابن سعد (ج ٧ ص ٢١٩٣) وهو تصحيف . وفي ابن سعد أيضاً « حرام » بن معاوية وقد فرق البخاري بين حرام بن حكيم وحرام بن معاوية ، قال الخطيب . وهم البخاري في ذلك لأنه رجل واحد اختلف على معاوية بن صالح في اسم ابيه . وحرام هذا وثقه العجلي ودحيم وابن حبان ، قال ابن حجر في التهذيب : « وقد ضعفه ابن حزم في المحلى بغير مستند » (٢) مروان بن محمد هو الاسدي الطاطري — بفتح الطاءين المهملتين — وهو ثقة . قال ابن حجر « ضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ لأننا لانعلم له سلفاً في تضعيفه الا ابن قانع وقول ابن قانع غير مقنع »

(٣) في الجنية « الأعطش » باهمال الين وهو تصحيف

(٤) ثم هو ضعيف لأن في اسناده محمد بن كريب ، قال احمد والبخاري « منكر الحديث

(٥) في الجنية « اربه » بالياء المتثناة وهو تصحيف ، والارب بكسر الهمزة وبالياء

الموحدة هو العضو . والمعنى انه يملك نفسه عن الوقوع في محذور تدعو اليه شهوته فهو يقمعها

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك - هو الطيالسي - ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - حدثني جابر بن صبح قال سمعت خلاص بن عمرو يقول سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: «كنت أنا ورسول الله ﷺ في الشمار الواحد وأنا حائض فإن أصابه منى شيء غسله لم يعلّمه الى غيره وصلى فيه ثم يعود معي (١)» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن أيوب عن عكرمة عن بعض أزواج رسول الله ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان اذا أراد من الحائض شيئاً أتى على فرجها ثوباً (٢)» *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن سلمة (٣)، ثنا ثابت - هو البناني - عن أنس بن مالك: «أن اليهود كانوا اذا حاضت المرأة لم يواكلوها ولم يجامعوهن في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ عن ذلك، فأنزله الله تعالى (وبسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض) الى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ: اصنعوا كل شيء إلا النكاح» *

فكان هذا الخبر بصحته وبيان أنه كان أنزل الآية هو البيان عن حكم الله تعالى في الآية، وهو الذي لا يجوز تعديه، وأيضاً فقد يكون الحيض في اللغة موضع الحيض وهو الفرج، وهذا فصيح معروف، فتكون الآية حينئذ موافقة للخبر

(١) هذا الحديث في النسائي (ج ١ ص ٥٤) عن محمد بن النسي عن يحيى بن سعيد ولم أجده فيه بالاسناد الذي هنا ورواه أبو داود عن مسدد عن يحيى (ج ١ ص ١١٠) (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١١) ونقل شارحه عن الفتح انه قال «اسناده قوى»

(٣) من أول قول «ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك» في حديث أحمد بن شعيب النسائي الذي قبل هذا بمحدث الى هنا سقط من النسخة الجنية وهو خطأ

المذكور ، ويكون معناها : فاعتزلوا النساء في موضع الحيض ، وهذا هو الذي صح عن جاء عنه في ذلك شيء من الصحابة رضي الله عنهم ، كما روينا عن أيوب السخني عن أبي معشر عن إبراهيم النخعي عن مسروق قال : سألت عائشة : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ قالت كل شيء إلا الفرج ، وعن علي بن أبي طلحة (١) عن ابن عباس (فاعتزلوا النساء في الحيض) (٢) قال : اعتزلوا نكاح فروجهن ، وهو قول أم سلمة أم المؤمنين ومسروق والحسن وعطاء وإبراهيم النخعي والشعبي ، وهو قول سفيان الثوري ومحمد بن الحسن والصحيح من قول الشافعي ، وهو قول داود وغيره من أصحاب الحديث *

قال أبو محمد : وقال من لا يبال بما أطلق به لسانه : إن حديث عمر - الذي لا يصح - ناسخ لحديث أنس - الذي لا يثبت غيره في معناه - قال : لأن حديث أنس كان متصلا بنزول الآية *

قال علي : وهذا هو الكذب بعينه وقفو ما لا علم له به ، ولو صح حديث عمر فن له أنه كان بعد نزول الآية ؟ ولعله كان قبل نزولها ، فاذ ذلك ممكن هكذا فلا يجوز القطع بأحدهما ، ولا يجوز ترك يقين ما جاء به القرآن وبينه رسول الله ﷺ اثر نزول الآية لظن كاذب في حديث لا يصح ، مع أن الحديثين الثابتين اللذين رويناها : أحدهما عن الأعمش عن ثابت بن عبيد (٣) عن القاسم بن محمد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : ناوليني الحبرة من المسجد ، قالت فقلت : انني حائض ،

(١) في التهذيب في ترجمة علي بن طلحة أنه روى عن ابن عباس ولم يسمع منه
(٢) في الغنية « وعن علي بن أبي طالب قال » (اعتزلوا النساء في الحيض) الخ
فجعل من كلام علي بن أبي طالب بدلا من ابن عباس وحذف علي بن أبي طلحة وأسقط الفاء من لفظ الآية ، ونحن نرجح ما هنا لأن هذا الاثر رواه الطبري في تفسيره (ج ٢ : ٢٢٥) عن علي عن ابن عباس .

(٣) هو ثابت بن عبيد الانصاري مولى زيد بن ثابت . وفي المصرية « ثابت عن عبيد » وهو خطأ

فقال رسول الله ﷺ : ان حيضتك ليست في يدك « (١) وروينا الآخر من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يزيد بن كيسان وأبي حازم عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان في المسجد فقال : يا عائشة ناوليني الثوب فقالت : اني حائض ، فقال : إن حيضتك ليست في يدك فهما دليل أن لا يجتنب إلا الموضع الذى فيه الحيضة وحده . والله تعالى التوفيق »

٣٦١ - مسألة - ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض ، هذا لاختلاف فيه من أحد ، حاشا الطواف بالبيت ، فإن النفاء تطوف به ، لأن النهى ورد في الحائض ولم يرد في النفاء (وما كان ربك نسياً) ثم استدركنا فرأينا أن النفاس حيض صحيح ، وحكمه حكم الحيض في كل شيء لقول رسول الله ﷺ لعائشة : « أنفست ؟ قالت : نعم » فسمى الحيض نفاساً ، وكذلك الفسل منه واجب باجماع *

٣٦٢ - مسألة - وجائز للعائض والنفاء أن يتزوجا وأن يدخلها (٢) المسجد وكذلك الجنب ، لانه لم يأت نهى عن شيء من ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد كان أهل الصفة يبيتون في المسجد بمحضرة رسول الله ﷺ ، وهم جماعة كثيرة ولا شك (٣) في أن فيهم من يحتلم ، فأنهوا قط عن ذلك *

وقال قوم : لا يدخل المسجد (٤) الجنب والحائض إلا مجتازين ، هذا قول الشافعى ، وذكروا قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) فادعوا أن زيد بن أسلم أو غيره قال (٥) . معناه لا تقربوا مواضع الصلاة *

قال على : ولا حجة في قول زيد ولو صح أنه قاله لكان خطأ منه لانه لا يجوز

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٠٨) ورواه مسلم والترمذى والنسائى

(٢) في النجاسة « والنفساء يروحا بأن يدخلها » وهو خطأ .

(٣) كلمة « ولا شك » حذفت من المصرية

(٤) في النجاسة « المساجد »

(٥) من أول قوله « وأنتم سكارى » الى هنا حذفت من المصرية وهو خطأ

أن يظن أن الله تعالى أراد أن يقول لا تقربوا مواضع الصلاة^(١) فيلبس علينا فيقول :
(لا تقربوا الصلاة) وروى ان الآية في الصلاة نفسها عن علي بن أبي طالب وابن عباس وجاعة ، *

وقال مالك : لا يمر فيه أصلاً ، وقال أبو حنيفة وسفيان لا يمر فيه ، قلت
اضطروا الى ذلك فيما ثم مرا فيه ، *

واحتج من منع من ذلك بحديث رويناه من طريق أفلت بن خليفة عن
جسرة بنت دجاجة^(٢) عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : وجهوا
هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب^(٣) » وآخر رويناه
من طريق ابن أبي غنية^(٤) عن أبي الخطاب الهجري عن محدوج^(٥) الهذلي عن
جسر بنت دجاجة حدثتني أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ نادى بأعلى صوته :
ألا إن هذا المسجد لا يحل لجنب ولا حائض إلا للنبي وأزواجه وعلي وفاطمة » وخبر
آخر رويناه عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف^(٦) عن ابن أبي غنية عن اسماعيل
عن جسرة بنت دجاجة عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ : « هذا المسجد حرام على
كل جنب من الرجال وحائض من النساء إلا محمداً وأزواجه وعلياً وفاطمة » وخبر آخر
رويناه من طريق محمد بن الحسن بن زباله^(٧) عن سفيان بن حمزة عن كثير بن

(١) في التنية « أراد بقوله لنا لا تقربوا مواضع الصلاة » وهو خطأ

(٢) أفلت باسكان الفاء وفتح اللام وآخره تاء مثناة وجسرة بفتح الحيم واسكان
السين المهملة ودجاجة بكسر الدال لا غير (٣) رواه أبو داود بهذا الاسناد (ج ١ ص :
٩٢ — ٩٣) ونسبه ابن حجر في التهذيب الى صحيح ابن خزيمة (ج ١ ص : ٣٦٦)
(٤) بفتح الفين المعجمة وكسر التون وتشديد الباء ، وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية
(٥) بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وضم الدال وآخره حيم ، وفي المصرية « محدوج »
بالراء ، وفي التنية « محدوج » بالحاء وكلاهما خطأ

(٦) في التنية « عبد الوهاب بن عطاء الخفاف » وهو خطأ (٧) بفتح الباء والزاي

زيد عن المطلب بن عبد الله . « ان رسول الله ﷺ لم يكن أذن لاحد أن يجلس في المسجد ولا يمر فيه وهو جنب الا على بن أبي طالب » *

قال على : وهذا كله باطل أما أقلت فغير مشهور ولا معروف بالثقة ، وأما محدوج (١) فساقط يروى المضلات عن جسة ، وأبو الخطاب (٢) المهجرى مجهول وأما عطاء الخفاف فهو عطاء بن مسلم منكر الحديث ، وإسماعيل مجهول ، ومحمد بن الحسن مذكور بالكذب ، وكثير بن زيد (٣) مثله ، فسقط كل ما في هذا الخبر جملة * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد بن إسماعيل ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه (٤) عن عائشة أم المؤمنين : « أن وليدة سوداء كانت لي من العرب فأعتقوها فجاءت الى رسول الله ﷺ فأسلمت فكان لها خباء في المسجد أو حفش (٥) » *

قال على : فهذه امرأة ما كنة في مسجد النبي ﷺ ، والمعهود من النساء الحيض فما منها عليه السلام من ذلك ولا نهى عنه ، وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فباح

(١) في المصرية « محروج » وفي اليمنية « محدوج » وكلاهما خطأ كما سبق

(٢) في اليمنية « ابن الخطاب » وهو خطأ

(٣) كثير بن زيد هو الاسمى السهمي ، ولم يجرحه أحد بالكذب ، وهو مختلف فيه وثقه بعضهم وضعفه آخرون . قال ابن حجر في التهذيب وخلطه ابن حزم بكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال في الصلح : رويانا من طريق كثير بن عبد الله وهو كثير بن زيد عن أبيه عن جده حديث الصلح جائز بين المسلمين الحديث . ثم : قال كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو ساقط متفق على اطراحه وان الرواية لا تحمل عنه ، وتعبه الخطيب ثم قال ابن حجر « فظهما ابن حزم واحدا وكثير بن زيد لم يوصف بشيء مما قال بخلاف كثير بن عبد الله »

(٤) كلمة « عن أبيه » سقطت من المصرية .

(٥) بكسر الحاء واسكان الفاء : البيت الصغير أو من الشعر والحديث مطول في

البخاري (ج ١ ص ٦٧)

وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ قوله : « جعلت لى الارض مسجدا » ولا خلاف فى أن الحائض والجنب مباح لهما جميع الارض ، وهى مسجد ، فلا يجوز أن يخصص بالتمنع من بعض المساجد دون بعض ، ولو كان دخول المسجد لا يجوز للحائض لأخبر بذلك عليه السلام عائشة إذ حاضت فلم ينهها الا عن الطواف بالبيت فقط ، ومن الباطل المتيقن أن يكون لا يحل لها دخول المسجد فلا ينهها عليه السلام عن ذلك ويقتصر على منعها من الطواف ، وهذا قول المزني وداود وغيرهما . وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٣ - مسألة - ومن وطئ حائضا فقد عصى الله تعالى ، وفرض عليه التوبة والاستغفار ، ولا كفارة عليه فى ذلك *

وقال ابن عباس : ان أصابها فى الدم فيتصدق بدينار ، وان كان فى انقطاع الدم فنصف دينار ، وروينا عنه أيضا قال : من وطئ حائضا فعليه عتق رقبة ، وروينا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال فى الذى يعطى امرأته وهى حائض : يتصدق بدينار ، وروينا عن قتادة : ان كان واحدا فدينار وان لم يجد فنصف دينار ، وقال الاوزاعي ومحمد بن الحسن : يتصدق بدينار ، وقال أحمد بن حنبل : يتصدق بدينار وان شاء بنصف دينار ، وقال الحسن البصرى : يعتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا *

فأما من قال : يتصدق بدينار أو نصف دينار فاحتجوا بحديث رويناه من طريق مقسم عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ قل : يتصدق بدينار أو بنصف دينار » وفى بعض ألفاظ هذا الخبر : « ان كان الدم عبيطا ^(١) فدينار ، وان كان فيه صغرة فنصف دينار » وبحديث رويناه من طريق شريك عن خصيف ^(٢) عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ فى الذى يأتى أهله حائضا : « يتصدق ^(٣) »

(١) الدم المبيط : الطرى الخالص (٢) بالحاء المعجمة والصاد المهملة مصفر ، وفى المصرية « خضف » وهو خطأ فاحش (٣) فى التمنية « يتصدق » والفاء لا موقع لها هنا

بنصف دينار» وبحديث روى من طريق الاوزاعي عن يزيد بن أبي مالك (١)
 عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب : « ان رسول الله ﷺ أمره (٢)
 — بنى الذى يعمد وطء حائض — أن تصدق بخمسة (٣) دينار» وبحديث رويناه من
 طريق عبد الملك بن حبيب ثنا أصبغ بن الفرّج عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد
 عن أبيه : « ان عمر بن الخطاب وطء جاريته فاذا بها حائض (٤) ، فأتى رسول الله
 ﷺ فأخبره ، فقال له رسول الله ﷺ : تصدق بنصف دينار» وآخر رويناه من
 طريق عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس
 عن النبي ﷺ « فليصدق بدينار أو بنصف دينار (٥) » وبحديث آخر رويناه من
 طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر (٦) عن علي بن بذيمة (٧)
 عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ أمر رجلا أصاب حائضا
 بعق نسيمة» ورويناه أيضا من طريق محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن
 ابن يزيد السلمي (٨) عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي

- (١) في الاصلين « زيد بن مالك وهو خطأ صححناه من أبي داود والبيهقي والتذهيب
 (٢) في المصرية « أمر » بدون الضمير وهو خطأ
 (٣) في المصرية « بخمس » وفي الغنية « بخمسين » وكلاهما خطأ والصواب
 « بخمسة » كما في أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) وقد رواه معلقاً عن الاوزاعي ورواه
 البيهقي كذلك من طريق أبي داود (ج ١ ص ٣١٦) وفيهما « عن عبد الحميد بن
 عبد الرحمن أظنه عن عمر بن الخطاب »
 (٤) في الغنية « حائضاً » وهو لحن
 (٥) في المصرية « بدينار ونصف دينار » وهو خطأ
 (٦) في المصرية « عن جابر » ورجحنا ما في الغنية لانا نرجح أنه عبد الرحمن
 ابن يزيد بن جابر الأزدي
 (٧) بفتح الباء وكسر الذال المعجمة وفي الغنية « قديمة » وهو خطأ
 (٨) هذا غير ابن جابر فان هذا هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي وكلاهما
 يروى عن علي بن بذيمة

عليه بئله نصا (١) : واحتج من أوجب عليه العتق أو الصيام أو الاطعام بقياسه على الوطء نهارا في رمضان *

قال أبو محمد . كل لا يصح منه شيء ، أما حديث مقدم فقسم ليس بالقوي ، فسقط الاحتجاج به ، وأما حديث عكرمة فرواه شريك عن خصيف وكلاهما ضعيف وأما حديث الاوزاعي فمرسل ، وأما حديثا عبد الملك بن حبيب فلوم يكن غيره لكفى به سقوطا (٢) فكيف وأحدهما عن السبيعي ، ولا يدري من هو ؟ ومرسل مع ذلك ، والآخرمع المكفوف ، ولا يدري من هو ؟ عن أيوب بن خوط وهو ساقط وأما حديثا الوليد بن مسلم فن طريق موسى بن أيوب وعبد الرحمن بن يزيد وهما ضعيفان ، فسقط جميع الآثار في هذا الباب ، وأما قياس الواطء حائضا على الواطء في رمضان فالقياس باطل *

ولقد كان يلزم الآخذين بالآثار الواهية كحديث حزام في الاستظهار وأحاديث الوضوء بالنبيذ ، وأحاديث الجمل في الأنف وحديث الوضوء من القهقهة ، وأحاديث جبرة بنت دجاجة وغيرها في أن لا يدخل المسجد حائض ولا جنب وبالأخبار الواهية في أن لا يقرأ القرآن الجنب — : أن يقولوا بهذه الآثار فهي أحسن على علانها من تلك الصلح الدبرة التي أخذوا بها هنا (٣) ، ولكن هذا يليح اضطرابهم وأنهم لا يتعلقون بمرسل ولا مستند ولا قوي ولا ضعيف الا ما وافق تقليدهم (٤) ، ولقد كان

(١) في الجنبة « أيضاً »

(٢) عبد الملك بن حبيب الاندلسي تحامل عليه ابن حزم كثيرا ونسبه الى الكذب ، وتعبه جماعة بأنه لم يسبقه أحد الى رميّه بالكذب ، واعدل ما قيل فيه انه كان يروى الحديث من كتب غيره فيغلط ، وما أكثر من يفعل هذا ولم يكن سببا لحجره ، الا ان ابن حبيب ليست له معرفة بالحديث بل كان فقها

(٣) في المصرية « من ذلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هنالك » وفي الجنبة « من ذلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هنا فآخترنا الجنبة ، وصححنا « الذي » الى « التي » ولم نعرف مراده تماما من هذه الجملة (٤) في المصرية « مقلدهم »

يلزم من قلس الأكل كل في رمضان على الواطئ فيه في إيجاب الكفارة أن يقيس واطئ الحائض على الواطئ في رمضان، لأن كليهما واطئ فرجا حلالات في الأصل حراما بصفة تدور، وهذا أوضح من قياساتهم الفاسدة، فإن الواطئ أشبه بالواطئ من الأكل بالواطئ نعم ومن الزيت بالسمن ومن المتقوط بالبائل، ومن الخنزير بالكلب ومن فرج الزوجة المسلمة بيد السارق الملعون، وسائر تلك المقاييس الفاسدة، وبهذا يتبين كل ذي فهم أنهم لا النصوص يلتزمون، ولا القياس يتبعون، وإنا هم مقلدون أو مستحسنون وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد: وأما نحن فلو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به فاذ لم يصح في إيجاب شيء على واطئ الحائض فإله حرام، فلا يجوز أن يلزم حكما أكثر مما ألزمه الله من التوبة من المعصية التي عمل، والاستغفار والتعزير، لقول رسول الله ﷺ: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده» وقد ذكرناه بإسناده، وسند ذكر مقدار التعزير في موضعه إن شاء الله عز وجل وبه تنأيد *

٣٦٤ - مسألة - وكل دم رآته الحامل ما لم تضع آخر ولد في بطنها فليس حيضا (١) ولا نفاسا، ولا يمنع من شيء، وقد ذكرناه أنه ليس حيضا قبل وبرهانه، وليس أيضا نفاسا لأنها لم تنفس ولا وضعت حملها بعد (٢) ولا حائض، ولا إجماع بأنه حيض أو نفاس، وبالله تعالى التوفيق، فلا يستقط عنها ما قد صح وجوبه من الصلاة والصوم وإباحة الجماع إلا بنص ثابت لا بالدعوى الكاذبة *

٣٦٥ - مسألة - وإن رأت المجوز المستنة دما أسود فهو حيض مانع من الصلاة والصوم والطواف والوطء *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه قبل بإسناده: «إن دم الحيض أسود يعرف» وأمر رسول الله ﷺ إذا رآته بترك الصلاة، وقوله عليه السلام

(١) قوله «فليس حيضا» سقط من النسخة

(٢) كلمة «بعد» محذوفة من النسخة

في الحيض : « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » فهذا دم أسود وهي من بنات آدم ، ولم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس حيضاً كما جاء به النص في الحامل ، فان ذكروا قول الله عز وجل : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر) قلنا : انما أخبر الله تعالى عنهن بياسهن ، ولم يخبر تعالى أن يأسهن (١) حق قاطع لحيضهن ، ولم ننكر (٢) يأسهن من الحيض ، لكن قلنا : إن يأسهن من الحيض ليس مانعاً من أن يحدث الله تعالى لمن حيضا ، ولا أخبر تعالى بأن ذلك لا يكون ، ولا رسوله ﷺ ، وقد قال تعالى : (والقيواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا) فأنه خبر تعالى أنهن يائسات من النكاح ، ولم يكن ذلك مانعاً من أن ينكحن بلا خلاف من أحد ، ولا فرق بين ورود الكلامين من الله تعالى في اللاتي يئسن من الحيض واللاتي لا يرجون نكاحا وكلاهما حكم وارد في اللواتي يظنن هذين الظنين وكلاهما لا يمنع مما يئسن منه ، من الحيض والنكاح ، وبقولنا في المعجوز يقول الشافعي وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٦ — مسألة — وأقل الحيض دفعة ، فإذا رأت المرأة الدم الأسود من فرجها أمسكت عن الصلاة والصوم وحرم وطؤها على بعائها وسيدها ، فان رأت أثره الدم الأحمر أو كفسالة اللحم أو الصفرة أو الكدرة أو البياض أو الجفوف التام — فقد طهرت وتقتسل أو تتيمم ان كانت من أهل التيمم ، وتصلي وتصوم ويأتيها بعلمها أو سيدها ، وهكذا أبداً متى رأت الدم الأسود فهو حيض ، ومتى رأت غيره فهو طهر ، وتعتمد بذلك من الطلاق ، فان تبادى الأسود فهو حيض الى تمام سبعة عشر يوماً ، فان زاد ما قل أو كثر فليس حيضاً (٣) ، ونذكر حكم ذلك بعد هذا ان شاء الله عز وجل *

(١) في الجنبة « أنه حق »

(٢) في الجنبة « ولم نذكر » وهو خطأ

(٣) في الجنبة « فليس حيض » وهو لحن

برهان ذلك ما ذكرناه من ورود النص بأن دم الحيض أسود يعرف ، وماعداه ليس حيضا ، ولم يخص عليه السلام لتلك عدد أوقات من عدد ، بل أوجب برؤيته أن لاتصلي ولا تصوم ، وحرّم تعالى نكاحهن فيه ، وأمر عليه السلام بالصلاة عند إدباره والصوم ، وأباح تعالى الوطء عند الطهر منه ، فلا يجوز تخصيص وقت دون وقت بذلك ، ومادام يوجد الحيض فله حكمه الذى جعله الله تعالى له ، حتى يأتى نص أو إجماع على أنه ليس حيضا ، ولانص ولا إجماع فى أقل من سبعة عشر يوما ، فما صح الإجماع فيه أنه ليس حيضا وقف عنده ، وانتقلت عن حكم الحائض (١) وما اختلف فيه فردود الى النبي ﷺ ، وهو عليه السلام جعل للدم الأسود حكم الحيض ، فهو حيض مانع مما ذكرنا ، ولم يأت نص ولا إجماع على أن بعض الطهر المبيح للصلاة والصوم لا يكون قرأ فى العدة ، فالفرق بين ذلك مخطئ متيقن الخطأ ، قائل ما لا قرآن جاء به ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ولا إجماع ، بل القرآن والسنة كلاهما يوجب ما قلنا : من امتناع الصلاة والصوم بالحيض ، ووجودهما بدم الحيض ، ووجود الطهر وكون الطهر بين الحيضتين قرأاً يحسب به فى العدة (٢) قال الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فمن حد فى أيام القرء حداً فهو مبطل ، وقاف ما لا علم له به ، ومالم يأت به نص ولا إجماع *

وفى هذا خلاف فى ثلاثة مواضع : أحدها أقل مدة الحيض ، والثانى أكثر مدة الحيض ، والثالث الفرق بين العدة فى ذلك وبين الصلاة والصوم ، فأما أقل مدة الحيض فان طائفة (٣) قالت : أقل الحيض دفعة تترك لها الصلاة والصوم ويحرم الوطء ، وأما فى العدة فأقله ثلاثة أيام ، وهو قول مالك ، وقد روى عن مالك : أقله فى العدة خمسة

(١) فى المصرية « وانتقلت الى حكم الحائض » وهو خطأ

(٢) فى اليمنية « وكون الطهرين الطهر قد يحسب به فى العدة » وهو خطأ

(٣) فى المصرية « طائفة » بدل « طائفة » وهو خطأ سخيف

أيام وقالت طائفة : أقل الحيض دفعة واحدة في الصلاة والصوم والوطء والمدة ، وهو قول الاوزاعي وأحد قولي الشافعي وداود وأصحابه ، وقالت طائفة : أقل الحيض يوم وليلة ، وهو الأشهر من قولي ^(١) الشافعي وأحمد بن حنبل وهو قول عطاء ، وقالت طائفة : أقل الحيض ثلاثة أيام ، فإن انقطع قبل الثلاثة الأيام فهو استحاضة وليس حيضا ، ولا تترك له صلاة ولا صوم ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان ، وقالت طائفة : حيض النساء ست أو سبع ، وهو قول لاحد بن حنبل *

قال علي : أما من فرق بين الصلاة والصوم وتحريم الوطء وبين المدة فقول ^(٢) ظاهر الخطأ ، ولا نعلم له حجة أصلا ، لأن قرآن ولأن سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من احتياط ولا من رأى له وجه ، فوجب تركه ، *

ثم نظرنا في قول من قال : حيض النساء يدور على ست أو سبع فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا : هذا هو المعبود في النساء ، وذكروا حديثا رويناه من طريق ابن جريج عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة ^(٣) عن أم حبيبة : « أنها استحيضت ^(٤) فجعل رسول الله ﷺ أجلا حيضتها ستة أيام أو سبعة » ورويناه أيضا من طريق الحارث بن أبي أسامة عن زكريا بن عدي عن عبيد الله بن ^(٥) عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن

- (١) في الأصلين « قول » بالافراد وهو خطأ (٢) في التنية « فهو قول »
 (٣) في المصرية « عن عبد الله بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وفي التنية
 « عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وهو
 خطأ فيها في اسم « عمران بن طلحة » وفي المصرية في الاسناد كله . وعبد الله بن
 محمد هو ابن عقيل بن أبي طالب (٤) في التنية « استحاضت » وهو لحن
 (٥) في التنية « عبيد الله بن عمر » وهو خطأ

محمد بن طلحة عن عمه عمران^(١) بن طلحة عن أمه حنّة بنت نجاش : « أن رسول الله ﷺ قال لها : تحيضى ستة أيام أو سبعة في علم الله عز وجل ثم اغتسلي ، فإذا^(٢) استنقأت فصلى أربعاً وعشرين أو ثلاثاً وعشرين وأيامها وصومى كذلك ، وافعلي فى كل شهر كاتحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن »^(٣) وقد أخذ بهذا الحديث أبو عبيد فجعل هذا حكم المبتدأة *

قال على أما هذان الخبران فلا يصحان ، أما أحدهما فإن ابن جريج لم يسمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل ، كذلك حدثناه حماد عن عباس بن أصبغ^(٤) عن ابن إيمى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه — وذكر هذا الحديث فقال — قال ابن جريج : حدثت عن ابن عقيل ، ولم يسمعه ، قال أحمد : وقد رواه ابن جريج عن النعمان بن راشد قال أحمد : والنعمان يعرف فيه الضعف ، وقد رواه أيضاً شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف ، وعن عمرو بن ثابت^(٥) وهو ضعيف ، وأيضاً فعمرو

(١) فى المصرية « عمر » وهو خطأ

(٢) استنقأت بالهمزة وأصله استنقيت وقديهمز العرب ما لا يهزم زيادة فى الفصاحة

(٣) الحديث رواه أبو داود (ج ١ : ص ١١٦) والترمذى (ج ١ : ص ٢٧)

كلاهما من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل ورواه ابن ماجه (ج ١ : ص ١١٢) من طريق شريك عن ابن عقيل . قال الترمذى : « حديث حسن صحيح ، ورواه عبيد الله بن عمرو الرقي وابن جريج وشريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران عن أمه حنّة ، إلا أن ابن جريج يقول عمر ابن طلحة والصحيح عمران بن طلحة ، وسألت محمداً — يعنى البخارى — عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن صحيح وهكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح »

(٤) فى المصرية « حماد بن عباس بن أصبغ » وهو خطأ

(٥) فى المصرية « عمرو بن ثابت » وفى اليمنية « عمرو بن ثابت » ورجحنا أنه

« عمرو بن ثابت » لأنه يروى عن عبد الله بن محمد بن عقيل

ابن طلحة غير مخلوق، لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر*
وأما الآخر فن طريق الحارث بن أبي أسامة وقد ترك حديثه فسقط
الخبر جملة (١)*

وأما قولهم: ان هذا هو المهود من حيض النساء فلا حاجة في هذا، لانه لم يوجب
مراعاة ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع، وقد يوجد في النساء من لا تحيض أصلاً فلا يجعل
لها حكم الحيض، فبطل حاهن على المهود، وقد يوجد من تحيض أقل وأكثر، فسقط
هذا القول *

ثم نظرنا في قول من قال: أقل الحيض خمس، فوجدناه قولاً بلا دليل، وما كان
هكذا فهو ساقط *

ثم نظرنا في قول من جعل أقل الحيض ثلاثة أيام فوجدناه مبحثون بقول رسول الله
ﷺ: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي» ورويناه
من طريق أبي أسامة: سمعت هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة أن رسول الله ﷺ
قال ذلك لقاطمة بنت أبي حبيش، ورويناه أيضاً من طريق سهيل بن أبي صالح
عن الزهري عن عروة بن الزبير: حدثني قضة بنت أبي حبيش: «أنها أمرت
أسماء، أو أسماء حدثني (٢) أنها أمرتها قاطمة بنت أبي حبيش أن تسأل رسول الله
ﷺ فأمرها أن تعقد (٣) الأيام التي كانت تعقد (٣) ثم تفتسل *
قال أبو محمد: وقالوا: أقل ما يقع عليه اسم أيام فثلاثة، (٤) وبحديث رويناه

(١) في المصرية «كله». وهنا بهامش البنية ما نصه: «قال الشيخ شمس الدين
الذهبي: هذا يدل على قلة معرفة المؤلف، إذ يسقط هذا الحديث برواية الحارث له،
كأنه لم يروه إلا الحارث، وقد رواه جماعة غيره، وقد صححه الترمذي وأخرجه
هو وأبو داود» وقد بينا هذا فيما سبق

(٢) في المصرية «أنها أمرت أسماء حدثني» وهو خطأ

(٣) في المصرية في الموضعين «تعقد» وهو تصحيف.

(٤) في المصرية «ثلاثة» بحذف الفاء، وفي البنية «اسم فثلاثة» بحذف «أيام»

فجمعنا بينهما ليكون التركيب أصح والمعنى أوضح

من طريق جعفر بن محمد بن بريق عن عبد الرحمن بن نافع درخت ثنا أسد بن سعيد البلخي عن محمد بن الحسن الصدقي عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ : « لا حيض أقل من ثلاث ولا فوق عشر » قالوا : وهو قول أنس بن مالك ، ورويناه من طريق الجلود بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك ، (١) وروينا أيضا عن عائشة أفنت بذلك بعد موت رسول الله ﷺ من طريق ابن عقيل عن نهمية (٢) وهو قول الحسن *

قال علي : أما الخبر الصحيح في هذا من طريق عائشة وفاطمة وأسماء فلا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ أمر بذلك من كانت لها أيام معهودة ، هذا نص ذلك الخبر الذي لا يحمل أن يحال عنه ولم يأمر عليه السلام بذلك من لا أيام لها *

برهان ذلك أن الناس والجم (٣) الغفير يحيي بن سعيد القطان وزهير بن معاوية وحماد بن زيد وسفيان (٤) وأبو معاوية وجري (٥) وعبد الله بن نمير وابن جريج والداوردي (٦) ووکیع بن الجراح ، كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، فاذا أدبرت الحيضة فاغتسلى وصلى » ورواه مالك والليث بن سعد وسعيد بن عبد الرحمن وحماد بن سلمة وعمر بن الحارث كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ : « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلى عنك الدم وصلى » ورواه الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة ، والمنذرين المفيرة عن عروة كلهم : « اذا جاءت الحيضة » و « اذا جاء قروك » و « اذا جاء الدم الأسود » دون ذكر أيام *

(١) أنظر طرق أثر أنس هذا والكلام عليها في البيهقي ، (ج ١ : ص ٣٢٢ - ٣٢٣)

(٢) هكذا في الأصلين ولا أعرفها ، وفي النسخة « ابن عقيل » بدلا من « ابن عقيل » ولم أجد هذا الاثر بهذا الاسناد .

(٣) في النسخة « والجماء » (٤) يعني الثوري وابن عينة ، وحذف أحدهما في المصرية (٥) في المصرية « وجريج » وهو خطأ (٦) في المصرية « والداوردي » وهو خطأ

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى (١) ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربح وقتيبة كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عراك ابن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مراكنها ملآن (٢) فقال لها رسول الله ﷺ : امكفي قدر ما كانت تحبسك حيفتك ثم اغتسلي وصلي » فهذا أمران كانت حيفتها أقل من ثلاثة أيام ، ومن يوم وأكثر من عشرة أيام أيضاً ، وهذه كلها فتاوى حق لا يحل تركها ، ولا إحالة شيء منها من ظاهرها ، ولا يحل لأحد أن يقول إن مراده عليه السلام بقوله كل ما (٣) ذكرنا - : إنما أراد ثلاثة أيام ، فإن أقدم على ذلك مقدم كان كاذباً على رسول الله ﷺ ، فسقط تعلقهم بالحديث *

وأما خبره ما ذفني غاية السقوط ، لأنه من طريق محمد بن الحسن الصدفي (٤) وهو مجهول ، فهو موضوع بلا شك ، والمجب من انتصارهم (٥) ههنا على أنه لا يقع اسم الأيام إلا على ثلاث لا أقل ، وهم يقولون : ان قول الله تعالى : (فان كان له إخوة فلأمه السدس) - : أنه يقع على أخوين فقط ! فهلا جعلوا لفظة الأيام تقع ههنا على يومين ؟ *

وأما احتجاجهم بقول أنس وعائشة فلا يصح عنهما ، لأنه من طريق الجلود بن أيوب (٦) وهو ضعيف ، ومن طريق ابن عقيل (٧) وليس بالقوي ، ثم لو صح عنه

(١) في المصرية « عبد الواحد بن عيسى » وهو خطأ

(٢) في الأصلين ملآن وصحناه من مسلم (ج ١ : ص ١٠٣ - ١٠٤)

(٣) في المصرية « بقوله كما ذكرنا » وهو غير صواب

(٤) بالقاء وفي اليمنية « الصدفي » وهو تصحيف وحديثه هذا لا أصل له

(٥) في المصرية « اقتصارهم » وفي اليمنية « انتصارهم » وكلاهما خطأ

(٦) في المصرية « الجلود بن أيوب » وهو خطأ

(٧) في اليمنية « أبي عقيل » وينظر

وعن أم المؤمنين لما كان في ذلك حجة، لأنه قد خالفهما غيرهما من الصحابة على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، فكيف وإنما أنفت أم المؤمنين بذلك من لها أيام معهوده، والله تعالى التوفيق، فسقط هذا القول. والله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول من قال: أقل الحيض يوم وليلة، فوجدناه أيضاً لا حجة لهم من شيء من النصوص، فإن ادعى مدح إجماعاً في ذلك فهذا خطأ، لأن الأوزاعي يقول: إنه يعرف امرأة تطهر عشية وتحيض غدوة، وأيضاً فإن مالكا والشافعي قد أوجبا برؤية دفعة من الدم ترك الصلاة وفطر الصائمة وتحريم الوطء، وهذه أحكام الحيض. فسقط أيضاً هذا القول. والله تعالى التوفيق *

قال علي: ثم نسألهم عن رأت الدم في أيام حيضتها: بماذا تفتونها؟ فلا يختلف منهم أحد في أنها حائض ولا تصلي ولا تصوم^(١)، فقسألهم: إن رأت الطهر إثرها؟ فكلهم يقول: تفتسل وتصلى، فظهر فساد قولهم، وكان يلزمهم إذا رأت الدم في أيام حيضتها ألا تطهر ولا تدع الصلاة ولا يحرم وطؤها إلا حتى تتم يوماً وليلة، في قول من يرى ذلك أقل الحيض، أو ثلاثة أيام بلياليها في قول من رأى ذلك أقل الحيض، فإذا لا يقولون بهذا ولا يقوله أحد من أهل الإسلام فقد ظهر فساد قولهم، وصح الإجماع على صحة قولنا. والحمد لله *

وأيضاً فإن الأئمة الأصحاب كما ذكرنا عن رسول الله ﷺ: «إذا جاءت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغتسلی وصلي» دون تحديد وقت، وهذا هو قولنا، وقد ذكرنا قبل - بأصح إسناد يكون - عن ابن عباس أنه أفق إذا رأت الدم البحراني أن تدع الصلاة فإذا رأت الطهر ولوساعة من نهار فلنغتسل وتصلی *

وأما أكثر مدة الحيض فإن مالكا والشافعي قالا: أكثر خمسة عشر يوماً لا يكون أكثر، وقال سميد بن جبیر: أكثر الحيض ثلاثة عشر يوماً، وقال أبو حنيفة وسفيان: أكثر عشرة أيام *

(١) في النسخة «حائض لا تصوم ولا تصلي»

فاحتج أبو حنيفة بالأخبار التي ذكرنا ، وقال : لا يقع اسم أيام (١) إلا على عشرة ، وادعى بعضهم أنه لم يقل أحد إن الحيض أقل من ذلك *

قال على أما قولهم : إن اسم أيام لا يقع على أكثر من عشرة (٢) فكذب لا توجه لفة ولا شريعة ، وقد قل عز وجل : (فعدة من أيام أخر) وهذا يقع على ثلاثين يوماً بلا خلاف ، وحديث معاذ قد ذكرنا بطلانه ، وأما قولهم : أنه لم يقل أحد إن أيام الحيض أقل من عشرة فهو كذب ، وقد ذكرنا قول من قل : إن أيام الحيض ستة أو سبعة ، وقول مالك أقل الحيض خمسة أيام ، فحصل (٣) قولهم دعوى بلا برهان ، وهذا باطل . وأما من حد ثلاثة عشر يوماً فكذلك أيضاً ، وأما من قل خمسة عشر يوماً فأنهم ادعوا الاجماع على أنه لا يكون حيض أكثر من ذلك *

قال على : وهذا باطل ، قد روي من طريق عبد الرحمن بن مهدي : أن الثقة أخبره أن امرأة كانت تحيض سبعة عشر يوماً ، ورويناه عن أحمد بن حنبل قال : أكثر ما سمعنا سبعة عشر يوماً ، وعن نساء آل الماجشون أنهم كن يحضن سبعة عشر يوماً *

قال على : قد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود فإذا رآته المرأة لم تصل ، فوجب الاتقياد لذلك ، وصح أنها ما دامت نراه فهي جائض لها حكم الحيض ما لم يأت نهى أو اجماع في دم أسود أنه ليس حيضاً ، وقد صح النص بأنه قد يكون دم أسود وليس حيضاً ، ولم يوقت لنا في أكثر عدة الحيض من شيء ، فوجب أن نزاعي أكثر ما قيل ، فلم نجد إلا سبعة عشر يوماً ، قلنا بذلك ، وأوجبنا ترك الصلاة برؤية الهم الاسود هذه المدة — لا مزيد — فأقل ، وكان ما زاد على ذلك اجماعاً متيقناً أنه ليس حيضاً *

وقالوا : إن كان الحيض أكثر من خمسة عشر يوماً فانه يجب من ذلك أن يكون

(١) في المصرية « لا يقع عليه اسم أيام » وزيادة « عليه » خطأ

(٢) في الإقليمين « لا يقع إلا على أكثر من عشرة » زيادة « إلا » وهو

خطأ واضح (٣) في المصرية « فجعل » وهو خطأ

الحيض أكثر من الطهر وهذا محال ، قلنا لم : من أين لكم أنه محال ؟ وما المانع إن وجدنا ذلك ^(١) ألا يوقف عنده ؟ فما نعلم منع من هذا قرآن ولا سنة أصلاً ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ! والله تعالى التوفيق *

٣٦٧ - مسألة - ولا حد لأقل الطهر ولا لأكثره ^(٢) ، فممت يتصل الطهر باقى عمر المرأة فلا تحيض بلا خلاف من أحد مع المشاهدة لذلك ، وقد ترى الطهر ساعة وأكثر بالمشاهدة *

وقال أبو حنيفة : لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً ، وقال بعض المتأخرين : لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً ، وقال مالك : الأيام الثلاثة والأربعة والخمسة بين الحيضتين ليس طهرًا وكل ذلك حيض واحد ، وقال الشافعى فى أحد أقواله كقول أبى حنيفة ، والثانى أنه لا حد ^(٣) لأقل الطهر ، وهو قول أصحابنا ، وهو قول ابن عباس كما أوردنا قبل ، ولا يخالف له فى ذلك من الصحابة رضى الله عنهم *

فأما من قال لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً فما نعلم لهم حجة يشغل بها أصلاً ، وأما من قال : لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً فاتهم احتجاجوا فقالوا : ان الله تعالى جعل العدة ثلاثة قروء لئلا تحيض وجعل لئلا تحيض ثلاثة أشهر ، قالوا : فصح أن بأزاء كل حيض وطهر شهراً ^(٤) ، فلا يكون حيض وطهر فى أقل من شهر *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأنه قول لم يقله الله تعالى فناسبه الى الله تعالى كاذب ، نعى أن الله تعالى لم يقل قط انى جمات بأزاء كل حيضة وطهر شهراً ، بل لا يختلف اثنان من المسلمين فى ان هذا باطل ، لأننا وهم لا يختلف فى امرأة تحيض فى كل شهرين مرة أو فى كل ثلاثة أشهر مرة - : فانها تبرص حتى تتم لها ثلاثة قروء وبلايد ، فظهر كذب من قال : ان الله تعالى جعل بدل كل حيضة وطهر شهراً ، بل قد وجدنا

(١) فى المصرية « ان وجد ذلك »

(٢) فى المصرية « ولا أكثره » (٣) فى المصرية « والثانى لا حد »

بحذف « أنه » (٤) فى اليمنية « فصح أن كل حيض وطهر شهراً » بحذف

« بأزاء » وينصب « شهراً » وهو خطأ

العدة تنقضى في ساعة بوضع الحل ، فبطل كل هذر أتوا به وكل ظن كاذب شرعوا به الدين *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ أيضاً ، لانه لم يجعل خمسة أيام بين الحيضتين طهراً وهو يأمرها فيه بالصلاة والصوم ويبيح وطأها وزوجها ، فكيف لا يكون طهراً ماهذه صفته ؟ وكيف لا يعد اليوم وأقل منه حيضاً وهو يأمرها فيه بالفطر في رمضان وبترك الصلاة ؟ وهذه أقوال يغني ذكرها عن تكلف فسادها ، ولا يعرف لشيء منها قائل من الصحابة رضي الله عنهم *

فان قالوا فانكم ترون العدة تنقضى في يوم أو في يومين على قولكم ؟ قلنا نعم ، فكان ماذا ؟ وأين منع الله تعالى ونبيه ﷺ من هذا ؟ وأنتم أصحاب قياس بزعمكم ، وقد أريناكم العدة تنقضى في أقل من ساعة فما أنكرتم من ذلك ؟ *

فان قالوا : ان هذا لا يؤمن معه أن تكون حاملاً ، قلنا لهم : ليست العدة للبراءة من الحمل (١) ، لبراهين : أول ذلك : أنه ، نكح دعوى كاذبة لم يأت بها نص ولا إجماع ، والثاني : أن العدة عندنا وعندكم تلزم المعجوز ابنة المائة عام ، ونحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثالث : أن العدة تلزم الصغيرة التي لا تحمل ، والرابع : أنها تلزم من العقيم ، والخامس : أنها تلزم من الخصى ما بقي له ما يولج ، والسادس : أنها تلزم المدققة (٢) ، والسابع : أنها تلزم من وطئ مرة ثم غاب إلى الهند وأقام هنالك عشرين سنة ثم طلقها ، وكل هؤلاء نحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثامن : أنه لو كانت من أجل الحمل لكانت حيضة واحدة تبرىء (٣) من ذلك ، والتاسع : أنها تلزم المطلقة أثر نفاسها ولا حمل بها ، والعاشر : أن المكين بالضد منهم ، قالوا : لا تصدق

(١) في المصرية « ليست العدة للمرأة من الحمل » وهو خطأ
(٢) في المصرية « أنها تلزم من العاقر » وهو خطأ ، لأن المراد هنا المرأة التي لا تحمل وأنها يجب عليها العدة ، والأصل في العقر انه استعقام الرحم فلا تحمل المرأة ، وقد يقال للرجل « عاقر » و « عقير » بمعنى أنه لا يولد له ، ولكنه غير مراد هنا
(٣) في المصرية « تبرأ » وهو خطأ

المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ثلاثة أشهر ، وتصديق في ثلاثة أشهر ، وقال أبو حنيفة : لا تصدق المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ستين يوماً ، وتصديق في الستين ، وقال محمد بن الحسن : تصدق في أربعة وخمسين يوماً لافي أقل ، وقال مالك : تصدق في أربعين يوماً لافي أقل ، وقال أبو يوسف : تصدق في تسعة وثلاثين يوماً لأقل ، وقال الشافعي : تصدق في ثلاثة وثلاثين يوماً لأقل *

قال علي : وكل هذه المدد التي بنوها على أصولهم لا يؤمن مع انقضاء وجود الحمل ، فهم أول من أبطل عليهم ، وكذب دليلهم ، ولا يجوز البتة أن يؤمن الحمل إلا بعد انقضاء أزيد من أربعة أشهر ، فكيف وهم المحتاطون يزعمهم للحمل وهم يصدقون قولها ، ولو أنها أدق البرية وأكذبهم في هذه المدد ، أمانحن فلا نصدقها إلا بينة من أربع قوابل عدول عالمت ، فظاهر من الاحتاط للحمل ، لاسيما مع قول أكثرهم : أن الحامل تحيض ، فهذا يبطل قول من قال منهم : أن العدة وضعت لبرائة الرحم من الحمل ، وقد روينا عن هشيم عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي : أن علي بن أبي طالب أتى برجل طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض في شهر أو خمس وثلاثين ليلة ، فقال علي لشریح : اقض فيها ، قال : إن جاءت بالبينة من النساء المدبول من بطانة أهلها ممن يرضى صدقه وعده - : أنها رأيت ما يحرم عليها الصلاة من الطمث الذي هو الطمث . وتقبل عند كل قرء وتصل فقد انقضت عدتها والا فهي كاذبة ، قال علي بن أبي طالب : قالون ، مبناها أصبت (١) *

(١) هذا الاثر ذكره البخارى في الصحيح تعليقاً بلفظ « ويذكر عن علي . وشریح ان جاءت » الخ قال ابن حجر (ج ١ : ص ٣٦٠) « وصله الدارمي ورجاله ثقات ، وأما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من علي ، ولم يقل أنه سمع من شریح فيكون موصولاً » ثم رواه من طريق الدارمي وكذلك فعل السنن (ج ٣ : ص ٣٠٦) ثم نقله أيضاً من الحلى كما هنا ، والاثار في مسند الدارمي (ج ٨٠) : أخبرنا يعلى — هو ابن عبيد — ثنا اسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن عامر — هو الشعبي — قال : جاءت امرأة الى علي تخاصم زوجها طلقها فقالت : قد حضت في شهر ثلاث حيض ، فقال علي لشریح : اقض بينهما ، قال : يا أمير المؤمنين وأنت هنا ! قال اقض .

قال علي بن أحمد : وهذا نص قولنا ، وروى عنه محمد بن سيرين أنه سئل :
 أيكون طهراً خمسة أيام ؟ قال : النساء أعلم بذلك *
 قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف قول علي بن أبي
 طالب وابن عباس ، وهو قولنا . وبالله تعالى التوفيق . والنفاس والحيض سواء في
 كل شيء . وبالله تعالى التوفيق (١) *

٢٦٨ - مسألة - ولاحد لأقل النفاس ، وأما أكثره فمبني على ما لمزيد
 قال أبو محمد : ولم يختلف أحد في أن دم النفاس (٢) ان كان دفعة ثم انقطع
 الدم ولم يعاودها فأنها تصوم وتصلّي ويأتيها زوجها ، وقال أبو يوسف : ان عاودها دم
 في الاربعين يوماً فهو دم نفاس ، وقال محمد بن الحسن . ان عاودها بعد الخمسة عشر
 يوماً فليس دم نفاس *

قال أبو محمد : وهذه حدود لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ فهي باطل *
 وأما أكثر النفاس فإن ما لم يكثر من مرة : ستون يوماً ، ثم رجع عن ذلك ، وهو
 قول الشافعي وقال مالك : النساء أعلم ، وقال أبو حنيفة : أكثر النفاس اربعون يوماً ،
 فأما من حد ستين يوماً فما نعلم لهم حجة ، وأما من قال : اربعون يوماً (٣) فاتهم

بينهما قال أمير المؤمنين وأنت هنا قال أفض بينهما قال ان جاءت من بطانة أهلها بمن يرضى
 دينه وأما تيزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلّي جاز لها والا فلا ، فقال
 علي : قالون ، وقالون بلسان الروم : أحسنت . ملحوظة : في المعنى طبع الادارة المتبرية
 في هذا الاثر عندما نقله الشارح عن المحلى — غلطتان يجب تصحيحهما ، أولاً : أنهارأت
 ما يحرم عليهما الصلاة من الطهر الذي هو الطمث فقوله « من الطهر » خطأ صحته « من
 الطمث » . ثانياً . « وتتسل عند كل قرء وتصلّي فيه فقد انقضت عدتها فكلمة « فيه »
 زائدة لا موقع لها في المعنى وليست في المحلى وهو الذي نقل عنه المعنى .

(١) قوله « والنفاس والحيض » الخ سقط من النسخة

(٢) في النسخة « مسألة ولم يختلف في أن دم النفاس » الخ وما هنا أصح وأحسن

(٣) من قوله « فأما من حد ستين » الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ

ذكروا روايات عن أم سلمة من طريق مسة الازدية (١) وهي مجهولة، ورواية عن عمر
عن طريق جابر الجعفي، وهو كذاب، ورواية عن عائذ بن عمرو (٢) : أن امرأته
رأت الطهر بعد عشرين يوماً فاغتسلت ودخلت معه في الحافة ففصر بها برجله وقال :
لا تغضي من ديني (٣) حتى تمضي الأربعون، وهم لا يقولون بهذا، ولا أسوأ حالاً ممن
يحتج بما لا يراه حجة وهو أيضاً عن الجلود بن أيوب وليس بالقوي (٤)، وعن الحسن عن
عثمان بن أبي العاصي مثله (٥)، وعن جابر عن خيشمة عن أنس بن مالك، وعن وكيع (٦)

(١) بضم الميم وفتح السين المهملة المشددة، والازدية بالزاي . وفي المصرية
« الاسدية » وفي الجنية « سد » بدون نقط ومن غيرهم وكلأها خطأ . وحديث مسة هذا عن أم
سلمة رواه أبو داود (ج ١ ص ١٢٣) والترمذي (ج ١ ص ٣٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١١٥)
والبيهقي (ج ١ ص ٣٤١) ولفظ الحديث في الترمذي « عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل
عن مسة الازدية عن أم سلمة قالت . كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم أربعين يوماً » قال الترمذي . « هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي
سهل عن مسة عن أم سلمة، واسم أبي سهل كثير بن زياد، قال محمد بن اسمعيل . على
ابن عبد الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي
سهل » . ورواه الحاكم أيضاً في المستدرک (ج ١ ص ١٧٥) وصححه هو والذهبي، ولكن
قال ابن حجر في التلخيص أن مسة مجهولة الحالة مع أنه لم يتكلم عليها في التهذيب ونقل
عن الدارقطني أنها لا يقوم بها حجة، وعن ابن القطان : لا نعرف
(٢) في الجنية « عائذ بن عمر » وهو خطأ

(٣) في الجنية « لا تغربي من ديني » وفي الدارقطني (ص ٨٧) : اليك
عني فليست بالذي تغربي عن ديني حتي تمضي لك أربعون ليلة « قال الدارقطني :
لم يروه عن معاوية بن قرة غير الجلود بن أيوب وهو ضعيف اه
(٤) بل هو ضعيف جداً

(٥) رواه الحاكم في المستدرک مرفوعاً (ج ١ ص ١٧٦) والبيهقي موقوفاً (ج ١ ص ٣٤١)
قال الحاكم : « مرسل صحيح فان الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص »
ووافقه الذهبي، والمرسل لا يكون صحيحاً ولا حجة، ومراسيل الحسن أضف
من مراسيل غيره (٦) في الجنية « عن وكيع » بحذف الواو وهو خطأ ظاهر

عن أبي عوانة عن جعفر بن إياس عن يوسف بن ماهك عن ابن عباس : تنتظر
النفاس نحواً من أربعين يوماً (١) *

قال أبو محمد : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد ذكرنا ونذكر
ما خالفوا فيه الصحابة والصحابة لا يعرف لهم منهم مخالفون (٢) . وأقرب ذلك
ما ذكرناه في المسئلة المتصلة بهذه من حد أقل الطاهر ، فإنهم خلفوا فيه ابن عباس ولا
مخالف له من الصحابة أصلاً ، ولقد يلزم المالكيين والشافعيين المشنعين بخلاف
الصحاب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف : — أن يقولوا بما روي ههنا عن
ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم *

قال علي : فلما لم يأت في أكثر مدة النفاس (٣) نص قرآن ولا سنة وكان الله
تعالى قد فرض عليها الصلاة والصيام بيقين وأباح وطأها وزوجها لم يجز لها أن تمتنع (٤)
من ذلك إلا حيث تمتنع بدم الحيض لأنه دم حيض *

وقد حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق
عن معمر عن جابر عن الضحاك بن مزاحم (٥) قال تنتظر إذا ولدت سبع ليال أو
أربع عشرة ليلة ثم تفتسل (٦) وتصل ، قال جابر ، وقال الشعبي تظن أقصى ما تنتظر
امرأة ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر وابن جريج ، قال معمر عن قتادة ، وقال ابن
جريج عن عطاء ثم اتفق قتادة وعطاء : تنتظر البكر إذا ولدت كأمراً من نساءها ،
قال عبد الرزاق : وبهذا يقول سفيان الثوري *

(١) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٣٤١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة
وهذا أثر موقوف صحيح الاسناد (٢) في العينة « مخالف »

(٣) في العينة « أكثر أمر النفاس » وهو خطأ (٤) في العينة « لم يجز أن تمتنع »

(٥) في العينة « عن جابر الصحابي عن مزاحم » وهو خطأ لا معنى له

(٦) في العينة « تنتظر إذا ولدت » سبع عشرة ليلة ثم تفتسل وتصل وما هنا هو

الصحيح الموافق للصربية

قال علي : وقال الأوزاعي عن أهل دمشق : تفتظرانفساء من الغلام ثلاثين ليلة ومن الجارية أربعين ليلة *

قال علي : إن كان خلاف الطائفة من الصحابة رضى الله عنهم — لا يعرف لهم مخالف — خلافاً للاجماع فقد حصل في هذه المسألة في خلاف الاجماع الشعبي وعطاء وقتادة ومالك وسفيان الثوري والشافعي ، إلا أنهم حدوا حدوداً^(١) لا يدل على شيء منها قرآن ولا سنة ولا اجماع ، وأما نحن فلا نقول إلا بما اجمع عليه : من انه دم يمنع مما يمنع منه الحيض ، فهو حيض *

وقد حدثنا حماد ثنا يحيى بن مالك بن عائد^(٢) ثنا ابو الحسن عبيد الله بن ابي غسان ثنا ابو يحيى زكريا بن يحيى الساجي^(٣) ثنا ابو سعيد الاشج ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي^(٤) عن سلام بن سليمان المدائني عن حميد عن انس عن رسول الله ﷺ : « أكثر النفاس أربعون يوماً » *

قال ابو محمد : سلام بن سليمان ضعيف منكر الحديث^(٥)

(١) في التيمية « حدوا حداً » بالافراد وهو خطأ

(٢) بالهزة والذال المعجمة وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٩٧)

(٣) في التيمية « أبو يحيى وزكريا بن الساجي » وهو خطأ ، والساجي هذا هو

الامام الحافظ محدث البصرة له ترجمة في التذكرة (ج ٢ ص ٢٥٠)

(٤) في الأصلين « محمد بن عبد الرحمن المحاربي » وهو خطأ بل صوابه

« عبد الرحمن بن محمد »

(٥) هذا الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١١٦ و ١١٧) من طريق المحاربي « عن سلام ابن سليم أو سلم شك أبو الحسن وأظنه هو أبو الاحوص عن حميد عن أنس » هذا لفظ ابن ماجه ، وأخطأ الحافظ الهيثمي في الزوائد اعتماداً على هذا الظن فقال : « اسناد حديث أنس صحيح ورجالاه ثقات » والحق انه حديث ضعيف جداً. أما أبو الاحوص سلام بن سليم الحنفي فانه ثقة حافظ ، ولكنه لم يرو هذا الحديث ، وإنما هو من رواية سلام بن سليمان المدائني الطويل ويقال ابن سليم أو ابن سلم ، وهو كما قال المؤلف منكر الحديث ، وقال ابن خراش : كذاب ، وقال ابن حبان : « روي الموضوعات عن الثقات كأنه كان المتعمد لها » والذي يؤكد أنه هو لا أبو الاحوص

وقال أبو حنيفة : أقل أمد النفاس (١) خمسة وعشرون يوماً ، وقال أبو يوسف أقل أمد النفاس (٢) أحد عشر يوماً (٣) *

وقال أبو محمد : هذان حدان لم يأذن الله تعالى بهما ، والعجب ممن يحد مثل هذا برأيه ولا ينكره على نفسه ، ثم ينكر على من وقف عندما أوجبه الله تعالى في القرآن ورسوله ﷺ ، وأجمع عليه المسلمون إجماعاً متيقناً ! والحمد لله رب العالمين *

قال أبو محمد : ثم رجعنا إلى ما ذكرنا قبل من أن دم النفاس هو حيض صحيح ، وأمده (٤) أمد الحيض وحكمه في كل شيء حكم الحيض ، تقول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها « أنفست » بمعنى حضت فهما شيء واحد ، وقوله عليه السلام في الدم الأسود ما قل من اجتناب الصلاة إذا جاء ، وهم يقولون بالقياس ، وقد حكموا لها بحكم واحد في تحريم الوطء والصلاة والصوم وغير ذلك ، فيلزمهم أن يجمعوا أمدهما واحداً والله تعالى التوفيق *

٢٦٩ مسألة — فإن رأت الجارية الدم أول ما تراه أسود فهو دم حيض كما

الثقة التصريح باسمه في اسناد المؤلف هنا ، وقول البيهقي في السنن : « وكذلك رواه سلام الطويل عن حميد عن أنس » وقول الحافظ في التهذيب « روى له ابن عدي أحاديث وقال لا يتابع عليها وأخرج له الحديث الذي أخرجه ابن ماجه وليس له عنده غيره وهو حديث أنس . وقت للنساء » ونقل عن ابن حبان أنه قال . « هو الذي روى عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً » وكذلك أعله به الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ١٠٧) . ورواه البيهقي (ج ١ ص ٣٤٣) من طريق زيد العمي عن أبي أياس عن أنس وزيد العمي ضعيف جداً ، قال ابن حبان : « يروى عن أنس أشياء موضوعة لأصول لها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها »

(١) في المصرية « أقل أمر النفاس » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أقل أمر النفاس » وهو خطأ

(٣) في الجنية « وقال أبو حنيفة أقل مدة النفاس إحدى عشر يوماً » وهو خطأ لأنها نسبت قول أبي يوسف لأبي حنيفة وحذفت قول أبي حنيفة ولتأنيث « إحدى بدون وجه (٤) في الجنية « فأمده » وما هنا أحسن

قدمنا ، تدع الصلاة والصوم ولا يطلوها بملها أو سيدها ، فان تلون أو انقطع الى سبعة عشر يوما فأقل فهو طهر صحيح تغتسل وتصلى وتصوم ويأتيها زوجها (١) وإن تهاذى أسود تهاذى على انها حائض الى سبع عشرة (٢) ليلة ، فان تهاذى بعد ذلك أسود فانها تغتسل ثم تصلى وتصوم (٣) ويأتيها زوجها (٤) ، وهي طاهر أبداً لا ترجع الى حكم (٥) الحائضة إلا ان ينقطع أو يتلون كما ذكرنا ، فيكون حكمها اذا كان أسود حكم الحيض واذا تلون أو انقطع أو زاد على السبع عشرة (٦) حكم الطهر ، فاما التى قد حاضت وطهرت فتهاذى بها الدم فكذلك (٧) أيضا في كل شيء ، إلا في تهاذى الدم الاسود متصلا فانها (٨) اذ جاءت الايام التى كانت تحيضها أو الوقت الذى كانت تحيضه إما مراراً فى الشهر أو مرة فى الشهر أو مرة فى أشهر أو فى عام — : فاذا جاء ذلك الأمد أمسكت عما تمسك به الحائض ، فاذا انقضى ذلك الوقت اغتسلت وصارت فى حكم الطاهر فى كل شيء. وهكذا أبداً ما لم يتلون الدم أو ينقطع ، فان كانت مختلفة الايام بنت على آخر ايامها قبل ان يتهاذى بها الدم ، فان لم تعرف وقت حيضها لزمها فرضا ان تغتسل لكل صلاة وتوضأ لكل صلاة ، أو تغتسل وتوضأ وتصلى الظاهر فى آخر وقتها ، ثم تتوضأ وتصلى العصر فى أول وقتها ، ثم تغتسل وتوضأ وتصلى المغرب فى آخر وقتها ، ثم تتوضأ وتصلى العتمة فى أول وقتها (٩) ثم تغتسل وتوضأ لصلاة الفجر ، وأن شئت أن تغتسل فى أول وقت الظاهر للظهور والمصر فذلك لها ، وفى أول وقت المغرب

(١) فى الجنينة « ويأتيها رجلها » (٢) فى الجنينة « سبعة عشرة » وهو خطأ

(٣) فى المصرية « ثم تصوم وتصلى » (٤) فى الجنينة « ويأتيها رجلها »

(٥) لفظ « الى حكم » سقط من الجنينة (٦) فى الجنينة « السبعة عشرة »

(٧) فى الجنينة « وكذلك » وهو خطأ (٨) فى المصرية « فانه »

(٩) فى الجنينة « لزمها فرضا ان تغتسل لكل صلاة وتوضأ لكل صلاة أو

تغتسل وتصلى الظاهر فى آخر وقتها ثم تتوضأ وتصلى العتمة فى أول وقتها » وهذا خطأ وما هنا أصح

للمغرب والعتمة فذلك لها ، وتصلى كل صلاة لوقتها ولا بد وتوضأ لكل صلاة فرض وناقلة في يومها وليلتها (١) ، فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج تيممت كما ذكرنا *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ — الذى قد ذكرنا بإسناده فى أول مسألة من الحيض من كتابنا هذا — : « إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإن كان الآخر فتوضىء وصلى » وقوله ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا أدبرت فتغسل على وصلى » وفي بعضها : « فإذا أدبرت فغسل على عنك الدم وتوضىء » وفي بعضها : « فإذا ذهب قدرها فغسل على عنك الدم وتوضىء وصلى » وهكذا رويناه من طريق حماد بن زيد وحماد بن سلمة كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها عن رسول الله ﷺ ، وفى هذه الأخبار إيجاب مراعاة تلون الدم *

وما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا أحمد بن أبى رجاء ثنا أبو أسامة سمعت هشام بن عروة بن الزبير قال أخبرنى أبى عن عائشة « أن فاطمة بنت أبى حبيش سألت النبى ﷺ قلت إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قل : لا : إن ذلك عرق ، ولكن دعى الصلاة قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها ثم اغتسلى وصلى (٢) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربيع وقديبة كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مركنها ملآن دماً (٣) ، فقال لها رسول الله ﷺ

(١) من أول قوله « فإن عجزت عن ذلك » الى قوله فيما يأتى « وقال الشافعى تقعد يوما وليلة » الخ سقط من الجملة (٢) فى البخارى (ج ١ ص ٥٠) (٣) فى الأصل « ملأ دماً » وهو خطأ وصحناه من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤)
(م ٢٧ — ج ٢ المحلى)

عليه السلام : امكنى قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلى وصلى *
قال أبو محمد : ففي هذين الخبرين ايجاب مراعاة القدر الذى كانت تحبسه قبل
ان يمتد بها الدم *

وأما المبتدأة التى لا يتلون دمه عن السواد ولا مقدار عندها لحيض متقدم —
فنحن على يقين من وجوب الصلاة والصيام عليها ، ونحن على يقين من أن الدم
الأسود منه حيض ومنه ما ليس بحيض ، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز لأحد أن
يجعل برأيه بعض ذلك الدم حيضا وبعضه غير حيض ، لأنه يكون شارعا في الدين
ما لم يأذن به الله ، أو قائلا على الله تعالى ما لا علم لديه ، فاذ ذلك كذلك فلا يحل لها
ترك يقين ما اقترض الله عليها من الصوم والصلاة لظن في بعض دمه أنه حيض ،
ولعله ليس حيضا ، والظن أ كذب الحديث *

وهذا الذي قلناه هو قول مالك وداود ، وقال الاوزاعي : تجعل لنفسها مقدار
حيض أمها وخالتها وعمتها وتكون فيما زاد في حكم المستحاضة ، فان لم تعرف جعلت
حيضها سبعة أيام من كل شهر ، وتكون في باقي الشهر مستحاضة تصوم ، وقال (١)
سفيان الثوري وعطاء : تجعل لنفسها قدر حيض نساءها (٢) ، وقال الشافعي : تقعد
يوما وليلة من كل شهر تكون فيه حائضا ، وباقي الشهر مستحاضة تصلى وتصوم ،
والى هذا مال أحمد بن حنبل ، وقال أبو حنيفة : تقعد عشرة أيام من كل شهر
حائضا وباقي الشهر مستحاضة تصلى وتصوم *

قال علي : يقال لجميعهم : من أين قطعتم بأنها تحيض كل شهر ولا بد ؟ وفي
الممكن أن تكون ضبياء (٣) لا تحيض فتركتم بالظن فرض ما أوجبه الله تعالى
عليها (٤) من الصلاة والصيام ، ثم ليس لأحد منهم أن يقول : أقصر بها على أقل

(١) في الاصل « قال » بحذف الواو والسياق يقضى بزيادتها

(٢) من أول قوله « فان عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج » الى هنا سقط
من النسخة (٣) الضبياء بوزن فيل والضبياء بوزن فعلاء هى التى لا تحيض أو التى
لا يثبت ثدياها ، وكذلك الضبياء بوزن فعلاء . (٤) كلمة « عليها » محذوفة في النسخة

ما يكون من الحيض لثلاث ترك الصلاة الا ييقين : — إلا كان للآخر (١) أن يقول : بل أقصر بها على أكثر الحيض لثلاث تصلى وتصوم ويطؤها زوجها وهي حائض ، وكل هذين القولين يفسد صاحبه ، وهما جميعا فاسدان (٢) لانهما قول بالظن ، والحكم بالظن في دين الله عز وجل لا يجوز ، ونحن على يقين لاشك فيه أن هذه المبتدأة لم تحض قط ، وأن الصوم والصلاة فرضان عليها ، وأن زوجها مأمور ومندوب الى وطئها ، ثم لا ندرى ولا تقطع أن شيئاً من هذا الدم الظاهر عليها دم حيض ، فلا يحل ترك اليقين والفرائض اللازمة بظن كاذب . وبالله تعالى التوفيق *

وأما وضوؤها لكل صلاة فقد ذكرنا برهان ذلك في كتابنا هذا في الوضوء وما يوجبه *

وأما غسلها لكل صلاتين أو لكل صلاة فلما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا علان (٣) ثنا محمد بن يشار ثنا وهب ابن جرير بن حازم ثنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أم حبيبة بنت جحش : « أنها كانت تهراق الدم وأنها سألت رسول الله ﷺ فأمرها أن تغتسل لكل صلاة »

وبه الى ابن أيمن : ثنا أحمد بن محمد البرقي (٤) القاضي ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث بن سعيد التنويري (٥) عن الحسين (٦) المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : أخبرني زينب بنت أبي سلمة الخزومي :

(١) في النونية « لآخر » (٢) في المصرية « وكلاهما فاسدان »

(٣) بفتح العين وتشديد اللام وهو لقب جماعة من المحدثين والذي في هذه الطبقة هو علي بن عبد الرحمن بن المغيرة الخزومي المصري شيخ الطحاوي مات بمصر في ١٠ شعبان سنة ٢٧٢ قالنا أنه هو

(٤) في النونية « البرقي » وهو خطأ وانظر حاشية المسئلة رقم ٢١٠

(٥) بفتح التاء المتأخرة وضم النون وهما مشددتان

(٦) في المصرية « الحسن » وهو خطأ

« أن امرأة كانت تهراق الدم ، وكانت (١) تحت عبد الرحمن بن عوف ، وإن رسول الله ﷺ أمرها أن تغسل عند كل صلاة وتصلى » *
 قال علي : زينب هذه ربيبة رسول الله ﷺ ، نشأت في حجره عليه السلام ، ولها صحبة به عليه السلام (٢) *

وبه الى ابن أبي عمير : أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثني محمد ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة بنت جحش « أنها استحاضت فأمرها رسول الله ﷺ بالغسل عند كل صلاة » *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا هناد ابن السري عن عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة : « أن أم حبيبة بنت جحش استحاضت في عهد رسول الله ﷺ فأمرها بالغسل لكل صلاة (٣) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الطولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية ثنا خالد بن اسماعيل (٤) عن سهيل بن أبي صالح عن

(١) في النسخة « كانت » بحذف الواو

(٢) حديث زينب هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) والبيهقي (ج ١ ص ٣٥١) من طريق أبي معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج عن عبد الوارث بإسناده ولفظه، ورواه البيهقي أيضا من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال « حدثني أبو سلمة وعكرمة مولى ابن عباس أن زينب بنت أم سلمة كانت تستكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تهريق الدم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغسل لكل صلاة » وهو اسناد صحيح ولكن لعل الأوزاعي — أو من روى عنه — أخطأ، فيه لأن زينب كانت صغيرة دون البلوغ عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك اختلفوا في سماعها منه ، وقيل أنها ولدت بالحبشة وقيل بالمدينة ، وعلى كل فهذه الرواية فيها شيء من الخطأ .

(٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) (٤) في النسخة « خالد » وحذف اسم أبيه وهو الموائن لابن داود (ج ١ ص ١١٩)

الزهري عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت : « يارسول الله (١) ان فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت ، فقال رسول الله ﷺ : لتغتسل للظهر والمصر غسلاً واحداً ، وتغتسل المغرب والعشاء غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً (٢) وتوضأ (٣) فيما بين ذلك » •

فهذه آثار في غاية الصحة رواها عن رسول الله ﷺ أربع صواحب : عائشة أم المؤمنين ، وزينب بنت أم سلمة . وأسماء بنت عيسى . وأم حبيبة بنت جحش ، ورواها عن كل واحدة من عائشة وأم حبيبة عروة وأبو سلمة ورواه أبو سلمة عن زينب بنت أم سلمة ، ورواه عروة عن أسماء ، وهذا نقل تواتر يوجب العلم •

وقال بهذا جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، كما روينا من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : ان أم حبيبة استحيضت فكانت تغتسل لكل صلاة ، فهذه أم حبيبة ترى ذلك وعائشة تذكر ذلك لا تنكره (٤) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن سعيد بن جبير : أنه كان عند ابن عباس فأتاه كتاب امرأة ، قال سعيد : فدفعه ابن عباس الىّ ، فقرأته فإذا فيه : إني امرأة مستحاضة أصابني بلاء وضرّ ، وافي ادع الصلاة الزمان الطويل ، وان ابن أبي طالب سئل عن ذلك فأفتاني أن أغتسل عند كل صلاة . فقال ابن عباس : اللهم لا أجعلها الا ما قال علي ، غير أنها تجمع بين الظهر والمصر بفعل واحد والمغرب والعشاء بفعل واحد وتغتسل للفجر غسلاً واحداً ، فقيل لابن عباس : أن الكوفة أرض باردة وانها يشق عليها ، قل : لو شاء الله لا ابتلاها بأشد من ذلك . وروينا أيضاً من طريق سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ومن طريق ابن جريج ان عمرو بن دينار اخبره انه سمع سعيد بن جبير يذكر هذا عن ابن عباس ومن طريق شعبة وحماد بن سلمة كلاهما عن حماد بن أبي

(١) في سنن أبي داود « قالت : قلت يارسول الله »

(٢) في سنن أبي داود « غسلاً واحداً » والحديث هناك أطول فاخصره المؤلف

(٣) في سنن أبي داود « وتوضأ » بحذف إحدى التاءين

(٤) في البيهقي « وعائشة تذكر ذلك لا تنكره » وهو خطأ واضح

سليمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن احمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال عن ابن جريج ^(١) قال : أخبرني أبو الزبير قال أخبرني سعيد بن جبير قال : أرسلت امرأة مستحاضة الى ابن الزبير : اني أفتيت . أن أغتسل لكل صلاة ، فقال ابن الزبير : ما أجدها الا ذلك ، ثم أرسلت الى ابن عباس وابن عمر فقالا جميعاً : ما نجد لها الا ذلك . ومن طريق أبي مجلز عن ابن عمر في المستحاضة قال : تغتسل لكل صلاة ، وقد رواه أيضاً عكرمة ومجاهد عن ابن عباس ، قال مجاهد عنه : تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لها غسلاً واحداً ، وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لها غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً *

ورويانا عن ابن جريج ^(٢) عن عطاء : تنتظر المستحاضة أيام أقرائها ثم تغتسل غسلاً واحداً للظهر والعصر تؤخر الظهر ^(٣) قليلاً وتعجل العصر قليلاً وكذلك المغرب والعشاء وتغتسل للصبح غسلاً . ورويانا من طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي مثل قول عطاء سواء سواء . ورويانا من طريق معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : المستحاضة تغتسل لكل صلاة وتصلی *

فهؤلاء من الصحابة أم حبيبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وابن الزبير لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم ، إلا رواية عن عائشة : أنها تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر ^(٤) ورويناه هكذا من طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا مبيناً : كل يوم عند صلاة الظهر . ومن التابعين عطاء وسعيد بن المسيب والنخعي وغيرهم كل ذلك بأسانيد في غاية الصحة

(١) هنا بهامش المنيية « قال الذهبي : لم يسمع حجاج بن منهل من ابن جريج ولا أدركه » (٢) في المنيية « ورويناه من طريق ابن جريج » وما هنا أحسن كما هو واضح (٣) في المنيية « وتؤخر الظهر » بزيادة الواو (٤) في المنيية « كل يوم عند وقت صلاة الصلاة » وهو خطأ

فأين المشنعون بمخالفة صاحب (١) اذا وافق (٢) أهواءهم وتقليدهم من الحنيفيين والمالكين والشافعيين عن هذا ومنهم (٣) السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ قال على : فجاءت السنة في التي تميز دمها أن الأسود حيض ، وأن ماعداء طهر ، فوضح أمر هذه ، وجاءت السنة في التي لا تميز دمها — وهو كله أسود لان ما عداها طهر لا حيض ولها وقت محدود ، يميز كانت تحيض فيه — : أن تراعى أمد حيضها (٤) فتكون فيه حائضاً ، ويكون ماعداء طهراً ، فوجب الوقوف عند ذلك ، وكان (٥) حكم التي كانت أيامها مختلفة منتقلة أن تبني على آخر حيض حاضته قبل اتصال دمها ، لانه هو الذي استقر عليه حكمها وبطل (٦) ما قبله بالية بين (٧) والمشاهدة ، فخرجت هاتان بحكمهما ، ولم يبق إلا التي لا تميز دمها ولا لها أيام معروفة ، ولم يبق إلا المأثورة بالفصل لكل صلاة أو لكل صلاتين ، فوجب ضرورة أن تكون هي ، إذ ليست إلا ثلاث صفات وثلاثة أحكام فللصنفين (٨) حكمان منصوبان عليهما ، فوجب أن يكون الحكم الثالث للصفة الثالثة ضرورة ولا بد *

قال على : وأما مالك فإنه غاب حكم تلون الدم (٩) ولم يراع (١٠) الايام وأما أبو حنيفة فغاب الايام ولم يراع حكم تلون الدم ، وكلاهما (١١) خطأ ، لانه ترك لسنة لا يحل تركها ، وأما الشافعي وابن حنبل وأبو عبيد وداود فأخذوا بالحكمين معاً ، إلا أن احمد بن حنبل وأبا عبيد (١٢) غابا الايام ولم يجملا لتلون الدم حكماً

(١) في النية « فأين المشنعون بمخالفة صاحب » بحذف الباء .

(٢) في المصرية « اذا خالف » وهو خطأ ظاهر والتصحيح من النية

(٣) في النية « ومعهم » والصواب ما هنا

(٤) في النية « امر حيضها » وهو خطأ (٥) في النية « أو كان »

(٦) في النية « أو بطل » وهو خطأ (٧) في المصرية « بالتفي » وهو خطأ

(٨) في النية « وللصنفين » وهو خطأ (٩) في النية « تغير الدم »

(١٠) في المصرية « ولم يراع » وهو لحن (١١) في النية « وكلتي العمليتين »

وهو لحن (١٢) في المصرية « وأبو عبيد » وهو خطأ

إلا في التي لا تعرف (١) أيامها ، وجعلنا التي تعرف أيامها حكم الأيام وإن تلون دمه ، وأما الشافعي وداود فقلبا حكم تلون الدم ، سواء عرفت أيامها أو لم تعرفها ، ولم يجعلها حكم مراعاة وقت الحيض إلا التي لا يتلون دمه (٢) *

قال علي : فبقى النظر في أى العملين هو الحق ؟ ففعلنا ، فوجدنا النص قد ثبت وصح بأنه لا حيض إلا الدم الاسود ، وما عداه ليس حيضاً ، لقوله عليه السلام : « ان دم الحيض أسود يعرف » فصح أن المتلونة الدم طاهرة تامة الطهارة لا مدخل لها في حكم الاستحاضة (٣) ، وأنه لا فرق بين الدم الاحمر وبين القصة البيضاء ، ووجب أن الدم اذا تلون قبل انقضاء أيامها المعروفة انه طهر صحيح ، فبقى الاشكال في الدم الاسود المتصل فقط ، فجاء النص بمراعاة الوقت لمن تعرف وقتها ، وبالفصل المردد لكل صلاة أو لصلاتين (٤) في التي نسيت وقتها . وبالله تعالى التوفيق *

وما نعلم لمن ترك شيئاً من هذه الاخبار (٥) سبباً (٦) يتعلق به ، لا من قياس ولا من قول صاحب ولا من قرآن ولا سنة *

وقال مالك في بعض أقواله : إن (٧) التي يتصل بها الدم تستظهر بثلاثة أيام ان كانت حيضتها اثني عشر يوماً فأقل ، أو بيومين (٨) ان كانت حيضتها ثلاثة عشر يوماً ، أو بيوم ان كانت حيضتها أربعة عشر يوماً ، ولا تستظهر بشيء ان كانت

(١) في النجنية « تفرق » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « الا التي يتلون دمه » بحذف « لا » وهو خطأ

(٣) في المصرية « ان دم الحيض أسود يعرف ، فصح أن المتلونة الدم طاهرة تامة الطهر لا مدخل لها فيه لأن دم الحيض أسود يعرف فصح أن المتلونة الدم حكم المستحاضة » وهو خطأ وخلط من الناسخين ، وما هنا هو الصحيح الذي في النجنية .

(٤) في النجنية « وبالفصل المردود بكل صلاة أو الصلاتين » وهو خطأ

(٥) في النجنية « ترك هذه الاخبار » (٦) في المصرية « شيئاً »

(٧) في المصرية « بأن » وهو خطأ (٨) في المصرية « أو يومين »

حيضها خمسة عشر يوما ، وهذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي له وجه ولا احتياط ، بل فيه إيجاب ترك الصلاة المفروضة والصوم اللازم بلا معنى *

واحتج له بعض مقلديه بمحدث سوء رويناه من طريق إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي عن حرام بن عثمان ^(١) عن عبد الرحمن ومحمد بن جابر عن أبيهما قال : « جاءت أسماء بنت مرشد الحارثية ^(٢) الى رسول الله ﷺ وأنا جالس عنده فقالت : يا رسول الله حدثت لي حيضة أفكرها ، أمكت بعد الطهر ثلاثا أو أربعا ^(٣) ثم تراجعني فحرم علي الصلاة ، فقال : اذا رأيت ذلك فامكثي ثلاثا ثم تطهري اليوم الرابع فصلي الا أن تري دفعة من دم قاتمة ^(٤) » *

قال أبو محمد : فكان هذا الاحتجاج أقبح من القول المحتج به ، لان هذا الخبر باطل إذ هو مما انفرد به حرام بن عثمان ، ومالك نفسه يقول : هو غير ثقة ،

(١) حرام : بفتح الحاء والراء المهملتين ، وفي النجفة « حزام » بالزاي وهو تصحيف (٢) مرشد بالشين ووقع في الاصابة « مرشد » بالثاء وهو خطأ مطبعي ، وليس لاسماء هذه الا هذا الحديث الواحد وهو لا يصح كما قال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٧٢٦) وابن الاثير في اسد الغابة (ج ٥ ص ٣٩٦) وابن حجر في الاصابة (ج ٨ ص ١١) وفي طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٢٤٥) أن اسم ابها « مرشدة » وأنها تزوجها الضحاك بن خليفة فولدت له ثابثا وأبا جبيرة وغيرها وأنها أسلمت وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم (٣) في النجفة « أم أربعا »

(٤) رواه البيهقي مختصرا وذكره ابن الاثير مملقا بطوله ونسبه ابن حجر في الاصابة الى اسمعيل بن اسحق القاضي في احكامه والى ابن منده ، وهو حديث ضعيف انفرد به حرام بن عثمان : قال الشافعي وابن معين وغيرها « الرواية عن حرام حرام » وقال ابن المديني : سمعت « يحيى بن سعيد يقول قلت لحرام بن عثمان : عبد الرحمن بن جابر ومحمد بن جابر وأبو عتيق ثم واحد ؟ قال : « ان شئت جعلتهم عشرة ! » وهذا يدل على انه كذاب صفيق الوجه لا يستحي من افتعال اسماء لا تعرف *

قالعجب لهؤلاء القوم وللحنيفيين - وقد جرح أبو حنيفة جابرا الجعفي وقال: ما رأيت أ كذب من جابر، ومالك جرح حرام بن عثمان وصالحاً مولى التوأمة - ثم لا مؤنة على المالكيين والحنيفيين إذا جاء هؤلاء خبر من رواية حرام وصالح يمكن (١) أن يوهموا به أنه حجة لتقليدكم إلا احتجوا به واكذبوا بتجريح مالك لهم ولا مؤنة على الحنيفيين إذا جاءهم خبر يمكن أن يوهموا به أنه حجة لتقليدكم من رواية جابر إلا احتجوا به ، ويكذبوا بتجريح (٢) أبي حنيفة له ، ونحن - والله الحمد - أحسن بمجاهلة لشيوئهم منهم ، فلا نرد بتجريح مالك فيمن لم تشهر امامته *

قال أبو محمد : ثم لو صح هذا الخبر لما كان لهم به متعلق لأنه ليس فيه شيء من قول مالك ، ولا من تلك التقاسيم ، بل هو يخالف لقوله ، وموجب للصلاة إلا أن ترى دماً ، فظهر فساد احتجاجهم به (٣) *

وقال بعضهم : قسناه على حديث المصراة ، وعلى أجل الله تعالى لنود ، فكان هذا الى الهزل والاستخفاف بالدين أقرب منه الى العلم . ونعوذ بالله من الخذلان *
قال علي : وروينا عن ابراهيم النخعي : ان المستحضة تصوم وتصل ولا يطؤها زوجها . قال علي : وهذا خطأ لأنها إما حائض وأما طاهر غير حائض ، ولا سبيل الى قسم ثالث في غير النساء ، فان كانت حائضاً فلا تحمل لها الصلاة (٤) ولا الصوم ، وان كانت غير نساء ولا حائض فوطئ زوجها لها حلال ما لم يكن أحدهما صائماً أو محرماً أو معتكفاً أو كان مظاهراً منها ، فبطل هذا القول . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ الفطرة ﴾

٢٧٠ - مسألة - السواك مستحب ، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل ، وتتف الابط والخلتان وحلق العانة وقص الاظفار ، وأما قص الشارب ففرض ولا يجل للمرأة (٥) تتف الشعر من وجهها ، ويستحب للجنب إن أراد الأكل أو النوم أو الشرب أن يتوضأ ، وليس فرضاً عليه ، وإن أراد المداودة فيجب عليه

(١) في المصرية بحذف « يمكن » وهو خطأ (٢) في الغيبة « وتركوا تجريح »

(٣) كلمة « به » حذف من الغيبة (٤) في الغيبة « فلا تحمل لها بالصلاة »

وهو خطأ (٥) في الغيبة « لا يجل لامرأة »

أن يتوضأ أيضاً (١) ، وان وطئ زوجتين له أو زوجات أو إماء وزوجات (٢) فيغتسل بين كل اثنتين فحسن ، وان لم يغتسل الا في آخر ذلك فحسن *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الفطره خمس أو خمس من الفطرة : الختان والا ستحداد وتقليم الاظفار وتنف الابط وقص الشارب (٣) »

وبه الى مسلم : ثنا قتيبة بن سعيد وعمر بن الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (٤) قال علي : فإذا لم يأمرهم فليس فرضاً *

وبه الى مسلم بن الحجاج : ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني (٥) عن أنس بن مالك قال : « وقت لنا في قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط وحلق العانة ألا تترك أكثر من أربعين ليلة (٦) » *

(١) في البنية « وان أراد المعاودة فستحب له أن يتوضأ » وهو خطأ لان المعروف عن الظاهرية القول بوجوب الوضوء اذا أراد العود قال ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ٣٢٣) واحتلفوا في الوضوء بينهما — أى بين الجماعين — فقال أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب ، وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر يجب « وكذلك نقل عنهم العيني في عمدة القاري (ج ٣ ص ٢١٣) ، ولذلك استغرب كاتب البنية ما فيها فكاتب على حاشيتها « تقدم في أوائل كتاب الطهارة انه يجب الوضوء بين الجماعين ، وقد خالفه هنا فينظر »

(٢) في الاصلين هنا زيادة « وإماء » مرة أخرى ولا معنى لها

(٣) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ٨٧) (٤) في مسلم (ج ١ : ص ٨٦)

(٥) في البنية « الخولاني » وهو خطأ

(٦) « ترك » بالنون في أوله . والحديث في مسلم (ج ١ : ص ٨٧)

وأما فرض قصر الشارب (١) واعفاء (٢) اللحية فإن عبد الله بن يوسف ثنا قال ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا سهل بن عثمان ثنا يزيد بن زريع عن عمر بن محمد (٣) ثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : خالفوا المشركين ، احفوا الشوارب واعفوا اللحى (٤) • حدثنا يونس بن عبد الله ثنا احمد بن عبد الله (٥) بن عبد الرحيم ثنا احمد ابن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا محمد ابن عجلان قال : قال لي عثمان بن عبيد الله بن رافع (٦) : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يبيضون شواربهم شبه الخلق ، قلت : من ؟ قال جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا أسيد وسلة بن الأكوع وأنس بن مالك ورافع بن خديج • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ اذا أراد أن ينسام أو يأكل أو يشرب وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » •

(١) في البنية « وأما قص الشارب » بحذف فرض
(٢) بالعين المهملة وفي البنية بالمعجمة وهو خطأ (٣) في البنية « عن عمرو ابن عثمان » وهو خطأ غريب (٤) « أحفوا » و« أعفوا » بالخاء والعين المهملتين ، وفي البنية بالمعجمتين وهو خطأ والذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٧) في هذا الاسناد « وأوفوا اللحى » وأما رواية « واعفوا » فإنها فيه من طريق عبيد الله عن نافع (٥) كذا في الاصلين ، وقد مضى مرارا « احمد بن عون الله » وكذلك تكرر في الاحكام للمؤلف فلا أدري هل هو هو ؟ أو هذا رجل آخر ؟
(٦) في المصرية « عثمان بن عبد الله بن رافع » ولم أجده له ترجمة وهذا الاثر رواه البيهقي (ج ١ ص ١٥١) من طريق القرطبي عن سفيان عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن أبي رافع قال : « رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الانصاري وابن الأكوع وأبا رافع يهكون شواربهم حتى الخلق » ثم قال البيهقي : « كذا وجدته وقال غيره عن عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع وقيل ابن رافع » بخلاف في اسم الراوي موجود ، وعبيد الله ثقة ، وأما عثمان هذا فلا ندري من هو .

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أرونا عبد الله — هو ابن المبارك — عن يونس هو ابن يزيد — عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة (١) قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ ، وإن أراد (٢) أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب » *

قال قيل : قد صح أن عمر ذكر لرسول الله ﷺ أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله ﷺ : « توضأ واغسل ذكرك ثم نم » *

قلنا فحدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن ألبغث ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان ينام وهو جنب كهيئته ولا يمس ماء » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الأحوص — هو سلام بن سليم الحنفي عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قلت : « كان رسول الله ﷺ إذا رجع من المسجد صلى ما قضى الله له ، ثم مل إلى فراشه أو إلى أهله ، فإن كنت له حاجة إلى أهله قضاهم ثم نام كهيئته لا يمس ماء ، فإذا سمع النداء وثب ، فإن كان جنباً أفاض عليه الماء ، وإن لم يكن جنباً توضأ وصلى ركعتين ثم خرج إلى المسجد » *

فهذا عموم يدخل فيه الوضوء والغسل معاً وخير ذلك ، ومن ادعى أن سفيان أخطأ في هذا الحديث فهو الخطيء ، بدعواه (٣) ما لا دليل له عليه *

قن قيل : قد خالفه زهير بن معاوية . قلنا : سفيان أحفظ من زهير ، ولو لم يكن لما كان في خلاف بعض الرواة لبعض دليل . على خطأ أحدهم ، بل الثقة مصدق في كل ما يروى . والله تعالى التوفيق *

(١) كلمة «عن عائشة» سقطت من النسخة وهو خطأ (٢) في النسخة «فإن أراد».

(٣) في النسخة «لديعواه».

وقول عائشة هذا أخبار عن مداومته عليه السلام على ذلك ، ومن رويناه عنه
إباحة النوم للمجامع قبل أن يتوضأ : — سعيد بن المسيب وربيعه ويزيد بن هارون
والشافعي وأبو ثور •

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون وهشيم وحفص بن غياث ، قال يزيد : عن حماد
ابن سلمة عن عبد الرحمن بن أبي رافع عن عنته سلمى عن أبي رافع : « ان رسول الله
ﷺ طاف على نساءه في ليلة واحدة فغتسل عند كل امرأة منهن غسلا » (١) وقال
هشيم : ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك : « ان رسول الله ﷺ كان يطوف
على جميع نساءه (٢) في ليلة بفعل واحد (٣) » وقال حفص بن غياث : عن عاصم
عن أبي المنول عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم
أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً » (٤)

(١) حديث أبي رافع رواه أحمد في مسنده عن عفان (ج ٦ ص ٨) وعبد الرحمن
وأبي كامل (ج ٦ ص ٩ و ١٠) ويزيد بن هرون (ج ٦ ص ٣٩١) كلهم عن حماد بن سلمة
ورواه أبو داود (ج ١ : ص ٨٨) عن موسى بن اسمعيل عن حماد ، وابن ماجه
ج ١ : ص ١٠٧ من طريق عبد الصمد عن حماد ونسبه المنذرى للنسائي والشوكاني للترمذي
والنسائي ولم أجده فيهما ورواه البيهقي (ج ١ ص ٢٠٣ و ٢٠٤)

(٢) في الإجماع « على نساءه » (٣) حديث أنس رواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) وأبو داود
(ج ١ ص ٨٧) والترمذي ج ١ ص ٣٠ والنسائي (ج ١ ص ٥١ و ٥٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦)
والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٤) بأسانيد مختلفة ورواه البخاري (ج ١ ص ٤٣) بلفظ « كان النبي
ﷺ صلى الله عليه وسلم يدور على نساءه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة
قال قلت لأنس أوكأن بطيخة ؟ قال كئنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين » وليس فيه التصريح
بفعل واحد ولكنه مفهوم من سياقه (٤) حديث أبي سعيد رواه أبو داود (ج ١ ص ٨٨)
عن عمرو بن عمرو عن حفص بن غياث ، ورواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) والترمذي (ج ١ ص ٣٠)
والنسائي (ج ١ ص ٥١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦) ونسبه في المتن لآحمد ، ونسبه الشوكاني
لابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأتهم ورواه فيه زيادة « فانه انشط للعود » ونسب

﴿ الآنية ﴾

٢٧١ مسألة — لا يجمل الوضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الأكل لا لرجل ولا لامرأة في أثناء عمل من عظم ابن آدم . لما ذكرنا في كتابنا هذا في جلود الميتة من وجوب دفن المؤمن والكافر ، وتحريم المثلة . ولا في أثناء عمل من عظم خنزير . لما ذكرنا من أنه كله رجس . ولا في أثناء من جلد ميتة قبل أن يدبغ . ولا في أثناء فضة أو أثناء ذهب *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة والوليد بن شجاع قالا : ثنا علي بن مسهر ^(١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ ^(٢) قال : « ان الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة ^(٣) انما يجر جر في بطنه نار جهنم » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباج وعن آنية الذهب والفضة ، وقال : هو لهم في الدنيا وهو لنا في الآخرة ^(٤) » *

الشوكاني لليهقي وابن خزيمة ان في روايتهما « فليتوضأ وضوءه للصلاة » وليست هذه اللفظة في البيهقي انظره (ج ١ ص ٢٠٤) وانما هي فيه في حديث عائشة « كان اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » وهذا غير ذلك

(١) في الغنية « على بن زهير » وهو خطأ

(٢) قوله أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم » زدناه من صحيح مسلم (ج ٢ :

ص ١٤٩) لأنه ليس في الأصلين

(٣) في مسلم يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب

(٤) رواه الجماعة بألفاظ مختلفة والمعنى واحد ، قال ابن منده ، يجمع على صحته

ولا في اناء مأخوذ بغير حق ، تقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » *

٢٧٢ - مسألة - ثم كل اناء بعد هذا من صفر أو نحاس أو رصاص أو قزدير (١) أو بللور أو زمرد (٢) أو ياقوت أو غير ذلك فباح الأكل فيه والشرب والوضوء والغسل فيه للرجال والنساء ، تقول الله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « دعونى ما تركتكم ، فتما هلك من كان من قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه » *

فصح ان كل مسكوت عن ذكره بتحريم أو أمر فباح *

والمذهب والمضرب بالذهب حلال للنساء دون الرجال لانه ليس اناء ، وقد صح عن النبي ﷺ « الحرير والذهب حلال لاناث أمتي حرام على ذكورها » أو كما قال عليه السلام ، وليس المذهب (٤) أناء ذهب والمفضض والمضرب بالفضة حلال للرجال والنساء ، لانه ليس اناء والله تعالى تنأيد . وهو حسبنا ونعم الوكيل *

٢٧٣ - مسألة - من عجز عن بعض أعضائه فى الطهارة :

من قطعت يده أو رجلاه أو بعض ذلك سقط عنه حكمه ، وبقي عليه غسل ما بقى لقوله عليه السلام « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فان كان فى الجسد جرح سقط حكمه (٥) وبقي فرض غسل سائر الجسد أو الأعضاء لما ذكرناه ، فان عمت القروح يديه أو يده (٦) أو رجليه أو وجهه أو بعض جسده فان أخرجه ذلك الى اسم المرض وكان عليه من إمساكه الماء حرج « تيمم فقط ، لان هذا حكم المريض ، وان

(١) المعروف القصدير بالصاد وأما بالزاي فلم أجدها ، والكلمة غير عربية على كل حال (٢) الزمرد بالدال المهملة وبالذال المعجمة

(٣) فى الجنية « وليس للمذهب » وهو خطأ

(٤) فى الجنية « سقط جملة » وهو خطأ

(٥) كلمة « أو يده » حذفت من الجنية

كان لا مشقة عليه في الماء غمسه (١) قطع وأجزأه ، أو صب عليه الماء وأجزأه وإن كان لم يخرججه الى اسم المرض غسل ما أمكنه وسقط عنه ما عليه فيه حرج قطع أكثر أو قل لما ذكرناه ، ولا يجوز أن يجمع في وضوء (٢) تيمم وغسل ، ولا في طهر واحد أيضاً إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، إلا في موضع واحد ، وقد ذكرناه قبل ، وهو : من معه ماء لا ييم به جميع اعضاء وضوئه أو جميع جسده قطع . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ من شك في الماء ﴾ (٣)

مسئلة ٢٧٤ — من كان بحضرة ماء وشك أولغ فيه الكلب أم لا ؟ أم هو فضل امرأة أم لا ، فله ان يتوضأ به لغير ضرورة وأن يقتل به كذلك لأنه على يقين من طهارته في أصله ، وجواز التطهير به ، ثم شك هل حرم ذلك فيه أم لا ، والحق اليقين لا يسقطه الظن ، قال الله تعالى : (ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً) ، فان شك أهوماء أم هو معتصر من بعض النبات لم يحل له الوضوء به ولا الغسل ، لأنه ليس على يقين من انه جاز به التطهير يوماً ما ، والوضوء والغسل فرضان ، فلا يرفع الفرض بالشك ، فان كان بين يديه إناه آ ن (٤) فصاعداً في أحدهما ماء طاهر ييقن ، وسائرهما مما ولغ فيه الكلب ، أو فيها واحد ولغ فيه كلب وسائرهما طاهر ، ولا يميز من ذلك شيئاً (٥) ، فله أن يتوضأ بأيهما (٦) شاء ، ما لم يكن على يقين من أنه قد تجاوز عدد الطهارات وتوضأ بما لا يحل (٧) الوضوء به ، لأن كل ماء منها فعل أصل طهارته على انفراد ، فإذا حصل على يقين التطهير فيما لا يحل التطهير به فقد حصل على يقين الحرام ، فله أن يطهر أعضائه ان كان ذلك الماء حراماً استعماله ، جملة فان

(١) في النجبة « عمه »

(٢) في المصرية « ولا يجوز أن يجمع وضوء » بمحذف « في » وهو خطأ ظاهر

(٣) في النجبة « من الشك في الماء » (٤) في النجبة اثنان (٥) في النجبة

« شيء » (٦) في المصرية « بأيهما » (٧) في النجبة « وتوضأ ما لا يحل » الخ وهو خطأ

كان فيها واحد معتصر لا يدري (١) ، لم يحمل له الوضوء بشيء منها ، لأنه ليس على يقين من أنه نوضاً بقاء ، واليقين لا يرتفع بالظن . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا (٢) ونعم الوكيل *

ابتداء كتاب الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم

❦ الصلاة ❦

٢٧٥ — مسألة — الصلاة قسمان : فرض وتطوع ، فالفرض هو الذي من تركه عامداً كان عاصياً لله عز وجل ، وهو الصلوات الخمس : الظهر والمغرب والعشاء الأخيرة (٣) والفجر . والقضاء لما نسي منها أو نيم عنها هو هي نفسها (٤) . والفرض قسمان : فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وهو ما ذكرناه ، وفرض على الكفاية ، يلزم كل من حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على جنائر المسلمين *
والتطوع هو ما إن تركه (٥) المرء عامداً لم يكن عاصياً لله عز وجل بذلك ، وهو الوتر وركعتا الفجر وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والضحى وما يتنفل المرء قبل صلاة الفرض وبعدها ، والاشفاعة في رمضان ، وتهجد الليل ، وكل ما يتطوع به المرء ، ويكره ترك كل ذلك (٦) *

(١) في الجنة « لم يدري » وهو خطأ (٢) هنا في المصرية مانصة « تم كتاب الطهارة من المجلد الذي هو شرح المجلد بمحمد الله تعالى وحسن عونه وصلواته على محمد وآله . وعدد مسائل الطهارة مائة وأحدى وستون مسألة . يتلوه ان شاء الله تعالى ابتداء كتاب الصلاة »

(٣) في الجنة « والعشاء الأخير وهو خطأ »

(٤) في الجنة « هو في نفسها » وهو خطأ »

(٥) في المصرية « يتركه » وهو خطأ (٦) في المصرية « ويكره ترك ذلك »

برهان ذلك (١) أنه ليس في ضرورة العقل الا القسمان المذكوران : إما شيء يعصى الله تعالى تاركه ، وإما شيء لا يعصى الله تعالى تاركه ، ولا واسطة بينهما *
 وقولنا : الفرض والواجب والحتم (٢) واللازم والمكتوب : — ألفاظاً معناها واحد ، وهو ما ذكرنا . وقولنا : التطوع والنافلة بمعنى واحد ، وهو ما ذكرنا *
 وقال قوم : ههنا قسم ثالث وهو الواجب *

قال أبو محمد : هذا خطأ ، لانه دعوى بلا برهان ، وقول لا يفهم ولا يقدر قائله على أن يبين مراده فيه *

فإن قالوا : إن بعض ذلك أوكد من بعض . قلنا : نعم ، بعض التطوع (٣) أوكد من بعض ، وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً ، لكن أخبرونا عن هذا الذي قاتم : هو واجب لا فرض ولا تطوع : — أيكون تاركه عاصياً لله عز وجل ؟ أم لا يكون عاصياً ؟ ولا بد من أحد هذين القسمين ، ولا سبيل إلى قسم ثالث ، فإن كان تاركه عاصياً فهو فرض ، وإن كان تاركه ليس عاصياً فليس فرضاً (٤) *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك

(١) كلمة « ذلك » سقطت من النسخة خطأ

(٢) في الأصلين « والحكم » وهو خطأ فإنه ظاهر هنا أن المقصود « الحتم »

(٣) في الأصلين « بعض الفرض أو كد من بعض » وهو خطأ ظاهر ،

لقوله بعده « وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً » فهو يريد أن بعض التطوع أو كد من بعضه ، ولكن هذا المؤكد لا يكون — مع توكيده — إلا تطوعاً .

(٤) في المصرية « وإن تاركه ليس عاصياً » الخ بخلاف « كان » وهو خطأ ،

وأما النسخة فإن الجملة كلها مضطربة فيها وسقط منها أكثرها حتى احتل المعنى ونسبها « فإن كان تاركه عاصياً فليس فرضاً » .

ابن أنس عن أبي سهيل بن مالك (١) عن أبيه انه سمع طلحة بن عبيد الله (٢) يقول : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فاذا هو يسأل عن الاسلام ، قال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم واليلة ، قل : هل على غيرهن ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع » وذكر باقي الحديث « فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أقص منه (٣) » ، قال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق » *

وهذا نص من رسول الله ﷺ على قولنا ، وأنه ليس الا واجب أو تطوع ، فإن ما عدا الخمس فهو تطوع ، وهذا لا يسع أحدا خلافة » *

وأما وجوب النذر فلقول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) وقول رسول الله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » *

ولا خلاف من أحد من الامة في أن الصلوات الخمس فرض ، ومن خالف ذلك فكافر » *

وأما كون صلاة الجنازة فرضا على الكفاية فلقول رسول الله ﷺ « صلوا على صاحبكم » ولا خلاف في أنه اذا قام بالصلاة عليها (٤) قوم قد سقط الفرض عن الباقيين » *

وأما كون ما عدا ذلك تطوعا فاجماع من الحاضرين من المخالفين الا في الوتر ، فإن أبا حنيفة قال : انه واجب ، وقد روى عن بعض المتقدمين : انه فرض » *

فالبرهان على من قال : انه فرض ما روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثنا حرمة بن يحيى ثنا ابن وهب (٥) ثنا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن

(١) أبو سهيل اسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، وهو عم الامام مالك بن أنس وفي البنية « عن سهيل بن مالك » وهو خطأ

(٢) في المصرية « طلحة بن عبد الله وهو خطأ

(٣) كلمة « منه » زيادة من البنية وصحيح مسلم (ج ١ : ص ١٨ - ١٩)

(٤) في المصرية « اذا قام الى الصلاة عليها »

(٥) في البنية « حرمة بن يحيى بن وهب »

أنس بن مالك - فقد ذكر حديث الامراء - وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « فرض الله عز وجل على أمتي خمسين صلاة » ثم ذكر عليه السلام مراجعته لربه عز وجل في ذلك الى أن قال : « فراجعت ربي فقال : هي خمس وهي خمسون (لا يبدل القول لدى) » (١) فهذا خبر من الله عز وجل مأمون تبديله ، فصح أن الصلوات لا تبدل أبداً عن خمس ، وأرمنتا النسخ في ذلك أبداً بهذا النص ، فبطل بهذا قول من قال : ان الوتر فرض ، وان تهجد الليل فرض ، وهو قول رويناه عن الحسن * .

وأيضاً فان يونس بن عبد الله حدثنا قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي - هو الجعفي - عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله (٢) أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال : الصلاة من جوف الليل ، قال : أي الصيام أفضل بعد رمضان ؟ قال شهر الله الذي يدعونه المحرم * » (٣)

قال أبو محمد : فصح أن تهجد الليل ليس من المكتوبة ، والوتر من تهجد الليل ، فهذين الخبرين صح أن قول رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو : « يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » وقوله عليه السلام لخصفة عن أخيها عبد الله ابن عمر رضي الله عن جميعهم : « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل » وقوله عليه السلام الذي رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » وقوله عليه السلام : « يادروا الصبح بالوتر » و : « يا أهل القرآن أوتروا » - : أن هذه الأوامر كلها ندب ، لا يجوز غير ذلك * .

(١) انظر الحديث بطوله في صحيح مسلم (ج ١ ص ٥٩)

(٢) في التيمية « فقال : رسول الله » بحذف حرف النداء

(٣) رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الاسناد ولم يذكر لفظه (ج ١ ص ٣٢٣) ورواه هو (ج ١ ص ٣٢٢) من طريق جرير عن عبد الملك بن عمير بهذا الاسناد أيضاً .

وأما الحديث: «إن الشيطان (١) يقدهلى يافيه رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب كل عقبة عليك ليل طويل فارقه» وفي آخره: «فإن صلى أجمعت عقبة فأصبح نشيطاً طيب النفس، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان» وقوله عليه السلام إذ ذكر له رجل لم يزل نائماً حتى أصبح ما قام إلى الصلاة يقال عليه السلام: «يأل الشيطان في أذنه» — : إنما هو على الغرض ونومه عنه لما ذكرنا، والبرهان لا يمارض برهان، وما كان من عند الله فلا يختلف ولا يتكاذب *

ورويانا عن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: الوتر ليس يحتم ولكنه سنة. ورويانا عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي قال: الوتر ليس فريضة ولكنه سنة سنّها رسول الله ﷺ وعن عبادة بن الصامت تكذيب من قال إن الوتر واجب (٢). ورويانا عن الحجاج ابن المنهال ثنا جرير بن حازم قال: سألت نافعاً مولى ابن عمر: أكان (٣) ابن عمر يوتر على راحلته؟ قال: نعم، وهل الوتر فضيلة على سائر التطوع؟! ورويانا عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير: أنه سئل عن من لم يوتر حتى أصبح؟ قال: سيوتر يوماً آخر (٤). ورويانا عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه سأله رجل عن الوتر؟ فقال سعيد: أو تر النبي ﷺ، وإن تركت فليس عليك، وصلى الضحى، وإن تركت فليس عليك، وصلى ركعتين (٥) قبل الظهر وركعتين بعدها، وإن تركت فليس عليك.

ورواه هو أبو داود (ج ١ ص ٢٩٨) والترمذي (ج ١ ص ١٤٣) والنسائي (ج ١ ص ٢٤٠) كلهم عن قتبية عن أبي عوانة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة. وروى منه فضل صيام المحرم ابن ماجه (ج ١ ص ٢٧٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة بالاسناد الذي ذكره المؤلف. وبمثل لفظه. ونسبه المنذرى في الترغيب لابن خزيمة

(١) في العينية «وأما الحديث في أن الشيطان الخ»
(٢) في العينية «إن الوتر واحدة» وهو خطأ (٣) في العينية «كان» بحذف همزة الاستفهام (٤) في العينية «سيوتر اليوم الآخر»
(٥) في الاصلين «وصل» على الامر والسياق يقضي أن يكون إخباراً كما هو ظاهر فلذلك أصلحناه إلى الفعل الماضي

وعن ابن جريج : قلت لعطاء : أوجب الوتر وركعتان أمام الصبح أو شيء من الصلاة قبل المكتوبة أو بعدها ؟ قال : لا . وهو قول الشافعي وداود وجهور المتقدمين والمتأخرين *

وأما أبو حنيفة فإن كان ذهب إلى أن الوتر فرض فقد ذكرنا بطلان هذا القول ، وإن كان ذهب إلى أن الوتر واجب لا فرض ولا تطوع ، فهو قول فاسد ، وقد ذكرنا إبطاله في صدر هذه المسألة *

وقال مالك : ليس فرضاً ولكن من تركه أدب وكانت جرحه (١) في شهادته * قال أبو محمد : وهذا خطأ بين ، لأنه لا يخلو تاركه أن يكون عاصياً لله عز وجل أو غير عاص ، فإن كان عاصياً لله تعالى فلا يعصى أحد بترك ما لا يلزمه وليس فرضاً فالوتر إذن فرض وهو لا يقول بهذا ، وإن قال : بل هو غير عاص لله تعالى ، قيل : فمن الباطل أن يؤدب من لم يعص الله تعالى ، أو أن تخرج شهادة (٢) من ليس عاصياً لله عز وجل ، لأن من لم يعص الله عز وجل فقد أحسن والله تعالى يقول : (مادى المحسنين من سبيل) . *

قال أبو محمد : إلا أن الوتر أوكد التطوع ، للاحدِيث التي ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ ، ثم أوكدتها بعد الوتر صلاة الضحى وركعتان عند دخول المسجد ، وصلاة من صلى في جماعة ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة ، وصلاة الكسوف ، وأربع بعد الجمعة ، لأن رسول الله ﷺ أمر بهذه (٣) ، وما أمر به عليه السلام فهو أوكد مما لم يأمر به * وروينا من طريق مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة السلمي (٤) أن رسول الله ﷺ : « قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » *

وررونا عن عبد الوارث بن سعيد التنوري ثنا أبو التياح حدثني أبو عثمان

(١) في التنية « حركة » وهو خطأ

(٢) كلمة « شهادة » زيادة من التنية (٣) في المصرية « لأن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أمر به » (٤) في الموطأ (ص ٥٧) « عن أبي قتادة الانصاري »

وكلاهما صواب فإنه أنصاري سلمى — بفتح السين واللام —

التهدي (١) عن أبي هريرة قال : « أوصاني خليلي ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد » (٢) *

ورويانا عن شعبة (٣) عن أبي نعام عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ : « فصل الصلاة لوقتها ، ثم إن أقيمت الصلاة فصل معهم فتهازياد خير » *

ورويانا عن سفيان بن عيينة حدثنا سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال (٤) : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلى أربعاً بعد الجمعة » *

ورويانا عن الحسن بن أبي بكرة : « ان الشمس والقمر لا ينكحان لموت أحد ، فإذا رأيتوهما (٥) فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » (٦) *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أئمن نا ابن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن عيينة ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلى بعد الجمعة أربعاً »

ثم بعد هذه سائر التي ذكرنا ، لانه لم يأت بها أمر ، لكن جاء بها عمل من عليه السلام وترغيب ، وأما كراهتنا ترك ذلك فلا ننه فعل خير ، قال الله تعالى : (وافعلوا الخير) *

٢٧٦ - مسألة - ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ، ويستحب لو علموها إذا عقلوها (٧) لقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه قبل « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر فيه العبي حتى يبلغ وقد علم رسول الله ﷺ ابن عباس قبل بلوغه بعض حكم الصلاة وأمه فيها ، ويستحب إذا بلغ سبع سنين أن يدرّب عليها فإذا بلغ عشرين أدب عليها *

- (١) ابو التياح — بفتح التاء والياء المشددين — هو يزيد بن حميد ، وابو عثمان التهدي اسمه عبد الرحمن بن مل ، وفي الجنية « تنا ابو التياح وأبو عثمان الهزلي » وهو خطأ صرف (٢) رواه البخاري ومسلم وابو داود وغيرهم ، انظر شرح ابي داود (ج ١ ص ٥٣٩) والترغيب (ج ١ ص ٢٣٤) (٣) في الجنية « سعيد » وهو تصحيف (٤) كلمة « قال » سقطت من المصرية (٥) في الجنية « رأيتوها » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق لما في البخاري (٦) رواه البخاري بهذا اللفظ (ج ١ ص ١٤٦) ورواه النسائي بمناه (ج ١ ص ٢١٣ و ٢١٤) (٧) في الجنية « اذ عقلوها » (٧) في الجنية « وادركوا »

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم (١) ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ . « مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين فاذا بلغ حشر سنين فاضربوه عليها » (٢) *

٢٧٧ — مسألة — ولا على مجنون ولا مغمى عليه ولا حائض ولا نساء ، ولا قضاء على واحد منهم الا ما أفاق المجنون والمغمى عليه ، أو طهرت الحائض والنفساء في وقت أدركوا (٣) فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر « المجنون حتى يفيق » . وأما الحائض والنفساء واسقاط القضاء عنها فاجماع متيقن *

وأما المغمى عليه فأننا روينا عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد و ابراهيم وحماد ابن أبي سليمان وقتادة ان المغمى عليه يقضى ، وقال سفيان : يقضى إن أفاق عند غروب الشمس الظاهر والمصر فقط . وقال أبو حنيفة : ان أغشى عليه خمس صلوات قضاهن ، فان أغشى عليه أكثر لم يقض شيئاً *

قال علي : أما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد ، لانه لا نص أتى بما قال ، ولا قياس ، لانه أسقط عن المغمى عليه ست صلوات ولم يرد عليه (١) قضاء شيء منهن وأوجب عليه أن أغشى عليه خمس صلوات أن يقضيهن ، فلم يقس المغمى عليه على المغمى عليه في اسقاط القضاء ، ولا قاس المغمى عليه على النائم في وجوب القضاء عليه في كل ما نام عنه *

(١) سقط من المصرية « ثنا ابن السليم » وهو خطأ

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٥) والترمذي (ج ١ ص ٨٣) وقال : حسن صحيح ، وروى أبو داود معناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وسبرة بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة هو ابن معبد الجهني ويقال ابن عوسجة ، صحابي شهد الخندق ومات في خلافة معاوية * (٣) قوله « ولم ير عليه » سقط من المصرية فأضاع معنى الكلام . وزدناه من اليمنية (٤) في اليمنية « وعن معمر »

وقد صح عن ابن عمر خلاف قول عمار ، على ان الذى رويناه عن عمار انما هو :
انه اغشى عليه أربع صلوات قضاهن ، كما رويناه عن عبد الرزاق بن جريج عن نافع
ان ابن عمر اشتكى مرة غلب فيها على عقله حتى ترك الصلاة ثم أفاق ، فلم يصل
ما ترك من الصلاة وعن عبد الله بن عمر عن نافع : أغشى على ابن عمر يوما ذليلة فلم
يقض ما فاتة . وعن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه : اذا أغشى على المريض
ثم عقل لم يعد الصلاة . قال معمر (١) : سألت الزهري عن المغشى عليه قتل لا يقضى
وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى ومحمد بن سيرين (٢)
أنهما قالوا فى المغشى عليه : لا يعيد الصلاة التى أفاق عندها . قال حماد قلت لعاصم
ابن بهلة (٣) : أعدت ما كان مغشى عليك ؟ قال أما ذاك (٤) فلا *

قال على : المغشى عليه لا يعقل ولا يفهم ، فالخطاب عنه مرتفع ، وإذا كان كل من
ذكرنا غير مخاطب بها فى وقتها الذى أزم الناس أن يؤدوها فيه — فلا يجوز أداؤها
فى غير وقتها ، لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك . وصلاة لم يأمر الله تعالى بها لا تجب .
وبالله تعالى التوفيق *

٢٧٨ - مسألة : وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها (٥) حتى
خرج وقتها أو نسيها حتى خرج وقتها : — ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها
أبداً . قال الله تعالى : (لا تقر بوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فلم
يسح الله تعالى للسكران أن يصلوا حتى يعلم ما يقول *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب (٥) ثنا قتيبة
ابن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت - هو البنائى - عن عبد الله بن رباح عن أبي
قتادة أن رسول الله ﷺ قال : « انه ليس فى النوم تفریط ، اتما التفریط فى اليقظة

(١) فى البنية « عن الحسن البصرى عن معمر ومحمد بن سيرين » وهو خطأ
(٢) بهلة — بفتح الباء واسكان الهاء وفتح الدال المهملة — وفى المصرية بالذال
المعجمة ، وفى البنية « مدلة » وكلاهما خطأ (٣) فى البنية « ذلك »
(٤) كلمة « عنها » زيادة من البنية (٥) فى البنية « احمد بن سعيد » وهو خطأ

فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها . ورويناه أيضا (١) من طريق أنس مسندا : وهذا كله اجماع متيقن *

٢٧٩ - مسألة : وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، ليشغل ميزانه يوم القيامة ، وليتوب وليستغفر الله عز وجل *

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يقضيها بعد خروج الوقت ، حتى ان مالكا وأبا حنيفة قالوا : من تعمد ترك صلاة أو صلوات فانه يصلّيها قبل التي حضر وقتها - ان كانت التي تعمد تركها خمس صلوات فأقل - سواء خرج وقت الحاضرة أو لم يخرج ، فان كانت أكثر من خمس صلوات بدأ بالحاضرة *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقوله تعالى (تغلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات - فويل لقلوبهم) فلو كان العامد لترك الصلاة مدركا لها بعد خروج وقتها لما كان له الويل ، ولا لقي النبي (٢) ، كما لا ويل ولا غي لمن أخرها الى آخر وقتها الذي يكون مدركا لها (٣) * وأيضا فان الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتا محدود الطرفين ، يدخل في حين محدود ، ويبطل في وقت محدود ، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها وبين من صلاها بعد وقتها ، لأن كليهما صلى في غير الوقت ، وليس هذا قياسا لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تعدى حدود الله تعالى ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

وأیضا فان القضاء ايجاب شرع ، والشرع لا يجوز لغير الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم *

فنسأل من أوجب على العامد قضاء ما تعمد تركه من الصلاة : أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمره بفعلها ، أي التي أمره الله تعالى بها ؟ أم هي غيرها ؟ فان قالوا : هي هي ، قلنا لهم : فالعامد تركها ليس عاصيا ، لانه قد فعل ما أمره الله تعالى ، ولا اثم

(١) في المصرية « وروينا أيضا »

(٢) في اليمنية « ولا لقي غيا » (٣) في المصرية « الذي يكون فيها مدركا لها »

على قولكم ولا ملامة على من تعمد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها . وهذا لا يقوله مسلم . وان قالوا : ليست هي التي أمره الله تعالى بها ، قلنا : صدقتم ، وفي هذا كفاية . إذ (١) أقرروا بأنهم (٢) أمروه بما لم يأمره به الله تعالى .

نم نسألهم ممن تعمد ترك الصلاة بعد الوقت : أطاعة من أم معصية ؟ فإن قالوا : طاعة ، خالفوا إجماع أهل الاسلام كلهم المتقين ، وخالفوا القرآن والسنة الثابتة . وإن قالوا (٣) : هو معصية ، صدقوا ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة .

وأيضاً فإن الله تعالى قد حدد أوقات الصلاة على لسان رسوله ﷺ ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولاً ليس ما قبله وقتاً لتأديتها ، وآخرها ليس ما بعده وقتاً لتأديتها ، هذا ما لا خلاف فيه من أئمة الأمة ، فلو جاز أداؤها بعد الوقت لما كان لتحديد عليه السلام آخر وقتها معنى ، ولكان لتوأم الكلام وحاش لله من هذا . وأيضاً فإن كل عمل علق بوقت محدود فإنه لا يصح في غير وقته ، ولو صح في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتاً له . وهذا بين . والله تعالى التوفيق .

ونسألهم : لم أجزتم (٤) الصلاة ، بعد الوقت ، ولم تحجزوها قبل الوقت ؟ فإن ادعوا الإجماع كذبوا ، لأن ابن عباس والحسن البصري يميزان الصلاة قبل الوقت لا سيما ، والخنفزيون والشافعيون والمالكيون يميزون الزكاة قبل الوقت ، ويدعون أن قتال أبي بكر لأهل الردة ، إنما كان قياساً للزكاة على الصلاة ، وأنه قال : لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال وهم قد فرقوا (٥) ههنا بين حكم الزكاة والصلاة . فليعجب المتعجبون ! وان ادعوا فرقا من جهة نص أو نظر لم يجدوه . فإن قالوا : فانكم (٦) تميزون (٧) الناس والنائم والسكران على قضائها أبداً ،

(١) في النية « إذا » وهو خطأ (٢) في المصرية « أنهم »

(٣) في النية « فإن قالوا » وهو خطأ (٤) في النية « لو أجزتم » وهو خطأ

(٥) في النية « وقد فرقوا » (٦) في النية « أنكم »

(٧) كذا في الاصلين « تحجزون » وله وجه ، ولعل الاحسن منه أن يكون

وهذا خلاف قولكم بالوقت ؟ قلنا لا ، بل وقت الصلاة للناسي والنائم والسكران .
نمتد أبداً غير منقض * .

وبرهان ذلك أنهم ليسوا عصاة في تأخيرها الى أي وقت صلوا فيه *

وكل أمر الله عز وجل فانه منقسم على ثلاثة أوجه لا رابع لها : إما أمر غير معلق .
بوقت ، فهذا يجزى . أبداً متى أدى ، كالجهاد والعمرة وصدقة التطوع والدعاء وغير
ذلك (١) ، فهذا يجزى . متى أدى ، والمصارعة اليه أفضل ، لقول الله عز وجل :
(وسارعوا الى مفرة من ربكم وجنة عرضها ، وإما أمر معلق بوقت محدود الأول غير
محدود الآخر كالزكاة ونحوها ، فهذا لا يجزى . قبل وقته ، ولا يسقط بعد وجوبه
أبداً ، لأنه لا آخر لوقته (٢) ، والمبادرة اليه أفضل لما ذكرنا . وإما أمر معلق بوقت .
محدود أوله وآخره فهذا لا يجزى . قبل وقته ولا بعد وقته ، ويجزى في جميع وقته ، في
أوله وآخره ووسطه ، كالصلاة والحج وصوم رمضان ونحو ذلك *

وقول ابن خالفنا : قد وافقتمونا على أن الحج لا يجزى في غير وقته ، وأن الصوم
لا يجزى في غير النهار ، فمن أين أجزتم ذلك في الصلاة ؟ وكل ذلك ذو وقت محدود
أوله وآخره ؟ ! وهذا مالا انفكاك منه . فان قالوا : قسنا العائد على الناسي . قلنا :
القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً (٣) لكان هذا منه عين الباطل ، لأن
القياس عند القائلين به إنما هو قياس الشيء على نظيره ، لا على ضده ، وهذا مالا
خلاف فيه بين أحد من أهل القياس ، وقد وافقهم من لا يقول بالقياس ، على أنه
لا يجوز قياس الشيء على ضده ، فصار اجماعاً متيقناً وباطلاً لا شك فيه . والعمد
ضد النسيان ، والمعصية ضد الطاعة . بل قياس ذلك على ما ذكرنا من الحج أولى ،
لو كان القياس حقاً ، لاسيما والحنفيون والمالكيون لا يقيسون الحالف عابداً للكذب .

(١) في الحجة « لغير ذلك » وهو خطأ

(٢) في الحجة « لانه آخر لوقته » وفي المصرية « لانه لا آخر لوقتها » وكلاهما

خطأ ، الا ان الخطأ في المصرية محتمل ، لانه أعاد الضمير مؤنثاً

(٣) في الحجة « ثم لو كان حقاً »

على الخلاف فيبحث غير عانه للكذب في وجوب الكفارة ، بل يسقطون الكفارة عن العامد ، ويوجبونها على غير العامد ، ولا يقتصرون قاتل العمد على قاتل الخطأ في وجوب الكفارة عليه ، بل يسقطونها عن قاتل العمد ، ولا يرون قضاء الصلاة على المرتد فهذا تناقض لا خفاء به ونحكم بالدعوى والله تعالى التوفيق *

ولو كان القضاء واجبا على العامد لترك الصلاة حتى يخرج وقتها لما أغفل الله تعالى ولا رسوله ﷺ ذلك ، ولا نسياء ، ولا تمدا اعنائنا بترك ييانه (وما كان ربك نسيا) . وكل شريعة لم يأت بها القرآن ولا الهنة فهي باطل *

وقد صح عن رسول الله ﷺ « من فاتته (٢) صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » . فصح ان ما فات فلا سبيل الى ادراكه ، ولو أدرك أو أمكن أن يدرك لما فات ، كما لا تفوت المنسية أبداً ، وهذا لا إشكال فيه . والأمة أيضا كلها مجمعة على القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها ، فصح فواتها باجماع متيقن ، ولو أمكن قضاؤها وتأديتها لكان القول بأنها فاتت كذبا وباطلا . فثبت يقينا أنه لا يمكن القضاء فيها أبداً . *

ومن قال بقولنا في هذا عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص وسليان ، وابن مسعود ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وبديل (٣) العقبلي ، ومحمد ابن سيرين ، ومطرف بن عبد الله ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم *

فروينا من طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن حراش (٤) قال

(١) في المصرية « وهذا » (٢) في اليمنية « ان من فاتته »

(٣) بالباء الموحدة والدال المهملة مصغر — وفي اليمنية « يزيد » وهو خطأ

(٤) كذا في الاصلين ولم أعرف من هو ولا صحة اسمه ولم أجده ترجمة ، فليس

يوجد في كتب الرجال الا عبد الله بن حراش — بكسر الحاء المعجمة — وليس من ههنا الطبقة بل هو متأخر من طبقة شعبة ، مات بين سنة ١٦٠ و ١٧٠ وهو كذاب منكر الحديث ، وليس من المعقول أبداً أن يكون هو .

رأى ابن عمر (١) رجلاً يقرأ صحيفة ، فقال له : يا هذا القارىء ، إنه لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها ، فصل ثم اقرأ ما بدالك *

ورويناه (٢) من طريق ابراهيم بن المنذر الحزامي (٣) عن عمه الضحاك بن عثمان (٤) أن عمر بن الخطاب (٥) قال في خطبته بلجائية : ألا وإن الصلاة لها وقت شرطه الله لا تصلح الا به *

ومن طريق محمد بن المثني عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي نضرة عن سالم بن الجعد قال قال سليمان - هو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصلاة مكيال ، فمن وفى وفي له ، ومن طفف فقد علمهم ما قيل في المطفئين *

قال علي : من أخر الصلاة عن وقتها فقد طفف *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد أنه قال في قول الله تعالى : (والذين هم عن

(١) في التيمية « رأى عمر » ولا أعرف أيهما الصواب فاني لم أجد هذا الاثر الا هنا
(٢) في التيمية « ورويناه » وهو خطأ (٣) في التيمية بكسر الحاء المهملة وفتح الزاي نسبة الى أحد أجداده « حزام بن خويلد بن أسد »

(٤) الضحاك بن عثمان اثنان : أحدهما « الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد ابن حزام بن خويلد بن الاسد » وهذا ليس مرادنا فانه قديم وليس عما لابراهيم بل هو عم جده ، وإنما المراد هنا حفيد الاول وهو « الضحاك بن عثمان بن الضحاك » وهو من أصحاب مالك ، وليس عم ابراهيم بن المنذر لحا وإنما هو عمه كلاله ، لان ابراهيم هو ابن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد « وهو معروف بالرواية عن الضحاك الثاني الحفيد وعلى كل فهذا الاثر منقطع لان الضحاك الاول مات سنة ١٥٣ والثاني مات سنة ١٨٠ فلم يدرك واحدا منهما عمر (٥) في التيمية « الضحاك بن عثمان بن عمر بن الخطاب » وهو خطأ بظاهر

صلاتهم ساهون) قال : السهو الترك عن الوقت (١) *

قال على : لو أجزأت عنده بعد الوقت لما كان له الويل عن شيء قد أداه

وبه الى وكيع (٢) عن المسعودى عن القاسم (٣) - هو ابن عبد الرحمن -

والحسن - هو ابن سعد (٤) : قيل لعبد الله بن مسعود (٥) (الذين هم على صلاتهم

دائمون) (والذين هم على صلاتهم يحافظون) فقال : ذلك على مواقيتها ، قالوا :

ما كنا نرى ذلك الا على تركها ، قال : تركها هو الكفر *

وعن محمد بن المثني : حدثنا عبد الاعلى ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة

قال : ذكر لنا ان عبد الله بن مسعود كان يقول : اب للصلاة وقتا كوقت الحج ،

فصلوا الصلاة لميقاتها *

وعن محمد بن المثني حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن زيد عن يحيى

ابن عتيق قال : سمعت محمد بن سيرين يقول : ان للصلاة وقتا واحدا فان (٦)

الذى يصلى قبل الوقت مثل الذى يصلى بعد الوقت *

(١) رواه الطبرى (ج ٣ ص ٢٠١) من طريق وكيع وجعله من كلام مصعب

ابن سعد ورواه من طرق أخرى عن مصعب عن أبيه

(٢) كذا في الاصلين ولم يتقدم اسناد الى وكيع حتى يصلح أن يقول « وبه الى وكيع »

(٣) القاسم هو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودى ، وأراوى

عن المسعودى - شيخ وكيع - هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله

ابن مسعود ، فاشبه الامر على ناسخ النسخة المصرية - أو صاحبها - فكتب

بجائزتها « لعله أى يريد لمل الصواب عن المسعودى أى القاسم الخ ، وهذا فهم خطأ

والصواب ما أوضحناه وأن المسعودى شيخ وكيع روى عن المسعودى الكبير القاسم

ابن عبد الرحمن ، وبذلك يستقيم الاسناد .

(٤) « سعد » بلسكان العين وهو الذى في الميمنية ، وفي المصرية « سعيد » وهو خطأ

(٥) رواية القاسم والحسن بن سعد عن ابن مسعود مرسة ، فانهما لم يدركاه ،

وهذا الآخر رواه الطبرى في التفسير (ج ١٦ ص ٧٤ عن ابن وكيع عن أبيه ، وفيه

« الحسن بن مسعود » وهو خطأ وصوابه « الحسن بن سعد » (٦) في النص يهوان

ومن طريق سحنون عن ابن القاسم أخبرني مالك (١) أن القاسم (١) بن محمد بن أبي بكر الصديق حين كانت بنو أمية يؤخرون الصلاة : أنه كان يصلي في بيته ، ثم يأتي المسجد يصلي معهم ، فكلّم في ذلك . قال : أصلي مرتين أحبّ إليّ من أن لا أصلي شيئاً *

قال علي : فهذا يوضح أن الصلاة الأولى كانت فرضه (٢) والآخرى تطوع ، فهما صلاتان صحيحتان ، وأن الصلاة بعد الوقت ليست صلاة أصلاً ، ولا هي شيء (٣) . وعن أسد بن موسى عن مروان بن معاوية الفزاري : أن عمر بن عبد العزيز قال : سمعت الله تعالى ذكر أقواما فعابهم فقال (أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً) ولم تكن أضاعتهم أياها ، أن تركوها ، ولو تركوها لكانوا بتركها كفارا ، ولكن أخروها عن وقتها (٤) *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن بديل العقيلي (٥) قال : بلغني أن العبد إذا صلى الصلاة لوقتها صعدت ولها نور ساطع في السماء ، وقالت : حفظتني حفظك الله ، وإذا صلاها لغير وقتها طويت كما يطوى الثوب اغلقت فغضب بها وجهه * ومن العجب أن بعضهم قال : معنى قول ابن عمر : لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها أي لا صلاة كاملة ، وكذلك قال آخرون في قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن

(١) في المدونة (ج ١ : ص ٨٧) « وأخبرني مالك عن القاسم » الخ

(٢) في النجدة « فريضة »

(٣) في المصرية « ولا هي شيئاً »

(٤) بهذا المعنى تقريباً كلمة أخرى لعمر بن عبد العزيز في سيرته لابن الجوزي

(ص ٨٦) وفي تفسير الطبري (ج ١٦ ص ٧٤)

(٥) بديل — مصر — هو ابن ميسرة العقيلي ، ومعمر هو ابن راشد الأزدي ،

وفي المصرية « عن معمر بن بديل العقيلي » وفي النجدة « عن معمر بن زيد العقيلي » وكلاهما خطأ فاحش

لا يقيم ^(١) صلبه في الركوع والسجود ، وفي قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » *

قال علي : فيقال لهؤلاء : ما حكمكم على ما ادعينتم ؟ فان قالوا : هو معهود كلام العرب ، قلنا : ما هو كذلك ، بل معهود كلام العرب الذي لا يجوز غيره — أن « لا » للنفي والتبرئة جملة إلا أن يأتي دليل من نص آخر أو ضرورة حسن على خلاف ذلك ثم هبكم أنه كما قلتم ، فان ذلك حجة لنا ، وهو قولنا ، لان كل صلاة لم تكمل ولم تتم فهي باطل كلها ، بلا خلاف منا ومنكم . فان قالوا : انما هذا فيما نقص من فرائضها قلنا : نعم ، والوقت من فرائض الصلاة بأجماع منا ومنكم ومن كل مسلم ، فهي صلاة تعتمد ترك فريضة من فرائضها *

قال علي : ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً منهم ، وهم يشنعون بخلاف صاحب إذا وافق أهواءهم ، وقد جاء عن عمر ومعاذ وعبد الرحمن ابن عوف ومعاذ بن جبل ^(٢) وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أن من ترك صلاة فرض واحدة متمداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد . وهؤلاء الحنفيون والمالكيون لا يرون على المرتد قضاء ما خرج وقته . فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم أيضاً لا يرون على من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها قضاء ^(٣) *

قال علي : وما جعل الله تعالى عذراً لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها بوجه من الوجوه ، لافي حال المطاعنة والقتال والخوف وشدة المرض والسفر . وقال

(١) في المصرية « لمن لا يقيم » وفي الحنية « لمن لم يقيم » وكلاهما خطأ والصواب « لمن لا يقيم » فقد رواه بهذا اللفظ احمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٣) وابن ماجه (ج ١ ص ١٤٧) ونسبه اليهما ابن تيمية في المنتقى (انظر الشوكاني ج ٢ ص ٢٨٠) طبع ادارة الطباعة المنيرية بلفظ « لمن لم يقيم » والصواب ما قلنا . وهذا الحديث قال الهيثمي في زوائد ابن ماجه : « اسناده صحيح ورجاله ثقات ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما » (٢) كذا في الاصلين بتكرار اسم معاذ مرتين (٣) في الحنية « حتى خرج وقتها أيضاً » وما هنا أصح وأحسن

الله تعالى : (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) الآية ، وقل تعالى : (فإن ختم فرجالا أو ركبانا) . ولم يفسح الله تعالى ولا رسوله ﷺ في تركها عن وقتها حتى صلاها بطائفتين من أحدهما وجوه (١) إحدى الطائفتين إلى غير القبلة ، على ما نذكر في صلاة الخوف إن شاء الله عز وجل . ولم يفسح تعالى في تأخيرها عن وقتها للمريض المدنف ، بل أمر إن عجز عن الصلاة قائما أنه يصلي قاعداً (٢) ، فإن عجز عن القعود فلي جنب ، وبالتيمم إن عجز عن الماء ، وبغير تيمم إن عجز عن التراب ، فمن أين أجاز من أجاز تعدد تركها حتى يخرج وقتها ؟ ثم أمره بأن يصلها بعد الوقت ، وأخبره بأنها تجزئه كذلك (٣) ، من غير قرآن ولا سنة ، لاصحیحة ولا سقيمة ، ولا قول لصاحب ولا قياس *

وقد أقدم بعضهم فذكر صلاة رسول الله ﷺ يوم الخندق الظهر والعصر بعد غروب الشمس ، ثم أشار إلى أنه عليه السلام تركها متعمداً ذا كراً لها *

قال علي : وهذا كفر مجرد ممن أجاز ذلك من رسول الله ﷺ ، لأنهم مقررون معنا بلا خلاف من أحدهم (٤) ولا من أحد من الأمة - في أن من تعدد ترك صلاة فرض ذا كراً لها حتى يخرج وقتها ، فإنه فاسق بجرح الشهادة ، مستحق للضرب والنكال ، ومن أوجب شيئاً من النكال على رسول الله ﷺ أو وصفه وقطع عليه بالفسق أو بجرحه في شهادته - فهو كافر مشرك مرتد كاليهود والنصارى ، حلال الدم والمال ، بلا خلاف من أحد من المسلمين *

وذكر بعضهم قول الله تعالى : (أقم الصلاة لذكري) وقوله عليه السلام : « خمس صلوات كتبهن الله تعالى » : وقال قد صبح وجوب الصلاة ، فلا يجوز سقوطها إلا بغيرهان خص أو إجماع *

(١) كذا في الأصلين والمراد ظاهر والتركيب فيه شيء

(٢) في النسخة « إن عجز عن الصلاة قائماً أن يصلي قائماً » وهو خطأ ظاهر

(٣) في النسخة « وأخبره بأنه يجزئه لذلك » وهو خطأ

(٤) في النسخة « بلا خلاف منهم »

قل على : وهذا قول صحيح ، وقد صح البرهان بأن رسول الله ﷺ أوجب كل صلاة في وقت محدود أوله وآخره ، ولم يوجبها عليه السلام لأقبل ذلك الوقت ولا بعده ، فمن أخذ بمسوم هذه الآية وهذا انطبرأ له إقامة الصلاة قبل الوقت وبعده وهذا خلاف لتوقيت النبي ﷺ الصلاة بوقتها (١) .

وموه بعضهم بحديث رويناه من طريق أنس : أنهم اشتدت الحرب غداة فتح تستر (٢) فلم يصلوا إلا بعد طلوع الشمس ، وهذا خبر لا يصح ، لأنه إنما رواه مكحول : أن أنس بن مالك قال ، ومكحول لم يدرك أنساً (٣) ثم لو صح فإنه ليس فيه أنهم تركوها عارفين بخروج وقتها ، بل كانوا ناسين لها بلا شك ، لا يجوز أن يظن بغافل من عرض المسلمين غير هذا ، فكيف بصاحب من الصحابة رضي الله عنهم ولو كانوا ذا كبر لما صلوا صلاة الخوف كما أمروا ، أوجالاً وركباً كما ألزمهم الله تعالى ، لا يجوز غير هذا ، فلاح يقيناً كذب من ظن غير هذا . والله تعالى التوفيق .

٢٨٠ - مسألة - وأما قولنا : أن يتوب من تعدد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ويستغفر الله تعالى ويكثر من التطوع - : فقول الله تعالى : (غفل من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يدخلون الجنة) وقول الله تعالى : (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا

(١) في الجنة « لوقتها » (٢) تستر بضم التاء الأولى وفتح الثانية بينهما سبع مهمة ساكنة : أعظم مدينة بخوزستان : تسمى « شوشتر » بالشينين المعجنتين أولاهما مضومة ، ومضاهما الأثر والاطيب والاحسن قاله ياقوت وفتحت سنة ١٧ . وقيل سنة ١٦ . وأثر أنس هذا لم أجده (٣) هكذا يقول ابن حزم ، وما أظنه صحيحاً فقد قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٧٧) « حدثنا أبي قال : سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما سمع عندنا إلا أنس بن مالك » وقيل ابن حجر في التهذيب (ج ١٠ ص ٢٩٠) عن الترمذي قال : « سمع مكحول من وائقة وأنس وإبي هند الباري » ثم قال : ويقال أنه لم يسمع من واحد من الصحابة إلا منهم .

أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) وقال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً) ، وأجمعت الأمة - وبه وردت النصوص كلها - على أن التطوع جزءاً من الخير ، الله أعلم بقدره ، وللغريضة أيضاً جزء من الخير ، الله أعلم بقدره (١) ، فلابد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع اذا كثر ما يوازي جزء الغريضة ويزيد عليه ، وقد أخبر الله تعالى أنه لا يضيع عمل عامل ، وأن الحسنات يذهبن السيئات ، وأن من قتل موازينه فهو في عيشة راضية ، ومن خفت موازينه فأمه هاوية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا أبو داود ثنا يعقوب بن ابراهيم (٢) ثنا اسماعيل - هو ابن عليّة - ثنا يونس عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي أنه لقي أبا هريرة فقال له أبو هريرة : « أول ما يحاسب الناس به (٣) يوم القيامة من أعمالهم الصلاة ، يقول ربنا تبارك وتعالى للملائكة (٤) وهو أعلم : انظروا في صلاة عبدي أم نعمها أم نقصها ؟ فان كانت تامة كتبت له تامة ، وان كان انتقص منها شيئاً قال (٥) : انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فان كان له تطوع قال : أممو لعبدي فريضته من تطوعه ، ثم تؤخذ الاعمال على ذلكم (٦) » *

قال أبو داود : وحدثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن داود بن أبي هند (٧) عن زرارة بن أوفى عن عويم الداري عن النبي ﷺ بهذا المعنى ،

(١) قوله « وللغريضة أيضاً » الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ

(٢) في النسخة « ثنا يعقوب ثنا ابراهيم » وهو خطأ

(٣) في المصرية « يحاسب به الناس » وما هنا أصح وهو الذي في النسخة لموافقة

لأبي داود (ج ١ ص ٣٢٢) (٤) في أبي داود « للملائكة »

(٥) في النسخة « انتقص قال » الخ وفي المصرية « انتقص منها شيء » قال « الخ وكلاهما

خطأ صححناه من أبي داود (٦) في أبي داود نسختان : « على ذلك » و « على

ذلكم » (٧) في النسخة « داود بن هند » وهو خطأ

قال : « ثم الزكاة مثل ذلك ، ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك (١) » .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح بن عبيد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ومحمد بن المنقلى قالا جميعا ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع (٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده سبعا وعشرين درجة (٣) » .

وبه الى مسلم : حدثنا اسحاق بن ابراهيم أخبرنا المفيرة بن سلمة الخزومي ثنا عبد الواحد - هو ابن زياد - ثنا عثمان بن حكيم أخبرنا عبد الرحمن بن أبي عمرة قال : دخل عثمان بن عفان رضى الله عنه المسجد بعد صلاة المغرب فقام وحده (٤) فقامت اليه ، فقال : يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صلى المشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله (٥) » .

فهذا بيان مقدار (٦) أجر التطوع وأجر الفريضة ، وإنما هذا لمن تاب وندم وأقنع واستدرك ما فرط .

(١) حديث أبي هريرة نسبة المنذرى لابن ماجه ونسبه ابن تيمية في المنتقى لاحمد والترمذي والنسائى أيضا ، وهو في النسائى بأسانيد مختلفة (ج ١ ص ٨١ و ٨٢) ، ورواه الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ٢٦٢) وصححه هو والذهبي ، وأنس بن حكيم الضبي ذكره ابن جبان في الثقات وجهله ابن القطان وابن المديني ، وحديث تميم الدارى نسبة المنذرى لابن ماجه ، ورواه أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٦٢ و ٢٦٣) وصححه على شرط مسلم

(٢) في مسلم (ج ١ ص ١٨٠) « أخبرني نافع »

(٣) في الأصولين « سبعا وعشرين جزءا » وهو خطأ في الرواية وفي تذكير

العدد ، وصححه من صحيح مسلم (٤) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٢)

(٥) في مسلم « صلى الليل كله »

(٦) في التيمية « بيان بمقدار »

وأما من تعمد ترك المفروضات واقتصر على التطوع ليجبر بذلك ما عصى في تركه مصرا على ذلك ، فهذا عاص في تطوعه ، لانه وضعه في غير موضعه ، لأن الله تعالى لم يضعه لتترك الفريضة ، بل ليكون زيادة خير وناقلة ، فهذا هو الذي يجبر به الفرض المضيق . وإذا عصى في تطوعه فهو غير مقبول منه ، قال رسول الله ﷺ :
 « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » •

فان ذكر ذاكر ما روى من أن التطوع لا يقبل ممن لا يؤدي الفريضة كالتاجر لا يصح له ربح حتى يخلص رأس ماله : — فباطل لا يصح ، لانه انما رواه موسى ابن عبيدة الربذي (١) وهو ضعيف ، وعبد الملك بن حبيب الاندلسي عن المكفوف (٢) عن أيوب بن خوط (٣) وهذه ثلاث بلايا في نسق (٤) ، أحداها (٥) يكنى ، ومرسل أيضا ، وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن مالك أن أبا بكر الصديق ، وعبد الملك ساقط (٦) ، وهذا أيضا منقطع ، ولو صح ذلك لكان (٧) المراد به من قصد التطوع ليعوضه عن الفريضة ، مصرا على ذلك غير نادم ولا تائب . وبالله تعالى التوفيق •

(١) الربذي بفتح الراء وألباء ثم ذال معجمة ، نسبة الى الرتبة ، وفي الجنية « الزيدى » وهو تصحيف ، وموسى ثقة أما ضعف من قبل حفظه حتى قيل : لاشيء (٢) ذكره ابن حجر في اللسان (ج ٦ ص ٤٧١) ونقل كلام المؤلف فيه في وطه الخائض وانه قال « لا يعرف هذا المكفوف » ثم قال « تقدم في اصل الميزان قاسم ابن عبد الله المكفوف والذي قبله وهو من طبقة من يروي عن أيوب بن خوط قاله أعلم »

(٣) خوط بفتح الخاء المعجمة واسكان الواو وآخره طاء مهملة ، وفي المصرية بالحاء المهملة ، وهو تصحيف وفي الجنية « حوق » بالمهملة والقاف ، وهو خطأ (٤) في الجنية « فسق » وهو خطأ لامعنى له

(٥) في المصرية « احداها » وهو خطأ (٦) سبق ان قلنا مرارا ان المؤلف يحمل على عبد الملك بن حبيب بغير وجه فهو عالم جليل الا انه يخطئ في الحديث ولم يكن صناعته . (٧) في الجنية بجذف « لكان » وهو خطأ

الصلوات المفروضة الخمس

٢٨١ - مسألة - المفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى خمس ، وهي : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة - وهي الخمسة - وصلاة الفجر * فالصبح ركعتان أبداً ، على كل أحد من صحيح أو مريض أو مسافر أو مقيم ، خائف أو آمن . والمغرب ثلاث ركعات أبداً ، كما قلنا في الصبح سواء سواء . وأما الظهر والعصر والعشاء الآخرة فكل واحدة منهن على المقيم - مريضاً كان أو صحيحاً خائفاً أو آمناً - : أربع ركعات أربع ركعات ، وكل هذا إجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف فيه بين أحد من الأئمة قديماً ولا حديثاً ، ولا في شيء منه ، وكل واحدة منهن على المسافر الآمن ركعتان ركعتان . وأما المسافر الخائف فإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعتين وإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعة واحدة ، والخلاف موجود في كل هذا فيما ذكرنا ذلك السفر ، وفي مقدار ذلك السفر من الزمان ومن المسافة ، وفي هل ذلك القصر عليه فرض أم هو فيه مخير ، وفي هل تجزئ ركعة واحدة في الخوف في السفر أم لا . وسنذكر البرهان على الحق من ذلك ، ويطالن الخطأ فيه ، في أبوابه إن شاء الله عز وجل . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . وبه تعالى نستعين وبه نتأيد *

(أقسام التطوع)

٢٨٢ - مسألة - أوكد التطوع ما قد ذكرناه في أول مسألة من كتاب الصلاة من ديواننا هذا ، من الأقسام التي أمر بها رسول الله ﷺ مخصوصة بأسمائها ، وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ، ولكن جاء النذب اليه *

أوكد ذلك ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ، ثم صلاة العيدين ، ثم صلاة الاستسقاء ، وقيام رمضان ، وأربع ركعات قبل الظهر بعد الزوال ، وأربع ركعات بعد الظهر وأربع ركعات قبل العصر - إن شاء لم يسلم الا في آخرهن (١) ، وإن شاء سلم من كل ركعتين ، وركعتان (٢) بعد صلاة العصر ، وركعتان بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ،

(١) في المصرية « آخرها » وفي اليمنية « ان شاء ما لم يسلم الا في آخرهن » فضمير التي في المصرية خطأ ، وزيادة « ما » في اليمنية خطأ أيضاً والصواب ما اخبرناه هنا من مجموعهما كما هو واضح (٢) في اليمنية « وركعتين » وهو خطأ

وركعتان بعد صلاة المغرب ، وركعتان قبل صلاة العتمة ، وركعتان عند القدوم من السفر في المسجد ، وما تطوع به المرء إذا توجهاً (١) ، ثم ما تطوع به المرء في نهاره وليله *

حدثنا عبد الله بن يوسف (٢) ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني (٣) زهير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج (أخبرني عطاء (٤) عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين : « أن النبي ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهداً (٥) منه على ركعتين قبل الصبح » *

وبه إلى مسلم : حدثنا محمد بن عبيد الغبري ثنا أبو عوانة (٦) عن قتادة عن زرار بن أوفى (٧) عن سعد بن هشام بن عامر (٨) عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » *

وقد صلى رسول الله ﷺ صلاة الاستسقاء على ما سنده في بابها إن شاء الله عز وجل (٩) وحض عليه السلام (١٠) أيضاً على قيام رمضان على ما نذكره في بابها إن شاء الله عز وجل *

(١) في النجنية « وما تطوع به المراد انطوع » وهو خطأ لامي له

(٢) في النجنية « عبيد الله بن يوسف » وهو خطأ

(٣) في النجنية « ثنا » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠١)

(٤) قوله « أخبرني عطاء » سقط من الاصلين وزدناه من مسلم .

(٥) في مسلم « أشد معاهدة » (٦) في المصرية « محمد بن عبيد الغبري »

أبو عوانة « وفي النجنية « محمد بن عبيد الغبري أبو عوانة » وكلاهما خطأ وصحناه

من مسلم (ج ١ ص ٢٠١) (٧) في الاصلين « عن زرار بن أبي أوفى » وهو خطأ

(٨) في المصرية « سعيد بن هشام بن عامر وفي النجنية سعد بن زرار بن هشام بن عامر »

وكلاهما خطأ (٩) في النجنية « وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء على

ما نذكر بعدهذا إن شاء الله عز وجل » وهو خطأ في قوله « سمى » غير مفهوم

(١٠) في النجنية « وخط عليه السلام » وهو خلط

(م ٣٢ — ج ٢ المحلى)

وبه إلى مسلم : حدثنا يحيى بن يحيى النيسابوري ثنا هشيم عن خاله (١) - هو الحذاء - عن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ عن تطوعه ؟ قالت : « كان يصلي في بيته (٢) قبل الظهر أربعاً ، ثم يخرج فيصلي بالناس ، ثم يدخل فيصلي ركعتين ، ويصلي (٣) بالناس المغرب ، ثم يدخل فيصلي ركعتين ، ويصلي بالناس العشاء (٤) ، ويدخل بيتي فيصلي ركعتين » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر - هو الحوضي - ثنا شعبه عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل العصر ركعتين (٥) » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسماعيل ابن مسعود ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبه عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة : سألتنا علياً عن صلاة رسول الله ﷺ ، فوصف قال : « كان يصلي قبل الظهر أربعاً ، وبعدها ثنتين ، ويصلي قبل العصر أربعاً ، يفصل بين كل ركعتين بتسليم على الملائكة المقربين والنبیین ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين (٦) » *

وبه إلى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن المنفي حدثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : سألتنا (٧) علياً عن صلاة رسول الله ﷺ فوصف قال : كان يصلي قبل الظهر أربع ركعات ، يجعل التسليم في آخر ركعة (٨) ، وبعدها أربع ركعات يجعل التسليم في آخر ركعة (٩)

(١) في النجدة « هشيم بن خالد » وهو خطأ (٢) في الاصلين « في بيتي » وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٠٢) (٣) في مسلم « وكان يصلي »

(٤) كلمة « العشاء » حذفت من النجدة (٥) في أبو داود (ج ١ ص ٤٩٠ - ٤٩١)

(٦) الحديث في النسائي (ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠) مطول واختصره المؤلف .

(٧) في النسائي « سألت » (٨) في النجدة « في آخر ركعتين »

(٩) الحديث بهذا الاسناد في النسائي (ج ١ ص ١٤٠) ولكن لفظه « سألت علي ابن أبي طالب عن صلاة رسول الله ﷺ عليه وسلم في التهار قبل المكتوبة ؟ قال : من يطيق ذلك ! ثم أخبرنا قال : كان رسول الله ﷺ عليه وسلم يصلي حين ترينغ

قال أبو محمد : لا تعارض بين شيء مما ذكرنا ، بل كل ذلك حسن مباح ، من رواية الثقات الاثبات •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود . ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن علية — هو اسماعيل — عن الجريري (١) عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مفضل (٢) قال : قال رسول الله ﷺ : « بين كل أذانين صلاة لمن شاء » (٣) •

قال علي : دخل في هذا العموم ما بين (٤) اذان العتمة واقامتها ، وما بين اذان المغرب واقامتها ، وما بين اذان صلاة الصبح واقامتها •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثني ثنا الضحاك — يعني أبا عاصم — ثنا ابن جريج أنا ابن شهاب أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه وعنه عبد الله وعبيد الله ابني كعب بن مالك عن أبيهما : « ان رسول الله ﷺ كان لا يقدم من سفر إلا نهراً في الضحى ، فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه (٥) ركعتين ثم جلس فيه » •

وبه الى مسلم : ثنا عبد بن حميد أنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله ﷺ

الشمس ركعتين وقبل نصف النهار أربع ركعات يجعل التسليم في آخره » والحديث عند المؤلف هنا أطول ، فأدري من أين جاءت هذه الزيادة ؟ ! ولعلها رواية أخرى ليست بين أيدينا (١) في الغنية « اسمعيل بن الجريري » وهو خطأ (٢) في الغنية « مقل » وهو تصحيف

(٣) في أبي داود (ج ١ ص ٤٩٥) « بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة لمن شاء » . وهذا الحديث رواه الجماعة وعند بعضهم أنه قال « لمن شاء » في المرة الثالثة (٤) في الغنية « يكن » بدل « بين » وهو خطأ

(٥) في الغنية « فرقع فيه » وما هنا هو الصواب الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٩٩) . وفي المصرية أيضاً

يرغب (١) في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بعزيمة * *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمصاني ثنا ابراهيم بن أحمد الباقلي (٢) ثنا
 الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن نصر ثنا أبو أسامة عن أبي حيان التميمي عن
 أبي زرعة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر : يا بلال ،
 حدثني بأرجى عمل عملته في الاسلام ؟ فأتى صمغت دف (٣) نعليك بين يدي في الجنة
 قال بلال : ما عملت عملاً أرجى عندي أتى لم أتطهر طهوراً في ساعة ليل أو نهار ، إلا
 صليت بذلك الطهور (٤) ما كتب لي أن أصلي * *

﴿ فصل في الركعتين قبل المغرب ﴾

٢٨٣ — مسألة — قال أبو محمد : منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس
 وقبل صلاة المغرب ، منهم مالك وأبو حنيفة ، وما نعلم لهم حجة إلا أن أحمد بن محمد
 ابن عبد الله الطائفي قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج (٥) ثنا الصموت ثنا الزوار ثنا
 عبد الواحد بن غياث (٦) ثنا حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة (٧) عن

(١) في المصرية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب * * وما هنا هو
 الذي في النجفة والموافق لمسلم (ج ١ : ص ٢١٠)
 (٢) في النجفة « ابراهيم البجلي » وهو خطأ
 (٣) بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء أي صوت ، وقال البخاري « يعني تحريك »
 والمعنى واحد (٤) في النجفة « الطهر » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق
 للبخاري (ج ١ ص ١٦٠ — و ١٦١)
 (٥) في الاصلين « أحمد بن محمد بن مفرج » وهو خطأ انظر ما سبق في
 المسئلتين (١١٦ — و ١١٨) في تحقيقنا اسمه
 (٦) غياث بكسر النون المعجمة وآخره ثاء مثناة ، وفي المصرية « عبد الواحد
 ابن عمار » وهو خطأ (٧) « حيان » بالحاء المهملة والياء المثناة وفي الاصلين « حبان »
 بالموحدة وهو خطأ وأبوه « عبيد الله » بالتصغير وفي النجفة « عبد الله » بالتكثير
 وهو خطأ . وفي المصرية « حبان بن عبيد الله بن عبد الله بن بريدة » وهو خطأ فاحش

أُسيه عن النبي ﷺ : « بين كل أذانين صلاة إلا المغرب » (١)
 قال أبو محمد : هذه القطة انفرد بها حيان بن عبيد الله وهو مجهول (٢) ،
 والصحيح هو ما رواه الجريري عن عبد الله بن بريدة ، وقد ذكرناه آنفاً ،
 وذكروا عن إبراهيم النخعي : أن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا (٣) يصلونها

(١) في التنية « الصلاة المغرب » وهذا الحديث رواه البزار كما ترى واليه
 نسب الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٨٧) ورواه الدارقطني من طريق
 عبد الغفار بن داود وعبد الواحد بن غياث كلاهما عن حيان (ص ٩٨ — ٩٩)
 ورواه البيهقي من طريق عبد الله بن صالح عن حيان (ج ١ ص ٤٧٤)
 (٢) أما إن حيان مجهول فلا ، بل هو معروف وذكره ابن حبان في الثقات ،
 وهو حيان بن عبيد الله بن حيان أبو زهير ، قال روح بن عبادة « كان رجل صدق »
 وقال البزار بعد رواية هذا الحديث — كما نقل عنه الزيلعي — « لا نعلم رواه عن
 ابن بريدة إلا حيان بن عبيد الله وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس به » .
 وقال ابن حجر في اللسان : « قال ابن حزم مجهول فلم يصب » وقال أبو حاتم
 « صدوق » . وأما أن هذا الحديث ضعيف فنم ، لأن حيان أخطأ فيه جداً ، ولذلك
 قال الدارقطني « ليس بقوى » يعني حيان لحطه في هذا الحديث وفي غيره . قال
 البيهقي في السنن (ج ١ ص ٤٧٤) « أنبأنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني محمد بن
 اسمعيل حديثنا أبو بكر محمد بن اسحق — يعني ابن خزيمة — على أثر هذا الحديث
 قال : حيان بن عبيد الله هذا قد أخطأ في الاسناد ، لأن كهس بن الحسن وسعيد
 ابن أياس الجريري وعبد المؤمن العتكي رووا الخبر عن ابن بريدة عن عبد الله بن مفلح
 لا عن أبيه ، هذا علمي من الجنس الذي كان الشافعي رحمه الله يقول : أخذ طريق
 الجرة . فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة عن أبيه توهم أن هذا الخبر هو أيضاً عن
 أبيه ، ولعله لما رأى العامة لا تصلي قبل المغرب توهم أنه لا يصلي قبل المغرب ، فزاد
 هذه الكلمة في الخبر وزاد علماً بأن هذه الرواية خطأ أن ابن المبارك قال في حديثه
 عن كهس : فنكأن ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين ، فلو كان ابن بريدة قد سمع
 من أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الاستثناء الذي زاد حيان بن عبيد الله
 في الخبر : « ما خلا صلاة المغرب » : لم يكن يخالف خبر النبي صلى الله عليه وسلم .
 (٣) في المصرية « لم يكونوا » وهو خطأ

وهذا لا شيء ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن إبراهيم لم يدرك أحداً ممن ذكرناه ، (١)
 ولا ولد إلا بعد قتل عثمان بنسين ، (٢) ثم لو صح لما كانت فيه حجة ، لانه ليس
 فيه أنهم رضى الله عنهم نهوا عنها ، ولا أنهم كرهوها ، ونحن لا نخالفهم في أن ترك
 جميع التطوع مباح ، ما لم يتركه المرء رغبة عن سنة رسول الله ﷺ ، فهذا هو المالك ،
 ثم لو صح نهيهم عنها — ومعاذ الله أن يصح — لما كانت في أحد منهم حجة على
 رسول الله ﷺ ولا على من صلاحها من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفوا أبا بكر وعمر
 وجماعة من الصحابة في المسح على العمامة ومعهم سنة رسول الله ﷺ ، فلا عجب
 أعجب من إقدامهم على مخالفة الصحابة إذا اشتبهوا وتعظيمهم مخالفتهم إذا اشتبهوا !
 وهذا قلاع بالدين لا خفاء به ! — نفي هؤلاء المقلدين المتأخرين *

وذكروا عن ابن عمر أنه قال : ما رأيت (٣) أحداً يصليهما . وهذا لا شيء ، أول
 ذلك أنه لا يصح ، لانه عن أبي شبيب أو شبيب ، ولا ندرى من هو ؟ وأيضاً
 فليس في هذا لو صح نهي عنها ، ونحن لا ننكر التطوع (٤) ما لم ينه عنه (٥) بغير
 حق ، ثم لو صح عنه النهي عنها — وهو لا يصح أبداً ، بل قد روى عنه جواز صلاتها — :
 لما كان فيه حجة على رسول الله ﷺ ، ولا على سائر الصحابة الثنايين اليها ، ومن
 المعجائب أنهم لا يرون حجة قول ابن عمر : « صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف
 أبي بكر وعمر وعثمان فلم يقنت أحد منهم » إذ لم يوافق تقليدكم ، وقد صح هذا عنه ،
 ثم يحملون ما لم يصح عنه ، حجة إذ وافق أهواءهم ! وهذا عجب جداً ! *

(١) قوله « ممن ذكرنا » سقط من النسخة وما هنا هو الصواب (٢) في النسخة
 « بستين » وهو خطأ ، لأن إبراهيم ولد فيها ذكره ابن حبان سنة ٥٠ وأثره هذا
 برواه محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم .
 (٣) في النسخة « ما رأينا » (٤) كذا في المصرية وهو خطأ ، ولعل صوابه
 « ونحن لا نترك التطوع » كما هو ظاهر

(٥) من أوله قوله « ولا يندى من هو » الى هنا سقط من النسخة

قال على : والحجة فيها هو (١) ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا
إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري (٢) ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد — هو المقرئ —
— ثنا سعيد بن أبي أيوب ثنا يزيد بن أبي حبيب سمعت مرثد بن عبد الله (٣)
اليزنى — هو أبو الخير — قال أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أعجبك (٤)
من أبي نعيم ، يركع ركعتين قبل صلاة المغرب ! فقال عقبة : « إنا كنا فعله على
عهد رسول الله ﷺ » (٥) فسألت فأمنعك الآن؟ قال : الشغل *

وبه الى البخاري : ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت
عمرو بن عامر الانصارى (٦) عن أنس بن مالك قال : « كان المؤذن اذا أذن قام
ناس من أصحاب رسول الله ﷺ يبتدرون السوارى ، حتى يخرج النبي ﷺ وهم
كذلك ، يصلون الركعتين قبل المغرب » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب وأبو بكر بن أبي
شيبه كلاهما عن ابن فضيل عن المختار بن قلفل عن أنس بن مالك قال : « كنا على
عهد رسول الله ﷺ نصلى ركعتين بعد غروب الشمس (٧) فسألت (٨) : أكان
رسول الله ﷺ يصليهما ؟ (٩) فقال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا » *

(١) في النجدة بجذف « هو » (٢) في النجدة « إبراهيم بن أحمد الفربري » وهو خطأ
(٣) في النجدة « سعيد بن أبي أيوب الجهني سمعت مرثد بن عبد الله » وهو خطأ
(٤) « أعجبك » بضم الهزرة وإسكان العين ، وضبط ايضا بفتح العين وتشديد الجيم .
(٥) في النجدة فقلت وفي البخاري (ج ١ ص ١٦٤) « قلت »
(٦) عمرو بفتح العين ، وفي الاصلين « عمر » بضمها وهو خطأ صححاء من
البخاري (ج ١ ص ٩١)

(٧) في النجدة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتين بعد غروب
الشمس » وبما شئت « كذا وينظر في خطئه » وهو خطأ تماماً لان باقى الحديث
يدل على أنهم هم الذين كانوا يصلون (٨) في النجدة « قات » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)
« فقلت له » (٩) في مسلم « صلاهما »

قال علي . ان رسول الله ﷺ لا يقرأ الا على الحق الحسن ، ولا يرى مكروها الا كرهه ولا خطأ الا نهى عنه ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) *
قال علي : وقال بهذا جمهور الناس ، وروينا عن عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب (١) عن أنس بن مالك قال : « كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري فركعوا ركعتين ، حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت ، لكثرة من يصليهما (٢) » فهذا عموم للصحابة رضي الله عنهم *

ورويانا عن عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق كلاهما عن -فيان الثوري عن عاصم بن بهدلة (٣) عن زر بن حبیش : أنه رأى عبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب يصليان الركعتين قبل صلاة المغرب . وقال حماد بن زيد عن عاصم عن زر عن عبد الرحمن وأبي مثل ذلك ، وزاد : لا يدعاهما *

وعن معمر عن الزهري عن أنس : أنه كان يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب *
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خير (٤) عن خالد بن معدان عن زغبان (٥) مولى حبيب بن مسلمة : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يهبطون الى

(١) صهيب بضم الصاد المهملة وفتح الهاء وآخره باء موحدة ، وفي النسخة « صبت » وهو تحريف

(٢) رواه هذا اللفظ مسلم عن شيان بن فروخ عن عبد الوارث (ج ١ ص ٢٣٠) ورواه البيهقي في سننه من طريق الحسن بن سفيان عن شيان بن فروخ به (ج ٢ ص ٤٧٥) وانظر الاحاديث والآثار الواردة في هاتين الركعتين في كتاب قيام الليل للبروزي الذي اختصره الحافظ احمد بن علي المقرئ - صاحب الخطط - (ص ٢٥ - ٢٨)

(٣) في النسخة « عاصم بن ردة » من غير نقط وهو خطأ

(٤) خير بالحاء المعجمة مصغر

(٥) في سنن البيهقي « زغبان » بالزاي والسين المعجمة وفي المشبه للذهبي (ص ٢٧٧ و ٢٧٨) ذكر « زغبان » بالراء والمعجمة جماعة ، و « زغبان » بالزاي

الركعتين قبل صلاة المغرب كما يهبون الى الفريضة (١) *

ورويانا عن وكيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب :
ما رأيت قطيعا يصلي الركعتين قبل المغرب الا سعد بن مالك ، يعني سعد بن
أبي وقاص *

ورويانا من طريق حجاج بن المتهال عن حماد بن سلمة عن داود الوراق عن
جعفر بن أبي وحشية : أن جابر بن عبد الله كان يصلي قبل المغرب ركعتين *
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن (٢) عن راشد
ابن يسار قال : أشهد على خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ من أصحاب الشجرة
أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب *

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة : أنه صلى مع عبد الرحمن
ابن أبي ليلى فكان يصلي الركعتين قبل المغرب *
وعن وكيع عن يزيد بن ابراهيم (٣) : سمعت الحسن البصري يسأل عن الركعتين
قبل المغرب ؟ فقال : حسنتين جميلتين لمن أراد بهما (٤) وجه الله تعالى . وبه يقول
الشافعي وأصحابنا *

والمهمله فردا واحدا ، وذكر السيد مرتضى الزبيدي في شرح القاموس (ج ١ ص ٢٧٤)
« ابن رغبان مولى حبيب بن مسعدة الفهري من أهل الشام صاحب المسجد ببغداد »
في باب الرأء المهمله والغين المعجمة فهو هو . ولكني لم أجده له ترجمة ولا أرجح ان
كان « رغبان » أو « ابن رغبان » (١) هذا الاثر رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٧٦)
من طريق النضر بن شميل عن شعبة ، فان عرف رغبان أو ابن رغبان هذا ولم يكن
فيه مطعن كان الاسناد حسنا أو صحيحا

(٢) لم أعرف من هو ؟ وأظنه سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى المترجم في التهذيب
(ج ٤ : ص ٢٠٨) ، وأما شيخه راشد بن يسار فلا أعرفه ولم أجده له ترجمة ؟

(٣) في الجنيحة « زيد بن ابراهيم » وهو خطأ ، بل هو يزيد بن ابراهيم التستري
أبو سعيد البصري (٤) في المصرية « ثم أراد بهما » ولا معنى لحرف « ثم » هنا أصلا
(م ٣٣ - ج ٢ المحلى)

٢٨٤ - مسألة - وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلى تلك الصلاة :-
 فإن ذلك مستحب - مكروه تركه - في كل صلاة ، سواء كان صلى (١) منفرداً لعذر
 أوفى جماعة ، ولا يصلها ولو مرات كلها وجد جماعة تصليها *
 وقد قال قوم : لا يصلها ثانية أصلاً . وقال أبو حنيفة : لا يصل ثانية الا الظاهر
 والتمتة فقط ، سواء كان صلاتها في جماعة أو منفرداً ، والأولى هي صلاته ، حاشا
 صلاة الجمعة ، فإنه ان صلاتها في بيته منفرداً أجزأته ، ولم يكن عليه أن ينهض الى
 الجامع ، فإن خرج الى المسجد والامام لم يسلم بعد من صلاة الجمعة ، فحين خروجه
 لذلك تبطل صلاته التي كان (٢) صلى في بيته ، وكانت التي تصلى مع الامام فرضه .
 وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا تبطل صلاته التي صلى في بيته بخروجه الى الجامع ،
 لكن بدخوله مع الامام (٣) في صلاة الجمعة تبطل التي صلى في منزله . وقال مالك :
 يعيد من صلى في منزله صلاة فرض مع الجماعة اذا وجدها تصلى تلك الصلاة ، جميع
 الصلوات حاشا المغرب فلا يعيدها ، قال : والأمر في أى الصلاتين فرضه الى الله (٤)
 تعالى ، قال (٥) : فإن صلى في جماعة لم يعد في أخرى *

قال أبو محمد : أما من منع من الاعادة جملة فإنه احتج بما رويناه من طريق
 أبي داود : ثنا أبو كامل يزيد بن زريع (٦) ثنا حسين - هو المعلم - عن عمرو بن
 شعيب عن سليمان بن يسار قال : أتيت ابن عمر على البلاط (٧) وهم يصلون ، فقلت :

(١) في المصرية « يصلى » وما هنا أحسن .

(٢) في اليمنية بحذف « كان » (٣) في اليمنية « بخروجه الى الجامع بخروجه مع
 الامام » وهو خلط لامعنى له

(٤) في اليمنية بحذف « الى » وهو خطأ (٥) فيها أيضا بحذف « قال »

(٦) بالزاي والراء وآخره مهملة مصنرفى اليمنية « ربيع » وهو خطأ

(٧) في الاصلين « فى البلاط » وصححناه من أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٦)

والبلاط موضع معروف بالمدينة

ألا تصلى معهم؟ قال: قد صليت، وسمعت رسول الله ﷺ يقول «لا تصلوا صلاة في يوم^(١) مرتين» *

قال علي: وهذا خبر صحيح لا يحل خلافه، ولا حجة لهم فيه ولم نقل قط — ومعاذ الله من هذا —: إنه يصلى على نية أنها الصلاة التي صلى، فيجعل في يوم واحد ظهريْن أو عصرين أو صبحين أو مغربين أو عتمتين، هذا كفر لا يحل القول به لأحد لكنه يصلى نافلة كما نص رسول الله ﷺ على ذلك *

وأما قول أبي حنيفة، فإنه احتج بأن التطوع بعد الصبح وبعد العصر لا يجوز، واحتج بالأخبار الواردة في ذلك، وغلبها على أحاديث الأمر، وغلبنا نحن أحاديث الأمر، وسند كره البرهان على الصحيح من العاملين إن شاء الله تعالى، بعد تمام كلامنا في هذه المسألة وفي التي بعدها إن شاء الله *

وأما قول مالك فإنهم احتجوا في المنع من أن يصلى مع الجماعة التي تصلى المغرب خاصة بأن قالوا: إن المغرب وتر النهار، فلو صلاها ثانية لشفعها، فبطل كونها وترًا *

قال علي: وهذا خطأ، لأن إحداها نافلة، والأخرى فريضة، باجماع منا ومنهم، والنافلة لا تشفع الفريضة، باجماع منا ومنهم *

وقالوا: لا تطوع^(٢) بثلاث، لأن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار منى منى» وهذا لا حجة لهم فيه، لأن الذي وجبت طاعته في إخباره بأن صلاة الليل والنهار منى منى — هو الذي أمر من صلى^(٣) ووجد جماعة تصلى أن يصلى معهم، ولم يخص صلاة بعد صلاة، وهو الذي أمر أن يتنفل في الوتر بواحدة أو بثلاث،

(١) قوله «في يوم» سقط من الأصلين وزدناه من أبي داود، والحديث نسبة المنذري للنسائي أيضا، وأعله بأن في أسنده عمرو بن شعيب. وعمرو ثقة حجة وسليمان بن يسار هو مولى ميمونة أحد الفقهاء السبعة والاسناد صحيح

(٢) في المصرية «لا تطوع» (٣) في المصرية «أمر به من صلى» وزيادة «به» لا معنى لها

والمعجب من احتجاجهم بهذا الظاهر ، ونسوا أنفسهم في الوقت فقالوا : يصلى الظهر والمصر والعتمه مع الجماعة ، فأجازوا له التطوع بأربع ركعات لا يسلم بيئها (١) ، وليس ذلك مثنى مثنى ، وهذا تناقض منهم . والحق في هذا هو أن جميع أوامره ﷺ حق (٢) ، لا يضرب بعضها ببعض ، بل يؤخذ بجميعها كما هي . وقالوا : إن وقت صلاة المغرب ضيق ، وهذا خطأ ، لأن الجماعة التي وجدها تصلى ، لا شك في (٣) أنها تصلى في وقت تلك الصلاة بلا خلاف ، فإضايق وقتها بعد ، فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المغرب م والحنفيون مآ . وبالله تعالى التوفيق *

وأما تخصيص المالكيين (٤) بأن يصلى من صلاها منفرداً نخطأ لأنه لم يأت بتخصيص ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ، ولا قول صاحب ولا قياس ، ولا رأى صحيح ، وإن كانت الصلاة فضلاً لمن صلى منفرداً قلنا أفضل لمن يصلى (٥) في جماعة ولا فرق ، وفضل صلاة الجماعة قائم (٦) في كل جماعة يجدها ولا فرق *

وأما قولهم : انه (٧) لا يدرى أيهما صلاته نخطأ ، لأنهم لا يختلفون في أنه إن لم يصل مع الجماعة التي وجدها تصلى — غير راغب عن سنة رسول الله ﷺ — فلا اثم عليه فاذا لاخلاف عندهم في أنه إن لم يصل فلا يلزمه أن يصلى ولا بد : — فلا شك في أنها نافلة (٨) إن صلاها ، لأن هذه هي (٩) صفة النافلة ، فلا خلاف (١٠) في أن إن شاء صلاها وإن شاء لم يصلها *

وأيضاً فإنه لا يخلو إذا صلى مع الجماعة وقد صلى تلك الصلاة (١١) قبل — :

(١) في المصرية « لا يسلم منها » وما هنا أحسن (٢) في النجدة « حتى » بدل « حق » وهو خطأ ظاهر (٣) في النجدة بمحذف « في »

(٤) في النجدة « فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المالكيين » فسقط من الكلام ما أفسد المعنى (٥) في النجدة « لمن صلاها »

(٦) في النجدة « قائم » بدل « قائم » وهو خطأ لا معنى له

(٧) في النجدة بمحذف « انه » (٨) في المصرية « في أنها هي نافلة »

(٩) في النجدة بمحذف « هي » (١٠) في النجدة « بلا خلاف »

(١١) في النجدة « وقد صلى مع الجماعة تلك الصلاة » وهو خطأ

من أن يكون نوى صلاته إياها أنه فرضه ونوى ذلك أيضاً في التي صلى في منزله ، فان كان فعل هذا ، فقد عصى الله تعالى ورسوله ﷺ وخرق الاجماع ، في ان صلى صلاة واحدة في يوم مرتين ، على ان (١) كل واحدة منهما فرضه الذي أمر به ، أو يكون لم ينو (٢) شيئاً من ذلك في كليهما ، فهذا لم يصل أصلاً ، ولا تجزيه واحدة منهن ، وهو عاثر عاص لله تعالى أو يكون نوى في الأولى أنها فرضه وفي الثانية أنها نافلة ، أو في الأولى أنها نافلة وفي الثانية أنها فرضه ، فهو كما نوى ، ولا يمكن غير هذا أصلاً . وقال الأوزاعي : الثانية هي فرضه *

قال علي : والحق في هذا : أنه إن كان ممن له عذر في التخلف عن الجماعة فصلى وحده ، أو صلى في جماعة — فالأولى فرضه بلا شك ، لأنها هي التي أدى على أنها فرضه ، ونوى ذلك فيها ، وقد قال رسول الله ﷺ : « اتما الاعمال بالنيات ، وانما لسكل (٣) امرئ ما نوى » ، وإن كان ممن لا عذر له في التأخر عن الجماعة ، فالأولى (٤) إن صلاها وحده باطل ، والثانية فرضه ، وعليه أن يصلي ولا بد ، على ما نذكر في وجوب فرض الجماعة ان شاء الله تعالى . والجمعة وغيرها في كل ذلك سواء *

وأما قول أبي حنيفة وأصحابه فيمن صلى الجمعة في منزله لعذر عذر فباطل ، لوجوه أولها تفريقه في ذلك بين الجمعة وغيرها بلا برهان ، والثاني : أنه فرق (٥) بين الجمعة وغيرها فقد أخطأ في قوله : إنها تجزئ إذا صلاها منفرداً لعذر عذر في منزله . والثالث : بطلان تلك الصلاة بعد أن جوزها ، إما بخروجه الى الجامع ، وإما بدخوله مع الامام ، وكل ذلك آراء فاسدة مدخولة (٦) ، وقول في الدين بغير علم *

قال علي : فاذا قد بطلت هذه الاقوال كلها فانذكر ماصح عن رسول الله ﷺ

في ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد

(١) في النجية « ليس على أن » وزيادة « ليس » خطأ مقسود للمعنى

(٢) في النجية « لم يبق » هو خطأ (٣) في المصرية « ولكل امرئ »

(٤) في النجية « والأولى » (٥) في المصرية « أنه إن فرق » وزيادة « ان »

خطأ لا معنى له (٦) في النجية « من حوله » وهو خطأ وتصحيف

ابن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني أبو الربيع الزهراني وأبو كامل الجحدرى قالا (١) ثنا حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال (لى) (٢) رسول الله ﷺ : « وكيف أنت اذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، أو يميتون الصلاة (٣) عن وقتها ؟ قلت : فما تأمرنى ؟ قال : صل الصلاة (٤) لوقتها ، فان (٥) أدركتها فيهم فصل فاتها لك نافلة » *

وبه الى مسلم : حدثني زهير بن حرب ثنا اسماعيل — هو ابن ابراهيم بن عليمة — عن أيوب السختياني عن أبي العالية البراء (٦) قال : قال : أخر ابن زياد الصلاة ، فجاء (٧) عبد الله بن الصامت فذكرت له صنيع (٨) ابن زياد فقال : سألت أبا ذر كما سألتني فقال : « إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فضرب نخذي وقال (٩) صل الصلاة لوقتها ، فان أدركتك (الصلاة معهم (١٠) فصل ، ولا تقل إني (قد (١١) صليت فلا أصلى » *

فهذا عموم منه ﷺ لكل صلاة ، ولمن صلاها في جماعة أو منفرداً لا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالدعوى بلا دليل . وبالله تعالى التوفيق *

وأخذ بهذا جماعة من السلف كما رويناه عن أبي ذر : أنه أفتى بذلك ، وكما رويناه

- (١) في المصرية « قال » وهو خطأ (٢) كلمة « لى » زناها من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) (٣) في المصرية « أو يمسون الصلاة » بالسين وهو تصحيف وفي الجنية بمحذوها والتصحيح من مسلم (٤) في المصرية « الصلاة » بمحذف « صل » وهو خطأ (٥) في المصرية « ان » بدون الفاء وهو خطأ (٦) البراء بفتح الباء وتشديد الراء نسبة الى برى الاشياء كما قال السمعاني ، وأبو العالية اسمه زياد بن فيروز و قيل غير ذلك ، بصري تابعى ثقة مات في شوال سنة ٩٠ (٧) في مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) « فجاءني » (٨) في المصرية « صنع » وما هنا هو الموافق لمسلم (٩) في المصرية « فقال » وما هنا هو الموافق لمسلم ، وقد اختصر المؤلف الحديث (١٠ و ١١) الزيادة في الموضعين من صحيح مسلم

عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك أن أبا موسى الأشعري والنعمان بن مقرن اتعدا موعداً فجاء أحدهما إلى صاحبه وقد صلى ، فصلّى الفجر مع صاحبه . وبه إلى حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحميد كلاهما عن أنس بن مالك قال : قدمنا مع أبي موسى الأشعري فصلّى بنا الفجر في المربد (١) ، ثم جئنا إلى المسجد الجامع فإذا المغيرة بن شعبة يصلى بالناس ، والرجال والنساء مختلطون ، فصلينا معهم . فهذا فعل الصحابة في صلاة الفجر بخلاف (٢) قول أبي حنيفة ، وبعد أن صلوا جماعة بخلاف قول مالك ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف يخص صلاة المنفرد دون غيره . *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر (٣) عن سعد بن عبيد عن صلة بن زفر العبدي : خرجت مع حذيفة فمر بمسجد فصلّى معهم (٤) الظهر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلّى معهم العصر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلّى معهم المغرب وشفع بركة وكان قد صلى . *

وعن قتادة قال : يعيد العصر إذا جاء الجماعة . قال سعيد بن المسيب : صل مع القوم فإن صلاتك معهم تفضل صلاتك وحدك بضعا وعشرين صلاة . *

وعن سفيان عن جابر (٥) عن الشعبي : لا بأس أن تعاد الصلاة كلها . وعن ابن جريج عن عطاء : إذا صليت المكتوبة في البيت (٦) ثم أدركتها مع الناس فأتى أجعل التي صليت في بيتي نافلة ، وأجعل التي (٧) صليت مع الناس المكتوبة ، ولولم أدرك إلا ركعة واحدة منها . *

قال : وسئل عطاء عن المغرب يصلّيها الرجل في بيته ثم يجد الناس فيها ؟ قال : أشفع التي صليت في بيتي بركة ثم أسلم ثم ألحق بالناس ، فأجعل التي هم فيها المكتوبة . *

(١) في النسخة « بالمربد » (٢) في النسخة « خلاف »

(٣) جابر هو ابن يزيد الجعفي وقد ضعفه المؤلف جدا كما مضى مرارا

(٤) في النسخة « يصلي معهم » وهو خطأ

(٥) جابر هو الجعفي أيضا (٦) في النسخة « في بيتي »

(٧) في النسخة « الذي » وهو خطأ

ورويانا عن وكيع عن عمرو بن حسان عن وبرة^(١) قال : صليت أنا وإبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود المغرب ، ثم جئنا الى الناس وهم في الصلاة ، فدخلنا معهم ، فلما سلم الامام قام إبراهيم فشفع بركة *
قال أبو محمد : لم يشفع عبد الرحمن ، وكل ذلك مباح ، لانه تطوع ، لم يأت نهى عن شيء منه *

وعن حماد بن سلمة أخبرنا عثمان البتي^(٢) عن أبي الضمحي : أن مسروقاً صلى المغرب ، ثم رأى قوماً يصلون فصلى المغرب معهم في جماعة ، ثم شفع المغرب بركة *
وعن وكيع عن الربيع بن صبيح^(٣) قال : تعاد الصلاة إلا الفجر والعصر ، ولكن اذا أذن في المسجد فالفرار^(٤) أقبح من الصلاة *

قال أبو محمد : فان ذكروا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع : أن ابن عمر قال : إن كنت قد صليت في أهلك ثم ادركت الصلاة في المسجد مع الامام فصل معه ، غير صلاة الصبح والمغرب ، فانهما لا يصليان في يوم مرتين : — فلا حجة لهم في هذا ، لانهم قد خالفوه ، فخالفه أبو حنيفة في زيادته العصر فيما لا يعاد وخالفه مالك في اعادة صلاة الصبح ، ومن أقر على نفسه بخلاف الحق والحجة ، فقد كفى خصمه مؤنته . والله تعالى التوفيق *

٢٥٨ - مسألة - وأما الركعتان بعد العصر فان أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وأما الشافعي فانه قال : من فاتته ركعتان قبل الظهر أو بعده^(٥) فله أن يصليهما بعد

(١) أما عمرو بن حسان فلم أعرف من هو ؟ وأما وبرة فانه بفتح الواو والباء الموحدة والراء ، وأظنه وبرة بن عبد الرحمن فانه من هذه الطبقة يروى عن ابن عباس وابن عمرو الشعبي وسعيد بن جبير وغيرهم ، وسقط هذا الاسم من الجنية

(٢) البتي بفتح الباء الموحدة وكسر التاء المثناة المشددة

(٣) الربيع بفتح الراء وكسر الباء وصبيح بفتح الصاد المهملة وكسر الباء وآخره

حاء مهملة (٤) في الجنية « والفرار » وهو غير الصواب (٥) قوله « أو بعده » سقط من المصرية

العصر، فإن (١) صلاحها بعد العصر فله أن يثبتهما في ذلك الوقت فلا يدعيهما أبداً .
وقال أحمد بن حنبل : لا أصليهما ، ولا أنكر على من صلاهما : وقال أبو سليمان : هما
مستحبتان *

قال علي : حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة عن اسماعيل بن
جعفر أخبرني محمد - هو ابن أبي حرملة (٢) - أنا أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف :
أنه سأل عائشة عن السجدة التي كان رسول الله ﷺ يصليها بعد العصر ؟
فقلت : « كان يصليهما قبل العصر ، ثم انه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد
العصر ، ثم أثبتهما ، وكان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة (٣) أثبتها » (٤)
قال علي : بهذا تعلق الشافعي ، ولا حجة له فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل
إنهما لا تجوزان إلا لمن نسيهما أو شغل عنهما ولو لم تكن صلاتهما حينئذ جائزة
حسنة ما أثبتهما في وقت لا تجوزان فيه *

وأما أبو حنيفة ومالك فاحتج لهما (٥) بما روينا من طريق أبي داود : حدثنا
عبيد الله (٦) بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثنا عبي - هو يعقوب بن
إبراهيم بن سعد - ثنا أبي عن محمد بن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان
مولى عائشة أنها حدثته : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر - يعني
ركعتين .. (٧) وينهي عنهما (٨) ويواصل وينهي عن الوصال » *

(١) في المصرية « وإذا »

(٢) في النجدة « اسماعيل بن جعفر ومحمد هو ابن أبي حرملة » وهو خطأ

(٣) في النجدة بحذف كلمة « صلاة » (٤) في مسلم « وكان إذا صلى صلاة أثبتها »

(ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠) (٥) في النجدة « فاحتجنا » وما هنا أحسن

(٦) عبيد الله بالتصغير ، وفي المصرية بالتكثير وهو خطأ ، وقد ساق المؤلف نسبه

من عنده - وهو كذلك - ولكنه ليس في أبي داود ، وإنما فيه « عبيد الله بن

سعد » فقط (ج ١ : ص ٤٩٤) (٧) قوله « يعني ركعتين » تفسير من المؤلف

وليس في أبي داود ، (٨) أى عن هذه الصلاة ، وفي النجدة « عنهما » وهو

(م ٣٤ - ج ٢ المحلى)

وبما رويناه من طريق البزار : ثنا يوسف بن موسى ثنا جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « إنما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه جاءه مال فقسمه ، شغله عن الركعتين ، بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ولم يعد لهما » *

وبما رويناه من طريق ابن أيمن : ثنا قاسم بن يونس ثنا أبو صالح عبد الله ابن صالح ثنا الليث ثنا خالد بن يزيد ^(١) عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن بابي ^(٢) مولى عائشة أم المؤمنين ^(٣) أن موسى بن طلحة أخبره : « أن معاوية لما حجج دخلنا عليه ، فسأل ابن الزبير عن الركعتين بعد العصر اللتين صلاهما رسول الله ﷺ ؟ فقال : أخبرني عائشة ، فأرسل معاوية المسور بن مخرمة الى عائشة : هل صلاهما رسول الله ﷺ عندك ؟ ^(٤) قالت : لا ، ولكن أخبرني أم سلمة أنه صلاهما عندها ، فأرسل معاوية المسور الى أم سلمة يسألها ^(٥) ، فقالت : دخل على رسول الله ﷺ بعد العصر فصلى ركعتين ، فقلت : يا رسول الله لقد رأيتك اليوم صليت صلاة ما رأيتك تصلّيها فقل : شغلني خصم ^(٦) فكانت ركعتين ^(٧) وكنت ^(٨) أصليهما ^(٩) قبل العصر فأحببت أن أصليهما الآن ، قالت : لم أر رسول الله ﷺ صلاهما قبل ذلك اليوم ولا بعده » *

خطأ ويدل عليه ما ساقى المؤلف من احتجاجه بهذا للدلالة على أنه لم ينه عن الركعتين . وكذلك هو في البيهقي (ج ٢ : ص ٤٥٨) (١) هو الجمحي المصري أبو عبد الرحيم ثقة مات سنة ١٣٩ وفي العينية « خالد بن زيد » وهو خطأ (٢) ويقال « عبد الله بن باباه » ويقال « ابن بابيه » وقيل أنهم ثلاثة مختلفون والراجح أنه واحد اختلف في اسم أبيه ، وهو الذي قاله ابن المديني والبخاري (٣) هكذا هنا أنه مولى عائشة ، والذي في التهذيب « مولى آل حجير بن أبي أهاب ويقال مولى يعلن بن أمية » فالله أعلم (٤) كلمة « عندك » محذوفة من العينية (٥) في العينية فسألها (٦) في المصرية « شغلني خصم » (٧) في العينية « ركعتي » وهو خطأ (٨) في العينية « فكنت » (٩) في المصرية « أصليها »

وبما (١) رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان - هو الثوري - ثنا أبو اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي دبر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا العصر والصبح (٢) » *

وبما رواه بعض الناس عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن تيس عن ذكوان عن أم سلمة : « صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين ، فقلت : يا رسول الله ، صليت صلاة لم تصلها ؟ (٣) قال : قدم علي مال فشغلني عن ركعتين . كنت أركعهما بعد الظهر فصليتهما الآن ، قلت : يا رسول الله ، أفنقضيهما (٤) إذا فاتتا ؟ قال : لا » *

وبما رواه أيضا من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عبد الرحمن بن أبي سفيان (٥) : « أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها (٦) عن السجدين بعد العصر ؟ فقلت : ليس عندي صلاحهما لكن أم سلمة حدثتني (٧) أنه صلاحهما عندها ، فأرسل إلى أم سلمة فقالت : صلاحهما رسول الله ﷺ عندي ، لم أره صلاحهما قبل ولا بعد ، قل : هما سجدتان كنت أصليهما بعد الظهر فقدم علي قلائص من الصدقة ففسدتهما حتى صليت العصر ، ثم ذكرتهما ، فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون (٨) فصليتهما عندك » *

وذكروا الاخبار التي وردت في النهي عن الصلاة بعد العصر ، وسند كرها

-
- (١) في النجنية «وربما» وهو خطأ سخيف (٢) في النجنية «إلا الصبح والعصر» والحديث رواه أبو داود عن محمد بن كثير عن الثوري (ج ١ ص ٩٢) والبيهقي من طريق الحسين بن حفص عن الثوري (ج ٢ ص ٥٩) (٣) في المصرية لم «تصلها» وفي النجنية لم «تصلها» وكلاهما خطأ ظاهر (٤) في النجنية «أنقضهما» وهو خطأ (٥) في النجنية «عبد الرحمن بن سفيان» ونرجح ما هنا — وهو الذي في المصرية — لاتفاق النسختين فيما سيأتي على «عبد الرحمن بن أبي سفيان» . وعبد الرحمن هذا لم أجد له ترجمة ولا ذكرا في كتب الرجال ؟
- (٦) في النجنية «فسألها» وهو خطأ (٧) في النجنية «لكن حدثتني أم سلمة» .
- (٨) في النجنية «يرون»

ان شاء الله بعد هذه المسألة . وبه تعالى تنأيد *

قال على : وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه *

أما حديث ذكوان عن عائشة ، فليس فيه نهى عنها وإنما فيه نهى عنها (١) ،
يعنى عن الصلاة بعد المصرفة ، وهذا صحيح ، وإذ ذلك كذلك قالوا يجب اعتزال
فعله ونهيه فننهى عن الصلاة بعد العصر ، ونصلى ما صلى عليه السلام ، ونخص الأقل
من الأكثر ، ونستعملهما جميعاً ، ولا نخالف واحداً منهما ، ولا فرق بين من ترك
الركعتين اللتين صح أنه عليه السلام صلاهما بعد العصر ونهى عنها من أجل نهيه
عن الصلاة بعد العصر : — وبين من ترك نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد العصر
من أجل صلاته الركعتين بعد العصر . ولو قالت : وكان ينهى عنها ، لكان ذلك
يدل على أنها له خاصة ، ولكن لا يحل بالكذب ولا الزيادة فى الرواية ، ومن فعل
ذلك فليتبوأ مقعده من النار . فسقط تعلقهم بهذا الخبر جملة *

وأما حديث ابن عباس فمأول من وجوه : أولها أن جرير بن عبد الحميد
لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء ، وتقلت عقله ، هذا معروف (٢)
عند أصحاب الحديث (٣) . وثانيها أنه لو صح ومعنا نحن ابن عباس يقول
ذلك — : لما كانت فيه حجة ، لانه رضى الله عنه أخبر بما عرف ، وأخبرت عائشة
بما كان عندها ، مما لم يكن عند ابن عباس : من أن رسول الله ﷺ لم يدع الركعتين
بعد العصر الى أن مات . فهذا العلم الزائد الذى لا يحل تركه ، ومن أبى وقال :
علمت (٤) ، أولى ممن قال : لا أعلم (٥) وكلاهما صادق . وثالثها أنه حتى لو صح قول

(١) فى النية « فليس فيه ينهى عنها وإنما فيه نهى عنها » وهو خطأ واضح

(٢) فى المصرية « هذا المعروف »

(٣) فى التهذيب عن أحمد فى الكلام على عطاء « من سمع منه قديماً فسماعه
صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء ، سمع منه قديماً سفيان وشعبة ، وسمع منه
حديثاً جرير وخالد » الخ وقال ابن معين « عطاء بن السائب اختلط ، وما سمع منه
جرير وذووه ليس من صحيح حديثه »

(٤) فى النية « وقد علمت » وهو خطأ ظاهر (٥) فى النية « ولم أعلم »

ابن عباس ولم يأت عن أحد من الصحابة خلافه — لما كانت فيه حجة ، لان فعل رسول الله ﷺ الشيء مرة واحدة حجة باقية ، وحق ثابت أبداً ، ما لم ينه عما فعل من ذلك ، ومن قال : لا يكون فعل رسول الله ﷺ الشيء حقاً إلا حتى يكرر فعله^(١) فهو كافر مشرك ، وسخيف مع ذلك^(٢) ، لانه يقال له مثل ذلك فيما فعل مرتين أو ثلاثاً أو ألف مرة ولا فرق ، وهذا لا يقوله مسلم ولا ذو عقل . والعجب أنهم يقولون : إن صاحب إذا روى خبراً عن رسول الله ﷺ ثم خالفه فذلك دأبل عندهم على وهن الخبر ، وقد صح عن ابن عباس الصلاة بعد العصر كما نذكر بعد هذا ! فها علاوا هذا الخبر بمخالفة ابن عباس لما روى في ذلك ! ولكنهم لا مؤونة عليهم من التناقض . فسقط هذا الخبر جملة . وبالله تعالى التوفيق *

وأما خبر موسى بن طلحة فلا حجة لم فيه ، لوجوه : أولها ضعف سنده ، لانه من طريق أبي صالح كاتب الليث وهو ضعيف^(٣) ، وفيه سعيد بن أبي هلال وليس بالقوى^(٤) ، ولم يذكر فيه موسى بن طلحة معاً من أم سلمة ولا من عائشة رضي الله عنها . والثاني أنه ليس فيه نهى عن صلاتهما . والثالث أنه لو صح لكان حجة لنا ، لان فيه : « أن رسول الله ﷺ صلى الركعتين بعد العصر » ولو كانتا لا تجوزان أو

(١) في الجنية « الا حتى يكون فعله » وهو لا معنى له

(٢) قوله « مع ذلك » زيادة من الجنية

(٣) عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث بن سعد ثقة أخطأ في بعض أحاديث . فأخذت عليه ، وانفرد عن شيخه بأشياء لم يروها غيره فأنكرها بعضهم وماهى بموضع نكارة قال يحيى بن بكير « هل جثا الليث قط الا وأبو صالح عنده ! رجل كان يخرج صه الى الاسفار والى الشريف (كذا في التهذيب) وهو كاذب ، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره !! » وقد روى البخارى في صحيحه عن أبي صالح هذا كما حققه ابن حجر (٤) سعيد ثقة ، وثقة ابن سعد والمجلى وابن خزيمة والدارقطنى والخطيب والبيهقى وابن عبد البر وغيرهم وقال أحمد « ما أدري أى شيء ؟ يخلط في الاحاديث ! » وما هذا بكاف في تضعيفه مع قول من وثقة ، قال ابن حجر « وقال ابن حزم : ليس بالقوى ، ولعله اعتمد على قول الامام احمد فيه »

مكروهين ما فعلهما عليه الصلاة والسلام ، وفعله عليه السلام حق وهدى ، سواء فعله مرة أو ألف مرة ، ومن قال : إن فعله ضلال فهو كافر . والرابع أنه قد صح خلاف هذا عن أم سلمة رضى الله عنها كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . والخامس أنه موضوع بلا شك ، لأن فيه إنكار عائشة أنه عليه السلام صلاهما عندها ، ونقل التواتر عن عائشة من رواية الأئمة : إنه لم يزل عليه السلام يصلبهما عندها ، مثل عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير ومسروق والأشود بن يزيد وطاوس وأبى سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وأمين وغيرهم *

وهذا القول سواء سواء أيضاً في حديث أم سلمة الذى ذكرنا من طريق عبد الرحمن بن أبى سفيان ، وعبد الرحمن هذا مجهول ، ولم يذكر أيضاً أنه سمعه من أم سلمة ، وهو خبر موضوع لاشك فيه لأن فيه كذباً (١) ظاهراً لاشك فيه ، وهو مانسب الى عائشة من قولها : ليس عندي صلاهما : وقد ذكرنا من روى تكذيب هذا أنفاً ، ولأن فيه أيضاً لفظاً لا يجوز البتة أن يقوله عليه السلام ، وهو « فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس ينظرون الى فصليتهما عندك » إذ لا يخلو فعلهما أن يكون مكروهماً أو حراماً أو مباحاً حسناً ، فإن كان حراماً أو مكروهماً ، فنسب الى رسول الله ﷺ التستر المحرمات فهو كافر ، لتفسيره (٢) رسول الله ﷺ ، وقد أمر (٣) عليه السلام أن يقرأ على الناس : وما أريد أن أخالفكم الى ما أنها كم عنه) ومن المحال الممتنع أن يتعفى عليه السلام بتكليف صلاة مكروهة لا أجر فيها فهذا هو التكليف الذى أمره تعالى أن يقول فيه : (وما أنا من المتكافين) وحاشى الله تعالى أن يفعل عليه السلام — قاصداً الى فعله — إلا ما يقربه من ربه تعالى وقد ينسبه تعالى الشيء ليس لتأفيه (٤) ما يقربنا من ربنا عز وجل . ولا مزيد *

(١) في العينية «لأنه كذباً» وهو خطأ أولحن .

(٢) في العينية «لتفسيره» وهو خطأ (٣) في العينية «وما أمر» وهو خطأ غريب

(٤) في المصرية «وينسبه» بجذف «قد» وما هنا أحسن

(٥) في المصرية «الشيء» لتأفيه بجذف «ليس» وهو خطأ

وأما حديث علي بن أبي طالب فلا حجة فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه إلا إخباره رضي الله عنه بما علم ، من أنه لم ير رسول الله ﷺ صلاتهما ، وهو الصادق في قوله ، وليس في هذا نهى عنهما ، ولا كراهة لهما ، فما صام (١) عليه السلام قط شهراً كاملاً غير رمضان ، وليس هذا بموجب كراهية صوم شهر كامل تطوعاً (٢) ثم قد روى غير على أنه عليه السلام صلاتهما فكل أخبر بعلمه ، وكلهم صادق . ثم قد صح عن علي خلاف ذلك ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وهم يقولون : ان صاحب اذا روى حديثاً وخالفه فهذا دليل عندهم على سقوط ذلك الخبر ، فها قالوا هذا هنا !

وأما حديث حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة لحديث منكر ، لانه ليس هو في كتب حماد بن سلمة ، وأيضا فانه منقطع ، لم يسمعه ذكوان من أم سلمة . برهان ذلك : أن أبا نوليد الطيالسي روى هذا الخبر عن حماد ابن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة : « ان النبي ﷺ صلى في بيتها ركعتين بعد العصر ، فقلت ما هاتان الركعتان ؟ قال : كنت أصليهما بعد الظهر ، وجاءني مال فشغلتني فصاليهما الآن » فهذه هي الرواية المتصلة ، وليس فيها « أفنقضيهما نحن ؟ قال : لا » (٣) فصح أن هذه الزيادة لم يسمعه ذكوان من أم سلمة ، ولا ندرى عن (٤) أخذها ؟ فسقطت (٥) . ثم لو صحت هذه اللفظة لما كان لهم فيها حجة أصلاً لانه ليس فيها نهى عن صلاتهما (٦) أصلاً ، وانما فيها النهي عن قضائهما فقط ، فلا يحمل توثيب كلامه عليه السلام الى ما لم يقله تلبساً من

(١) في الجنية « وما صام » وما هنا أحسن (٢) في الجنية وليس هذا بموجب كراهية صوم رمضان وهو خطأ سخيف (٣) في الجنية « فهذه هي الرواية المتصلة فيها أنقضيهما نحن قال لا » وهو خطأ (٤) في الجنية « من » وهو خطأ (٥) ثم أن رواية ذكوان عن عائشة — التي ذكرها المؤلف — هي المعروفة ، وأما الأولى — روايته عن أم سلمة فنكرة . وقد روي البيهقي (ج ٢ ص ٤٥٧) حديث ذكوان عن عائشة من طريق عبد الملك بن إبراهيم عن حماد عن الأزرق عن ذكوان ، وليس فيها زيادة أفنقضيهما الخ

(٦) في المصرية « فيه » وهو خطأ (٧) في الجنية « أيضاً » بدل « أصلاً »

فاعل ذلك (١) في الدين . فسقط كل ما تعلقوا به . والله الحمد *

وأما أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر ، فسنذكرها إن شاء الله تعالى إثر هذه المسألة والكلام عليها ، بحول الله تعالى وقوته *

وأما تعلق الشافعي بحديث رسول الله ﷺ الذي ذكرنا من أنه عليه السلام « كان إذا صلى صلاة أتيها » فلا حجة له فيه ، لأنه ليس فيه نهى عن أن يصليهما من لم ينس الركعتين قبل العصر ، وليس فيه إلا الإباحة للصلاة (٢) حينئذ ، إذ لو لم تكن جائزة لما صلاها عليه السلام ، قاضياً ولا مثبِتاً ، وفي اثباته عليه السلام إياها أصح بيان بأنها حينئذ جائزة حسنة ، ولم يقل عليه السلام : أنه لا يصليهما إلا من نسيهما . فسقط تعلقه به *

قال علي فاذا سقط كل ما شغبوا به فلنذكر ان شاء الله عز وجل — الآثار الواردة في الركعتين بعد العصر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير ، قال زهير ثنا جرير ، وقال ابن نمير : ثنا أبي ، ثم اتفقا جميعاً : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر هندي قط (٣) » *

وبه إلى مسلم : ثنا علي بن حجر أنا علي بن مسهر أنا أبو إسحق الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة قالت صلاتان ما تركهما رسول الله ﷺ في بيتي قط سرا ولا علانية : ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر (٤) » وبه إلى مسلم : ثنا حسن (٥) الحلواني ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن ابن طاوس

(١) في البنية « من قائل » (٢) في البنية « إلا إباحة الصلاة »

(٣) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠) (٤) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)

(٥) في البنية « الحسن » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٢٩) « حسن بن علي الحلواني »

عن أبيه عن عائشة قالت : « لم يدع رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر » :
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا ابراهيم بن احمد الباقلي ثنا
 الفربري ثنا البخاري ثنا ابو نعيم — هو الفضل بن دكين — ثنا عبد الواحد
 ابن ايمن حدثني أبي انه سمع عائشة أم المؤمنين قالت : « والذي ذهب به — تعني
 رسول الله ﷺ — ما تركهما حتى بقي الله تعالى ، تعني الركعتين بعد العصر ، قالت :
 وما بقي الله حتى قتل عن الصلاة » *

فهذا غاية التأكيد فيهما ، وقد روتهما أيضاً مسلمة وميمونة أم المؤمنين (١) ،
 ونعيم الداري ، وعمر بن الخطاب ، وزيد بن خالد الجهني ، وغيرهم ، فصار نقل تواتر
 يوجب العلم *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا احمد بن محمد البرقي القاضي ثنا
 أبو عمر — هو عبد الله بن عمرو الرقي — ثنا عبد الوارث بن سعيد التنوري ثنا
 حنظلة — هو ابن أبي سفيان الجمحي — عن عبد الله بن الحارث بن نوفل قال : صلى بنا
 معاوية العصر فرأى ناسا يصلون ، فقال : ما هذه الصلاة ؟ فقالوا : هذه فتية (٢)
 عبد الله بن الزبير ، فجاء عبد الله بن الزبير مع الناس ، فقال له معاوية : ما هذه
 الفتية التي تفتي : أن يصلوا بعد العصر ؟ فقال ابن الزبير : حدثني زوج رسول الله
 ﷺ : « أنه عليه السلام صلى بعد العصر » فأرسل معاوية الى عائشة فقالت : هذا
 حديث ميمونة بنت الحارث فأرسل الى ميمونة رسولين فقالت : إنما حدثت : « أن رسول
 الله ﷺ كان يجهز جيشاً فخبسوه حتى أهرق العصر ، فصلى العصر ثم رجم فصلى ما كان
 يصلي قبلها ، قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى (٣) صلاة أو فعل شيئاً يحب أن
 يداوم عليه » فقال ابن الزبير : أليس قد صلى ؟ والله لنصليته !
 قال علي : ظهرت حجة ابن الزبير ، فلم يجوز عليه الاعتراض

(١) في التيمية « أم المؤمنين » وما هنا أحسن (٢) في المصرية « هذا فتية »
 وهو خطأ ، وإن كان يمكن تأويله (٣) في التيمية « وكان إذا صلى »
 (م ٣٥ — ج ٢ المحلى)

قال على : وقالوا : قد كان عمر يضرب الناس عليها ، وابن عباس معه ، قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله (١) ﷺ ، لا في عمر ولا في غيره ، بل هو عليه السلام الحجة على عمر وغيره . وقد خالف عمر في ذلك طوائف من الصحابة *
وقد صح عن عمر وعن ابن عباس اباحة الركوع والتطوع ، والوجه الذي من أجله ضرب عمر عليها فقد خالفوا عمر رضي الله عنه في ذلك *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا عبد الله بن جعفر بن الورد (٢) ثنا يحيى بن أيوب بن بادى العلاف (٣) ثنا يحيى بن بكير حدثني الليث بن سعد عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل — يتيم عروة بن الزبير (٤) — عن عروة : « أخبرني تميم الداري أو أخبرت أن تيمما الداري ركب ركعتين بعد العصر ، فأناه عمر فضر به بالدرة ، فأشار اليه تميم : أن اجلس فجلس عمر حتى فرغ تميم ، فقال لعمر : لم ضربتني ؟ فقال له عمر : لانك ركعت هاتين الركعتين وقد نهيت عنهما ، قال له تميم (٥) اني قد صليتهما مع من هو خير منك : رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال له عمر اني ايس في إياكم أيها الزهط ، ولكني اخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر الى المغرب ، حتى يروون بالساعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ أن يصلى فيها كما صلوا بين الظهر والعصر ، ثم يقولون : قد رأينا فلانا وفلانا يصلون بعد العصر » *

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن

- (١) في المصرية « لا حجة في أحد على رسول الله » وفي اليمنية « لا حجة على أحد دون رسول الله » فجمنا منهما ما كان أصح وأحسن في المعنى ، والذي هو عادة ابن حزم في كلامه ، بل هي كلمة قديمة اقتبسها بهذا اللفظ
(٢) في اليمنية « الورد » زيادة الالف وهو خطأ ، ولعبد الله هذا ذكر في التهذيب (ج ١١ ص ١٨٥ و ٤٢٩) (٣) بادى بالباء الموحدة بوزن وادي ، والعلاف بالفاء وفي اليمنية « العلاق » وهو تصحيف
(٤) سمي يتيم عروة لأن أباه كان أوصى به اليه . (٥) في اليمنية بحذف « له »

جرىج ممعت أبا سعيد الأحمى (١) يحدث عن السائب مولى الفارسيين عن زيد بن خالد الجنبى : « أن عمر رآه يصلى بعد العصر ركعتين — وعمر خليفة — فضربه بالدرّة وهو يصلى كما هو ، فلما انصرف قال له زيد : يا أمير المؤمنين ، فوالله لا أدهما أبداً بعد إذ رأيت رسول الله ﷺ يصليهما ، فجلس إليه عمر ، وقال : يا زيد بن خالد فولا أنى أخشى أن يتخذها (٢) الناس سلفاً الى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما » *
فهذا نص جلى ثابت عن عمر بإجازته التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس وتقارب الغروب * *

ورويانا بالاسناد الثابت عن شعبة عن أبي جمرّة نصر بن عمران الضبّعي (٣) قال قال ابن عباس : لقد رأيت عمر بن الخطاب يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ثم قال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك وبين أن تغيب الشمس *
قال على : هم يقولون في الصاحب (٤) بروى الحديث ثم يخالفه : لولا أنه كان عنده علم بنسخه ما خالفه ، فيلزّمهم أن يقولوا ههنا : لولا أنه كان عند ابن عباس علم أثبت من فعل عمر ما خالف ما كان عليه مع عمر (٥) . وبمثل عن شعبة عن أبي شعيب عن طاوس : سئل ابن عمر عن الركعتين بعد العصر ؟ فرخص فيهما *

(١) لم أعرف أباسعيد هذا ولا شيخه السائب ؟ (٢) في النسخة « يتخذها » وهو خطأ
(٣) أبو جمرّة بالجيم والراء ، والضبّعى بفتح الضاد المعجمة والباء الموحدة وكسر العين المهملة (٤) في النسخة « بالصاحب » وهو خطأ (٥) في النسخة « ما كان عليه عمر » بحذف « مع »

تم الجزء الثانى من كتاب المحلى للعلامة ابن حزم بحول الله وقوته
ويتلوه الجزء الثالث ان شاء الله تعالى مفتتحاً بقول المصنف
(قال على هلا قالوا ان ابن عمر لم يكن الخ)
ونسأل الله التوفيق لاتمامه

صحيحة	الموضوع
٢	﴿الاشياء الموجبة غسل الجسد كله﴾
٢	المسألة ١٧٠ ايلاج الحشفة أو مقدارها في فرج المرأة الخ بوجب الغسل وبرهان ذلك
٤	المسألة ١٧١ فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد : وبالأجنب يجب الغسل والبلوغ ودليل ذلك
•	المسألة ١٧٢ الجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد الخ
•	المسألة ١٧٣ وكيفما خرجت الجنابة المذكورة فالغسل واجب وبرهان ذلك ومذاهب الأئمة في ذلك
٦	المسألة ١٧٤ ولو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها ودليل ذلك
٧	المسألة ١٧٥ فلو أن امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها إذا لم تنزل هي
٧	المسألة ١٧٦ ولو أن رجلا وامرأة أجنبيا وكان منهما وطء دون انزال فاغتسلا ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور فالغسل واجب في ذلك وبرهان ذلك
٨	المسألة ١٧٧ ومن أوج في الفرج وأجنب فعليه النية في غسله ذلك لما هما وعليه أيضا الوضوء ولا بد الخ
٨	المسألة ١٧٨ وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ وكذلك الطيب والسواك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وأدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام وقد أطنب المؤلف في هذه المسألة بما لا تجده في غير هذا الكتاب
١٩	المسألة ١٧٩ وغسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء المجتهدين وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه
٢٢	المسألة ١٨٠ وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد فان دفن بغير غسل أخرج ولا بد وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

صحيحة	الموضوع
٢٣	المسألة ١٨١ ومن غسل ميتا متوليا ذلك بنفسه بصب أو عرك فعليه أن يغتسل فرضا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٢٥	المسألة ١٨٢ ومن صب على مقتسل ونوى ذلك المقتسل الغسل أجزاء وبرهان ذلك
٢٥	المسألة ١٨٣ وانقطاع دم الحيض في مدة الحيض ومن جملته دم النفاس يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس
٢٦	المسألة ١٨٤ والنساء والحائض شيء واحد فأيتهما أرادت الحج والعمرة ففرض عليها أن تغتسل ثم تهل ودليل ذلك
٢٦	المسألة ١٨٥ والمرأة تهل بعمرة ثم تحيض ففرض عليها أن تغتسل في حجها وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٦ والمتصلة الدم الاسود الذي لا يتميز ولا تعرف أيامها فان الغسل فرض عليها الحج وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٧ ولا يوجب الغسل شيء غير ما ذكرنا أصلا
٢٨	﴿صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا﴾
٢٨	المسألة ١٨٨ أما غسل الجنابة فيختارون أن يجب ذلك فرضا أن يبدأ بغسل فرجه ان كان من جماع الحج ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام
٣٠	المسألة ١٨٩ وليس عليه أن يتدلك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه
٣٣	المسألة ١٩٠ ولا معنى لتخليل اللحية في الغسل ولا في الوضوء ودليل ذلك وسرد حججهم ومناقشتها
٣٧	المسألة ١٩١ وليس على المرأة أن تخلل شعر ناصيتها أو ضفائرها في غسل الجنابة قطع
٣٧	المسألة ١٩٢ ويلزم المرأة أن تخلل ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض وغسل النجعة والغسل من غسل الميت ومن النفاس وبرهان ذلك وبيان مذاهب

الموضوع	صحيفة
علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه	
المسألة ١٩٣ فلو انقمس من عليه غسل واجب في ماء جار اجزأه اذا نوى	٤٠
ذلك الغسل وبيان من قال بهذا من الأئمة	
المسألة ١٩٤ فلو انقمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ونوى الغسل	٤٠
أجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجنابة ومن الغسل من غسل الميت ولم يجزه من الجنابة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك	
المسألة ١٩٥ ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة فلا يجزيه الا غسلان الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف وتحقيق المقام في ذلك	٤٢
المسألة ١٩٦ ويكره للمغتسل أن يتنشف في ثوب غير ثوبه الذي يلبس فان فعل فلا حرج ولا يكره ذلك في الوضوء ودليل ذلك وبيان من أخذ به من الأئمة	٤٧
المسألة ١٩٧ وكل غسل ذكرنا فالمرء أن يبدأ به من رجله أو من أعضائه شاء حاشا غسل الجمعة والجنابة فلا يجزه فيها الا البداءة بغسل الرأس أولا ثم الجسد وبرهان ذلك	٤٨
المسألة ١٩٨ وصفة الوضوء أنه ان كان انقبه من نوم فعليه أن يغسل يديه ثلاثا كما قد ذكرنا قبل ويستنشق ويستنثر ثلاثا الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها وقد بسط التحقيق المصنف في ذلك فليكن به	٤٨
المسألة ١٩٩ وأما مسح الاذنين فليس فرضا ولا هما من الرأس ودليل ذلك ومن قال به	٥٥
المسألة ٢٠٠ وأما قولنا في الرجلين فان القرآن نزل بالمسح ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين وذكر أدلتهم مفصلة ومن قال بالمسح من علماء السلف	٥٦

صحيفة	الموضوع
٥٨	المسألة ٢٠١ وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مقفر وغير ذلك اجزأ المسح عليها وبرهان ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة والعود عليها بالنظر والتأمل وتحقيق المقام
٦٤	المسألة ٢٠٢ وسواء لبس ما ذكرنا على طهارة أو غير طهارة ودليل ذلك وبيان من قال بهذا من الأئمة
٦٥	المسألة ٢٠٣ ويمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تحديد وبيان مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك
٦٥	المسألة ٢٠٤ فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق وبرهان ذلك
٦٦	المسألة ٢٠٥ ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قنر شجرة عمداً أو نسياناً لم تجزئه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعبه كله
٦٦	المسألة ٢٠٦ ومن نكس وضوؤه أو قدم عضواً على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً لم تجزئه الصلاة أصلاً ودليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك
٦٨	المسألة ٢٠٧ ومن فرق وضوؤه أو غسله اجزأه ذلك وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها
٧٢	المسألة ٢٠٨ ويكره الاكثر من الماء في الغسل والوضوء والزيادة على الثلاث في غسل اعضاء الوضوء ومنع الرأس وبرهان ذلك وذكر مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام
٧٤	المسألة ٢٠٩ ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه جبائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وسرد أدلتهم

صحيحة	الموضوع
٧٧	المسألة ٢١٠ ولا يجوز لاحد مسح ذكره يمينه جملة الا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك وبرهان ذلك
٧٩	المسألة ٢١١ ومن أيقن بالوضوء والفصل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الغسل أم لا فهو على طهارته ودليل ذلك ومن قال بهذا من الأئمة
٨٠	المسألة ٢١٢ والمسح على كل مالبس في الرجلين مما يحل لبسه مما يبلغ فوق الكعبين سنة سواء كانا خفين من جلود أو لبود أو عود أو حلقاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك ومرد حججهم وتحقيق المقام . واذا نظرت فيما كتبه المصنف هنا تعلم ان كل من كتب في هذه المسألة هو عالة عليه ومتطفل لانه أشبع الكلام فيه
٨١	مشروعية المسح على الخفين
٨٣	مدة المسح على الخفين
٨٤	بيان من قال بالمسح على الجوربين
٨٦	مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله في المسح على الجوربين
٨٧	بيان من قال بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم
٨٩	مذاهب أئمة علماء الامصار في مدة المسح على الخفين ودليل كل وبيان ما يرد على الادلة من التوهين والتضعيف
٩٥	المسألة ٢١٣ ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الايام بلباها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حديثه الخ
٩٥	بيان مذهب أبي حنيفة والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل في ذلك
٩٦	النظر في أقوال الأئمة في ابتداء وقت المسح على الخفين ورداها الى ما افترض الله عز وجل علينا
٩٧	بيان ما يلزم الأمام احمد في ذلك
٩٩	المسألة ٢١٤ والرجال والنساء في أحكام المسح على الخفين وتوقيت المدة

صفحة	الموضوع
	سواء وبرهان ذلك
١٠٠	المسألة ٢١٥ ومن توضأ فلبس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل فالمسح له جائز الخ وأدلة ذلك ومذاهب علماء الامصار فيه
١٠٠	المسألة ٢١٦ فان كان في الخفين أو فيما لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في حكم ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٧ فان كان الخفان مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما وذكر اقوال الأئمة المجتهدين في ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٨ ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلم احدهما دون الآخر فان فرضه ان يخلع الآخر وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك
١٠٥	المسألة ٢١٩ ومن مسح كما ذكرنا على ما في رجليه ثم خلمها يضره ذلك شيئاً ولا يلزمه إعادة وضوء ولا غسل رجليه الخ وبيان مذهب السلف في ذلك
١٠٦	بيان مذاهب أئمة الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها سنداً ومقتناً
١٠٩	المسألة ٢٢٠ ومن تعمد لباس الخفين على طهارة لممسح عليهما أو خضب رجليه أو حمل عليهما دواء ثم لبسهما لممسح على ذلك فقد أحسن
١٠٩	المسألة ٢٢١ ومن مسح في الحضر ثم سافر قبل انقضاء اليوم واليلة أو بعد انقضائها مسح أيضاً حتى يتم لمسحه في كل ما مسح في حضره وسفره وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم
١١١	المسألة ٢٢٢ والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزأ الخ وبيان أقوال علماء الامة في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف
١١٤	المسألة ٢٢٣ ومن لبس على رجليه شيئاً مما يجوز المسح عليه على غير طهارة

صحيفة

الموضوع

ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير وجليه فجثه خوف شديد فانه ينهض ولا يمسح عليهما الخ وذكر أقوال أئمة المذاهب وحججهم والنظر فيها وتحقيق الحق فى ذلك

﴿ كتاب التيمم ﴾

١١٦

المسألة ٢٢٤ لا يتيمم من المرضى الا من لا يجد الماء أو من عليه مشقة وخرج فى الوضوء بالماء الخ ودليل ذلك

المسألة ٢٢٥ وسواء كان السفر قريبا أو بعيدا سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحا ودليل ذاك

المسألة ٢٢٦ المرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة الخ

المسألة ٢٢٧ ويتيمم من كان فى الحضر صحيحا اذا كان لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام

المسألة ٢٢٨ والمغر الذي يتيمم فيه هو الذي يسمى عند العرب سفرا سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة الخ والدليل على ذلك وذكر أقوال علماء السلف وأدلتهم والنظر فيها

المسألة ٢٢٩ ومن كان الماء منه قريبا الا أن يخاف ضياع رحله أو فوت الرفقة أو غير ذلك ففرضه التيمم

المسألة ٢٣٠ فان طلب بحق فلا عذر له فى ذلك ولا يجزئه التيمم

المسألة ٢٣١ فلو كان على بريراها ويعرفها فى سفر وخاف فوات أصحابه أو صلاة الجماعة أو خروج الوقت تيمم وأجزأه

المسألة ٢٣٢ ومن كان فى رحله الماء ففسيه أو كان بقربه بر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه ودليل ذلك وأقوال العلماء فى ذلك

المسألة ٢٣٣ وكل حدث ينقض الوضوء فانه ينقض التيمم هذا ما لا خلاف فيه من أحد

- صحيحة الموضوع
- ١٢٢ المسألة ٢٣٤ وينقض التيمم أيضا وجود الماء سواء وجد في الصلاة أو بعد.
أن صلى أو قبل أن يصلي الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين
وأدلّتهم والنظر فيها من وجوه وقد بسط المؤلف الكلام في هذه المسألة بما
لا يتجده في غير هذا الكتاب فانظره نظر دقيق
- ١٢٨ المسألة ٢٣٥ والمرضى المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا فإن
صحته لا تنقض طهارته وبرهان ذلك
- ١٢٨ المسألة ٢٣٦ والمتيمم يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم
يفتقض تيممه بمحدث أو وجود ماء الخ وبيان أقوال العلماء المجتهدين في
ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها من وجوه
- ١٣٣ المسألة ٢٣٧ والتيمم جائز قبل الوقت إذا أراد أن يصلي به نافلة أو فرضا
كالوضوء ولا فرق ودليل ذلك
- ١٣٣ المسألة ٢٣٨ ومن كان في رحله ماء فنتيمم وصلى فصلاته تامة
- ١٣٣ المسألة ٢٣٩ ومن كان في البحر والسفينة تجرى فإن كان قادرا على أخذ ماء
البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك
- ١٣٤ المسألة ٢٤٠ وكذلك من كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد
إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض يتيمم ويصلي
- ١٣٤ المسألة ٢٤١ وليس على من لا ماء معه أن يشتره لالوضوء ولا للغسل لا بما قل
أو كثر وبرهان ذلك وأقوال أئمة المذاهب في ذلك
- ١٣٦ المسألة ٢٤٢ ومن كان معه ماء يسير يكفيه لشره فقط ففرضه التيمم
- ١٣٧ المسألة ٢٤٣ ومن كان معه ماء يسير يكفيه للوضوء وهو جنب تيمم للجنباة وتوضأ
بالماء لا يبالى أيهما قدم لا يجزيه غير ذلك
- ١٣٧ المسألة ٢٤٤ فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم
يمكنه أن يمس به سائر أعضائه ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم أو برهان ذلك.
وذكر مذاهب العلماء في ذلك

- صحيفة الموضوع
- ١٣٨ المسألة ٢٤٥ فن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يقيم تيممين ينوى بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ولا يبالي أيهما قدم
- ١٣٨ المسألة ٢٤٦ ومن كان محبوساً في حضر أو في سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء أو كانت مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو وبرهان ذلك وأقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
- ١٤١ المسألة ٢٤٧ ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته أو أن يطأها ودليل ذلك ومن قال به من علماء الصحابة والتابعين
- ١٤٣ — المسألة ٢٤٨ وجائز أن يؤم التيمم المتوضئين والمتوضيء التيممين والماسح الفاسلين والفاسل الماسحين ودليل ذلك ومذاهب علماء الصحابة والتابعين وعلماء الامصار في ذلك
- ١٤٤ المسألة ٢٤٩ ويتيمم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يتيمم المحدث ولا فرق وذكر أقوال الأئمة المجتهدين في ذلك وما استدلل به كل منهم والنظر فيها
- ١٤٦ المسألة ٢٥٠ وصفة التيمم للجنب وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد انما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي يقيم له في طهارة للصلاة أو جنابة أو ايلاج في الفرج الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار وادلتهم والنظر فيها من وجوه
- ١٥٨ المسألة ٢٥١ وان عدم الميت الماء يم كما يتيمم الحى
- ١٥٨ المسألة ٢٥٢ ولا يجوز التيمم الا بالارض ثم تنقسم الارض الى قسمين الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء المجتهدين في ذلك
- ١٦١ المسألة ٢٥٣ يقدم في التيمم اليدان قبل الوجه وقيل يقدم الوجه على الكفين ولا بد وقيل جائز كل منهما ودليل ذلك وبيان الحق فيه
- ١٦٣ ﴿كتاب الحيض والاستحاضة﴾
- ١٦٣ المسألة ٢٥٤ الحيض هو الدم الاسود الغافر الكريه الرائحة خاصة وحكم ذلك

صحيفة

- وبيان ان الصلاة والطواف والوطء في الفرج ممتنع حال الحيض وأدلة ذلك وذكر
مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
- ١٧١ المسألة ٢٥٥ وأما وطء زوجها وسيدها لها اذا رأت الطهر فلا يحل الابان تفضل جميع
رأسها وجسدها بالماء أو بأن تتيمم ان كانت من أهله الخ وبرهان ذلك وبيان
مذاهب العلماء في ذلك وحججهم والنظر فيها من وجوه
- ١٧٥ المسألة ٢٥٧ ولا تقضى الحائض اذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام
حيضها وتقضى صوم الايام التي مرت لها من أيام حيضها وهذا مجمع عليه
- ١٧٥ المسألة ٢٥٨ وان حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن
صلت تلك الصلاة سقطت عنها ولا اعادة عليها فيها الخ ودليل ذلك وبيان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها
- ١٧٦ المسألة ٢٥٩ فان طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الغسل والوضوء
حتى يخرج الوقت فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها وبيان أقوال العلماء
السلف في ذلك
- ١٧٦ المسألة ٢٦٠ وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء حاشا الايلاج في
الفرج الخ وبيان دليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وحججهم
- ١٨٤ المسألة ٢٦١ ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض حاشا الطواف بالبيت
المسألة ٢٦٢ وجائز للحائض والنفاس أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد وكذلك
الجنب ودليل ذلك وذكر أقوال المجتهدين في ذلك وأدلتهم
- ١٨٧ المسألة ٢٦٣ ومن وطئ حائضاً فقد عصى الله تعالى وفرض عليه التوبة
والاستغفار ولا كفارة عليه في ذلك ودليل ذلك وذكر أقوال علماء
السلف وأدلتهم
- ١٩٠ المسألة ٢٦٤ وكل دم رآته الحامل مالم تضع آخر ولد في بطنها فليس حيضاً ولا
نفاساً ولا يمنع من شيء وبرهان ذلك
- ١٩٠ المسألة ٢٦٥ وان رأت المعجوز المسنة دماً اسود فهو حيض مانع من الصلاة

الموضوع

صحيفة

والصوم والطواف والوطء ودليل ذلك

١٩١٠ المسألة ٢٦٦ وأقل الحيض دفعة فإذا رأت المرأة الدم الأسود من فرجها أمسكت عن الصلاة والصوم وحرم وطؤها على بعلها وسيدها الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب العلماء الامصار في ذلك وحججهم وبيان الحق في ذلك

٢٠٠ المسألة ٢٦٧ ولاحد لاقل الطهر ولا لاكثره فقد يتصل الطهر باقى عمر المرأة فلا تحيض بلا خلاف من احدث مع المشاهدة لذلك الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد ادلتهم والنظر فيها

٢٠٣ المسألة ٢٦٨ ولاحد لاقل النفاس وأما أكثره فسبعة أيام لا مزيد ودليل ذلك وبيان من قال بخلاف ذلك

٢٠٧ المسألة ٢٦٩ فإن رأت الجارية الدم أول ما تراه فهو دم حيض تدع الصلاة والصوم ولا يطؤها بعلها أو سيدها الخ وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه

٢١٣ أقوال علماء الصحابة في المستحاضة

٢١٨ ﴿الفطرة﴾

٢١٨ المسألة ٢٧٠ السواك مستحب ولو أمكن لكل صلاة أفضل رتف الابط واخنتان وحلق العانة وقص الاظفار ودليل ذلك

﴿الآنية﴾

٢٢٣ المسألة ٢٧١ لا يحل الوضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الاكل لا لرجل ولا لامرأة في اثناء عمل من عظم ابن آدم ولا في اثناء عمل من عظم خنزير ولا من جلد ميتة قبل أن يدبغ ولا في اثناء فضة أو اثناء ذهب وبرهان ذلك

٢٢٤ المسألة ٢٧٢ وكل اثناء بعد هذا من صفر أو نحاس أو رصاص أو قزدير أو بلور أو زمرد أو ياقوت أو غير ذلك فباح الاكل والشرب والوضوء والغسل فيه للرجال والنساء وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم

٢٢٥ ﴿من شك في الماء﴾

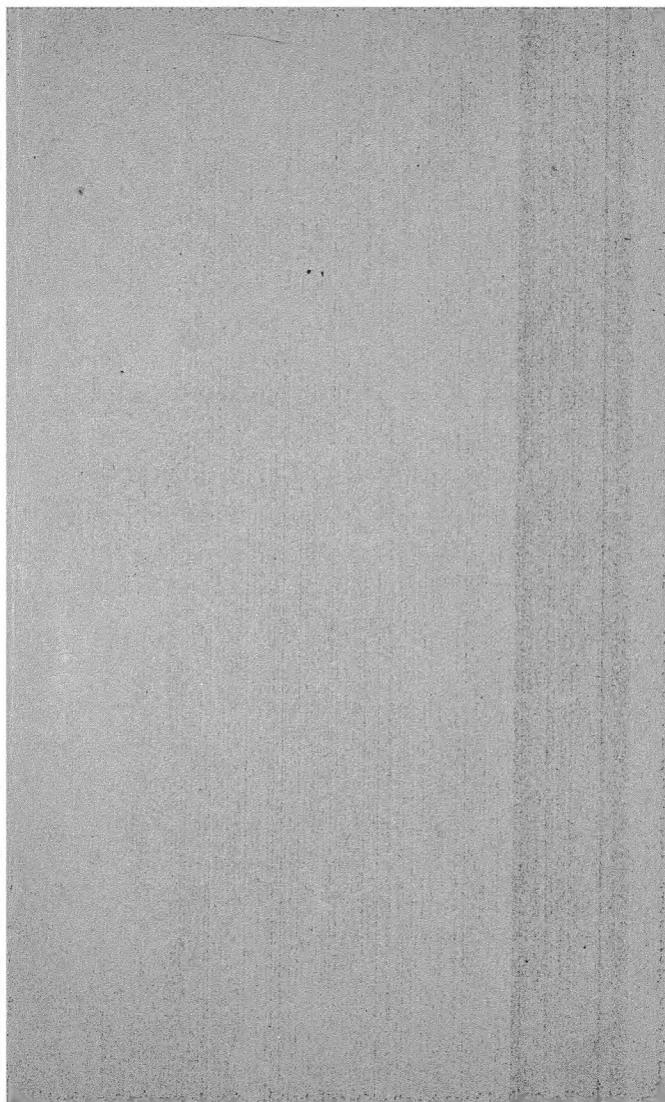
٢٢٥ المسألة ٢٧٣ من كان بحضرة ماء وشك أولغ الكلب فيه أم لا فله أن يتوضأ

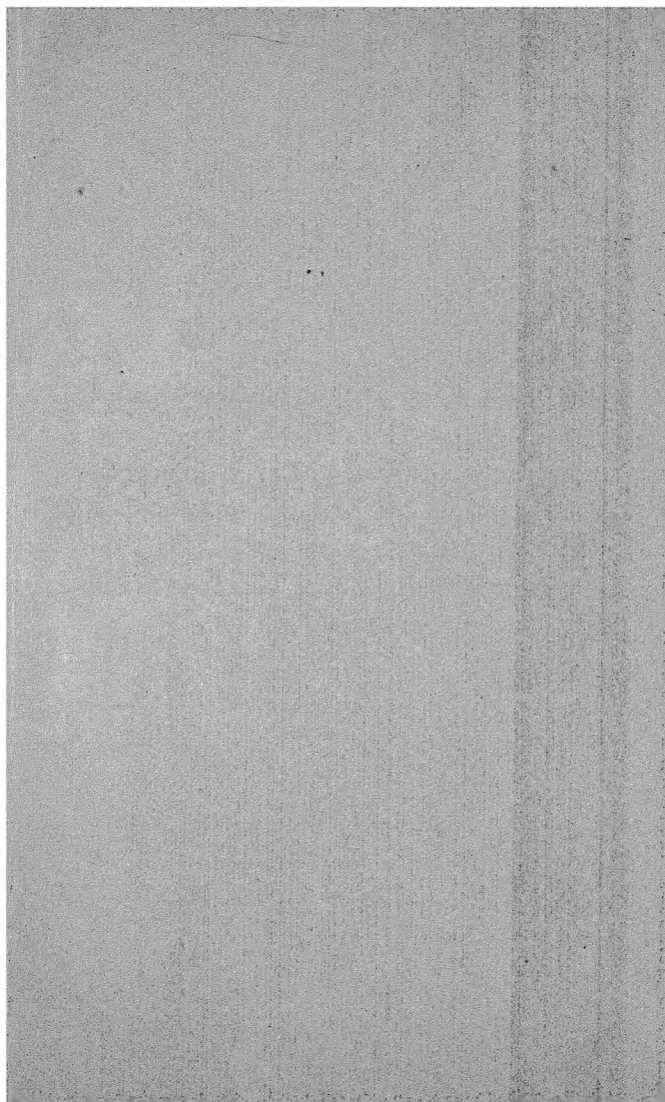
- صحيفة
- الموضوع
- ٢٢٦ به لغبر ضرورة وأن يقتل به كذلك ودليل ذلك
﴿ابتداء كتاب الصلاة﴾
- ٢٢٦ المسألة ٢٧٤ الصلاة قسمان فرض وتطوع وتعريف كل منهما وتقسيم الفرض
الى نوعين كفاية ومتعين ودليل كل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك
وبيان حججهم
- ٢٢٩ مذهب المصنف ان تهجد الليل ليس المكتوبة والوتر من تهجد الليل
- ٢٣٢ المسألة ٢٧٥ ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ويستحب لو علموها
اذا عقولها وبرهان ذلك
- ٢٣٣ المسألة ٢٧٦ ولا صلاة على مجنون ولا مفسى عليه ولا حائض ولا نفساء ولا قضاء
على واحد منهم الا ما أفاق المجنون والمفسى عليه وبرهان ذلك وبيان مذاهب
علماء الامصار في ذلك وأدلتهم
- ٢٣٤ المسألة ٢٧٧ وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها حتى خرج
وقتها أو نسيها حتى خرج وقتها ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها أبداً
ودليل ذلك
- ٢٣٥ المسألة ٢٧٨ وأما من تعمّد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على
قضائها أبداً فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع وليتوب وليستغفر الله عز
وجل وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وقد انفرد بهذه المسألة المصنف
وأظن في الاستدلال العقلي لذلك ولعله خرق الاجماع
- ٢٤٤ المسألة ٢٧٩ وأما قولنا أن يتوب من تعمّد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها فقول
الله تعالى (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) الآية الخ وهي لا تدل له
- ٢٤٨ ﴿الصلوات المفروضة الخمس﴾
- ٢٤٨ المسألة ٢٨٠ المفروض في الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى
خمس وبيانها مفصلة

الموضوع	صحيفة
﴿ أقسام التطوع ﴾	٢٤٨
المسألة ٢٨١ أوكد التطوع ما قد ذكرناه : وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ولكن جاء التدب اليه	٢٤٨
﴿ فصل في الركعتين قبل صلاة المغرب ﴾	٢٥٢
المسألة ٢٨٢ منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس وقبل صلاة المغرب منهم مالك وأبو حنيفة ودليل ذلك وقد اطنب المصنف في هذه المسألة بما لا مزيد عليه فينبغي الاطلاع عليه	٢٥٢
المسألة ٢٨٣ وأما الركعتان بعد العصر فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وأما الشافعي فإنه قال من فاتته ركعتان قبل الظهر وبعده فله أن يصليهما بعد العصر الخ وذكر أدلة علماء الامصار في ذلك	٢٥٤
المسألة ٢٨٤ وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلي تلك الصلاة فإن ذلك مستحب مكروه تركه ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم	٢٥٨
المسألة ٢٨٥ وأما الركعتان بعد العصر فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وبيان مذهب الشافعي في ذلك وغيره من الأئمة وذكر أدلتهم	٢٦٤
نهي عمر رضي الله عنه عن الصلاة بعد العصر تنفلاً	٢٧٢
ضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه من صلا تنفلاً بعد صلاة العصر وبيان علة ذلك منه	٢٧٤

(تنبيه) سنذكر أن شاء الله تعالى بعد ما عانينا من تصحيح هذا الكتاب وما وفق لنا من النسخ والاجزاء المختلفة النسخ وما لاصحابها من المنّة والتواب في هذه الدار ولدار الآخرة اعظم ونسأل الله أن يهدينا لشكره تعالى ويوفقنا لمكانته من تفضل علينا بذلك

أداة الطب حاتم المنيرة







Bibliotheca Alexandrina



0574607